جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
UNIVERSITÉ SIDI MOHAMED BEN ABDELLAH DE FES
كلية الآداب و العلوم الإنسانية - ظهر المهراز
Faculté des Lettres et des Sciences Humaines - Dhar El Mahraz

مركز دراسات الدكتوراه: الآداب والعلوم الإنسانية،والفنون،وعلوم التربية

تكويـــن الدكتـــوراه : Interface,Ressources,Sociétés et Dynamiques Territoriales

الحقـــل المعـــرفي :الجغرافيا

تخـصص: الجغرافيا

المختبر : التراب والثراث والتاريخ

أطروحة لنيل شهادة الدّكتوراه

التّحديات السّوسيو إقتصاديّة لمشاريع الشّراكة المائيّة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة في فلسطين

إعداد الطّالب الباحث: فـــؤاد الرّمـــال

ر.و.ط:4316602

تاريخ المناقشة:.....

أعضاء لجنة المناقشة:

أعضاء لجنة المناقشة	الاطار	مؤسسة الانتماء	الصفة
			رئيسا
			عضوا
			عضوة
			عضوا
الدّكتـور بوشتـى الخـزان	أ . ت .ع	كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز -فاس	مشرفا

السّنة الجامعيّة 2023/2022

الإهداء:

أصلي وأسلم وأبارك على النّبي محمد صلى الله عليّه وسلم، وأتقدم بإهداء هذه الأطروحة إلى أبي وأمي اللّذان ربياني صغيرا، على أكف اليباب والثّورة، حتّى علماني أن يحترق رأسي على كل ظلم يقع في العالم.

إلى أخي الشّهيد عبد المنعم الرّمال ما زال جرحك ينزف الحرّيّة

علّمني كيف أكتب أحبك بلغة العلم كما علّمتني أن أحبّ فلسطين بلغة الثّورة.

إلى شعب المغرب العظيم أحبّكم والبقيّة تأتي لاحقا إن شاء الله، هناك عند باب المغاربة نلتقي بكلّ هذا الحبّ الّذي بيننا.

كلمة شكر وامتنان:

أتقدّم بالشّكر والامتنان إلى مشرفي العزيز وأستاذي الكريم الدّكتور بوشتى الخزان على مساعدته لي ودعمه الّذي علّمني كيف أقف في منطقة السّؤال بجرأة النّظر إلى حقيقة الإجابة مهما كانت.

اتقدّم بالشّكر إلى إدارة مركز الدّكتوراه في جامعة سيدي محمد بن عبد الله ظهر المهراز.

اتقدّم بالشّكر إلى أصدقائي وكل من ساعدني في إتمام هذه الأطروحة.

اتقدّم بالشّكر إلى لجنة مناقشة هذه الأطروحة لقبول مناقشتها وتقديم ملاحظاتهم العلميّة القيّمة والّتي ستعلي من قيمتها.

التّعريفات

القطاع العام	المؤسسات الوزارات ذات الدلالة على النّشاطات الاقتصاديّة القائمة على أساس ملكية الدّولة لرأس المال والمنتجات والخدمات (النفيعي،2010).
القطاع الخاص	هي المؤسسات والشركات ذات الدلالة على النشاطات الاقتصاديّة الهادفة للرّبح والقائمة على أساس ملكيّتها لرأس المال والمنتجات والخدمات(دليلة، 2000).
الشّراكة بين القطاعين العام والخاص	الشّراكة بين القطاعين العام والخاص هي اتفاقيّة بين جهة حكوميّة وشركة خاصة لاقتسام المخاطر والفرص في العمل التّجاري المشترك الّذي ينطوي على تقديم الخدمات العامّة، ويشار إليها في هذا البحث بكلمة"الشّراكة " (القانون السّعودي للشّراكة،2013).
نظام التّعرفة	نظام يعتمد على معايير علميّة وفنيّة مدروسة من اجل فروض تسعيرة المياه (مجلس الوزراء الفلسطيني،2013).
استرداد التّكاليف	تضمن التّعرفة المقررة استرداد التّكاليف الماليّة من قبل مقدمي خدمات المياه والصّرف الصّحي، من خلال تحقيق إيرادات تغطي تكاليف التّشغيل والصّيانة واحتساب نسبة استهلاك الموجودات الثّابتة، بناء على القيمة الحقيقيّة والقروض والفوائد والاستثمارات لأغراض التّطوير(مجلس الوزراء الفلسطيني،2013)
العدالة الاجتماعيّة	هي تلك الإجراءات الّتي تضع هيكلة التّعرفة بالحسبان سعرا يمكّن فئات الدّخل المحدود من تحمله لسد حاجات الاستهلاك الأساسية (مجلس الوزراء الفلسطيني،2013).
الكفاءة الاقتصاديّة	هي تلك الإجراءات الّتي تضع هيكلة التّعرفة سعراً اقتصاديا لمستويات الاستهلاك الأعلى، لتشجيع المحافظة على المصادر المائيّة(مجلس الوزراء الفلسطيني،2013).
الاستدامة الايكولوجية	الحفاظ على إنتاجية المياه والتّربة والنّظام البيئي، وتقليل التّأثير البشري على البيئة الطّبيعيّة وصحة النّاس إلى مستوى يمكّن للبيئة الطّبيعيّة والإنسانيّة التّعامل معه(Nilashi,et al,2019,P3)[1]

[1] Nilashi, Mehrbakhsh; Rupani, Parveen Fatemeh; Rupani, Mohammad Mobin; Kamyab, Hesam; Shao, Weilan; Ahmadi, Hossein; Rashid, Tarik A.; Aljojo, Nahla (2019). *Measuring sustainability*

سلطة المياه الفلسطينيّة	مؤسسة عامّة تتمتع بالشّخصيّة الاعتباريّة، وتدخل موازنتها ضمن الموازنة العامّة للدّولة وتتبع مجلس الوزراء الفلسطيني (سلطة المياه الفلسطينيّة، 2014).
دائرة مياه الضّفة الغربيّة	مؤسسة عامّة تزوّد المياه بالجملة لتجمعات الضّفة الغربيّة تتبع لسّلطة المياه الفلسطينيّة (سلطة المياه الفلسطينيّة، 2012).
قرار بقانون رقم (14) لسنة 2014م بشأن المياه	القانون المصادق عليه من رئيس دولة فلسطين بناءعلى تنسيب مجلس الوزراء بتاريخ 2014/05/13، يهدف إلى إدارة وتطوير مصادر المياه في فلسطين وتحسين مستوى تقديم الخدمات المائيّة بتطبيق مبادىء الإدارة المتكاملة والمستدامة لمصادر المياه (سلطة المياه الفلسطينيّة، 2014).
مرافق المياه الإقليميّة	المؤسسات والمصالح الّتي تقوم بتوفير خدمات المياه والصّرف الصّحي ضمن نطاق جغرافي وإداري معين (سلطة المياه الفلسطينة، 2002).
السّياسة المائيّة العامّة	السّياسة الّتي تعدّها سلطة المياه ويقرّها مجلس الوزراء الفلسطيني، من أجل المحافظة على الحقوق الطّبيعيّة والسّياسيّة والسّياديّة لمصادر المياه واستعمالاتها ومشاريعها في فلسطين (سلطة المياه الفلسطينيّة، 2014).

=*through ecological sustainability and human sustainability: A machine learning approach. Journal of Cleaner Production, 240(), 118162–*. doi:10.1016/j.jclepro.2019.118162

تعريفات إجرائية

نظام التّعرفة: هو ذلك النّظام الّذي تمّ إقراره من مجلس الوزراء والّذي يعنى بتطبيق سياسة التّعرفة المائيّة الفلسطيني رقم (1) لسنة 2013.

كمية المياه غير المحاسب عليها: الفرق في كمية المياه المدخلة إلى نظام التّزويد والميزانيّة المائيّة الحقيقيّة لمزود الخدمة.

استرداد التّكاليف: كل إجراء قام به المزوّد بناء على تعليمات نظام التّعرفة المائي الفلسطيني بقصد حصر التّكاليف للتزوّد بالمتر المكعب الواحد من المياه.

العدالة الاجتماعية: كل إجراء تمّ تطبيقه بهدف توزيع المنافع بالتساوي والانصاف، وخصوصا تمكين فئات ذوي الدّخل المحدود من تحمل تكاليف سد حاجات الاستهلاك الأساسيّة لهم، ومن الجهة الأخرى كل إجراء يهدف الى تقاسم الضرر على الجميع بالتساوي والانصاف.

الكفاءة الاقتصاديّة: كل إجراء تمّ إدخاله على هيكلة التّعرفة المائيّة بهدف تحسين مستويات الاستهلاك وذلك لتشجيع المحافظة على المصادر المائيّة وعدم إهدارها.

الإختصارات

PPP	Public Private partnership	شراكة القطاع الخاص مع القطاع العام
BOT	Build Operate Transfare	البناء ، التّشغيل ، التّحويل
BTO	Build Transfare Operate	البناء، التّحويل، التّشغيل
BOO	Build Own Operate	البناء، التّملك، التّشغيل
BBO	Buy Build Operate	الشّراء، البناء، التّشغيل
OMM	Operate Management Maintenance (Outsourcing)	الخدمة عن طريق العقود وتشمل التّشغيل والصّيانة ، وكذلك التّشغيل والصّيانة والإدارة
DB	Desgine Build	التّصميم، والبناء
DBM	Desgine Build Maintenance	التّصميم، البناء، والصّيانة
DBO	Desgine Build Operate	التّصميم، والبناء، والتّشغيل
PWA	Palestanian Water Athurity	سلطة المياه الفلسطينيّة
SM	Survey Monkey	
SWIM	Sustainable Water Integrated Management	الإدارة المستدامة المتكاملة للمياه
PENGON	Palestanian Envaironmental Non Government Organization Net work	
UNDP	United Nation Development Program	برنامج الإمم المتحدة الإنمائي
LAC	Lesion Aid Coordenation	

الملخص:

هدفت الأطروحة إلى التّعرف على التّحديات الاجتماعيّة الاقتصاديّة الّتي تواجه مشاريع الشّراكة المائيّة، من قبل القطاع العام مع القطاع الخاص، وقد ركّزت على مدخل الاستدامة المائيّة، من خلال تحديدها لأهم المحاور الّتي شملت العدالة الاجتماعيّة والكفاءة الإقتصاديّة واسترداد التّكاليف، وفقا لمتطلبات الاستدامة الماليّة والاستدامة البيئيّة (الايكولوجية)، وفقا للمتغيرات الدّيمغرافيّة العديدة وأهمّها شمل الدّخل الشّهري والعلاقة بسوق العمل والمحافظة الجهويّة والمنطقة السكنيّة بشكل أساسي.

وقد استخدمت الأطروحة منهج مختلط جمع بين الكمي والنّوعي، من خلال تطوير استبيانين محكميّن شمل الأول متلقي الخدمة المائيّة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة، وشمل الثّاني الخبراء في قطاع المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني، وقد تمّ اعتماد المجموعة البؤريّة المركّزة لخدمة أهداف البحث في ثلاثة محاور من هذه الأطروحة، إضافة إلى اعتماد التّحليل الببلوجرافي الميداني، ضمن مراجعة واسعة للأدبيّات والدّراسات ذات الارتباط.

وتمّ جمع البيانات وفقا لأسلوب العينة الاحتماليّة لمتلقي الخدمة المائيّة، والعينة القصديّة لاستبيان الخبراء في القطاع، وأسلوب دلفي السّياسات للمجموعة المركّزة من الخبراء، وتقصي بعض المقابلات الميدانيّة ومعالجتها وفقا لأهداف البحث، وتمّ تحليل النّتائج الكميّة إحصائيّا وفقا لبرنامج الحزم الإحصائيّة(SPSS)، بينما تمّ تحليل النّتائج النّوعيّة بأسلوب دلفي السّياسات.

وكان من أهم النّتائج ما يأتي:

يوجد فروق ذات دلالة إحصائيّة في التّحديّات الاجتماعيّة الاقتصاديّة تعزى لمتغير المحافظة للافقر مائيا والعلاقة بسوق العمل للعاطلين عن العمل، ولمتغير السّكن لصالح المدينة على حساب المخيم والرّيف الأكثر تحديا، والدّخل الشّهري لصالح العالي على المتوسط فالمتدني الأكثر مواجهة لهذه التّحديّات، بينما أظهرت الّنتائج أن أكثر مصادر التّلوث في فلسطين هي ملوثات ذات علاقة بالمياه العادمة فالضّوضاء فمخلّفات الأبنيّة، وأن أكثر الآثار لهذه الملوثات كانت الرّوائح الكريهة وانتشار البعوض والخسائر الماليّة المتربتة إضافة إلى الإصابة بالأمراض بين الحين والآخر، وإنه لا مانع من تقديم الخدمة من شركة خاصة بشرطيّة ضمان مستوى مرضٍ لكفاءة وجودة الخدمة المقدمة.

وأجمع الخبراء على أنّ دخول القطاع الخاص إلى قطاع المياه سيزيد من كفاءته الاقتصاديّة، وتحقيق استرداد التّكاليف ورفع جودة الخدمة المائيّة المقدمة بواقع 60% - 82% على التّوالي.

واعتبر الخبراء أن درجة تطبيق قواعد العدالة الإجرائية في قطاع المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني متوسطة، بأقل درجة لصالح احتمال حدوث الفساد وانخفاض في درجة الاتساق بين القرار والواقع المائي على الأرض.

وعدّ الخبراء أنّ أهمّ مدخل للعدالة يلائم الوضع المائي الفلسطيني هو العدالة بين الأجيال ثمّ الحتميّة الأخلاقيّة ثمّ الفضيلة فالحقوق البيئيّة، وكان التّوجه لرأي الخبراء ينبثق من مفهوم التّنميّة المستدامة اتصالا بمتطلبات الاستدامة المائيّة، بحيث بقي الخبراء متخوفين من ضمان متطلبات الاستدامة الإيكولوجية في القطاع المائي الفلسطيني، في حالة دخول القطاع الخاص، كشريك تنموي فيه مع القطاع العام.

وأظهرت النّتائج أنّ أهمّ نماذج الشّراكة الّتي دعت لها إجابات المبحوثين، كانت لصالح عقود البناء والتّشغيل والصّيّانة والإدارة على التّوالي، والّتي قدّمتها الأطروحة كتوصيّة لأصحاب القرار، بعد ضبط المخاطر المتوقعة، إضافة إلى ضرورة الاخذ بانعكاسات التّحديّات الاجتماعيّة الاقتصادية في عقود الشّراكة المنوي إبرامها، ارتباطا بالعوامل الديمغرافية للاطروحة.

خطّة الدّراسة

1. مقدّمة:

تعدّ مشاريع الشّراكة أحد الخيارات التّنمويّة، الّتي لجأت لها الدول، وسط جدل كبير وطويل في حجم دور الدّولة التّدخلي، فمنهم من دعى إلى دول ذات تدخل شمولي، ومثال ذلك النّهج الماركسي والاشتراكيين، ومنهم من دعى إلى دور محدود جدا، لا يتعدّى الامن والحماية، وبعض أمور التّنظيم العامّة، ومثال ذلك، أتباع آدم سميث والرأسماليين بشكل عام، وفي تغيّب النّظرة الإسلامية لهذا الحوار العالمي.

انقسمت الدول إلى فريقين تبعا لهما، ولم يكن العالم الإسلامي والعالم العربي بمنأى عن هذا التّقسيم، بحيث تبنّت في معظمها النّهج الرأسمالي ولكنّها، على أرض الواقع كانت تمارس الرّعايّة الاشتراكيّة، وقد أدى ذلك إلى تباين كبير في منظور النّاس لدور الدّولة، واضطراب خلق حالة من اللاوضوح في المسيرة التّنمويّة العالميّة، والّتي فرّقت بين مفهوم النّمو والتّنميّة، وعندما برزت الانتكاسات الاقتصاديّة الّتي واجهت اقتصاديّات السّوق الحر في القرن العشرين.

ظهرت أسئلة كثيرة، أهمّها ضرورة العمل بشكل متوازن، بين دور الدّولة التّدخلي، ودور القطاع الخاص، وضرورة التّدخل السّياساتي للدّولة، لفرض حالة التّوازن المطلوبة للاستدامة، ومما خرج في هذا الإطار، مفهوم الشّراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، كوسيلة وأداة تنمويّة، وخيار يمكن العمل به لحل مشكلات اقتصادية وتنمويّة باتت مستفحلة خصوصا في الدّول النّاميّة.

ولعل من أبرز الأسباب الّتي دعت إلى خيار الشّراكة، هو فجوة التّمويل الّتي تعاني منها حكومات الدّول النّاميّة، وتنامي الطّلب على الخدمة، وسط النّمو السّكاني المتزايد، وندرة الموارد ومحدوديتها، إضافة إلى تحديّات التّغير المناخي، وترهل القطاع العام، وغياب السّياسات المتكاملة، والّتي تدرك المشكلة التّنمويّة بشكل مترابط بين الغذاء والطّاقة والمياه ومتطلبات الاستدامة الإيكولوجيّة، وسط الّترّكيز على نوعيّة الحياة للمجتمع والفرد، الّذي بات يقارن ويعي مستوى الجودة المطلوبة للخدمات الّتي تقدمها الدّولة، وسط العولمة في الاتصالات والسّلع والخدمات المتعددة، في وضع اقتصادي متردٍ ينتابه الفقر والبطالة والتّضخم، وتدنٍ في المستوى الرأسمال البشري، بما يرتبط معه من مستويات التّعليم والصّحة والمهارات والمواهب الّتي يكتسبها الفرد في مجتمعه.

وبالتّالي أصبح التّوجه إلى خيار الشّراكة مع كآفة الأطراف خيار مطلوب، تنظر إليه الحكومات كمنقذ لها في سبيل تحقيق تطلّعات المجتمع، والمضي في ركب التّقدّم الحضري والعمراني والإنساني والتّقني، الّذي تتمتّع به شعوب الدّول المتقدّمة، وأصحاب القصص التّنموية النّاجحة، والّتي شكلت نقطة تركيز على فشل الحكومات الأخرى، الّتي ما زالت تعاني من انكشاف وهشاشة في الخدمات، يطال أهمّ قطاعات الحياة مثل قطاع المياه والصّرف الصّحي، وتحقيق الأمن المائي والوصول الشّامل لها، وقطاعي الصّحة والتّعليم...الخ، إلّا أنّ اللجوء إلى خيار الشّراكة مع القطاع الخاص، يحمل في طياته مخاوف كبيرة من الاحتكار والسّيطرة، وعدم النّزاهة والإقصاء والتّهميش لمحدودي الدّخل، واختلال في السّلطة، وعدم وضوح في تقاسم المخاطر، مما يؤدّي إلى تمايزات اجتماعية سلبيّة في المجتمع، والوقوع في خطر اللامساواة، وعدم قدرة المهمشين، ومحدودي الدّخل، من الوصول إلى الموارد

والخدمات المقدّمة، ذلك أن الخدمة عند تدخّل القطاع الخاص سوف تتحول إلى مفهوم السّلعة الاقتصاديّة، وليست خدمات إعانة مجانيّة تقدّمها الحكومة، كما هو معلوم لدى كثير من فئات المجتمع، الّتي ما زالت تنظر إلى الماء كمثال على أنّه خدمة إعانة حكوميّة، لا تخضع لأي تعرفة عادلة.

وبالتّالي فإن تحديّات اجتماعيّة اقتصاديّة متنوّعة، سوف تظهر نتيجة عقود الشّراكة مع القطاع الخاص، الّتي دعى لها قانون المياه الفلسطيني2014 في قطاع المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني، الأمر الّذي يحتاج إلى التوقف عند هذه التّحديّات، ودراستها علميّا، للوصول إلى توازنات، تصنع من هذه التّحديات فرص للنّجاح والتّنميّة المستدامة للمجتمع والإنسان والأجيال القادمة، من خلال الاستثمار في حلول المياه، الّتي تحقق الوصول الشّامل لها، مساهمة في بناء مجتمع فلسطيني أكثر مرونة، في وجه تحديّات البقاء والصّمود تحت الاحتلال الإسرائيلي.

من أجل ذلك تتحدد مشكلة الدّراسة في السّؤال الآتي:

ماهي التّحديّات السّوسيو اقتصادية لمشاريع الشّراكة المائيّة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة؟ وكيف تؤثر هذه التّحديّات عليها؟

2. أهداف الدّراسة:

يتحدّد الهدف الرئيس في هذه الدّراسة فيما يأتي:

التّعرف على التّحديّات السّوسيو اقتصاديّة لمشاريع الشّراكة المائيّة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة.

ويتفرّع منه الأهداف الفرعيّةالآتية:

- حصر تحديّات العدالة الاجتماعيّة لمشاريع الشّراكة المائيّة، في ظل مستويات الفقر والبطالة وتفاوت الدّخل ومظاهر التّمايز الاجتماعي والمكاني والعمراني.
- إبراز تحديّات استرداد التّكاليف لمشاريع الشّراكة المائيّة، في ظل تفاوت القدرة على الدّفع ، وتحمّل التّكاليف وعدم اليقين لحجم الطّلب على الخدمة للفترات الطّويلة من مشاريع الشّراكة المائيّة.
- التّعرف على تحديّات تحقيق الكفاءة الاقتصاديّة لمشاريع الشّراكة المائيّة في ظل ندرة الموارد المائيّة، و تدني مستوى الرّأسمال البشري ومتطلبات تحقيق الاستدامة الإيكولوجية، وهيمنة الاحتلال الإسرائيلي على الموارد والحدود الفلسطينية.
- تطوير مقترحات وتدخلات تنمويّة تتعامل مع مجموع التّحديات السّوسيو اقتصاديّة الّتي تتطرّق لها الدّراسة.
- تقدّم هذه الدّراسة مصدر معرفي جديد يضاف إلى المكتبة العلميّة والّتي من شأنها أن ترفع درجة التأكد لجودة القرار لأصحاب القرار وصانعي السّياسات ومطوري عقود الشّراكة المائيّة من كلا القطاعين العام والخاص.

3. مشكلة الدّراسة وأسئلتها:

تعدّ مشاريع الشّراكة خيار اقتصاديّ تنمويّ مطروح بقوة للتعامل معه في الاقتصاديّات المتقدّمة والنّاميّة، لما له من تدعيم لأسس التّنميّة المستدامة واستجابة للطّلب المتنامي على الموارد والخدمات العامّة، علما بأن لهذا الخيار الاقتصادي التنموي مخاطر وتحديّات متعددة وآثار متنوعة لكل منها على حياة المجتمع ونوعيّة الحياة ومنها تحديّات ذات طابع اجتماعي اقتصادي بيئي ملاصقة لحياة الفرد وظروف عيشه الكريم.

وقد دأبت سلطة المياه الفلسطينيّة إلى تبني وإقرار دعوة القطاع الخاص إلى إنشاء مشاريع شراكة مائيّة معها في قطاع المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني، واستنادا إلى هذا الإقرار فقد ظهرت مشكلة الدّراسة هنا، وفقا لما تحمله من مخاوف الفشل وتحديد عناصر النّجاح الحرجة لهذا التّوجه، وضبابيّة التّوجه لصانع السّياسات المائيّة في القطاع، طمعا في الوصول إلى تصورات واضحة تعتمد على أسس علميّة وتحليليّة قريبة من الواقع الهيدوربيئي والجيوسياسي والسّوسيو اقتصادي في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة في فلسطين، وبالتّالي فإنّ مشكلة البحث تتحدد في السّؤال الرّئيس الآتي:

ما هي التّحديا ت السوسيو اقتصادية لمشاريع الشراكة المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة؟ وكيف تؤثر هذه التحديات عليها؟

ويتفرع منه الاسئلة الفرعية الآتية:

1. ما هي تحديّات العدالة الاجتماعيّة لمشاريع الشّراكة المائيّة؟ وكيف تؤثر عليها؟ في ظل مستويات الفقر والبطالة وتفاوت الدّخل ومظاهر التّمايز الاجتماعي والمكاني والعمراني؟

وأسئلتها الفرعيّة:

1-1) ما هو أثر مشاريع الشّراكة المائيّة المتوقع على قيمة المياه؟ (المنافع النّاتجة عن المياه)
2-1) ما هي الآليات التّنظيميّة الأنسب لترتيب عقود الشّراكة المائيّة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة؟
3-1) ما هي نماذج الشّراكة الأكثر مناسبيّة؟
4-1) ماهي مداخل العدالة الّتي تحقق عدالة مائيّة أكبر مع الحالة الفلسطينيّة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة؟
5-1) ماهو واقع ممارسة قواعد العدالة الإجرائية الّتي تعطي شرعيّة لقرارات توزيع المياه؟

2. ما هي تحديات استردادا التّكاليف لمشاريع الشّراكة المائيّة؟ وكيف تؤثر عليها؟ في ظل تفاوت القدرة على الدّفع، وتحمل التّكاليف وضعف التّأكد من حجم الطّلب على الخدمة للفترات الطّويلة؟

1-2) ما هو الأثر المتوقع لمشاريع الشّراكة المائيّة بين القطاعين العام والخاص على كفاءة وجودة خدمات المياه؟
2-2) ما هي التّحديات والعوائق في نماذج الشّراكة المائيّة الفلسطينيّة بين القطاعين العام والخاص وفقا للأكثر أولوية؟

3-2) ما هي عوائق وتحديات التّمويل لمشاريع الشّراكة المائيّة؟

3. ما هي تحديات تحقيق الكفاءة الاقتصاديّة لمشاريع الشّراكة المائيّة؟ وكيف تؤثر عليها؟ في ظل ندرة الموارد المائيّة، وتدني مستوى الرأسمال البشري، ومتطلبات تحقيق الاستدامة المائيّة، وكفاءة مزودي الخدمات، وهيمنة الاحتلال الإسرائيلي على الموارد والحدود؟

واسئلتها الفرعيّة لمتلقي الخدمة كما يأتي:

3-1) ما هي التّحديات الفنيّة والإداريّة من وجهة نظر متلقي الخدمة لمزودي الخدمات المائيّة؟
3-2) ما هي تحديات القبول الاجتماعي لاستخدامات مياه الصّرف الصّحي؟
3-3) ما هي تحديات القبول الاجتماعي لوجود محطات الصّرف الصّحي في المنطقة السّكنية أو بالقرب منها؟

4. ما هي متطلبات الاستدامة الإيكولوجية الّتي يمكن إبرازها لتسهيل مشاريع الشّراكة المائيّة؟ وأسئلتها الفرعيّة:

4-1)ما هي تحديات خدمات النّظام البيئي والهيدرولوجي في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة؟
4-2)ما هو مستوى الحيازة على المستلزمات الضّروريّة لحياة كريمة في الضفة الغربيّة وقطاع غزة؟
4-3)ما هو مستوى التّمتع بالعلاقات الاجتماعيّة الجيدة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة؟
4-4)ما هو مستوى التّمتع بخدمة الأمن والأمان في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة؟
4-5)ما هو مصدر التّلوث الّذي يعاني منه سكان الضّفة الغربيّة وقطاع غزة؟
4-6)ما هي درجة الرّفاهيّة المائيّة الّتي يتمتّع بها سكان الضّفة الغربيّة وقطاع غزة؟

ملحوظة: علما بأن هذه الأسئلة الفرعيّة للسّؤال الرّابع تتقاطع مع اهتمامات السّؤال الأول عن العدالة الاجتماعيّة، من وجهة نظر متلقي الخدمة المائيّة، والّتي ستؤخذ بالحسبان في التّحليل الإحصائي استنادا إلى المتغيرات الشّخصيّة للمبحوث.

4. حدود الدّراسة:

تتخذ الدّراسة من الخبراء والأكاديميين وأصحاب الاختصاص من القطاع الخاص والقطاع العام، والمنظمات الأهلية والمؤسسات المحليّة والمنظمات الدّوليّة العاملة في فلسطين، ومتلقي ومقدمي الخدمات المائيّة على حد سواء حدودا بشريّة للدّراسة، وتتحدد الحدود الزّمنيّة للدّراسة في فترة دراسة الدّكتوراه في الجامعة، تعدّ الضّفة الغربيّة وقطاع غزة حدودا جغرافيّة للدّراسة، والخريطة التّاليّة رقم (1) توضّح الحدود الجغرافيّة لمنطقة الدّراسة بحيث تقع بين خطي طول 15"،34ْ و14"،35 شرق خط غرينتش وبين دائرتي عرض 30"، 29ْ و15"،33ْ شمال خط الاستواء (وفا،2020).

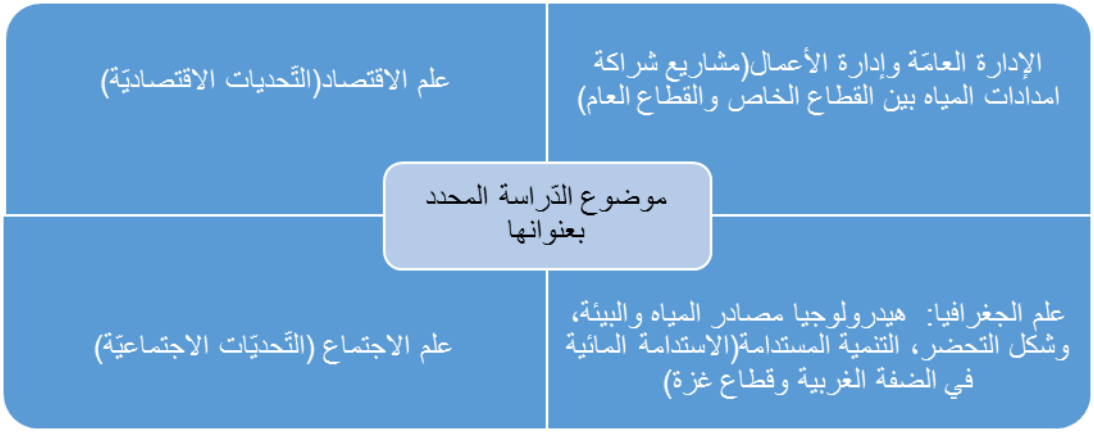


1- خريطة رقم (1): منطقة الدراسة

جامعة بيرزيت (2020):"الأرشيف الرقمي الفلسطيني".

تضع الحدود الموضوعيّة لهذه الدّراسة النّصّ في حالة تقاطع مع علوم كثيرة، بحيث تبدأ بتناول العوامل السّوسيو اقتصاديّة كتحديات من خلال مفاهيم علم الاجتماع وعلم الاقتصاد، وتربطها بمشاريع الشّراكة المائيّة ذات الارتباط الأساسي بعلوم الإدارة العامّة وإدارة الأعمال، وبحكم الحاجة إلى تحليل الواقع المائي الفلسطيني لقطاع المياه والصّرف الصّحي ، لتمهيد ارضيّة صلبة لانطلاق هذه الدّراسة، سوف تبرز الحاجة إلى أدبيّات الجغرافيا وتحديدا في جانب الدّراسات الحضريّة، لما لها من ترابط مع آثار مشاريع البنى التّحتيّة للمياه، وما تحدثه من أثر في التّفاعلات البيئيّة والشّكليّة لطابع التّمدن واتصالها بصناعة التّحضر وجودة ورفاهيّة الخدمات المقدّمة للاجتماع الإنساني، وما تفرضه هذه التّدخلات على شكل التّحضر المستهدف أو المفروض بحال الأمر الواقع، وبين هذه وتلك، تكمن أهميّة وفاعليّة التّخطيط التّنموي المستدام، وما تبرزه هذه الزّاوية من أدبيات التّنميّة المستدامة ومبادئها العامّة والخاصّة بالمياه والصّرف الصّحي.

وبالتّالي تضعنا الحدود الموضوعيّة لهذه الدّراسة في وسط تداخلات متنوعة من العلوم، يمكن للشّكل الآتي رقم (1) أن يوضّحها:



1 - الشّكل رقم (1): حدّود الّدراسة المفاهيميّة

المصدر: تطوير الباحث

من خلال الشّكل(1.1) يمكن للدّراسة أنّ تنطلق بتحديد مفاهيمها والّتي سوف تنعكس في أكثر من أربع زوايا لمفهوم العوامل السّوسيو اقتصاديّة وكيف يتمّ تناولها كتحديّات لمشاريع الشّراكة المائيّة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة في فلسطين.

منهجية الدّراسة:

سوف تتخذ الدّراسة منهج مختلط (كمي ونوعي)، بحيث سيتم تطوير استبيان محكم لجمع البيانات الأولية من عينة الدّراسة المعبر عنها في الحدود البشريّة، وستقوم الدّراسة بمعالجتها إحصائيا، ويتمّ عقد مجموعة بؤريّة مركّزة تضم كآفة الفئات والأطراف من صانعي السّياسات وأصحاب العلاقة والمصلحة وذوي الاختصاص، إضافة إلى القيام بزيارات ميدانيّة، وجمع وتوثيق للبيانات الأوليّة المطلوبة ميدانيا، إضافة إلى مراجعة الأدبيّات والنّظريّات والبحوث والتّقارير ذات العلاقة، للتّعرف على البيانات الثّانويّة المرتبطة بموضوع الدّراسة.

5. هيكلة الدّراسة ومتغيراتها:

تتكوّن الدّراسة من الأقسام الآتيّة:

الباب الأول:

الفصل الأول: تحليل واقع المياه الفلسطيني والعدالة الاجتماعية(ارتباطا بالاستدامة المائيّة والإيكولوجيّة)، السّياسات والاستراتيجيات القطاعيّة.

الفصل الثّاني: الكفاءة الاقتصاديّة واسترداد التّكاليف (ارتباطا بالاستدامة المائيّة والإيكولوجية).

الباب الّثاني:

الفصل الثّالث: مشاريع الشّراكة المائيّة (التّعريف والمفاهيم والأهداف والأنواع والتّجارب والمخاطر وعوامل النّجاح....الخ)

الفصل الرّابع: دورة حياة مشاريع الشّراكة (التّرتيبات التّعاقديّة والحوكمة وإجراءات الشّراء ...إلخ).

الباب الثّالث:

الفصل الخامس: التطبيق العملي والمقاربات الميدانية:

1. الإجراءات والمنهجيّة (الأدوات الإحصائيّة والميدانيّة وطرائق وأدوات جمع البيانات وتحليلها...إلخ).
2. التّحليل الإحصائي والميداني، والاستنتاجات والتّوصيّات، إضافة إلى قائمة المراجع والملاحق المستخدمة

علما بان متغيرات الدراسة تتحدد فيما يأتي:

1. المتغير المستقل الأساس هو التّحديّات السّوسيو اقتصاديّة.

ويتفرّع منه المتغيرات المستقلّة الفرعيّة الآتية:

1.العدالة الاجتماعيّة
2.استرداد التّكاليف
3. الكفاءة الاقتصاديّة
4. الاستدامة الإيكولوجيّة

وتتحدّد المتغيرات الدّيموغرافيّة لخصائص المبحوثين الشّخصيّة فيما يأتي:

1. الدّخل
2. العمل
3. المنطقة الجهويّة
4. المنطقة السّكنيّة

2. المتغيرات الدّيمغرافية لخصائص المبحوثين الأخرى:

خبير مائي، قطاع حكومي، أكاديمي مختص، شركات قطاع خاص، ممولون، منظمات محليّة، منظمات دوليّة، مزودي خدمات، مستهلكون متنوعون.

3. المتغير التّابع والوحيد لهذه الدّراسة هو مشاريع الشّراكة المائيّة.

تكوّنت عينة الدّراسة من (64) من الخبراء والأكاديميين وأصحاب الاختصاص من القطاع الخاص والقطاع العام، والمنظّمات الأهلية والمؤسسات المحليّة والمنظّمات الدّولية العاملة و(519) من متلقي الخدمة في فلسطين وزّعت عليهم الاستبانة.

وتمّ حساب حجم العيّنة باستخدام معادلة روبرت ماسون والموضّحة في الشّكل رقم (1.3)، وفقا للأساليب والخطوات الإحصائية في اختيار العيّنة الاحتماليّة، واستخدم برنامج (EXCEL) في احتساب عدد أفراد عيّنة الدّراسة (Robert, 1989) .

معادلة روبرت ماسون

وبالتّالي ظهر الجدول الآتي والّذي يمثل عيّنة المجتمع النّظري للدّراسة:

$$n = \frac{N}{[(S^2 \times (N-1)) \div pq] + 1}$$

جدول رقم (1): توزيع العيّنات الطّبقي على مجتمع الدّراسة النّظري[2]:

محافظات الضّفة **60% من السكان، عدد العيّنات الكلي للضّفة:150**			عدد العيّنات تبعا لسمات نوع التّجمع السّكاني			محافظات غزة **40% من السّكان، عدد العيّنات الكلي لقطاع غزة = 100**			عدد العيّنات تبعا لنوع التّجمع السّكاني		
الرّقم	**المحافظة**	**النّسبة من سكان الضفة الغربية%**	**عدد العيّنات**	**حضر**	**ريف**	**مخيم**	**المحافظة**	**النّسبة**	**عدد العيّنات**	**حضر %90**	**ريف %2**	**مخيم %8**
1	القدس	%15	22	17	3	2	غزة المحافظة	%34	34	31	0	3
2	الخليل	%25	37	28	6	3	خانيونس	%20	20	18	1	1
3	نابلس	%15	22	17	3	2	شمال غزة	%20	20	18	1	1
4	رام الله والبيرة	%13	20	15	3	2	دير البلح	%14	14	13	0	2
5	جنين	%11	16	12	2	2	رفح	%12	12	11	0	1
6	بيت لحم	%8	13	10	2	1						
7	طولكرم	%4	6	4	1	1						
8	قلقيلية	%3	5	4	1	1						
9	سلفيت	%2	3	2	1	0						
10	طوباس	%2	3	2	1	0						
11	اريحا	%2	3	1	1	1						
	المجموع	**%100**	**150**	**112**	**24**	**15**	**المجموع**	**%100**	**100**	**90**	**2**	**8**

المصدر: تطوير الباحث.

وتمّ توزيع الاستبانة على أفراد العيّنة طبقياً، وباستخدام الطّريقة العشوائيّة في عمليّة توزيع الاستبانة. يوضّح الجدول (2) توزيع مجتمع الدّراسة والعيّنة لواقع الدّراسة حسب:

[2] يميز الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني[2] بين الحضر والرّيف وفقا لما يأتي:

–الحضر: التّجمعات السّكانيّة الّتى يزيد عدد سكانها عن 10 آلاف نسمة

-يضمّ جميع مراكز المحافظات بغض النّظر عن حجمها.

-التّجمعات السّكانيّة الّتى يتراوح عدد سكانها بين (٤ – ٩,٩٩٩ آلاف نسمة)، شريطة أن تتوفر أربعة عناصر هامّة من العناصر الآتية: شبكة كهرباء عامّة، شبكة مياه عامّة، ومكتب بريد، ومركز صحى بدوام كامل لطبيب طوال أيام الأسبوع، ومدرسة ثانوية تمنح شهادة الثّانويّة العامّة.

وما دون ذلك ريف، وعليه فإن نسبة الحضر 77% من السّكان حضر، و 15% ريف، و8% مخيمات وتعرف المخيمات كما يأتي:

وفقا لتعريف الأونروا، فإن المخيم هو عبارة عن قطعة من الأرض تمّ وضعها تحت تصرف الوكالة من قبل الحكومة المضيفة، بهدف إسكان اللاجئين الفلسطينيين وبناء المنشآت للاعتناء بحاجاتهم. أما المناطق الّتي لم يتمّ تخصيصها لتلك الغاية فلا تعتبر مخيمات.

(الأونروا، الموقع الرسمي) آخر وصول 2022/3/3 https://www.unrwa.org/ar

جدول رقم (2): توزيع عيّنة الدّراسة حسب المتغيرات المستقلة

المتغير	المستوى	العدد	النّسبة المئويّة %
العمر	18-29سنة	44	8%
	30-59سنة	424	82%
	60 سنة فأكثر	50	10%
الجنس	ذكر	338	65%
	أنثى	180	35%
الحالة الاجتماعيّة	أعزب	52	10%
	متزوج	462	89%
	مطلق	4	1%
	أرمل	0	0%
المحافظة الّتي تسكن فيها	غزة	171	33%
	جنين	23	4%
	طوباس	23	4%
	طولكرم	27	5%
	قلقيلية	9	2%
	سلفيت	53	10%
	أريحا	0	0%
	رام الله	40	8%
	القدس	36	7%
	بيت لحم	32	6%
	الخليل	104	20%
عدد الأفراد المعالين في الأسرة	بين 1-3 أفراد	193	37%
	بين 4-8 أفراد	313	60%
	أكثر من 8 أفراد	12	2%
نوع التّجمع الّذي تسكن فيه	مدينة	270	52%
	ريف	182	35%
	مخيم	66	13%
أعلى مستوى أكاديمي حصلت عليه	توجيهي فأقل	74	14%
	دبلوم	32	6%
	بكالوريوس	208	40%
	ماجستير فأعلى	204	39%
العلاقة بسوق العمل	أعمل بوظيفة كاملة	380	73%
	أعمل بوظيفة جزئية	50	10%
	عاطل عن العمل	88	17%
القطاع الذي تعمل فيه	الصناعة	20	4%
	الخدمات (تشمل العاملون في القطاع العام-الحكومة)	198	38%

	الإنشاءات	8	2%
	الزراعة	50	10%
	غير ذلك	242	47%
طبيعة الجهة التي تعمل لديها	موظف في القطاع العام	128	25%
	صاحب عمل	24	5%
	موظف في القطاع الخاص	40	8%
	موظف بقطاع المؤسسات الاهلية	116	22%
	غير ذلك	210	41%
كيف تصنف معدل صافي دخلك الشهري؟	دخل متدني	121	23%
	دخل متوسط	331	64%
	دخل عال	66	13%
طبيعة البيت الذي أسكن فيه	ملك	338	65%
	إيجار	144	28%
	تعود ملكيته لأحد الأقارب	20	4%
	سكن عشوائي أو خيمة	16	3%
عدد الشقق أو البيوت المرتبطة بعداد مياه واحد	شقة واحدة	280	54%
	شقتين	86	17%
	ثلاث شقق	70	14%
	أربع شقق	78	15%
	ست شقق	4	1%
نوعيّة الاستخدام الرئيس للاشتراك في عداد المياه	صناعي	4	1%
	تجاري	4	1%
	منزلي	502	97%
	سياحي	0	0%
	زراعي	0	0%
	غير مشترك بشكل رسمي	8	2%

الباب الأول

واقع قطاع المياه بين الفرص والتّحديّات

مقدمة الباب الأول

تعدّ العدالة الاجتماعيّة والكفاءة الاقتصاديّة واسترداد التّكاليف والاستدامة الماليّة والإيكولوجيّة العوامل الأساسيّة المؤثرة في الاستدامة المائيّة، وما تحمله من تأثيرات على الوضع السّوسيو اقتصادي لحياة النّاس في كافّة المجالات، وفي خدمات امدادات المياه والصّرف الصّحي بشكل خاص، فهي محددات أساسيّة، تعمل وفق تفاعل ديناميكي، تؤثر على الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، بحيث تتفاعل كل منها مع الآخر، مؤثرة على شكل حياة النّاس ونوعيتها، وفق علاقة تبادليّة من التّناقضات والتّوافقات، الّتي يمكن أن تصلّ إلى حالة من التّوازن، فتصبح محفزات، أو تصل إلى حالة من الاختلال، فتمسي تحديّات.

ومن هنا يمكن أن يتشكّل مدخل لدراسة العوامل السّوسيو اقتصاديّة كتحديّات، قد تُفشل مشاريع شراكة القطاع الخاص مع القطاع العام، والّتي يُنظر إليها كتدخل تنموي للاستدامة المائيّة، تتوجه له الدّول في سبيل توفير وتحسين جودة الخدمات المقدّمة في كافّة القطاعات، وتحديدا بموضوع الدّراسة في قطاع المياه والصّرف الصّحي، وفقا لمتطلبات العدالة الاجتماعيّة والكفاءة الاقتصاديّة واسترداد التّكاليف والاستدامة الإيكولوجيّة، ارتباطا بمجموعة من العوامل السّوسيو اقتصاديّة في المجتمع الفلسطيني، مثل الطّبقة الاجتماعيّة، والدّخل والملكيّة والفقر والبطالة والتّضخم، وتغيّر أسعار الصّرف للعملات، واختلاف المناطق الجهويّة، والفوارق الجغرافيّة والحضريّة، والسّمات الدّيمغرافيّة والإيكولوجيّة والجيوسياسيّة، والعوامل التّقنيّة المستخدمة والإتجاه المؤسسي المحوكم، وتأثيره على شكل وجودة القرار المتخذ ...إلخ.

انطلاقا من هذا التّوجه، سيقوم هذا الفصل بعرض تحليلي لواقع قطاع المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني، من خلال الارتباط بالمفاهيم والمصطلحات الخاصّة بالدّراسة، بما يساعد صاحب القرار على التّعرف بشكل أكبر على طبيعة التأثيرات المتنوعة، الّتي تحدثها هذه المتغيرات متكاملة في سياق قطاع المياه والصّرف الصّحي، وكيف يمكن لهذه التّدخلات أن تشكّل تحديّات تُفشل مشاريع الشّراكة المائيّة، أو تتحول إلى توزانات دافعة للعملية التّنمويّة للقطاع، وما يحدثه تطور خدمات امدادت المياه والصّرف الصّحي من انعكاسات على جودة الحياة، ورفاهيّة المجتمع واستدامة التّنميّة والتّقدّم وضمان عوامل البقاء والازدهار، وقد اقتضى التّدخل الأول وجوب توفر نظرة تحليليّة للوضع المائي الفلسطيني العام، وإبراز أهم التّحديّات الّتي يواجهها ارتباطا بمصطلحات البحث.

الفصل الأول: واقع قطاع المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني

سيتم في هذا الفصل تحليل واقع قطاع المياه والصرف الصحي الفلسطيني، وإبراز اهم التحديات التي يواجهها في ظل هيمنة الاحتلال الإسرائيلي على مصادر المياه في فلسطين، والذي اثر على كميات الاستهلاك ومعدلات الاستخدام والتخصيص والكفاءات المطلوبة، وبالتالي الحد من مقدرات التقدم التنموي على جميع االصعدة القطاعية الأخرى.

في حين ان هذا الفصل سيعهد الى رصد اهم التدخلات التي عهد اليها صناع القرار المائي في سبيل مواجهة التحديات، وكيف أثر ذلك على صيرورة التقدم في المجتمع، من خلال جمع البيانات من مصادرها االولية والثانوية، وتحليلها وفقا لتحديد اهم فجوات التدخل المحتملة في القطاع المائي الفلسطيني، ارتباطا بالتحدي السياسي، وما تعكسه سياسات وإجراءات الاحتلال التعسفية، والتحدي المؤسسي، وما يرافقه من احتياجات ملحّة للتطوير التنظيمي المحوكم، الى التحدي المادي وما يتطلبه من تطوير البنى التحتية القطاعية المطلوبة، والتحدي البيئي وما يرتبط به من ضبط لسلوكيات متنوعة، تركيزا على تحقيق متطلبات الاستدامة المائية والايكولوجية لقطاع المياه والصرف الصحي الفلسطيني.

ومما سيتطرق له هذا الفصل في مبحثيه الأول والثاني، مفهوم اعلدالة الاجتماعية قياسا بالشان المائي، وتحديات الظلم البيئي المتصل بالصرف الصحي، ارتباطا بالتباينات السوسيو اقتصادية المختلفة في المجتمع الفلسطيني، من خلال رصد جانبي توزيع المنافع والضرر بالتساوي والانصاف، الامر الذي احتاجه الفصل الى تطوير مفهوم للعدالة والدخول في فلسفاتها ومداخلها المفاهيمية، للوقوف على تمييز مرضي يحقق قياس الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية الحاصلة في الشأن المائي، بما يشمل كافة العاولم الديغرافية والجيوسياسية والهيدرو بيئية المتنوعة في فلسطين.

وهذا النهج بدوره يركز على المشاركة الفلسطينية، الرسمية والشعبية، بين فئات المجتمع، والأطراف المتعددة، وحصر الاليات والأدوات، التي تم تطويرها، في اطار الإدارة المتكاملة للمياه والصرف الصحي الفلسطيني، على جدول الاعمال الرسمي، وما تم اعتماده في الخطط والسياسات القطاعية، من حيث الاتزان والاختلال، في بنيويات الهيكل الاجتماعي والاقتصادي والتنموي الفلسطيني بشكل عام، في سياق رصد مدى التقدم في تحقيق حوكمة قطاعية فعالة، تقود الى الاستدامة المائية، وسط تحديات كبيرة، ترزح على كاهل الأرض والانسان والمورد الفلسطيني، من اجل احتياجات الصمود والبقاء، الى تطلعات التحرر والاستقلال.

المبحث الأول: تحليل واقع قطاع المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني

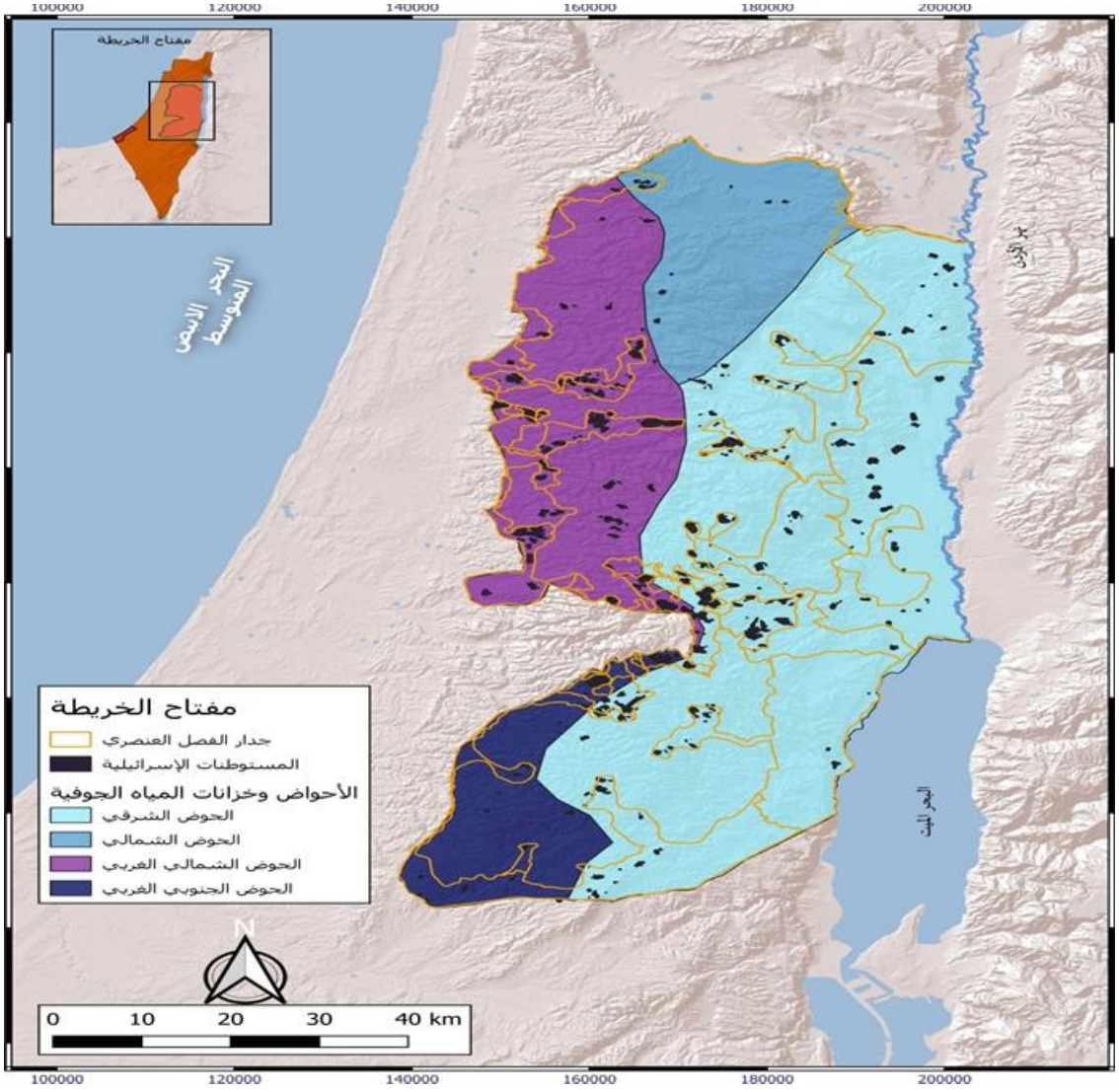
يمكن الدخول الى تحليل وفهم الوقع المائي الفلسطيني من عدة جوانب، سياسية واجتماعية واقتصادية وبيئية، الا ان هذا المبحث سوف يبدأ بتحليل الواقع المائي من الجانب الهيدرولوجي كنهج قائم على الحقوق المسلوبة للشعب الفلسطيني وانعكاسات ذلك على كافة القطاعات، وصوالا الى اكمتال التصور حول كافة الجوانب القطاعية في الشأن الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

المطلب الأول: تحليل الوضع المائي الفلسطيني العام وأبرز التّحديّات

لا بدّ من تحليل الوضع المائي الفلسطيني العام في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة، لإبراز أهم التّحديّات واستنادا إلى بيانات نظام الملعومات المائي الفلسطيني، والإدارة العامّة لمصادر المياه في سلطة المياه الفلسطينيّة، فإن المياه الجوفيّة تُشكّل المصدر الرّئيس للّتزود بالمياه في الضّفة الغربيّة

وقطاع غزة، في غياب السّيادة الفلسطينيّة عن انتفاعها من حصتها في نهر الأردن، ووادي غزة، بسبب الهيمنة الإسرائيليّة على الموارد المائيّة (سلطة المياه الفلسطينيّة، 2020). فمجال الدّراسة يضم أربعة أحواض مائيّة جوفيّة رئيسة مشتركة وهي: الحوض الشّمال الشّرقي، والحوض الشّرقي، والحوض الغربي في الضّفة الغربيّة، والحوض السّاحلي في قطاع غزة.

2- الشّكل رقم (2): خريطة مصادر المياه الجوفيّة في الضّفة الغربيّة



المصدر: تطوير الباحث

ويُقدّر معدل استخراج المياه الجوفيّة المسموح به من قبل الاحتلال الإسرائيلي في الضّفة الغربيّة للاستخدام الفلسطيني بحوالي 103 مليون م^3 سنوياً حسب بيانات العام 2014، والّتي لا تزال كما هي في عام2020، فيما يتجاوز هذا المعدل 175 مليون م^3 سنوياً في قطاع غزة لنفس الفترة. إلّا أنّ 97% من مياه غزة غير صالحة للشّرب، وهذا ما يدفع سلطة المياه إلى شراء ما معدله 70 مليون م^3 سنوياً من شركة المياه الإسرائيليّة (ميكروت) بهدف سد العجز من المياه للاستخدامات المختلفة للتّجمعات الفلسطينيّة، ومن المتوقع أن تبلغ كميات المياه المتاحة للفلسطينيين في الضّفة الغربيّة

باستثناء القدس للعام 2020 من المياه الجوفيّة (الآبار والينابيع) حوالي 120 مليون م³؛ منها 30 مليون م³ من الآبار الزّراعيّة، و50 مليون م³ من آبار الشّرب وحوالي 40 مليون م³ من الينابيع.

في حين أنه من المتوقع أن تبلغ كميّة المياه المتاحة من عمليّة الحصاد المائي حوالي 2 مليون م³. أمّا فيما يتعلّق بالمياه السّطحيّة، وخصوصاً أثناء جريان الأوديّة في موسم الأمطار، فيبلغ معدل التّدفق السّنوي لهذه الأوديّة في الضّفة الغربيّة حوالي 160 مليون م³، وهذه الكميّات غير مستغلة، ويمكن استغلالها من خلال تطوير مشاريع الحصاد المائي، سواء من خلال بناء السّدود أو البرك التّرابيّة وغيرها من وسائل الحصاد المائي، وقد أقرّت الخطة الاستراتيجية وخطة العمل لقطاع المياه الوطني الفلسطيني 2017-2022 التّوجه لبناء محطة تحليّة مياه البحر في قطاع غزة، والّتي تحتاج إلى حشد وتجنيد نصف مليار دولار للمرحلة الأولى والثّانيّة منها، والمتوقع أن تغطي احتياجات قطاع غزة للمستقبل. (سلطة المياه الفلسطينيّة، 2016، ص 17).

يلخص الجدول رقم (3) الوضع المائي الفلسطيني بالكميّات، باستثناء البيانات الّتي لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الّذي ضمته إسرائيل عنوة بُعيد احتلالها للضّفة الغربيّة في عام 1967، حيث أن هذا الجزء يسكنه حوالي 265,630 نسمة يحملون بطاقة الهُوية المقدسيّة، ولا تتوفر معلومات حول المياه المزوّدة لهم: (سلطة المياه الفلسطينيّة، 2020)

1- جدول رقم (3): كميّة المياه المزوّدة للقطاع المنزلي والمستهلكة، وكميّة الفاقد، وعدد السّكان، وحصة الفرد اليوميّة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة حسب المحافظة سنة 2018

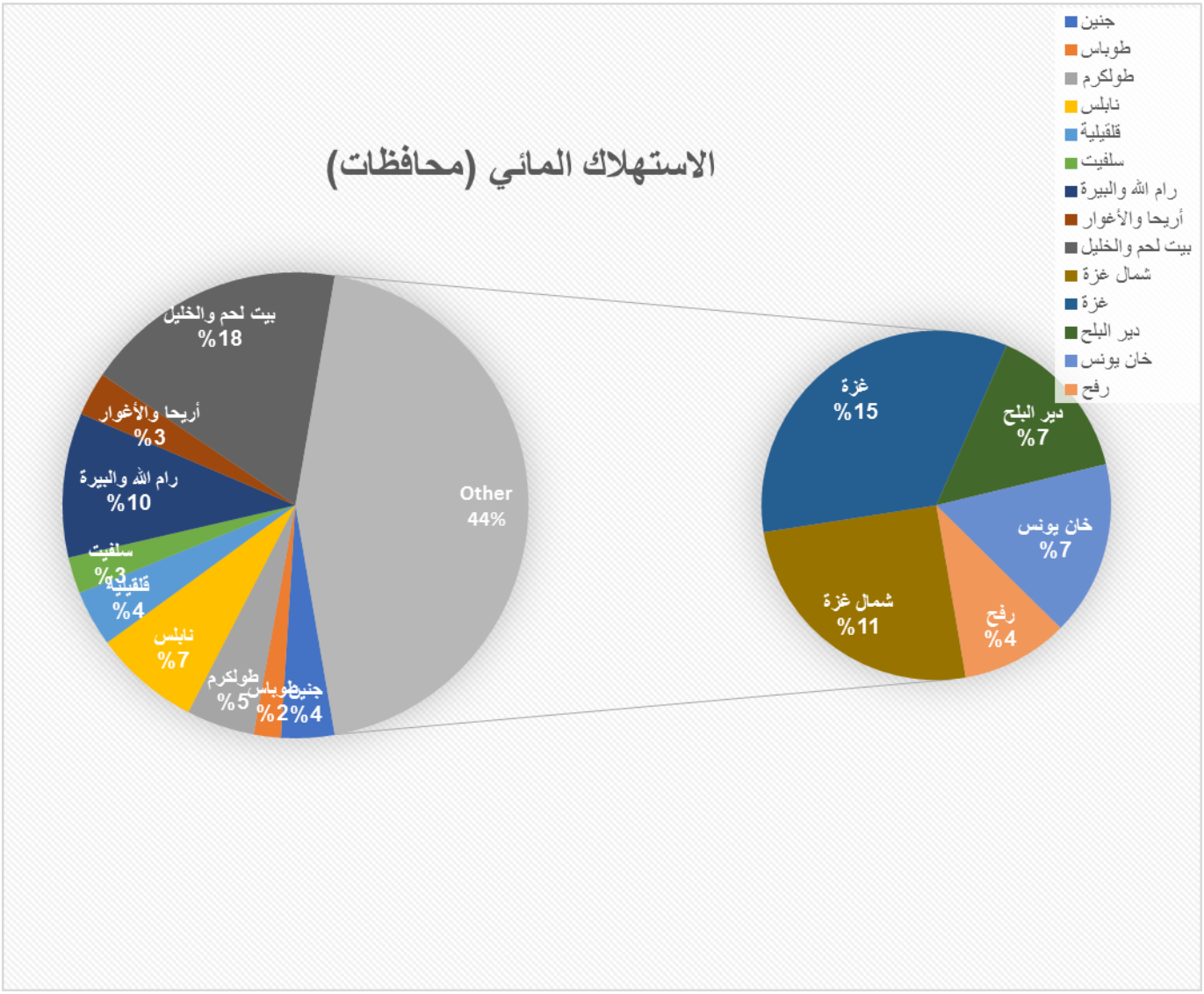
المحافظة	المياه المزوّدة للقطاع المنزلي (مليون م3)	المياه المستهلكة (مليون م3)	الفاقد الكلي (مليون م3)	عدد السكان نهاية العام 2018	حصة الفرد اليوميّة من المياه المستهلكة (لتر/فرد/يوم)
الضفة الغربية	118.9	88.1	30.8	791,652,6	90.5
جنين	8.2	5.6	2.3	950,213	50.2
طوباس	4.0	2.7	1.3	430,26	118.4
طولكرم	10.1	6.9	3.2	169,901	99.3
نابلس	15.7	12.0	3.7	210,963	82.9
قلقيلية	8.3	6.2	2.1	4,18151	147.4
سلفيت	5.4	4.4	1.0	473,77	88.1
رام الله والبيرة والقدس*	21.4	17.6	3.8	68,2495	97.3
أريحا والأغوار	6.5	5.0	1.5	946,05	268.7
بيت لحم والخليل	39.3	27.0	11.9	161,569	78.5
قطاع غزة	95.1	59.5	35.6	1,961,407	83.1
شمال غزة	24.0	12.6	11.4	383,762	89.9
غزة	32.4	21.0	11.4	670,138	85.8
دير البلح	13.9	8.3	5.6	282,017	80.6
خان يونس	15.4	11.4	4.0	383,712	81.3
رفح	9.4	6.2	3.2	241,778	70.2

سلطة المياه الفلسطينيّة (2018):" نظام المعلومات المائي الفلسطيني، رام الله، فلسطين.

*أرفق اسم القدس هنا لأجل التّسميّة الرّسميّة القديمة للبيانات قبل الاحتلال الإسرائيلي للمدينة، وبقيت كما هي منذ احتلال القدس سنة 1967.

بالرّجوع إلى الجدول رقم (3) فإنه يمكن تحليل البيانات الواردة فيه بطريقة إحصائيّة قد تصنع قيمة مضافة لاصحاب القرار بحيث يتكوّن تصوّر أوضح عن الوضع فـ5قل4المائي الحقيقي من كميّات التّزود وعدد السّكان والتّوزيع الجغرافي والجهوي ونسب الفاقد، وهذا يقودنا إلى الشّكل(1.2) الّذي يبرز استهلاك المياه كنسب متفاوته لكل من محافظات الضّفة الغربيّة وقطاع غزة ضمن ما يأتي:

3- الشّكل رقم (3): نسب الاستهلاك للمياه حسب المحافظات للضّفة الغربيّة وقطاع غزة



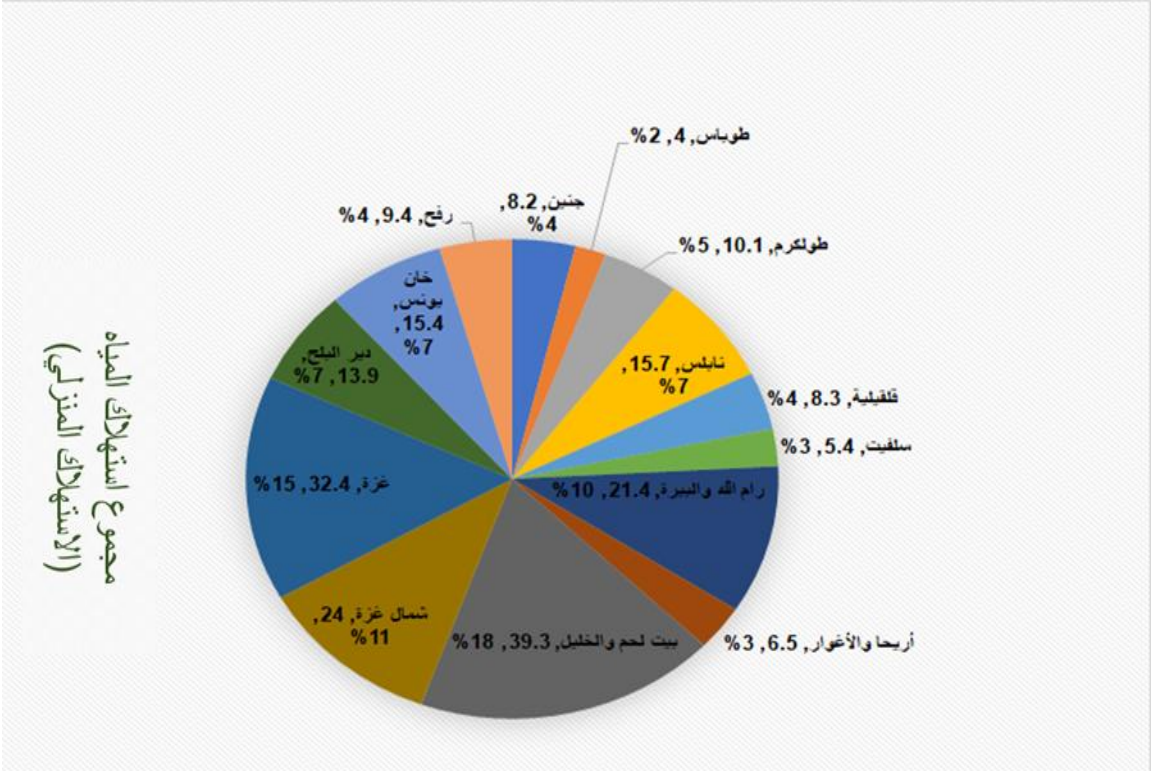
سلطة المياه الفلسطينيّة (2018):" نظام المعلومات المائي الفلسطيني، رام الله، فلسطين.

الشّكل من تطوير الباحث.

من الملاحظ من الشكل رقم (3) أن النسب متفاوتة استنادا إلى عدد السّكان والتّباعد الجغرافي الّذي يُبيّن فجوات التّفاوت في الاستهلاك بين محافظة غنيّة بالمياه وأخرى بحالة عوز أكثر من مثيلاتها، ومن أسس التّنميّة المائيّة المستدامة الوصول ما أمكن إلى حالة من التّماثل، وردم الفوارق لكافّة

المناطق، ولمقاربة نسب الاستهلاك بكميّات التّزود يوضّح الشّكل رقم (1.3) تفاوتات التّزود بالكميّات والنّسب انطلاقا من الجدول رقم (1.1) أعلاه كما يأتي:

4ـ الشّكل رقم (4): مخطط دائري يوضّح النّسبة المئويّة وكميّة إجمالي استخدام المياه المنزلي في فلسطين

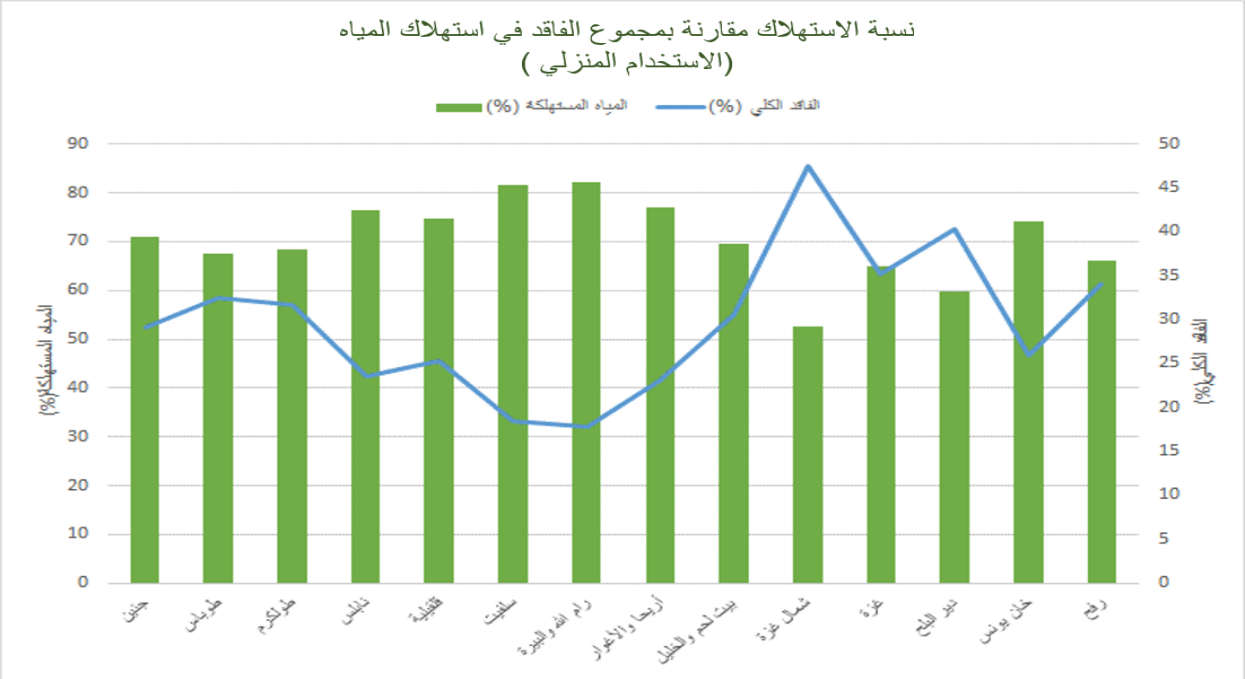


المصدر: المسح الميداني

يتضّح من الشّكل رقم (4) أن نسب استهلاك المحافظات يختلف من محافظة لأخرى بحيث تبدأ نسب الاستهلاك من كميّات التّزود الظّاهرة من 2% في طوباس لتصل إلى 18% في محافظتي بيت لحم والخليل، وهذه التّقسيمات تتبع إلى مناطق امتياز التّزويد لمزودي امدادات المياه في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة، والأصل أن تتجانس مناطق التّزويد بحجم المزودين من صغير إلى متوسط وكبير وكبير جدا، وقد دأبت السّياسات المائيّة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة إلى توحيد مناطق التّزود إلى ثلاث مناطق في الضّفة الغربيّة ومنطقة إلى اثنتين في قطاع غزة، ولكن هذا لم ينفذ حتّى اللحظة(سلطة المياه الفلسطينيّة،2014).

تستهدف الاستدامة المائيّة الوصول إلى معدات كفاءة عاليّة في استخدام المورد المائي من حيث الكفاءة الفنيّة والتّخصيصيّة للموارد، ومن الملاحظ أنّ كميّات فاقد المياه كبيرة نسبيا، وهي سبب في تفاقم مشكلة الوفرة للمياه، وارتفاع الأسعار، وتعذر استرداد التّكاليف للمزود، وتؤثر على رفاهيّة المياه، ولها آثار بيئيّة كبيرة بسبب اللجوء إلى الضّخ الجائر لتوفير الطّلب المتنامي على المياه والشّكل رقم (1.4) يعرض منحنى نسب المياه المستهلكة مع كميّة الفاقد لكل محافظة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة كما يأتي:

5- الشّكل رقم (5): النّسبة المئويّة لفقدان المياه مقابل الاستخدام في كل محافظة



المصدر : المسح الميداني

يلاحظ من الشّكل رقم (5) تباين كبير بين المحافظات في كفاءة استهلاك المياه وبين نسب التزود ونسب الفاقد، حيث يلاحظ أنّ محافظتي رام الله والبيرة تُعدّ الأكثر كفاءة، ثمّ تليها محافظة سلفيت، إلّا أنّ شمال غزة ومدينة غزة تُعدّان الأقل كفاءة في الاستخدام، ويعزى ذلك إلى كفاءة شكبات التّزود، الّتي من شأنها أن تقلل الفاقد، وهذا من أثر الحصار الاقتصادي الّذي يمارس على قطاع غزة، مما أدى إلى ترهل في البنيّة التّحتيّة للمياه، بشكل أكبر من الضّفة الغربيّة والّتي تظهر محافظتها نسب فاقد أقل نسبيا، لكنّها تبقى كبيرة وغير مقبولة، ومثال ذلك محافظة طولكرم وطوباس وجنين كمناطق تزود مختلفة وتحتكم على مجموعة من الآبار الجوفيّة وتشهد نشاطات زراعيّة نشطة بالمقارنة مع مثيلاتها من المحافظات، والأصل أن يتمّ التّركيز على دراسة كميّات الفاقد وأسبابها والعمل على معالجتها، فقد تعزى إلى أسباب فنيّة وقد تعزى إلى أسباب تجاريّة، ولكن بربط بيانات الجدول(1.1) مع معدل الاستهلاك للفرد في كل محافظة، تجد أنّ محافظة أريحا والأغوار تزيد بشكل لافت للنّظر عن مثيلاتها من المحافظات كما هو موضّح في الشّكل(1.5) كما يأتي:

6- الشّكل رقم (6): الاستهلاك اليومي للمياه في كل محافظة



من الملاحظ في الّشكل رقم (5) أن حصة الفرد في أريحا والأغوار هي الأعلى بين المحافظات وذلك لقلة عدد السّكان مقارنة بكميّات المياه المتاحة، إضافة إلى تزايد النّشاطات السّياحيّة والزّراعيّة في المحافظة، والّتي تزيد من كميات الطّلب على المياه، ثمّ يليها قلقيلية وطوباس بنسب متفاوتة أظهرها الجدول رقم (2) أعلاه، لكن الشّكل هنا يبرز مواطن الخلل بين المحافظات ارتباطا بكميّات الاستهلاك والتّزود المتاحة وطبيعة أنشطة كل محافظة على حدة، وهذا من مقتضيات الاستدامة المائيّة الّتي تركز على مناسبية الاستهلاك مع عدد السّكان وطبيعة الأنشطة الرائجة وآليات التّرشيد المطلوبة من تقنيات يجب إدخالها، أو فكر إداري وجب تبنيه لقيادة عمليات الاستهلاك وفق التّوجه المطلوب استراتيجيا، ويمكن أن يخلص الجدول رقم (3) الآتي كميّات المياه المستهلكة والفاقد الكلي ونسب تفاوتها بشكل عام بين الضّفة الغربيّة وقطاع غزة المحاصر وفقا لما يأتي:

2- جدول رقم (4): "كميات ونسب المياه المستهلكة وحصة الفرد اليومية

Province	حصة الفرد اليومية من المياه المستهلكة (لتر/فرد/يوم)	الفاقد الكلي (%)	الفاقد الكلي (Million m3)	المياه المستهلكة (%)	المياه المستهلكة (Million m3)
الضفة الغربية	90.5	25.9	30.8	73.5	87.4
قطاع غزة	83.1	37.4	35.6	62.5	59.5

سلطة المياه الفلسطينية (2018):" نظام المعلومات المائي الفلسطيني، رام الله، فلسطين.

تُبرز المعطيات الواردة في الجدول رقم (2) والجدول رقم (4)، الفوارق الكبيرة في الحصول على المياه، استنادا إلى التّوزيع الجغرافي، وكثافة السّكان، وتظهر كميّات الفاقد الكبيرة والمتباينة بين المناطق الّتي يعاني منها قطاع الامدادات لشبكات المياه، ذلك لأنها تحت الاحتلال الإسرائيلي، وتعاني من هيمنة كولانية مجحفة على الأرض والإنسان والمصادر كافّة الّتي تُعزز بقاءه وتدعم تنمّية صموده على أرضه، علما أنّ سلطة المياه الفلسطينيّة تسعى إلى تحقيق مفهوم الأمن المائي على المديين القصير والبعيد، الأمر الّذي يتطلّب تطوير مصادر المياه وحمايتها، والحفاظ على استدامتها وجودتها وفق مبادئ الإدارة المتكاملة، لضمان تحقيق الهدف الأساسي، وهو تأمين مصادر مائية مستدامة، قادرة على تحقيق احتياجات الشّعب الفلسطيني الأساسية والتّنمويّة (سلطة المياه الفلسطينيّة، 2014، ص 51)، وهذا يتطلب نظام كامل لاسترداد التّكاليف كأساس اقتصادي للاستدامة وفق متطلبات الكفاءة الاقتصاديّة.

ومن هذه المرتكزات الأساسيّة لاسترداد التّكاليف (مجلس تنظيم قطاع المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني، 2018، ص13) ما يأتي:

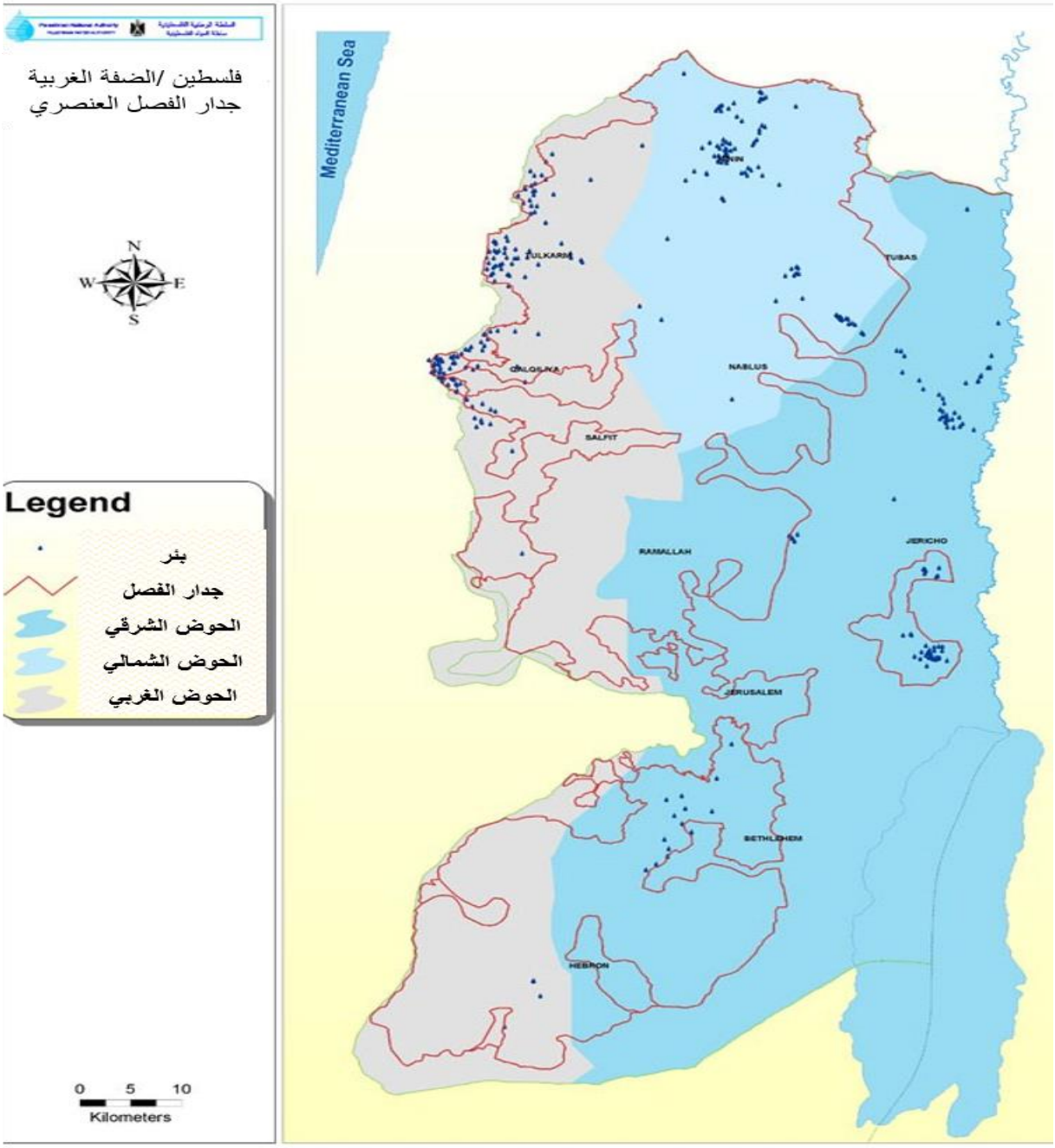
1. استرداد الّتكلفة الكاملة.
2. الإدارة السّليمة وبناء القدرات.
3. بيئة العمل.
4. تنظيم قطاع المياه والإجراءات والسّياسات الاستراتيجية والتّنظيميّة الفعّالة (تحقيق الاستدامة ، رفع مستوى الخدمات ، ضبط الأسعار ، مؤشرات الكفاءة الماليّة والتّشغيليّة.
5. نظام المحاسبة: تطبيق نظم المحاسبة على أساس الاستحقاق(مبادئ الاستحقاق الكامل ، ومبادئ الاستحقاق المعدّلة ، وشجرة الحسابات).
6. إدارة الأصول (تسجيل الأصول ، الّتقييم ، معالجة الاهتلاك)
7. حساب التّكلفة الحقيقيّة والكاملة والمعالجة الماليّة السّليمة للهدايا،(التّكاليف المباشرة وغير المباشرة، التّكاليف المدفوعة والمؤجلة ، الاستهلاك). والاحتياطيات، واستهلاك الأوقاف، وإنشاء حساب إعادة الاستثمار).
8. التّعرفة والتسّعير: اختيار التّعرفة المناسبة (النّماذج التّعريفة، الخطوط التّوجيهيّة).
9. اختيار وبناء تعرفة فعّالة.
10. كفاءة وسائل الإنتاج والتّوزيع (صيانة واستخدام التّكنولوجيا المناسبة).
11. الحجم الاقتصادي المناسب للمؤسسة.
12. توعيّة الجمهور: الوعي والمشاركة العامّة.
13. مشاركة القطاع الخاص.
14. تنظيم قطاع المياه.

تحديّات الأمن المائي الفلسطيني

إن تحقيق الأمن المائي بهذا المفهوم في فلسطين يواجه تحديّات صعبة، تتطلّب تكاثف الجهود المحليّة والدّوليّة للتّغلب عليها، وتتلخص هذه التّحديّات في أربع قضايا جوهريّة: التّحدي السياسي،

والتّحدي المؤسسي، والتّحدي المادي، والتّحدي البيئي (الرمال، 2016، ص39-44) وفيما يلي خريطة رقم (2) توضّح أبرز ملامح التّحديّات السّياسيّة للمياه في الضّفة الغربيّة:

2. خريطة رقم (2): خريطة جدار الفصل العنصري للضّفة الغربيّة



المصدر: سلطة المياه الفلسطينيّة، الموقع الرسمي.

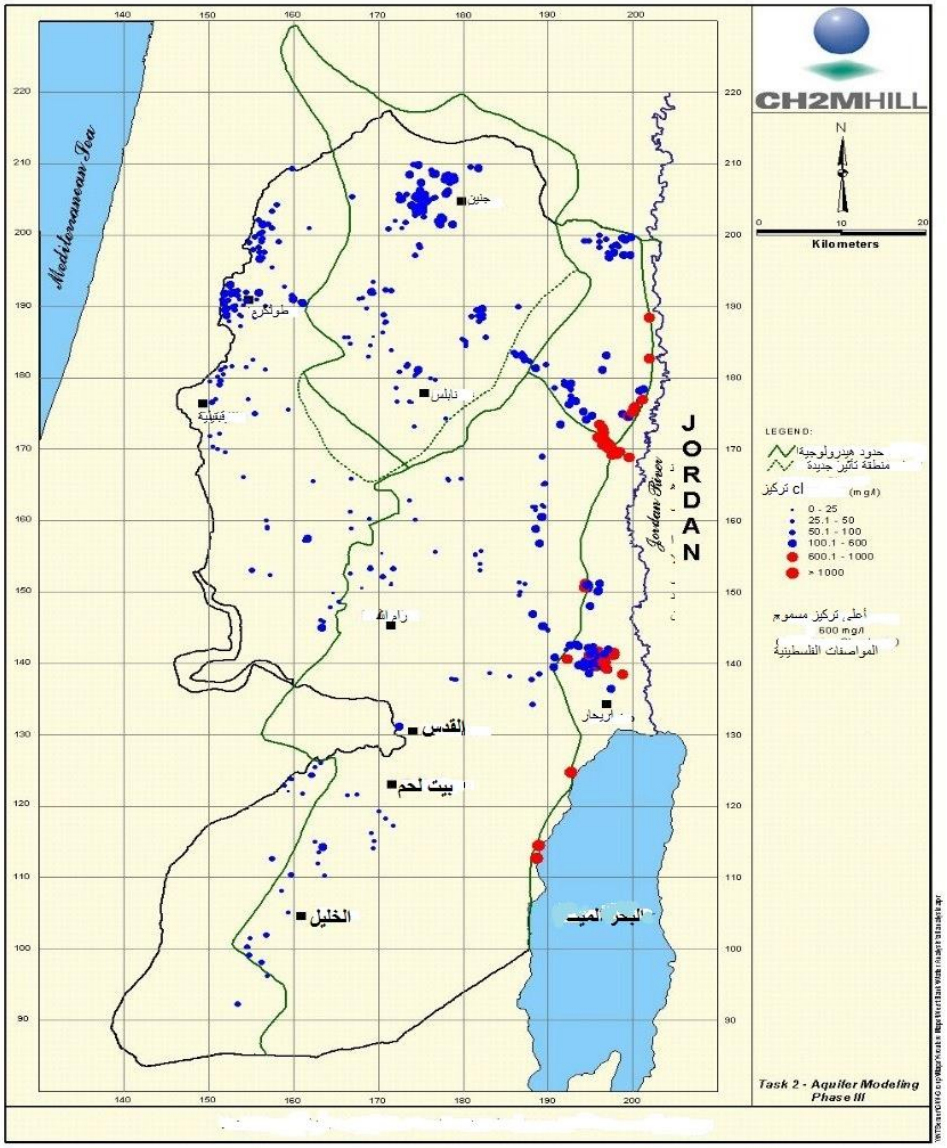
وفيما يلي توضيح لهذه الّتحديّات:

1. التّحدي السّياسي: عدم السّيطرة على المصادر المائيّة الفلسطينيّة، جرّاء تحكّم وسَيطرة الاحتلال المُطلقة على المصادر المائيّة، وحِرمان الفلسطينيين من استغلالها، أو حتّى من الوصولِ إليها. فالاحتلال الإسرائيلي يسيطر على أكثر من 85% من هذه المصادر، إضافة إلى عرقلته كافّة الجهود

الهادفة إلى إعادة تأهيل البُنيّة التّحتيّة لشبكات المياه والصّرف الصِّحي، وكافّة المشاريع المتعلقة بهما، مما أدى إلى الحد من قدرة الحكومة الفلسطينيّة على توفير الحد الأدنى من حصة الفرد من المياه يومياً والبالغ 100 لتر، وفقاً لتوصيّات منظمة الصّحة العالميّة، حيث تصل حصة الفرد الفلسطيني اليوميّة في الضّفة الغربيّة 80 لترا، وفي قطاع غزة فإن حصة المواطن الفلسطيني من المياه الصّالحة للشّرب لا تتجاوز 15 لترا في اليوم للمياه الصّالحة للشّرب من معدل الاستهلاك اليومي والبالغ 80.1 لترا، ذلك أن 97% من مياه غزة غير صالحة للشّرب، بسبب التّلوث من المياه العادمة، ودخول مياه البحر على الحوض السّاحلي، بسبب الضّخ الجائر من قبل حزام الآبار الإسرائيلية الملتف حول حدود قطاع غزة، في الوقت الّذي يصل فيه نصيب الفرد الإسرائيلي إلى أكثر من 250 لترا في اليوم، ونصيب المستوطن الإسرائيلي في الضّفة الغربيّة يتراوح من 500-800 لتر في اليوم (سلطة المياه الفلسطينيّة،2020،ص3).

وهذا يقودنا إلى نوعيّة المياه المتاحة للشّرب في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة، والخريطة الآتية رقم (3) توضّح حالة جودة المياه الكيماويّة للكلورايد:

3- خريطة رقم (3): تُمثل تراكيز الكلورايد في المياه الجوفيّة في الضّفة الغربيّة

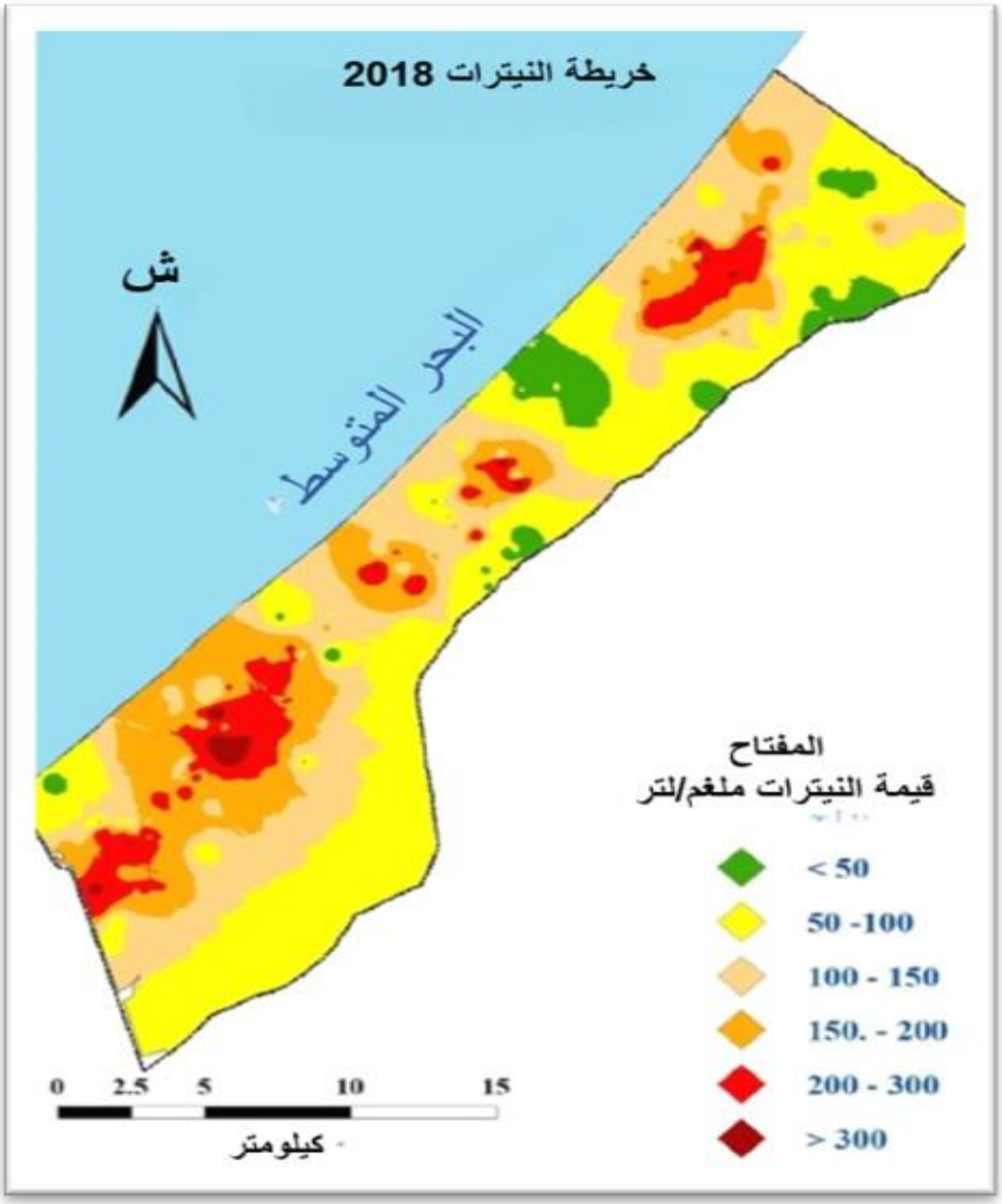


المصدر: سلطة المياه الفلسطينيّة، دائرة بنك المعلومات(2020).

حيث يلاحظ وجود كميات زائدة عن حدود التّراكيز المسموح فيها فلسطينيّا ودوليّا، خصوصا في منطقة أريحا والأغوار، لما لها من خصوصيّة الوضع الجيولوجي، بحيث يُعدّ هذا التّلوث من صنع الطّبيعة، دون أي تدخل بشري، نظرا لطبيعة الطبقات الجوفية الّتي تكون منطقة الأغوار وأريحا، كما هو مبيّن في الخريطة أعلاه، وهذا يضع تحدي لاستغلال هذه المصادر لأغراض الشّرب، علما بأن سلطة المياه دأبت الى عملية خلط هذه المصادر مع مصادر أخرى تحتوي تراكيز كلورايد أقل ، وعند خلطها تكون قد وصلت إلى عمليّة تخفيف، يّسمح في استخدامها لأغراض الشّرب.

والخريطة الآتية رقم (4) توضّح تراكيز النّايتريت في قطاع غزة:

4. خريطة رقم (4): خريطة تمثل تركيز النّايتريت في المياه الجوفيّة لقطاع غزة:



المصدر: سلطة المياه الفلسطينيّة، دائرة بنك المعلومات (2020).

كما هو مبيّن في الخريطة إن تركيز النايتريت في قطاع غزة يصل إلى أكثر من 300 في بعض المناطق في قطاع غزة، علما بأن المستوى المسموح فيه يجب الّا يتعدى ال60 ملغم/لتر.

ويُعدُّ سبب هذا الارتفاع في عنصر النايتريت وجود المياه العادمّة غير المعالجة في برك ومساحات كبيرة تخترق أراضي قطاع غزة وتجمعاتها السّكانيّة، والخريطة الآتية (4) تُبرز هذا التّدهور البيئي في القطاع:

5. خريطة رقم (5): خريطة تمثّل نقاط انتشار مجاري المياه العادمة في قطاع غزة



المصدر: سلطة المياه الفلسطينيّة، دائرة بنك المعلومات (2020).

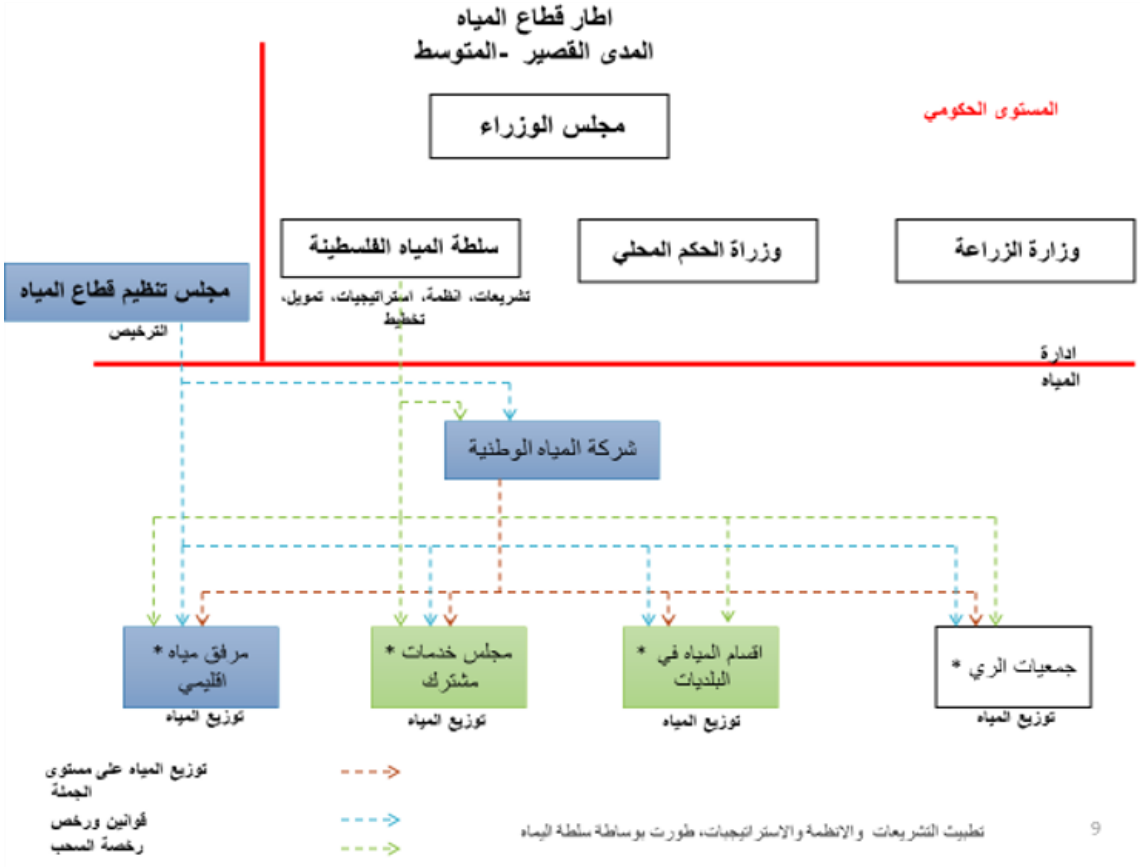
تشير النّقاط الملوّنة في الخريطة إلى تمركز المياه العادمة في مناطق قطاع غزة الّتي ترشح بالنايتريت إلى الخزان الجوفي والّتي يعاد ضخها إلى المواطنين الّذين لا يجدون مصادر بديلة عن استخدام هذه المياه، وسنتعرض إلى معالجة وتحليل هذه التّحديّات بالتّفصيل في المباحث القادمة من هذه الأطروحة.

2. التّحدي المؤسسي: واجه تحقيق الأمن المائي تحديات تمثلت في الواقع المؤسسي لقطاع المياه في فلسطين، حيث امتد تأثير الاحتلال الإسرائيلي في منع تطوير قطاع المياه خلال السّنوات

الـــ24 الماضيّة. ويتمثّل الوضع القائم لمزودي الخدمات في فلسطين في وجود أكثر من 280 مؤسسة تعمل على تزويد خدمات المياه للمواطنين، تواجه الغالبيّة العظمى منها إشكاليات كبيرة، ناتجة عن عدم امتلاك القدرات المؤسسيّة اللازمة، وعدم كفاءة البنيّة التّحتيّة اللازمّة، بما يضمن ايصال الخدمة لكافّة المواطنين، الأمر الّذي ساهم في ارتفاع نسبة الفاقد في شبكات التّوزيع، وعدم توفر كميّات مياه كافية، وعدم القدرة على الجباية في مناطق (ب،ج) بسبب عدم السّيطرة الأمنيّة الفلسطينيّة والّتي تُعزى لهيمنة الاحتلال الإسرائيلي على هذه المناطق.

والشّكل الآتي رقم (6) يوضّح التّرتيب الحوكمي الجديد لقطاع المياه والصّرف الصّحي في فلسطين:

7. الشكل رقم (6): الإطار المقترح لقطاع المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني



المصدر: سلطة المياه الفلسطينيّة (2015)، الإدارة العامّة للتّخطيط الاستراتيجي.

يُظهر الشّكل توزيع السّلطات بين ثلاث مستويات، كما ويركّز على تقسيم مراكز صنع القرار في المستوى الأعلى إلى ثلاث مؤسسات أساسية قطاعيّة، تتحدد في سلطة المياه الفلسطينيّة، ومجلس تنظيم المياه، وشركة المياه الوطنيّة، وسيتم التّطرق بالتفصيل لشرح هذه المستويات في المبحث الثّاني، ومباحث أخرى ارتباطا بموضوع كل بحث، حتّى يتسنى للبحث الدّخول بشكل أكبر إلى الصّندوق الأسود لعمليات المياه وفقا للتّفاعل الدائمي المختلط الّذي لا يفصلها في واقع التّحديّات الّتي يواجهها القطاع.

3. التّحدي المادي: تستدعي الحاجة الماديّة الضّخمة لتطوير البنيّة التّحتيّة في قطاع المياه، تحدٍّ آخر لتحقيق الأمن والاستدامة المائيّة في فلسطين، وبالرّغم من الصّورة القاتمة، تجدُر الإشارة إلى

أنّ سلطة المياه قامت بإعداد استراتيجيّة تنميّة قطاع المياه والخطة الاستثماريّة، من أجل تطوير كبير في هذا القطاع بجميع مكوناته، فحسب هذه الخطة الاستراتيجيّة، هناك حاجة إلى 6.8 مليار دولار خلال العشرين سنة القادمة (سلطة المياه الفلسطينيّة، 2016، ص 31).

4. التّحدي البيئي: تعاني الاستدامة الإيكولوجية لقطاع المياه والصّرف الصّحي مشكلات متنوعة، تؤثّر على درجة المنعة لديها، خصوصا على المدى الطّويل، بحيث إذا استفحلت هذه المشكلات بات العيش صعبا للغاية، خصوصا في قطاع غزة المحاصر، وأهمها مشكلات، تلوث مياه الشّرب، وارتفاع نسبة ملوحتها، وجريان المياه العادمة في الأوديّة الفلسطينيّة، وبين التّجمعات الفلسطينيّة، ومن المستوطنات المختلفة الّتي تلاصق التّجمعات والمدن والقرى الفلسطينيّة، بسبب منع إسرئيل منح التّرخيص ببناء محطات معالجة، وبالتّالي فإن أي تدخل من الطّرف الفلسطيني، يقتضي موافقة من الطّرف الإسرائيلي، الّذي يشترط اعتراف الجانب الفلسطيني بالمستوطنات الإسرائيلية المقامة على أراضي الضّفة الغربيّة المحتلة مذ عام1967، وكثيرا ما يربط الجانب الإسرائيلي أي موافقات على إقامة أو إصلاح مرافق مائيّة فلسطينيّة بضغوطات على الجانب السّياسي الفلسطيني، من حيث موافقته على قضايا أخرى في الصّراع الفلسطيني الإسرائيلي، وهذا الوضع المعقد، أدى إلى آثار وخيمة على البيئة المائيّة والزّراعية الفلسطينيّة، تتلخص في الجدول رقم (1.3) الآتي:

يلخص الجدول الآتي رقم (5) التّحديّات الأساسيّة الّتي يواجهها قطاع المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني:

3- جدول رقم (5): تحديّات قطاع المياه والصّرف الصّحي في فلسطين

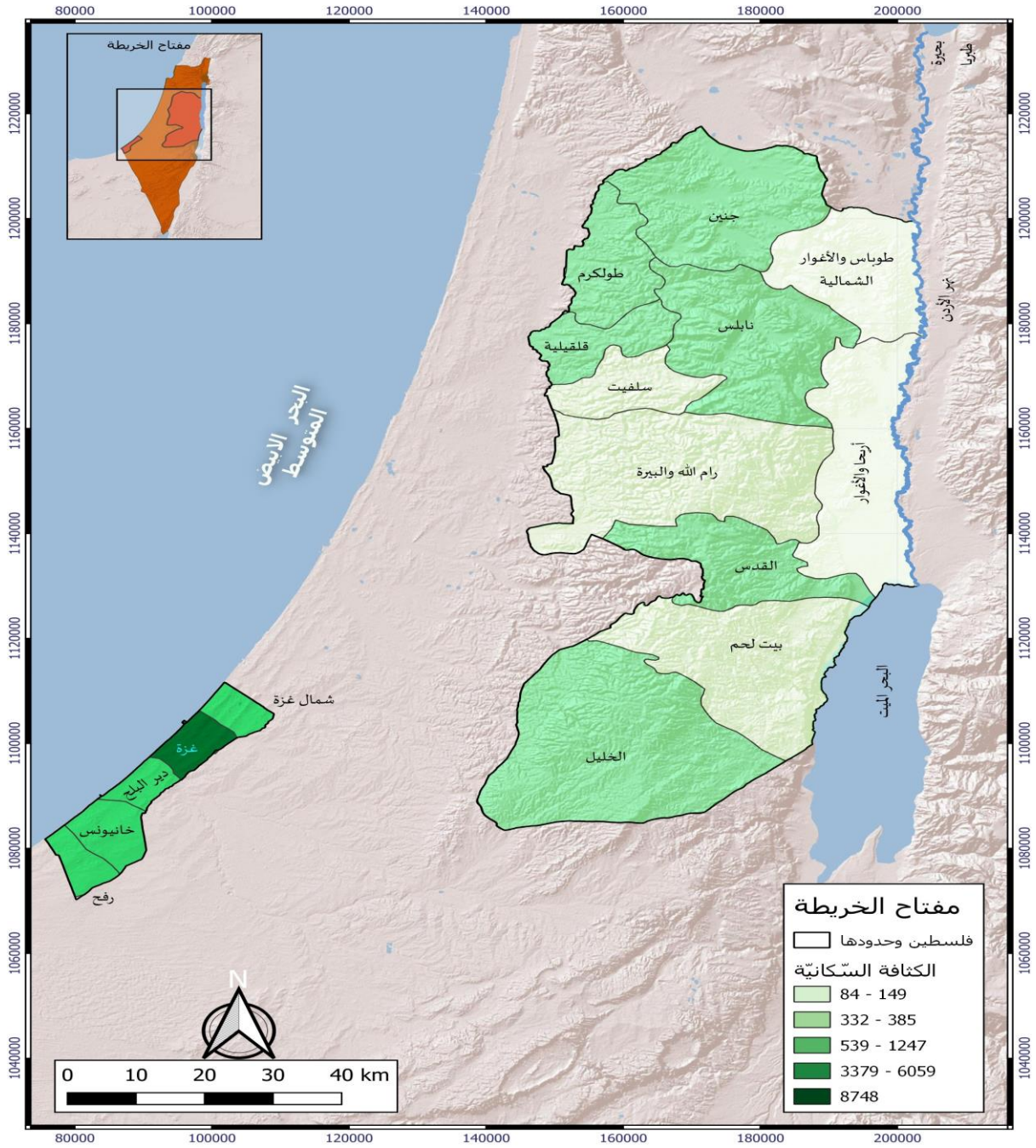
الرّقم	التّحدي	الوصف	الأثر
1	سياسي	هيمنة الاحتلال على اكثر من 85% من المصادر المائية، وعرقلة جهود الإصلاح للطّرف الفلسطيني، وغالبا توقف اللّجنة المشتركة الخاصّة بحلول المياه بين الطّرفين الإسرائيلي والفلسطيني، وبناء جدار الفصل العنصري، وإطلاق الأحكام البيئية والعسكريّة التّعسفيّة على طول الوقت، ومنع الجانب الفلسطيني من حفر الآبار الجوفيّة الملائمة، واستيراد التّقنيات اللازمة.	الحد من القدرة الإصلاحية للحكومة الفلسطينية، وتدني حصة الفرد الفلسطيني من المياه الى 80 ليتر/يوميا/ضفة، و15 ليتر/ يوميا/ غزة، الضّخ الجائر للآبار خصوصا في قطاع غزة، تعديّات على الأحواض الجوفيّة بالحفريات غير القانونيّة من قبل المزارعين والأهالي خصوصا في الحوض الشّمالي الشّرقي، تعديّات على شبكات المياه بالشبك غير الشّرعي خصوصا في محافظة الخليل، تدهور مساحات زراعيّة كبيرة من الأراضي لحساب جدار الفصل العنصري، خصوصا في محافظة قلقيلية، مصادرة الأراضي في منطقة الأغوار(أريحا)، تدني كفاءة المرافق المائيّة القائمة، وعدم السّماح لإنشاء مرافق جديدة، وصعوبة إنشائها في أحيان كثيرة.
2	المؤسس	ضعف القدرات المؤسسيّة والفنيّة	ارتفاع الفاقد، وعدم توفّر الكميّات اللازمة من

	ي	للمزوّدين وتدني كفاءة البنيّة التّحتيّة المؤسسيّة اللازمة لتقديم الخدمة	المياه الصّالحة للشّرب، وضعف نسبة التّحصيل والجبايّة، وفجوات متباينة في مستوى الخدمة والتّعرفات المائيّة بين التّجمعات الفلسطينيّة المختلفة نتج عنها فوارق اجتماعيّة واقتصاديّة مختلفة، اهمها عدم القدرة على الدفع، وانتهاك حق الوصول إلى المرافق المائيّة.
3	المادي	عجز في توفير الموازنات اللازمة للايفاء بالتزامات القطاع، وتردي البنيّة التّحتيّة لمرافق القطاع ومصادره	الضّغط على الموارد، الضّخ الجائر من المصادر، زيادة التّلوث بسبب قلة مشاريع معالجة المياه العادمة، وضعف في تحقيق الأمن المائي الفلسطيني.
4	بيئي	ضعف في توفير الكميّات المطلوبة من مياه الشّرب الأمنة، وتدنٍ في مستويات معالجة مياه الصّرف الصّحي، وضعف الوعي بالأنظمة البيئيّة المرتبطة بالمياه، فلتان زراعي في هدر المياه بطرق الرّي التّقليديّة، واستخدام مفرط للمبيدات، وعدم انتقاء المحاصيل المناسبة، تسرُب المياه العادمة من المستوطنات إلى أراضي وتجمعات السّكن في الضّفة الغربيّة، الضّخ الجائر من قبل الطّرف الإسرائيلي لحزام الآبار الجوفيّة المتاخم لقطاع غزة.	الضّخ الجائر للآبار الجوفيّة خصوصا في قطاع غزة، تلوث مصادر كثيرة من المياه الجوفيّة والسطحيّة المحدودة، تلوث الأوديّة بجريان المياه العادمة، دخول مياه البحر على الحوض السّاحلي في غزة، زيادة ملوحة المياه الجوفيّة في بعض مناطق في الضّفة الغربيّة، معدلات التّبخر العاليّة، والانبعاثات الكربونيّة متزايدة، تلوث التّربة بالعناصر المعدنيّة الثّقيلة، وتزايد ملوحتها، وتراجع في معدل الإنتاجية للمتر المكعب الواحد من المياه/دونم زراعي، بروز فوارق ديمغرافيّة وجغرافيّة في امدادات المياه وعدالة تخصيصها وتوزيعها.

المصدر: تطوير الباحث

استنادا إلى نظرة التّرابط الدّينامكي لعناصر الاستدامة المائيّة (UN, 2017, p.50) وما أظهره الجدول رقم (3) من تحديّات العدالة الاجتماعيّة، لابد من تركيز صانع القرار، على مجموعة من المؤشرات، تنحصر في النّمو السّكاني، وطبيعة التّقسيمات الدّيمغرافيّة والجهويّة والمناطقيّة والهيدرولوجيّة، ورصد التباينات الاجتماعيّة والفوارق في إنتاج المياه بين هذه المناطق، وتقييم قدرة المنشآت المائيّة، وتحديد الاحتياجات المستقبليّة من المرافق المائيّة المطلوبة، وسط التّحديّات الماليّة المتوفّرة، والتّعرف على معدلات الاستهلاك بأنواعه المنزلي والصّناعي والزّراعي، وتقدير الطّلب المتزايد عليها في المستقبل ارتباطا بكل العناصر معا، وتشريح الوضع العام لقطاع المياه الفلسطيني الحالي، وقدرته ودرجة مرونته في إنجاز وظائف الإنتاج والتّخزين والتّوزيع، بطريقة مُؤسسيّة وفقا لمبادئ الحكم الرّشيد والإدارة المتكاملة الّتي برزت في رؤيّة ورسالة سلطة المياه (سلطة المياه الفلسطينيّة، 2016، ص 5)، كقائد لقطاع المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني، والخريطة الآتية رقم (1.5) توضّح الكثافة السّكانيّة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة في فلسطين:

6- خريطة رقم (5): خريطة تمثل الكثافة السّكانيّة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة في فلسطين



المصدر: تطوير الباحث

واستنادا إلى الكثافة السّكانيّة ومعدلات النّمو السّكاني فان تحليل الوضع المائي الفلسطيني يحتاج إلى التّعرف على السّلاسل الزّمنيّة لمعدلات الاستهلاك والتّرشيد، والتّكلفة والتّعرفات المائيّة المختلفة، والمعتمدة تاريخيا، وطبيعة الاقتصاد الفلسطيني، والتّغيرات التّاريخية له، والموازنات المائيّة على المدى القصير والبعيد، وفق معدلات الاستخراج المتاحة، لطبيعة وقدرات التّجدد للمخزون المائي الجوفي، والمصادر التّقليديّة وغير التّقليديّة، وفي تباينات كبيرة في التّوزيع السّكاني الحضري والرّيفي، بكافة تمايزاتهم الثّقافيّة والاجتماعيّة والمكانيّة والعمرانيّة، وتحديّات التّغير المناخي والتّبخر، وتذبذب كميّة الأمطار وتوزيعها الجغرافي، بكافّة تباين تضاريسها للمناطق المختلفة في الضّفة الغربيّة

وقطاع غزة، وآليات وخطط تجنيد الأموال المطلوبة، لمواجهة التّحديّات الّتي حصرها الجدول(2)، والعمل على تحقيق مبدأ الشّراكة، والنّهج الدّيمقراطي في عمليات اتخاذ القرار[3] (Monfared & Yazdanfar, 2014)، والاستخدام الأمثل للموارد، بما يحقق الكفاءة الاقتصاديّة، والعدالة الاجتماعيّة والاستدامة الإيكولوجية، واسترداد التّكاليف لمقدمي الخدمات المائيّة والصّرف الصّحي، الأمر الّذي يستدعي استقطاب القطاع الخاص في الاستثمار في حلول المياه في فلسطين.

المطلب الثّاني: العدالة الاجتماعيّة في واقع المياه الفلسطيني

تشكل العدالة الاجتماعية جزءًا متأصلًا من مفهوم التنميّة المستدامة الّذي حددته اللّجنة العالميّة للبيئّة والتّنميّة في مستقبلنا المشترك[4] ، حيث كان الهدف الأساسي للّجنة هو التّوفيق بين الاستدامة الماديّة، والحاجة إلى الإشباع وتكافؤ الفرص، داخل الأجيال وفيما بينها.

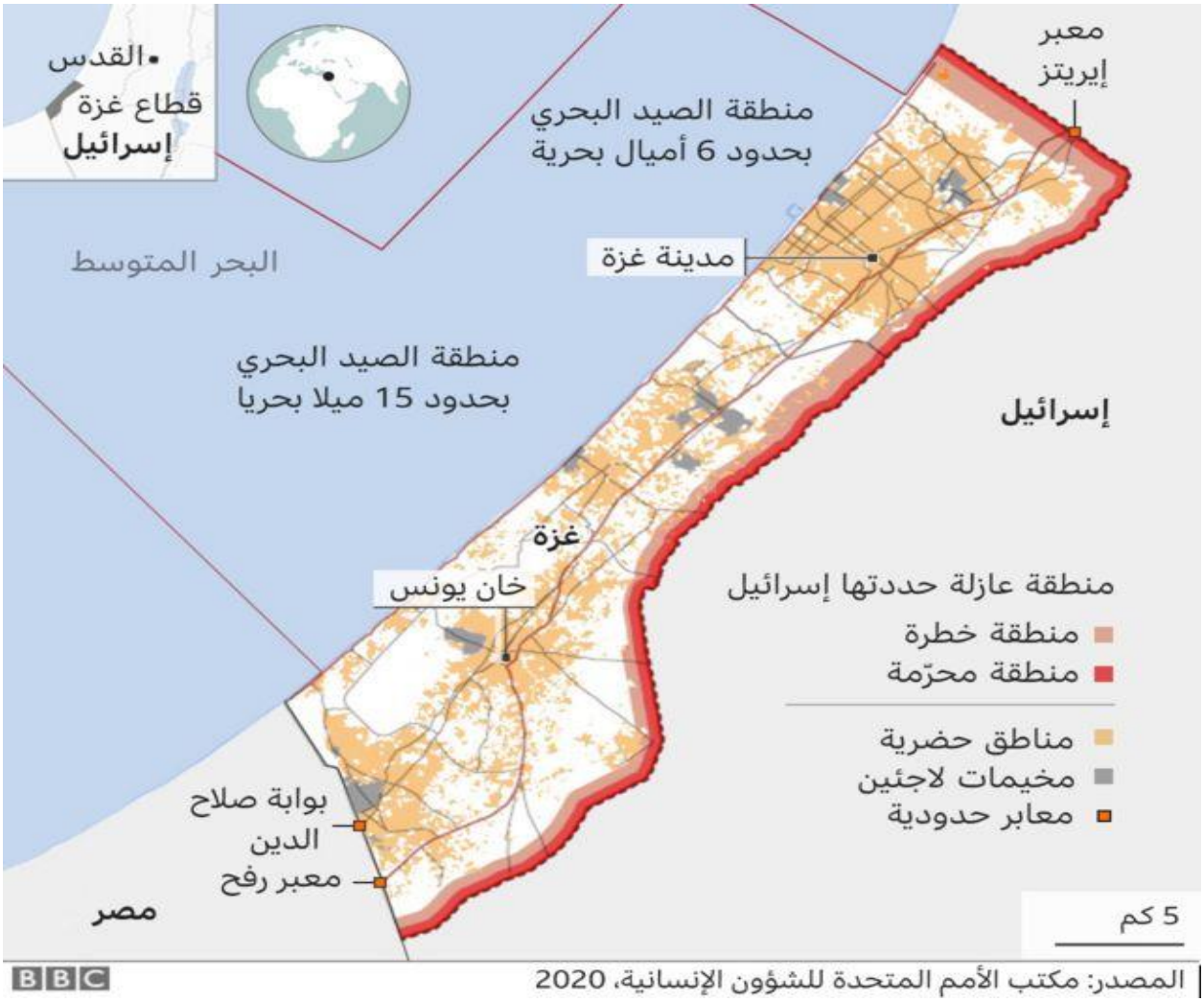
وهذا الإعلان أبرز أهميّة النّظم الإيكولوجية للمياه العذبة العاملة للأجيال القادمة، بحيث عُدّت ركيزة أساسية لتحقيق العدالة بين الأجيال، متخذة المياه لتلبية الاحتياجات الأساسيّة للإنسان، كنهج قائم على حقوق الإنسان، لاتخاذ قرارات تخصيص المياه، وقد شملت حقوق الإنسان الحقوق السّلبية الّتي تتمثّل في عدم التّدخل (على سبيل المثال ، حياة النّاس أو الحرّيّة أو التّعبير أو الدّين أو الملكيّة) والحقوق الإيجابية الّتي هي تمثّل مفهوم حقوق الحصول على المساعدة مثل الصّحة والتّعليم والرّفاهيّة[5]، والشّكل الآتي رقم (1.7) يوضّح خريطة قطاع غزّة وما تمثله ظروف العيش الّتي تفرضها الحدود والوضع الجيوسياسي والعسكري

[3] Neda Sadat Sahragard Monfared*, Seyed Abbas Yazdanfar(2014):"Model of Perceptional Concepts and Related Physical Principles for Participatory Local Center: Chizar local community in Tehran as a case study, AcE-Bs2014Seoul, Asian Conference on Environment Behaviour Studies ,Chung-Ang University, Seoul, S. Korea, 25-27 August 2014,*" Environmental Settings in the Era of Urban Regeneration, School of Architecture and urban studies, Iran University of Science and Technology (IUST) , Tehran, Iran*

[4] Marian J. Neal (Patrick), Francesca Greco, Daniel Connell,and Julian Conrad(2014):" The Social-Environmental Justice of Groundwater Governance" .

[5] Marian J. Neal (Patrick), Francesca Greco, Daniel Connell,and Julian Conrad(2014):" The Social-Environmental Justice of Groundwater Governance,P245

8. الشّكل رقم (7) خريطة قطاع غزّة وما تمثله ظروف العيش الّتي تفرضها الحدود والوضع الجيوسياسي والعسكري



المصدر: مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية (2020).

تُعدُّ المياه حقًا إيجابيًا من حقوق الإنسان، وحقوق الإنسان لا ينبغي لها أن تكون مقارنة ، أي أن الأمر لا يتعلق بكيفيّة معاملة شخص واحد بالنسبة للآخرين ، ولكن يجب أن يتعلّق الأمر بكيفيّة معاملتهم دون أي محاذير أو مقارنات، وفي جميع الظّروف الأخرى تكون العدالة نسبيّة وتتعلّق بالحصول على حصة عادلة في المياه كمدخل لرّفاهيّة الإنسان[6] (شومر ومولر ،2004).(ميلر،2009).[7]

إنّ فوائد المياه لرفاهيّة الإنسان ليست فقط أساسيّة للاحتياجات البشريّة والبيئيّة الأساسيّة، ولكنّها توفّر أيضًا العديد من الخدمات أو الفوائد الّتي ترتبط ارتباطًا وثيقًا برفاهيّة الإنسان، بملاحظة أن نفس حجم الماء يمكن أن يوفّر عددًا من الفوائد، أحيانًا في وقت واحد، فعلى سبيل المثال يمكن أن توفر

[6] Shomar B, Müller G, Yahya A, Askar S, Sansur R (2004) Fluorides in groundwater, soil and infused black tea and the occurrence of dental fluorosis among school children of the Gaza Strip. Journal of Water and Health 2:23-35

[7] Miller, D. (2009). Justice and boundaries. Politics, Philosophy and Economics 8, 291–309.

بحيرة الرّي أيضًا كلًا من الاستجمام النّشط والرّاحة الجماليّة وقيمة المنزل المرتفعة لأولئك الّذين يعيشون في محيطها بتحقيق منفعة أكبر[8](Syme et al.1999)، هذا يعني أن العدالة في تخصيص المياه تعتمد على الفوائد المتعددة المتاحة أكثر من مجرد حجم المياه الّتي سيتم تقاسمها، وفي هذا الإطار يصف "سيمي"(1999) تقييم الألفيّة للنّظام الإيكولوجي خمسة أبعاد تُشكّل رفاهيّة الإنسان:

1. المواد الضّروريّة لحياة كريمة (بما في ذلك سبل العيش الآمنة والكافيّة والدّخل والأصول والطّعام الكافي في جميع الأوقات والمأوى والأثاث والملابس والوصول إلى السّلع).
2. الصّحة (بما في ذلك أن تكون قويًا ، وأن تكون على ما يرام ، وأن تتمتع ببيئة بدنيّة صحيّة).
3. علاقات اجتماعيّة جيدة (بما في ذلك التّماسك الاجتماعي، والاحترام المتبادل، والعلاقات الأسريّة بين الجنسين، والقدرة على مساعدة الآخرين وإعالة الأطفال).
4. الأمن (بما في ذلك الوصول الآمن إلى الموارد الطبيعيّة وغيرها ، وسلامة الأشخاص والممتلكات ، والعيش في بيئة يمكن التّنبؤ بها ويمكن التّحكم فيها مع الأمن من الكوارث الطبيعيّة والبشريّة).
5. الحرّيّة والاختيار (بما في ذلك السّيطرة على ما يحدث والقدرة على تحقيق ما يقدّره الشّخص لفعله أو وجوده).

وقد تمّ ربط هذه الأبعاد الخمسة بخدمات النّظام البيئي بشكل عام[9] (تقييم الألفيّة للنّظام الإيكولوجي ، 2005) والمياه بشكل خاص[10] (Brauman et al.2007) حيث جمعت خدمات النّظام البيئي الهيدرولوجي الّتي تساهم في رفاهيّة الإنسان في خمس فئات:

1. امدادات المياه المحوّلة (استخدامات المياه الاستخراجية: الكفاف، البلديّة، الزّراعيّة، التّجاريّة، الصّناعيّة).
2. امدادات المياه في الموقع (استخدام الكفاف، توليد الطّاقة الكهرومائيّة، التّرفيه المائي، النّقل، وإنتاج الغذاء).
3. تخفيف أضرار المياه (التّخفيف من أضرار الفيضانات، ترسب المسطحات المائيّة، تسرب المياه المالحة إلى المياه الجوفيّة وتملّح الأراضي الجافة).
4. توفير الخدمات الثقافية المتعلقة بالمياه (الاستخدامات الرّوحيّة والعادات والطّقوس والتّقدير الجمالي والسّياحة).
5. خدمات الدّعم المرتبطة بالمياه (للخدمات الأرضيّة والبحريّة والمحيطيّة والجويّة المرتبطة) (باتريك،2014)[11].

[8] Syme GJ, Nancarrow BE, McCreddin JA (1999) Defining the components of fairness in the allocation of water to environmental and human uses. J Environ Manage 57:51–70

[9] Millennium Ecosystem Assessment (2005). Ecosystems and Human Wellbeing Synthesis. Island Press, Washington, DC.

[10] Brauman, K. A., Daily, G. C., Duartw, T. K. & Mooney, H. A. (2007). The nature and value of ecosystem services: an overview highlighting hydrologic services. Annual Review of Environment and Resources 32, 67–98.

[11] Marian J. Neal (Patrick), Francesca Greco, Daniel Connell,and Julian Conrad(2014):" The Social-Environmental Justice of Groundwater Governance" .

من خلال مفهوم الاستخدامات المتعددة للمياه، يمكن استخدام نفس المخزون، أو نفس الحجم من المياه مرة أخرى لغرض مختلف، كما تؤدي القيم العديدة الّتي يضعها البشر على المياه إلى مطالب متنافسة ومتضاربة وغالبًا غير متوافقة على المياه.

تكمن المعضلة الاجتماعيّة في كيفيّة ترتيب أولويات استخدامات المياه ومستخدميها، الّذين تُعَدُّ استخداماتهم وقيمهم أكثر أهميّة مسببين بهذا الشّعور تداعيات مختلفة للعدالة، خصوصا عندما يكون التّلوث لنوعيّة المياه مصدر التّهديد الأول في مستقبل الفلسطينيين، إشارة إلى الخريطة الآتية رقم (6) الّتي توضّح مناطق التّلوث في الضّفة الغربيّة:

7. خريطة رقم (6): مصادر التّلوث في الضّفة الغربيّة



المصدر:جامعة بيرزيت، الأرشيف الرقمي[12].

[12] http://www.awraq.birzeit.edu/ar/node/5335

1. فلسفات العدالة وارتباطها بتخصيص المياه:

ينبغي نظريًا أن يحتلّ تخصيص المياه لاحتياجات الإنسان الأساسيّة المرتبة الأولى في قائمة الاستخدامات ذات الأولوية، يمكن أن يعتمد توزيع المياه المتبقيّة على عدد من المعايير، يتمّ ترشيد كل منها بالإشارة إلى فلسفات أو نظريات أو مبادئ عدالة معينة، حيث تمثل هذه اللبنات الأساسيّة الّتي يمكن إعادة تجميعها في مجموعات مختلفة، واستخدامها في مواقف مختلفة، لتحديد ما يمكن اعتباره عادلًا.

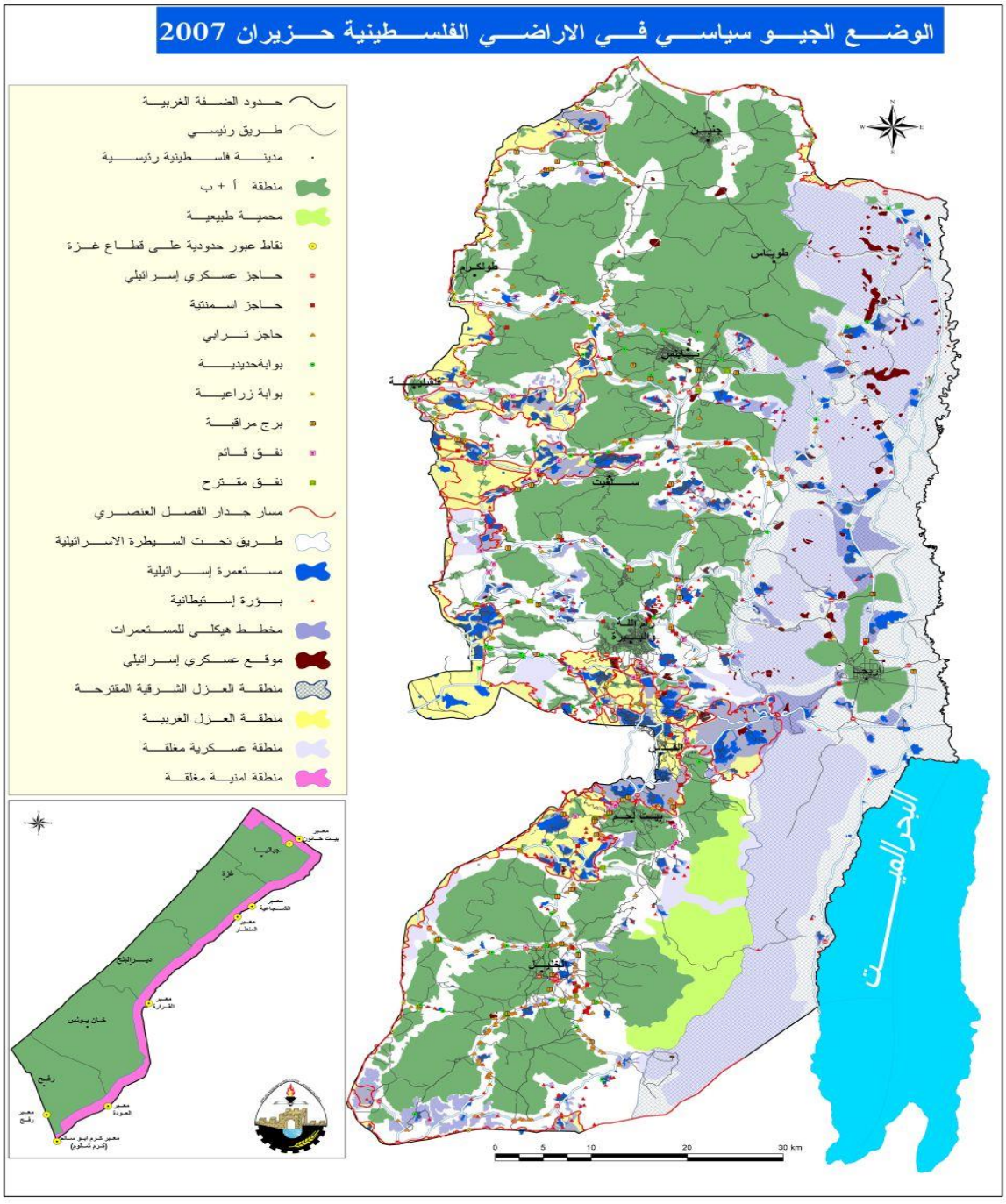
يقدّم (Reddy & Syme ، 2013)[13] قائمة ببعض فلسفات العدالة الّتي يمكن استئنافها عند اتخاذ قرار بشأن إعطاء الأولوية لاستخدامات المياه وقيمها. وهي تشمل:

1. نظرية الفضيلة - حيث يجب على الأشخاص الّذين لديهم موارد بالفعل الاحتفاظ بها لأنها جيدة بطبيعتها.
2. الحقوق السّابقة - حيث يستفيد الأشخاص الّذين استخدموا المورد في الماضي أولاً كأول من يُخدم أولاً.
3. العدالة بين الأجيال - حيث يتمّ النّظر في احتياجات الأجيال القادمة.
4. الحقوق البيئية - حيث تستحق البيئة تخصيصها وتدعيم الأنشطة الاجتماعيّة والاقتصاديّة.
5. حقوق الملكيّة - حيث يجب منح الأفراد حقوقًا في كميّات من الموارد المائيّة بناءً على بعض العقود.
6. السّلعة الاقتصاديّة - حيث يجب معاملة الموارد المائيّة كسلع اقتصاديّة مع الأسعار والأسواق.
7. النّظريات النّفعيّة - حيث يجب إدارة موارد المياه لتعظيم رفاهيّة المجتمع.
8. الحتميّة الأخلاقيّة - حيث يقع على عاتق الأشخاص في مكان ما واجب ضمان عدم تأثيرهم سلبًا على الأشخاص الموجودين في مواقع أخرى.

وعندما تسقط هذه المدخلات المفاهيميّة على الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة فإن الأمور تزداد تعقيدا بسبب الوضع الجيوسياسي المعقد الّتي تفرضة دولة الاحتلال الإسرائيلي والخريطة الآتية رقم (7) توضّح المشهد عن قرب بكافة تنوعاته في انتهاك حقوق الإنسان المنظّمة:

[13] Reddy, V. R. & Syme, G. J. (2013). Justice and equity in watershed development. In: Integrated Assessment of Scale Impacts of Watershed Interventions: Assessing Hydrogeological and Bio-Physical Influences on Livelihoods. Reddy, V. R. & Syme,G. J. (eds). Elsevier, Amsterdam.

8- خريطة رقم (7): الوضع الجيوسياسي في الأراضي الفلسطينيّة حزيران 2007



المصدر: فلسطين سؤال وجواب، الموقع الرسمي.[14]

اعترافًا بأن المعضلة الاجتماعيّة لترتيب أولويات المياه هي في الأساس توزيعيّة بطبيعتها وأنه لا توجد مجموعة مقبولة عالميًا من القواعد أو مبادئ العدالة الّتي تضمن تخصيص المياه بشكل عادل، أنشأ الناس نظامًا للحوكمة لمحاولة جعل عملية تحديد الأولويات والتّخصيص أكثر، بعبارة أخرى ، أنشأنا نظامًا يؤكد على العدالة الإجرائية كوسيلة للتعامل مع صعوبات حل المعضلات الاجتماعيّة لتوزيع المياه.

[14] https://www.palqa.com/

من أجل عدم تناسق القوة وحوكمة المياه من أجل استيعاب العناصر التّوزيعيّة والإجرائية لإدارة المياه، قام صانعوا القرار بتغطيّة شبكة مبنية اجتماعيّاً من الحدود التّنظيميّة فوق مورد متغير مكانياً وزمانياً، وقد أدى ذلك إلى تقسيم الموارد المائيّة بين البلدان والإدارات والثّقافات، وكل ذلك استلزم تطوير مؤسسات تقاسم المياة

تُشكّل هذه المؤسسات قواعد اللّعبة وأفضل وصف لها هو قواعد العدالة الإجرائية الشّرعيّة لقرارات توزيع المياه، وهي تشمل: (باتريك،2014)؛(أوسيد،1987)[15]:

1. الصّوت (لدى جميع الأطراف فرصة الاستماع إلى بعضهم للتأثير والتأثر في عمليات صنع القرار).
2. المشاركة (جميع الأطراف والمصالح قادرة على المشاركة في عمليات صنع القرار).
3. الإتساق (أي اتساق القواعد عبر الولايات القضائيّة وفي الوقت المناسب).
4. الأخلاق (عدم وجود الفساد ، والإجراءات القانونيّة).
5. الحياد (عدم تحيز صانع القرار).
6. الدّقة (المعلومات المقدّمة للمناقشة صحيحة وتعتبر مشروعة من قبل جميع الأطراف).
7. تصحيح الخطأ (هناك فرصة لاستئناف القرارات من حيث الحقائق).
8. التّمثيل (تضمين جميع أصحاب المصلحة والمصالح ذات الصلة). (Reddy & Syme, 2012) ؛[16] (Lukasiewicz et al. 2013).

تدعم هذه القواعد أيضًا الإدارة الرّشيدة للمياه وترتبط ارتباطًا وثيقًا بمبادئ المشاركة العامّة، الّتي يُنادي بها في مجال السّياسة العامّة، في محاولة لبناء المنظّمات والمؤسسات الّتي تتغلّب على المعضلات الاجتماعيّة لتوزيع المياه.

لقد تمّ إنشاء نظام لديه القدرة على خلق أو تفاقم الظّلم في فلسطين المحتلة من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وقد تمّ تحليله ببلاغة في الأدبيات بالقياس، والّتي تبحث في مفهوم القوة، حيث أنّ السّلطة تتكون من وجهين: الأول للقوة :هو القوة الصّلبة الّتي تشير إلى القدرة الإقتصاديّة والعسكريّة الّتي تمارس من خلال الحوافز أو التّهديدات وأوامر الهدم والحصار المتكررة تبرز أشكال هذا التّوجه، والآخر للقوة: هو القوة النّاعمة وهي القدرة على تشكيل أو التأثير أو تحديد معتقدات ورغبات الآخرين (Lukes ،2005: 486)، وبالتّالي ضمان امتثالهم.

وهذا يظهر في تعقيدات القانون العسكري والمدني وتقسيمات الأرض والسّيطرة على الموارد في كل من الضّفة الغربيّة وقطاع غزة، بحيث تعمل هذه التّعقيدات على تأطير التّفكير لدى صاحب القرار في الإطار المحدد الّذي يجب أن يفكّر فيه، ضمن تداعيات تنميّة الإغاثة لا أكثر.

وبالنّظر أيضا إلى تداعيات العدالة في سياق الأنهار الدّوليّة، هناك حالات تعاون على موارد المياه المشتركة أكثر من النّزاعات المسلحة أو استخدام القوة العسكريّة الصّلبة، في معظم الدّول المشاطئة للمياه والأنهار الدّوليّة، إلا في حالة نهر الأردن وبحيرة طبريا كمثال والّتي تعمل إسرائيل

[15] WCED (1987) Our common future. World Commission on Environment and Development. Oxford University Press, Oxford. Available online: http://www.un-documents.net/wced-ocf.htm

[16] Lukasiewicz, A., Davidson, P., Syme, G. & Bowmer, K. (2013). How the social construction of the environment affects
people's reactions to water policy. Australasian Journal of Environmental Management 20, 175–178.

منذ عقود على استغلال هذه المصادر السّطحيّة بشكل كامل دون أن تقتسم مع جيرانها من الأردن ومناطق سيادة السّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة أي إجراء توزيعي أو قائم على تخصيص هذه الموارد (Zeitoun et al.2007؛Allan&Wolf.2011)[17]

إن إظهار القوة الاقتصاديّة الصارمة أكثر شيوعًا من القوة العسكريّة عالميا إلا في دولة الاحتلال الإسرائيلي فإنها تفضل بشكل أكبر التّدخل العسكري الدّائم لضمان سيطرتها على الموارد المائيّة، رغم أن فروض تعرفات كبيرة على الجانب الفلسطيني لشراء المياه منها تُعدُّ أحد مظاهر القوة الاقتصاديّة الّتي تفرضها إسرائيل ضمن سياسة الوضع الرّاهن، وترسيخ سيادة الأمر الواقع، نتيجة اختلاف موازين القوى لصالح دولة الاحتلال على حساب السّلطة الفلسطنيّة والمملكة الأردنيّة [18] (Allan&Wolf.2011)؛ (Zeitoun et al.2007)، إذ لا توفر القوة الاقتصاديّة منصة مستقرة للتّفاوض بشأن تخصيص المياه فحسب، بل إنها تمكّن أيضًا الأطراف الأقوى اقتصاديًا من التّعافي بشكل أفضل من الأعباء المرتبطة بالمياه ومقاومتها مثل ندرة المياه (الجفاف) أو الكوارث المتعلقة بالمياه (مثل الفيضانات).

وبالتّالي يمكن أن يؤدي الافتقار إلى القدرة الاقتصاديّة إلى استمرار الأعباء على نفس الطّرف (المصالح المهمشة في كثير من الأحيان أو الفئات المحرومة مثل الوضع الفلسطيني) ، مما أدي إلى مظالم اجتماعيّة وبيئيّة، ويمكن أن يكون استخدام القوة النّاعمة لتحقيق النّتيجة المرجوة صريحًا أو خفيًا في اتخاذ قرارات تخصيص المياه، خصوصا في أوقات الفعل الدّبلوماسي الذي ينشط بين الحين والآخر بسبب تدخلات دوليّة.

يُعدّالتّفاوض القائم على الفائدة الوسيلة المفضلة للتّعاون. ومع ذلك ، هناك الآن اعتراف متزايد بأن التّعاون النّاجح لا يترجم بالضرورة إلى نتائج اجتماعيّة وبيئيّة عادلة لمستخدمي المياه واستخدامها (زيتون ، 2013 ؛ باتريك ، 2014) والتّجربة الفلسطينيّة في هذا الصّدد كفيلة بأن تثبت ذلك والّتي تمثلت بتعثر مستمر لاجتماع اللّجنة المشتركة وفقا لاتفاقيّة أوسلو(1994).

يُغذّي مفهوم القوة أيضًا الجدل حول ما إذا كان ينبغي اعتبار المياه منفعة عامّة أم سلعة خاصّة، حيث يعتقد أنّ خصخصة المياه ستدفع الأسعار إلى ما هو أبعد من قدرة بعض أصحاب المصلحة على الدّفع، لا يشير الاستبعاد النّاتج لأصحاب المصلحة هؤلاء إلى الاستبعاد من المورد الفعلي فحسب، بل يشير أيضًا إلى الاستبعاد من القدرة على استخدام الأدوات والمعرفة اللّازمة للاستخدام الفعال للمياه، كمورد لجميع المستخدمين، ومثال ذلك مدى قدرة الدّولة على بناء أنظمة ري أكثر كفاءة، بالإضافة إلى ذلك ، غالبًا ما تؤدي خصخصة المياه إلى استبعاد المصالح البيئيّة، يمكن أن يؤدي إخراج البيئة إلى تدهور وفقدان خدمات النّظام البيئي الّتي تدعم سبل العيش والتّي بدورها ستؤثر سلبًا على رفاهيّة الإنسان.

---

[17] Mark Zeitouna and Jeroen Warnerb(2007):" Hydro-hegemony – a framework for analysis of trans-boundary water conflicts", King's College, London, University of London and School of Social Science and Public Policy, Water Policy 8 (2006) 435–460

[18] Allan, J. A. (2011). The role of those who produce food and trade it in using and 'trading' embedded water: What are the
impacts and who benefits? In Proceedings of the ESF Strategic Workshop on accounting for water scarcity and pollution
in the rules of international trade. Hoekstra, A. Y., Aldaya, M. M. & Avril, B. (eds). Value of Water Research Report
Series No. 54, UNESCO-IHE, Delft, The Netherlands.

لا تقتصر أعباء المياه على النّدرة والوفرة المفرطة، لقد كانت جودة المياه نقطة مهمة في تطور حركة العدالة البيئية الّتي كشفت كيف اضطرت المجتمعات ذات القوة الضئيلة أو المنعدمة لتحمّل الفقراء

(Taylor & Lovell,2013)[19] ، وتدرس الأدبيات الحجة القائلة بأن الشّراكات بين القطاعين العام والخاص غالبًا ما تدّعي أنها تتشكل مع مراعاة مصالح الفقراء ، لكن نتائج هذه الشّراكات غالبًا ما ترسخ عدم المساواة (Miraftab, 2004[20] ؛ Washington et al.2006[21]).

هناك سياق آخر مثير للاهتمام تظهر فيه القوة كمفهوم مهم وهو التّجارة الدّولية للسّلع والمنتجات الزراعيّة وفي دراسة "لسوجامو" (Sojamo et al.2012)[22] سلطّ الضّوء على الأعمال الزراعيّة الّتي تستخدم كميات كبيرة من المياه لزراعة أو تصنيع المواد الغذائيّة، بحيث توصف هذه المجموعة من الفاعلين بأنها مهيمنة كقوة مائيّة افتراضيّة، لأنها تتحكم في حركة المياه على مستوى عالمي من خلال الماء الموجود في المواد الغذائيّة.

تُعدّ حركة المياه المضمنة في الغذاء منطقيّة، إذا تمت زراعة المحاصيل في مواقع لا تكون فيها المياه موردًا مقيدًا، إلا أنه في بعض الحالات، هناك عوامل أخرى مثل تكلفة العمالة تطغى على توافر المياه، وأدت إلى الظّلم البيئي والاجتماعي مثل مزارعي الفراولة في قطاع غزة والنّخيل في أريحا[23](خالدي،2009).

تمّ التّطرق إلى تداعيات العدالة في السّؤال: ما هو حقنا في تناول ماء شخص آخر؟ بحيث تمت الدّعوة إلى بناء نظام الحوكمة متعددة المراكز من أجل تحقيق مؤسسات قويّة ومرنة[24] (Ostrom,2010),والحوكمة متعددة المراكز هي ترتيب تعمل فيه المنظمات والمؤسسات على مستويات مختلفة (على سبيل المثال، محلي ، إقليمي، حكومي، وطني، عالمي) مع تفويضات متعددة، وعبر مناطق مختلفة ولكن متداخلة، يمكن لترتيب هذه الشّبكة أن يتمّ توزيع الموارد والقدرات بطريقة يتم فيها تعويض أي "حوافز ضارة ومشكلات معلوماتيّة على مستوى ما إلى حد ما، بالحوافز الإيجابية، والقدرات المعلوماتية للجهات الفاعلة على المستويات الأخرى ويمكن أن تحقق على الأرجح نتائج عادلة ومنصفة لإدارة المياه.

---

[19] Lovell, S.T.; Taylor, J.R. Supplying urban ecosystem services through multifunctional green infrastructure in
the United States. Landsc. Ecol. **2013**, 28, 1447–1463.

[20] Miraftab, F. (2004). Public-Private Partnerships: The Trojan Horse of Neoliberal Development? *Journal of Planning Education and Research, 24*(1), 89-101. doi: 10.1177/0739456x04267173

[21]Washington, S. H., Goodall, H. & Rosier, P. C. (eds) (2006). Echoes from the Poisoned Well: Global Memories of Environmental Injustice. Lexington Books, Oxford

[22] Sojamo, S., Keulertz, M., Warner, J. & Allan, J. A. (2012). Virtual water hegemony: the role of agribusiness in global water
governance. Water International 37, 169–182.

[23] Khalidi and Taghdisi-Rad (2009) The economic dimensions of a prolonged occupation: continuity and change in Israeli policy towards the Palestinian economy

[24] E. Ostrom (2009). *Beyond Markets and States: Polycentric Governance of Complex Economic Systems, Prize Lecture*, December 8, 2009. In Workshop in Political Theory and Policy Analysis, Indiana, University, Bloomington, IN 47408, and Center for the Study of Institutional Diversity, Arizona State, University, Tempe, AZ, U.S.A.

هذه الخصائص الأربعة الفريدة للمياه وآثارها على العدالة تدعم الأساس المنطقي للعدالة، وتساهم في الحجة المطروحة حول سبب أهمية العدالة في إدارة المياه، ولمزيد من البناء على هذه الحجة، تبرز هذه الدّراسة عددًا من القضايا المرتبطة بالعوامل السّوسيو اقتصاديّة الّتي توضّح مختلف التّفسيرات ووجهات النّظرة الانضباطيّة للعدالة لتسليط الضّوءعلى جانب من جوانب إدارة المياه المعترف بها على أنها مهمة للغاية ولكن نادرًا ما يتمّ مناقشتها صراحة.

2. اتصال الضّعف الاجتماعي بالظّلم البيئي صورة لتداعيات العدالة في واقع المياه الفلسطيني

يمكن تعريف الضّعف الاجتماعي كونه يعبر عن الأقل أهمية وتأثيرا في صناعة القرار(سانتوس،2017)، ويطال هذا التأثير مقدار الوزن النّسبي في أهميّة الأطراف المجتمعة لصناعة القرار، ويرتبط المفهوم بالظّلم البيئي عندما تنعكس تداعيات الظّلم البيئي على جميع الأطراف، ولكن بأوزان نسبيّة مختلفة تقع النسبة الأكبر منها على الأضعف اجتماعيّا، وفقا لارتباطات سوسيو اقتصاديّة مختلفة من أهمها الدّخل والموقع الجغرافي والخصائص الدّيمغرافية، وبذلك يحدث الظّلم البيئي الّذي يتمّ ترجمته على أنه عدم المساواة في توزيع الضّرر البيئي على السّكان من مختلف الظّروف الاجتماعيّة والاقتصاديّة، وعدم المساواة في الوصول إلى الموارد البيئيّة (فييرا واخرون،2017).

مما يعزز العلاقة بين المخاطر البيئيّة وعدم المساواة الاجتماعيّة والاقتصاديّة، وبذلك يُعدّ الظّلم البيئي هو "الآلية الّتي من خلالها تقوم المجتمعات غير المتكافئة، من وجهة نظر اقتصاديّة واجتماعيّة، بتخصيص أكبر عبء للضّرر البيئي من التّنمية على السّكان ذوي الدّخل المنخفض، للفئات الاجتماعيّة الّتي تتعرض للتّمييز، والشّعوب العرقيّة التّقليديّة وأحياء الطّبقة العاملة والسّكان المهمشين والضّعفاء"[25] (بورتو،2009) وتبرز هذه الظّواهر في التّمييز بطريقة ديناميكيّة تطال ظواهر التّحضر غير المخطط له وسعي الأفراد والجماعات إلى امتلاك حياة أفضل، وبهذا يمكن تسليط الضّوء على أنشطة الازاحة الاجتماعيّة وأثرها الاقتصادي أو العكس بحيث يتمّ رصد تداعيات أثرها على تكريس الظّلم البيئي.

وفي هذا السياق، تميزت عملية التحضر في فلسطين بالنمو المتسارع للمدن والتكتلات الحضرية، والعامل الحاسم في حدوث ذلك يرتبط بقدوم السلطة الوطنية الفلسطينة كادارة للحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، مما خلق محور هجرة استمر لعقود منذ 1994 والمتمثلة بانفاذ وتطبيق اتفاقية اوسلو، وأدى إلى اعادة هيكلة التوزيع السكاني وتركيز الأعمال الإقتصادية والحكومية في قطاع غزة بداية الأمر حتى 2004 ثم انتقال مركز الحكومة الفلسطينية إلى مدينة رام الله حتى الأن2021 [26](مجلس الوزارء الفلسطيني،2021)

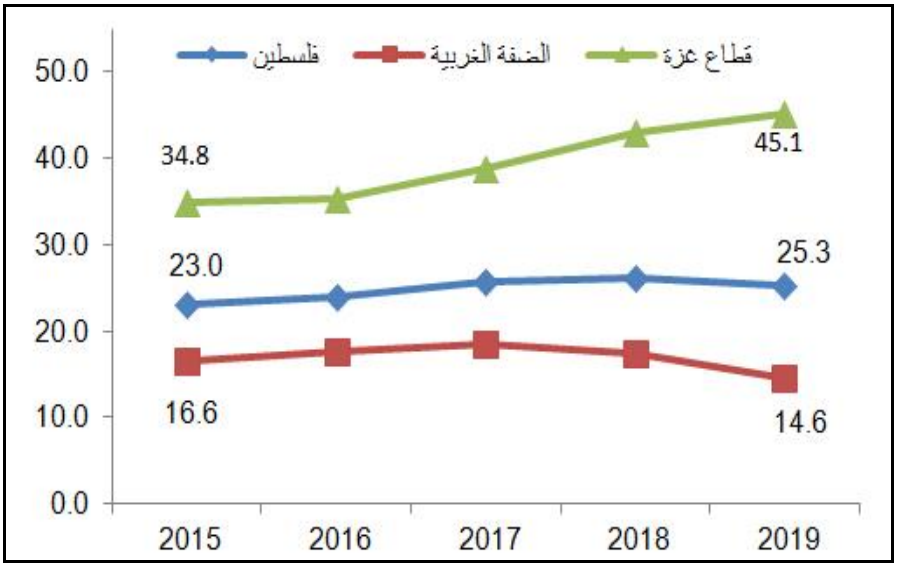
أعداد كبيرة من النّاس في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة سكنت رام الله بحكم انتمائها لوظائفها، وبرزت التّحديات بشكل صعب أكثر في فترات تأجيج الصّراع الفلسطيني الإسرائيلي والّذي أدى إلى انتفاضة الأقصى سنة 2000 وثلاث حروب شنتها دولة الاحتلال الإسرائلي على قطاع غزّة، وأحداث

[25] BRITTO, A. L. Social tariffs, social justice and environmental justice do not access the water supply services and sanitary waste in Brazil. In: INTERNATIONAL WATERLAT CONFERENCE: Tension between environmental justice and social justice in Latin America: the case of water management, 2010, São Paulo. Anais ... São Paulo: 15 p.

[26] مجلس الوزراء الفلسطيني (2020):" اجندة السياسات الوطنية 2017-2022"، رام الله، فلسطين.

الانقسام الفلسطيني الفلسطيني بين قطاع غزة والضّفة الغربيّة، مع التّضييقات الّتي تفرضها حكومة الاحتلال الإسرائيلي والمتمثلة في تقسيم الأراضي الفلسطينيّة إلى مناطق(أ،ب،ج) حيث مناطق(أ) تحت إدارة الحكومة الفلسطينيّة ومناطق (ب) تخضع إداريا لها، دون إدارة عسكريّة أوسيادة سياسيّة وبتصرف أمني كلّانّي من جانب دولة الاحتلال الإسرائيلي لمناطق (ب)، بينما مناطق (ج) بقيت تحت السّيطرة الإسرائيلية الكاملة إداريا وأمنيا، الأمر الّذي زاد من تحديات التّنميّة وتحقيق السّياسات المتكاملة، وإبراز فروقات اجتماعيّة كبيرة، صاحبها إجراءات تعسفيّة إسرائيلية تركزت في منع حرية التّنقل للنّاس والبضائع كاملا من غزّة إلى الضّفة الغربيّة، وبين المحافظات داخل الضّفة الغربيّة في أوقات التّأجيج خصوصا، وقد أفرز كل ذلك تزايد لمعدلات البطالة واختلال هكيلي في الاقتصاد الفلسطيني[27](ماس، 2020). والشّكل التّالي رقم (1.8) يوضّح تنامي البطالة في مناطق الضّفة الغربيّة وقطاع غزة في فلسطين[28](جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني،2019):

9ـ الشّكل رقم (9): معدل البطالة المنقح بين المشاركين في القوى العاملة للأفراد (15 سنة فأكثر) في فلسطين حسب المنطقة، 2015-2019



المصدر: جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني 2020.

يظهر الشّكل رقم (9) تنامي نسب البطالة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة في فلسطين، ويلاحظ تأثر قطاع غزة بشكل أكبر من الضّفة الغربيّة، حيث بلغت نسبة البطالة في قطاع غزة 45.1 % بسبب الحصار الجوي والبحري والبري، المفروض عليها من قبل الاحتلال الإسرائيلي، في حين أظهر متوسط نسبة البطالة في فلسطين 25.3% فإنّها تدنت في الضّفة الغربيّة الى 14.6% المرتبطة بمدى الاستطاعة للعمالة الفلسطينيّة من بلوغ أعمالهم في دولة الاحتلال الإسرائيلي.

حيث تتفاقم نسبة البطالة مع كل إغلاق عسكري تقوم فيه دولة الاحتلال الإسرائيلي على كل من الضفة الغربيّة وقطاع غزة في فلسطين أو أيهما، ويبرز الشّكل (1.8) نسبة الفقر 25% من نسبة

[27] معهد أبحاث السّياسات الاقتصاديّة(ماس)(2020):"الرماقب الاقتصادي، الربع الثالث، بداية التعافي ام الركود"،رام الله، فلسطين.

[28] جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني(1)(2019):" معدل البطالة المنفح بين المشاركين في القوى العاملة في فلسطين"، رام الله، فلسطين، الموقع الرسمي.http://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/881/default.aspx#LabourA اخر وصول 2021/3/20

السكان، وهذه النّسبة تُعبرعن الأوضاع الطّبيعيّة، ونقصد هنا بالطّبيعيّة هي تلك الأوضاع الّتي يقسّم فيها الاحتلال الإسرائيلي الضّفة الغربيّة إلى مناطق (أ،ب،ج) مع حرّيّة محدودة لحركة التّنقل للعمال والبضائع والأفراد بين محافظات الضّفة الغربيّة واستمراريّة إطباق الحصار الشّامل على قطاع غزة، أمّا الوضع غير الطّبيعي فهو حالات التّصعيد العسكري والّتي يتمّ فيها اجتياح الضّفة الغربيّة وقطاع غزة أو إحداهما بحيث تتوقف كافّة أشكال التّواصل وتتهدد كافة أشكال الحياة على الأرض والإنسان الفلسطيني، علما بأن خط الفقر بلغ سنة 2017 (671 $) [29](جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني،2020)، الأمر الّذي يجعلنا نتخيل مدى هشاشة المرونة التي تبرزها هذه الأرقام والتي تتصاعد ارتباط بالوضع السياسي الهش بين دولة الاحتلال الإسرائيلي والسّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، وهذا بدوره يبرز لنا حجم التّحديات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والبيئيّة الّتي ستظهر فجأة، بتفاقم كبير يجعل الوضع الطّارىء هو الحالة الطّبيعيّة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة المحاصر.

عملت المدن الكبرى في الضّفة الغربيّة بشكل أساس كقطب جذب للسّكان المهاجرين هجرة داخليّة من الرّيف إلى الحضر بقصد العمل وتنامت ظاهرة التّمدين بشكل كبير في الضّفة الغربيّة تحديدا، وتركزت الظّاهرة بشكل كبير في مدينة رام الله الّتي تمثل وسط الضّفة الغربيّة والعاصمة الإداريّة للسّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة ضمن مفهوم أنّ العاصمة السياسيّة هي القدس وهي تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ حزيران 1967 [30](مركز المعلومات الوطني الفلسطيني،2020)

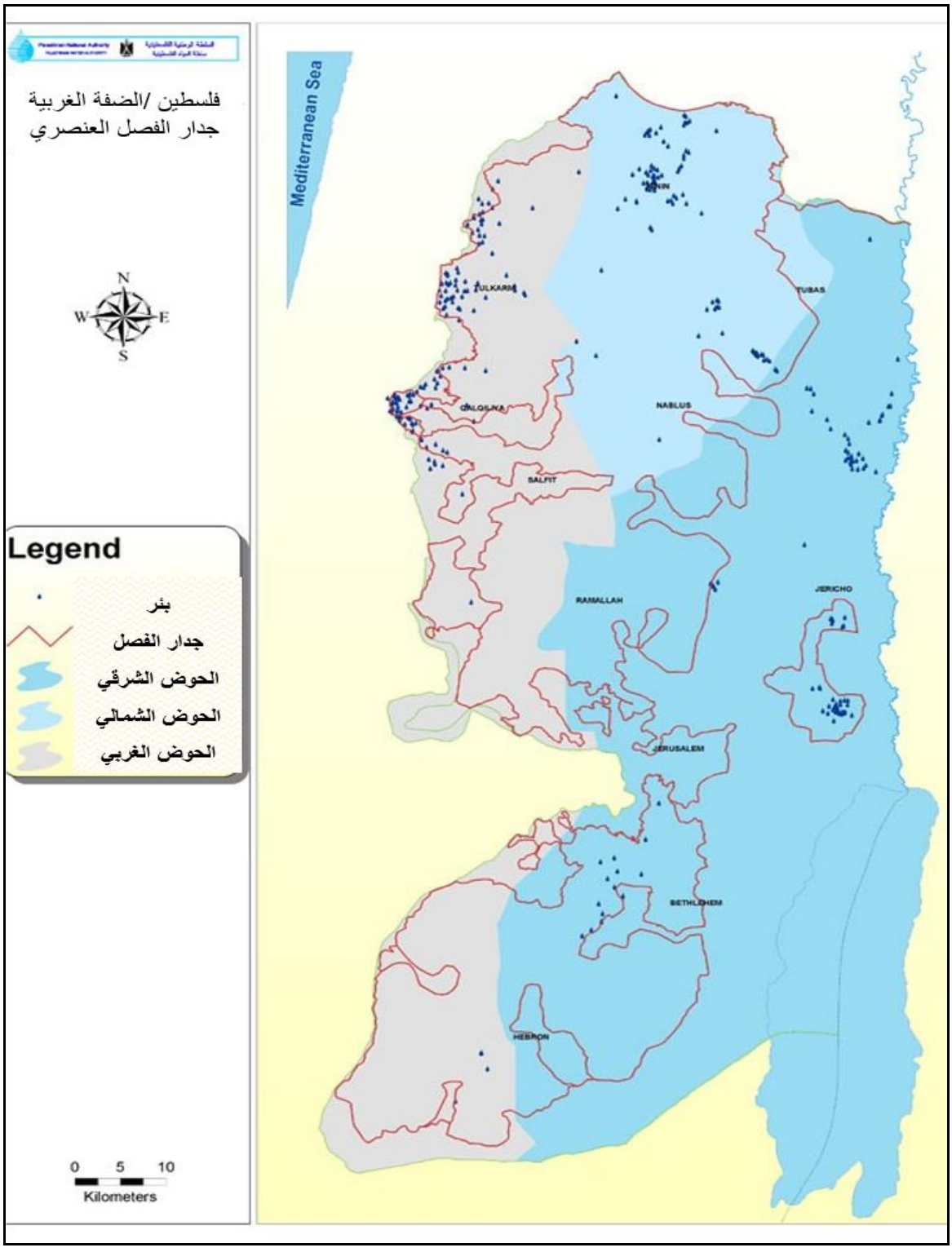
من أجل ذلك كانت مدينة رام الله مركز تطور التّصنيع والتّحضر فرص عمل للمهاجرين، بشكل رئيس في قطاعات الخدمة العامّة وقطاع البناء المدني، والنّقل والصّناعة، والخدمات خلال فترة حكم السّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، وخلال الفترة (1994-2000) حدثت عملية ازاحة للتّواجد السّكني الفلسطيني، حيث انتقل ما يقارب من 200000 شخص إلى المدن، من الرّيف. ومع بناء جدار الفصل بين مناطق الحكم الذّاتي الفلسطيني ومناطق السّيطرة الإسرائيليّة [31](جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني،2019)، تفاقمت مؤشرات الظّلم الاجتماعي والبيئي وخسر الإنسان الفلسطيني أرضه ومصادر عيشة ومكونات صموده، والّتي كان أهمها أرضه وبئر الماء اللّذان يعتبران ركيزته الأساسيّة في كسب دخله ودخل أسرته، والخريطة الآتية توضّح كيف عمل جدار الفصل على فصل المواطن عن أرضه، مدمرا مصادر المياه وقطع الأشجار وتجريف المساحات الواسعة من الأراضي في سبيل تحقيق منطقة أمنيّة عازلة لصالح دولة الاحتلال الإسرائيلي:

[29] جهاز الاحصاء المركزي (مرجع سابق).

[30] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني وفا(2020):" السّكان"، رام الله، فلسطيني، الموقع الرسمي: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=2295
آخر وصول: 2021/3/20

[31] جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني(1)(2019):"التّقرير السنوي"، رام الله، فلسطين.

10- الشّكل رقم (10): خريطة تبيّن جدار الفصل الإسرائيلي يعزل أماكن إنتاج المياه الجوفيّة وضخها في الضّفة الغربيّة.



المصدر: سلطة المياه الفلسطينية، الموقع الرسمي.

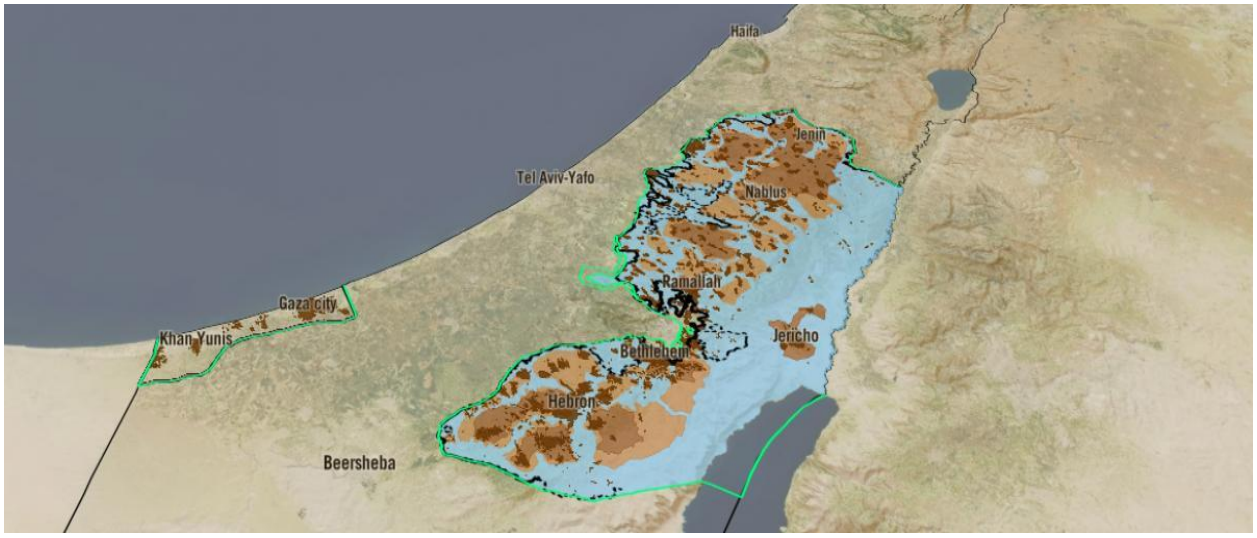
مع بناء جدار الفصل[32] بين مناطق الحكم الذّاتي الفلسطيني ومناطق سيطرة حكومة الاحتلال الإسرائيلي، والّذي أدى إلى تدهور وخسران وحرمان فئات مجتمعيّة كثيرة من السّكان من أراضيهم وتمّ تهجيرهم إلى مناطق أخرى داخل جدار الفصل نحو التّجمعات الفلسطينيّة في الضّفة الغربيّة والّذين أصبحوا أكثر هشاشة وضعفا اقتصاديا واجتماعيا، برزت الحاجة المتزايدة للبحث عن فرص عمل لهؤلاء المنكوبين . بعيدا عن القطاع الزّراعي ذلك إنّ معظم الأراضي الّتي استهدفها جدار الفصل كانت زراعيّة وتحتوي على مصادر مائيّة حيويّة، علما بأنه لا تزال حركات الهجرة مستمرة لليوم بنسب متفاوتة، مما تسبب في النّزوح الجماعي للنّاس من المناطق المحرومة إلى المراكز الحضريّة خصوصا في مناطق جدار الفصل، على كافّة الشّريط الحدودي في الضّفة الغربيّة المتاخم لدّولة الاحتلال الإسرائيلي غربا وبما يشمل الأغوار ومنطقة أريحا من الشّرق، الأمر الّذي أخرج لنا خريطة للفضاء الاجتماعي يتسم بمزيد من الفروقات والتشرذم والظّلم الاجتماعي، وتدهور في النّظام البيئي المتصل، ذلك إنّ جدار الفصل قطّع الأوديّة والأراضي وغيّر المعالم وبنى المعسكرات والمستوطنات على الأراضي المصادرة، وقد أدى قطع الأشجار واستهداف الحياة البرّيّة إلى حدوث اختلال كبير في التّنوع الحيوي الّذي تتمتّع به فلسطين(المراقب البيئي، 2020).

وقد انتهى النّمو غير المنضبط وغير المخطط للشّبكة الحضريّة إلى تركيز السّكان ذوي الدّخل المنخفض في أحياء متحوصلة في المدن، إضافة إلى ما تشهده مخيمات اللاجئين الفلسطينيّة من بصمة حاضرة لآثار النّكبة الّتي حصلت لفلسطيني 1948، حيث تمّ اجلاءهم وتهجيرهم من مدنهم وقراهم وأراضيهم سنة 1948 إبّانّ إعلان قيام دولة الاحتلال الإسرائيلي، وهذه الأحياء إضافة إلى المخيمات تتميز بافتقارها إلى الحد الأدنى من البنيّة التّحتيّة، مثل الوصول إلى وسائل النّقل والكهرباء والصّرف الصّحي الأساسي والخدمات الصّحيّة [33](الأمم المتحدة،2015). والمقطع الآتي رقم (11) يوضّح شيئا من هذه الاختلالات البنيويّة والدّيمغرافيّة والجيوسياسيّة الّتي أوجدتها دولة الاحتلال الإسرائيلي ضمن سياسة الأمر الواقع الّتي تقوم بها بشكل ممنهج منذ عقود على الأرض والإنسان الفلسطيني:

[32] وحسب الإحصاءات الصّادرة عن جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني سيلتهم هذا الجدار مساحة 1328 كم مربعاً أي بنسبة 23.4 % من مساحة الضّفة الغربيّة، وتشمل هذه المساحة غلاف القدس الّذي تصل مساحته 170 كم مربعاً، كما تضم هذه المساحة عشرات القرى والبلدات الفلسطينيّة الّتي يسكنها 700 ألف نسمة منهم حوالي 300 ألف في منطقة القدس، إنّ هذا العدد الّذي يشكل 25% من عدد سكان الضفة سيجعل هؤلاء المواطنين يخضعون لسياسة التّمييز العنصري، كما أنه سيخضع سكان هذه المناطق إلى مراقبة شديدة تجعل من حياتهم جحيماً لا يطاق ليلاً، أما نهاراً فسيجعلهم مقيدي الحركة إلا ضمن تصاريح تصدرها الإدارة المدنيّة التّابعة للقوات الإسرائيليّة (جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني(1)،2019).

[33] الأمم المتحدة (2015):" الخطة الاستراتيجية للوكالة "الاونروا""،رام الله، فلسطين.

11- الشّكل رقم (11):مقطع عرضي يبيّن عمليتا الضّم والتّقسيم الإداري والأمني والعسكري الإسرائيلي للضّفة الغربيّة وقطاع غزّة المحتلين.



المصدر: مركز بيت سيليم، القدس، فلسطين المحتلة 2020.

يظهر المقطع العرضي في الشّكل رقم (11) اللّون الأزرق لمناطق (ج) وهي المناطق الّتي تخضع للسّيطرة الأمنية والإداريّة لدولة الاحتلال الإسرائيلي، بينما اللّون البني الدّاكن تُبيّن مناطق(أ) وهي المناطق الّتي تخضع للسّيطرة الأمنيّة والإداريّة الفلسطينيّة، بينما مناطق(ب) وهي المناطق الّتي تخضع للسّيطرة الأمنيّة الإسرائيليّة من جهة، والسّيطرة الإداريّة للسّلطة الفلسطينيّة تظهر باللّون البني الفّاتح، وبالنّظرة الأولى إلى الخريطة تظهر مدى التّعقيدات الجيوسياسيّة والعسكريّة الّتي يواجهها المجتمع الفلسطيني في الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة، الأمر الّذي يضع الباحث من اللّحظة الأولى في تساؤلات حول الضّعف الاجتماعي الّذي سيبرز من جراء هذه التّقسيمات، إضافة إلى تفاقمات الظّلم البيئي الحاصلة خصوصا على شطري كل لون من ألوان الخريطة وما تحتويه من تجمعات فلسطينيّة تصل إلى أكثر من 700 ألف فلسطيني (جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني،2020)، وهي تلك المتاخمة لجدار الفصل الإسرائيلي الّذي تمّ إبرازه في الشكل(10) للخريطة أعلاه.

وهكذا فإنّ الفئات الاجتماعيّة الّتي تمّ استبعادها من النّاحيّة الاقتصاديّة، تخصصت في أماكن حضريّة حصرية، تميل إلى أن تكون أكثر عرضة لمخاطر صحيّة وبيئيّة، كما يتمّ استبعادها من الحصول على ما يكفي من السّلع الاستهلاكيّة، وظروف المعيشة والبنية التّحتيّة الحضريّة الّتي تمثل وجود المرافق التّعليميّة والصّحيّة والاجتماعيّة المختلفة، حيث يرتبط تخصيص هذه المساحات بشكل شائع بالمناطق ذات المخاطر البيئيّة العاليّة مثل الوديان الّتي تجري فيها مياه الصّرف الصّحي للمستوطنات الإسرائيليّة والمدن الفلسطينيّة[34]، كما هو موضّح في الصّورة الآتية رقم(1):

[34]السيد هشام عبد الله ناجي أبو الرّب (49) عاماً، أفاد الباحث من مركز أبحاث الأراضي(المرجع المشار له في الصورة(1) حول معاناته النّاجمة عن تدفق مياه المجاري القادمة من مستعمرة معالي جلبوع من أمام منزله ' :بات الأمر لا يطاق وأصبحت الحياة جحيماً، تحولت منازلنا في الحي إلى سجن كبير بفعل المياه العادمة القادمة من المستعمرة، فالشّوارع الّتي تمر أمام منازلنا أصبحت محظورة ويصعب السّير فيها جراء الأوساخ والمخلفات الّتي تجرها المياه من جهة، والرّوائح الكريهة الّتي تنبعث منها، والحشرات والبعوض الّذي أصبح ينتشر بكثافة، ويمنعنا من فتح نوافذ المنازل، أو النّظر منها إلى الخارج لبشاعة المنظر، حيث أن أبناء أخي هشام أبو الرب قد أصيبوا بأمراض جلديّة ناتجة عن الحشرات التي تملأ المنطقة بسبب تلك الملوثات، حتّى النباتات والمحاصيل الّتي زرعتها قد تلفت بالكامل، وبيوت النّحل الّتي كنت قد وضعتها في المنطقة قد تلفت أيضا وبالتّالي فقدت أيضا مصدر داخلي بسبب تلك الملوثات.

1- صورة رقم (1): عمليّة ضخ مياه الصّرف الصّحي من المستوطنات عبر الجدار العنصري بإتجاه أراضي قرية جلبون.



المصدر: وحدة نظم المعلومات الجغرافيّة – مركز أبحاث الأراضي، رام الله، فلسطين.

تمنع دولة الاحتلال الحكومةَ الفلسطينيّة من إقامة محطات التّنقيّة والمعالجة للصّرف الصّحي مشترطة بذلك شبكها مع المستوطنات الإسرائيليّة، وبالتّالي يحدث تلوث واسع النّطاق للأراضي والتّجمعات الفلسطينيّة الّتي تمر منها هذه الأودية إضافة إلى تلوث المياه الجوفيّة الّتي تُعدُّ المصدر الأساس لامدادات مياه الشّرب في الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة[35](سلطة المياه،2020).

ونظرًا لسماتها الخاصة كمحميّات طبيعيّة ملوثة من قبل سلطة البيئة الإسرائيليّة فإنّها تمنع التّنقل أو استثمار إي نشاط في هذه الأوديّة وأراضيها الّتي تحيط بها، وبالتّالي تمنع فرص الاستثمار الحكومي الفلسطيني لإحداث إي فرص تنمويّة بحيث قدرت هذه الفرص ب3.5 مليار دولار سنويا [36](البنك الدّولي،2017)، مما جعل هذه الأوديّة وجبالها عرضة لنهب المستوطنين الإسرائيليين وشكّل لهم بدائل ترفيهيّة متنوعة في الوقت الّذي تمّ قتل الكثير من الفلسطينيين المتواجدين في هذه المناطق[37](هيومن رايتس،2021)، وذلك لدس الرّعب في السّكان المجاورين وإجبارهم ليتخلونّ عن أراضيهم بالقوة، نتيجة سياسات التّهجير من الأرض وتطهيرها من السّكان الفلسطينين من قبل الاحتلال الإسرائيلي.

تدفع ديناميكيات المدينة المتولدة من الظّرف الاستثنائي الّذي يعيشه الفلسطينين الفقراء والمهاجرين بعيدًا عن المراكز الاقتصاديّة والخدمّية، وبعيدًا عن هذه المراكز ، يتمتّع هؤلاء السّكان بفرص أقل للوصول إلى العمل والدّخل بسبب صعوبة وصولهم إذلى المرافق المختلفة، إلى جانب عدم وجود تخطيط حضري لتخصيص هذه الوحدة في مناطق مناسبة للإسكان، يجعل سكانها عرضة للحرمان من الخدمات المختلفة، فهذه المظاهر تبرز اختلال للتوازن الضروري للتحضر، بحيث يتسم بكونه غير مستقر، ومدعاة للاثر السلبي للحفاظ على البيئة، أو المناطق ذات عوامل الخطر، كما يحدث في قطاع غزة تحديدا، لتكون التدخلات الرسمية محدودة في كونها تفهم الحد من الفقر من خلال الحصول على السلع المادية فقط.

---

[35] سلطة المياه الفلسطينيّة(3): الخطة الاستراتيجيّة،مرجع سابق.

[36] البنك الدّولي(2017):"استراتيجيّة المساعدة للسّنوات الماليّة208-2022 للضّفة الغربيّة وقطاع غزة"القدس، فلسطين المحتلة.

[37] هيومن رايتس(2021):" التّقرير العالمي لحقوق الإنسان، إسرائيل وفلسطين، أحداث عام 2020"،الموقع الرسمي آخر وصول: 2021/3/22 https://www.hrw.org/ar/world-report/altqryr-alalmy-2021/country-chapters/377381

إن الاستغلال المفرط لموارد النظام البيئي بطريقة غير مستدامة يتم من خلال سياسات التنمية التي تهمل سيناريو الموارد على المدى الطويل، دون النظر في مشاكل مثل التلوث و الضخ الجائر للابار الجوفية والتملح و النضوب والتدهور لها، والتعديات على المصادر المائية المختلفة اكان من قبل تحطيمها وتدميرها من قبل الاحتلال الاسرائيلي بحجة عدم الترخيص أو من قبل الاهالي الذين يحتاجون الى الماء لاحتياجاتهم المختلفة في الوقت الذي لا يجدون فيها مصادر مائية لتوفير هذه الاحتياجات، إلى جانب الخسائر الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة [38](سلطة المياه،2019)

وبهذا المعنى، فإن جزءًا كبيرًا من المشكلات الاجتماعية البيئية يعتمد على سياسة إنمائية تستند حصريًا إلى النمو الاقتصادي باعتباره الوسيلة الوحيدة لتعزيز العدالة الاجتماعية بما تحمله من معاني الإنصاف والمساواة وتكافؤ الفرص والمشاركة في صناعة القرار، وبالتّالي فإنّ إهمالها يؤدي إلى تجاهل الحقوق الفرديّة للمواطنين في الحصول على نوعيّة حياة أفضل، والحصول على السّلع البيئيّة الأولية مثل الهواء النّقي والمياه المعالجة (الرّمال والخزّان،2020).

إنّ الظّلم البيئي، في سياق التّنميّة البشريّة، يتجلى بطريقة معاكسة، حيث يحرم الفقراء من حرّيّة الحصول على الموارد لإطعام أنفسهم، والحصول على الظّروف الصّحيّة المناسبة، والعيش في مكان مناسب، والحصول على تعليم جيد وعمالة لائقة، كما يحرمهم من الوصول إلى الموارد البيئيّة الأساسيّة مثل مياه الشّرب [39](فييرا وآخرون،2017) وهذا يتفشى بشكل كبير بعد كل حرب تخوضها إسرائيل ضد الفلسطينيين والصّورة الآتية توضّح جزء من المأساة:

2- صورة رقم (.2): تبرز آثار العدوان الوحشي من قبل دولة الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة إبّانّ حرب 2014.



المصدر: مجلة الخليج (2019): "جنرال إسرائيلي يكشف تفاصيل جديدة عن الحرب الأخيرة على غزّة"، الموقع الرسمي.

[38] سلطة المياه الفلسطينيّة(3)(2019) الخطة الاستراتيجيّة، مرجع سابق.

[39] Diogo Ferreira da Rocha, Marcelo Firpo, and Porto, Tania Pacheco (2017):"The map of conflicts related to environmental injustice and health In Brazil", CASE REPORT, the EJ Atlas: Ecological Distribution Conflicts as Forces For Sustainability, Springer Japan KK 2017.

الأمرالّذي يخلق واقعا صعبا للغاية بعد كل اعتداء تقوم به إسرائيل على الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة، مما يبرز تحديّات جديدة في الإعمار وإعادة بناء البنيّة التّحتيّة المناسبة، وأثناء ذلك تنكشف أسر كثيرة لتعاني كافّة حالات ومظاهر الظّلم الاجتماعي والبيئي الّذي تولّد أساسا من عدوان إسرائيل المستمرعلى الأرض والإنسان الفلسطيني.

وبالتّالي يتمّ ترجمة الظّلم البيئي على أنه عدم المساواة في توزيع الضّرر البيئي على السّكان من مختلف الظّروف الاجتماعيّة والاقتصاديّة، وعدم المساواة في الوصول إلى الموارد البيئيّة (فييرا واخرون،2017).

مما يعزز العلاقة بين المخاطر البيئيّة وعدم المساواة الاجتماعيّة والاقتصاديّة، وبذلك يُعدّ الظّلم البيئي هو "الآلية الّتي من خلالها تقوم المجتمعات غير المتكافئة، من وجهة نظر اقتصاديّة واجتماعيّة، بتخصيص أكبر عبء للضّرر البيئي من التّنميّة على السّكان ذوي الدّخل المنخفض، للفئات الاجتماعيّة الّتي تتعرض للتّمييز، والشّعوب العرقيّة التّقليديّة وأحياء الطّبقة العاملة والسّكان المهمشين والضّعفاء"[40] (بورتو،2009) والجدول الآتي يوضّح أضرار المباني والملكيّات الفلسطينيّة الّتي تمّ تدميرها من قبل الاحتلال الإسرائيلي أثناء الاجتياحات المتكررة للتّجمعات الفلسطينيّة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة، مدمرة معها البنى التّحتيّة الأساسيّة لشبكات المياه والصّرف الصّحي المقامة أصلاً.

بالرجوع إلى الجدول رقم (4) أدناه الّذي يظهر حجم الخسائر والتّدمير في المباني الّتي واجهها السّكان الفلسطينيين من قبل الهجمات العسكريّة الّتي توالت عليهم من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي، والّذي كان مدعاة لتوليد مزيد من الظّلم الاجتماعي والبيئي، من خلال مظاهر تدمير البنى التّحتيّة والمساكن والإضرار بكافة مرافق الحياة، وهذا بدوره عزز عدم المساواة في فئات المجتمع الفلسطيني مقارنة مع من خسروا مساكنهم، حيث يتجلى إنتاج الظّلم البيئي بطريقتين:

أولا: حماية البيئة غير المتساويّة وعدم المساواة في الوصول إلى الموارد، ويحدث الأول عندما تتولد المخاطر البيئيّة عن طريق تنفيذ السياسات البيئيّة (أو الافتقار إليها)، وتوجيهها إلى السّكان المستبعدين اجتماعيّاً من حيث الدّخل والسّكن والظّروف الاجتماعيّة يمكن أن يحدث الثّاني في كل من مرحلة إنتاج السّلع [41](اكسيليريد،2009)، والّذي يتجلّى في صعوبة الوصول إلى الموارد عبر المحافظات الفلسطينيّة.

[40] BRITTO, A. L. Social tariffs, social justice and environmental justice do not access the water supply services and sanitary waste in Brazil. In: INTERNATIONAL WATERLAT CONFERENCE: Tension between environmental justice and social justice in Latin America: the case of water management, 2010, São Paulo. Anais ... São Paulo: 15 p.

4- جدول رقم (4): عدد المباني المتضررة في الأراضي الفلسطينيّة حسب المحافظة والمنطقة ونوع المبنى من 28/9/2000 حتّى 30/4/2007.

المحافظة	أضرار المباني الجزئيّة	أضرار المباني التي هدمت أو تضررت بشكل كبير	أضرار المباني العامّة	أضرار المباني والمنشآت الأمنيّة	المجموع
الأراضي الفلسطينية	69,330	8,103	243	83	77,759
الضّفة الغربيّة	42,752	2,855	155	83	45,845
جنين	8,135	1,060	3	6	9,204
طولكرم	2,820	83	20	5	2,928
نابلس	9,000	894	34	23	9,951
قلقيلية	1,627	62	11	10	1,710
سلفيت	650	19	1	1	671
رام الله والبيرة	6,163	88	63	14	6,328
أريحا والأغوار	40	18	1	9	68
القدس	47	12	-	-	59
بيت لحم	7,850	188	18	4	8,060
الخليل	6,420	431	4	11	6,866
قطاع غزّة	26,578	5,248	88	-	31,914
شمال غزّة	3,651	282	40	-	3,973
غزّة	3,529	335	21	340	3,885
دير البلح	1,624	181	6	-	1,811
خانيونس	8,257	949	44	-	9,206
رفح	9,517	3,501	21	-	13,039

المصدر: وزارة الأشغال العامّة والإسكان، 2007.[42]

[19] ACSELRAD, H.; MELLO, C. C. A .; BEZERRA, G. N. What is environmental justices. São Paulo: Garamond, 2009.

[42] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (3)(2007):" التّقرير السّنوي"ص15، رام الله، فلسطين.
(_): لا يوجد أضرار
المنشآت الأمنية في محافظة غزّة تمثل أضرار هذه المنشآت في كافّة محافظات قطاع غزّة
أضرار المباني العامّة في محافظة رفح تمثل أضرار مطار غزة الدّولي في المدرج والمنشآت المدنيّة فقط

ثانيا: في مرحلة الاستهلاك والّذي يحدده القوة الشّرائيّة للسّكان وترتيب أولويات الاحتياجات الأساسيّة (اكسيليريد،2009).

والطّريقتين كانتا مصدر اختلال لتنماي الضّعف الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني كحالة انعكاس لآثار العدوان الأسرائيلي المتكرر على الشّعب الفلسطيني، بسبب الحصار الشّامل، ومنع النّاس من الوصول إلى الموارد والمرافق بشكل عام.

لا توجد معاملة عادلة اجتماعيا عند تحليل قضيّة تقديم الخدمات المتعلقة بالصّرف الصّحي البيئي للسّكان، على العكس من ذلك ، هناك ميل للسّكان ذوي الدّخل المنخفض للعيش في مناطق معرّضة لمخاطر أكبر فيما يتعلق بالمشكلات البيئيّة، كما هو الحال في المناطق الّتي هي عرضة للفيضانات والقصف من قبل الاحتلال الإسرائيلي للتّجمعات السّكانيّة الفلسطينيّة، مواكبة مع ظروف الصّرف الصّحي البيئيّة غير كافية، بالقرب من مكبّات النّفايات، مع مخاطر الانهيار المرتبطة بعمليّات التّآكل لمساكنهم كما حدث في فياضانات قطاع غزّة 2019 (هيومن رايتس،2021).

واقتضى التّوضيح هنا، أنّ مفهوم الاعتداءات يطال الإهمال من الطّرف الحكومي لفئة معينة، في حين ما تقوم به دولة لاحتلال الإسرائيلي هو انتهاكات عنفية منظمة ضد الإنسان والأرض الفلسطينيّة، وفي هذا السّياق من الفهم لمجالات الانتهاك، فعلى الرّغم من وجود حمايّة قانونيّة ، لا تدعمها أنشطة هيئات التّرخيص والتّفتيش ، خاصّة عندما يتعرّض السّكان المتأثرون للتّمييز الاجتماعي ضدهم، فإنه يبرز حالة الالتزام غير المتكافئة مع نتائج التّشريعات في مجال حماية البيئة بحيث تبدو متفاوتة.

وعلى سبيل المثال في بردلة ، الزّاويّة الشّماليّة الشّرقيّة لمحافظة طوباس ، تمّ حفر ثمانيّة آبار فلسطينيّة قبل عام 1967 للأغراض المنزليّة والزّراعيّة ، وكانت أعماقها تتراوح من 30 إلى 65 متراً. بعد، بعدما حرب 1967 ، أنشأت إسرائيل بئرين عميقين (بردلة 1 في عام 1968 وبردلة 2 في عام 1979)، مائة متر من الآبار الفلسطينيّة. وانخفض منسوب المياه في الآبار الفلسطينيّة بهذه النّسبة 2متر في السنة وتزداد الملوحة.

تُعدّ الآبار الفلسطينيّة الآن جافّة مثلها مثل معظم الآبار المحليّة والينابيع الّتي يستخدمها المستهلكون الفلسطينيون للأغراض المنزليّة والزّراعيّة، وكذلك في فصايل بمحافظة أريحا ، حفرت إسرائيل ستة آبار إنتاجيّة، وقد هبطت الآبار الفلسطينيّة في المنطقة إلى الصّفر ، وجفت الينابيع المحليّة الوفيرة سابقاً.

والأمر مشابه في منطقة العوجا ، حيث جفّ نبع العوجا عالي الإنتاجيّة، والّذي كان يُصرف في السّابق ما يصل إلى 9 مليون متر مكعب في السّنة، ولأشهر متتاليّة من خلال عمل خمسة آبار إنتاج إسرائيليّة قريبة. والعوجا قرية كانت في السّابق غنية بالميّاه تشتري الآن المياه من المستوطنات القريبة (سلطة المياه الفلسطينيّة، 2019)[43].

وفي هذا السّياق ، فإن عدم قيام الدّولة باتخاذ إجراءات حازمة، سواء في قضيّة الإسكان أو في القضايا البيئيّة المتعلّقة بالحفاظ على مصادر المياه، يُسهّل حدوث القوى الاقتصاديّة الّتي تضع الفقراء و "الأقليات" في أماكن منخفضة القيمة اقتصاديًّا والمستبعدة اجتماعيًّا، والهشة بيئيّا (اكسليرد،2009)، الأمر الّذي يُعدّ تحديا بارزا وجب اتخاذ تدابيره الخاصّة في تطوير سياسات السّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة لمعالجة آثار كل موجة تدمير للاحتلال الإسرائيلي، حرصا من السّلطة الفلسطينيّة لعدم وقوعها في

[43] سلطة المياه الفلسيطينيّة (2019):" تقرير الانتهاكات"، مكتبة سلطة المياه الفلسطينية، رام الله، فلسطين.

مساحة الاعتداءات من خلال الإهمال، أو التّمييز في الخدمة المقدّمة، بضرورة ملىء الفجوة الّتي أحدثتها الانتهاكات الإسرائيليّة على الشّعب الفلسطيني.

في بيت لحم ، تتقاضى المرافق 5 شيكل / م 3 ، بمعدل ثابت للمياه ، بالإضافة إلى 30٪ لمياه الصّرف الصّحي ، ليصبح المجموع الكلي 7شيكل / م 3، ومعدل التّحصيل منخفض للغاية. وفصل الخدمة ليس خيارًا، لأن النّاس سيتواصلون بشكل غير قانوني، والتّنفيذ ضعيف، ومع عدم دفع تكاليف المياه غير المدرّة للدّخل يصبح الأداء ضعيفا لمزود الخدمة هناك.

فمدينة بيت لحم تتحمّل ديون الآن بـ 100 شيكل مليون لسلطة المياه الفلسطينيّة (رغم أنّهم يقولون في دفاعهم "الخليل لا تزال مدينة أكثر!"). يذهب الصّرف الصّحي إلى مصنع إسرائيلي، والإسرائيليون يتقاضون 1.7 شيكل / متر مكعب. لا تدفع مصلحة المياه في بيت لحم مقابل هذا أيضًا.

يؤدي مزيج من التّسييس وضعف الخدمات وتآكل القدرة الاقتصاديّة للعميل الأساسيّة، واستمرار تهاوي المرافق إلى وضع خطير حيث مستويات الخدمة منخفضة وفي انحدار، والاستعداد للدفع منخفض للغاية ، بحيث تواجه المرافق الإفلاس.

إن الايرادات لا تغطي تكاليف التّشغيل حتّى عند استبعاد تكاليف المياه غير المحاسب عليها، وبالتّالي فإنّ الفجوة تعتمد بتغطيتها على المساعدات من البلديّة الّتي من المفترض أنّ تكون مستقلة عنها.

تستمر المرافق لأن فواتير Mekorot[44] غير المسددة يتمّ دفعها من قبل السّلطة الفلسطينيّة من خلال المقاصة الإسرائيليّة، وهي تلك الرّسوم مقابل ضريبة القيمة المضافة الّتي تجمعها على الواردات الفلسطينيّة، وهذا يخلق حوافز مشوهة لاستخدام مياه ميكوروت من قبل مزودي الخدمات، ويقوض آفاق الاستقلال المالي وصلاحيّة المرافق (سلطة المياه الفلسطينيّة، 2019)[45].

إن الافتقار إلى التّخطيط والتّوجيه للتّعامل مع العواقب الاجتماعيّة والبيئيّة للنمو الاقتصادي، أو إلزام صاحب القرار والهيئة التّنفيذيّة بها، خصوصا في المناطق الّتي تعاني منها المراكز الحضريّة الكبيرة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة ، مثل مدينة الخليل ورام الله والبيرة ونابلس ومدينة غزّة وبيت لحم وأريحا، والّتي تمّ تكوين مشهدها الحضري في تجسيد مدينتين - الرّسميّة وغير الرّسميّة ، في المدينة غير الرّسميّة، هناك مجموعة كبيرة من النّاس، تجذبهم أقطاب فرص العمل أو نوعية حياة أفضل، ينتهي بهم الأمر إلى مواجهة واقع غير ملائم للعيش[46](سانتوس،2007).

ويضاف إلى قول "سانتوس" خصوصيّة الحالة الفلسطينيّة الّتي تواجه الانتهاكات الإسرائيليّة المتكررة، حيث يجب التأكيد على المشكلات النّاشئة عن نقص خدمات الصّرف الصّحي الأساسيّة، وبشكل أكثر تحديدًا، العلاقة بين الفقر والحصول على الخدمات المذكورة، في إطار انتهاكات دولة الاحتلال الإسرائيلي، وتحديات صانع السّياسات الفلسطيني في السّلطة الفلسطينيّة، خصوصا في ظل ضغط الحصار الّذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة، ومنع حرّيّة التّنقل للفلسطينيين بين الضّفة الغربيّة وقطاع غزة المحاصر، ليبدوا المشهد الفلسطيني أكثر تعقيدا مما يطرحه سانتوس(2007)،

---

[44] شركة مياه حكومية اسرائيلية

[45] سلطة المياه الفلسطينيّة(2019):" دائرة مياه الضّفة الغربيّة، سجل ديون المحافظات، مراجعة الباحث.

[46] Santos BS (2007) Beyond abyssal thinking: from global lines to Ecologies of knowledges. Rev A JFernand Braudel Cent

والّذي يظهر إهمال الحكومات كاعتداءات وتكريس لمظاهر الظّلم البيئي والضّعف الاجتماعي، بينما في فلسطين، تبدأ المشكلة من الاحتلال، لتبرز تداعيات انتهاكاته المتكررة على السّكان كتحديّات يجب التّحوط لها لصانع السّياسات الفلسطيني.

"يقول أبو أحمد، وهو أب لسبعة أطفال ويسكن بجوار مكبّ عشوائي للنّفايات في بيت لاهيا بمحافظة شمال غزة: "لقد دمّر مكب النّفايات حياتنا. فالهواء الّذي نستنشقة ليس نظيفًا والبيئة الّتي نعيش فيها ليست صحيّة. أحبّ بيت لاهيا. لقد كانت منطقة زراعيّة، وكان في وسعنا أن نأكل مما نزرع. وكانت المياه جيدة أيضًا. أما الآن، فالمنطقة يعيث فيها الخراب وخزان المياه الجوفيّة ملوّث. وأنا أكره حقًا أن أقول ذلك، ولكنني أتمنى الرّحيل."(اوشا، الارض الفلسطينيّة المحتلة،2020).

وهذا مثال واضح على تداعيات الحصار الّذي تفرضه دولة الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، وكيف ألقى بمظاهره على تردي مكبّ النّفايات الّذي أجبر سكان قطاع غزّة عليه، بينما ظهرت معاناة "أبو أحمد" كتحدي لصانع الّسياسات الفلسطيني.

3- صورة رقم (3): تبرز مكبّات النّفايات في غزّة ،20 يوليو 2020.



المصدر: أوشا، الأرض الفلسطينيّة المحتلة، الموقع الرّسمي.

من بين المخاطر الرئيسة المرتبطة على وجه التّحديد بإدارة الموارد المائيّة، يسلط الضّوء على ندرة الموارد وسوء جودتها في البيئة الحضريّة، والتّوزيع غير المتكافئ للمخاطر الاجتماعيّة والبيئيّة المتعلقة بالظّروف الاجتماعيّة للّسكان وحالة المساحة الجغرافيّة، بالإضافة إلى إساءة استخدام السّلطة في إدارة المياه والصّراعات النّاتجة عن الاستيلاء والتّعديات عليها (سانتوس،2007).

وفي هذا الإطار، فإن هذه المخاطر، بالإضافة إلى جميع المخاطر الاجتماعيّة والبيئيّة الأخرى، مبنيّة سياسياً، بحيث يجب النّظر إلى تصور المشكلة، فضلاً عن مواجهتها من خلال العمل السّياسي والسّياساتي إضافة إلى الإجراءات التّنظيميّة، إلى منظور توسيع المواطنة باستخدام المجتمع لضمانات عادلة وشاملة وديمقراطيّة [47](الفيس،2007).

[47] ALVES, H. P. F. Environmental inequality in the municipality of São Paulo: analysis of the differentiated exposure of social groups to environmental risk situations through the use of geoprocessing methodologies. Brazilian Journal of Population Studies, São Paulo, Vol. 24, n.2, p. 301-316, Jul / Dec. 2007

وفي هذا التّوجه يبرز مفهوم وأهميّة النّموذج الجديد لإدارة المياه في الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة ، على أساس فتح عمليّة صنع القرار لمشاركة عدد أكبر من الفاعلين الاجتماعيين والاعتراف بالمياه كصالح عام نتيجة ما يواجهه المجتمع من عداون عام ، أي إن المورد الطّبيعي ينتمي إلى الجميع، بحكم أن الضّرر يواجهه الجميع، وأن إدارته تقع على عاتق الجهات الحكوميّة و ليس وحدها، وإنما بالتّشارك مع كافّة الأطراف والفئات المهمشة والمستبعدة من صناعة القرار، وإلا أي تصرف أحادي الجانب سوف يكرّس بشكل أكبر من دورة الضّعف الاجتماعي والبيئي الّتي يتعرّض لها السّكان في الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة، ذلك إنّ المضي قدما في مفهوم المشاركة من شأنه أن يرسّخ مفهوم العدالة البيئيّة بشكل أكبر(الأمم المتحدة،2017).

المبحث الثّاني:**********

يركز هذا المبحث على مبدأ المشاركة في اطار النهج القائم على قيادة القطاع المائي، من خلال الإدارة المتكاملة للمياه، الامر الذي يتطلب تحليل هذا الفهوم وادواته وآليات تحقيقه، لابراز أهمية مفاهيم الكفاءة والنمو الاقتصادي والاجتماعي، كمدخل لتعزيز التنمية المستدامة، من خلال بناء اطار محوكم على مستوى الوطني نزولا الى المستوى القطاعي والمحلي، بما يحقق تكامل الاحتياجات والمخاطر والفرص والميزات التي فيما لو اشتغلت سويا تستطيع ان تصل الى أهدافها معا، وسط ندرة المياه العالمية والإقليمية خصيصا.

المطلب الأول: المشاركة في إطار الإدارة المتكاملة للمياه على جدول الأعمال الفلسطيني

أدت ندرة المياه بكميّات ونوعيّة كافية لإمداد المدن الكبيرة إلى الحاجة إلى تركيز هيئات الإدارة المسؤولة، خاصة بسبب نمو الطّلب وعدم تجانسه جهوياً(مناطقيا) بسبب كثافة التّوزيع السّكاني ومناطق النّزوح من جهة، وهجرة الرّيف إلى المدينة من جهة أخرى، واختلالات بنيويّة في الهيكل الاقتصادي والتّنموي الفلسطيني، بحيث أدى كل ذلك إلى إدراج حماية البيئة والاحتياجات الزّراعيّة الحاليّة والمستقبليّة في جدول الأعمال السّياسي الفلسطيني، كمفهوم لتبني الاستدامة المائيّة، والحفاظ على نظام بيئي يتسم بمعدلات مرونة مرضيّة، مما جعلها تطرح توجهات استراتيجيّة نحو تركيز مزودي الخدمات في ثلاث مناطق أساسيّة في الضّفة الغربيّة (شماليّة وسطى وجنوبيّة)، ومنطقتين في قطاع غزّة أملا بالوصول إلى تنميّة متجانسة متوازنة لكافّة المناطق الجغرافيّة والدّيمغرافيّة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة في فلسطين[48](الرّمال والخزّان،2020).

إنّ نموذج التّنميّة والنّمو الاقتصادي، الّذي يدعو إلى استخدامات أخرى للمياه مثل الطّاقة والإنتاج الصّناعي والامدادات الزّراعيّة، يزيد من حدة التّنافس على تخصيص الموارد في الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة، ويولّد صراعات حول إدارتها، الأمر الّذي يحتاج إلى تأسيس نظام مائي محوكم، يضمن الاستدامة المائيّة الّتي تتلخص في تحقيق معدلات مرضيّة في مستوى العدالة الاجتماعيّة وتحقيق الكفاءة الاقتصاديّة وضمان الاستدامة الإيكولوجية، إضافة إلى ضمان استرداد التّكاليف لمزودي خدمات امدادات المياه ومعالجتها، وفقا لمقاييس صحيّة وبيئيّة آمنة توفر الكميّة والنّوعيّة المطلوبتين ارتباطا بكافّة العناصر المؤثرة في منحنى الطّلب المتوقع على المياه بكافة أنواع

---

[48] الرّمال، فؤاد؛ الخزّان، بوشتى (2020):" متطلبات الاستدامة المائية وتحديّات تطبيقها في الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة في فلسطين"، مجلة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة :المجلد (4)، العدد (10) : ص58-80

استخدامتها، والّذي يحتاج إلى توفر بيانات شاملة ذات ارتباط علمي وثيق بمؤشرات الاستدامة المطلوبة والخطط الوطنيّة عبر القطاعيّة كمتطلبات لتطوير سياسات تنمويّة ذكيّة إن صحت التّسمية للهياكل الاقتصاديّة والاجتماعيّة الوطنيّة (الرّمال والخزّان،2020).

في هذا السيناريو، من الضّروري اعتماد استراتيجيّة إداريّة متكاملة وتشاركيّة جديدة لا تأخذ في الاعتبار فقط الصّراعات المتضمنة في الاستخدامات المتعددة، ولكنّها قادرة بشكل أساسي على تحديد الأولويات لاستخدام المورد، في ظل التّحديّات الّتي يواجهها الفلسطينيون تحت الاحتلال الإسرائيلي.

تمّ وضع أول سياسة للموارد المائيّة الحكوميّة في فلسطين عام 1994. وقد عكست المبادئ التّوجيهية والمبادئ الّتي تحكم نظام إدارة المياه المنبثقة تغييرات عميقة فيما يتعلق بالنّموذج السّابق، وفقًا لما تركتة إدارة الاحتلال المدنيّة والعسكريّة من تردٍ في البنى التّحتيّة الفلسطينيّة إبانّ احتلالها سنة1967 الى لحظة تسليم السلطة الوطنية الفلسطينية ادارة الحكم الذاتي الفلسطيني سنة 1994، في هذه اللحظة الحاسمة من القرار، تمّ استبدال إدارة مجزأة مؤسسيًا ، تتكون من الممارسات الاحتلالية الاستبدادية، بإدارة قائمة على التّكامل واللامركزيّة والمشاركة، ومع ذلك، كان هناك تغيير كبير في الطّريقة الّتي تمّ بها إدارة الموارد المائيّة ، والمنطق الجديد الّذي يسترشد بالإدارة الجماعيّة والمتكاملة يهدف إلى التّحكيم في النّزاعات وتعديل المصالح مع مراعاة النّقاش والاتفاق الاجتماعي [49](سلطة المياه(2)،2014).

تمّ تكرار نموذج إدارة موارد المياه الّذي تبنته الحكومة الفلسطينية الأولى والثّانيّة حتّى الثّامنة عشّر، خلال ستة وعشرين عاما ، بعد دخول قانون المياه الجديد سنة 2014 والعمل به سنة 2015 (سلطة المياه الفلسطينيّة،2014)، على المستوى الوطني مع تغيرات جذريّة في قانون الطّاقة والقوانين البيئيّة الفلسطينيّة، حيث تمّ وضع السّياسات الوطنيّة للموارد المائيّة لسنوات 2014-2016 و2017-2020 و2020-2022 + 2023(سلطة المياه،2019)، بحيث أظهرت السياسات المتواليّةً جوانب مشتركة مع المفهوم المقبول دوليًا "للإدارة المتكاملة للموارد المائيّة [50](IWRM) ، وهو مصطلح تم نشره على نطاق واسع من قبل خبراء من "الشّراكة العالميّة للمياه" [51](GWP) في عام 2002 ، في مؤتمر الأمم المتحدة للتّنميّة المستدامة[52].

حيث تمّ بناء مفهوم الإدارة المتكاملة للموارد المائيّة بشكل تدريجي على مر السّنين في الثّقافة المائيّة الفلسطينيّة، وقد تمّ تعديله واستيعاب العناصر الجديدة فيه، ظهرت على شكل اجتهادات تمّ تبنيها في الخطط الاستراتيجيّة المتواليّة الّتي خصّت قطاع المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني بلورت تدريجيا فهم الشّبكة المعقدة للعوامل الطّبيعيّة والاجتماعيّة والسّياسيّة والاقتصاديّة الّتي تدور حول القضايا المتعلقة بالمياه (سلطة المياه،2019).

وكان المعلم الدّولي الرئيس، الّذي أثرت عواقبه على عمل برنامج الاحترار العالمي، هو مؤتمر المياه والبيئة ، الّذي عقدته الأمم المتحدة في إيرلندا عام 1992، مستوحى من

---

[49] سلطة المياه الفلسطينيّة (2)(2014):" السّياسة والاستراتيجيّة الوطنيّة للمياه والصّرف الصّحي لفلسطين"، رام الله، فلسطين.

[50] الأمم المتحدة:" اللجنة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغربي أسيا(IWRM)(2020):**"تقرير المياه والتّنميّة الثّامن: أهداف التّنميّة المستدامة المتعلقة بالمياه في المنطقة العربيّة**، E/ESCWA/SDPD/2019/5

[51] الشّراكة العالميّة للمياه الموقع الرسمي https://www.gwp.org/en/GWP-Mediterranean/ آخر وصول: 2021/3/20

[52] الأمم المتحدة (2002): "الاهداف الانمائيّة للالفية"، الموقع الرسمي https://www.un.org/ar/sections/what-we-do/promote-sustainable-development/ آخر وصول: 2021/3/20

إطلاق تقرير براندتلاند، ونشر نموذج التّنمية المستدامة، ونظر المؤتمر في حدث تحضيري لاجتماع "ريو +10" الّذي عقد في عام 2002(الامم المتحدة، مرجع سابق) بهدف صياغة سياسات مستدامة لاستخدام المياه واقتراح برنامج عمل يسمح بتنفيذه، متسقا مع إعادة صياغة للإدارة المتكاملة للموارد المائيّة، يمكن تلخيص خصائصها الرئيسة في ثلاث نقاط:

1) الاعتراف بالمياه العذبة كمورد ضعيف ومحدود وأساسي لضمان تنمية الحياة والظّروف البيئيّة والحفاظ عليها.
2) توسيع الجهات الفاعلة المشاركة في عمليّة صنع القرار، وضمان وجود مستخدمي الموارد المائيّة.
3) الاعتراف بالمياه كسلعة اقتصاديّة، وهي حقيقة من شأنها أن تسهل التّخصيص الفعّال والمتساوي لهذا المورد بين جميع المستخدمين، بالإضافة إلى تعزيز الحفاظ عليه وحمايته (فييرا وآخرون،2017).

انطلاقاً من هذا النّقاش، الّذي تمّ تناوله في مؤتمرات دوليّة رئيسة أخرى، وضع برنامج العمل العالمي في عام 2002 تعريف الإدارة المتكاملة للموارد المائيّة، والّذي سرعان ما أصبح الحل المستدام الأكثر قبولًا لإدارة المياه ، الّتي يتمّ اعتمادها ونشرها من قبل العديد من المؤسسات الدّولية كأداة رئيسية لإدارة هذا المورد، وفي هذا الصدد يمكن تعريف الإدارة المتكاملة للموارد المائية على أنها عملية تعزز التنمية والإدارة المنسقة للمياه والتربة والموارد ذات الصلة، بهدف تعظيم نتائج الرّفاهيّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة بطريقة منصفة ودون المساس باستدامة النّظم البيئية الحيويّة، يفضل أن تحدث الإدارة المتكاملة المدعوة في الإدارة المتكاملة للموارد المائيّة على نطاق الحوض الهيدروغرافي (فييرا واخرون،2017).

يمكن أن يؤدي تعريف الإدارة الرشيدة للمياه إلى جوانب مختلفة من النّقاش حول السّياسات العامّة ومشاركة المجتمع المدني في إدارة المياه، وبهذا المعنى، يمكن النّظر إلى الحوكمة الرّشيدة، في جانب واحد، والّذي من خلال القواعد الواضحة والقدرة المؤسسيّة للحكومات يقلل من عدم اليقين ويصحح إخفاقات السّوق[53] (البنك الدّولي، 2004)

في جانب آخر، يمكن اعتبار الحوكمة الرّشيدة للمياه أحد الجوانب الّتي تنظر في التّكامل بين السّياسات العامّة، والّتي تهدف إلى الحضور المناسب لخدمات الصّرف الصّحي البيئي للسّكان ذوي الدّخل المنخفض، وكذلك الحد من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين السكان[54](كامبوس وفراكلانزا،2010)، وسيتم التّركيز في هذه الورقة باعتبار الحوكمة الجيدة للمياه من خلال التّعريف الثّاني المقدّم، بمعنى تخصيص الأولوية لتمويل الصّرف الصّحي البيئي للسّكان ذوي الدّخل المنخفض، خاصة أولئك الذّين يعانون من الضّعف الاجتماعي والبيئي .

من أجل تفعيل وتحقيق الأهداف والغايات المنصوص عليها في التّشريع الفلسطيني بعد 2014 ، تمّ إنشاء العديد من أدوات الدّعم، مثل تقسيم الادوار بين سلطة المياه الفلسطينيّة الّتي تعنى بالسياسات، ومجلس تنظيم قطاع المياه الّذي يعنى بتطبيق الانظمة ومراقبة مزودي الخدمات بالمفرق، وشركة

[53] World Bank(2004) :"World Development Report 2004: Making Services Work for Poor People," (Washington: World Bank).

[54] CAMPOS, V. N. de O .; FRACALANZA, A. P. Governance of water in Brazil: conflicts for the appropriation of water and seeking integration as a consensus. Ambiente & Sociedade, Campinas, v.13, n. 2 P. 365-382, Jul / Dez. 2010.

المياه الوطنيّة الّتي تُعنى بتزويد المياه بالجملة، وجمعيات مستخدمي المياه وهم الاطراف المستخدمة للمياه في مختلف التّخصيصات تركيزا لإصلاح قطاع المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني، بحيث ترافق ذلك مشاركة عبر قطاعية مع سلطة البيئة ووزارات الزّراعة والحكم المحلي والصّحة[55](سلطة المياه الفلسطينيّة (1)،2014).

يُعدّ فرض رسوم على استخدام المياه الخام أحد الابتكارات الرئيسة الّتي تغيب عن السّياسات المائيّة الفلسطينيّة، لنموذج إدارة موارد المياه الجديد، ويستند هذا التّوجه على مبادئ المنتج يدفع والمستخدم يدفع، والأصل أن ينصّ قانون يركّز على ضمان شروط توافر المياه، من حيث الجودة والكميّة، وتكفل من قبل المستخدمين الّذين يستخدمون هذا المورد مباشرة أو الاستفادة من الخدمات البيئيّة الّتي تتناسب مع التّدخلات المطلوبة[56].

من خلال اعتماد أداة الجمع وربط استهلاك المياه بدفع التّعرفة المائيّة، بحيث يهدف أصحاب القرار لمزودي الخدمات المائيّة إلى تصحيح الخلل الوظيفي في السّوق، والّذي يمثله مفهوم العوامل الخارجيّة السّلبيّة، الّذي سيؤدي إلى الاستغلال غير الرّشيد للموارد الطّبيعيّة وزيادة مستويات التّلوث (سلطة المياه الفلسطينيّة(2)،2019)، وتبرز أهميّة رصد مستويات التّلوث في إطار رصد شبكات الصّرف الصّحي تحديدا للتّجمعات السّكانيّة الفلسطينيّة والجدول الآتي رقم (1.5) يعكس تصور عام عن حقيقة الوضع الخاص بالصّرف الصّحي في فلسطين:

5- جدول رقم (5) التّوزيع النّسبي للأسر في فلسطين حسب طريقة التّخلص من المياه العادمة، والمنطقة ونوع التّجمع 2015..

الجهة	طريقة التخلص من المياه العادمة				
	شبكة صرف صحي	حفرة امتصاصية	حفرة صماء	أخرى	المجموع
فلسطين	53.9	31.8	13.5	0.8	100
حضر	60.0	28.1	11.1	0.8	100
ريف	8.0	61.5	29.3	1.2	100
مخيمات	93.2	4.2	2.6	0.0	100
الضفة الغربية	38.4	43.3	17.1	1.2	100
حضر	45.8	39.4	13.5	1.3	100
ريف	7.6	61.9	29.3	1.2	100
مخيمات	86.2	8.7	5.1	0.0	100
قطاع غزة	83.5	9.8	6.7	0.0	100
حضر	82.9	10.0	7.1	0.0	100
ريف	14.6	55.9	29.5	0.0	100
مخيمات	98.2	0.9	0.9	0.0	100

المصدر: جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، الموقع الرّسمي

[55] سلطة المياه الفلسطينية(1)(2014):"قانون المياه الجديد 2014"، المواد(8،18، 37، 48)،رام الله، فلسطين.
[56] لم يرد في قانون المياه الفلسطيني 2014 أي مواد تشير إلى ذلك، لمزيد من المعلومات راجع القانون على الرّابط الآتي:
http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=16597

يُبرز الجدول أن نسبة 53% من التّجمعات الفلسطينيّة مربوطة ضمن شكبات الصّرف الصّحي، لكن الأمر يزداد تفاقما عند تتبع صرف هذه الشّبكات الّتي تلقي بكميّات هائلة من المياه العادمة المعالجة نسبيا إلى الوديان الفلسطينيّة بحرمان ممنهج من قبل الاحتلال الإسرائيلي واعدام أية فرصة يمكن أن تُستثمر في إعادة استخدام هذه المياه بسبب الّسيطرة الإسرائيليّة على الأراضي وفرض تقسيماتها المجحفة بحق الفلسطينيين خصوصا للرّيف الفلسطيني، وفي تتبع لحصاد هذه المياه العادمة تجدها تخترق أراضي دولة الاحتلال الإسرائيلي سنة 1948 وبالتّالي تجبر الجانب الرّسمي الفلسطيني في السّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة أن تدفع ثمن لقاء مرورها في أراضي دولة الاحتلال على فلسطين التّاريخيّة (سلطة المياه الفلسطينيّة(3)2014)، ولن يكون هناك حق للجانب الفلسطيني بالرّفض بسبب أنّ الأموال تقتطع من المصدر والّذي يسمى أموال المقاصّة، وهي الأمول الّتي تشرف على جبايتها دولة الاحتلال الإسرائيلي، ومن منظور العدالة البيئيّة، تمّ تسليط الضّوء على الأثر الّذي يمكن أن تحدثه أداة فرض رسوم مقابل استخدام المياه المضافة إلى الرسوم التّقليديّة بالفعل، لخدمات الصّرف الصّحي على الفئات الاجتماعيّة ذات الدّخل المنخفض، الأمر الّذي يسبب تفاقما آخر للظّلم الاجتماعي تجاه الفئات الأكثر فقرا.

1. فرض رسوم على استخدام المياه وعدم المساواة الاجتماعيّة في الحصول على الصّرف الصّحي

إنّ التكاليف المتعلقة بالحصول على خدمات المياه والصّرف الصّحي هي المسؤولة عن خلق تفاوتات اجتماعيّة جديدة .إذا لم تكن المناطق الّتي تسكنها الفئات الأقل دخلاً في الماضي تخدمها مزودي خدمات الصّرف الصّحي، والّتي أعطت الأولوية للاستثمار في أفضل المناطق في المدينة كحالة البرازيل، حيث كان ضمان العائد المالي مؤكدًا لهم، على الرّغم من توسع نظام الصّرف الصّحي لهذه المناطق، لا يزال هؤلاء النّاس يعيشون مع خطر عدم الحصول على هذه الخدمات (بريتو،2010)[57].

إلا أن الحالة الفلسطينيّة تختلف، ذلك لأنّ العديد من السّكان في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة في فلسطين يطلبون خدمات الصّرف الصّحي وامدادات المياه ولا يجدونها ويدفعون في سبيل الحصول عليها إضعاف سعر السّوق، وفي حالات معينة تبرز اختلالات الطّلب على الخدمة لمن ليس لديهم الوسائل الماليّة لدفع الرّسوم المفروضة على هذه الخدمات إن وجدت، أو اللجوء ألى الانتفاع بشبكة الامدادات عنوة، بسبب التّعقيدات الإجرائيّة الّتي يفرضها الوضع الجيوسياسي والأمني بتقسيم المناطق إلى (أ،ب،ج) وبالتّالي اللجوء إلى وسائل بديلة، من خلال التّعديات على شبكات التّوزيع، أو تراكم المديونيّة بشكل فيه إفراط وتفريط واضحين، حيث بلغت الديون على مزودي خدمات المياه والصّرف الصّحي ما يقارب 350 مليون دولار تقريبا (pnn،2020)[58]

في ضوء هذا الوضع، وفي توجه الحكومة الفلسطينيّة لتشجيع القطاع الخاص في الاستثمار في قطاع المياه والصّرف الصّحي، فإن أي زيادة تقع على المصروفات الماليّة لأفقر شرائح السّكان، مثل

[57] BRITTO, A. L. Social tariffs, social justice and environmental justice do not access the water supply services and sanitary waste in Brazil. In: INTERNATIONAL WATERLAT CONFERENCE: Tension between environmental justice and social justice in Latin America: the case of water management, 2010, São Paulo. Anais

[58] شبكة فلسطين الإخباريّة(2020):"سلطة المياه: مليا رو300 ملوين شيكل ديون على الهيئات المحلية"، بيت لحم، فلسطين، آخر وصول: 2021/3/20 http://pnn.ps/news/538030

تحويل شركات الصّرف الصّحي للتّكاليف النّاشئة عن رسوم استخدام موارد المياه، يمكن أن تتسبب في تفاقم الوضع، وتكثيف تردي الحالة الصّحيّة وهشاشة هؤلاء السّكان، إذا لم تتخذ تدابير سوسيواقتصاديّة لحمايتهم، تكون معكوسة في عقد الشّراكة الّذي سيبرم، وفقا لتوازن الضّمانات الّتي سيقدمها كل جانب في العقد ضمن مبدأ تقاسم الفرص والمخاطر في عقود الشّراكة المائيّة بين القطاع الخاص والقطاع العام.

في حالة خدمات الصّرف الصّحي، يسعى تطبيق التّعرفات المتباينة للمستخدمين ذوي الدّخل المنخفض إلى تعميم الوصول إلى الخدمات، والتّعرفات التّصاعديّة، والّتي تعمل على تقليل الآثار النّاجمة عن التّفاوتات الاجتماعيّة والاقتصاديّة، ومع ذلك، لا يوجد إجماع على الكفاءة الحقيقيّة لهذه المبادرة في حماية أفقر النّاس، والّذين دخلوا في دائرة الانكشاف التّام، حتّى مع اعتماد هذه التّعرفات يمكن أن تكون الظّروف الماليّة للمستهلكين ذوي الدّخل المنخفض محفوفة بالمخاطر لدرجة أنّهم لا يزالون غير قادرين على الوصول إلى هذه الخدمات (بريتو،2010).

حتّى عند الدّفع مقابل الخدمات، تكون المناطق الأقل قيمة، معرضة لخطر تلقّي الخدمات وشبكات البنيّة التّحتيّة ذات الجودة الأقل، من تلك المتاحة في المناطق الأكثر قيمة [59](اجيمان وآخرون،2003)، وبهذه الخدمات يمكن أن تخفي فقط وجوها جديدة من عدم المساواة الاجتماعية. تتفاقم آثار عدم المساواة الاجتماعيّة غير الواضحة، أو المخفية، في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة، نتيجة تباين كبير في تعرفة المياه للشّرب الّتي تختلف من مزود إلى آخر، لتبدأ من نصف دولار أمريكي ($) تقريبا للمتر المكعب الواحد في طولكرم، وتصل إلى أكثر من دولار ونصف لنفس الكوب في الخليل، وكذلك، للسّكان الّذين يعيشون خلف الجدار فإنّ الكوب الواحد قد يصل في أشد أوقات النّدرة في الصّيف الى15$ نتيجة وصوله إليهم بواسطة الصّهاريج.

وفي نفس الوقت فإن اختلاف رسوم الاشتراك تختلف من مزود إلى آخر فهي في نابلس على سبيل المثال 42 دولار امريكي، بينما في الخليل يصل رسم الاشتراك الى 400 $ أي عشرة أضعاف نابلس[60](مجلس تنظيم قطاع المياه،2020)، ومن جهة أخرى فإنّ تعرفة الصّرف الصّحي في سلفيت تتحدد ب27 سنت من $ لكل متر مياة عادمة، في حين إنّ رسوم شبك الخدمة تتجاوز 600 دولار أمريكي، الأمر الّذي سيشكل تهديدا لحق الوصول والتّمتع بالمرافق، مما يُعدّ تداعيا لتحقيق العدالة الاجتماعيّة بمفهومها التّخصيصي، على حساب مفهومها الإجرائي، وهنا وجب التّدخل بتطوير حسابات عادلة، تخضع للكفاءة الاقتصاديّة التّخصيصيّة والفنيّة منها، إضافة إلى تحقيق مبدأ استرداد التّكاليف، وفقا لمؤشرات الصّرف الصّحي الآمن بيئيا بغرض السّعي المستمر لتحقيق الاستدامة البيئية، ووفقا لدراسة كافة متطلبات الاستدامة المائيّة، تبرز لصانع السّياسات مساحة التّدخل، لإحداث التّوازن المطلوب في عمليّة التّنميّة المستدامة بين المتطلبات والتّحديات (الرّمال والخزّان،2020).

عند فحص آلية فرض رسوم استخدام المياه الخام في ضوء مفهوم العدالة البيئيّة، يمكن للمرء تحديد تناقُض محتمل بين أهدافه أو فُرَصُة لتعزيز المصالحة بين العدالة البيئيّة والاجتماعيّة، حيث يُعدّ فرض الرّسوم أداة اقتصاديّة لإدارة وتقييم وترشيد استخدام المياه، والّذي يُبرز مواجهة إضافيّة

[59] Agyeman J, Bullard RD, Evans B. 2003. Introduction: joined-up thinking: bringing together sustainability, environmental justice, and equity. In *Just Sustainabilities: Development in an Unequal World*, ed.
J Agyeman, RD Bullard, B Evans, pp. 1–18. London: Earthscan/MIT Press

[60] مجلس تنظيم قطاع المياه(2020):"التقرير السنوي لاداء مجلس تنظيم قطاع المياه"، ص24، رام الله، فلسطين

للتكاليف الاجتماعيّة، علما أن لهذه الوسائل القدرة على تعديل سلوك المستخدمين، وتنظيم استخدام الموارد من خلال تقليل الاستهلاك والهدر، حيث يعدّ فرض الرّسوم أيضًا أداة أساسية للحفاظ على الاستدامة الماليّة لنظام إدارة موارد المياه، مما يتيح استعادة وحفظ الأحواض المائيّة المختلفة من خلال التّدخلات الهيكليّة، مثل إدخال تقنيات الرّي وإعادة الاستخدام للمياه المعالجة، والأساليب غير الهيكلية، مثل تنفيذ وتحسين برامج المراقبة والتّفتيش والإدارة والصّيانة للعدادات وتطوير أنظمة الفوترة وإدارة الشّبكات بمستوى عالٍ (كامبوس وفراكلانزا،2010).

لذلك من الممكن استخلاص الأهمية الّتي سيكون لها المبلغ المنصوص عليه لمعدل التّحصيل لنجاح الأهداف الّتي تسعى إليها هذه الأداة، والّتي ترفع من مستوى الأداء للمزود وترشد الاستهلاك للمستهلك في آن واحد، وهذا التّوجه يمكن أن يشكّل جوهر الاتفاق في تطوير عقود شراكة محتملة بين القطاع الخاص والقطاع العام في قطاع المياه والصّرف الصّحي في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة في فلسطين المحتلة.

ولما كانت هذه الأداة تؤثر على مشاريع الشّراكة المائيّة في فلسطين، وفي ظل احتمال تدني معدل التّحصيل المنصوص عليه ليكون منخفضًا، فقد لا يشعر المستخدمون بالتّشجيع على تبني ممارسات استخدام أكثر عقلانية، وتقليل الطلب وإهدار المورد، وقد لا يصل نظام الإدارة إلى المستوى المالي اللّازم لتمويل الخطط والتّدخلات الّتي من شأنها تمكين استعادة الموارد المائيّة والحفاظ عليها في سيناريو يتميز بتفاقم ندرة المياه حسب الوضع الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي، في ظل جوانب تحديات الجودة والكميّة، من المحتمل أن يتحمل السّكان الأكثر احتياجًا معظم الآثار السّلبيّة وسيكون هناك زيادة في الضّعف البيئي لمصادر المياه وغيرها من الأحواض والآبار الجوفيّة الممتدة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة.

من ناحية أخرى، يمكن أن يضمن تحديد رسوم عالية نسبيًا للتّحصيل، الأداء الفعّال لنظام الإدارة، وتعزيز المزيد من التّغييرات الجذرية في سلوك المستخدمين، كإجراء لمواجهة الضّعف البيئي، لكن في هذه الحالة ستبرز زيادة في الضّعف الاجتماعي، حيث يمكن منع الطّبقات الاجتماعيّة ذات الدّخل المنخفض اقتصاديًا من الوصول إلى خدمات الصّرف الصّحي، أو إجبارها على استخدامها دون المستويات المناسبة.

لذلك ، فإن أحد الشّواغل الرئيسة عند جمع النّقاش هو العثور على رسوم توفر التّوازن بين الحفاظ على موارد المياه وتعزيز استخداماتها المتعددة، ومعاملة المستخدمين بشكل مختلف، من أجل تقليل التّفاوتات الاجتماعيّة والبيئيّة الموجودة بالفعل، بحيث تقع مسؤولية إنشاء صيغة جامعة متوازنة، مع المعدل الخاص بكل حالة شراكة، على لجنة تخصّ الحوض الهيدروغرافي، حيث يمكن تطبيق هذه الأداة ضمن لجان تنظم من قبل مجلس تنظيم المياه الفلسطيني، الّذي يقر التّعرفة، بناء على سياسات التّعرفة، الّتي تسنها سلطة المياه الفلسطينيّة، الأمر الّذي يتطلّب تشكيل هيئات جماعيّة، ذات سلطات معياريّة، واستشاريّة وتداوليّة.

وفي هذه الهيئات ، يُتوقع مشاركة ممثلي المجتمع المدني، الّذين سيعملون بشكل مشترك مع ممثلي هيئات الحكم المحلي والهيئات الحكوميّة الفلسطينيّة ذات الارتباط والشّأن، وخصوصا وزارة الزّراعة الفلسطينيّة الّتي تُعنى بالتّخصيصات المائيّة للاحتياج الزّراعي، وما تواجهه من مشكلات مختلفة ذات ارتباط بالتّغير المناخي وزيادة معدلات التّبخر والتّملح والضّخ الجائر للآبار الجوفيّة، والفلتان الزّراعي في استخدام المبيدات من قبل المزارعين (الرّمال والخزّان،2020).

2. مشاركة فاعلة لترسيخ مبادىء الحكم الرشيد تبدأ من الأخذ بالعوامل السّوسيو اقتصاديّة

لضمان درجة مشاركة فاعلة تتسم بتكافؤ فرص حقيقيّة لكافة الأطراف، فإنّه يمكن مناقشة وتحليل قضايا المشاركة واللامركزية في ضوء مفهوم المساءلة الاجتماعيّة، وتفعيلها كأداة فاعلة لترسيخ مبادىء الحكم الرّشيد، خصوصا عند ربط المساءلة الاجتماعيّة بالعوامل السّوسيو اقتصاديّة المختلفة، لأنها تُلقي بظلالها كأدوار غياب وحضور وتؤثر في موازين قوى التأثير في شكل وتوجه القرارت المتخذة[61](الامم المتحدة، 2015).

ويبدأ تأثير العوامل السّوسيو اقتصاديّة بالطّبع مع اختلاف وتباين الدّخول للأسر، وتمييز درجات التّمكين في المجتمع، وفي هذا السّياق يشير المفهوم المساءلة الاجتماعيّة إلى مجموعة من الشّروط والآليات، الّتي توفر تحكمًا ومشاركة أكبر للمجتمع المدني، في عملية رسم وتحديد السّياسات العامّة، مما يجعل هذه العملية أكثر شفافية وديمقراطيّة، وتأخذ بالاعتبار كافّة مصالح الأطراف وتطلعاتهم، وفقا لمبرر المشاركة للجميع، ضمن ثلاثة مستويات كما يأتي:

1) رأسي
2) أفقي
3) مؤسسي (الامم المتحدة،2015).

حيث يرتبط البعد الرأسي للمساءلة الاجتماعية بالعمليّة الانتخابيّة، مع التّأكيد على سلوك النّاخبين، وقدرتهم على السّيطرة على السّلطات العامّة، بما أنّ الآلية المتاحة في هذا البعد هي اختيار الممثلين أثناء العملية الانتخابيّة، فإنّ توافر المعلومات وشفافية الإجراءات الوزاريّة ذات أهميّة كبيرة، لأنها سوف تتدخل بشكل مباشر في قدرة المواطنين على التّقييم واختيار مرشحيهم، وتقتضي الحاجة الذّكر هنا أنّ العملية الانتخابيّة متوقفة في مناطق الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة منذ الانقسام الفلسطيني الفلسطيني، حيث آخر انتخابات فلسطينيّة أجريت كانت سنة 2006 وهي نفس سنة الانقسام [62](لجنة الانتخابات المركزية،2021).

في المساءلة الاجتماعيّة الأفقيّة ، يتمّ التّركيز على الدّيناميكيات بين المنظمات الحكوميّة ضمن ترتيب مؤسسي معين، وفي هذه الحالة، تتجسد الآليات في القدرات والكفاءات الّتي يتعين على الهيئات الحكومية أن تشرف عليها، أو تتحكم بها، أو تعاقبها، أو تصححها في إجراءات وقرارات السّلطات في الهيئات الأخرى (الامم المتحدة، 2015)، وفي هذا الإطار حدث ترتيبات مؤسسيّة على صعيد قطاع المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني جهزت الوضع ليكون صالحا لاخذ مثل هذا النوع من التّدابير، وفقا لقانون المياه الّذي أقر كمشروع قانون سنة2014 (سلطة المياه الفلسطينيّة(1)، 2014).

وأخيرا البعد المؤسسي، بمعنى توسيع نطاق المساءلة الرّأسيّة، لأنه يعتمد أيضًا على خيارات وأفعال الجهات الفاعلة في منظمات المجتمع المدني، حيث ينطوي هذا البعد الّذي تشكله الآليات المؤسسيّة وغير المؤسسيّة، على الضّغط الّذي تمارسه منظمات المجتمع المدني لفحص قرارات

[61] UNDP Water Governance Facility/UNICEF (2015) Accountability in WASH: Explaining the Concept. Accountability for Sustainability Partnership: UNDP Water Governance

[62] لجنة الانتخابات المركزيّة الفلسطينيّة(2021): "الرّقابة على الانتخابات الفلسطينيّة"، رام الله، فلسطين، الموقع الرّسمي، آخر وصول 2021/3/20
https://www.elections.ps/tabid/1128/language/ar-PS/Default.aspx

وأنشطة الهيئات الحكوميّة والتأثير عليها (الأمم المتحدة، 2015)، حيث يؤكد هذا البعد على تنوع الاستراتيجيّات السياسيّة المتاحة، والّتي تتجاوز الإجراءات البسيطة والدّقيقة للتّصويت خلال الفترة الانتخابيّة، حيث أن الإجراءات القانونيّة والتّظاهرات العامّة والشّكاوى في وسائل الإعلام وجلسات الاستماع العامّة والمؤسسات التّشاركيّة الجديدة هي بعض الآليات القانونيّة والسّياسيّة الّتي تميز هذا البعد (فييرا وآخرون،2017)، وفي هذا الإطار كان لتقسيم السّلطات في قطاع المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني (سلطة المياه الفلسطينية(1)،2014) داعم قوي لترسيخ التّوسعة الرّأسيّة الّتي يدعوا لها البعد المؤسسي في المساءلة الاجتماعيّة هنا، إلّا أنّ فعالية الاتصال العمودي والأفقي بين هذه المستويات ما زال محل تطوير.

تُظهر أبعاد المساءلة الاجتماعيّة درجة عالية من الاعتماديّة، عندما يكون الهدف في نهاية المطاف هو زيادة قدرة المجتمع المدني على مراقبة الأنشطة من جهات غير رسميّة، والتأثير على قرارات الحكومة بالبعد التّشاركي الاجتماعي الدّيمقراطي، بمعنى آخر زيادة السّيطرة على الدّولة إن صح التّعبير، بحيث يصبح الاعتماد على هذه الأبعاد واضحًا عندما نحلل مجالات الإدارة التّشاركية الجديدة، ذلك أنه ستعتمد كفاءة وأداء هذه السّاحات على توافر معلومات كاملة وشفافة (البعد الرأسي) ، والقدرة على تنفيذ قراراتهم ومراقبة قرارات الهيئات الأخرى (البعد الأفقي)، وأخيرا الانفتاح على النقاش العام وتعبئته (البعد المؤسسي) (الأمم المتحدة،2015).

إنّ مجرد إنشاء عضويات محددة لمشاركة الجمعيات المدنيّة لا يضمن قدرًا أكبر من التّعدديّة والتّوازن في مشاركة المجتمع المدني، حيث تشير الدّراسات (فييرا واخرون،2017؛ سانتوس،2007) الّتي تركز على ديناميات هذه المجالس إلى سلسلة من التّفسيرات لهذه الظّواهر، بحيث تتضّح بشكل أكبر بمستوى ضمان المشاركة بعيدا عن أوزان الأهميّة النّسبيّة لكل طرف، إذ في هذا المفهوم، سوف يُعدّ الأضعف اجتماعيّا الأقل أهميّة وتأثيرا في صناعة القرار.

المطلب الثّاني: دور الحوكمة في إصلاح قطاع المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني

تقتضي الحاجة إلى الوقوف في نظرة تحليليّة لأهم التّدخلات الّتي قادتها سلطة المياه الفلسطينيّة بشأن إصلاح قطاع المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني منذ عام 2013 بقصد الوصول إلى قطاع مائي محوكم يدعم أسباب الاستدامة المائيّة كجز أساس، يتكامل مع باقي تدخلات التّنميّة المستدامة، الّتي ركزت عليها الخطط الفلسطينيّة المتعاقبة في مختلف أجنداتها السّياساتيّة الوطنيّة والقطاعيّة[63] على حد سواء.

وفي هذا السّياق تمّ إنشاء قرار بقانون المياه الجديد الدّاعي إلى حاكمية مؤسساتيّة تقتضي الوصول إلى دعم استدامة المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني، وفقا للإدارة المتكاملة للمصادر المائيّة المختلفة التّقليديّة منها وغير التّقليديّة، وبعد مرور عشر سنوات على هذا التّوجه اقتضت الضّرورة إلى الكشف وسبر أغوار الموقف المائي الفلسطيني، وإبراز الدور لنّهج الحوكمة القطاعيّة الّذي تبنته المؤسسات المائيّة القطاعيّة الفلسطينيّة، والكشف عن أهم الإنحرافات والإنجازات الّتي وصلت لها مؤسسات القطاع، وعلى رأسها سلطة المياه الفلسطينيّة.

.يمكن اعتبار الحوكمة الرّشيدة للمياه أحد الجوانب الّتي تنظر في التّكامل بين السّياسات العامّة، والّتي تهدف إلى الحضور المناسب لخدمات المياه و الصّرف الصّحي البيئي للسّكان ذوي الدّخل

[63] سيتمّ عرضها بالتّفصيل أدناه.

المنخفض، وكذلك الحد من الفوارق الاجتماعيّة والاقتصاديّة بين السّكان[64](كامبوس وفراكلانزا، 2010). وارتبطت في السّياسة الوطنيّة للمياه في فلسطين 2013-2032[65] بالاستدامة المائيّة بما يشمل الكفاءة الاقتصاديّة والعدالة الاجتماعيّة والاستدامة الإيكولوجية واسترداد التّكاليف، بما يحقق الاستدامة المالية لمزودي الخدمات المائيّة، وفقا لمنهجية الإدارة المتكاملة للمياه والصّرف الصّحي الفلسطيني.

وهذا المفهوم للحوكمة منبثق من أدبيات الأمم المتحدة للتّنميّة المستدامة وأهدافها (الأمم المتحدة، الموقع الرّسمي)[66] ، وتحديدا وبشكل مباشر مع الهدف السّادس الدّاعي إلى "مياه نظيفة والنّظافة الصّحيّة"، والهدف السّادس عشر والدّاعي إلى "السّلام والعدل والمؤسسات القويّة"، والهدف الرّابع عشر الدّاعي إلى "الحياة تحت البحر"، والهدف الثّالث عشر والدّاعي إلى "العمل المناخي"(الأمم المتحدة، الموقع الرسمي).

وبشكل غير مباشر ارتبط مفهوم الحوكمة في قطاع المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني، وفقا لما تعرضه السّياسة الوطنيّة للمياه في فلسطين 2013-2032 ارتبط بالأهداف الأمميّة الأخرى مثل "عقد الشّراكات لتحقيق الأهداف"(الهدف 17)، و"الحياة في البر"(الهدف15)، و"مدن وتجمعات مستدامة"(الهدف 11)، و"طاقة نظيفة وبأسعار معقولة"(الهدف7) ضمن سياسات التّكامل والتّرابط بين الطّاقة والغذاء والماء الّتي دعت لها مفاهيم الحوكمة والإدارة المتكاملة المختلفة، و"القضاء التّام على الجوع"(الهدف 2)، و"القضاء التّام على الفقر" (الهدف 1) و"المساواة بين الجنسين"(الهدف 5) (الأمم المتحدة ، الموقع الرسمي).

ونظرا لارتباط الماء في كافّة أنشطة الحياة المختلفة، فإن الحوكمة في قطاع المياه الفلسطيني ذكرت كل ما من شأنه أن يشارك في دعم هذه الأهداف وأخذها بعين الاعتبار في كافّة سياساته واستراتيجياته تكاملا مع أهداف التّعليم والصّحة والاقتصاد والزّراعة والطّاقة....الخ(سلطة المياه الفلسطينيّة، 2012).

من أجل تفعيل وتحقيق الأهداف والغايات المنصوص عليها في التّشريع الفلسطيني بعد قرار 14 بشأن المياه 2014[67] ، تمّ إنشاء العديد من أدوات الدّعم، مثل تقسيم الأدوار بين سلطة المياه الفلسطينيّة الّتي تُعنى بالسّياسات، ومجلس تنظيم قطاع المياه الّذي يُعنى بتطبيق الانظمة ومراقبة مزودي الخدمات بالمفرق، وشركة المياه الوطنيّة الّتي تُعنى بتزويد المياه بالجملة، وجمعيات مستخدمي المياه وهم الأطراف المستخدمة للمياه في مختلف التّخصيصات تركيزا لإصلاح قطاع المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني، بحيث ترافق ذلك مشاركة عبر قطاعيّة مع سلطة البيئية ووزارات الزّراعة والحكم المحلي والصّحة[68](سلطة المياه الفلسطينيّة (1)،2014).

---

[64] CAMPOS, V. N. de O .; FRACALANZA, A. P. Governance of water in Brazil: conflicts for the appropriation of water and seeking integration as a consensus. Ambiente & Sociedade, Campinas, v.13, n. 2 P. 365-382, Jul / Dez. 2010.

[65] سلطة المياه الفلسطينيّة(2012):" السّياسة الوطنيّة للمياه والصّرف الصّحي في فلسطين 2013-2032، رام الله، فلسطين.

[66] الأمم المتحدة،إدارة الشؤون الاقتصاديّة والاجتماعيّة، التّنميّة المستدامة، الموقع الرّسمي(https://sdgs.un.org/ar/goals).

[67] سلطة المياه الفلسطينيّة (2014):" قرار بقانون رقم 14 لسنة 2014 بشان المياه، رام الله، فلسطين.

[68] سلطة المياه الفلسطينيّة(1)(2014):"قانون المياه الجديد 2014"، المواد(8،18، 37، 48)،رام الله، فلسطين.

1. عملية إصلاح قطاع المياه الفلسطيني

على الرغم من تأثير الاحتلال الإسرائيلي في منع تطوير قطاع المياه خلال السّنوات ال 20 الماضية، أدركت القيادة الفلسطينيّة أن إقامة دولة مستقلة وقابلة للحياة، يتطلب وجود مؤسسات قويّة وشفافة وخاضعة للمساءلة وقادرة على الاستجابة لاحتياجات الشّعب الفلسطيني.

وعليه، أقر مجلس وزراء دولة فلسطين "خطة عملية الإصلاح" في 14 كانون الأول 2009[69]،وذلك من أجل تحديد وتنفيذ برنامج الإصلاح الشّامل المؤسساتي والقانوني لقطاع المياه الفلسطيني. وكهيئة مركزية في القطاع، أعطيت سلطة المياه الصّلاحيّة لقيادة عملية الإصلاح. وتشمل عملية الإصلاح إعادة تنظيم قطاع المياه و مؤسساته إلى جانب بناء القدرات و مراجعة السياسات والاستراتيجيات . و قد تم تمويل أنشطة برنامج الإصلاح من قبل مجموعة من المانحين تتمثل بالبنك الدّولي، الوكالة الفرنسيّة للتّنميّة، اتحاد الاتحادالأوروبي، الحكومة الهولندية، الوكالة السّويديّة الدّوليّة للتّنميّة والتّعاون، الوكالة الألمانيّة للتّعاون الدّولي، الحكومه النّرويجيّه، ووكالة التّنميّة البلجيكية و غيرها من المانحين(PWA,2019)[70].

2. هدف برنامج الإصلاح إلى[71](PWA.2013,P 93):

1. إنشاء مؤسسات قويّة وقادرة على الاستمرارية في إطار قانوني يحدد دورها و مسؤولياتها والعلاقة بينها بوضوح.
2. يعمل على تطوير استراتيجيات وسياسات وبرامج استثمار تزويد المياه والصّرف الصّحي إلى جانب تطوير وتصميم وتنفيذ المشاريع، وذلك في محاولة لتسريع تنمية البنية التحتية بشكل كبير.
3. تنظيم مزودي خدمات المياه والصّرف الصّحي بحيث يعمل على تسريع الحصول على خدمات عادلة وعالية الجودة مع تحسين الكفاءة واسترداد التّكاليف.
4. بناء المعرفة المؤسساتيّة والسّياسات وقدرات الرّقابة والتّنفيذ، وذلك كجزء من جهد يرمي إلى تحقيق إدارة مستدامة لموارد المياه.
5. تحسين الوعي بما يتعلق بإدارة الطّلب على المياه إلى جانب تطوير سياسات لترشيد استهلاك المياه.

وعند تحليل ما جاء في التّقارير المختلفة في عملية الإصلاح لقطاع المياه الفلسطيني فإنه يتبيّن ما يأتي:

بدأت عملية الإصلاح بإعداد دراسة المراجعة المؤسساتية والّتي تهدف إلى تحليل واقع قطاع المياه واقتراح التّرتيب المؤسسي لانجاح عملية الإصلاح، ونتج عنها القرار بقانون رقم 14 لسنة 2014 بشأن المياه والّذي يهدف إلى إدارة وتطوير مصادر المياه في فلسطين، وزيادة طاقتها، وتحسين نوعيتها وحفظها وحمايتها من التّلوث والاستنزاف، وتحسين ورفع مستوى تقديم الخدمات المائي و تطبيق مبادئ الإدارة المتكاملة والمستدامة لمصادر المياه، من خلال إنشاءالمؤسسات الرّئيسة

[69] سلطة المياه الفلسطينيّة(2014):" قانون المياه الفلسطيني، رام الله، فلسطين.

[70] Palestinian Water Authority (PWA)(2019):"Water Sector Annual Report(5),Ramallah,Palestine.

[71] PWA (2013):"National Water Policy and Strategy for Palestine", Volume 2, Final Water Strategy 2013-2032",Ramalla,Palestine.

العاملة في قطاع المياه وتوزيع المهام والمسؤوليات فيما بينها ، وتتمثل في (سلطة المياه الفلسطينيّة،2014):

- **سلطة المياه الفلسطينيّة:** ألقى القرار بقانون المسؤولية كاملة على عاتق سلطة المياه لإدارة مصادر المياه في فلسطين وحمايتها بطريقة متكاملة ومستدامة، بالإضافة لترخيصها وتطوير استغلالها، و إعداد السّياسات والاستراتيجيات والخطط المائيّة العامّة، والأنظمة اللازمة لتطوير واستدامة القطاع ، العمل على تحقيق التوزيع العادل والستخدام الأمثل للمياه، و العمل مع الجهات ذات العلاقة على خلق بيئة استثماريّة مستقرة ومناسبة لتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع المياه. وضع الاجراءات والخطط الكفيلة بإنشاء وتطوير شركة المياه الوطنيّة ومرافق المياه الإقليمية و جمعيات مستخدمي المياه(سلطة المياه الفلسطينيّة،2014،ص 18)[72].
- **مجلس تنظيم قطاع المياه** : يُعنى المجلس بمراقبة كل ما يتعلق بالنّشاط التّشغيلي لمقدمي خدمات المياه ، بما يشمل الإنتاج والنّقل والتّوزيع والاستهلاك وإدارة الصّرف الصّحي، وذلك من أجل ضمان جودة وكفاءة خدمات قطاع توفير المياه وخدمات مياه الصّرف الصّحي في فلسطين الموفرة للمستهلكين وبأسعار مناسبة(سلطة المياه الفلسطينيّة،2014،ص27-30).[73]

تمّ إصدار قرار إنشاء مجلس تنظيم قطاع المياه من قبل مجلس الوزراء بتاريخ 08 تموز 2014 ,تلاه تشكيل مجلس إدارة مجلس تنظيم قطاع المياه وإصدار النّظام والمالي والإداري بموجب قرار صادر عن مجلس الوزراء . وقد عمل المجلس منذ إنشائه على تفعيل دوره من حيث إعداد الأنظمة والإجراءات الدّاخليّة، ونشر تقارير مراقبة أداء مزودي الخدمات وغيرها من المهام في سبيل تنفيذ المهام المنوطة به حسب قانون المياه[74].

- **شركة المياه الوطنيّة** : تُعنى الشّركة بتزويد وبيع المياه بالجملة لمصالح المياه والهيئات المحليّة ومجالس خدمات المياه المشتركة والجمعيات, بالإضافة إلى استخراج المياه من مصادر المياه وتحليتها ونقلها بالجملة، وإدارة وتطوير وتنمية أية موجودات (سلطة المياه الفلسطينيّة،2014،ص42-46)[75].

تعمل سلطة المياه حالياً على إعادة تأهيل دائرة مياه الضّفة الغربيّة و اتخذت العديد من الخطوات العمليّة بهدف إنشاء شركة المياه الوطنيّة .

- **مرافق المياه الإقليمية:** تهدف مرافق المياه إلى توفير خدمات المياه والصّرف الصّحي وتقديمها للمستهلكين للاستخدامات المختلفة وفق الأسس الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة المستدامة., و العمل على تلبية احتياجات المياه ذات الجودة المناسبة وخدمات الصّرف الصّحي لأغراض استخدامها من خلال اتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان ذلك، ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتطوير هذه الخدمات.

---

[72] سلطة المياه الفلسطينيّة(2014):" قرار بقانون رقم 14 لسنة 2014 بشأن المياه، الفصل الثاني، المادة (8)، ص18، رام الله ، فلسطين.

[73] سلطة المياه الفلسطينيّة(2014):" قرار بقانون رقم 14 لسنة 2014 بشأن المياه"، الفصل الرابع، المادة 18، ص 27-30، رام الله، فلسطين

[74] للاطلاع على تقارير مجلس تنظيم قطاع المياه الفلسطيني برجاء اتباع الرابط https://www.wsrc.ps/

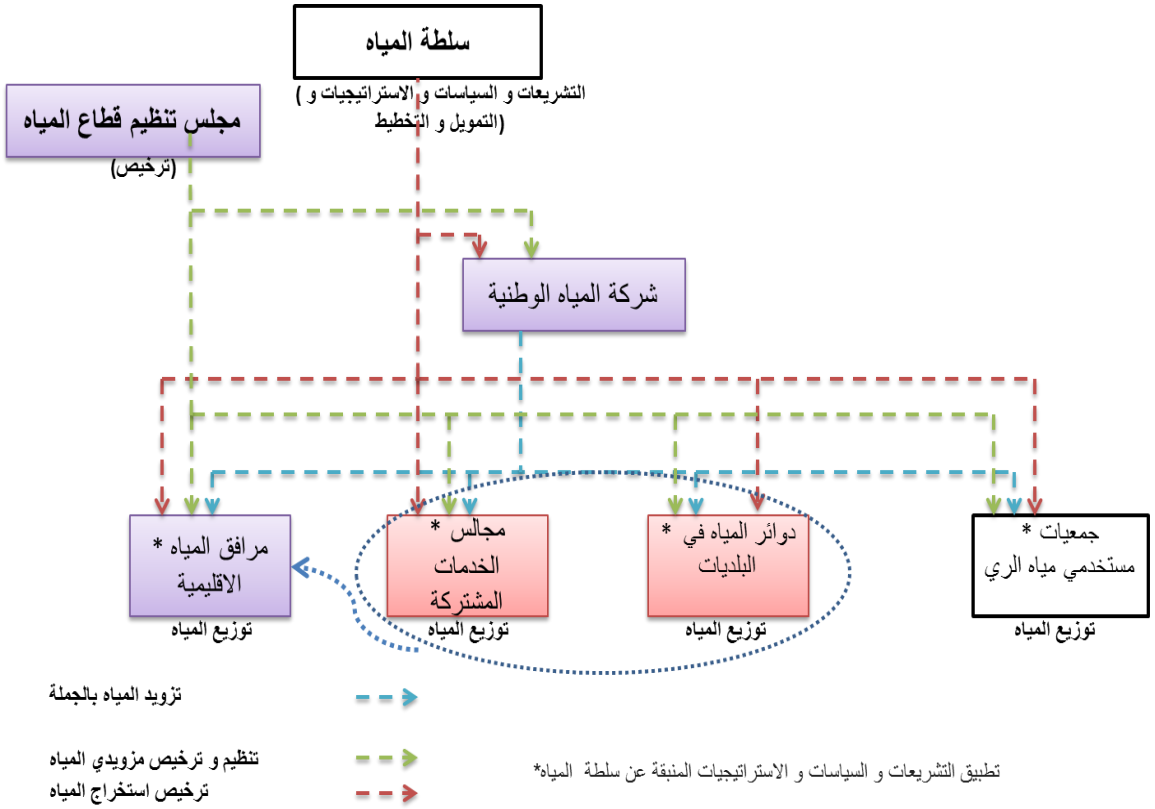
[75] سلطة المياه الفليسطينيّة (2014):" قرار بقانون رقم 14 لسنة 2014 بشأن المياه"،الفصل السابع، المواد 37-44، ص42-46، رام الله، فلسطين.

حالياً، تعمل سلطة المياه بالتعاون مع الشركاء في القطاع لتقليل عدد مزودي الخدمات و إنشاء مرافق المياه الإقليمية ضمن برامج عديدة.

- **جمعيات مستخدمي المياه**: تُعنى جمعيات مستخدمي المياه بإدارة خدمة تزويد مياه الرّي على المستوى المحلي بطريقة مستدامة . و يجري العمل حاليا على إنشاء العديد من الجمعيات بالتّعاون مع وزارة الزراعة(سلطة المياه الفلسطينية، 2014، ص47)[76].

ليصبح شكل قطاع المياه الهيكلي كما هو موضّح في الشّكل الآتي رقم (1.11):

12- الشّكل رقم (12): الهيكل التّنظيمي لقطاع المياه حسب ما نصّ عليه قرار بقانون رقم 14 لسنة 2014 بشان المياه



المصدر: سلطة المياه الفلسطينيّة،2014

وقد دأبت سلطة المياه إلى المضي قدماً واتخاذ خطوات هامّة وعمليّة لتطوير قطاع المياه والشروع بالإصلاح سواء على مستوى التّطوير الدّاخلي لسلطة المياه أو مستوى التّطوير الخارجي من خلال العمل على إنشاء مرافق المياه الإقليميّة وشركة المياه الوطنيّة.

إعداد السّياسة والاستراتيجيات والخطط المائيّة العامّة:

[76]سلطة المياه الفليسطينيّة (2014):" قرار بقانون رقم 14 لسنة 2014 بشأن المياه"، الفصل الثامن، المواد 45,46، ص47، رام الله، فلسطين.

اعتمدت سلطة المياه الفلسطينيّة مبدأ التخطيط الإستراتيجي المتوسط والبعيد المدى, حيث قامت خلال الفترة الماضية بإعداد مجموعة من السّياسات والاستراتيجيات والخطط الاستراتيجية على مستوى قطاع المياه كما هو موضّح في الجدول رقم (6) أدناه:

6 ـ جدول رقم (.6):السّياسات والاستراتجيات والخطط المعتمدة في سلطة المياه الفلسطينيّة

.1	**السّياسة و الاستراتيجية الوطنية للمياه والصّرف الصّحي لفلسطين 2012-2032- نحو بناء دولة فلسطينية من منظور مائي**	**توفر السّياسة والاستراتيجيّة الوطنية للمياه إطارا للتّخطيط والإدارة اللازمة لحماية مصادر المياه والمحافظة عليها وتطويرها على نحو مستدام ، وكذلك لتحسين امدادات خدمات المياه والصّرف الصّحي ضمن المعايير ذات الصّلة في فلسطين .**
.2	استراتيجية وسياسة بناء وتنميّة القدرات في قطاع المياه	**تقدم هذه الوثيقة إطار عمل من أجل بناء قدرات جميع مؤسسات قطاع المياه حتّى توفر خدمات المياه بفعالية وكفاءة، إلى جانب خدمات الصّرف الصّحي وإدارة المصادر المائيّة في فلسطين.**
.3	استراتيجيّة الّتوعية المائيّة	**توفر هذه الاستراتيجية خارطة طريق تمكّن مؤسسات قطاع المياه من سد الفجوة المعلوماتيّة و التّوعية على مختلف المستويات.**
.4	مبادئ و عناصر سياسة إدارة الطّلب على المياه	**تشير إدارة الطّلب على المياه إلى الإجراءات الرّاميّة إلى زيادة الكفاءة الفنيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والبيئيّة والمؤسسيّة في كافّة الاستخدامات القطاعيّة. و تهدف إلى تخفيض الفاقد من المياه والاستخدام الأمثل للمياه لتحقيق الرضا عن تلبيّة الطّلب على المياه في الحاضر والمستقبل .**
.5	الخطة الاستراتيجية وخطة العمل لقطاع المياه الوطني الفلسطيني (2017-2022)	**تمّ إعداد الخطة الاستراتيجيّة لقطاع المياه بهدف تحقيق تنمية متكاملة و خطة العمل للمشاريع والبرامج التّنمويّة ذات الأولوية ومناطق تنفيذها في المحافظات وعلى المستوى المحلي.**
.6	استراتيجيّة المياه العابرة للحدود	**تهدف هذه الدّراسة لوضع خطة استراتيجيّة لإدارة المياه المعابرة للحدود، بهدف تحديد الإطار الرّئيس للتّعاون الإقليمي في إدارة و تطوير وحماية وحل المشكلات المتعلقة بالمياه المشتركة بشكل مستدام.**
.7	استراتيجيات قطاع المياه في التّمويل المستدام	**تهدف هذه الاستراتيجية الى رفع المقدرة لدى مزويدي الخدمات على تأمين مصادر مالية كافية ومستقرة على المدى الطويل وتوزيعها في الوقت المناسب وبالطريقة المثلى لتغطية استرداد كامل التكاليف.**
.8	استراتيجية الحد من المياه غير المحاسب عليها	**تهدف الاستراتيجية للحد من المياه غير المحاسب عليها لدى مزودي المياه و الى تطوير إجراءات تقييم حجم ونوع المياه غير المحاسب عليها الحالية، و تمكين مزودي الخدمة من تقليلها بشكل تدريجي.**
.9	الخطة الإستراتيجية لنظم المعلومات المائيّة 2016-2018	**تمّ تطوير الخطة الاستراتيجيّة لتحقيق التّكامل في أنظمة المعلومات المائيّة بهدف تطوير كفاءة وجودة جمع البيانات المائيّة , و تحسين الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالمياه و تطوير القدرات لإعداد نماذج المياه والتنبؤ بها و القدرة على دعم القرار السياسي وإدارة بنية المعلومات المؤسسية.**
.10	دليل إدماج النّوع الاجتماعي في قطاع المياه والصّرف الصّحي في فلسطين	**تمّ إعداد هذا الدليل من أجل إرشاد وتمكين العاملين والعاملات في قطاع المياه والصّرف الصّحي على ادماج النوع الاجتماعي في جميع المستويات الإدارية ومراحل التّخطيط المختلفة في قطاع المياه وعلى المستوى المحلي.**
.11	استراتيجيّة التّخلص من الحمأة	**تهدف هذه الاستراتيجيّة إلى تمكين المؤسسات العاملة في قطاع المياه من إدارة الحمأة النّاتجة عن عملية معالجة المياه العادمة .**
.12	خطة مأمونية وسلامة المياه	**تهدف هذه الخطة إلى ضمان تزويد المواطنين بالمياه الصّالحة للشرب بما يتناسب و معايير الصّحة .**
.13	استراتيجيّة مصادر المياه والنّقل	**تهدف هذه الاستراتيجيّة إلى وضع خطة مرحلية لتطوير مصادر المياه والبنيّة التحتيّة بين محافظات الوطن.**

المصدر: سلطة المياه الفلسطينيّة،2013[77]

وبالإشارة إلى هذه الاستراتيجيات الفرعيّة فإنّ العمل قائم على السّياسات والخطط قيد الإعداد كما هو موضّح ومختصر في الجدول الآتي رقم (7):

7-جدول رقم (7): السّياسات قيد الإعداد في سلطة المياه الفلسطينيّة

1	**سياسة العدالة في توزيع المياه**	**تهدف هذه السياسة إلى تحديد أسس ومبادئ وإجراءات العدالة في توزيع المياه بما يضمن التّخصيص العادل والمنصف لامدادات المياه المحدودة لكل نوع من المستخدمين وفقا للأولويات، والتّوزيع العادل بين المناطق وديمومة المصادر المائيّة وتوفير كميات مياه إضافية .**
2	سياسة استخدام مصادر المياه البديلة	**تهدف هذه السّياسة إلى إدارة مصادر المياه البديلة بطريقة متكاملة وتطويرها بشكل مستدام، وبما يضمن توفير كميات مياه إضافيّة والحد من الاستغلال الزائد لمصادر المياه التقليديّة وتحسين القدرة على التّخصيص.**
3	سياسة المياه غير المحاسب عليها	**تهدف هذه السّياسة إلى تخفيض نسبة المياه غير المحاسب عليها للمستوى المطلوب وفق المعايير المحليّة وتحديد أسس ومبادئ وإجراءات خفض المياه غير المحاسب .**
4	سياسة تحسين خدمات الصّرف الصّحي	**تهدف هذه السّياسة إلى تحديد أسس ومبادئ وإجراءات تحسين خدمات الصّرف الصّحي بما يضمن تحسين كفاءة إدارة المياه العادمة في فلسطين والحفاظ على الصّحة العامّة من الملوثات وحماية البيئة.**
5	سياسة الملوث يدفع	**تهدف هذه السّياسة إلى حماية المصادر المائيّة من التلوث وتفادي الأضرار غير القابلة للتّعويض، وتوفير مناطق حماية لمصادر المياه و معالجة الأضرار القابلة للإصلاح النّاتجة عن التّلوث.**
ّ	سياسة الاستدامة الماليّة	**تهدف هذه السّياسة إلى تحقيق الاستدامة الماليّة لمقدمي الخدمات وتحديد الأسس والمبادئ والإجراءات بما يحقق رفع الكفاءة الإدارية والماليّة والفنية لمقدمي خدمات المياه وتحسين النّظم الماليّة والمحاسبية وتحسين نظم الصّيانة والمراقبة و زيادة قدرة مقدمي الخدمات على استرداد التّكاليف.**
7	سياسة الشّفافية والمحاسبة	**تهدف هذه السّياسة إلى تحديد أسس ومبادئ وإجراءات الرّقابة على مقدمي خدمات المياه والصّرف الصّحي بما يضمن إرساء قواعد الشّفافيّة والمحاسبة في القطاع و تعزيز المشاركة المجتمعيّة في القرار ودعم مقدمي الخدمات ودعم الاستخدام الأمثل لمصادر المياه وتقديم الخدمات بعدالة للجميع والإدارة الكفؤة في إدارة مقدمي خدمات المياه والصّرف الصحي.**
8	سياسة المشاركة المجتمعيّة	**تهدف هذه السّياسة إلى العمل على زيادة المشاركة المجتمعيّة في إدارة قطاع المياه ورفع مستوى الوعي العام حول قضايا المياه والصّرف الصّحي، وذلك من أجل تشجيع ثقافة المشاركة المجتمعيّة من مختلف الفئات وأهميتها.**
9	سياسة الشّراكة مع القطاع الخاص	**تهدف هذه السّياسة إلى تعزيز دور القطاع الخاص في قطاع المياه من خلال الشّراكة والاستثمار والعمل في القطاع و تحديد أسس ومبادئ وإجراءات الشّراكة والاستثمار بما يضمن تعزيز الكفاءة وتحسين جودة الخدمة في الإدارة والصّيانة والتّشغيل وتحسين الاستدامة الماليّة لمقدمي الخدمات وإيجاد مصادر تمويل و إقامة مشاريع البنيّة التّحتيّة والرّأسماليّة وخلق فرص عمل جديدة وجذب كفاءات وخبرات غير متوفرة في القطاع العام وترشيد النّفقات الحكوميّة.**

[77] PWA (2013):"National Water Policy and Strategy for Palestine", Volume 2, Final Water Strategy 2013-2032",Ramalla,Palestine.

المصدر: سلطة المياه الفلسطينيّة، 2014[78]

3. إعداد الأنظمة و التّعليمات المنبثقة عن القرار بقانون 2014:

كما عمدت سلطة المياه بإعداد مجموعة من الأنظمة استجابة للاستحقاق القانوني الوارد في القرار بقانون رقم 14 لسنة 2014 بشأن المياه. وقد جاء إعداد هذه الأنظمة من خلال عقد مجموعة من ورش العمل بالتّنسيق والتّعاون مع الجهات ذات الاختصاص.

8. جدول رقم (1.8): الأنظمة و التّعليمات المنبثقة عن القرار بقانون 2014

1.	**نظام ربط المساكن والمنشآت بشبكة المجاري العامّة**	**يهدف إلى تنظيم ربط المساكن والمنشأت الصّناعيّة والزّراعيّة بشبكة المجاري العامّة من أجل الحفاظ على مكونات أنظمة الصّرف الصّحي ومخرجات محطة المعالجة من أجل الاستفادة منها كمصدر**	**معتمد من مجلس الوزراء**
2.	نظام جمعيات مستخدمي المياه	يهدف هذا النظام إلى وضع إلاطار النّاظم لانشاء جمعيات مستخدمي المياه لإدارة خدمة تزويد مياه الرّي على المستوى المحلي بطريقة مستدامة و يحدد النّظام إجراءات ترخيصها ومهامها وصلاحياتها وإدارتها ومواردها الماليّة وحلها وجميع الأمور المتعلقة بعملها.	**معتمد من مجلس الوزراء**
3.	نظام تطوير وتأهيل دائرة مياه الضّفة الغربيّة وتحويلها الى شركة المياه الوطنيّة	تمّ وضع هذا النّظام لتأهيل وتطوير دائرة مياه الضّفة الغربيّة للعمل بموجبه خلال المرحلة الانتقاليّة اللازمة لإنشاء شركة المياه الوطنيّة ونقل مهام ومسؤوليات وموجودات وأصول دائرة مياه الضّفة الغربيّة لشركة المياه الوطنيّة	**معتمد من مجلس الوزراء**
4.	النّظام الأساسي لمرافق المياه الاقليميّة	يهدف هذا النّظام إلى وضع الإطار النّاظم لإنشاء مرافق مياه إقليميّة لتقديم خدمات المياه والصّرف الصّحي، وتحدد مهامها وصلاحياتها وإجراءات ترخيصها وتشكيلها وإدارتها ومواردها الماليّة وحلّها وجميع الأمور المتعلّقة بعملها.	**معتمد من مجلس الوزراء**
5.	نظام ترخيص مرافق المياه الإقليمية والمشغلين	جاء هذا النّظام بهدف توضيح وتحديد الإجراءات والأحكام التّفصيليّة الخاصة بإصدار التّراخيص لمرافق المياه الإقليمية وأي مشغل يقوم بإنشاء أو إدارة تشغيل منشأة لتزويد أو تحليّة أو معالجة المياة أو جمع ومعالجة مياه الصّرف الصّحي وفرض رسوم التّراخيص	**معتمد من مجلس الوزراء**
6.	نظام التّعرفة المائيّة والصّرف الصّحي ورسوم الرّبط	يهدف هذا النظام إلى وضع إجراءات تعتمد على ضوابط علميّة وفنيّة مدروسة من أجل الوصول إلى تحديد رسوم و تسعيرة المياه .	**تمّ إعداده و سيتمّ رفعه لمجلس الوزراء**
7.	نظام ترخيص حفر	يهدف هذا النّظام إلى تنظيم حفر الآبار واستخراج المياه	**تمّ إعداده**

[78] PWA (2013):"National Water Policy and Strategy for Palestine", Volume 2, Final Water Strategy 2013-2032",Ramalla,Palestine.

	الآبار واستخراج المياه الجوفيّة ومزاولة مهنة الحفر	الجوفيّة ومزاولة مهنة الحفر من خلال وضع التّشريعات اللازمه.	**وسيتمّ رفعه لمجلس الوزراء**
.8	نظام تعرفة المياه الزراعية	يُعدّ أحد الوسائل اللازمة لإدارة مصادر المياه المختلفة، حيث يهدف إلى ترشيد استهلاك المياه سواء المستخدمة في الرّي أو لغايات تربيّة الثّروة الحيوانيّة.	**تمّ إعداده وسيتمّ رفعه لمجلس الوزراء**
.9	نظام ترخيص استخدام المياه السطحية	يهدف هذا النّظام إلى تنظيم استخدام المياه السّطحيّة في فلسطين بما يحقق التّنميّة وحماية المياه السّطحيّة من الاستخدام الجائر.	**تمّ إعداده و سيتمّ رفعه لمجلس الوزراء**
.10	نظام حماية المصادر المائيّة	يهدف هذا النّظام إلى حماية المياه السّطحيّة والجوفيّة من مخاطر التّلوث بأنماطه المختلفة للحفاظ على نوعيّة المياه، وتنميّة الموارد المائيّة الطّبيعيّة واستثمارها على نحو أمثل.	**تمّ إعداده و سيتمّ رفعه لمجلس الوزراء**
.11	تعليمات تخطيط وتصميم البنيّة التّحتيّة لقطاع المياه	تهدف هذه التّعليمات إلى التّحقق من أنّ الخطط الوطنيّة للاستثمار والبنيّة التّحتيّة تتبع خطط سياسة واستراتيجيّة قطاع المياه الوطني وغيرها من الخطط الوطنيّة، و التّأكد من توافق جميع معايير التّصميم ومواصفات المنشآت والمعدات والأدوات والأجهزة والمواد المرتبطة بها مباشرة مع المبادئ التّوجيهيّة للسّلطة.	**تمّ إعداده ليتمّ اعتماده من رئيس سلطة المياه**
.12	تعليمات بخصوص نظام التّعرفة للمياه والصّرف الصّحي والرّسوم	تهدف هذه التّعليمات لتحقيق الاستدامة الماليّة من خلال استرداد تكلفة تقديم خدمات المياه والصّرف الصّحي بشكل تدريجي و ضمان اتخاذ الإجراءات الضّرورية لتحسين مستوى وجودة الخدمة المقدمة بما يحقق ضمان الاستخدام السّليم والمستدام للموارد	**تمّ إعداده ليتمّ اعتماده من رئيس سلطة المياه**
.13	تعليمات بشأن تخصيص المياه	تهدف هذه التّعليمات إلى تخصيص المياه بطريقة عادلة ومنصفة بين مختلف المناطق الإدارية ومجموعات المستخدمين و دعم فرص التّنمية في المناطق المختلفة و حماية وتعزيز مصالح جميع الفئات الاجتماعيّة.	**تمّ إعداده ليتمّ اعتماده من رئيس سلطة المياه**

المصدر: سلطة المياه الفلسطينيّة،2013[79]

من شأن هذه الأنظمة مجتمعة أن تمثل رافعة تنظيميّة قويّة في سبيل تحقيق أهداف الإصلاح لقطاع المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني، انسجاما مع الاستراتيجيات الّتي تمّ تطويرها في سبيل تحقيق حوكمة رشيدة للقطاع، فقد التزمت سلطة المياه على تطوير النّظم الدّاخلية, حيث تمّ إعداد نظام المعلومات المحوسب لإدارة ومتابعة عقود ومشاريع سلطة المياه، و نظام إدارة معلومات مختبر جودة المياه، و نظام معلومات تزويد وتوزيع المياه على مستوى الجملة.

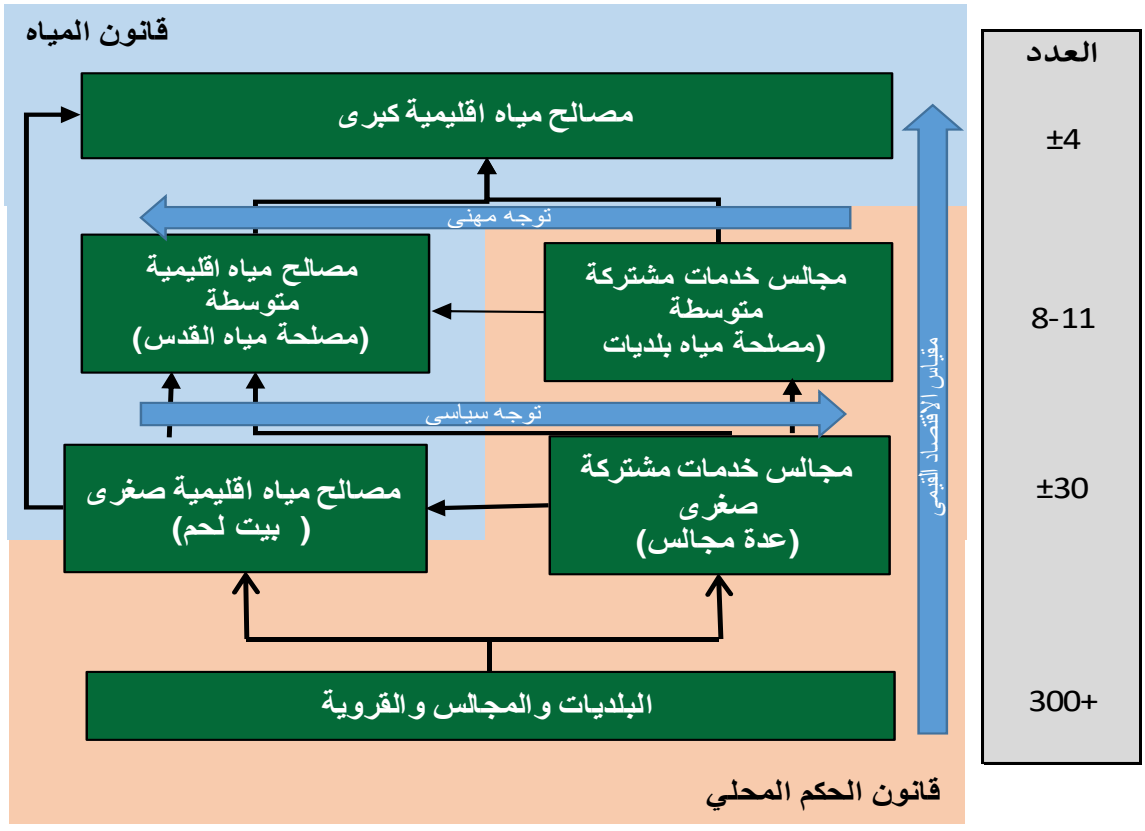
[79] PWA (2013):"National Water Policy and Strategy for Palestine", Volume 2, Final Water Strategy 2013-2032",Ramalla,Palestine.

كما عمدت إلى تطوير العديد من الاستراتيجيات والخطط الاستراتيجية والنّظم الخاصّة بالمؤسسة، وتمّ إعداد هيكليّة جديدة لسلطة المياه بناء خطتتها الاستراتيجية و إعداد الوصف الوظيفي و أدلة إجراءات العمل لسلطة المياه، و غيرها من النّشاطات في إطار عمليّة التّطوير الدّاخلي للسّلطة، إلّا أنّها لم تُعتمد بعد منذ عشر سنوات.

تبذل سلطة المياه جهودا كبيرة لإنشاء مرافق المياه حيث تعمل حاليا على تطوير خارطة الطريق لإنشاء مرافق مياه إقليميّة والاستفادة من مبدأ اقتصاديات الجملة مما ينعكس إيجابا على تكلفة المتر المكعب للمياه والخدمة المقدّمة للمواطن، ضمن رؤية واقعية تدريجية للانتقال إلى مرافق مياه إقليمية ترتكز على وجود مرحلة انتقاليّة بين الوضع القائم والمستقبلي تهدف إلى تقليص العدد الكبير لمزودي الخدمات على مستوى كل محافظة بما لا يتجاوز عشرة، وبمنهجيّة عمليّة وقابلة للتّطبيق سواء من خلال قانون الحكم المحلي أو قانون المياه الجديد لسنة 2014.

حيث كلاهما يهدف إلى رفع مستوى مزودي الخدمات من خلال إنشاء مجالس لخدمات المشتركة ومرافق المياه الإقليميّة. وتتضمن خارطة الطّريق تحديد الاحتياجات، الآليات، والمنهجيّات لعملية الإنشاء إضافة إلى تحديد الهيكل التّنظيمي للمرفق والوصف الوظيفي باختلاف حجم المرفق (مرافق صغيرة، متوسطة وكبيرة)، إضافة إلى تحديد المهام المناطة بالمرافق ومركزيّة أو لا مركزيّة هذه المهام.، وفي هذا الصّدد يمكن للشكل الآتي أن يوضّح الحالة الّتي ستنتظم عليها المرافق المائيّة في قطاع المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني استنادا إلى التّدخلات الإصلاحيّة والقانونيّة الّتي واكبت القطاع وفقا للشّكل الآتي رقم (13):

13 - الشّكل رقم (13): الهيكل المؤسساتي لمصالح المياه الإقليمية كما نصّ عليه قانون المياه 2014



المصدر: سلطة المياه الفلسطينية،2019[80]

يبرز الشكل أعلاه الهيكل التّنظيمي الّذي يحدد المصالح المائيّة الإقليميّة والعلاقة الرّأسيّة والإفقيّة بين مزودي الخدمات، ودور وزارة الحكم المحلي والبلديات والمجالس القرويّة ومجالس الخدمات المشتركة المتوسطة والصّغرى، وطريقة اتصالها بمصالح المياه الإقليميّة ضمن التّوجه المؤسسي والتّوجه السّياسي والتّوجة الاقتصادي والمهني، وتصور أولي لعدد كل هذه المصالح حسب نوعها وموقعها كما نصّ عليها قانون المياه الفلسطيني" 2014".

4. التّحليل والمقاربات مع الواقع الحالي[81]

وضمن التّحليل الّذي تظهره بيانات مركز الإحصاء الفلسطيني والّتي تمثل الانعكاسات لمشروع الإصلاح على واقع قطاع المياه والصّرف الفلسطيني، فإنّه يمكن استعراض النّتائج وفقا للمؤشرات الآتية:

9- جدول رقم (9): مؤشرات مختارة لإحصاءات المياه في فلسطين[82]، 2010 - 2018

الوحدة: مليون م^3 \ السّنة									
المؤشر	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
كمية المياه المتاحة سنويا	331.1	323.9	349.2	365.7	342.7	365.3	363.6	375.2	389.5
كمية الضّخ السّنوية من الآبار الجوفيّة(2)	244.0	245.5	253.3	262.9	246.3	250.5	251.6	264.5	274.2
التّدفق السّنوي لمياه الينابيع(3)	26.8	21.4	39.3	39.5	28.2	40.7	29.0	23.5	25.5
كمية المياه المزودة للقطاع المنزلي	178	185.5	199.9	198.4	191.3	214.9	210.2	213.2	214.0
حصة الفرد اليومية من المياه المستهلكة (لتر/فرد/يوم)	-	-	77.0	79.1	79.3	82.2	83.0	88.3	87.3
مياه شرب محلاة (4)	-	-	-	-	4.7	3.9	3.9	4.0	4.1

[80] Palestinian Water Authority (PWA)(2019):"Water Sector Annual Report(5),Ramallah,Palestine.

[81] المرجو ملاحظته أن ما تمّ ذكره سابقا هو منذ 2009 و2013 و2014 وحتّى اللّحظة لسنة2022 وفقا لتقارير مختلفة لسلطة المياه، أمّا التّحليل فهو مقاربة كل ما ذكر مع الواقع الحالي لسنة 2022، ليتبيّن أهم الفجوات والتّدخلات المطلوبة.

[82] (1) البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والّذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله للضّفة الغربيّة عام 1967.

(2)الكميّة تشمل الضّخ القسري من الحوض السّاحلي في قطاع غزّة, ولا تشمل الكميّات المستخرجة من الآبار غير المرخصّة في قطاع غزّة, حيث تقدر كميّات الضّخ الآمن وطاقة الحوض السّنوية المستدامة ب 50-60 مليون م3 فقط من أصل 198.6 مليون م3 يتمّ ضخها سنويا، حيث أن أكثر من 100 مليون م3 منها مستخرجة من المياه العائدة من البحر من خلال ما يعرف بظاهرة تداخل مياه البحر. حوالي 97% من كميّة المياه الّتي يتم ّضخها من الحوض السّاحلي سنويا لا تتوافق نوعيّة المياه فيها مع معايير منظمة الصّحة العالميّة.

(3)الكميّة لا تشمل مجموعة ينابيع الفشخة للأعوام (2011-2018).

(4)محطات تحليّة تابعة للقطاع الخاص تعمل على تزويد السّكان بمياه الشّرب المحلاة المعبأة

(5)الكميّة تشمل 4.4 مليون م3 للاستخدام الزّراعي في محافظة طوباس والأغوار الشّماليّة.

(-)لا يوجد

المصدر: سلطة المياه الفلسطينيّة، 2018. نظام معلومات المياه. رام الله - فلسطين.

كمية المياه المشتراة من شركة المياه الإسرائيليّة (ميكروت)[5]	60.3	57.0	56.6	63.3	63.5	70.2	79.1	83.2	85.7

المصدر: مركز الإحصاء الفلسطيني، الموقع الرّسمي.

من خلال ما تظهره بيانات الجدول رقم (9) فإنّ التّقدم يسير ببطء للمؤشرات المختارة للمياه ارتباطا بالسّنوات، وكل مؤشر مرتبط بتغيرات بيئية معينة، فمؤشر التّدفق السّنوي من الينابيع مرتبط بمعدل الامطار لكل سنة، وتأهيل بعض الينابيع منها، ويلاحظ أنّ زيادة كمية المياه المزودة للقطاع المنزلي مرتبطة بكمية الشّراء من شركة ميكروت الإسرائيليّة، وعامل آخر مرتبط بهذا المؤشر وهو حفر بعض الآبار الجوفيّة، وما يخفف من تقدم المؤشرات خصوصا حصة الفرد اليوميّة من المياه المستهلكة هو النّمو السّكاني والّذي يبلغ 2.5% مقارنة مع دولة الاحتلال الإسرائيلي والّذي يبلغ 1.8 لسنة 2020(مركز الإحصاء الفلسطيني، الموقع الرسمي)[83].

لنخلص أن كميّة المياه المتاحة سنويا مرتبطة بمدخلين أساسيين وهما كميّة الشّراء المسموح بها من شركة ميكروت الإسرائيليّة وحفر بعض الآبار الجوفيّة، الأمر الّذي يُبقي الضّفة الغربيّة وقطاع غزة في مرحلة تنمية إغاثة فقط، مرتبط بالحد الأدنى من الأنشطة التّنمويّة، الّتي تضمن بقاء الوضع الفلسطيني تحت سيطرة وتبعية الاحتلال الإسرائيلي، مقارنة بمنع دولة الاحتلال الإسرائيلي لإنشاء مصادر غير تقليديّة مثل بناء السّدود للحصاد المائي، ومعالجة مياه الصّرف الصّحي، وتوزيع التّخصيصات المائيّة للقطاعات المختلفة وخصوصا الزّراعية منها والصّناعيّة، والجدول الآتي يوجز كميّات المياه المتاحة للشّعب الفلسطيني في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة:

10- جدول رقم (10): كميّة المياه المتاحة سنوياً في فلسطين حسب المنطقة والمصدر، 2018

الوحدة: مليون م^3

المنطقة	المصدر			Source	المجموع Total
	المياه المضخوخة من الآبار الفلسطينيّة	تصريف الينابيع	مياه شرب محلاة	المياه المشتراة من شركة المياه الإسرائيليّة (ميكروت)	
	Water Pumped from Palestinian Wells	Springs Discharge	Desalinated Drinking Water	Water Purchased from Israeli Water Company (Mekorot)	
فلسطين	**274.2**	**25.5**	**4.1**	**85.7**	**389.5**
الضّفة الغربيّة	96.6	25.5	-	73.7	**195.8**
قطاع غزّة	177.6	-	4.1	12.0	**193.7**

المصدر: مركز الإحصاء الفلسطيني، الموقع الرسمي.

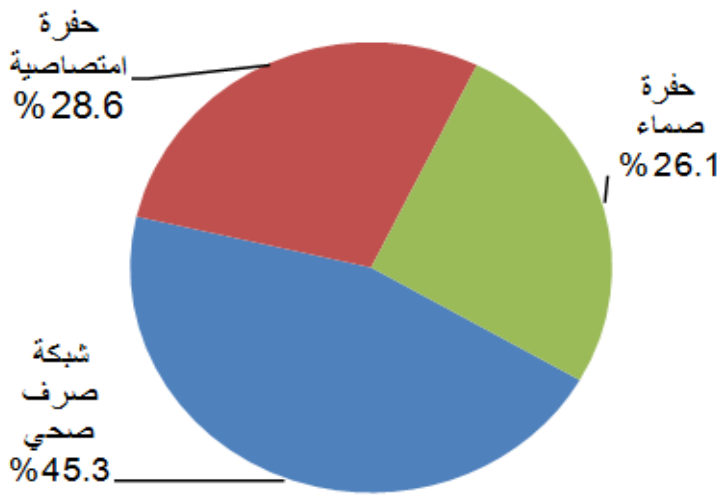
[83] مركز الإحصاء الفلسطيني 2021 الموقع الرسمي(https://pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3773).

بالنّظر إلى ما يحصل عليه قطاع غزّة (177.6) مليون متر معكب من المياه، إلّان أنّ 97 % من هذه المياه ملوثة، وما زال الوضع في قطاع غزّة يتصف بالوضع الكارثي خصوصا على مستوى جودة المياه الّتي تتسم بالتّلوث لأكثر من 97% من آبارها الجوفيّة بالنّايتريت (NO_3) بتركيز يصل إلى 400 ملغرم/لتر، علما بأنّ التّركيز المسموح به عالميا هو 50 ملغرم/ لتر فقط، والكلورايد (CL) يصل تركيزه من 1000-2000 ملغرم/لتر، والتّملح المتزايد بتركيز 2000 ملغرم/لتر، ويتزايد بمعدل 100 ملغرم/ لتر سنويا (سلطة المياه الفلسطينيّة، الموقع الرسمي)[84] .

من أجل هذا الوضع الكارثي فإن مشروع إصلاح قطاع المياه أقر إنشاء محطة تحليّة لمياه البحر لإنقاذ قطاع غزّة من الدّخول في حالة عدم صلاحيّة القطاع للحياة، إلّا أنّ التّقدّم في إنشاء هذه المحطة ما زال قيد التّخطيط وتجنيد الأموال والّتي تحتاج إلى نصف مليار كأقل تقدير في المرحلة الأولى من إنشائها[85]. علما بأن نسبة المياه المحلاة بلغت 4.1 مليون متر مكعب وقد كان مقدّر لها حسب الخطط أن تصل الى 6 مليون متر مكعب(سلطة المياه الفلسطينية، 2019،ص17)[86]

وعند الحديث عن الوضع المائي بما يخص إدارة المياه العادمة، فإنّ الشّكل الآتي يوضّح واقع مياه الصّرف الصّحي لسنة 2014 أي منذ إنشاء قرار بقانون المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني، والّذي أعلن البدء بعمليّة إصلاح قطاع المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني :

14- الشّكل رقم (14): منحنى يمثل واقع مياه الصّرف الصّحي بالنّسب الرّقميّة



المصدر: مركز الإحصاء الفلسطيني، الموقع الرسمي.[87]

وبمقارنة الوضع في الصّورة أعلاه مع الوضع في سنة 2020 لم تتغير رغم تنفيذ مشاريع الصّرف الصّحي(العمل الميداني،2022)[88]، إلّا أنّ معدل التّزايد السّكاني والانتشار العمراني يبقي النّسبة بالسّالب في أحيان كثيرة، ويجدر الإشارة هنا إلى أن نسبة شبك الصّرف الصّحي في غزة تبلغ اكثر من 95% إلّا أنّ محطات معالجة الصّرف الصّحي في قطاع غزّة متوقفة عن العمل، وبالتّالي

[84] سلطة المياه الفلسطينيّة، الموقع الرسمي(http://www.pwa.ps/ar_page.aspx?id=Gfezpja2725820592aGfezpj).

[85] سلطة المياه الفلسطينيّة(2022): تقرير الإنجاز السّنوي، الموقع الرسمي.

[86] سلطة المياه الفلسطينيّة (2019):"استراتيجيّة سلطة المياه الفلسطينيّة 2019-2021+2022"، رام الله، فلسطين.

[87] مركز الإحصاء الفلسطيني، الموقع الرسمي(https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=1246).

[88] المجموعة البؤرية. نتائج العمل الميداني. 2022/2/14

تُشكل بركا كبيرة في وسط القطاع من المياه العادمة لتشكل مصدر تلوث متنوع ومستدام للسّكان، والبقيّة من المياه العادمة تتدفق إلى شاطىء البحر لتحدث الكوارث البيئيّة والحيويّة وتهدد حياة السّكان وتقضي على الثّروة السّمكيّة، وتغيّر ظروف شاطىء غزّة من مركز ترفيه سياحي إلى مكرهة بيئيّة وآفة صحية تنتشر على طول الشّاطىء وتتركز في مناطق التّدفق(رمال، الخزّان،2022).[89]

عند تتبع مؤشرات السّياسات الوطنيّة للمياه في فلسطين 2013-2032 فإن الوضع ما زال كارثيّا، ومن هذه المؤشرات ما هو بسبب هيمنة الاحتلال الإسرائيلي، مثل كميّات التّزود بمياه الشّرب، وتردي التّقدّم في شبكات الصّرف الصّحي، وتدني مستويات المعالجة فيها، بسبب الهيمنة الكولانيّة الإسرائيليّة على مصادر المياه الجوفيّة والسّطحيّة، والهيمنة القانونيّة بمنع التّراخيص لمحطات المعالجة لمياه الصّرف الصّحي، ومنع بناء السّدود للحصاد المائي في الضّفة الغربيّة، والحصار المطبق على قطاع غزة والّذي يمنع استيراد الأدوات والتّقنيّات اللّازمة لتشغيل هذه المحطات(سلطة المياه الفلسطينيّة،2021،ص20-24)[90]

إلّا أنّ هناك مؤشرات يرجع السّبب في عدم تحقيقها إلى المؤسسة الفلسطينيّة ومنها التّقدّم في تدخلات الحوكمة الرّشيدة المرتبطة في إنشاء المؤسسات القطاعيّة، مثل تحويل دائرة مياه الضّفة الغربيّة إلى شركة مياه وطنيّة، والّتي لم تُحول بعد، وعدم التّقدّم في إنشاء جمعيّات مستخدمي المياه، وإنشاء مرافق المياه الإقليميّة، وعدم التّقدّم في جذب القطاع الخاص لإنشاء مشاريع الشّراكة المائيّة، وعدم التّقدّم في ضبط الفلتان الزّراعي في الاستخدام الفوضوي لطّرق الرّي التّقليديّة، واستخدام المبيدات والأسمدة دون رقابة ومساءلة، وما زالت التّعديّات غير الشّرعيّة على المصادر المائيّة وشبكات التّوزيع مستمرة، وكذلك الدّيون تتراكم باستمرار على مزودي الخدمات المائيّة من البلديات والمجالس المحليّة، وما زال الوضع على ما هو عليه، إذا فُرّغ المحتوى من أي تقدم نوعي بإتجاه الإصلاح المؤسسي، ورغم أن سلطة المياه الفلسطينيّة تُعدُّ المؤسسة القياديّة لهذا القطاع، إلّا أنّها ما زالت دون هيكل تنظيمي جديد منذ 2009 يراعي الاستخدام الأمثل لمواردها البشرية بناء على التّغيرات الاستراتيجيّة الّتي تتطلبها خططها الاستراتيجيّة الّتي تمشي ببطء ونسب إنجاز متدنية (العمل الميداني،2022)[91].

وبمراجعة التّقرير السّنوي 2019-2020 لسلطة المياه والّذي يُظهر حجم الأموال الّتي يتعامل معها القطاع بأكثر من نصف مليار دولار إلّا أنّ نسبة التّنفيذ كانت 57 مليون فقط للمعدل السّنوي، وربما يرجع ذلك إلى أزمة وباء كورونا منذ 2020 إلّا أنّ الأرقام توهم القارىء بأن الأمور في تقدّم، خصوصا في فصول الإنجاز لتنفيذ مشاريع البنيّة التّحتيّة للمياه، والّتي تمتد لفترات زمنيّة أكبر مما هي عليه في الحدود الزّمنيّة الّتي يتبناها التّقرير، وقد ورد في الصّفحة الأولى للتّقرير شكل يُظهر أهم إنجازات القطاع من خلال ذكر أهم نقاط إصلاح قطاع المياه والّتي تلخصّت في:

1. إنشاء شركة المياه الوطنيّة.
2. إنشاء مرافق المياه الاقليميّة.
3. تعزيز الاستدامة الماليّة لقطاع المياه.

[89] رمال، الخزّان (2022): الضّعف الاجتماعي المرتبط بالظّلم البيئي المتصل بالصّرف الصّحي في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة في فلسطين، المجلةالعربيّة للنّشر العلمي(تحت الطّبع).

[90] سلطة المياه الفلسطينيّة (2021):" التّقرير السّنوي 2019-2020"، رام الله، فلسطين.

[91] المجموعة البؤريّة، نتائج العمل الميداني، 2022/2/14. إضافة إلى مراجعة تقارير وحدة الرّقابة الدّاخلية في سلطة المياه لسّنة 2019.

علما بأنّ هذه النّقاط معلن عنها في القطاع منذ سنة 2014 في سياق مشروع إصلاح قطاع المياه، وقد أعلن القانون المياه الجديد (سلطة المياه الفلسطينيّة،2014)[92] عن البدء بها منذ 2014.

وبمراجعة فاعليّة الأنظمة والأدلة الّتي تمّ ذكرها في الجداول أعلاه، فإنّ هذه الأنظمة ما زالت غير معمول بها في مؤسسات قطاع المياه الفلسطيني، بحيث تمّ اعتماد بعضها من مجلس الوزراء، إلّا أنّ انعكاساتها في واقع العمل المؤسساتي لمؤسسات القطاع ما زالت لم تؤت أكلها حتّى 2022، وبالتّالي يمكن إجمال الصّورة لواقع التّقدّم لمشروع إصلاح قطاع المياه الفلسطيني وفقا للجدول الآتي رقم (1.11):

11.جدول رقم (11): تقييم نسب الإنجاز لمؤشرات إصلاح قطاع المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني 2022

الرّقم	المؤشر	الأساس الزّمني	نسبة الفجوة[93]	نسبة التّدخل	ملاحظات
1	تحويل دائرة مياه الضّفة الغربيّة إلى شركة مياه وطنيّة	2014	%90	%10	جاري العمل على بعض التّدخلات مثل تقييم الأصول
2	محطة تحليّة مياه البحر في قطاع غزّة	2009	%80	%20	تمّ عمل بعض الدّراسات الفنيّة ووعودات بتجنيد بعض الأموال من المانحين
3	جمعيات مستخدمي المياه	2014	%80	%20	تمّ اعتماد نظام جمعيّات مستخدمي المياه من مجلس الوزراء الفلسطيني
4	مصادر المياه غير التّقليديّة	2009	%90	%10	تمّ إنشاء بعض محطات التّحليّة لمياه الشّرب المعبأة (مبادرات قطاع خاص)في غزّة بقدر 4.1 مليون متر مكعب، والتّقدّم بطيء في معالجة المياه العادمة، ومنع بناء السّدود من قبل الاحتلال الإسرائيلي.
5	مجلس تنظيم قطاع المياه والصّرف الصّحي	2014	%10	%90	المجلس يقوم بأعماله ، وإنّما ما زالت قراراته غير ملزمة رغم أنّ القانون ينصّ على إلزامها لمزودي خدمات المياه بالمفرق.
6	إنشاء مصالح المياه الاقليميّة	2009	%90	%10	تمّ اعتماد النّظام من مجلس الوزراء الفلسطيني
7	حماية البيئة من التّلوث	2002	%90	%10	هذا البند يأخذ الرّقم 3.8 من السّياسة الوطنية للمياه2012-2032، ص15، وقد احتوى على التّدخلات(44-54) كما هو مبوب في السّياسة، إلّا أنّه لم يتمّ التّقدّم في أي من هذه التّدخلات إلّا بالنّذر اليسير، ومنها رصد المعادن الثّقيلة في المصادر المائيّة ولم يتمّ نشر أي نشرة في الخصوص حتّى 2022، للمزيد انظر السّياسة[94]
8	قضايا المياه العابرة للحدود	1995	%100	%0	بسبب هيمنة الاحتلال الإسرائيلي، رغم وجود جهود

[92] سلطة المياه الفلسطينيّة(2014):" قرار بقانون المياه رقم 14"،رام الله، فلسطين.

[93] تمّ اعتماد النّسبة من خلال تقدير الأوزان النّسبية لمجموع التّدخلات اللّازمة لإتمام كل مؤشر بالكامل، بحيث تمّ تقدير العلامات لاعتماد النّظام 20%، الّا أنّ الخطوات الأخرى لتفعيلة ليكون معمولا به في أوساط القطاع 80%. والمؤشرات الأخرى خضعت لتقدير مجموعة بؤريّة من خبراء قطاع المياه الفلسطيني، بحيث أعطوا وزنا نسبيا لمجموع التّدخلات اللّازمة لإتمام النّشاط والنّظر في ما تمّ إنجازه حتّى لحظة انعقاد الاجتماع وهو بتاريخ 2022/2/14.

[94] سلطة المياه الفلسطينيّة (2012): السّياسة الوطنيّة للمياه في فلسطين 2013-2032،ص15، الموقع الرسمي ,آخر وصول http://www.pwa.ps/userfiles/server.pdf 2022/7/25

					متنوعة من أوساط دوليّة إلّا أنّه لم يتمّ إحراز أي تقدُّم حتّى على مستوى وعودات. وكذلك تمّ تطوير سياسة خاصة بالموضوع وتعثر إجازها لنفس السّبب.

المصدر: تطوير الباحث من تحليل البنود الواردة في السّياسة الوطنيّة للمياه في فلسطين 2013-2032 وسياسات فرعيّة أخرى

بالنّظر إلى أهم المؤشرات الّتي ظهرت في الجدول أعلاه فإن العمل ما زال جارٍ على توظيف وإنجاز أهم تدخلات الحوكمة، إذ تعتبر كل المؤشرات أعلاه، أدوات حوكمة تدعم الاستدامة المائية، وتكفل التّكامل مع السّياسات المختلفة في قطاعات أخرى وتؤثر وتتاثر بها.

ومن الملاحظ أن هناك فجوات ومؤشرات لم تتقدم بسبب هيمنة الاحتلال الإسرائيلي مثل قضايا المياه العابرة للحدود وهذه تشمل الحقوق المائيّة الفلسطينيّة في مياه نهر الأردن والضّخ الجائر الّذي تقوم به إسرائيل للأحواض الجوفيّة في الحوض الغربي وبمحاذاة شريط قطاع غزة الحدودي، وعدم التّقدّم في بناء مصادر المياه غير التّقليديّة مثل السّدود وبرك الجمع ومعالجة المياه العادمة والّتي يتعقد تقدّمها بسبب التّراخيص الواجب أخذها من دولة الاحتلال الإسرائيلي والّتي غالبا ما تواجه بالرّفض.

أما بخصوص المؤشرات الأخرى فإن الباحث حاول أنّ يصل إلى الأسباب الّتي أحالت دون التّقدم بقوة ووقت مناسبين لتحقيق التّحولات الّتي دعا لها دور الحوكمة لقطاع المياه، علما بأنّ الأدبيات في هذا المفهوم تَعدّ الحوكمة الضّعيفة عبارة عن بيئات استثماريّة يكون فيها الفاعلون في القطاع العام غير قادرين أو غير راغبين في الإضلاع بأدوارهم ومسؤولياتهم في حماية الحقوق ، وتوفير الخدمات الأساسيّة ، والخدمات العامّة ، وضمان إدارة القطاع العام بكفاءة وفعاليّة، حيث تؤدي هذه الإخفاقات الحكوميّة إلى إخفاقات أوسع في المؤسسات السّياسيّة والاقتصاديّة والمدنيّة الّتي يشار إليها على أنّها ضعيفة الحكم (OECD, 2006، الموقع الرّسمي)[95]

ومن خلال نقاش المجموعة البؤريّة المركزة فقد تمّ تلخيص الأسباب فيما يأتي:

1. غياب نظام المساءلة الوطني يراقب عليه المجلس التّشريعي:

وبالتّالي فإن هذا السّبب يؤخذ بالاعتبار نتيجة لغياب وتوقف المجلس التّشريعي الفلسطيني منذ تموز 2007. وهذا بدوره أدى إلى تكريس المركزيّة وتداعي لديمقراطيّة القرار والشّراكة في القرار المائي.

2. النّهج المركزي في اتخاذ القرار:

رغم أنّ النّهج المركزي يتسم بحاجته إلى وقت أقل، إلّا أنّ عامل الوقت لم يكن في صالح قطاع المياه الفلسطيني (كما أبرز التّحليل من خلال تصدير الأهداف منذ 2013 حتّى 2022 لتظهر وكأنها جديدة على الرّأي العام في التّقرير السّنوي لسّلطة المياه الفلسطيني 2019 -2020)، وذلك إلى أن إقامة مؤسسات فاعلة لا تأتي إلّا بالشّراكة القطاعيّة، وهي نهج معاكس للمركزيّة الّتي تتصف بها سلطة المياه، رغم أنّ قرار 14 بشأن المياه للقانون الجديد للمياه لسنة2014 قسّم السّلطات ووزّع المهام بين مؤسسات قطاع المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني، إلّا أنّه ما زّلت دائرة المياه تعمل تحت مركزيّة سلطة المياه، وكذلك عدم إنشاء مرافق المياه الاقليميّة وجمعيات مستخدمي المياه، وتوقف مشاريع الشّراكة مع القطاع الخاص، باستثناء مجلس تنظيم قطاع المياه والّذي يباشر عمله السّيادي النّسبي منذ 2020، نتيجة قرار رئيس الوزراء

د . محمد شتية (المجموعة البؤريّة، نتائج العمل الميداني، 2022)[96].

---

[95] https://www.oecd-ilibrary.org/governance/building-trust-to-reinforce-democracy_b407f99c-en آخر وصول 2022/7/26

[96] المجموعة البؤريّة، نتائج العمل الميداني، 2022/2.

3. إن غياب هيكل تنظيمي لسلطة المياه يتوافق ومتطلبات الدّور السّياساتي الجديد لسلطة المياه أدى إلى تعثر التّقدّم وخلط الأدوار بين هياكل ووحدات سلطة المياه الإدارية المختلفة، وبالتّالي ضياع خط المساءلة والاتصالات الرّسميّة.
4. يمكن إضافة وباء كورونا منذ 2020 والّذي أدى ألى تعثر في ا'مام كثير من المهام الّتي كان من المفترض أن تنفذ في سياق طبيعي من التّنقل والتّواصل المستمرين، إلّا أنّ قرارات الإغلاق والحجر المتكرر أدت إلى تقطع في عملية الاتصال وتدفق المعلومات اللازمين.
5. إنّ تداعيات الوضع السّياسي خصوصا بما يخص محطة التّحليّة لمياه البحر المقرة في قطاع غزة، أدت إلى التّأخر والتّقدّم البطيء في الإنجاز، وذلك بسبب تراجع مستوى الدّعم الدّولي ودور المانحين من جهة، وانسحاب الدعم الامركي الممثل في مؤسسة US aid، بناء على قرار الحكومة الامريكية ابان حكم دونالد رامب (2017 -2021) ومازالت لم تعد المؤسسة للعمل حتّى اللحظة 2/2022/.
6. ما زال الخلط في مفهوم الدّور السّياسي والوظيفة العامّة يلقي بظلاله على واقع الحكم وسير اتخاذ القرار في القطاع العام الفلسطيني، وربما يمكن تسميّة هذا الخلط بالآفة الحزبيّة بما يسمى في علم الاجتماع بظاهرة "الأوليغارشية"[97].

هناك مجموعة من الأسباب الّتي دعا لها البنك الدّولي الّتي تؤدي إلى فشل السّياسات في الدّول والّتي كان أهمّها: الثّقة والالتزام والشّراكة والتّعاون مع كافّة الأطراف حتّى المعارضة منها، والانتقال السّلمي للسّلطة، وفهم الوظيفة العامّة، وفهم الدّور السّياسي وتكامله مع مؤسسات الدّولة في سياق تنموي متفق عليه يضمنه نظام متطور من تدفق المعلومات ونظام شامل يكرّس المساءلة ويحقق النّزاهة والشّفافيّة(البنك الدّولي، 2017، ص50).[98]

وعند مقارنة هذه الأسباب الّتي دعا لها البنك الدّولي مع الأسباب الّتي حصرتها المجموعة البؤريّة فإنّه يَظهر لنا جدول المقاربة الآتي رقم(12):

12. جدول رقم (12): مقاربة بين مؤشرات البنك الدّولي لضعف الحوكمة ونتائج المجموعة البؤريّة

الرقم	أسباب الفشل من وجهة نظر البنك الدّولي	أسباب الفشل من وجهة نظر المجموعة البؤريّة
1	ضعف الثّقة بين الأطراف والجمهور	غياب المجلس التّشريعي الّذي يمثل جسر تواصل لبناء الثّقة
2	ضعف الالتزام من قبل المكلّفين وأصحاب القرار	الوقت المتاخر في تنفيذ ما تمّ التّخطيط له مسبقا في السّياسات المائيّة المعتمدة
3	ضعف الشّراكة بين كافّة الأطراف المعنية	النّهج المركزي في اتخاذ القرار
4	ضعف التّعاون بين كافّة الفئات والمؤسسات الوطنيّة والأهليّة	وباء كورونا منذ 2020 الّذي تسبب بالحجر الصّحي للنّاس*[99]
5	غياب الانتقال السّلمي للسّلطة (الانتخابات)	تداعيات الوضع السّياسي الفلسطيني وغياب المجلس

[97] الموسوعة السّياسية، الموقع الرسمي: عرّفَتْ الأوليغارشية في القاموس السّياسي الفرنسي على أنّها: "النّظام السّياسي الّذي تكون فيه معظم القوى في أيدي عدد قليل من الأفراد، كبعض العائلات أو جزء صغير من السّكان، وعادة ما تكون الطّبقة الاجتماعيّة أو الطّائفة، تكون مصدر قوتهم الثّروة، التّقاليد، القوة العسكرية، القسوة.. إلخ."كما عرَّفَتْ **موسوعة لاروس - Larousse encyclopédique**الفرنسيّة الأوليغارشية على أنّها: "النّظام السّياسي في السّلطة الّتي ينتمي إليها عدد قليل من الأفراد تشكل إما النّخبة المثقفة (الأرستقراطية) أو الأقليّة المالكة (النّخبة الثّريّة)، وكلاهما يتمّ الخلط بينهما في كثير من الأحيان." ، آخر وصول 2022/2/15 ، https://political-encyclopedia.org/dictionary

[98] World bank (2017):"World Development Report 2017,Enhancing governance for development: Why policies fail", CHAPTER 2,P50.

[99] تمّ اقران وباء كورونا بضعف التّعاون، بسبب أنّ التّعاون يوجِد خطط طوارىء ومعدلات مرونة أكبر في التّعامل مع الأوقات الطّارئة والكارثيّة.

		التّشريعي عن صناعة القرار
6	ضعف نظام المعلومات وضمان تدفقها	غياب هيكل تنظيمي لسلطة المياه
7	ضعف الفهم والنّضج السّياسي ودور الوظيفة العامّة	الخلط في مفهوم الدّور السّياسي والوظيفة العامّة
8	ضعف المساءلة والشّفافية والنّزاهة	غياب نظام مساءلة وطني يراقب عليه المجلس التّشريعي

المصدر: تطوير الباحث. المسح الميداني.

بالنّظر إلى الجدول فإنّه يمكن أن نستنيج أنّ الأسباب الّتي دعا لها البنك الدولي تقاربت مع الأسباب الّتي حصرتها المجموعة البؤريّة في النّقاش الموجه لنفس الغرض، وبالتّالي فإنّ هذا يرفع درجة التّأكد من الأخذ بالاعتبار معالجة هذه الأسباب والوقوف عندها من قبل صانعي القرار في القطاع المائي الفلسطيني سياسيا وإداريا.

خاتمة الفصل الأول

تعرّض الفصل الأول إلى تحليل واقع قطاع المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني، وأبرز أهم التّحديات الّتي تواجهه، والّتي تحددت في:

1. التّحدي السّياسي وأبرز معالمه هيمنة الاحتلال الإسرائيلي على السّيادة والقرار المائي وعلى أكثر من 80% من المصادر المائيّة.
2. التّحدي المؤسسي: وأبرز معالمه ضعف في تنظيم قطاع المياه، وتوزيع الأدوار والمسؤوليات القطاعيّة بين مؤسسات قطاع المياه، ووضوح الرؤيّة، والوعي العميق لطبيعة المشكلات البقائيّة الّتي تواجه المجتمع الفلسطيني، وما تفرضه من تحديات تنمويّة تحد من تقدّم الشّعب الفلسطيني وبناء التّهيئة الأساسيّة والمناسبة لإقامة دولة فلسطينيّة قابلة للحياة.
3. التّحدي المادي: وأهم معالمه الحالة المتردّية للبنيّة التّحتيّة والّتي تحتاج إلى أكثر من 6 مليارات دولار أمريكي لإعادة تهيئتها جراء ما وقع عليها من حصار مقصود من قبل الاحتلال الإسرائيلي عبر عقود من الزّمن.
4. التّحدي البيئي: وأهم معالمه تلوث المياه في قطاع غزة، والضّخ الجائر وازدياد الملوحه، وجريان المياه العادمة في الأوديّة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة، وعدم معالجتها.

كما جاء فيه، محاولات الحلول الّتي تقودها سلطة المياه الفلسطينيّة في مجموعة من الاستراتيجيات والإصلاحات الهيكليّة والمؤسسيّة وتدخلات الحكم الرشيد لقطاع المياه من خلال مدخل الإدارة المتكاملة لقطاع المياه بما يسمح بالمشاركة بين كافّة الأطراف في المجتمع الفلسطيني، وحشد كافّة الأطراف المحليّة والعربيّة والدّوليّة للتّعاون في هذا الصّدد، استنادا الى التّقاليد الرّاسخة في النّهج الدّيمقراطي ومبادىء الحكم الرشيد.

وهذا بدروه وضّح أهم الأولويات الّتي يمكن لصاحب القرار أن يتبناها في سبيل تحقيق الأهداف المعلنة، وأهمها الإصلاح المؤسسي لقطاع المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني، من خلال توزيع السّلطات بالتّوازن بين مؤسسات قطاع المياه، وأهمها سلطة المياه الفلسطينيّة والّتي تأخذ الدّور السّياساتي، ومجلس تنظيم المياه الّذي يهتم بالمزودين ومراقبة الأداء لخدمات امداد المياه والصّرف الصّحي، وشركة المياه الوطنيّة والّتي تُعنى بإنتاج المياه ونقلها وتوزيعها بالجملة.

وأشار أيضا إلى ربط واقع قطاع المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني بتداعيات العدالة الاجتماعيّة والّتي شملت جزءًا كبيرًا من المشكلات الاجتماعيّة البيئيّة الّتي تعتمد على سياسة انمائيّة تستند حصريًا إلى النّمو الاقتصادي باعتباره الوسيلة الوحيدة لتعزيز العدالة الاجتماعيّة، بما تحمله من معاني الإنصاف والمساواة وتكافؤ الفرص والمشاركة في صناعة القرار، وبالتّالي كان إهمالها قد أدى إلى تجاهل الحقوق الفرديّة للمواطنين في الحصول على نوعيّة حياة أفضل، والحصول على السّلع البيئيّة الأولية مثل الهواء النقي والمياه المعالجة.

وفي هذا السّياق تمّ تسليط الضوء على أهميّة الظّلم البيئي في سياق التّنمية البشريّة، والّذي يتجلى بطريقة معاكسة، حيث يُحرم الفقراء من حرية الحصول على الموارد لإطعام أنفسهم، والحصول على الظّروف الصّحيّة المناسبة، والعيش في مكان مناسب، والحصول على تعليم جيد وعمالة لائقة، كما يحرمهم من الوصول إلى الموارد البيئيّة الأساسيّة مثل مياه الشرب وهذا يتفشى بشكل كبير بعد كل حرب تخوضها إسرائيل ضد الفلسطينيين.

الفصل الثّاني: الكفاءة الاقتصاديّة واسترداد التّكاليف

مقدمة:

يتطرّق الفصل الثاني من الباب الأول لهذه الأطروحة إلى تسليط الضوء على مفهومي الكفاءة الاقتصاديّة واسترداد التّكاليف ارتباطا بأهميّة الاستدامة الماليّة، الّتي تفرضها متطلبات الاستدامة المائيّة في قطاع المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني.

وفي هذا السّياق تمّ استعراض أهم مفاهيم الكفاءة الاقتصاديّة وتدخلاتها في جودة الخدمة ومستوى الأداء والتّعرفة العادلة في المنشاة المائيّة وطبيعة الدّور الّتي تلعبه المؤشرات الكميّة والنّوعيّة للكفاءة الاقتصاديّة بحيث يستطيع صانع السّياسات في القرار الفلسطيني أن يتكوّن لدية الصّورة الواضحة لاتخاذ التّوجه المناسب.

وفي إطار استرداد التّكاليف الّتي تعرّض لها الفصل في المبحث الثّاني، بحيث تمّ ربطها بأهميّة الاستدامة الماليّة للمنشاة المائيّة ومزودي الخدمة، ولكن بشيء من التّحليل والمقاربة لتحديد أثر هذه الممارسات على متلقي الخدمة بكافة إختلافاتهم السّوسيو اقتصاديّة.

وفي محاولة تحليل التّرابط التّفاعلي بين الكفاءة الاقتصاديّة واسترداد التّكاليف، برزت متطلبات الاستدامة الإيكولوجية والعدالة الاجتماعيّة كتحديات أساسية أمام صانع القرار، ومطور السّياسات في الشأن الفلسطيني، غاية في الوصول إلى توازنات ترفع درجة التأكد من جودة القرار المتخذ خصوصا التّدخل الاستراتيجي منه، لما له من أثر أكبر على المستقبل الفلسطيني.

المبحث الأول: الكفاءة الاقتصاديّة كمطلب للاستدامة المائيّة

يُعدّ مفهوم الكفاءة الاقتصاديّة أحد المفاهيم المحورية في الفكر الاقتصادي، إذ تتمحور عنده أهم الآليات والفعاليات الاقتصاديّة وغير الاقتصاديّة في إطار بناء النهضة الاقتصاديّة للمجتمعات الإنسانيّة، وقد تمّ تناوله من قبل علوم الإدارة والتيسيير من عدة جوانب، وتمّ ربط الكفاءة بمقاييس الأداء ومعدلات الإنتاجيّة، وتمّ تقسيم الكفاءة الاقتصاديّة إلى أكثر من نوع منها الكفاءة التّخصيصيّة والكفاءة التّقنيّة، بحيث تمّ تطوير معادلات رياضيّة كميّة لحساب الكفاءة الاقتصاديّة بعيدا عن أي اجتهادات شخصيّة، مستعينة بهذه المعادلات لتوصيف الوضع بشكل واقعي أكثر، لأهميّة الكفاءة الاقتصاديّة على سياسة التّسعير للمنشآت المائيّة وبالتّالي تأثيراتها العديدة لقدرتها على الدّفع، ومخاوف من تداعيات العدالة السّعرية للتّعرفات المائيّة العادلة والّتي تُسبب تهميش وحرمان المواطنين محدودي الدّخل من التّمتع بمرافق وخدمات امدادات المياه والصّرف الصّحي خصوصا في البلدان الفقيرة مثل السّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة.

المطلب الأول: أهمية الكفاءة الاقتصاديّة في تحقيق الاستدامة المائيّة

يُعدّ مفهوم الكفاءة الاقتصاديّة أحد المفاهيم المحوريّة في الفكر الاقتصادي، إذ تتمحور عنده أهم الآليات والفعاليات الاقتصاديّة وغير الاقتصاديّة في إطار بناء النهضة الاقتصاديّة للمجتمعات الإنسانيّة(World (Trade Organization,2021,P131)[100]، وقد تمّ تناوله من قِبَلِ علوم الإدارة والتّيسيير من عدة جوانب، وتمّ ربط الكفاءة بمقاييس الأداء ومعدلات الإنتاجيّة (Swindell, D., & Kelly, J. M. 2000,P36)[101]، وتمّ تقسيم الكفاءة الاقتصاديّة إلى أكثر من نوع منها الكفاءة التّخصيصيّة والكفاءة التّقنيّة(الفارس؛ الجاسم،2010)[102]، بحيث تمّ تطوير معادلات رياضية كميّة لحساب الكفاءة الاقتصاديّة بعيدا عن أي اجتهادات شخصيّة، مستعينة بهذه المعادلات لتوصيف الوضع بشكل واقعي أكثر(John E, et al,1973,P280)[103].

ارتبطت أهميّة الكفاءة الاقتصاديّة بسياسات التّسعير والسّياسات الاجتماعيّة والاقتصاديّة بشكل عام، وفي مستويات الرأسمال البشري والمالي والتّقني والتّخصيصات للموارد بشكل عام المستثمرة في المنشآت المائيّة، ضمن محددات الاستدامة المائيّة الّتي تفرض ضرورة استرداد التّكاليف الماليّة(Nauges,2017,P125)[104]، وسط بيئة اقتصادية عامّة تتسم بارتفاع درجة المخاطر العابرة

---

[100] World Trade Organization(2021): "WORLD TRADE REPORT 2021", P131,154, rue de Lausanne,CH-1211 Geneva 2,Switzerland.

[101] Swindell, D., & Kelly, J. M. (2000). Linking Citizen Satisfaction Data to Performance Measures: A Preliminary Evaluation. *Public Performance & Management Review*, *24*(1), 30–52. https://doi.org/10.2307/3381075

[102][102]الفارس، جاسم و منصور، احمد (2010):"الكفاءة الاقتصاديّة في المنظور الاقتصادي الإسلامي دراسة مقارنة"، كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة الموصل، العراق تنمية الرافدين العدد ٩٨ مجلد ٣٢ لسنة ٢٠١٠(٣٧٦ -ص ص ٣٣٧)

[103] Keith, John E.; Andersen, Jay C.; and Clyde, Calvin G., "The Economic Efficiency of Inter-Basin Agricultural Water Transfers in Utah: A Mathematical Programming Approach" (1973). *Reports.* Paper 280.

[104] Celine Nauges, Dale Whittington,Evaluating the Performance of Alternative Municipal Water Tariff Designs: Quantifying the Tradeoffs between Equity, Economic Efficiency, and Cost Recovery, World Development, Volume 91,2017,Pages 125-143,ISSN 0305-750X,

للحدود، وهيمنة الاحتلال الأسرائيلي على استراتيجيات التّوريد ومعدلات الصّرف للعملات الأجنبيّة، وعوامل سوسيواقتصاديّة تؤثر وتتأثر بمستوى الكفاءة الاقتصاديّة العاملة في قطاع المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني، والّتي تُلقي بظلالها على التّقنيات المستخدمة وأجور العاملين ارتباطا بمعدلات الفائدة تكلفة للرأسمال المستثمر في إنشاءات المياه والصّرف صّحي.

3. تعريف ومفهوم الكفاءة الاقتصادية

يمكن التّعرف على مفهوم الكفاءة الاقتصاديّة من خلال التّعرف أولا على مفهوم الكفاءة بشكل عام، ثمّ توصيفها بشكل دلالي خاص في الكفاءة الاقتصاديّة، ذلك أنّ الكفاءة بشكل عام تدل على إنتاج ما يمكن إنتاجه بأقل التّكاليف(Campagna, Formisano,2013,P124)[105]، وفقا للاستخدام الأمثل للموارد، بحيث تقوم بإنجاز العمليات بالشّكل الصّحيح، وهذا المفهوم يرتبط بشكل مباشر في مفهوم الفاعليّة والّتي تعني القيام بالأمور الصّحيحة، بمعنى تحديد الأولويات ومقاربة الملاءمات لاختيار الأهداف الّتي تتسم بالمناسبية والملاءمة لطبيعة تدخل منظمة ما (الفارس؛ الجاسم،2010،ص 337).

عادة ما تتمّ الإشارة إلى فعاليّة الإنفاق على إمدادات المياه والصّرف الصّحي من خلال الزّيادة في التّغطيّة المقابلة للمبلغ الّذي يتمّ إنفاقه، باستخدام كل من المؤشرات الكميّة والنّوعيّة لتحقيق قياس استدامة الأنظمة الّتي تمّ تركيبها (Seema,2012)[106].

وعليه يمكن فهم الكفاءة الاقتصاديّة من خلال هذه المحددات للكفاءة والفاعليّة من جهة، ومؤشرات الأداء والإنتاجيّة من جهة أخرى، لأغراض المقارنة مع المؤسسات المماثلة، وفي حال كانت الإنتاجيّة تركز على أعلى كميّة منتجة، فإن الكفاءة تُعنى بأقل تكلفة، وأكثر طريقة كفؤة صحيحة، وبالتّالي فإنّ الكفاءة تدعم الإنتاجيّة، وتصحح مسارها، في مقارنة بين المتوقع والفعلي من المدخلات والمخرجات كمدخل لمفهوم الأداء (الفارس ومنصور،2010)[107].

تعرّف الكفاءة الاقتصاديّة بأنّها الاستخدام الأمثل للموارد، بأقل التّكاليف، وأعلى كميّة وجودة ممكنة من المخرجات المطلوبة والمحددة، وفقا لفاعلية الأهداف الّتي تختارها المنظمة (Allen, B., and Loomis.

2008)[108]، وبطريقة أخرى يمكن القول أنّ الكفاءة الاقتصاديّة هي نسبة المدخلات إلى المخرجات، علما بأنّ المدخلات متعددة منها الموارد ورأس المال، والرأسمال البشري والمعدات

=https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2016.10.014.(https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0305750X16305162)

[105] Dario Campagna, Andrea Formisano(2013):' Fundamental Information, Product and Production Process Modeling and Configuration, 124 (2013) 1–23 1,DOI 10.3233/FI-2013-844,IOS Press.

[106] "Manghee, Seema; van den Berg, Caroline. 2012. Guidance Note : Public Expenditure Review from the Perspective of the Water and Sanitation Sector. Water papers;. World Bank, Washington, DC. © World Bank. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/17254 License: CC BY 3.0 IGO."

[107]الفارس، جاسم و منصور، أحمد (2010):"الكفاءة الاقتصاديّة في المنظور الاقتصادي الإسلامي دراسة مقارنة"، كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة الموصل، العراق تنميّة الرّافدين العدد ٩٨ مجلد ٣٢ لسنة ٢٠١٠(٣٧٦ -ص ص ٣٣٧)

[108] Allen, B., and J. Loomis. 2008. The Decision to Use Benefit Transfer or Conduct Original Valuation Research for Benefit-Cost and Policy Analysis. *Contemporary Economic Policy,* 26(1): 1–12.

والتّقنيات المختلفة والعمليات الّتي تدخل في أمور الإدارة والإنتاج والتّسويق...إلخ، بحيث يتمّ التّعامل مع الجودة في كل جزئيّة منها بمفهوم أن الجودة هي "واحد على الفرق في التّغير في المدخلات أو المخرجات".

ويمكن التّعامل مع الكفاءة الاقتصاديّة من خلال ثبات المدخلات وتعظيم المخرجات، أو ثبات المخرجات وتقليل المدخلات، أو تقليل المدخلات والمخرجات معا، أو تعظيم المدخلات والمخرجات معا(H., 2018 Fletcher,) [109]، ووفقا لهذه التّدخلات المحتملة يمكن لمديري المنشآت المائيّة أن يعيدوا تخصيص الموارد البشريّة والتّقنيّة، وتطوير العمليات الإنتاجيّة المصاحبة.

يتمّ استخراج كميّات كبيرة من المياه كل يوم من خزانات المياه الجوفيّة المتاحة للفلسطينيين للاستخدامات المتنوعة مثل الزّراعة، والأغراض المنزليّة والتّجاريّة والأغراض الصّناعيّة، بحيث زاد سحب المياه المتمثل بالضّخ الجائر تقريبًا ضعفي سرعة النّمو السّكاني في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة[110].

فالزّراعة هي أكبر قطاع يستخدم المياه ، تمثل ما يقرب من 69٪ من سحوبات المياه الفلسطينيّة، في حين أنّ المسحوبات البلديّة تساهم في 12٪ من إجمالي المسحوبات، وهذا بدوره يضع قطاع المياه الفلسطيني في عملية غيرمتوازنة بين سحب المياه وإعادة شحن المخزون الجوفي السنوي[111](مجلس تنظيم المياه،2020).

الكفاءة الاقتصاديّة للمياه مشكلة عالميّة بشكل عام، ووفقا للتّوجه العالمي يشيرسلوك كفاءة استخدام المياه إلى ندرة المياه مصحوبا بإرتفاع شديد في ظروف الاجهاد للمياه، بحيث يقترن بمؤشر ندرة المياه الشديد مع التّغير المناخي وضرورة تحري الممارسات المثلى في إدارة الطّلب على المياه(Anthony et al.2017) [112]

فالفرق بين سحوبات المياه العالميّة والحقيقيّة هو التّزايد المطرد للطّلب على المياه، وهذا يعني واحد من الأسباب الكامنة وراء هذا الاختلاف هو الاستخدام غير الفعال للمياه، مما يؤدي إلى استهلاك يمكن أن يكون مناقضا في ظروفه وجودته وكميته(Gao XB, Wang YX,2011) [113]،إضافة إلى العامل الحاسم في الاستهلاك وهو التّعرفة المائيّة الّتي تُظهر إرتفاع من وضع إلى آخر استنادا إلى السّمات المناخيّة وخصوصا التّبخر، حسب الشّكل المرفق رقم (2.1):

---

[109] Fletcher, H., 2018. Energy Efficiency in the Water Industry - ARUP. Accessed: 22 July 2019. https://www.engineersireland.ie/EngineersIreland/media/SiteMedia/gro ups/societies/water-enviro/Harriet-Fletcher-Arups.pdf?ext¼.pdf.

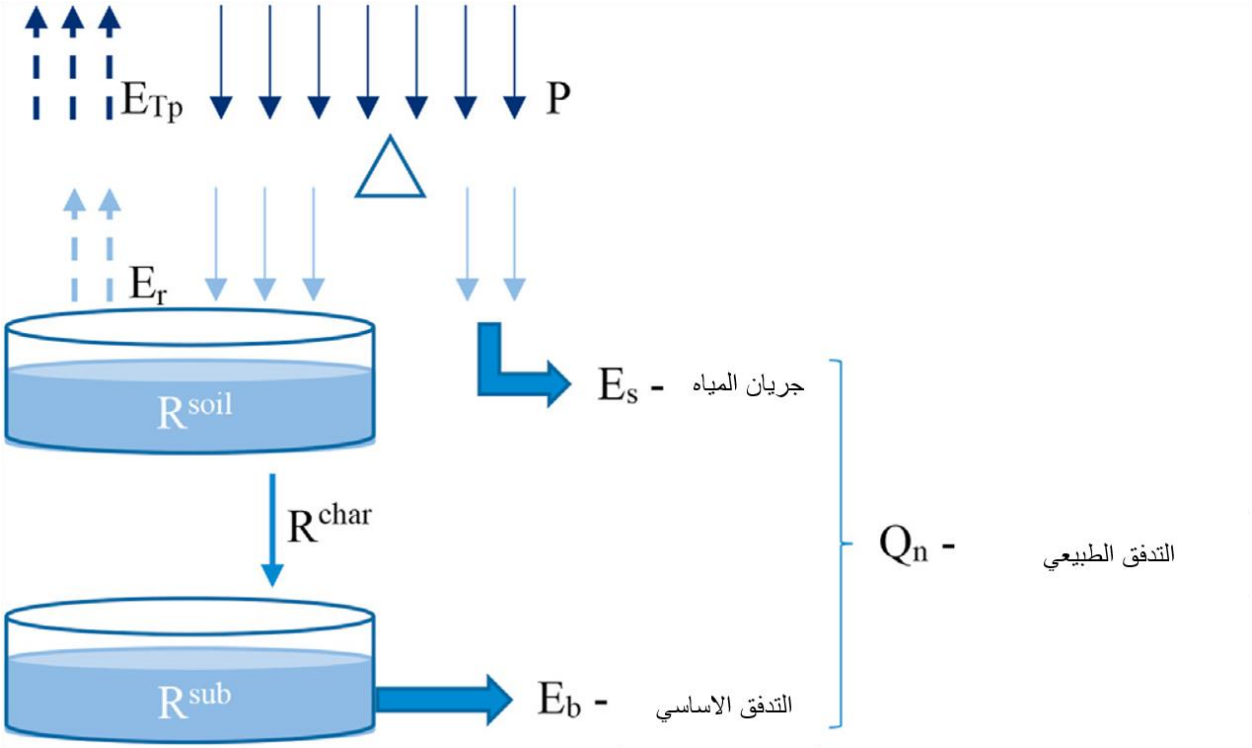
[110] سلطة المياه الفلسطينيّة، الموقع الرسمي، آخر وصول: 2022/2/22، http://www.pwa.ps/ar_page.aspx?id=6p0RTva2716303062a6p0RTv

[111] مجلس تنظيم قطاع المياه(2020):" تقرير أداء مقدمي خدمات المياه والصّرف الصّحي"،رام الله، فلسطين، ص 15-17

[112] Anthony J. Jakeman • Olivier Barreteau •Randall J. Hunt • Jean-Daniel Rinaudo •Andrew Ross(2017):" Integrated Groundwater Management Concepts, Approaches and Challenges", ISBN 978-3-319-23575-2 ISBN 978-3-319-23576-9 (eBook),DOI 10.1007/978-3-319-23576-9,Library of Congress Control Number: 2015957968

[113] Gao XB, Wang YX, Ma T, Hu QH, Xing XL, Yu Q (2011) Anthropogenic impact assessment of Niangziguan karst water. Proc Inst Civ Eng Water Manage 164(10):495–510, 10.1680/Wama. 1000070

15- الشّكل رقم (15): أثر التّبخر على الحصاد المائي



المصدر:(Gao XB, Wang YX,2011)

يظهر الشكل (15) إ لى وجود فجوة بالضّرورة تعمل على الضّغط على المورد المائي استنادا إلى مؤثرات الاختلال المناخي وزيادة التّبخر بحيث تُقلص من مستوى الحصاد المائي المتوقع وصوله إلى مستوى التّدفق الأساس للحوض الهيدروجرافي، وبالتّالي كلما زاد التبخر قل معدل التّدفق الطّبيعي وهو حاصل الفرق بين كمية الأمطار والتّبخر.

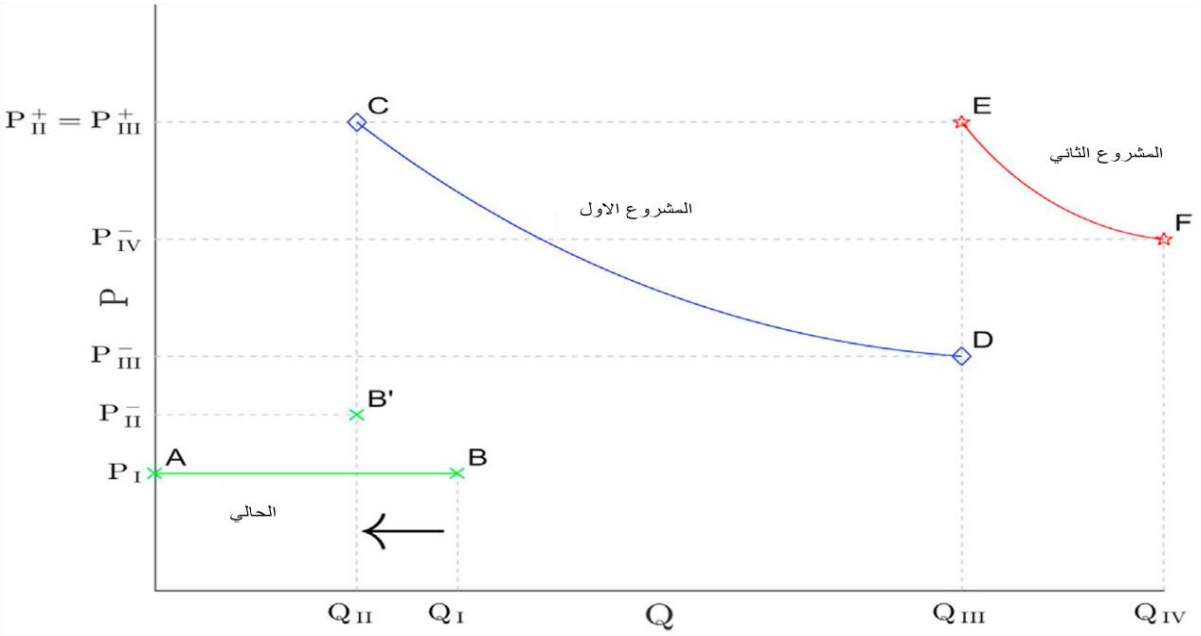
وهذا بدوره يؤثر على تسعيرة المياه، بحيث تزيد من فاتورة المياه الّتي يدفعها المستهلك، وبالتّالي سوف يُشكل الاستخراج المفرط النّاتج مخاطر كبيرة على المياه االمستدامة مثل الأنهار وموارد المياه الجوفيّة حول عالم آخذ في الجفاف مدفوعة بالاستهلاك غير المقيد ، يمكن لندرة المياه أن تحدث حتّى في ظل الظّروف المناخيّة المتوسطة من عدم الاستقرار، بحيث يؤثرعلى الماء بسبب ارتباطه بتداعي الاستدامة البيئيّة الّذي يساهم في التّدهور البيئي والاقتصادي .Anthony J (Jakeman.2017)[114]، (Mekonnen and Hoekstr,2001)[115].

[114] Anthony J. Jakeman • Olivier Barreteau •Randall J. Hunt • Jean-Daniel Rinaudo •Andrew Ross(2017):" Integrated Groundwater Management Concepts, Approaches and Challenges", ISBN 978-3-319-23575-2 ISBN 978-3-319-23576-9 (eBook),DOI 10.1007/978-3-319-23576-9,Library of Congress Control Number: 2015957968

[115] Hoekstra, A. Y., Savenije, H. H. G. & Chapagain, A. K. (2001). An integrated approach towards assessing the value of water: Acase study on the Zambezi basin. Integrated Assessment, 2, 199–208.

وبالتّالي ، فإن استخدام الممارسات المثلى للكفاءة الاقتصاديّة متمثلة في الاستخدام الفعّال للمياه، غالبًا ما يتمّ اقتراحه كتدبير من قِبل صانعي السّياسات ومديري حلول المياه المتكاملة لتقليل الفجوة المتضخمة بين استخراج المياه والطّلب على المياه (World Bank,2022)[116]، وفقا لمستوى كفاءة اقتصاديّة تعبّر عن مستوى متطور من الاستخدام الفعال للمياه الّذي يحافظ على المياه ويقلل الضّغط على المصادر الطّبيعيّة، إضافة إلى طرق تقليل استهلاك المياه، وهذا يشمل كفاءة في إدارة التّدفقات المائيّة وطرق امدادها ومعالجتها وطرق الرّي وتخفيضات في تصريف النّفايات السّائلة، وضغوط التّغير المناخي التّي تتدخل في تسعير المياه((Pinto et al.2021 استنادا إلى الشّكل الآتي رقم (2.2):

16-الشّكل رقم (16): تغيرات الضّخ والاستهلاك على التّكاليف



المصدر: (Pinto et al.2021)

يظهر الشّكل أعلاه مصدر منخفض التكلفة تاريخيًا(P) وكمية الضّخ(Q)، وبتحليل الوضع (على سبيل المثال ، مصدر المياه العذبة مثل المياه الجوفيّة) في مثل هذه المنطقة ، يرتفع الاستهلاك من النّقطة A حتّى النّقطة B ، ولكن بسبب المتغيرات الخارجيّة (مثل تغير المناخ) توافر المياه للضّخ تذهب إلىB0 ، مما أدى إلى زيادة التّكاليف ؛ وهنا في تدخل مشروع آخر لإنتاج المياه، فانه تكمن الفرصة لمواجهة الطّلب من قبل الاستثمار في مشاريع أخرى (بدائل) من شأنها زيادة العرض على سبيل المثال، كإعادة استخدام مياه الصّرف الصّحي وتحليّة المياه، وبذلك تنتقل الدّالة في الشّكل من-D C الى E-F أو السّيطرة على الطّلب بآليات أخرى بإبقائها أقل من QII[117](Pinto et al.2021).

[116] WORLD BANK:"Integrated Water Management and Development Project", Official Website, last arrival:22-2-2022, https://projects.worldbank.org/en/projects-operations/project-detail/P163782

[117] F. Silva Pinto*, B. de Carvalho, R. Cunha Marques(2021):"Adapting water tariffs to climate change: Linking resource availability,costs, demand, and tariff design flexibility

وهذا من شأنه أن يساهم في تخفيف الضّغط على النّظام البيئي إضافة إلى الفوائد الاقتصاديّة المحتملة(Rad et al.2019) ، مثل حماية المياه وتقليلها في التّكاليف التّشغيليّة، لذلك اتخذ مستخدموا المياه والمؤسسات إجراءات نحو تحسين كفاءة استخدام المياه.

إنّ السّياسات العالميّة والمحليّة الهادفة إلى تقليل الطّلب على المياه، تركز بشكل أساسي على قطاعين لهما نسبيًا عدد كبير من المستخدمين وذوي صلة بالأمن المائي وهما الأسر(المنزلي) والمزارعون (القطاع الزّراعي).

(Attari،2014) [118])، يعدُّ المزّارعون أكبر مستخدم للمياه. حيث تشمل إجراءات التّثبيت أجهزة توفير المياه ، التّحكم في التّسرب ، إعادة استخدام المياه ، الحصاد المائي ، وتنفيذ مؤشرات مثل المياه غير المدرة للدّخل (NRW) او غير المحاسب عليها بما يُعرف بفاقد المياه، وتوسيع نطاق الحوافز الاقتصاديّة للمستخدمين، كزيادة أسعار المياه ، وإعانات بأوجه متعددة لمزودي المياه (Wang وآخرون ، 2015 [119])

إنّ زيادة مستوى الكفاءة الاقتصاديّة وبالتّحديد بما هو مرتبط بكفاءة استخدام المياه هي أيضًا إحدى الرّكائز العالميّة والسّياسات المحليّة، يمثل هذا التّركيز أهداف التّنميّة المستدامة للأمم المتحدة ((Cole et al,2018)[120]

يقوم قطاع المياه الفلسطيني بتنفيذ استراتيجيات للتّخفيف من الإجهاد المائي ومنع الصراعات المائيّة منذ استراتيجية 2014-2016 +2017 (سلطة المياه الفلسطينيّة، 2022)[121]على الرّغم من هذه الجهود ، فإن التّقدم يسير ببطء من ناحية التّطبيق، بحيث تظل مبادئ تطبيق الكفاءة الاقتصاديّة مصدر قلق للكثيرين من صناع القرار حيث الموارد الطّبيعيّة الحرجة المتدهورة، والنّمو الاقتصادي بطيء وغير مستقر مقارنة بدول الجوار(صندوق النقد الدولي، 2022)[122].

يركّز (راد وآخرون ، 2019) أنّ كفاءة استخدام المياه في ظل الكفاءة الاقتصاديّة للمياه مرتبطة بالعوامل التّقنيّة الّتي تؤثر على أداء مرافق المياه ، مثل تسرب المياه في أنظمة التوزيع وسوء الإدارة والصّيانة لأنظمة الرّي، وعوامل أخرى مثل تلك المرتبطة بعلم نفس الماء الاستخدام والتأثير على السّلوك وقرارات مستخدمي المياه ذوي الصلة، كثيرا ما يتجاهلها صناع السياسة، حيث يحدد (موسلر، 2012) السلوك نتيجة المعالجة النّفسية للأمر الواقع داخل الفرد، فالأمر يحتاج إلى تقييم شامل لهذه

CERIS, CESUR, Instituto Superior T_ecnico, Universidade de Lisboa, Av. Rovisco Pais 1, 1049-001, Lisboa, Portugal, Journal of Cleaner Production 290 (2021) 125803

[118] Attari, S. Z. (2014). Perceptions of water use. Proc. Natl. Acad. Sci. U.S.A. 111, 5129–5134. doi: 10.1073/pnas.1316402111

[119]Wang, T., Park, S. C., and Jin, H. (2015). Will farmers save water? A theoretical analysis of groundwater conservation policies. Water Resour. Econ. 12, 27–39. doi: 10.1016/j.wre.2015.10.002

[120] Cole, M. J., Bailey, R. M., Cullis, J. D. S., and New, M. G. (2018). Water for sustainable development in the Berg Water Management Area, South Africa. South Afr. J. Sci. 114, 1–10. doi: 10.17159/sajs.2018/20170134

[121] سلطة المياه الفلسطينيّة(2022):" الخطط والاستراتيجيات"، الموقع الرسمي، آخر وصول 2022/2/26، http://www.pwa.ps/ar_page.aspx?id=NptCm0a1528515318aNptCm0

[122] صندوق النقد الدولي:" تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 2022"، الموقع الرسمي، اخر وصول 2022/2/25، https://www.imf.org/ar/Publications/WEO

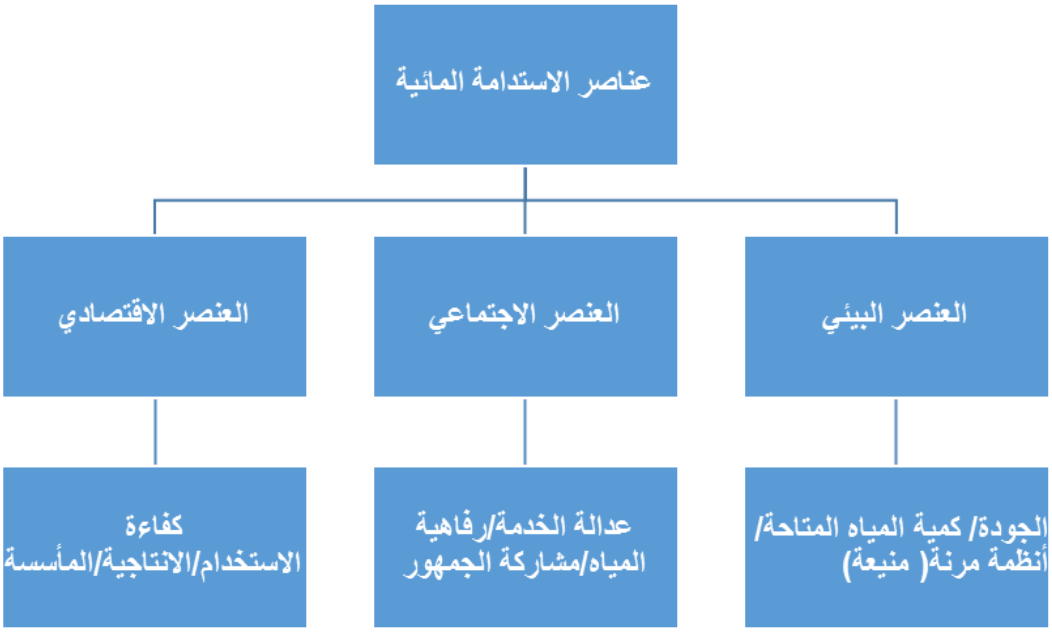
العوامل وعلاقاتها ضروريّة لتقديم رؤى في أسباب الاستخراج المفرط، والتّرابط بين أصحاب المصلحة، والآثار على كفاءة استخدام المياه تحتاج الى نظرة شاملة لكيفية تأثير هذه العوامل المختلفة على السلوك.

4. الاستدامة المائيّة والكفاءة الاقتصاديّة

تبرز الاستدامة المائيّة كاحتياج مُلح يجب العمل به، توافقا مع القيمة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة للمياه، ولجميع الاستخدامات المتنافسة، بالنّظر للمياه كخدمة، وفق نظام المياه والصّرف الصّحي المتكامل. وهذا ما يخلق تحول في النّظرة، كون المياه والصّرف الصّحي خدمة مجانيّة، إلى كونها سلعة، يجب الدّفع مقابلها، لأجل استدامة توفرها باستمرار، الأمر الّذي يتطلّب حوكمة رشيدة لجميع مصادر المياه، والنّظر إليها كملكيّة عامّة، تخضع لتدابير قانونيّة منظمة من قِبل الدّولة، تجعل إدارتها تقوم على أساس تشاركي، يشمل جميع أصحاب المصلحة، ينظّم خط المسؤوليات، ويفصل السّلطات المختصة في إطار قطاع المياه بين الوظيفة الإدارية والوظيفة التّنظيميّة والوظيفة التّشغيليّة، بحيث يشمل هذا التّوجه الصّرف الصّحي كذلك، بما يوجب عدالة تحمّل الضرر النّاجم، تحت مبدأ الملوث يدفع، ذلك أنّه يتطلّب التّخلص الآمن من مياه الصّرف الصّحي، ومعالجة هذه المياه، لإزالة المخاطر البيولوجيّة والكيميائيّة والفيزيائيّة.

والشّكل الآتي رقم (17) يوضّح عناصر الاستدامة المائيّة:

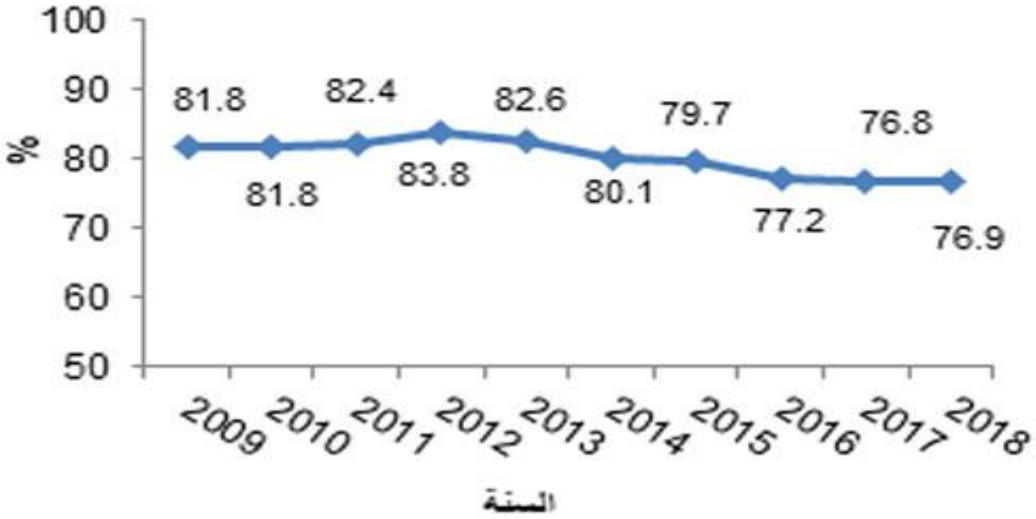
17- الشّكل رقم (17): عناصر(مكونات) الاستدامة المائيّة



المصدر: تطوير الباحث من خلال ما ورد من أدبيات في مراجعة تقرير الأمم المتحدة حول الإدارة المتكاملة للمياه والصّرف الصّحي، بانكوك، تايلند،2017، ص "عدة صفحات".

والنّقطة المحوريّة في هذا المنطلق هو كمية المياه المتاحة ومعدل الاستخراج من المصادر المائيّة والّتي هي في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة تتمثل في الآبار الجوفيّة المتاحة، والشّكل الآتي يوضّح معدلات الاستخراج للمياه الجوفيّة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة:

18- الشّكل رقم (18): نسبة المياه الجوفيّة والسّطحيّة المستخرجة من المياه المُتاحة في فلسطين، 2009-2018



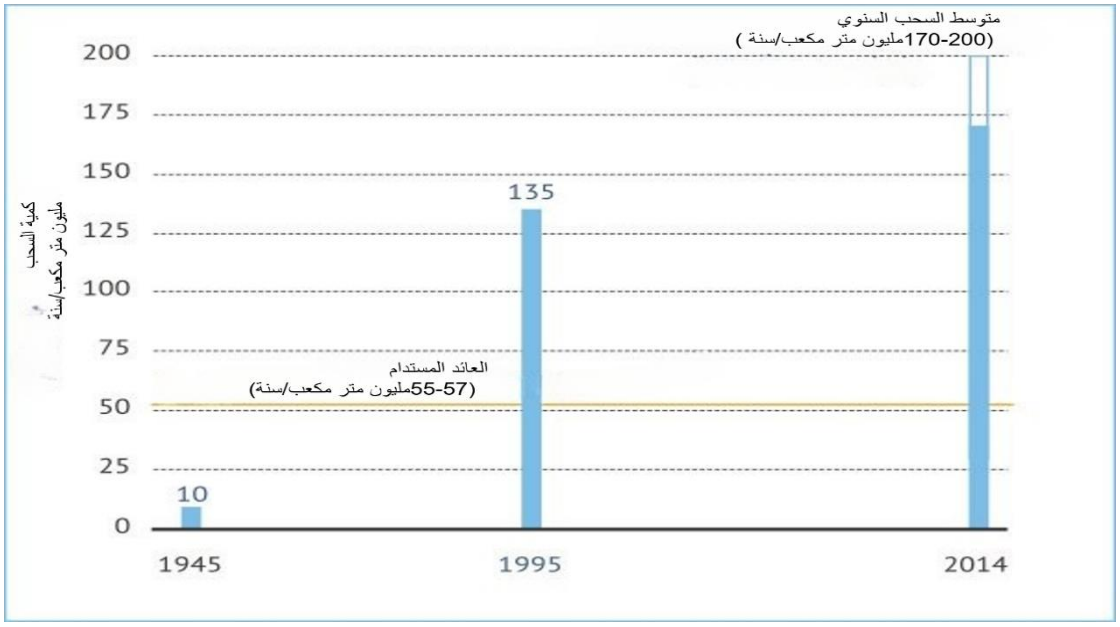
المصدر: سلطة المياه الفلسطينيّة & جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني

ملاحظة: 22% من المياه المُتاحة في فلسطين يتمّ شراؤها من شركة المياه الإسرائيليّة "ميكروت"

بالإضافة إلى مقصد تحسين نوعيّة المياه، فإن الشّكل يوضّح مقدار استخراج المياه الجوفيّة خلال السّنوات أعلاه، وتجدر الإشارة أنّ هذا الوضع يتزامن مع تواجد أنشطة التّعهد بالرّقابة المستمرة على جودة مصادر المياه المطلوبة، وتماشيا مع تحديد مصادر التّلوث، والمسؤولين عن التّلوث، فإنّه واستنادا إلى الواقع الفلسطيني، يتركز اهتمام المنظمين للقطاع المائي الفلسيطيني دائما، على تطوير كميّات إضافيّة من المياه، من مصادر المياه غير التّقليديّة، بما لا ينتهك حقوق المياه الفلسطينيّة، المهيمن عليها من قبل الاحتلال الإسرائيلي (سلطة المياه الفلسطينية، 2014، ص 72)، والعمل على تحسين معدلات إعادة شحن طبقات المياه الجوفيّة.

وهذا يتطلّب وضع استراتيجيات مرنة للتّعامل مع تأثير تغير المناخ على مصادر المياه والضّخ الجائر خصوصا الحوض السّاحلي لقطاع غزّة، للحد من انبعاثات الكربون، ومشكلات التّبخر، وجريان الأودية شتاءَ، وما يرافقها من تأثيرات بيئية على التّنوع الحيوي (UNESCO, 2009, p.3)، وسط جدار الفصل العنصري، الّذي أقامتة دولة الاحتلال الإسرائيلي، والّذي بات واقعا، والشّكل الآتي يوضّح واقع الضّخ الجائر للحوض السّاحلي في قطاع غزّة:

19 الشّكل رقم (.19): الضّخ الجائر للحوض الجوفي السّاحلي في قطاع غزّة.



المصدر: سلطة المياه الفلسطينيّة، الموقع الرّسمي.

يُظهر الشكل أعلاه زيادة في الضّخ بما مقداره (65 مليون م^3) من المياه معدل الضّخ الجائر لما يتحمّله مستوى المياه الجوفي الآمن في الحوض السّاحلي لقطاع غزّة، الأمر الّذي يجعله يُضاف أيضا إلى سلة الاحتياجات والتّدابير للاستدامة المائيّة، بالتّوافق مع احتياج تأمين ودعم عمليّة جمع وتخزين جميع البيانات والمعلومات الهيدرولوجيّة في قاعدة البيانات سليمة ومركزّية (UNESCO, 2009, p.9)، لمقاربة الواقع ما أمكن بالدّقة المطلوبة لصناعة القرار الحالي والمستقبلي.

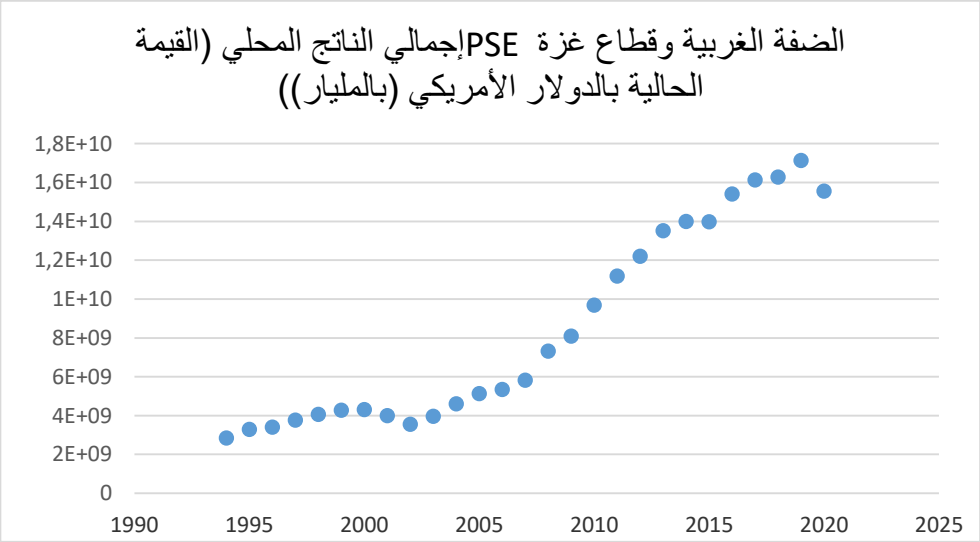
لذلك ، ضرورة المساهمة في تحديد التّحديات في فهم سلوك استخدام المياه، بشكل خاص بوجود طرف يعدّ مقدم خدمات يختلف بتوجهاته عن القطاع العام فهو أمر أولوي التّدخل، بمساعدة وانضمام وشراكة القطاع الخاص وفقا لعقد مشروع شراكة مائي يقوم هو بالنيابة عن الطرف العام بتقديم خدمات امدادات المياه، مع مراعاة سياقات مختلفة للعوامل السلوكيّة، لتطال أيضا منظمات امدادات المياه لفهم استخدام المياه بكفاءة.

إنّ من شأن صانع السّياسات أن يقوم بتطوير السّياسات الذّكية والّتي تعمل على تحفيز مقدمي خدمات امدادات المياه والصّرف الصّحي أن يطوروا العمليات اللّازمة الّتي تتوافق وسقف الأسعار المتاح والمسموح به في قطاع المياه والصّرف الصّحي، وحيث المنشآت المائيّة ذات التّباين الكبير في الأداء والأسعار في الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة، بحيث تقوم بسياسات تسعير غالبا ما تكون غير مؤكد عدالتها تجاه المستهلك.

وهذا فيه تداعيات كبيرة لتحقيق العدالة الاجتماعيّة وتأطيرا للظّلم المائي، وتطال معدلات الرّفاهيّة للإنسان، والتّمتع بحقوق المياه والصّرف الصّحي، استنادا إلى مفارقات متنوعة تُطال الصّفات والخصائص الهيدرولوجيّة والجيوسياسيّة والمناطقيّة والجهويّة والمكانيّة والزّمانيّة، والتّوصيفات والخصائص الدّيمغرافيّة ومعدلات النّاتج المحلي ومستويات القدرة على الدّفع، والاستعداد للدّفع من

قِبل العديد من سكان الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة، وربما تطور النّاتج المحلي الإجمالي في الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة يعطي تصور إجمالي عن حجم الاقتصاد الفلسطيني وفقا للشّكل الآتي رقم (.20):

20- الشّكل رقم (20): منحنى يمثل إجمالي النّاتج المحلي للضّفة الغربيّة وقطاع غزة في فلسطين



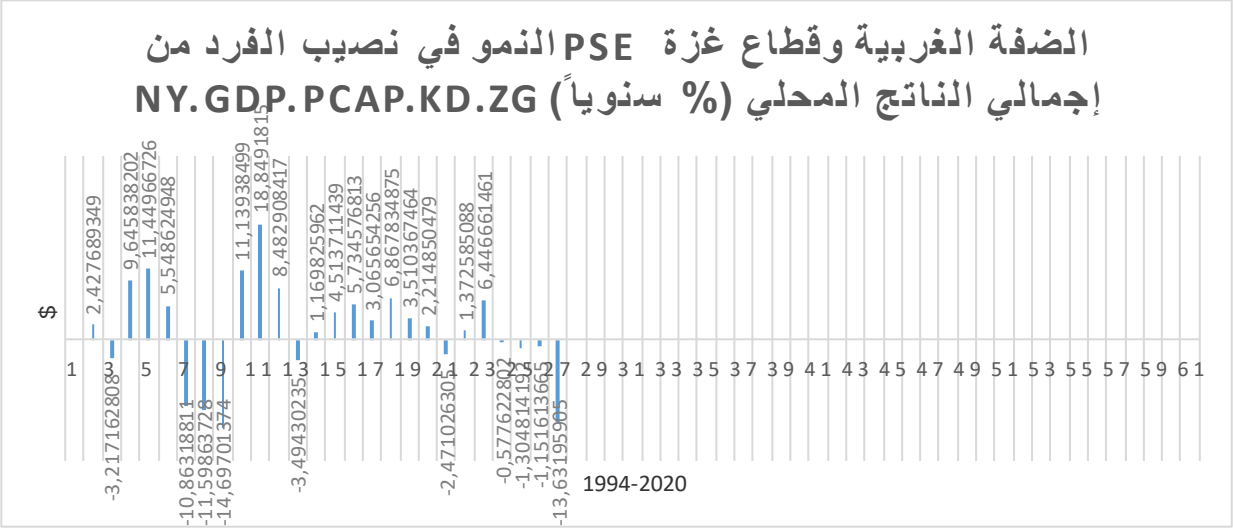
المصدر : تطوير الباحث من بيانات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، الموقع الرسمي.

يظهر الشّكل رقم (20) أن إجمالي النّاتج المحلي في تطور وتقدم ونمو، ولكن إذا ما أسقطنا معدلات التّضخم على الشّكل فإنّ الصّورة تختلف باعتراف أن ما يشير إليه التّضخم كما يقيسه معدل النّمو السّنوي لمعامل التّكميش الضّمني لإجمالي النّاتج المحلي إلى معدل تغير الأسعار في الاقتصاد ككل. ومعامل الّتكميش الضّمني لإجمالي النّاتج المحلي هو نسبة هذا الإجمالي بالأسعار الجاريّة للعملة المحليّة إلى الإجمالي بالأسعار الثّابتة للعملة المحليّة والّذي يبلغ (4) وهذه نسبة كبيرة (البنك الدّولي، الموقع الرّسمي)[123].

وتتضّح الصّورة في حالة إظهار معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي النّاتج المحلي خصوصا إذا أدخلنا مؤشرات التّزايد السّكاني وعوامل سوسيو اقتصاديّة أخرى مثل البطالة وغيرها، ووفقا للشّكل الآتي رقم (.21):

[123] https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.DEFL.KD.ZG اخر وصول 2022/7/25

21.الشكل رقم (21): معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي النّاتج المحلي السنوي



المصدر: البنك الدّولي، الموقع الرسمي[124] بما يخص البيانات، والشّكل من تطوير الباحث.

يشير معدل النّمو في نصيب الفرد من إجمالي النّاتج المحلي حسب الشّكل أعلاه إلى تباينات كبيرة في كل سنة عن الّتي تليها وهذا يدل على اختلالات غير مستقرة في الحالة الفلسطينيّة، وهذا يرجع إلى عدة أسباب أهمها النّمو السّكاني والأسباب الأخرى تكمن في الحالة السياسيّة والأمنيّة غير المستقرة، وسط تباينات في الدّخل بين فئات المتجمع الفلسطيني ونسب بطالة عالية وفي حالة عدم السّيطرة الحكوميّة على معدلات التّضخم وأسعار الصّرف الّتي تتحكم بها السّياسات الماليّة والاقتصاديّة الإسرائيليّة.

إضافة إلى النّوع الاجتماعي وما تفرضه سياسات الهيمنة من قِبل الاحتلال الإسرائيلي المتمثل بالعزل والإقصاء والتّهميش والتّهجير القسري عن الأرض والموارد المائيّة بشكل مستهدف تمثلت في حالات الضّم المتدرج الّتي تمارسه دولة الاحتلال الإسرائيلي منذ عقود في جملة من انتهاكات حقوق الإنسان المتواصلة والّتي تؤدي في كثير من الأحيان إلى القتل والأسر وتدمير المنازل والبنيّة التّحتيّة المائيّة بشكل متعمد(منظمة العفو الدّولية،2018)[125].

5. دورالكفاءة الاقتصاديّة في تسعير المياه وفقا للعوامل السّوسيو اقتصاديّة

وفي وسط هذه الجملة من التّحديات يبقى الوضع يفرض تنامي الطّلب والضّغط المتواصل على خدمات امدادات المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني، في حالة من الاهتمام بنوعين من الكفاءة الاقتصاديّة الّتي يمكن تناولها في المنشآت المائيّة والّتي تلقي بظلالها على شكل التّسعير للمياه:

124 https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.KD.ZG?end=2020&locations=PS&start=1995&view=chart

125 منظمة العفو الدّولية(2018): " احتلال الماء"، الموقع الرسمي، آخر وصول 2021/11/30 /https://www.amnesty.org/ar/latest/campaigns/2017/11/the-occupation-of-wate

1. الكفاءة التّخصيصية: حيث تركز الكفاءة التّخصيصية على السّعر من خلال اختيار المزيج الأمثل من المدخلات أو المزيج الأمثل من المخرجات(بن لباد واخرون،2016)[126]، ومثال ذلك في اختيار المزيج الأمثل للمخرجات، بفرض شركة امدادات مياه وصرف صحي أن تركز على معالجة مياه الصّرف الصّحي والتّخلص منها، أو بيعها، أو إعادة تدويرها، وبالمثل للمدخلات، شراء ماكنة أو توظيف ثلاث موظفين، أو إدخال إصلاحات إدرايةّ أو فنيّة...إلخ، استنادا إلى السّعر أيضا.
2. الكفاءة الفنيّة: تركز على أعلى قدر من المخرجات وأقل قدر من المدخلات (بن لباد وآخرون،2016)، ومثال ذلك لمنشأة مائيّة محاولتها في تقليل عدد الموظفين من خلال استخدام تطبيق ذكي لفحص جودة المياه، أو بيع الخدمة لطرف آخر، أو إلغاء الخدمة كلها. كمثال لتقليل المدخلات، وبالمقابل فإنّ تنوع منتجات مصنع لمياه الشّرب بإضافته مياه غازيّة، أو إنتاج مزيد من عبوات المياه سعة(x) أو شراء هذه العبوات الفارغة أو تصنيعها.....الخ.

من خلال الأمثلة يتضّح ضرورة تقسيم الكفاءة الاقتصاديّة إلى قسمين، ولكن عند الدخول إلى منشآت المياه الضّخمة، فإنّه يصعب تمييز المدخلات وتقسيمها إلى هذا الحد الّذي يبدو واضحا في الأمثلة، وفي حالة منشآت معالجة المياه فإنّ المدخلات معقدة ومتعددة ومكلفة، ويُضاف إليها مرونة معدلات الاستهلاك للمناطق والسّكان وتذبذب الأسعار والكميّات المنتجة، وتغير في معدلات التّضخم وأسعار التّقنيات المستخدمة ودخول تقنيات جديدة إلى السّوق، وتنافس في استقطاب المتخصصين وأصحاب النّدرة، وكل ذلك في وسط ضوضاء من الإحصائيات غير المؤكدة وفق نشرات متعددة لا يمكن للّشركة أن ترفع درجة التأكد من صدقها إلّا من خلال شراء خدمات الاسشاريين أو عمل الدّراسات المسحيّة والتّتبعية بنفسها.

والتّفاصيل كثيرة ومتنوعة في هذا الخصوص، إضافة إلى تعقيدات التّعاقد ومدد وأزمنة البداية والنهاية لوقت التّعاقد، ذلك لأنّ العوامل التّحفيزية من إدخال التّقنيات وشراء الماكنات سيختلف بكفاءته بالنسبة للشركة من بداية التّعاقد أو في منتصفه أو نهايته، ذلك لأنه لا جدوى من تجديد المدخلات الرّأسماليّة أو الاستثمار في رأسمال بشري بعيد الأمد...إلخ وتحديات تجديد التّعاقد مع الجهة العامّة تفرض نفسها في سوق المنافسة أيضا، إضافة إلى تحديات بيئيّة وهيدرولوجيّة مطلوب العمل عليها وفقا للكميّة والجودة المطلوبين في سوق المياه.

تتنوع العوامل الّتي تؤثر على الكفاءة الاقتصاديّة لخدمات امدادات المياه والصّرف الصّحي بكثرة، بحيث تؤثر على قرارات المنشآت المائيّة بما يخص الكفاءة التّخصيصية والفنيّة من أجل الوصول إلى معدلات أعلى من الكفاءة الاقتصاديّة والّتي تؤثر بشكل كبير على سياسات التّسعير والاستدامة الماليّة للمنشاة واسترداد التّكاليف الّذي يلقي بشرطيته على استدامة المنشأة بشكل عام، خصوصا وسط تغير سنوي للأرقام القياسية لتكلفة امدادات المياه.

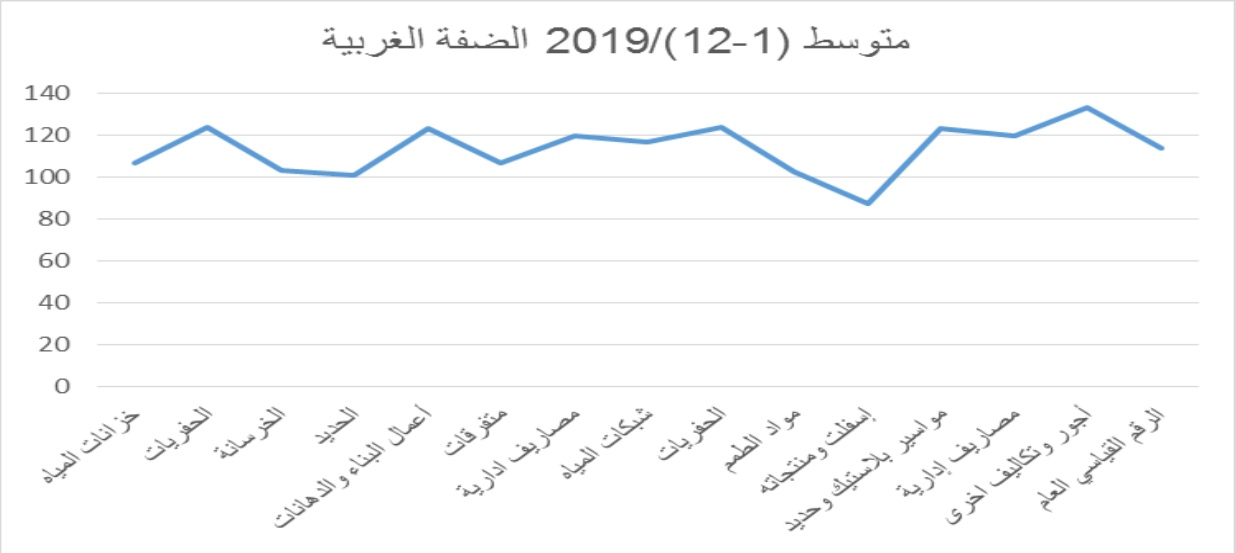
وأثناء سريان هذه العمليّة وسط ديناميّة العرض والطّلب، تتأثر العوامل السّوسيو اقتصاديّة، بحيث تبرز كتحديات إضافية إلى مشاريع الشّراكة المائيّة بين القطاع العام والقطاع الخاص، هذا إذا أخذنا بالاعتبار الفرضي بسلامة البيئة القانونيّة والتّنظيميّة والسّياسيّة والأمنيّة إلى حد توفر عوامل

[126] بن لباد، محمد؛ عبد الخفيظ، عباس؛ قادري، رياض (2016):"دراسة تطبيقية على جامعة تلمسان"، المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي، 'IACQA 2016

البقاء، إضافة إلى الاتجاه المؤسسي الداعم لهذا التّوجه، وسط جهات ممولة قادرة على توفير القروض المطلوبة لإنشاء مشاريع المياه الكبيرة منها، مثل تشغيل محطات التّحلية لمياه البحر في غزّة، خصوصا إنّ ضبط عناصر التّكاليف القياسيّة ليست ضمن السيادة الفلسطينيّة، بسبب هيمنة الاحتلال الإسرائيلي على الأرض والموارد والحدود والتّشريعات البيئيّة والسّياسات الماليّة والنّقديّة.

والشّكل الآتي يوضّح منحنى يمثل الأرقام القياسيّة لتكلفة شبكات المياه في الضّفة الغربيّة حسب الواقع الّذي فرضته هذه الهيمنة الاقتصاديّة على الواقع الفلسطيني:

22. الشّكل رقم (.22): منحنى يمثل الأرقام القياسية لتكلفة شبكات المياه في الضّفة الغربيّة



المصدر: تطوير الباحث

ترتبط هذه الأرقام القياسيّة بتطوير السّياسة العامّة الّتي تحدد آليات التّسعير المائي وتحديد تعرفة المياه والصّرف الصّحي بما يشمل الجمع والتّخلص الآمن منه، والموجهة لمقدمي خدمات المياه والصّرف الصّحي، والّتي تلقي بظلالها على كفاءة المنشأة المائيّة بشكل كبير باعتبارها تؤثر في تكلفة المدخلات بشكل كبير، ولذلك، فإن من شأن السّياسات الملائمة وذات التّدخل الصّحيح لحقيقة الوضع ومتطلباته بين كافّة الأطراف المتأثرة، أن تؤكد على أهميّة أن تكون السّياسة المائيّة من قِبل الجهات الحكوميّة أكثر موضوعيّة وأعلى كفاءة أيضا بما يحقق فاعلية الأهداف التّنمويّة المعلنة.

وبالنّظر إلى واقع خدمات امدادات المياه والصّرف الصّحي في الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة، فإنّه يبدو المشهد فيه تباين كبير بين كافّة التّحديات للعوامل السّوسيو اقتصاديّة المطروحة، ارتباطا بتأثيرها على الكفاءة الاقتصاديّة أو العكس، ذلك أن البلديات هي المقدّم الأكبر للخدمة في الوسط الفلسطيني، والّتي تعمل غالبا على توظيف طواقم أكثر من اللّازم في خدمات المياه، نتيجة أسباب سياسيّة واجتماعيّة أو فئويّة وجهويّة وحزبيّة، مما يؤثر على تشتت وتدن في الكفاءة الاقتصاديّة وإنتاجيّة العامل، لأن معادلة الكفاءة الاقتصاديّة مرتبطة بأجور العاملين بشكل أساسي ومعدلات الفائدة لتكلفة

الرّأسمال المستثمر في المنشأة المائيّة، أي أن معدل الإحلال الحدي بين عنصري العمل و رأس المال يعتمد على فاعليّة الإنتاجية الحدية لكلا الموردين، والمعادلة الآتية توضّح المقصود[127]:

$$C-w\,L - r\,k = 0$$[128]

لكن الواقع الأكثر تحديا يكمن في مستويات الفاقد للمياه في فلسطين والّذي يبلغ أكثر من 36%[129]، والّذي يدلل على تدني جودة شبكات التّوزيع، إضافة إلى ترهل وتخلف في العلميات الإداريّة والتّجاريّة الّتي تقود العمليّة، وبالمقابل تباين كبير في القدرة على الدّفع بين المحافظات المختلفة، أضيف إلى ذلك تباين واختلاف كبيرين في مستوى ندرة ووفرة المياه للشّرب بين المحافظات، والّذي يؤدي إلى تهميش وحرمان عدد كبير من التّجمعات السّكانيّة من خدمات المياه والصّرف الصّحي

يضاف إلى ذلك التّغيرات الجيولوجيّة الّتي تتميز بها الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة وسط تباين كبير، حيث الضّفة الغربيّة ذات الطّابع الجبلي والّذي يتخلله الوديان الكثيرة، وقطاع غزة المفصول عن الضّفة الغربيّة بمدن ومستوطنات أسرائيلية كثيرة، وهو ذات الطّابع السّاحلي، وهذا التّباين يعكس نفسه على مدخلات الكفاءة الاقتصاديّة من خلال تعظيم المدخلات الّتي من شأنها أن تعمل على توفر المياه الجوفيّة الّتي يجب الاعتماد عليها في ظل هيمنة الاحتلال على المياه السّطحيّة الفلسطينيّة مثل نهر الأردن وبحيرة طبريا وينابيع البحر الميت، وسط تحدٍ تقني كبير في توفير وتوريد التّقنيات اللّازمة لتلبية احتياجات المشروع المائي.

ذلك إنّ الاحتلال الإسرائيلي يفرض قيود وتعقيدات مركبة على الموردين الفلسطينيين، خصوصا في قطاع المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني، حيث يمنع توريد المضخات للآبار الجوفيّة إلّا بموافقة مسبقة، غالبا ما تواجه بالرّفض، ويحجز البضائع المستوردة في الميناء بحجة الفحص الأمني، والّتي يؤخرها إلى أشهر أو سنة أو سنوات، وفي هذا التأخير يضطر المورد إلى دفع ما يسمى "تكلفة الأرضيّة".

وبما يخص تعقيدات التّواصل الجغرافي خصوصا في الضّفة الغربيّة وسياسة فرض الأمر الواقع من خلال تقسيم الضّفة الغربيّة إلى كنتونات متفرقة يفصلها تجمعات كثيرة من المستوطنات وجدار الضّم والتّوسع العنصري، ومصادرة الأراضي بحجج بيئية وأمنيّة كثيرة، مما يصعب طرائق التّخطيط والتّصميم ويزيد من تكاليفهما وذلك لاضطرار المصممين للمشروع من ترسيم مخططاتهم الهندسيّة وفقا لما هو متاح وليس ما هو أكثر كفاءة وأقل تكلفة وهذا الأمر يزيد من كلفة تنفيذ امدادات المياه وتوفيرها بحيث تعكس نفسها على التّسعير النّهائي لخدمات المياه والصّرف الصّحي.

وفي هذا الجو المعد و المليء بالتّحديات كيف يمكن أن يتمّ رفع الكفاءة الاقتصاديّة لخدمات امدادات المياه والصّرف الصّحي في الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة المحاصر؟

---

[127] الفارس، جاسم؛ منصور، احمد (2010):" الكفاءة الاقتصادية في المنضور الاقتصادي الإسلامي" دراسة مقارنة""، كليّة الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، مجلة تنمية الرافدين العدد 98، مجلد 32، لسنة 2010، ص ص 337 – 2376.

* [128]باعتبار أن(C) تعني التّكاليف، و(w) تعني الأجور، و(L) تعني العمل، و(r) تعني سعر الفائدة، و(k) تعني رأس المال، ومن المعادلة يتضّح أن تكلفة رأس المال ستكون عالية استنادا إلى مجموع التّكاليف المذكورة في المعادلة وتحديدا سعر الفائدة.

[129] مجلس تنظيم قطاع المياه الفلسطيني (2020): تقرير مزودي خدمات المياه"، رام الله، فلسطين.

من الملاحظ وفقا لبيانات بنك المعلومات في سلطة المياه أنّ نسبة الفاقد للمياه كثيرة ومتباينة بين محافظة وأخرى(سلطة المياه الفلسطينية، 2021)[130]، وهذا الفاقد يقسم إلى فاقد فني وفاقد تجاري، علما بأنّ الفاقد الفني يتصل بأسباب فنيّة تخص جودة شبكة التّوزيع، وملاءمة التّصميمات للشّبكة والخزانات والتّسربات الكثيرة والمتعددة ونوعيّة العدادات وجودة تقنيات أدائها، بينما الفاقد التّجاري يتصل بأسباب إدارية محاسبيّة تشمل إدارة الفواتير وجوسبتها من قبل مقدمي الخدمة المائيّة، ونسبة الدّيون الّتي ترتفع من سنة لأخرى، وطرق التّسعير غير المنهجيّة والمختلفة وغير الواضحة من قِبل مقدم خدمة إلى آخر.

إضافة إلى ضعف دقة قراءة العدادات وإدارة الفواتير وأعمال الفوترة الشّاملة الّتي يجب أن تطال العمليّة بشكل شمولي وضعف تحصيل الدّيون (مجلس تنظيم المياه الفلسطيني، 2020)، مما يسبب خطر عدم استدامة الخدمة وتدنٍ كبير في استرداد التّكاليف، حيث يتمّ تحميل كثير من تكاليف البلديات على فاتورة المياه وهذا تداعي للعدالة الاجتماعيّة من جهة، وتدنٍ في الكفاءة التخصيصية من جهة أخرى، يصل إلى تشتت كبير في متوسط عدم الكفاءة وتدني الأداء لمعظم مقدمي خدمات امدادات المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني.

من شان متطلبات الكفاءة الاقتصاديّة أن تعمل على توحيد التّسعير المائي وفقا لسقف التّسعير المتفق عليه بين مقدّم الخدمة والجهة الحكوميّة، ووفقا لتباينات وتحديات كل محافظة على حدة، أو توحيد السّعر على كافّة المحافظات وفقا لآلية التّكافل الاجتماعي بين المجتمع ككل بسبب تفاوت تحمل الفاتورة المائيّة.

وفي هذا السّياق يمكن النّظر إلى متطلبات الكفاءة الاقتصاديّة بأنّه نهج يجب الأخذ فيه من كافّة المنشآت المائيّة الّتي تقدّم الخدمة، ويجب أن ينعكس في مشاريع الشّراكة بشكل واضح، وفقا لمتلطبات الكفاءة التّخصيصية والفنيّة المطلوبة، والّتي يمكن أن يرتفع مستواها بناء على سياسات تحفيزيّة في طبيعة التّعاقد لمقدمي الخدمة، والجدول الآتي يبرز القدرة على الدّفع ارتباطا بالدّخل لكل أسرة فلسطينيّة بالمعدل العام في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة:

12- جدول رقم (12): جدول يمثل احتساب القدرة على الدّفع في قطاع المياه الفلسطيني

القدّرة على الدّفع في قطاع المياه						
أنواع المستخدمين	عائدات المياه (شيكل/شهر)			القدرة على الدفع		
	الرسوم الثابتة	رسوم الاستهلاك	المجموع	قيمة الفاتورة لكل اشتراك شيكل/شهر	معدل دخل الأسرة شيكل/شهر	الرسوم كنسبة من دخل الأسرة (%)
منزلي	160,000.0	1,506,667.0	1,666,667.0	104.2	3,000.0	**3.5**
سياحي	0.0	0.0	0.0	0.0		**0.0**
تجاري	0.0	0.0	0.0	0.0		**0.0**
صناعي	0.0	0.0	0.0	0.0		**0.0**
المجموع	160,000.0	1,506,667.0	1,666,667.0	104.2		**3.5**
القدرة على الدّفع في قطاع المياه و الصّرف الصّحي للاستخدام المنزلي (%)				**3.5**		**من ذوي الدّخل المحدود**

المصدر: سلطة المياه الفلسطينية (2020):لاحتساب ا لقدرة على الدّفع في قطاع المياه الفلسطيني، دائرة التّعرفة المائيّة، سلطة المياه الفلسطينية، رام الله، فلسطين.

[130] سلطة المياه الفلسطينيّة (2021):" نشرة نظام المعلومات المائي الوطني"، رام الله، فلسطين.

وفي هذا السّياق الّذي يظهره الجدول أعلاه أن نسبة 3.5 % من نسبة الدّخل لذوي الدّخل المحدود ستذهب إلى فاتورة المياه، وهذا الأمر يبقى مقبول بمعزل عن الأخذ بالحسبان الفقر متعدد الأبعاد للأسرة الفلسطينيّة، وإذا تتبعنا التّحديات المؤسساتيّة والاجتماعيّة لقطاع المياه فإنّ ضعف الجبايّة والتّحصيل من المتلقي لخدمات امدادات المياه تبرز كتحدي اجتماعي له تداعياته على الاستدامة الماليّة للمزودين المياه والصّرف الصّحي بالمفرق، ذلك أن القدرة على الدّفع المرتبطة بالدّخل يعاكسها في الثّقافة الفلسطينيّة مستوى الاستعداد للدّفع من قِبل المواطنين.

ذلك أن الكثير منهم يعدّ خدمات المياه والصّرف الصّحي حق وطني مكتسب بالمجان، ولا يمكن تخيلهم أنّهم يدفعون مقابل هذه الخدمات الأساسيّة، ويتصل بهذا التّوجه ضعف الجبايّة لأثمان الكهرباء خصوصا في 19 مخيم في الضّفة الغربيّة فقط، ولا يشمل ذلك مخيمات قطاع غزة، الأمر الّذي يجعل نظام التّعرفة المائي في فلسطين أمر حساس اجتماعيّا وسياسيا لارتباطه بحق الوجود والثّبات على الأرض في المخيال الفلسطيني خصوصا للاجئين في المخيمات الفلسطينية في الضّفة الغربيّة (دائرة شؤون اللاجئين ، 2020)[131].

وعند ارتباط هذا التّوجه الثّقافي للاستعداد للدّفع في تأثيره على الاستدامة المائيّة فإن الأخذ بمحددات الكفاءة الاقتصادية للمنشأة المائيّة أمر ضروري لمواجهة التّحديات الماليّة والاجتماعيّة والمؤسساتيّة المرتبطة مع بعضها، وتلقي بمخاطرها على استدامة خدمات قطاع المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني، خصوصا وأنّ هذه الفواتير المعلقة غالبا ما يتمّ دفعها من الخزينة العامّة(سليمان،2021)[132]، ويُعاد دفعها من قِبل المواطنين بأشكال مختلفة، مما يرفع من فاتورة المياه على كاهل المواطن الفلسطيني وفقا للجدول الآتي رقم (13):

13ـجدول رقم (13): متوسطات أسعار المستهلك لتعرفة المياه حسب المنطقة خلال العام، 2018

الوحدة: شيكل جديد/م^3			
الوصف	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة
تعرفة المياه لفئة الاستهلاك (0 - 5) متر مكعب/ شهر	3.07	3.98	1.12
تعرفة المياه لفئة الاستهلاك (5.1 - 10) متر مكعب/ شهر	3.09	4.00	1.16
تعرفة المياه لفئة الاستهلاك (10.1 - 20) متر مكعب/ شهر	4.45	5.31	2.44

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. مسح أسعار المستهلك، 2018. رام الله – فلسطين.

[131] عفانة، عماد(2020):"المخيمات والتّمييز في دفع فاتورة الكهرباء"، دائرة شؤون اللاجئين، قطاع غزة، الموقع الرسمي، آخر وصول: 2022/2/26، http://drah.ps/ar/index.php?act=post&id=15277

[132] سليمان، ملكي (2021):" نحو 20 مليار شيقل خسرتها "المقاصة" خلال عقدين بسبب بند "استثنائي"صافي الإقراض" يُرهق الخزينة العامّة"، جريدة الحياة الجديدة، 16/ تشر الثّاني، 2021، رام الله، فلسطين، الموقع الرسمي، آخر وصول:2022/2/22، http://www.alhaya.ps/ar/Article/125290

يلاحظ من الجدول أنّ نهج التّعرفة تصاعدي مرتبط بحجم الاستهلاك وهذا النّهج يدعم التّرشيد في الاستهلاك المائي، ولكنّه لم يميز في أنواع الاستخدام بين منزلي وصناعي وسياحي وتجاري، ولاحظ التّبايين الكبير بين أسعار الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة الاقل (1.12-2.44) مقارنة بالضّفة الغربيّة (3.98-5.31) لفئات الاستهلاك التّصاعديّة، إلّا أنّ هذا النّهج في التّعرفة التّصاعديّة يخدم نوع واحد من تباين العوامل السّوسيو اقتصاديّة المختلفة وهو الدّخل، ولكنّه لا يفرق بين العوامل الأخرى مثل البطالة والجندر والمنطقة الجغرافيّة والمسوحات الاجتماعيّة المختلفة ونوع الاستخدام، وفي قطاع غزة الّتي تنخفض فيها التّعرفة عن الضّفة كما هو مبين، باستثناء أنّ نوعيّة المياه في قطاع غزة سيئة، ذلك أن أكثر من 95% من مصادر قطاع غزّة الجوفيّة ملوثة إما بالنايتريت أو الكلورايد، أو زيادة التّملح (سلطة المياه الفلسطينيّة، 2018)[133].

أهم النتائج:

وفقا لما تمّ عرضه في هذا البحث يمكن تلخيص أهم ملامح الدّور للكفاءة الاقتصاديّة كمطلب للاستدامة المائيّة وفقا للتّحديات الّتي يعاني منها قطاع المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني والشّكل الآتي يوجز أهم التّرابطات لهذه التّحديات للأخذ بها بعين الاعتبار لتطوير سياسات مائيّة متكاملة:

23-الشّكل رقم (.23): ترابط تحديات دور الكفاءة الاقتصاديّة في الاستدامة المائيّة في الضّفة



الغربيّة وقطاع غزّة في فلسطين

المصدر: تطوير الباحث.

[133] سلطة المياه الفلسطينيّة (2018):" نوعيّة المياه في قطاع غزّة"، الموقع الرسمي، آخر وصول: 2022/2/22، http://www.pwa.ps/ar_page.aspx?id=Gfezpja2725820592aGfezpj

يظهر الشّكل أهم ثلاث تداعيات الّتي تقف عائق أمام تأدية الكفاءة الاقتصاديّة لدورها في تقوية منعة الاستدامة المائيّة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة في فلسطين وأهمها الجغرافيا وما تحمله من تحديات التّغير المناخي، وزيادة معدلات التّبخر، والضّخ الجائر نتيجة لذلك، وبالتّالي زيادة التّملح للأحواض المائيّة والتربة على حد سواء.

وتحدي هيمنة الاحتلال الّذي يولّد بقوانينه الحدودية وقيوده المفروضة على حرية الاستيراد والتّصدير والتّعرفات الجمركيّة، ونقل البضائع وحرّيّة التّنقل وتقسيم الأراضي بالمفهوم الأمني والسّيطرة على أي تغير في باطن الأرض وسطحها، والّذي يؤدي حصرا هنا في مفهوم الكفاءة الاقتصادية ألى ارتفاع التّكاليف على المنشآت المائيّة للمدخلات التّخصيصية والفنيّة المطلوبة، ومن شأن هذه الهيمنة للاحتلال الإسرائيلي أن تؤدي بالشّكل الحتمي إلى ندرة الموارد المائيّة نتيجة سيطرتها على أكثر من 85% منها في الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة.

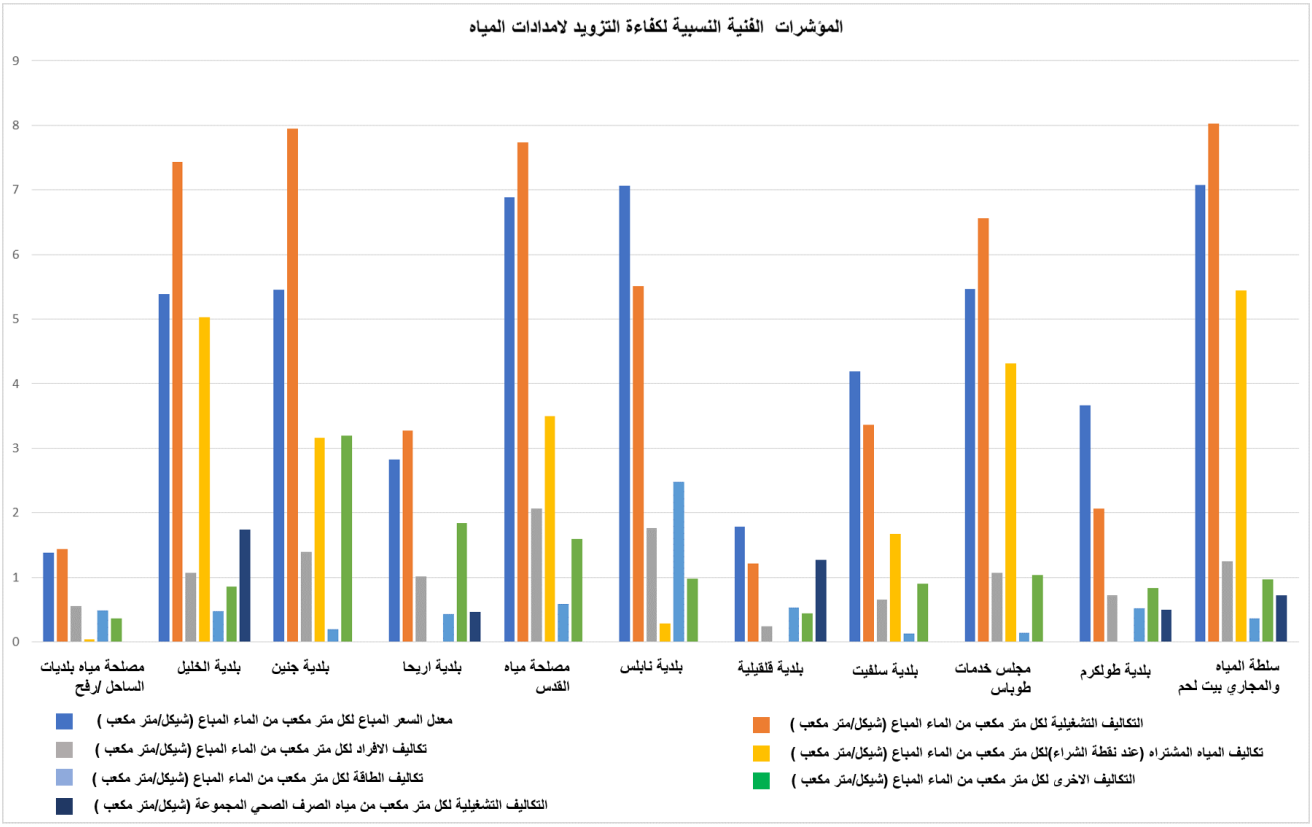
وبالتّالي تدني الإنتاجيّة بمفهوم أن الإنتاجيّة مرتبطة بقياس لفعالية شخص أو آلة أو مصنع أو نظام في تحويل المدخلات إلى منتجات ذات قيمة.بحيث تُحسب **الإنتاجية** عن طريق قسمة متوسط الإنتاج خلال فترة زمنية محددة على إجمالي التّكاليف أو قيمة المدخلات المستهلكة في تلك الفترة الّتي تشمل تكلفة رأس المال والطاقة والآلات والعمال. المتاحين وفي هذه الحالة فإنّ التّحديات تزداد في الوضع الفلسطيني مقارنة بالحالة العالميّة الّتي لا تعاني من حرّيّة التّنقل والقيود الجمركيّة الظّالمة والّتي لا تنبع من أي سياسات وطنيّة وإنّما نتيجة سياسات التّهجير القسري للإنسان الفلسطيني وتجريده من مقومات صموده على الأرض وهي المستهدفة بالشّكل الأساسي في سياسات الاحتلال الإسرائيلي.

أمّا المجموعة الثّالثة المتعلقة بالتّحديات المرتبطة بالإدارة، وهي تمثل ما يمكن أن تقوم به المنشأة المائيّة الفلسطينيّة في سبيل دعم دور الكفاءة الاقتصاديّة في تحقيق الاستدامة المائيّة وأهمها الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، ورفع كفاءة التّخصيص لهذه الموارد خصوصا المدخلات منها، ورفع الكفاءة الفنية بما يشمل مدخلات التّخصيص وكفاءة العمليات، وأخيرا التّركيز على تعظيم المخرجات بالشّكل التّوازني الّذي تتطلبه مفهوم الكفاءة الاقتصاديّة من خلال قسمة المخرجات على المدخلات للوصول إلى نسبة كفاءة اقتصاديّة أعلى ما يمكن في ظل جملة التّحديات الأخرى والّتي تعدُّ تحديات خارج نطاق الإدارة المحليّة.

المطلب الثّاني: الكفاءة الاقتصاديّة بالمؤشرات:

استنادا إلى تعريف الكفاءة الاقتصاديّة وأنواعها الّتي انبثقت عنها، فقد تمّ تطوير مؤشرات الكفاءة الاقتصاديّة وفقا لعناصر التّعريف بحيث استهدفت كفاءة التّزويد لمزودي خدمات امدادات المياه، وأنواع الكفاءة الاقتصاديّة الّتي تمّ تناولها أعلاه، ووفقا لهذا التّوجه فإن المؤشرات تتنوع في مستوياتها ومجالات استهدافها ونقاط التّركيز الّتي بنيت عليها، وبناء عليه، فإن مؤشرات الكفاءة الاقتصاديّة للمياه تندرج وفقا لما يأتي بما تمّ تطويره من خلال مراجعة سجلات مجلس تنظيم خدمات المياه والصّرف الصّحي في فلسطين من قِبل الباحث:

24- الشّكل رقم (2.10): المؤشرات الفنيّة النسبيّة لكفاءة التّزويد لامدادات المياه



المصدر: البيانات من مجلس تنظيم المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني، رام الله، فلسطين، والشّكل من تطوير الباحث.

من الملاحظ في الشّكل(2.10) الّذي يظهر المؤشرات الفنيّة وهي إشارة إلى الكفاءة الفنيّة، أمّا المجموعة الثّانية تُظهر مجموعة من المؤشرات الماليّة إشارة إلى أهمية الاستدامة الماليّة وتحقيق مبدأ استرداد التّكاليف، والمجموعة الأخيرة في الشكل(2.10) تأتي لتمثل المؤشرات التّخصيصية، وفي هذا السّياق يمكن أن يتمّ احتساب كافّة المؤشرات والخروج بتصور رقمي يقود إلى درجة من التّاكد أعلى لصاحب القرار تجاه مستوى الكفاءة الاقتصاديّة لمشاريع امدادت المياه والصّرف الصّحي.

وعند النّظر إلى الشّكل(2.10) فإنّه يظهر أنّ تكلفة المتر المكعب من المياه الصّالحة للشّرب بشكلها الإجمالي هي الأعلى، في جنين والخليل والقدس ونابلس، نظرا لتكاليف الضّخ من آبار جوفيّة عميقة تصل إلى أكثر من 1000م عمق في الأرض، إضافة إلى الطّبيعة الجغرافيّة الجبليّة الصّعبة للخليل وبيت لحم ونابلس، أمّا جنين بسبب المساحات السّهلية الواسعة، وأخرى الجبلية المحيطة المترامية الأطراف.

وكذلك لا بد من مزيد من التّحليل في المؤشرات الأخرى لتعيين سبب ارتفاع تكلفة المياه الإجمالي لهذا المؤشر، مثل التّعرف على كيفية احتساب التّعرفة المائيّة الّتي اعتمدتها كل بلدية، والّتي تتباين بين مزود وآخر في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة، استنادا إلى تراكمات تاريخيّة إهمها الاستعداد للدّفع من مقبل متلقي الخدمة، ومستوى ندرة المياه الّتي تزداد كلما اتجهنا جنوبا في الضّفة الغربيّة بينما في غزة

يوجد وفرة في المياه مع تردي النّوعيّة كما سيشار إلى ذلك في مباحث أخرى من هذه الإطروحة بالتّفصيل.

وبالنّظر إلى المؤشرات الأخرى تجد أن الارتفاع يطال مؤشر سعر البيع للمتر المكعب من المياه لنفس المحافظات، استنادا إلى أن المؤشر الأول كان مرتفعا، وبالتّالي لا بد من المزود أن يلاحق الارتفاع المطرد في التّكاليف وربطه بسعر البيع لمتلقي الخدمة، وهذا يسبب ضغطا على فاتورة المستهلك، وزيادة مخاوف انكشاف محدودي الدّخل أمام هذه التّكالبف الباهظة لتلقي خدمة مياه الشّرب.

نلاحظ أنّ باقي المحافظات في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة (رفح، ومصلحة السّاحل) تعطي مستوى أقل لنسب المؤشرات الظّاهرة في الشّكل، وهذا يعود لأسباب عدة أهمها أنّ هذه المحافظات غنيّة بمياه سّهلة الانتاج، لما لها من آبار جوفيّة وينابيع محليّة تمتلكها هذه البلديات، وكذلك يبدو أن هذه البلديات تعطي قدرا أكبر من التّركيز على تقليل التّكاليف الأخرى الظّاهرة في الشّكل مثل مؤشر العمال والموظفين وتكاليف التّشغيل والصّيانة والتّكاليف الأخرى.

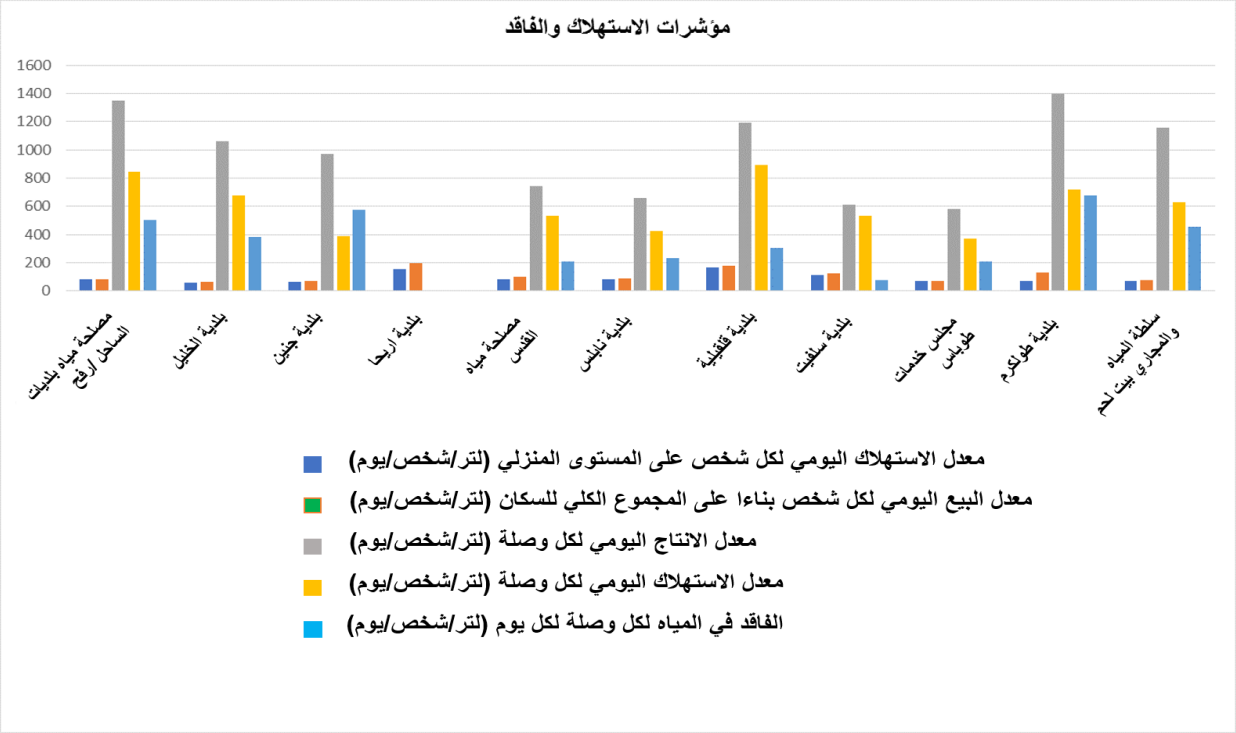
من الملاحظ أن المؤشرات المذكورة في الشّكل(2.10) لم تميز بين مجموعة المدخلات أو مجموعة المخرجات بشكل أساسي، بل تناولت المكونات لكل مؤشر من خلال مسميات شائعة في قطاع المياه والصّرف الصّحي، علما بأنّه يمكن تمييزها وفقا لمجموعة المدخلات أو مجموعة المخرجات، إضافة إلى تمييزها وفقا لنوع الكفاءة الاقتصاديّة الّذي يعبر عنها كل مؤشر حتّى تبدو الأمور أوضح لأصحاب القرار، ولغايات التّحليل والخروج بالتّوصيات اللّازمة الّتي تقدّم مستوى الكفاءة الاقتصاديّة الحقيقي لخدمة امدادات المياه والصّرف الصّحي.

ذلك إن معامل أي مؤشر يقع بين حدود الصّفر والواحد صحيح، فإذا كان قمية مؤشر معين على سبيل المثال"8. فهذا يعني بوجود تكلفة إضافية مقدارها 2.، وبمقارنة هذه النّسبة مع منشأة مائيّة بقيمة 100 مليون وحدة نقديّة، فإنّ هذا يعني أن هناك تكلفة ضائعة للمدخلات أو لقيمة المخرجات بقيمة 20 مليون وحدة نقديّة، وفي الواقع فإنّ هذه النّسبة من الكفاءة الضّائعة تحمل على التّكاليف الكليّة للمنشأة، ومن ثم تعكس قيمتها في التّسعير، وعليه فإن التّسعير يكون عادلا بنسبة الكفاءة الاقتصاديّة المثمنة، ومن هذا الحديث يمكن القول أنّه كلما قلت نسبة الكفاءة الاقتصادية كان هناك تداعيا للعدالة(Fabrizio Erbeta؛(2007) Martin Café)[134].

والشّكل الآتي رقم (2.11) يوضّح مجموعة أخرى من المؤشرات الفنيّة لامدادات مياه الشّرب للضّفة الغربيّة وقطاع غزّة:

[134] Fabrizio Erbeta Martin Café (2007):" Organization and efficiency incentives: evidence from England and Wales Water and wastewater industry" ,Piedmont Oriental University, Faculty of Economics,HERMES, Center for Research on Organized Services,Warwick School of Business, University of Warwick, Network economics review Volume 6, Version 4 - December 2007

25- الشّكل رقم (25): مؤشرات الاستهلاك والفاقد لمياه الشّرب في الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة



المصدر: تطوير الباحث من سجلات مجلس تنظيم خدمات المياه والصّرف الصّحي (فلسطين).

يلاحظ من الشّكل رقم (25) أنّ نسبة الفاقد عالية جدا، كما هو مبين في الجدول الآتي رقم (.14):

14- جدول رقم (.14):نسبة الفاقد للمياه في شبكات التّوزيع حسب مزودي الخدمة المائيّة لكل محافظة

"WSSA Bethlehem"	Tulkarm Muni.	Tubas J.S. C	Salfit Mun.	Qalqilia Mun.	Nablus Mun.	Jerusalem Water Undertaking	Jericho Mun.y	Jenin Mun.	Hebron Mun.y	CMWU Rafah
39%	49%	36%	13%	25%	36%	28%	-------	60%	36%	38%

المصدر: تطوير الباحث بقسمة مؤشر كميّة الفاقد على مؤشر الإنتاج لكل محافظة.

يُظهر الجدول رقم (.14) ارتباطا بالشّكل (25) أنّ نسبة الفاقد عالية جدا، ومتباينة بين المحافظات، أقلها في بلدية سلفيت (13%)، وأعلاها في جنين (60%)، ويعزى هذا الارتفاع إلى أسباب فنية أهمها اهتراء الشّبكات، والضّخ المتقطع في شبكات التّزويد، وجوانب إدارية أهمها أنظمة الفوترة المحاسبية الّتي تعتمدها البلديات، من كونها تقليديّة أو متطورة تعتمد الأتمتة.

وهذا من شأنه أن يقود إلى تحميل المواطن نسبة أعلى من تسعير المياه، الّذي كما شاهدنا في الشّكل أعلاه بأنّها تلحق تكلفة المياه، والّتي تحمّل على فاتورة المياه لمتلقي الخدمة المائيّة، واستنادا إلى هذا الوضع، فإن منشآت تقديم خدمات المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني لا تصل إلى 50% من نسبة الكفاءة الاقتصادية الكليّة، وعلية فإنّها تُحمّل للمواطن تسعير بنسبة الضّعف لمتوسط السّعر الحدي الّذي يضمن استرداد التّكاليف والاستدامة الماليّة والإيكولوجيّة، وكافّة المحددات الّتي تفرضها الاستدامة الماليّة من الجودة والكميّة المطلوبين، حتّى لا تتأثر درجة المنعة للمصدر المائي، وما يرتبط به من نظم إيكولوجية أكبر منه.

تؤكد المنافسة المتزايدة على المياه العذبة في فلسطين على الحاجة إلى حلول قابلة للتطوير لإدارة وتخفيف آثار ندرة المياه، يمكن للقواعد الّتي ينصّ عليها القانون الدّولي أن تُسهل التّحول إلى أنماط أكثر استدامة لاستخدام المياه، بما في ذلك إعادة تخصيص المياه لاستعادة الحصة الفلسطينيّة في مياه نهر الأردن(زيتون وآخرون،2005)[135]، وخزّانات المياه الجوفيّة في المناطق الّتي تعاني بالفعل من زيادة استخراج المياه من قِبل الاحتلال الإسرائيلي خصوصا الحوض الغربي.

على الرّغم من إمكانيّة تطوير حوافز في سوق المياه وسط طرفي النّزاع الإسرائيلي الفلسطيني، من خلال الأساليب القائمة على الحوافز الّتي تشير إليها المؤشرات الواردة في الجدول أعلاه لمزودي المياه بالمفرق في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة في فلسطين، كافحت من أجل التّوسع إلى ما هو أبعد من المبادرات التجريبيّة بسبب المقاومة السّياسيّة ونقص التّمويل والبيانات ونسب العجز في التّمويل للمرافق المائيّة.

يمكن أن تساعد التّطورات الحديثة في فهمنا للحوافز للاستخدام المستدام للمياه في التّغلب على الحواجز المستمرة الّتي أعاقت الجهود الماضيّة في قطاع المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني في الشأن الفلسطيني الدّاخلي، وبما هو متاح من انعكاسات سياسة الوضع الرّاهن الّتي تتسم بالهمينة من قِبل دولة الاحتلال الإسرائيلي، وذلك من خلال مراجعة نهجين، ووضع جدول أعمال عند تقاطعهما:

1) النّهج القائم على الحوافز لتخصيص المياه وإدارتها(Anderson, T., B. Scarborough, and L. Watson. 2012)[136]
2) نهج نظريّة التّغيير للتّطوير الاستراتيجي والتّأثير والتّقييم(Zilberman,2008)[137]، بحيث يتيح لنا القيام بذلك تحديد المناهج القائمة على الحوافز لتخصيص المياه في سياق أوسع، بتحديد أوجه التآزر والاحتكاكات المحتملة مع عمليات أوسع للإصلاح المؤسسي والبنيّة التّحتيّة.

يمكن أن يؤدي التّركيز الواضح على نهج نظرية التّغيير إلى تحديد الافتراضات والمعرفة الرئيسة بالفجوات الّتي تعيق التّقدم ، مثل الدّوافع الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسّياسيّة والإداريّة والتّقنيّة ، وظروف التّمكين ، وقضايا التّسلسل لمنهج مختلف، يتماشى مع الظّرف المائي الطّارىء في الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة في فلسطين، وذلك باستهداف العوامل الرئيسة الّتي تعيق التّبني في سياقات مختلفة، بتحديد ثلاثة مجالات حيث يمكن للبحوث متعددة التّخصصات (Karen,2014)[138] أن

[135] Mark Zeitouna and Jeroen Warnerb(2005):" Hydro-hegemony – a framework for analysis of trans-boundary water conflicts, aCorresponding author. King's College, London, University of London and School of Social Science and Public Policy,Department of Geography, The Strand, London, WC2R 2LS, UK. Tel: þ44 207 836 5454, Fax: þ44 207 383 4573.Received 15 July 2005; accepted in revised form 24 October 2005

[136] Anderson, T., B. Scarborough, and L. Watson. 2012. *Tapping Water Markets.* Resources for the
Future Press and Routledge. New York, NY.

[137] Zilberman, D., Sproul, T., Rajagopal, D., Sexton, S. & Hellegers, P. (2008). Rising energy prices and the economics of water in agriculture. Water Policy, 10(Suppl.1), 11–21.

[138] Piper, Karen. (2014) *The Price of Thirst: Global Water Inequality and the Coming Crisis.* Minneapolis: University of Minnesota Press. The Executive Office of the President (2016) *Commitments to Action on Building a Sustainable Water Future* (March 22). Washington, DC: The White House.

تدعم تطوير وتنفيذ وتقييم نظريات التّغيير لأسواق المياه وإدارة المياه القائمة على الحوافز الأخرى مثل:

1) تحديد مكان وزمان تطوير أنواع مختلفة من الحوافز للاستخدام المستدام للمياه من قبل مقدمي خدمات امدادات المياه بالجملة والمفرق.
2) تصميم واختبار الحوافز كجزء من حزمة أوسع من الإصلاحات المؤسسيّة واستثمارات البنيّة التّحتيّة، وفق مفهوم الإدارة المتكاملة الّتي تبنته سلطة المياه في رؤيتها منذ خطتها الاستراتيجية 2014 -2017.[139]
3) التّقييم المنتظم لتأثير الحوافز باستخدام مصادر بيانات متنوعة باستخدام أدوات جمع وتنقيح وتحليل متنوعة تشمل المسوحات والزّيارات الميدانيّة المنتظمة والمستهدفة، وصولا إلى تقنيّات الأقمار الصّناعية ورقمنة العمليّات(Karen,2014).

تدعو الدّراسات إلى أن شبكة عالمية من الباحثين والممارسين في مجال المياه، مدعومين بأطر ومراصد مشتركة، يمكنهم تمكين التّعلم المنتظم من التّجارب لتعزيز الحوافز للاستخدام المستدام للمياه وتوسيع نطاق اعتمادها.

الفرضيّة تقول في تشخيص حالة كهذه مما وصلت له الأدبيات أن تدخل القطاع الخاص يزيد من نسبة تحقيق الكفاءة الاقتصاديّة للمشاريع المائيّة، وبالتّالي فإنّ زيادة معدل الكفاءة الاقتصاديّة الّتي يمكن الوصول إليها في حالة مشاريع الشّراكة المائيّة يمكن أن تكون تدخل تنموي يقود إلى تحقيق العدالة السّعريّة بشكل افضل من الوضع القائم حاليا في ما تحققه مؤسسات القطاع العام ,Pinto (F.S., Marques, R.C.2017) .[140]

ومن جهة أخرى يمكن تناول هذه المعطيات بشكل آخر، حيث أنّه في الواقع تجد المنشآت المائيّة تعاني من اهتراء في الأصول والمدخلات، وفوضى في الاحصائيات، وتشوش في تقييم الوضع الحقيقي أو التنبؤ بالوضع القادم، وخلط كبير في تطوير الموازنات الماليّة، والتّكاليف التّشغيلية، والّتي غالبا ما تحمل بنود صرف على أخرى، دون تحرٍ دقيق لطبيعة هذه العمليات والأنشطة، وبالتّالي فإن عدالة التّسعير غير مؤكدة في ظل ظرف عمل كهذا، إنّ من شأن مشاريع الشّراكة أن تقدم دفعة قويّة، باتجاه إبراز حقيقة العدالة السّعريّة لاستهلاك المياه أو جمعها والتّخلص منها في حالة المياه العادمة.

إنّ حقيقة العدالة السّعرية لاستهلاك المياه المرتبطة بالكفاءة الاقتصاديّة لإدارة المياه، تؤثر على زيادة العرض وإدارة الطّلب، وإعادة تخصيص المياه (Yuan,2019)[141]، وهاتان الأخيرتان تقدمان ثلاثة مناهج متميزة ، ولكنّها مترابطة ومتداخلة الاستجابة لندرة المياه، بحيث يتمّ اعتماد زيادة العرض على التّكنولوجيا والبنيّة التّحتيّة، بما في ذلك السّدود وأنظمة تحليّة المياه والتّوزيع خصوصا في قطاع غزة، وبالتّالي فإنّ إدارة الطّلب تشمل تنميّة مهارات وخبرات ومعارف من جهة، وتراكم وتقويّة

[139] سلطة المياه الفلسطينيّة(2014): الخطة الاستراتيجية 2014-2017 +2018، رام الله، فلسطين.
[140] Pinto, F.S., Marques, R.C., (2017). New era/new solutions: the role of alternative tariff structures in water supply projects. Water Res. 126, 216e231.
[141] Yuan, M.H., Lo, S.L., Chiueh, P.T., 2019. Embedding scarcity in urban water tariffs: mapping supply and demand in North Taiwan. Environmental Earth Sciences 78, 1e13.

رأسمال بشري مميز بالإضافة إلى عمليات التّخطيط المنظمة في التّنميّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة المتكاملة من جهة أخرى.

ذلك إنّ إعادة توزيع المياه تتيح إحداث تغييرات في أنماط استخدام المياه مع تقلب العرض والطّلب، اعتمادًا على السّوق، أو الإدارة أو النهج المتمحورة حول المجتمع(Jordan,2006.P23)[142]، أو في كثير من الأحيان مزيج من الثّلاثة لتقليل المخاطر.

تعتمد إعادة التّخصيص على كل من زيادة العرض وإدارة الطّلب، تسهل البنيّة التّحتيّة لامدادات المياه الطبيعيّة أو المنشأة لحركة المياه بين المستخدمين والطّلب عليها، بحيث تحد الإدارة من الاستهلاك التّراكمي للمياه، وتشجع الحفظ من خلال التّدخلات السّلوكية والتّغييرات التّنظيمية والحوافز، بما يشمل المنح والإعانات (Sahin,2016,P9)[143]، لاجل ذلك يعدُّ سوق المياه والحوافز اداتين مكملتين لزيادة العرض واستراتيجيات إدارة الطّلب الأخرى.

لا يزال إصلاح السياسات والاستثمار الحكومي في السّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة مركّزين إلى حد كبيرعلى حلول جانب العرض ، إلا أن العديد من المقترحات الحاليّة تتجاهل مفارقة زيادة امدادات المياه، والتي قد تؤدي زيادة إمدادات المياه في البداية إلى معالجة ندرة المياه، ولكنها تؤدي أيضًا إلى زيادة الطّلب على المياه، هذا التّناقض له عدة آثارمحتملة، حيث يمكن أن تتضمن الاستجابة السّلوكية زيادة استخدام المياه إلى مستويات لا يمكن تحملها خلال فترات الجفاف.

على سبيل المثال، يمكن أن تؤدي زيادة كفاءة الرّي إلى زيادات في الاستهلاك الكلي للمياه ما لم تكن استثمارات الكفاءة مدعومة بتغيير السّلوك، فقد يشوب الارتباك القدرة التّخزينيّة من خلال احتمال التّعرض للنقص ما لم يكن مرتبطا بإدارة الطّلب والتّخصيص الفعّال لكافّة مجالات الاستخدام للمياه (Sahin,2016)، وفي هذا الإطار قد يتكيف مستخدموا المياه مع متوسط ظروف إمدادات المياه دون الاحتفاظ بالمياه لمنع الأحداث المتطرفة والحفاظ على النّظم الإيكولوجيّة للمياه العذبة.

إنّ التّناقض الحاصل في الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة بيّن زيادة إمدادات المياه ، مقترنة بارتفاع التّكاليف الاجتماعيّة والاقتصاديّة والبيئيّة للخزّانات والأحواض الطّبيعيّة، بحيث دفعت الاستجابة على الطّلب المتنامي للمياه إلى الضّرورة لإحداث نقلة نوعيّة في كيفيّة تخصيص المياه، من خلال الحفاظ على المياه بالإدارة المتكاملة للمياه الّتي تهتم بإعادة تخصيصها باستمرار من بين خيارات منخفضة التّكلفة لتعزيز الأمن المائي الفلسطيني، وتحسينها عبر التّجربة، بحيث ارتبطت سياسات تخصيص المياه بتقليل المخاطر من ندرة المياه والصّدمات الّتي واجهها قطاع المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني عبر الأزمات السّياسية المتواصلة عبر عقود من تأزم مسارات التّفاوض مع الاحتلال الإسرائيلي، الّذي حوّل الماء إلى سلعة سياسيّة.

يتضّح هذا من خلال تقييمات لخيارات في مناطق جغرافيّة متنوعة على مستوى المحافظات الجهويّة بشكل عام، ، إنّ تقييم خيارات العرض والطّلب المحدودة لدى صاحب القرار المائي

---

[142] J. Jordan (2006). *Negotiating Water Allocations Using a Comprehensive Study Format: The "Tri-State Water Wars"*. Agricultural and Applied Economics, University of Georgia.

[143] Sahin, O., Siems, R.S., Stewart, R.A., Porter, M.G., 2016. Paradigm shift to enhanced water supply planning through augmented grids, scarcity pricing and adaptive factory water: a system dynamics approach. Environ. Model. Software 75, 348e361.

الفلسطيني والّذي دائما بالقرب من الحد من مخاطر نقص المياه أو انعدامها في بعض التّجمعات أو عدم صلاحيتها للاستهلاك.

هذا التناقض جعل في بعض الأحيان أن تصل تكاليف توليد متر مكعب واحد من المياه تتراوح بين 0.3 دولار للعجز في الرّي (الرّي النّاجم عن الإجهاد المائي) إلى أكثر من 2.43 دولار لإمدادات المياه المشتراه من شركة ميكروت الإسرائيلية وفقا للشّروط السّياسيّة الإسرائيلية، والمياه المنقولة بالصّهاريج في فترات الصّيف الّتي وصلت إلى 10 دولارات للمتر المكعب الواحد وخصوصا في المناطق المهمشة ومحدودي الدّخل(مجلس تنظيم قطاع المياه،2020)[144].

4- صورة رقم (4): أطفال يتناوبون على تعبئة مياه الشّرب في قطاع غزّة من وصلة مائية في الحي



المصدر: دولة فلسطين الموقع الرسمي[145]

المبحث الثّاني: استرداد التّكاليف

يمكن لاسترداد التكاليف ان يشكل حجر أساس، ورافعة تنموية لقطاع المياه، لما له من ارتباطا مباشر في تحقيق الاستدامة المالية للمنشآت لمائية في قطاع المياه والصرف الصحي الفلسطيني، مما يحاول البحث تحليله في هذا المبحث، هو ابراز مفهوم وأهمية استرداد التكاليف في الشأن المائي، إضافة الى حصر التحديات التي تحول دون الوصول الى استرداد التكاليف، والمحاولة الى تطوير نهج هجين يقوم على الإدارة والسوق والمجتمع.

المطلب الأول: مفهوم وأهميّة استرداد التّكاليف وارتباطها بالاستدامة الماليّة

يشير مصطلح "استرداد التّكاليف" لمقدمي خدمات المياه والصّرف الصّحي ومشاريع الرّي على وجه التّحديد إلى"كفاية الإيرادات لتغطية تكاليف التّشغيل والصّيانة وتكاليف رأس المال (Seema,2011,P10)[146]".

[144] مجلس تنظيم قطاع المياه الفلسطيني (2020): تقرير مزودي خدمات المياه"، رام الله، فلسطين.

[145] https://www.s-palestine.net/ar/?Action=DetailLight&ID=51824

[146] Manghee, Seema; van den Berg, Caroline. 2012. Guidance Note : Public Expenditure Review from the Perspective of the Water and Sanitation Sector. Water papers;. World Bank, Washington,

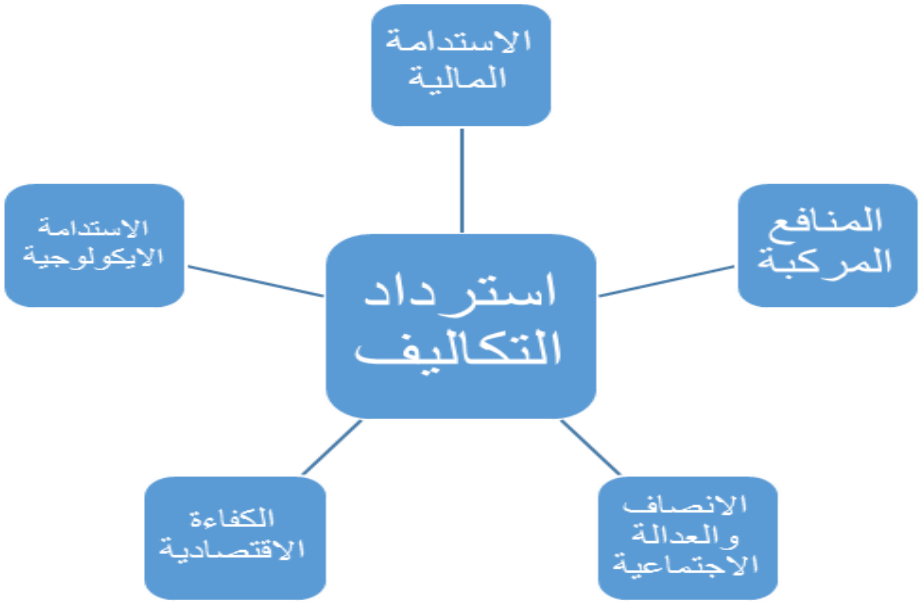
وإنّ تكاليف التّشغيل والصّيانة يمكن تمويلها من خلال:

1. رسوم المياه والخدمات ذات الصّلة (إيرادات التّشغيل)؛ أو الإعانات الحكوميّة (الإيرادات غير التّشغيلية).
2. يمكن تمويل تكاليف رأس المال من:
   - الفوائد النقدية الناتجة عن العمليات.
   - الديون طويلة الأجل و / أو منح التّنميّة.

وفي هذا الصّدد فإنّ ما نسبته 15% من مشاريع امدادات مياه الرّي في الدّول النّاميّة تغطي كامل التّكاليف، وما نسبته 45% من امدادات مياه الشّرب تغطي تكاليف التّشغيل والصّيانة فقط (Marin & Verspyck,2009).[147]

ولإبراز التّرابطات بين الاستدامة الماليّة واسترداد التّكاليف نورد الشّكل الآتي رقم (2.12):

26- الشكل رقم (26): ترابط الاستدامة الماليّة واسترداد التّكاليف مع العوامل السّوسيو اقتصاديّة الأخرى في المياه



المصدر: تطوير الباحث

عند تحويل فكرة المياه كونها سلعة اقتصادية فقد تمّ إجمال التّكلفة الكاملة وفقا لكونها أداة فعّالة للمياه إلى جانب كونها مبدأ عمل سليمًا، بحيث يفيد التّعريف الدّقيق لتسعير التّكلفة الكاملة والّتي تضمّنت بعض أو كل المكونات التّاليّة[148] (Perry,2015.P10):

DC. © World Bank. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/17254 License: CC BY 3.0 IGO."

[147] P. Marin, A. Locussol and R. Verspyck (2009):" Reforming Water Utilities in Western and Central Africa: Experiences woth Public-Private Partnerships"; Water Sector Board Discussion
Paper no 13, the World Bank, 2009

1. التّشغيل والصّيانة
2. تكاليف الاستثمار السّابقة
3. رسوم التّمويل
4. توفير متطلبات التّطوير وإعادة التّأهيل في المستقبل.
5. العوامل الخارجيّة (مثل ضعف في البيئة، والاختلالات المناخيّة).
6. تكلفة الفرصة البديلة للمياه في الاستخدامات البديلة.
7. التّكاليف بين الأجيال.
8. المنافع المركبة: بمعنى المنافع الّتي تجنيها القطاعات الأخرى من توليد قيم مضافة في الإنتاج بسبب توفر المياه، بحيث يكون لها نصيب من تحمل متطلبات التّكلفة المضافة.

وجدت هذه الأدوات الاقتصاديّة، ومفهوم القيمة الاقتصاديّة للموارد الطّبيعيّة، المزيد من الشّرعيّة في إعلان ريو دي جانيرو بشأن البيئة والتّنميّة للأمم المتحدة عام 1992 وإعلانه جدول أعمال القرن 21 الّذي دعم "تنفيذ قرارات التّخصيص من خلال الطّلب الإدارة وآليات التّسعير والتّدابير التّنظيمية "(الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة،الموقع الرّسمي)[149].

لقد أوضحت النّظريّة الاقتصاديّة منذ فترة طويلة كيف يمكن للتّسعير الصّحيح للسّلع الخاصّة والعامّة أن يؤدي إلى مكاسب في الكفاءة الاقتصاديّة (Rogers et al.1998)[150] ، عند تطبيق النّظريّة الاقتصاديّة لتسعير المياه ، من المعتقد أن سعر المياه ، إذا تمّ تحديده بدقة ، يمكن أن يعكس بشكل صحيح القيمة الاقتصاديّة وندرة المياه ، مع توفير المعلومات للمستهلكين أكثر يؤثر على سلوكهم كمستهلكين[151] (Guerry,2006) .

من منظور اقتصادي بحت، يمكن اعتبار المياه سلعة (بغض النّظر عن سماتها الاجتماعيّة)، وهي جوهر النّهج الاقتصادي، من وجهة نظر مفادها أنّ معظم الموارد شحيحة، وأنّ النّدرة موجودة، والّتي سوف تنعكس في السّعر.

إنّ النّظريّة الاقتصاديّة لتبني تسعير المياه، تركز على إدارة الطّلب، لذلك يمكن ببساطة شرح الأداة على النّحو الآتي في الجدول رقم (15)، الّذي يوضّح الهيكل الموحد للتّعرفة المائيّة في فلسطين:

---

[148] C.J. Perry (2015):"ACHIEVING FINANCIAL SUSTAINABILITY AND RECOVERING COSTS IN BANK FINANCED WATER SUPPLY AND SANITATION AND IRRIGATION PROJECTS, DOI: 10.13140/RG.2.1.2591.376459 PUBLICATIONS 2, https://www.researchgate.net/publication/275637201

[149] https://www.un.org/ar/ga/president/65/issues/sustdev.shtml

[150] " Peter Rogers, Ramesh Bhatia and Annette Huber (1998)" Water as a Social and Economic Good: how to Put the Principle into Practice".

[151] Guerry, A. D., S. Polasky, J. Lubchenco, R. Chaplin-Kramer, G. C. Daily, R. Griffin, M. Ruckelshaus, I. J. Bateman, A. Duraiappah, and T. Elmqvist. 2015. Natural capital and ecosystem services informing decisions: from promise to practice. *Proceedings of the National Academy of Sciences* 112:7348-7355. http://dx.doi.org/10.1073/pnas.1503751112

15- جدول رقم (15): الهيكل الموحد للتّعرفة المائيّة في فلسطين

نوع الاستخدام	فئات هيكلية التعرفة (م^3) لكل شهر بالشكيل الاسرائيلي			
	1 – 10م^3	10 - 20 م^3	20 - 30 م^3	أكبر من 30 م^3
منزلي	1 شيكل	1.4 - 1.2	1.8 - 1.4	2.5 - 1.8
تجاري	2.5 - 1.5	2.5 - 1.5	2.5 - 1.5	2.5 - 1.5
صناعي	2.5 - 1.5	2.5 - 1.5	2.5 - 1.5	2.5 - 1.5
سياحي	2.5 - 1.5	2.5 - 1.5	2.5 - 1.5	2.5 - 1.5

المصدر: سلطة المياه الفلسطينيّة (2020).

كما هو مبين في الجدول ، فإن استخدام التّسعير كأداة ترشيد وضبط للاستهلاك، وفقا للتّعرفة التّصاعديّة للاستهلاك، تعمل الآلية الاقتصاديّة على موازنة الطّلب على المياه مع العرض المتاح، مع ارتفاع الطّلب بالنسبة للعرض فإن السّعر يرتفع ، وإذا تجاوز الطّلب العرض، فإن السّعر ينخفض.

وبذلك تركز النّظرية الاقتصاديّة لتسعير المياه على أفضل السّبل، لإنشاء نظام أسعار مناسب للمياه، هذا التّساؤل ربما يكون أكثر قضايا السّياسة المائيّة قلقًا من منظور اقتصادي (Clements al et. 2010)[152].

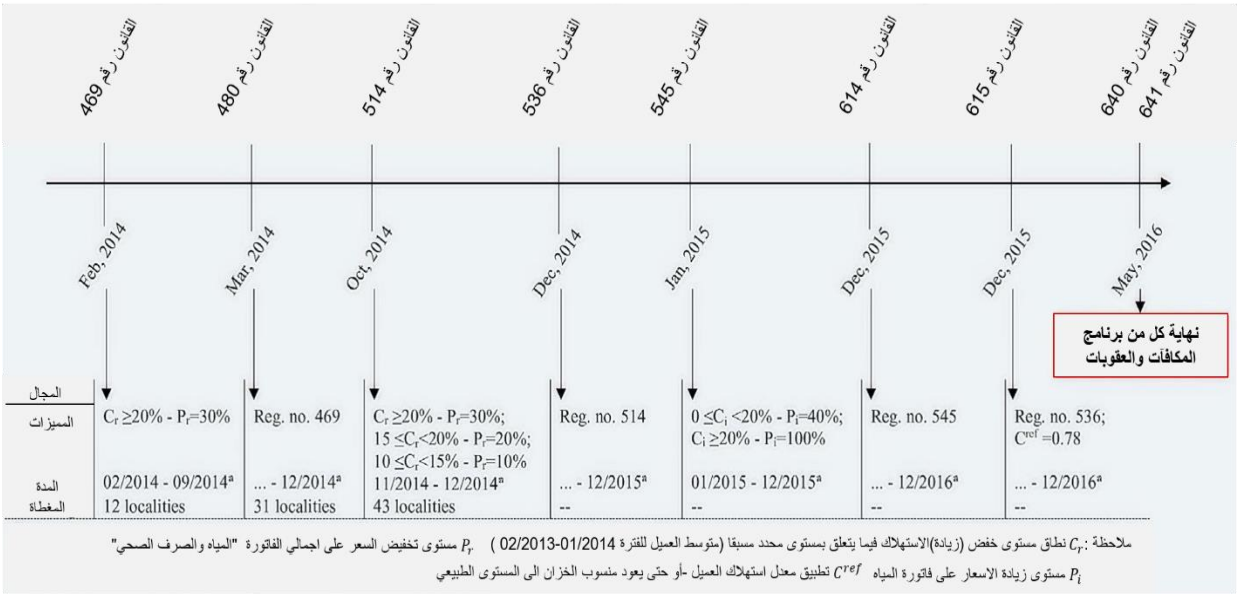
ومع ذلك ، فإنّ تسعير المياه أكثر تعقيدًا مما هو موضّح أعلاه بالجدول، بسبب خصائص المياه الفريدة كسلعة إجتماعيا وإقتصاديا، والحاجة إلى تسعير التّكلفة الكاملة للمياه موثقة جيدًا في الأدبيات الاقتصاديّة (Lopes, et all ,2011)[153]. ورغم ذلك، فإنّ الغموض يكتنف تسعير التّكلفة الكاملة لخدمات المياه في الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة، وأقلها لا يوجد هيكل تعرفة واضح ودقيق لكل مزود، حيث أنشئت المبادئ العامّة لتسعير المياه بكامل التّكلفة، والّتي تميز بين تكاليف التّوريد الكاملة، والتّكاليف الاقتصاديّة والتّكلفة الكاملة للمياه.

وكما هو موضّح في الشّكل أدناه، بحيث يجب أن تكون التّكلفة الكاملة للمياه تشمل التّكلفة الكاملة لتّوفير المياه والتّكاليف الاقتصاديّة والعوامل الخارجيّة البيئيّة، ذلك أنّه يجب استرداد التّكلفة الكاملة بالكامل حتّى يتسنى لمؤسسة خدمات المياه تحقيق مستوى محدد من الخدمات للأجيال الحاليّة والمستقبليّة، بناءً على مبادئ تسعير التّكلفة الكاملة للمياه المراد استردادها من أجل تحقيق الاستدامة الماليّة لقطاع المياه في مناطق التّزويد خصوصا المناطق الحضريّة، وكذلك الاستدامة البيئيّة .

[152] Clements, T., A. John, K. Nielsen, D. An, S. Tan, and E. Milner- Gulland. 2010. Payments for biodiversity conservation in the context of weak institutions: comparison of three programs from Cambodia. *Ecological Economics* 69:1283-1291. http://dx.doi. org/10.1016/j.ecolecon.2009.11.010

[153] Lopez-Gunn E, Llamas MR, Garrido A, Sanz D (2011) Groundwater management. In: Rogers P (ed) Treatise in water science, vol 1. Elsevier, Amsterdam/Hackensack, pp 97–127

27- الشّكل رقم (.27): المدخل المتكامل للتّسعير القائم على استرداد التّكاليف الكاملة للمياه



المصدر: F. Silva Pinto*, B. de Carvalho, R. Cunha Marques(2021[154]

يظهر الشّكل اتجاهات متكاملة لتوفر استرداد التّكاليف استنادا إلى الاستهلاك، ويظهر أهمية دراسة أبعاد متكاملة للتسعيرة العادلة للمياه، من خلال مبدأ استرجاع كامل التّكاليف، ويتعدى الشّكل ليأخذ بالحسبان التغيرات المناخيّة، ومعدلات الأمطار والرّطوبة والتّبخر، وتغيبرات هذه المؤشرات من منطقة لأخرى، بحيث يكون لكل هذه المتغيرات شأن في تسعير المياه العادل ارتباطا بالاستهلاك.

وبالمقارنة مع الحالة الفلسطينيّة فإنّ الجدول الآتي رقم (16) يوضح آليات حساب التكلفة، غاية في الوصول إلى استرداد التّكاليف في خدمات المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني[155]:

16- جدول رقم (16): إنتاج المياه طريقة مبسطة لإحتساب التّكلفة

Unit Cost تكلفة المتر المكعب	Total Costs التكلفة الإجمالية	200,000	Annual net sales m3During Year ..... صافي مبيعات (تحققات) المياه بالأمتار المكعبة كما في نهاية عام	
			Details:	التفاصيل
0.5000	100,000		Labor cost	العمل والأجور

[154] F. Silva Pinto*, B. de Carvalho, R. Cunha Marques(2021):"Adapting water tariffs to climate change: Linking resource availability,costs, demand, and tariff design flexibility

[155] الارقام افتراضية، وذلك لتوضيح آليات الاحتساب تطبيقيا.

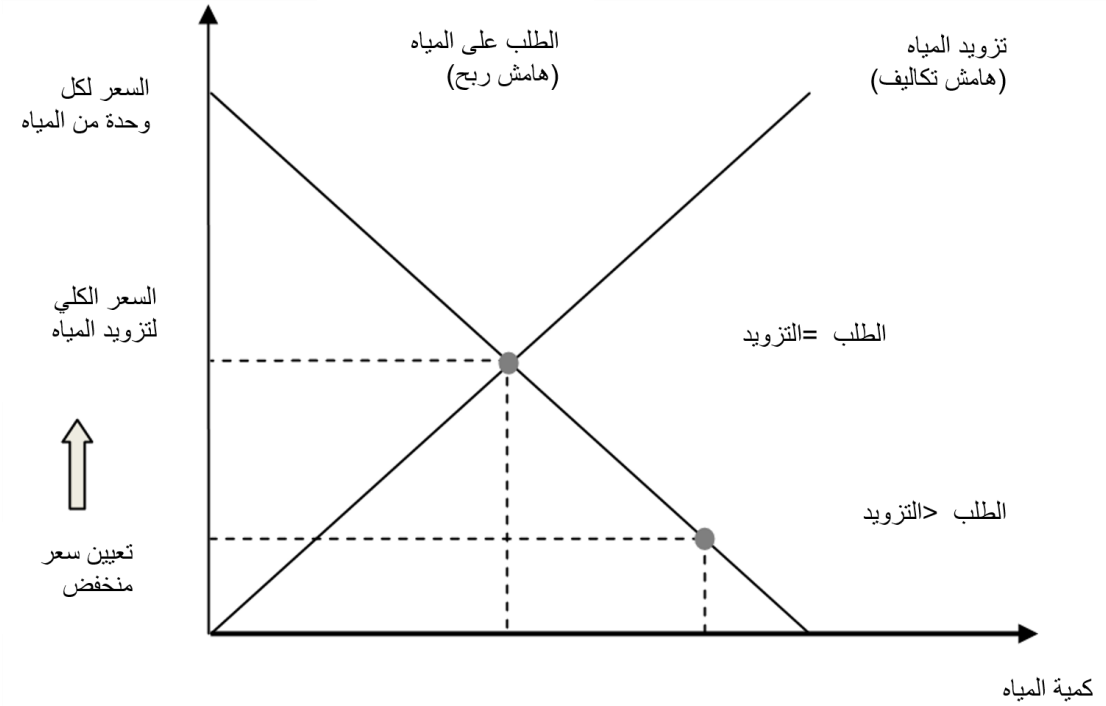
0.5000	100,000		Electricity	الطاقة الكهربائية
0.0500	10,000		Fuel	الوقود والمحروقات
0.0025	500		Materials & Supplies	المواد واللوازم
0.0005	100		Maintenance	تكاليف الصيانة
0.0001	10		Spare parts	قطع الغيار
0.2500	50,000		Depreciation	الاستهلاكات (الإهلاكات)
0.0050	1,000		Others	تكاليف أخرى
1.30805	261,610	1	Total for Production	إجمالي تكاليف الأنتاج
1.0000	200,000		Labor cost	العمل والأجور
1.5000	300,000		Electricity	الطاقة الكهربائية
2.0000	400,000		Materials & Supplies	المواد واللّوازم
2.5000	500,000		Maintenance cost	تكـاليف الصّـيانة - شـبكات التّوزيع
4.0000	800,000		Spare parts	قطع الغيار
2.5000	500,000		Fuel	الوقود
4.5000	900,000		Deprecation	الاستهلاكات (الإهلاكات)
0.0000	0		Others	تكاليف أخرى
18	3,600,000	2	Total for Distribution	إجمالي تكاليف التوزيع
0.0005	100		Labor cost	العمل والأجور
0.0050	1000		Electricity	الطاقة الكهربائية
0.0500	10,000		Fuel	الوقود والمحروقات
5.0000	1,000,000		Materials & Supplies	المواد واللوازم
0.2500	50,000		Maintenance	تكاليف الصيانة
0.5000	100,000		Spare parts	قطع الغيار
0.1500	30,000		Depreciation	الاستهلاكات (الإهلاكات)
0.3000	60,000		Loan Intrest	فوائـد قـروض (لمشـاريع المياه)
0.0500	10,000		Others	تكاليف أخرى
6.3055	1261100		Sub Total for Administration	إجمالي تكاليف إداريّة
0.5	100,000		Add/Subtract year end difference in inventory Balance	يضـاف / يطـرح رصـيد مخـزون آخـر المـدة (الميـاه والمجاري)
-1.2500	-250,000		Deduct Revenues other than from water sales(Bank intrest, technical fees…etc)	يطـرح أيـة إيـرادات متحصـلة مـن أيـة بنـود بخـلاف مبيعـات المياه ورسوم المجاري(فوائد بنكيّـة ، رسـوم اشـتراكات ورسوم إداريّة ،... الخ)
5.5555	1111100	3	Net total costs for	صـافي إجمـالي التّكـاليف

الإداريّة	Administration			
مجموع عام للبنود 1+2+3	Grand total for 1+2+3		4,972,710	24.86355

المصدر: سلطة المياه الفلسطينية(2020): دائرة التّعرفة المائيّة، رام الله، فلسطين.

وهذا الجدول يعتمد على إدارة الطّلب ولا يأخذ بالاعتبار تجاذبات العرض عند صانع السّياسات الفلسطيني، وقد تمّ إهمال تأثير العرض، بسبب أنّ الماء مسألة سياسية متوقفة على تقدم مسار المفاوضات الفلسطينيّة الإسرائيليّة، وتعزيز أسباب البقاء والصمود الفلسطيني، إضافة إلى أنها تتحلى بأبعاد اجتماعيّة وأمن مجتمعي، وبالتّالي، فإن صانع السياسات يأخذ كمية العرض كقيمة ثابتة ومحدودة التّدخل، ضمن ما هو متاح، بسبب هيمنة الاحتلال الإسرائيلي على مصادر المياه الفلسطينيّة والمشتركة، وعند إسقاط تأثير قوة العرض مع الطّلب على المياه فإنّ التّسعير يأخذ شكلا آخر يمكن أن يترجم الشّكل الآتي رقم (.28) التّصور العام لسوق المياه في هذه الحالة:

28- الشّكل رقم (.28): النّظرية الاقتصاديّة لتسعير المياه
(Economic theory for water pricing)



المصدر:Griffin, (2006)

من الملاحظ للشكل أعلاه أنه يوضّح النّظريّة الاقتصاديّة للمياه باعتبارها سلعة تخضع لسوق العرض والطّلب، وبهذا الخصوص سيكون سعر المياه متأثر بقوى العرض والطّلب، بمعزل عن أي مسؤولية اجتماعية أو تدخل حكومي، وربما هذا الوضع الأكثر حرجا لصانع السّياسات بحيث يتخذ تسعيرة المياه، وفقا للنّظرية الاقتصاديّة البحتة بمعزل عن الفئات المهمشة ومحدودي الدّخل، وغيرهم ممن لم يتمكنوا من الوصول العادل إلى المياه، بأسعار معقولة، لا تخضع لسوق العرض والطّلب،

وإنّما للمسؤوليّة القيميّة والاجتماعيّة، كمدخل لتحقيق العدالة الاجتماعيّة في الدّولة، والأهداف الاقتصاديّة الأخرى، الّتي تفرض حاجات التّخصيص العادل لباقي القطاعات المنزليّة والاقتصاديّة والسّياحيّة وغيرها.

وعليه سيكون لصانع السّياسات الفلسطيني تدخلات أخرى تقوّض الشّكل أعلاه، بحيث يجعل سعر المياه ضمن ضبط قوة الدّولة، ويشمل ذلك عقود الشّراكة المائيّة مع القطاع الخاص، وبهذه الحالة لا بد من أن الطّرف الحكومي سوف يقدم الضّمانات لمخاطر السّعر والطّلب، وهذا ما سيتمّ تناوله في الباب الثّاني ضمن مبحث التّرتيبات التّعاقديّة لعقود الشّراكة المائيّة.

ويبقى السّؤال المُلح؛ ما هي أفضل السّبل لإنشاء نظام أسعار مناسب للمياه؟ هذا السؤال ربما يكوّن أكثر قضايا السّياسة المائيّة قلقًا وفي هذا التّوجه تنصّ السّياسة الوطنيّة الفلسطينيّة للمياه[156] على:

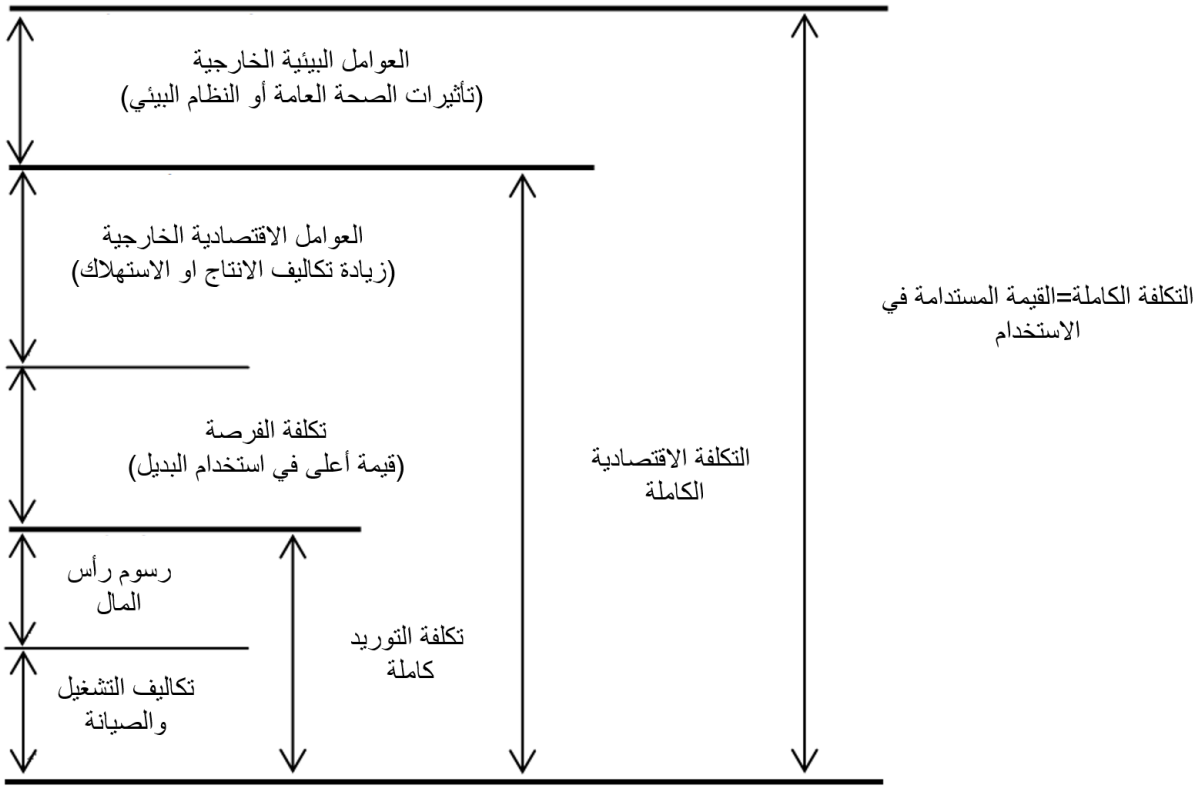
1. ضمان الاستدامة الماليّة من خلال استرداد التّكاليف لعمليات استخراج ونقل وتوزيع المياه، بالإضافة إلى جمع مياه الصّرف الصحّي ومعالجتها، بما يمكّن مزودي خدمات المياه والصّرف الصّحي من تحقيق موثوقيتهم الماليّة من حيث الاسترداد الكامل لتكاليف التّشغيل والصّيانة والاستبدال والاستثمار الرّأسمالي.
2. تحديد وتطبيق أنظمة واضحة للمرافق لتحصيل الإيرادات(بما في ذلك ديون المشتركين)، إذ يعد تحصيل هذه الديون أمرا أساسيا لضمان الجدوى الماليّةالاستدامة لمرافق المياه والصّرف الصّحي.
3. تحديد وتطبيق أنظمة للتعامل مع الوصلات غير القانونيّة في أنظمة المياه و شبكات الصّرف الصّحي.
4. ضمان أن يعكس التمويل المقترح للخدمات ومتطلباته الأهداف الماليّة المعتمدة وملامح التّكلفة لكل من مزودي الخدمات، وحيثما لا تحقق التّعرفة الاسترداد الكامل للتّكاليف حتّى المدى المتوسط، يجب أن يتمّ التّحديد الواضح لجميع مصادر التّمويل اللّازم لسد هذه الفجوة.
5. تحديد رسوم المياه والصّرف الصّحي، ورسوم الوصلات، وضرائب شبكات الصّرف الصّحي ورسوم المعالجة لتغطية تكاليف التّشغيل والصّيانة على الأقل، وجزء من تكلفة رأس المال، ويبقى الهدف استرداد التّكاليف بالكامل على المدى المتوسط.
6. تطبيق رسوم مختلفة لمختلف المناطق الجغرافيّة، بالاستناد إلى الاستخدام وإلى الجودة.
7. تقييم قدرة المواطنين على دفع تكاليف خدمات المياه والصّرف الصّحي، وضمان أن هذا التقييم يشكل جزءامن مراجعات التّعرفة ،وأن يتضمن القضايا المتصلة بالشّرائح الفقيرة والمحرومة من المجتمع.
8. وضع وتنفيذ نظم تعرفة عادلة وتصاعديّة، بهدف تسهيل حصول الفئات الفقيرة والضّعيفة على الخدمة وضمان قدرة المرافق العامة على استرداد التّكاليف.

وتنعكس استراتيجيات التّمويل المستدام في سياسة واستراتيجيّة المياه الوطنيّة في فلسطين، والّتي تغطي إدارة موارد المياه، وامدادات المياه والصّرف الصّحي، مع ضمان متطلبات الاستدامة الماليّة والإيكولوجية، وغيرها من المتطلبات الّتي تمّ تناولها في مبحث الاستدامة المائيّة.

[156] PWA (2013):"National Water Policy and Strategy for Palestine", Volume 2, Final Water Strategy 2013-2032",Ramalla,Palestine.

والشكل رقم (.29) يبرز أهمية هذه الأبعاد في تسعير المياه ضمن الشكل الاتي:

29- الشّكل رقم (29):ربط المتطلبات الاجتماعيّة والبيئيّة والتخصيصية في رفع تسعير المياه



المصدر: (H. Wu ,2011,P7)

يظهر شكل رقم (29) كيف يمكن لمزيد من المتطبات الاجتماعيّة والبيئيّة والتخصيصة الأخرى أن ترفع من تسعير المياه لاسترداد كامل التّكاليف للمياه، وهذا من شأنه أن يولد زيادة في التّعرفة المائيّة تقدر ب30% من أصل التّعرفة المعتمدة (H. Wu ,2011,P7) [157] على التّكاليف الثّابتة والتّشغلية الوارردة في الجدول (جدول احتساب تكاليف المياه الفلسطيني)، وعندما تمّ حساب نسبة الفاتورة المائيّة المتوقعة المتوسطة التّكاليف من الدّخل وجد أنّها تحتل ما نسبته 3.5% من الدّخل للأسرة المتوسطة[158] وهذا أعلى من معدل توصيات الأمم المتحدة الّتي أوصت بأن لا يتجاوز 3% (H.

[157] H. Wu (2011):"Pricing water for sustainable cost recovery: a study on China's water tariff reform, Department of Engineering Science, University of Oxford, Parks Road, Oxford, OX1 3PJ, UK, IWA Publishing 2011 Water Practice & Technology Vol 6 No 4, doi:10.2166/wpt.2011.077

[158]انظر مبحث الكفاءة الاقتصاديّة في هذه الاطروحة، الجداول المرفقة ص116

Wu ,2011[159]، ومع الأخذ بالمتطلبات البيئيّة فإنها ترتفع 30% ليقفز المعدل 3.5% إلى 4.55% وهذه النسبة أعلى من معدل التّوصيات الأمميّة.

وإذا اسقطنا ظروف البطالة والإغلاق الإسرائيلي المتكرر، والّذي يؤثر على دخل السّكان، فإن نسبة الفاتورة المائيّة سوف تمثل عائق أمام كثير من الأسر الفلسطينيّة تصل إلى أكثر من 65%[160] من الأسر في الحالات الّتي تمثل أوقات التّدخلات العسكريّة المتعسفة، والإغلاقات وأشكال الحصار الاقتصادي المتنوعة، الّتي تقوم بها إسرائيل تجاه المجتمع الفلسطيني من وقت إلى آخر خصوصا أوقات الحروب.

وعليه فإنه لا يخفى على صانع السّياسات في الحكومة الفلسطينيّة الأخذ بهذه الاختلالات الموسميّة، إن صح التّعبير، في توليد آلية مع مزودي خدمات امدادات المياه للوضع الطارىء والمتكرر، بأن تقدم الضّمانات المتينة لضمان إبقاء متلقي الخدمة المائيّة في دائرة التّزويد المائي ضمن التّخصيص الاجتماعي.

النّظم الماليّة والمحاسبيّة لضمان استرداد التّكاليف:

تقوم البلديات ومؤسسات الخدمات العامّة في فلسطين باتباع النّظم الماليّة الحكوميّة بالقيد في السّجلات الماليّة على أساس القيد المفرد(الأساس النّقدي)معتمدة على قيد المقبوضات والمدفوعات فقط، دون أي تسجيل للمستحقات من المصاريف أو تسجيل للاستهلاكات أو الاحتياطات.

وبالتّالي فإن نتيجة حسابات هذه المؤسسات لا تُظهر الوضع الحقيقي والمركز المالي السّليم لهذه المؤسسات في نهاية السّنة الماليّة، وعليه أوصى مجلس تنظيم المياه في فلسطين (مجلس تنظيم خدمات المياه،2019،ص 27)[161] بالضرورة اتباع وتطبيق النّظم المحاسبيّة على أساس الاستحقاق الكامل، أو الاستحقاق المعدل، وذلك لضمان تسجيل حسابات المؤسسة بطريقة سليمة وفعالة، للتمكن من استخراج نتيجة الأعمال، والوقوف على المركز المالي الحقيقي للمؤسسة في تاريخ معين، وقد أوصت سلطة المياه الفلسطينيّة في تقاريرها

(PWA,2015,P37)[162] بمجموعة من الإجراءات الّتي وجب الأخذ بها وفقا لما يأتي:

1. يتمّ تعريف السّياسات الماليّة والاجراءات الواضحة لدى جميع مزودي الخدمة، على سبيل المثال: تتبع النّظم المحاسبيّة مبدأ الاستحقاق من أجل أن تكون قادرة على قياس الاستحقاق المحاسبي المعد للمخرجات الماليّة الفعليّة و المركز المالي وتكلفة الخدمات لتحديد التّعرفة المناسبة.
2. من الضرورة بمكان وجود مدققي حسابات مستقلين لدى مزودي الخدمات كطرف ثالث.

---

[159] H. Wu (2011):"Pricing water for sustainable cost recovery: a study on China's water tariff reform, Department of Engineering Science, University of Oxford, Parks Road, Oxford, OX1 3PJ, UK, IWA Publishing 2011 Water Practice & Technology Vol 6 No 4, doi:10.2166/wpt.2011.077

[160] الأمم المتحدة، الموقع الرسمي، آخر وصول 2021/11/30، https://news.un.org/ar/story/2021/05/1076572 "وقال كاربوني إن "حوالي 700 ألف فلسطيني تأثروا بالأضرار الّتي لحقت بالبنيّة التحتيّة للطاقة والكهرباء في حرب أيار 2021 على غزة من قبل الاحتلال الاسرائيلي فيما انخفضت امدادات المياه بنسبة 40 في المائة."

[161] مجلس تنظيم خدمات المياه (2019):" دليل تحقيق الاسترداد الكامل التّكاليف في مؤسسات ومصالح تقديم خدمات المياه، رام الله، فلسطين

[162] PWA(2015):" Water Governance in Palestine SECTOR REFORM TO INCLUDE PRIVATE SECTOR PARTICIPATION,Rammalla, Palestine.

3. من الضروري وجود لوائح واضحة تخص إصدار الإشعارات الدائنة.
4. أن يتمّ استخدام مؤشرات الأداء لتكون أساس معياري لمزودي الخدمات.
5. يخضع مزودو الخدمات الّذين لا ينفذون ما ورد لعقوبات متصاعدة.
6. يتمّ العمل على تحسين تحصيل الإيرادات لتفوق نسبته حوالي 10 % ، فعلى سبيل المثال يتمّ تحسين التّحصيل بطريقة الدّفع مع كافّة مجموعات المستخدمين ليتمّ الدّفع مقابل تلقيهم الخدمات؛ يتمّ طرح عدادات الدّفع المسبق في حال عدم تحس نسبة التّحصيل؛ وتقدم الحكومة إعانات لمجموعات المستخدمين غير القادرين على الدّفع أو المتوقعين بأن لا يكونوا قادرين على الدّفع مقابل الخدمات الّتي يتلقونها؛ وأخيرا تطوير سياسة تسعير المياه مع نمو الاقتصاد الفلسطيني.

وبالمقارنة مع المرجعيات العالميّة لتسعير المياه (Hofedted,2010,P87)[163] يمكن لجدول المقارنة الفلسطيني العالمي الآتي أن يبرز لنا أهم التّدخلات الممكنة والّتي تظهر حاجات التّحسين الضّرورية:

17- جدول رقم (17): جدول مقارنة بين متطلبات التّسعير المائي العالمي والفلسطيني

الرقم	الفلسطيني	العالمي	ملاحظات
1	يتمّ تعريف السّياسات الماليّة والإجراءات الواضحة لدى جميع مزودي الخدمة، على سبيل المثال: تتبع النّظم المحاسبية مبدأ الاستحقاق من أجل أن تكون قادرة على قياس الاستحقاق المحاسبي المعد للمخرجات الماليّة الفعليّة و المركز المالي وتكلفة الخدمات لتحديد التّعرفة المناسبة.	يجب أن يلبي رسم الطلب الثابت الاحتياجات المعيشية الأساسية للمقيمين. • يجب عقد جلسات الاستماع العامّة والإخطارات أثناء تحديد تعرفة المياه.	يتمّ إهمال مبدأ الشّراكة في هذا التّوجه من قبل الجانب الفلسطيني
2	من الضّرورة بمكان وجود مدققي حسابات مستقلين لدى مزودي الخدمات كطرف ثالث.	الأهداف الرئيسة: استرداد التّكلفة ، الرّبح المعقول ، الحفاظ على المياه ، العدالة الاجتماعيّة	يركز الجانب الفلسطيني على مبدأ الاسترداد فقط، بينما يهمل الجوانب الأخرى المذكورة في العمود المقابل
3	من الضروري وجود لوائح واضحة تخص إصدار الشعارات دائنة.	•البلديات هي المسؤولة عن الموافقة على تعرفة المياه.	سلطة المياه الفلسطينيّة هي المسؤولة في الحالة الفلسطينيّة، باستثناء دور البلديات في ذلك
4	أن يتمّ استخدام مؤشرات الأداء لتكون أساس معياري لمزودي الخدمات.	يجب أن تغطي التّعريفات تكاليف التّشغيل والصّيانة والاستهلاك والفائدة.	ينطبق الى حد ما
5	يتمّ العمل على تحسين تحصيل الإيرادات لتفوق نسبته حوالي 10 % ، فعلى سبيل المثال يتم تحسين التحصيل بطريقة الدفع مع كافة مجموعات المستخدمين ليتمّ الدفّع مقابل تلقيهم الخدمات؛ يتمّ طرح عدادات الدّفع المسبق في حال عدم تحسن نسبة التّحصيل؛ وتقدم الحكومة إعانات لمجموعات المستخدمين غير القادرين على الدفع أو المتوقعين بأن لا يكونوا قادرين على الدّفع مقابل الخدمات	يجب أن تسمح التّعريفات بعائد من 8٪ إلى 10٪ على صافي قيمة الأصول الثّابتة، اعتماد على مصادر الأموال	ينطبق

[163]Hofstedt, T. 2010 China's water scarcity and its implications for domestic and international stability. *Asian Affairs* 37, 71–83.

	الّتي يتلقونها		
6	يخضع مزودو الخدمات الّذين لا ينفذون ما ورد لعقوبات متصاعدة؛ وأخيرا تطوير سياسة تسعير المياه مع نمو الاقتصاد الفلسطيني.	يجب أن تكون التّعريفات مناسبة فيما يتعلق بالخصائص المحليّة والقدرة الاجتماعية على تحمل التّكاليف	ينطبق إلى حد ما في البلديات، لا ينطبق في المناطق النّائية عن خدمة امدادات المياه والصّرف الصّحي.

المصدر: تطوير الباحث

بالنسبة لتجارب الدّول المختلفة في تسعير المياه المرتبط بالنّمو الاقتصادي، فقد تطور الاقتصاد الصّيني مع تزايد السّكان وزاد تعطشها للمياه منذ الثّمانينيات(هوفستيدت ، 2010)، وكان التّوسع الاقتصادي السّريع والتّوسع الحضري يمثلان خطورة تحديات لمديري موارد المياه في الصّين، مثل العديد من البلدان، فمياه القرن العشرين في الصّين اتسمت بالتّركيز على سياسات الإدارة إلى حد كبير، وتحديدا على المهمة الهيدروليكية للدّولة[164] (MWR، 2009)، وتقوية البنيّة التّحتيّة الضّخمة لديها، من أجل زيادة امدادات المياه من أجل التّنميّة، إلا أنه وافق هذا التّوجه في الوقت نفسه تصاعد تكاليف الصّيانة[165] (Nickum and Lee، 2006).

بالإضافة إلى زيادة العرض لكمية المياه، فإنّ نهج الدّولة الصّينيّة تجاهل القيمة الاقتصاديّة للمياه، وبالتّالي فشل في معالجة المشكلة المتزايدة لندرة المياه، لفترة طويلة من الزّمن، وقد أدارت الحكومة المركزية للصين الإدارة بأكملها لقطاع المياه في المناطق الحضريّة في وضع الاحتكار التّقليدي.

حيث تمّ تحصيل رسوم خدمات المياه بأسعار منخفضة مع تطبيق إعانات واسعة النّطاق، وقد أدى ذلك إلى كفاءة استخدام المياه ذات مستوى منخفض للغاية في الصّين، وتبعا للأكاديميّة الصّينيّة للعلوم (CAS)، كان استهلاك المياه لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي في الصّين في عام (2000) (4.5) مرات أعلى من المستوى المقابل في البلدان المتقدمة، بينما كان معدل إعادة تدوير المياه يقدر أن يكون 45٪ في الصّين ، وهو أقل بكثير من 80٪ في البلدان المتقدمة[166] (CAS، 2007)، ولكن ليس أقلها، وإن غالبية مرافق المياه في الصّين كانت تعمل بدون تمويل كاف، وهذا خلق حلقة مفرّغة حيث لا يمكن لمرافق المياه تعزيز الكفاءة التّشغيليّة أو تحسين جودة خدماتهم[167].

واستنادا إلى الحالة الفلسطينيّة فإن جدول رقم (2.7) يوضّح المعلومات الأساسيّة عن خدمات المياه، والّتي يبنى عليها توفير أسعار مقبوله ومناسبة لكافة فئات المجتمع حسب توقعات سلطة المياه الفلسطينيّة:

[164] MWR 2009 Urban Water Sector and Hydraulic Facilities Development Yearbook 2000–2009. In: *Resources* (T. M. O. W., ed.). Beijing, China: The Ministry of Water Resources

[165]Nickum, J. E. & Lee, Y. S. F. 2006 Same longitude, different latitudes: Institutional change in urban water in China, North and South. *Environmental Politics* 15, 231–247

[166] CAS 2007 China's Strategies for Sustainable Development: Water Governance and Innovation, Beijing, China, China Science Press

[167] H. Wu (2011):"Pricing water for sustainable cost recovery: a study on China's water tariff reform, Department of Engineering Science, University of Oxford, Parks Road, Oxford, OX1 3PJ, UK, IWA Publishing 2011 Water Practice & Technology Vol 6 No 4, doi:10.2166/wpt.2011.077

18- جدول رقم (.18): المعلومات الأساسيّة عن خدمات المياه لتوفير الأسعار المقبولة اجتماعيا

الوصف	الوحدة	القيم	الوحدة	القيم
السّكان المخدومين	عدد	100,000		
عدد الوصلات				
منزلي	عدد	16,000		
سياحي	عدد	1		
تجاري	عدد	1		
صناعي	عدد	1		
مجموع الوصلات	عدد	16,003		
تزويد المياه	$م^3$/السنة	5,000,000	لتر/فرد/اليوم	137
الاستهلاك				
منزلي	$م^3$/السنة	3,500,000	لتر/فرد/اليوم	95.9
سياحي	$م^3$/السنة	0	لتر/اليوم/ وصلة	0.0
تجاري	$م^3$/السنة	0	لتر/اليوم/ وصلة	0.0
صناعي	$م^3$/السنة	0	لتر/اليوم/ وصلة	0.0
مجموع الاستهلاك	$م^3$/السنة	3,500,000		
الفاقد الكلي	$م^3$/السنة	1,500,000	لتر/فرد/اليوم	41.1
	%	30.0		
عدد الأشخاص لكل وصلة				
منزلي	عدد	6.3		
دخل الأسرة				
منزلي (ذوي الدخل المحدود)	شيكل / منزل/شهر	3,000		

المصدر: سلطة المياه الفلسطينيّة (2021):" إدارة التّعرفة.

استنادا لما تظهره المعلومات في الجدول أعلاه، ونظرًا لتزايد ندرة المياه، وأوجه القصور في إدارة جانب العرض التّقليدي، بدأت القيادة الفلسطينيّة في تنفيذ أدوات إدارة جانب الطّلب، لتمثل آلية اقتصاديّة تصحح الخلل في العرض والطّلب على المياه، خلال الخطة الاستراتيجية 2020-2022+2023 ، وتسارعت الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة وتيرتها نحو اقتصاد السّوق، في الوقت نفسه، أدى ذلك إلى الحاجة إلى إصلاح أسعار المياه والتّعريفات على جدول أعمال الحكومة، بهدف

تحسين إدارة الموارد المائيّة، مما كان عليه الوضع استنادا إلى لوائح سابقة، أُعدت منذ قدوم السّلطة الوطنيّة في عام 1994، والّذي نشر أول تشريع وطني لإدارة مدادات المياه، سمي بقانون المياه 1994.ذ(سلطة المياه، الموقع الرسمي).

وأكدّ قانون بشأن المياه رقم 14 لسنة2014 على "الأدوات الاقتصاديّة" و "اللامركزيّة" في إدارة المياه الحضريّة والريفيّة والزّراعيّة والصّناعيّة والمنزليّة والسياحيّة على حد سواء، وقد أشارت الأدوات الاقتصاديّة إلى مشاركة الشّراكات الخاصّة في قطاع المياه، وإصلاح تعريفات المياه بحيث تكون موجهة نحو الاستدامة وفقا لاسترداد التّكاليف، بينما مكنت اللامركزيّة مؤسسات قطاع المياه على مستوى الوطني والمحلي من تصميم تعريفة المياه.

وقدمت الجهود المتراكمة في هذا الشأن مزيدًا من الإرشادات لتسعير المياه، ضمن الرسائل الرئيسة بما يشمل:

(1) القرارات المتعلقة بأسعار إمدادات المياه في المناطق الحضريّة ظلت في نهاية المطاف بيد الحكومة.
(2) تفويض مزيد من سلطة اتخاذ القرار للحكومة المحليّة.
(3) خطة لتحديد تعرفة المياه.
(4) تمّ تطوير نظام الإشراف والمراجعة لإدارة تعرفة المياه.
(5) مشاركة الجمهور بحضور جمعيات مستخدمي المياه في كثير من مسارات صنع القرار المائي.

أثرت هذه الجهود المختلفة في تنفيذ إصلاح تعرفة المياه ضمن ما هو مخطط له في الشّأن الفلسطيني، ومع توفر اللوائح الإداريّة والقانونيّة الداعمة لوضع تعريفة المياه على أساس مبادئ استرداد التّكلفة الكاملة، والرّبح المعقول، والمحافظة على مصادرالمياه، وحفظها، ومراعاة استدامتها، والاستخدام العادل لها كميا ونوعيا.

وقد وضعت اللوائح شروطا بشأن موعد تعديل تعرفة المياه، وقدم مبادئ توجيهية حول كيفية هيكلة وتحديد الرسوم السعرية والتعريفات الجمركية، علاوة على ذلك، قدمت اللوائح ضمان سيطرة النفوذ على وضع إصلاح تعريفة المياه، بحيث بقيت في أيدي الحكومة بشكل أساسي أو مركزي.

الطلب الزراعي على المياه وأثره على استرداد التّكاليف

مشاكل إدارة المياه في الزراعة تكتسب أهمية متزايدة في جميع أنحاء العالم، والآثار المترتبة على زيادة عدد السّكان بسرعة على طلب الغذاء يضعف الأنظمة البيئية، ويزيد من ندرة توافر المياه كما ونوعا، وبعد عشر سنوات من الآن يجب إطعام مليار شخص إضافي، بحيث يعاني 500 مليون في الوقت الحاضر من سوء التغذية، ولا يزال أكثر من مليار شخص من الفقراء، لا يحصلون على المياه النظيفة.

وتشير التقديرات إلى أن إنتاج الغذاء يجب أن يزيد بمقدار 40% على مدى السّنوات العشر القادمة، من أجل الوصول إلى قيمة مُرضيّة، وقد يأتي ذلك عن طريق زيادة إنتاجية الأراضي المزروعة عن طريق الري وزيادة الإنتاج باستخدام الطرق البيولوجية، والمستجدات التكنولوجية

الحديثة[168] (الأمم المتحدة،2021)، وفي هذا السياق يصبح توافر المياه عامل مهم في التنميّة العالميّة والقضايا الهامة في التنمية المستدامة وإدارة المياه.

إن توافر نصيب الفرد من المياه يتناقص بسرعة في العديد من مناطق العالم، وعلى وجه الخصوص في الشرق الأوسط والشمال إفريقيا (الوطن العربي)، بسبب النمو السكاني السريع، بعض من البلدان في مثل هذه المناطق تتحرك بسرعة إلى ندرة المياه وأزمة المياه، على سبيل المثال، توافر المياه للفرد في الشرق الأوسط كان بمعدل 3480 ليتر للفرد سنويا في عام 1960، وانخفض إلى 1450 ليتر لكل نصيب الفرد في عام 1990، وإنخفض إلى 680 ليتر/سنويا نصيب الفرد في عام 2015 بسبب النمو السكاني السريع (Taheripour.et all,2020)[169].

تشير الاتجاهات المقلقة إلى أن قضايا توافر المياه تتجاوز الاعتبارات القطاعية ولديها تأثيرات مهمة على التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة للبلد وعلى الرفاه العام للسكان، على الرغم من هذه الاتجاهات في توافر المياه والري، فقد تمّ تصميم المشاريع وتقييمها وتشغيلها في العديد من البلدان بمعنى ضيق إلى حد ما، وإهمال قضايا البيئة، والصيانة ، ومشاركة الناس ومدى توفر واستدامة التمويل الحكومي.

إن تجاهل هذه القضايا أدى إلى تضاؤل العديد من موارد الري، في ظل ضعف توفر التمويل الحكومي، وتكاليف التشغيل غير العقلاني لأنظمة الري، والّذي يركز على ري المزيد من الأراضي لتلبية الطلب المتزايد بسرعة على المنتجات الزّراعيّة، والاختيار اللاحق للمشاريع الكبيرة غير الناجحة دائمًا، من حيث الصياغة والتنفيذ ، وضعف تطوير الاستراتيجيات لتخصيص المياه واستخدامها الّذي يعتبر ذات أهمية قصوى لتحقيق الكفاءة والمساواة في استخدام المياه وتعزيز المجتمع والتنمية الاقتصاديّة[170](Taheripour.et all,2020)

وفي هذا السياق، يبلغ حجم الخزان الجوفي المائي "734 مليون متر مكعب" ونصيب الفلسطينيين منه بحسب اتفاقية أوسلو "235 مليون متر مكعب"، أي 32% من كمية المياه، ولا يتعدى ما يأخذه الفلسطينيون أكثر من 130 مليون متر مكعب. ولم يفِ الإسرائيليون بما تمّ الاتفاق عليه فيما يخص حصول الفلسطينيين على كميات مياه إضافية من الحوض الشّرقي والّتي تقدر بحوالي 80 مليون متر مكعب في السنة(سلطة المياه الفلسطينية،2021)[171]، شكل رقم (30) يوضح تخصيص المياه الحالي في الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة:

---

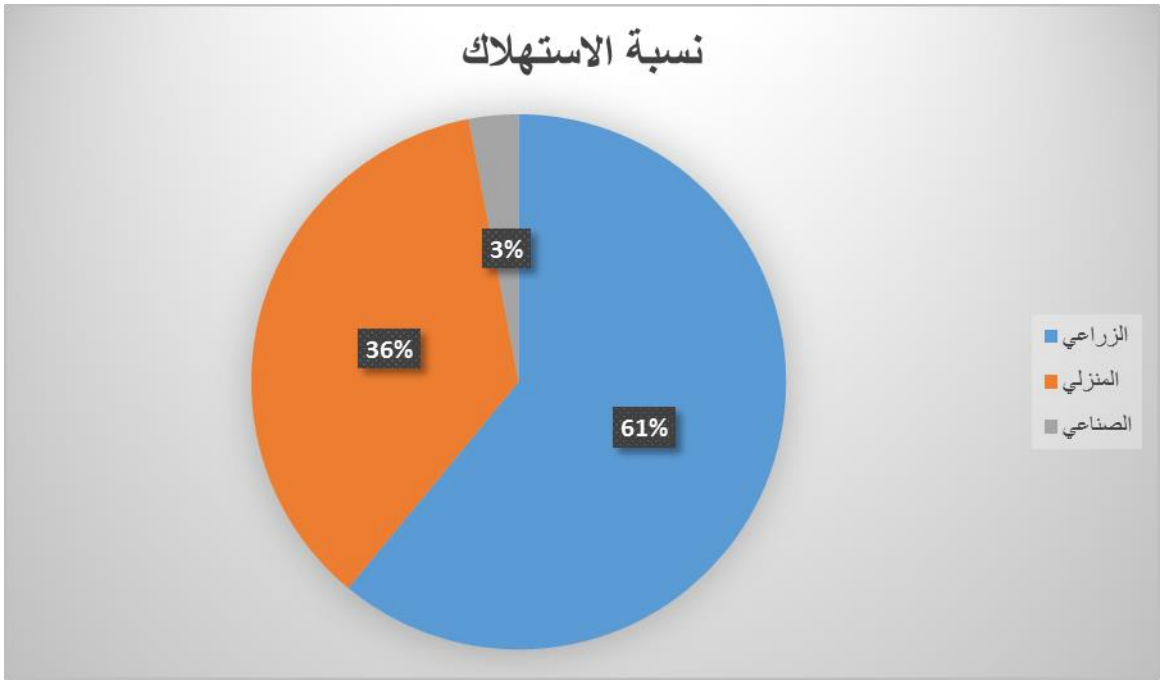
[168] UN(2021):" Peace, dignity and equality on a healthy planet", https://www.un.org/en/global-issues/water

[169] "Taheripour, Farzad; Tyner, Wallace E.; Sajedinia, Ehsanreza; Aguiar, Angel; Chepeliev, Maksym; Corong, Erwin; de Lima, Cicero Z.; Haqiqi, Iman. 2020. Water in the Balance : The Economic Impacts of Climate Change and Water Scarcity in the Middle East. World Bank, Washington, DC. © World Bank. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/34498 License: CC BY 3.0 IGO."

[170] "Taheripour, Farzad; Tyner, Wallace E.; Sajedinia, Ehsanreza; Aguiar, Angel; Chepeliev, Maksym; Corong, Erwin; de Lima, Cicero Z.; Haqiqi, Iman. 2020. Water in the Balance: ***Summary for Policy Makers***. World Bank, Washington, DC. © World Bank. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/34498 License: CC BY 3.0 IGO

[171] سلطة المياه الفلسطينية (2021):"نظام المعلومات المائي الجغرافي"، رام الله، فلسطين. رابط http://www.pwa.ps/ar_page.aspx?id=iXdgZZa1580861733aiXdgZZ

30- الشّكل رقم (30): نسب الاستهلاك القطاعي وواقع تخصيص المياه في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة



المصدر: الشكل من تطوير الباحث.

تعدّ الحصة الزّراعيّة هي الأكبر في استهلاك المياه في فلسطين بواقع 61% من مجموع المياه المستخدمة، يليه قطاع الاستخدامات المنزليّة (36%)، ثمّ قطاع الصّناعة (3%). ما يعني أن الاستفادة من المياه العادمة المعالجة والمياه الرّمادية كمصدر للرّي يضيف قيمة لتحسين الإنتاجية، وجهود المحافظة على البيئة في ظل ظروف ندرة المياه العذبة الفلسطينيّة، ويلاحظ دمج الاستهلاك السياحي والتجاري في نسبة الاستهلاك المنزلي، حيث أن مزودي خدمات المياه في فلسطين لا يفصلون هذا النوع من التخصيص في عمليات الفوترة.

حسب تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني " أداء الاقتصاد الفلسطيني, 2018" الصادر في أيار 2019، بلغت مساهمة أنشطة الزّراعة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.8% في قطاع غزّة مقابل 2.6% في الضّفة الغربيّة، وهي نسبة متدنية مقارنة مع القطاعات الأخرى، لا سيما قطاع الخدمات وقطاع التجارة وهذا ما يظهره الجدول الآتي:

19- جدول رقم (.19): نسبة مساهمة القطاع الزّراعي في النّاتج المحلي الإجمالي في فلسطين للأعوام 1994 حتّى 2018

السنة	النسبة
2018	%3.5
2017	%2.8
2016	%3.1
2015	%3.4
2014	%3.8
2013	%4.5
2009	%5.5
2008	%5.7
2007	%5.6
2006	%5.8
2005	%5.5
2004	%7.1
2003	%6.8
2002	%7.3
2001	%8.7
2000	%10
1999	%10.9
1998	%12.1
1997	11.6
1996	%13.2
1995	%12
1994	%13.3

المصدر: مركز المعلومات الفلسطيني "وفا"، الموقع الرسمي

علمًا بأن مساهمة قطاع الزّراعة في النّاتج المحلي الإجمالي بلغت في منتصف السّبعينيات نحو 36%، ثمّ انخفضت إلى 25% في الثّمانينات، وفي عام 1994 راجعت إلى 13.4%، واستمرات هذه النّسبة بالتّدني حتّى وصلت عام 2018 إلى 3%، ويظهر ذلك من خلال إحصاءات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني:

لا يخفى على أحد ما يعانيه قطاع الزّراعة الفلسطيني من وتحديات تتعلق بممارسات الاحتلال ومستوطنيه، من مصادرة للأراضي، وبناء جدار الفصل العنصري، وشق الطّرق الالتفافية، وسرقة المياه الفلسطينية، ومنع استيراد العديد من الأدوية والأسمدة، وضع المعيقات أمام تصدير المحاصيل الزراعيّة، وإغراق الأسواق الفلسطينيّة بالبضائع الإسرائيلية، لضرب الإنتاج الزراعي الفلسطيني الحيواني والنباتي(مركز المعلومات الفلسطني"وفا"، 2021).[172].

[172] مركز المعلومات الفلسطيني"وفا"، الموقع الرسمي
https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=FnFZtGa27819740190aFnFZtG

إن الحكومة الفلسطينية بحاجة إلى مراجعة سياساتها المتعلقة بالمياه بعناية، بحيث تدار المياه باعتبارها اجتماعيّة ذات طابع الاقتصادي أو تقديمه كمورد اقتصادي، مع التّركيز على سبل ومتطلبات الاستدامة.

لقد تضمنت السّياسات الفلسطينيّة المتعلقة بالمياه قرارات حكومية بشأن حماية النّظم البيئية، وحقوق المياه ، ورسوم المياه، وتسعير المياه التّنظيميّة والقضايا الاجتماعيّة (مجلس الوزراء الفلسطيني،2016)[173]، إلا أنه ما زالت الضّفة الغربيّة وقطاع غزة تواجهان صعوبات في الميزانيّة، وتتزايد المنافسة على الأموال العامّة، في سبيل توفر متطلبات قطاع المياه والصّرف الصّحي في فلسطين، بالإضافة إلى ذلك ، فإن تكاليف استثمارات المياه تتسم بالارتفاع، وكذلك تكاليف التّشغيل والصّيانة (O & M)[174] ، إن مجموع هذه التّكاليف ترهق الميزانيّة الفلسطينيّة.

تصبح الكفاءة الاقتصاديّة هدفًا رئيسيًا في معظم البلدان بسبب هذا الشأن، وستحتاج تكاليف الفرصة البديلة إلى توجيه قرارات تخصيص المياه على أرض الواقع، ذلك أن التّسعير بهذا المعنى يضع مبدأ استرداد التّكلفة قضية رئيسة في تسعير المياه.

علاوة على ذلك ، يعدّ دور تسعير المياه والحوافز الاقتصادية لاستخدام المياه ذات كفاءة حاسمة في توجيه قرارات إستخدام وتوزيع المياه، وبالتّالي تصميم واختيار الآليات المؤسسية المناسبة، حيث تناقش هذه الأطروحة قضايا تسعير المياه واسترداد التّكاليف في ظل التّحديات السّوسيو اقتصاديّة خصوصا في ظل مشاريع الشّراكة المائية مع القطاع الخاص.

فرضيتها أنه بالنظر إلى الاتجاهات الحديثة في توافر المياه ، ينبغي أن تعمل مشاريع الشراكة بموجب هذا المبدأ من الموازنة لهذه التحديات، للمضي قدما في ظل عمليات وقائية مستمرة لدرء المخاطر المحلية، والعابرة للحدود، لأجل تحقيق درجة من المنعة، تتمتع بموثوقية أكبر نسبيا في مواجهة المستقبل، وبعد مراجعة مفاهيم الاستدامة الماليّة واسترداد التّكلفة في هذا المبحث ، والّذي ركز على سياسات تسعيرالمياه الفلسطينيّة ومقارنتها عالميا في ظل هذه المتطلبات، الأمر الّذي يطلعنا على ضرورة إبقاء النقاش مفتوحا في ظل مفهوم أسواق المياه وحقوق الملكية والمؤسسية وآليات إستخدام المياه وتخصيصها.

وسيتم اختتام هذا الفصل هنا ببعض الملاحظات والتوصيات حول تصميم واختيار الآليات المؤسسية المناسبة لتخصيص المياه في ظل مبدأي الكفاءة الاقتصاديّة واسترداد التّكاليف والمتطلبات الإيكولوجية كمدخل موحد وشامل، للوصول إلى مستوى معقول من متطلبات الاستدامة المائيّة، والّتي حصرناها في متطلبات العدالة الاجتماعيّة والكفاءة الاقتصاديّة والاستدامة الإيكولوجية.

استرداد التّكاليف في الاستخدامات الزّراعيّة

فرض مبدأ الاكتفاء الذّاتي على مشاريع الرّي تؤدي كما هو موضح أعلاه ، إلى ستدامة التّنميّة الزّراعيّة، وهو الأمر الّذي يعدّ ذات أهمية خاصّة في استيعاب عملية الرّي والصّيانة ورفع الإيرادات لاسترداد التّكاليف وتشجيع الاستدامة الماليّة، دون طلب مزيد من التّدفقات من الموازنة العامّة

[173] مجلس الوزراء الفلسيطيني(2016):" اجندة السّياسات الوطنيّة 2017-2022"، المحول الثّالث: التّنميّة المستدامة، الأولوية العاشرة، ص ص37-47.

[174] انظر جدول الأرقام القياسيّة في مبحث الكفاءة الاقتصاديّة.

للحكومة، بحيث أصبح مبدأ استرداد التّكلفة ذا أهميّة خاصّة في ظل ظروف ارتفاع تكلفة الاستثمار في الرّي والموارد المائيّة الأخرى وتحت المنافسة المتزايدة على التّمويل من الميزانيات الحكوميّة لانواع المشاريع المقترحة، ومن ثمّ سيكون هناك زيادة الاعتماد على استرداد التّكاليف كمصدر من الأموال لدعم المشاريع.

بالإضافة إلى ذلك، تأمين الحلول المؤسسية الجديدة، ضرورية لتحسين كفاءة المشروع، في استخدام المياه، من خلال تشجيع الحفظ والاستخدام الفعال للمياه بعيدا عن الهدر، ويمكن أن تلعب آليات استرداد التّكلفة فائدة كبيرة في هذا الصدد.

على سبيل المثال، يمكن أن يصبح تشغيل وإدارة مشاريع الرّي أكثر كفاءة، من خلال وضع آليات مشجعة لمشاركة المزارعين، وتحسين نوعيّة الخدمات، وأفضل طريقة لتحقيق الاكتفاء الذّاتي من المشاريع هو تسليم التّشغيل والإدارة لمستخدمي المياه في شكل كيان مستقل ماليًا، تظهر تجربة البنك الدّولي في الفلبين أن استرداد التّكاليف ارتفع إلى 75٪ من تكاليف التّشغيل والصّيانة، من خلال تشجيع مشاركة المستخدمين، وملكية مرافق الرّي[175].

يتمّ تحقيق زيادة الكفاءة في الحفاظ على المياه واستخدامها، بسب أن مستخدمي المياه يمكنهم مراقبة استخدام المياه بشكل أفضل، وممارسة الضّغط الاجتماعي، لجلب رسوم المياه بين المستخدمين، إضافة إلى تحويل آليات إسترداد التكلفة إلى جمعيات المستخدمين، فإن التكلفة مراقبة، وانفاذ تحصيل رسوم المياه سينخفض.

إن تنفيذ سياسات استرداد التكاليف هو قضية معقدة، إذ لا ينبغي أن تتوقع من المزارعين دفع التّكلفة الكاملة لمرافق الرّي، خصوصا في ظل تذبذب أسعار المنتجات الزراعيّة، وبهذا الخصوص سيتوجب تحميل التّكلفة الكاملة لمنشآت الرّي، حيث التّكاليف المشتركة والّتي يجب تخصيصها، وفقًا للأغراض المختلفة (مثل الرّي وتوليد الكهرباء..الخ).

ستكون هناك حاجة لتحديد المشاريع القابلة للتمويل حتّى يتمّ تمويل الرّي الرّأسمالي التّجاري الاستثمار، في ظل هذه الظروف هناك حاجة لمزيد من الاعتماد على الآليات الماليّة، الّتي تحدد الظّروف المناسبة للاستقلال المالي لتشغيل المشروع من الموازنات الحكوميّة، للاعتماد على جمعيات مستخدمي المياه الّتي أقرّها قانون المياه الفلسطيني 2014 لمراقبة عمليات استرداد التّكاليف، و لتشجيع المبادرات الجماعيّة، بافتراض وجود أسواق رأس مال متطورة بشكل معقول، وسط استقرار سياسي ممكن في الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة.

على الرّغم من القبول العام بفرض رسوم على الماء له ما يبرره على أسس الكفاءة، وفي كثير من القضايا على أسس إجتماعية كذلك، هناك معارضون لممارسات استرداد التّكلفة، ويحصر اعتراضاتهم بناءً على الحجج التّاليّة (H. Wu,2011,P10)[176]:

[175] Taheripour, Farzad; Tyner, Wallace E.; Sajedinia, Ehsanreza; Aguiar, Angel; Chepeliev, Maksym; Corong, Erwin; de Lima, Cicero Z.; Haqiqi, Iman. 2020. Water in the Balance : The Economic Impacts of Climate Change and Water Scarcity in the Middle East. World Bank, Washington, DC. © World Bank. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/34498 License: CC BY 3.0 IGO."

[176] H. Wu (2011):"Pricing water for sustainable cost recovery: a study on China's water

1. هناك فوائد مباشرة وغير مباشرة من تشغيل مشاريع الرّي، وبالتّالي ، سيكون من الصّعب تحديد رسوم المياه حسب المزايا المتراكمة.
2. هناك صعوبات كبيرة في مراقبة وانفاذ نظام استرداد التّكلفة وبالتّالي قد يكون تحت بفضل ظروف معينة عدم فرض رسوم للمياه على الإطلاق.
3. لا يأخذ نظام استرداد التّكاليف في الحسبان الحاجة إلى مساعدة الشّرائح الفقيرة من السّكان الزّراعيين.
4. مرافق الرّي في كثير من الأحيان غير مستغلة ، وبالتّالي، فإن فرض رسوم على المياه للمزارعين أقل تحفيزًا للرّي، بشكل عام.

ومع ذلك مثل هذه الحجج ضد استخدام آليات استرداد التّكلفة لا تخضع للتدقيق سواء على الكفاءة أو على أسس المساواة بالإضافة إلى أنها لا تضمن الحفاظ على المياه، إن الحجة الوحيدة الصالحة ضد التغيير للمياه في تكلفة الانفاذ ومراقبة سياسات التّسعير في ظل تناقضات الضّعف الاجتماعي المتصل بالظّلم البيئي وخصوصا في الصّرف الصّحي ومعالجة المياه العادمة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة في فلسطين والتّحليل الآتي يوضّح هذه التّناقضات.

المطلب الثّاني: تحديات استرداد التّكاليف وتداعياته في توليد الظّلم البيئي للأضعف اجتماعيات

تبرز أهمية الارتباط الوثيق لمؤشرات الضعف الاجتماعي في مستويات الدّخل الّتي لا تساعد على استرداد التّكاليف، الّتي تعبر عن نسب الفقر ومناطق السّكن الجهوية، وتأتي كأهم التّفسيرات للظواهر المرتبطة بالعوامل السّوسيو اقتصاديّة والثّقافيّة في المجتمع، متمثلة بوجود اجماع معين على عواقب الإرث التاريخي لعدم المساواة في المجتمع.

وفقًا لهذا المنطق، فإن جزءًا من تنفيذ المبادئ الدّيمقراطية الّتي تكمن وراء هذه التّجمعات الجديدة تعيقه القدرة غير المتساوية من حيث ملكية وتعبئة موارد السّلطة من قبل الفاعلين الّذين يشاركون في هذه العمليات السّياسية، وبالتّالي فإن عدم المساواة الاقتصاديّة والتّعليميّة تخلق قوة الانحراف لعملية صنع القرار، والّتي سوف تستمر لصالح الفئات الأكثر سياسيا ومؤثرة اقتصاديا، وجدول رقم (2.9) يوضّح فروق الدّخل في الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة في فلسطين، ارتباطا بداوفع الظّلم الاجتماعي ذات العلاقة بالدّخل.

20- جدول رقم (20): مستويات المعيشة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة في فلسطين.

المؤشرات (بالدينار الأردني)	دوريـــة تحـــديث المؤشر	السنة	القيمة	القيمة
متوسط إنفاق الأسرة الشّهري في فلسطين (لأسرة مكونة من 5.5 أفراد)	5 سنوات	2017	934.9	934.9

tariff reform, Department of Engineering Science, University of Oxford, Parks Road, Oxford, OX1 3PJ, UK, IWA Publishing 2011 Water Practice & Technology Vol 6 No 4, doi:10.2166/wpt.2011.077

متوسط إنفاق الأسرة الشّهري في الضّفة الغربيّة (لأسرة مكونة من 5.2 أفراد)	5 سنوات	2017	1143.6	1143.6
متوسط إنفاق الأسرة الشّهري في قطاع غزّة (لأسرة مكونة من 6.1 أفراد)	5 سنوات	2017	556.0	556.0
متوسط إنفاق الفرد الشّهري في فلسطين	5 سنوات	2017	169.5	169.5
متوسط إنفاق الفرد الشّهري في الضّفة الغربيّة	5 سنوات	2017	220.1	220.1
متوسط إنفاق الفرد الشّهري في قطاع غزّة	5 سنوات	2017	91.2	91.2
نسبة الفقر بين الأفراد وفقا لأنماط الاستهلاك الشّهري في فلسطين (%)	5 سنوات	2017	29.2	29.2
نسبة الفقر بين الأفراد وفقا لأنماط الاستهلاك الشّهري في الضّفة الغربيّة (%)	5 سنوات	2017	13.9	13.9
نسبة الفقر بين الأفراد وفقا لأنماط الاستهلاك الشّهري في قطاع غزّة (%)	5 سنوات	2017	53.	53.0
نسبة الفقر في الحضر	5 سنوات	2017	24.4	24.4
نسبة الفقر في الرّيف	5 سنوات	2017	13.9	13.9
نسبة الفقر في المخيمات	5 سنوات	2017	38.1	38.1
نسبة الفقر المدقع بين الأفراد وفقا لأنماط الاستهلاك الشّهري في الضّفة الغربيّة (%)	5 سنوات	2017	5.8	5.8
نسبة الفقر المدقع بين الأفراد وفقا لأنماط الاستهلاك الشّهري في قطاع غزة (%)	5 سنوات	2017	33.8	33.8
نسبة الفقر المدقع بين الافراد وفقا لأنماط الاستهلاك الشّهري في فلسطين (%)	5 سنوات	2017	16.8	16.8

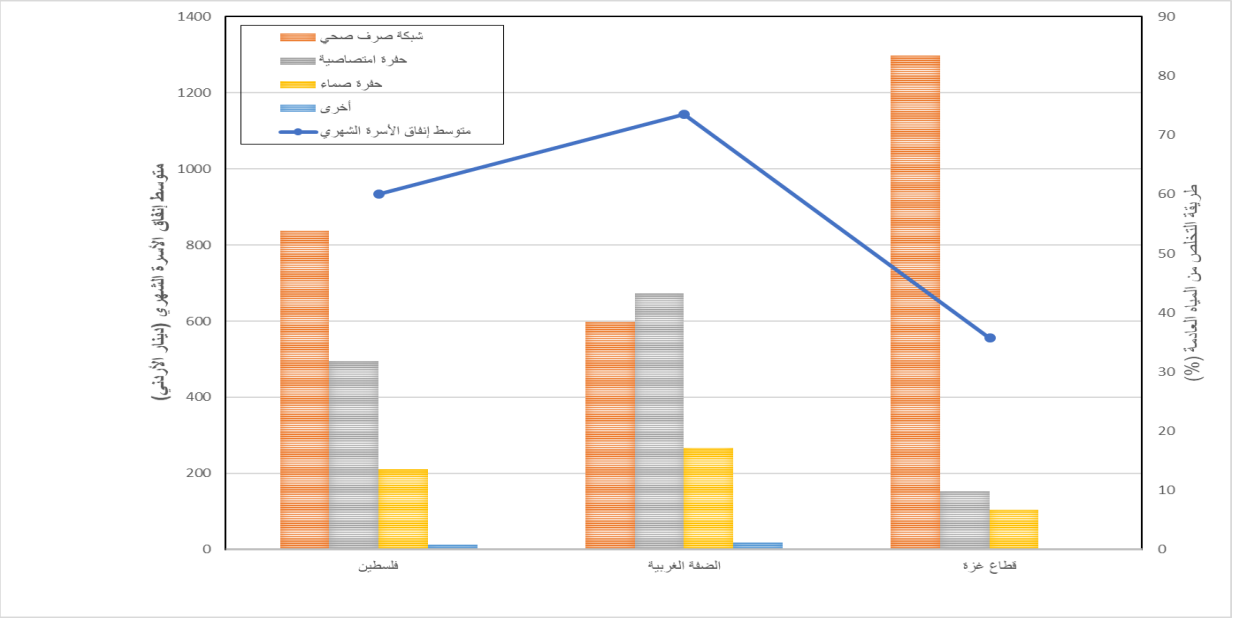
المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني

وكما يظهر جدول رقم (.20)، أن نسبة (29.2) من الأفراد الفقراء في فلسطين، وأضف إليهم نسبة الفقر المدقع في فلسطين (16.8) واستنادا إلى المخاوف في تغييب المشاركة والتأثير في القرار والتمثيل في الرأي للفئات الّتي تعاني من الضّعف الاجتماعي حسب ما أوردته الدرّاسات أعلاه، سوف يجد هؤلاء الأفراد والّتي ستبلغ نسبتهم حاصل جمع النسبتين (46%).

بحيث تجد الفئات ذات الدخل المنخفض صعوبة في شغل مقاعد هذه المجموعات الجماعية، وكذلك عضوية اللجان المشكلة، بسبب نقص التعبئة والتنظيم لهذه الفئات المجتمعية، حيث لا تتم المشاركة في اللجان بشكل فردي، كما هو الحال في مجالس الموازنة التشاركية، ولكن من خلال الكيانات المكونة لذلك، وحتى يتم تنظيم هذه المجموعات للدفاع عن مصالحهم، فلن يتمكنوا من الترشح لأحد المقاعد التمثيلية حسب كثير من الدراسات الّتي أجريت في هذا الشّأن[177](وامبلار 2012؛ آبريس وكيك، 2008)، وبربط نسب ربط شبكات الصّرف الصّحي ومتوسط إنفاق الأسرة الشهري في فلسطين ينتج لدينا التّحليل الآتي:

[177] Wampler, Brian (2012) Participatory budgeting: core principles and key impacts. Journal of Public Deliberation 8(2)؛ Abers, R. N.; Keck, M. E.(2008):" Representing diversidade: State, society and "fecund relations" us with the managers. Caderno CRH, Salvador, v. 21, n. 52, p. 99-112, 2008.

31- الشّكل رقم (31): نسب ربط شبكات الصّرف الصّحي ومتوسط إنفاق الأسرة الشّهري في فلسطين



المصدر: تطوير الباحث، مصدر البيانات: الجدول (2.9) أعلاه.

يظهر الشّكل (31) النّسبة بين متوسط إنفاق الأسرة الشّهري في فلسطين وطريقة التّخلص من المياه العادمة في فلسطين بشكل عام، وفي الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة بشكل تفصيلي، ويتضّح أنّ قطاع غزّة هي الأكثر تمتع بشبكات الصّرف الصّحي، بينما أظهر التّحليل تباين متنوع في طريقة التّخلص من المياه العادمة في الضّفة الغربيّة بين شبكة وحفرة امتصاصية وحفرة صماء.

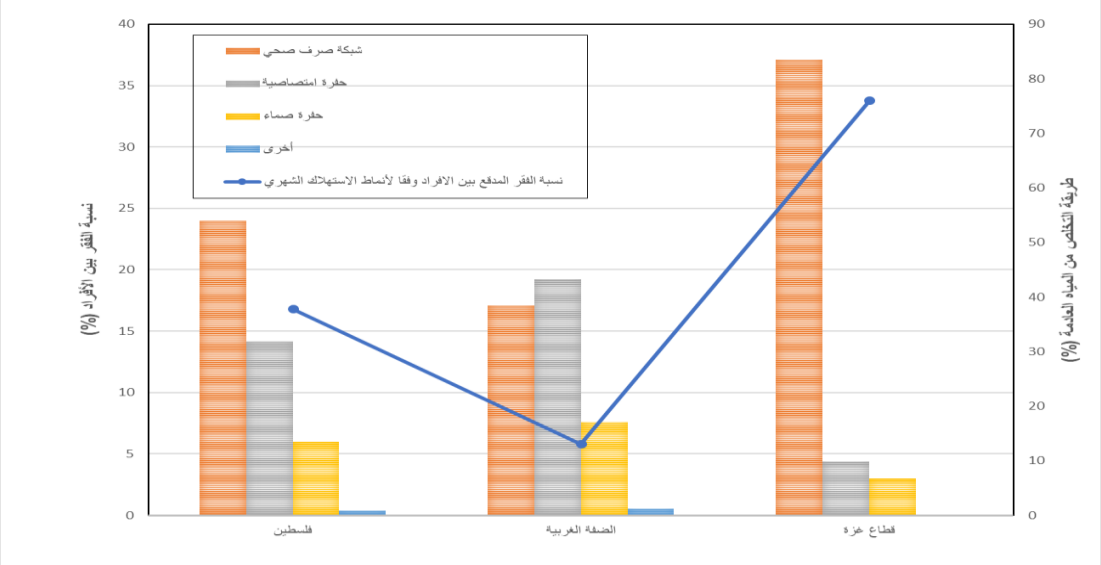
وقد أظهر التّحليل نسب متوسط إنفاق الأسرة الشّهري بطريقة الرّبط كونها تبدو لصالح الأكثر فقرا، أي كلما قل الإنفاق في غزّة كانت طريقة الرّبط للمياه العادمة في شبكات الصّرف الصّحي، وينعكس هذا الواقع في الضّفة الغربيّة إلى نسب طردية لكن مع نوع آخر من طريقة التّخلص للمياه العادمة، أي كلما زاد الانفاق زادت طريقة الحفرة الامتصاصيّة للتّخلص من المياه العادمة.

والسّؤال الّذي يبرز من التّحليل في الشّكل (2.17) هو هل يتمّ معالجة المياه العادمة في قطاع غزّة المرتبطة بشبكات الصّرف معالجة آمنة، وما هو مستوى هذه المعالجة؟ وما هو الضّرر البيئي الّذي

يواجهه سكان قطاع غزّة من جراء خطر عدم معالجة مياه الصّرف الصّحي المتدفقة من شبكات الصّرف؟

واذ تمّ تتبع التّحليل، ولكن هذه المرة في حالة نسب الفقر يبيّن لنا الشّكل الآتي رقم (2.18):

32- الشّكل رقم (32): طريقة التّخلص من المياه العادمة ونسبة الفقر في فلسطين



المصدر: تطوير الباحث، البيانات من الجدول (2.9).

نلاحظ من الشّكل (.32) أنّه كلما زادت نسبة الفقر بين الأفراد ازدات طريقة ربط المياه العادمة بشبكات الصّرف الصّحي لتكون في أعلى نسبة لها في قطاع غزّة، وهي نتيجة تنسجم للنسب العكسيّة مع الإنفاق، فكلما قل الإنفاق، زاد الفقر.

وهذا يعطي تفسيرا مقنعا لأصحاب القرار بضرورة البحث والتّحليل عن الفقر متعدد الأبعاد ودراسته، لارتباطه بمؤشرات أخرى تحتل أوزانا نسبية عالية إضافة إلى الوزن النّسبي للفقر النّقدي المرتبط بالإنفاق، وإذ أن هذه الورقة تسلط الضّوء على الظّلم البيئي.

ليتضّح هنا أنّ الظّلم البيئي يتدخل بعدة ارتباطات، والّتي تدل على فقر متعدد الأبعاد، وهنا تجدر الإشارة إلى أن قطاع غزة بمساحته المكتظة سكانيا والّذي يعد أعلى نسبة كثافة سكانية في العالم، ويستدل على التدهو البيئي من خلال جودة مياه الشّرب في غزة والّتي تتدنى لتصل معدل الكارثة بنسبة نايتريت وهي النسبة الّتي تدل على التّلوث بالمياه العادمة أي أنّ شبكات الصّرف لا تعطي دورها البيئي المطلوب، وشكل رقم (33) يوضّح واقع التّلوث بالنايتريت في قطاع غزّة:

33- الشّكل رقم (33): تركيز النايتريت في مياه الشرب للآبار الجوفيّة في قطاع غزة



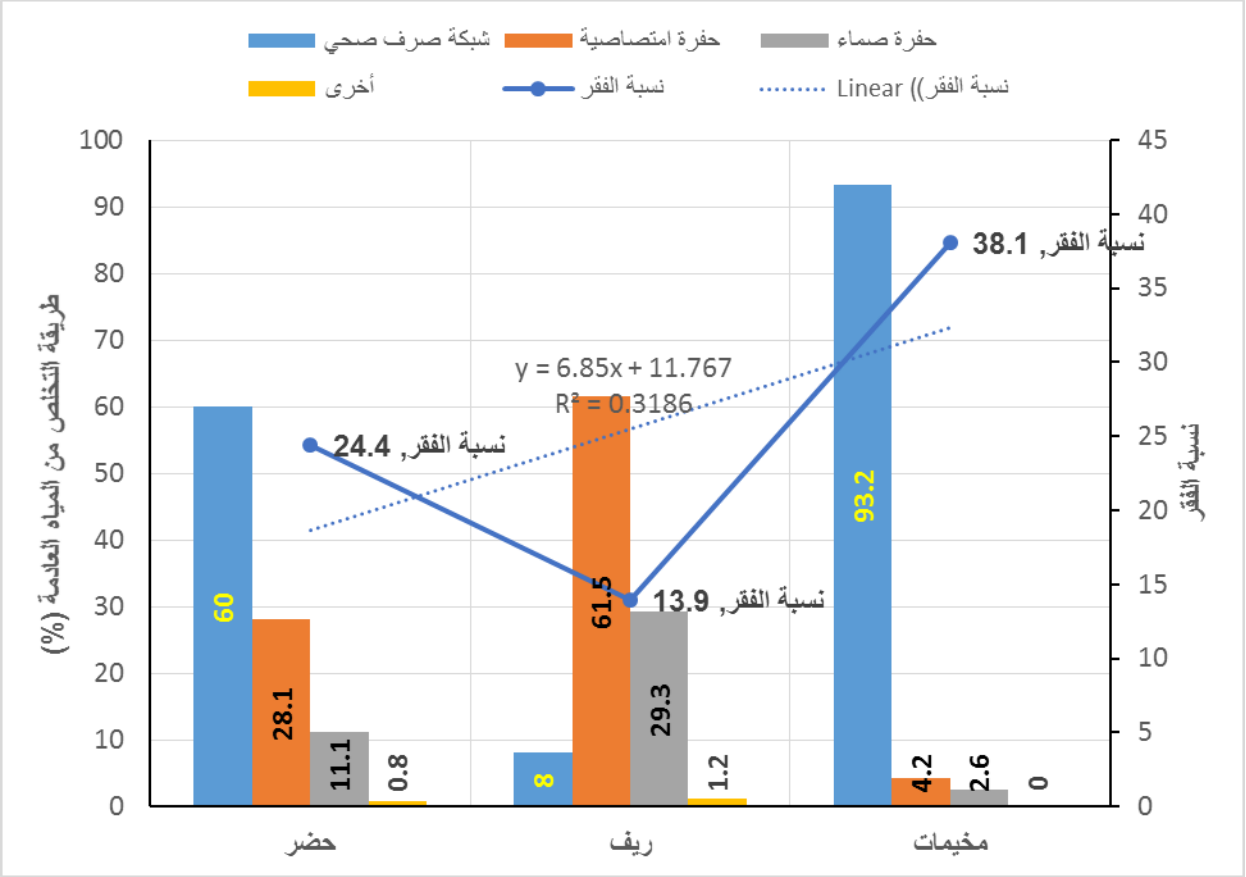
المصدر: سلطة المياه الفلسطينيّة(2014).

ويواجه قطاع غزة محددات معالجة المياه العادمة الّتي تتدفق عبر الأوديّة وعلى شاطىء البحر، من قبل الاحتلال الإسرائيلي وما يفرضه من حصار مطبق وشامل على البر والجو والبحر، الأمر الّذي يعرض السّكان إلى ظلم بيئي أكبر جراء مساحات التّدخل المحدودة الّتي يستطيع التّحرك فيها صاحب القرار في قطاع غزة.

والأمر مشابه إلى حد كبير في الضّفة الغربيّة، مع اختلاف المشكلة الطّبوغرافيّة، والّتي تتسم بالجبال وصعوبة الطّبيعة الجغرافيّة وانتشار الرّيف بشكل أكبرمن التّواجد الحضري، إضافة إلى مخيمات اللجوء والّتي تنتشر في الضّفة مدن الضّفة الغربيّة، والمستوطنات الّتي تقطع التّواصل الحضري بين تجمعات السّكان المختلفة في الضّفة الغربيّة، مما يظهر لصاحب القرار عقبات مختلفة عنها في غزّة، إلّا أنّ أصلها واحد وهو الاحتلال الإسرائيلي وسياساته الّتي تختلف في الحصار بين قطاع غزّة والضّفة الغربيّة.

وحتّى نتمكن من إظهار التّحليل الدّقيق كان لا بد من تطوير تحليل آخر يربط بين طرق التّخلص من المياه العادمة وطبيعة التّجمع السّكاني بين الرّيف والحضر ومخيمات اللّجوء ونسب الفقر النّقدي، وشكل رقم (34) يوضّح التّحليل:

34- الشّكل رقم (34): دالة طريقة التّخلص من المياه العادمة مع نسبة الفقر استنادا إلى منطقة السّكن مع مؤشر معامل التّحديد(R2)



المصدر: تطوير الباحث، من بيانات الجدول (2.9).

يظهر الشّكل (34) تدني نسبة الرّبط لشبكات الصّرف الصّحي واعتماد أهالي الرّيف على الحُفر الامتصاصية والصّماء، مع الملاحظ تدني نسبة الفقر في أوساط الرّيف نسبة إلى المخيمات والحضر، بينما تتقدم نسبة الوصل في شبكات الصّرف الصّحي عكسيا مع نسة الفقر، أي أن الأكثر فقرا يرتبط بشبك المياه العادمة في شبكات صرف صحي ، خصوصا في قطاع غزة، في نفس الوقت يمكّن لمعامل التّحديد(R2) والّذي يظهر في الشّكل بقيمة (3186.).

وهذه النّتيجة كلما قلت عن واحد صحيح عبّرت عن تواؤم البيانات بشكل جيد، ذلك أن ارتفاع قيمة مؤشر معامل التّحديد، أي باقترابه من واحد صحيح يدل على وجود سوء مواصفات في شكل الدالة الّتي تمثل العلاقة، وبما أن معامل التّحديد كان أقل من واحد صحيح بكثير فإنّ دالة العلاقة بين المتغيرات ليست عشوائيّة، وهذا يعني أنّ قيمة معامل التّحديد يمكن لها أن تتزايد بإضافة المزيد من المتغيرات للنموذج في الشّكل أعلاه، إلّا في حالة كون المتغيرات المضافة غير مترابطة مع المتغيرات المستقلة الموجودة في البيانات الّتي تمّ استخدامها في الشّكل أعلاه.

وعند مقابلة معامل التّحديد(R2) مع قيمة الدّالة التّزايديّة الّتي أظهرتها النّتائج، يتضّح بشكل أكبر توقع انتظام العلاقة بين المتغيرات المستقلة ومتغيرها التّابع في الشّكل، وهذا يعني أنّه كلما أضفنا متغيرات مستقلة(X) فإنّ قيمة المستقر(Y) ستزيد خصوصا وأنّ قيمة (b) موجبة حسب اتجاه الدّالة الظّاهر في الشّكل والّتي تمثل y=6.85x+11.767 أي كلما أضفنا متغير مستقل ذات ارتباط وثيق فإنّ قيمة (y) ستزيد.

وهذه النتيجة تبدو للوهلة الأولى مغايرة للمنطق العالمي الّذي يؤكد على أن نسب الرّبط بشبكات الصّرف الصّحي تتماشى مع تراجع نسبة الفقر(دراسات المحور الأولى في هذه الورقة)، ولكن إذا تمّ تقريب الصّورة عن كثب لواقع الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة ستجد تحليلا أكبر لعمليات الصّندوق الأسود لمياه الصّرف الصّحي الكارثيّة في فلسطين، تتمثل بضرورة تعريف الفقر، من خلال أبعادة المتعددة، والّتي تشمل البعد البيئي، وخصوصا المتصل بالمياه، من خلال كميّة ونوعيّة استخدامتها، وعدالة توزيعها بين السّكان والتّجمعات المختلفة، والّتي يجب أن تشمل المعالجة الصّحيّة لمياه الصّرف الصّحي، وإلّا انقلب إلى صناعة كارثة بيئيّة متناميّة، كما يحدث في غزة، كانعكاس لتداعيّات الحصار الإسرائيلي على القطاع، فعلى سبيل المثال:

[178]"تعاني قرية أم النّصر من مشكلة مياه الصّرف الصّحي وما زالت حياة سكان القرية مهددة بالخطر بسبب المكاره الصّحية نتيجة ارتفاع منسوب المياه العادمة في الأحواض، وكشفت المواطنة "م.ع" عن حجم المعاناة الّتي تعيشها مع أفراد أسرتها قائلة :

" إننا نعاني من الغازات والرّوائح الّتي تصدرها أحواض تجميع الصّرف الصّحي والبحيرة، ومن انتشار الكثير من حشرات البعوض، وأضافت زوجة الابن "ح.ك": " نبدأ يومنا برائحة كريهة لدرجة أننا لا نستطيع أن نفتح النوافذ خوفا من أن تتسرب الرائحة للدّاخل.

وكشف المواطن "أ.م" الّذي يسكن في منتصف مدينة غزة بالقرب من بركة الشّيخ رضوان عن حجم المعاناة قائلا : إن البركة تعدُّ هاجسا للسكان القاطنين حولها، لا سيما مع حلول فصل الصّيف وانتشار البعوض، في ظل أنّه يعاني من أزمة ربو شعبي حادة، مما يضاعف معاناة المواطنين والمرضى مطالبا الجهات المعنية بوضع حل جذري لهذه الكارثة الّتي تهدد حياة سكان بالمنطقة بأكملها (المركز الفلسطيني...،ب،ت،ص7).

"تحدثّ أحد المواطنين الّذي يسكن بالقرب من وادي غزّة عن صورة وجه آخر من المعاناة حيث قال:" خلال فصل الصّيف ومع ارتفاع درجات الحرارة، يتحول الوادي إلى مصدر أمراض تصيب سكان المنطقة القريبة منه، فمجرد فتح نوافذ المنازل من أجل دخول الهواء، يهاجمك البعوض

[178]المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات (ب،ت):"واقع المياه العادمة في قطاع غزة، تحديات وحلول، "تقرير استقصائي"، رام الله، فلسطين.

والحشرات، وتنبعث الروائح الكريهة من تجمع المياه العادمة، الّتي تدفع النّاس إلى سرعة إغلاق النّوافذ مرة أخرى".

رغم حاجة المواطنين لاستنشاق هواء عليل في أيام الصّيف الملتهبة، لكن سكان منطقة وادي غزة يفضلون حر الصّيف على الروائح الكريهة ووالحشرات الطّائرة".(المركز الفلسطيني...،ب،ت،ص7).

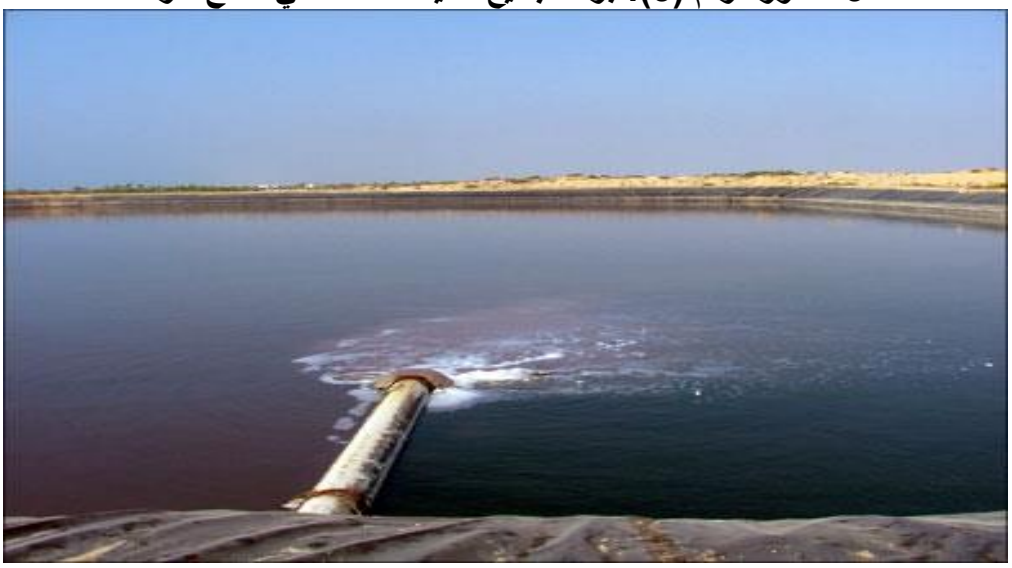
وفي تحليل الواقع لبحر غزة والصّرف الصّحي فإنّه يوجد مصب مياه عادمة سواء معالجة جزئيا أو غير معالجة بالقرب من أصداء البحريّة، ولا يسمح بالسباحة جنوب المصب وحتّى 500 متر، أما شمالا فيمنع السّباحة حتّى 1000 متر من المصب ، وأن بحر المحافظة الوسطى الواقع وسط قطاع غزة، يوجد مصب مياه عادمة غير معالجة (وادي غزه)، ولا يسمح بالسّباحة جنوب الوادي وحتّى 500 متر.

أما شمالا فيمنع السّباحة حتى 1000 متر من الواد ، في حين أنه يوجد مصب مياه عادمة سواء معالجة جزئيا أو غير معالجة غرب شارع الحرّيّة (غرب محررة طيبة) ولا يسمح بالسّباحة جنوب المصب وحتّى 500 متر، أما شمالا فيمنع السّباحة حتى 1000 متر من المصب، ولكن هناك مشكلة أمام محطات الضّخ رقم 1 ، 2، 3 وتقع هذه المحطة رقم 1 شرق الشّاليهات وعند انقطاع التّيار الكهربائي وعدم توفر الوقود، يكون هناك تدفق للمياه العادمة غير المعالجة إلى البحر وبالتّالي يكون الشّاطئ المقابل لهذه المحطات غير صالح للاستجمام، وكذلك محطة رقم 2 أمام الدّفاع المدني وتصب في حوض الميناء.

أما محطة رقم 3 فتصب شمال نادي الشّاطئ الرّياضي وبذلك تصبح المسافة من الشّاليهات جنوبا وحتّى منطقة البالخية شمال غير صالحة للسّباحة، أي أن معظم شاطئ مدينة غزه غير صالح للسّباحة، إن المحافظة الشّمالية آمنة للسّباحة إلي حد كبير حيث لا يوجد سوى مصب صغير في المنطقة الشّمالية ولا يسبب تلوث عميق للشاطيء (المركز الفلسطيني للدّيمقراطية..،ب،ت،ص7).

والصّورة الآتية رقم (5) توضّح حجم البرك الّتي يتجمع فيها مياه الصّرف الصّحي غير المعالجة في قطاع غزّة:

5- صورة رقم (5): برك تجميع المياه العادمة في قطاع غزّة



المصدر:الأمم المتحدة (أوشا):"الأرض الفلسطينيّة المحتلة"، الموقع الرسمي.

تُظهر الصّورة رقم (5) حجم برك تجميع المياه العادمة في قطاع غزة وهي بركة شمال مينة غزة من أصل خمس برك كبيرة لتجميع مياه المجاري، والّتي تظهر حجم الفاجعة البيئة الّتي يعاني منها سكان القطاع خصوصا في ظل انقطاع التيار الكهربائي، الّذي يتسبب في وصول مياه غير معالجة أوليا على الأقل، مما يفاقم مشكلة التّلوث وحجم المعاناة الّتي يواجهها السّكان في قطاع غزة خصوصا وأن محطات المعالجة المقامة في قطاع غزة تتزود بخمسة أضعاف قدرتها الأنشائيّة وانقطاع متكرر يوميا لساعات طويلة للتيار الكهربائي الّذي يجعلها تقف عاجزة أمام مشكلة تنامي الأثر البيئي لتداعيات المياه العادمة في القطاع.

فرض الرّسوم على الاستخدام كمتطلب لاسترداد التّكاليف:

إن مبادرات فرض رسوم لاستخدام المياه الخام أو لخدمات الصّرف الصّحي الفلسطيني الّتي ترافقها، سوف تحتاج بالضّرورة إلى التّوفيق بين الحفاظ على هذا المورد الطّبيعي وإمداداته الكافيّة، من حيث الجودة والكمية، وكذلك إلى ضمان عمل مجموعة متنوعة من الأنشطة الاقتصادية والصّناعية والزّراعيّة، والأهم من ذلك ضمان تلبيّة الاحتياجات الأساسيّة والحيويّة للإنسان والكائنات الحيّة بشكل عام، لأن المياه ضرورية لحدوث الحياة والحفاظ عليها.

من بين النزاعات الّتي تنشأ بين الاستخدامات المتعددة لموارد المياه وعواقب تطبيق مختلف الأدوات الموجودة لإدارتها، قد تظل المجموعات ذات الدّخل المنخفض، الضّعيفة في إمكانية التّعبئة والتّنظيم، وغالبا ما تكون غير مرئية عمليًا، مستبعدة من عملية الإدارة، لم تعد مجالات الإدارة التّشاركية مساحات لتحديد المصالح المشتركة، ولكن تمّ تفسيرها على أنها مساحة للتّعبير عن الاختلافات والصّراعات، أي أن استبعاد هذه الفئات الاجتماعيّة يمكن أن يؤدي إلى استبعاد مشاكلهم ومطالبهم، والّتي لن تدخل في جداول الأعمال الحكوميّة، وبالتّالي ستبقى غير مرئيّة (آبريس وكيك،2008).

تنشأ معظم الخبرات التّشاركيّة الموصوفة في الأدبيات بحيث تطور نوعين من نقاط الضّعف الّتي تؤثر بشكل كبير على قدرتهم على التّدخل في عمليات صنع القرار:

أولاً: تعتمد المجالات الجديدة اعتمادًا كبيرًا على منظمات الإدارة التّقليديّة، مما قد يجعل من الصّعب نقل المعلومات وعدم تقديم الدّعم المالي والمادي والبشري، بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم وجود سلطة ملزمة يحدّ بشكل واضح من استقلاليّة مجالس الإدارة التّشاركية هذه، والّتي تحتاج قراراتها عمومًا إلى التّصديق عليها وتنفيذها من قبل جهات حكوميّة أخرى، وهو شرط يزيد من خطر التّدخل، خاصة من قبل السّلطة التّنفيذيّة (اكسيليريد،2009).

ثانيا: يتعلق الضّعف الثّاني بما يسمى ب "دمقرطة الديمقراطية"(سانتوس،2002)، لإن جودة أداء الجهات الفاعلة أو المجموعات الاجتماعيّة الّتي تشارك في ساحات الإدارة الجديدة ينتهي بها المطاف إلى تحديدها من خلال مصادر القوة - الدّخل والتّعليم والدّعم السّياسي - الّتي تهيمن على معتقداتهم وطرق إدراكهم، وهذا تحديدا يبرز بالنّظر إلى التّفاوتات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والاختلافات الثّقافيّة، ومن الضّروري بمكان تعزيز وتوسيع المشاركة والجذب والاستقطاب للتّغلب على هذه المشكلة، والعمل على التّعبئة الاجتماعيّة النّشطة من قبل الفئات الاجتماعيّة المستبعدة، مع التّركيز على مناقشة الحقوق الانسانيّة للأفراد فيما يتعلق بالسّلع البيئية وفق المواصفات العالميّة (فييرا واخرون،2017)،

بحيث تأخذ مشاركة هذه المجموعات في عمليات صنع القرار في الاعتبار مبادئ العدالة البيئيّة، بدءًا بالحق في الحصول على المياه واستهلاكها بكمية ونوعية كافية ومناسبة للجميع، امتدادا إلى الحق في صرف صحي آمن لها، وإن مقدار الاختلال على طول هذا المسار الحيوي للحياة يضع المزيد من الضعف الاجتماعي في دائرة تحمل الظّلم البيئي بشكل أكبر، وكلما تصاعدت هذه الاختلالات انتشر الظّلم البيئي وتركّز على من يعانون من الضّعف الاجتماعي المتصل بالصّرف الصّحي البيئي، ليتولد لدينا مجتمع يواجه ما يسمى بالفقر البيئي، إضافة إلى ما تعانيه هذه الجماعات من فقر اقتصادي واجتماعي مجحفين في حق الإنسانيّة والحياة الكريمة.

خاتمة الفصل الثّاني من الباب الأوّل:

جاء الفصل الثّاني في مبحثين وهما الكفاءة الاقتصاديّة واسترداد التّكاليف، وقد تطرق المبحث الأول إلى مفهوم الكفاءة الاقتصاديّة في سياق الاستدامة المائيّة، بحيث برزت الكفاءة الاقتصاديّة كمتطلب أساسي من متطلبات الاستدامة المائيّة، وما ينعكس عليها من مدخلات وعمليّات ومخرجات للمنشاة المائيّة بما يتعدى التّخصيصات الفنيّة والإداريّة إلى المؤشرات الكميّة والنوعيّة لمزودي الخدمة المائيّة وتحليل هذا الارتباط بالتّعرفةالمائيّة وسعر المياه وأثره على العدالة الاجتماعية، بما يتوافق والقدرة على الدّفع وسط تباين كبير في المداخيل بين الفئات المجتمعية، بالتّوافق مع الاعتراف بأهمية الاستدامة الماليّة للمؤسسة المائيّة ومزودي الخدمة المائيّة، وعرض أيضا التّناقضات القائمة بين هذه المتطلبات جميعها بما يتوافق وثلاث أركان أساسيّة هي محاور الدّراسة هنا، من حيث مدخل الاستدامة المائيّة بمفهوم يغطي الكفاءة الاقتصاديّة واسترداد التّكاليف والعدالة الاجتماعيّة والاستدامة الإيكولوجية.

وبالتّالي ، فإن استخدام الممارسات المثلى للكفاءة الاقتصاديّة متمثلة في الاستخدام الفعّال للمياه، غالبًا ما يتمّ اقتراحه كتدبير من قبل صانعي السّياسات ومديري حلول المياه المتكاملة لتّقليل الفجوة المتضخمة بين استخراج المياه والطّلب على المياه، وفقا لمستوى كفاءة اقتصاديّة تعبر عن مستوى متطور من الاستخدام الفعّال للمياه الّذي يحافظ على المياه ويقلل الضّغط على المصادر الطّبيعيّة، إضافة إلى طرق تقليل استهلاك المياه، وهذا يشمل كفاءة في إدارة التّدفقات المائيّة وطرق إمدادها ومعالجتها وطرق الرّي وتخفيضات في تصريف النّفايات السّائلة، وضغوط التّغير المناخي الّتي تتدخل في تسعير المياه.

وقد أظهر المبحث الثاني من الفصل الثاني أهمية استرداد التّكاليف لمقدمي خدمات المياه والصّرف الصّحي ومشاريع الرّي على وجه التّحديد إلى كفاية الإيرادات لتغطية تكاليف التّشغيل والصّيانة وتكاليف رأس المال

وحددها في تكاليف التّشغيل والصّيانة والّتي يمكن تمويلها من خلال:

1) رسوم المياه والخدمات ذات الصّلة (إيرادات التّشغيل) ؛ أو الإعانات الحكوميّة (الإيرادات غير التّشغيليّة).
2) تمويل تكاليف رأس المال من:
   - الفوائد النّقديّة النّاتجة عن العمليات.
   - الدّيون طويلة الأجل و / أو منح التّنميّة.

وفي هذا الصّدد أبرز الفصل أن ما نسبته 15% من مشاريع إمدادات مياه الرّي في الدّول النّاميّة تغطي كامل التّكاليف، وما نسبته 45% من إمدادات مياه الشّرب تغطي تكاليف التّشغيل والصّيانة فقط.

وقد دعا الفصل إلى ضرورة أن يكون لصانع السّياسات ومتخذ القرار في قطاع المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني إبراز أهمية الارتباط الوثيق لمؤشرات الضّعف الاجتماعي في مستويات الدّخل الّتي لا تساعد على استرداد التّكاليف، الّتي تعبر عن نسب الفقر ومناطق السّكن الجهويّة، والّتي تأتي

كأهم التّفسيرات للظواهر المرتبطة بالعوامل السّوسيو اقتصاديّة والثّقافيّة في المجتمع، متمثلة بوجود اجماع معين على عواقب الإرث التّاريخي لعدم المساواة في المجتمع.

ووفقًا لهذا المنطق، فإن جزءًا من تنفيذ المبادئ الدّيمقراطيّة الّتي تكمن وراء هذه التّجمعات تعيقه القدرة غير المتساويّة من حيث ملكيّة وتعبئة موارد السّلطة من قبل الفاعلين الّذين يشاركون في هذه العمليّات السّياسية، وبالتّالي فإن تخفيف الاختلالات النّاشئة عن عدم المساواة الاقتصاديّة والتّعليميّة تخلق قوة عملية صنع القرار، وإن لم تعالج، فإنّ القرار السّياسي والمائي في فلسطين، سوف يستمر لصالح الفئات الأكثر نفوذا سياسيا، والأكثر تأثيرا اقتصاديا.

خاتمة الباب الأول:

سعى الباب الأول في فصله الأول إلى تحليل واقع المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني واتصاله بواقع العدالة الاجتماعيّة في فلسطين، وبذلك قدّم مفاهيم العادلة ومداخلها وتداعياتها، وانعكاساتها على الواقع الفلسطيني اتصالا بالتّحديات السّوسيو اقتصاديّة والبيئيّة، وقد ركز الباب الأول في فصله الثّاني على إبراز أهمية الكفاءة الاقتصاديّة واسترداد التّكاليف ومفاهيميّهما ومؤشراتيّهما وواقعيّهما في قطاع المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني، ارتباطا وتحليلا لواقع انعكاسيهما على العدالة الاجتماعيّة والاستدامة الإيكولوجية.

وتحقق الباب الأول من خلال فصله الأول والثّاني من الضّعف الاجتماعي المرتبط بالصّرف الصّحي ومدى اتصاله بالظّلم البيئي في الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة في فلسطين، وأبرز دورالاحتلال الاسرائيلي في تفاقمها، في ظل تحديات ندرة المياه والوضع الفلسطيني الخاص جراء هيمنة الاحتلال على المصادر والأرض والإنسان، واتضح ذلك من خلال مناقشة وتحليل مفاهيم الضّعف الاجتماعي والظّلم البيئي الّتي تمّ مناقشتها في الفصل الأول والفصل الثّاني والمتعلقة باستخدام الأراضي والمياه والتّمتع بالصّرف الصّحي الآمن، ارتباطا وتحليلا بمسالة الدّخل، ونوعيّة الشّبك للصّرف الصّحي البيئي ومناطق الخطر، مع الإشارة إلى كيفية استمرار تشكل الفضاء الحضري في المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي وفي ظل عدم المساواة في الوصول إلى الموارد الطبيعيّة، تحديدا في حالة المياه والصّرف الصّحي.

وأبرز الباب الأول الظّروف غير المتكافئة بين هيمنة الاحتلال الإسرائيلي ومحددات السّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة لتخصيص هذا المورد الأساسي للحياة، ومن خلال تحليل مفهوم الكفاءة الاقتصاديّة وارتباطها ومتطلبات استرداد التّكاليف وتداعياتها على التّعرفة المائيّة بأنها لا تزيد فقط من صعوبات استخدامه من قبل السّكان فحسب، ولكن تؤدي أيضًا إلى حالات ذات مخاطر أكبر مرتبطة باستخدام الأراضي للسّكن والمنفعة الاقتصاديّة والمقاصد الأخرى، وفي حالة تمّ إنشاء شراكات مع القطاع الخاص، سوف يكون للضّعف الاجتماعي فرص أكبر في التّواجد، وترسيخ الفروقات الّذي تعاني منه الفئات محدودة الدّخل، والمهمشة، والهشة بيئيا واقتصاديّا، لينال هؤلاء ظلم بيئي أكبر، وهذا الاحتمال يبقى قائما ويمكن تقليصه إلى درجات مُرضية جدا، إذا تمّ أخذ هذه التّدابير في سياسات سوسيو اقتصاديّة وبيئيّة تكامليّة، بحيث تنعكس متطلباتها في عقود الشّراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام في الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة.

<u>وبالتّالي فإنه من الأهمية أن يتمّ الإشارة إلى ضرورة:</u>

النّظر إلى صورة العدالة الاجتماعيّة، بمنظور أوسع مما تطرحه بعض المؤسسات العالميّة، بحيث تقوم فكرة العدالة على المشاركة والتّكافل العام بين كافّة الأطراف، فإن دعوة القطاع الخاص للاستثمار في قطاع المياه الفلسطيني حسب ما نصّ عليه قانون المياه الفلسطيني 2014 يترافق معه أيضا الدّعوة الّتي تكفل مشاركة كافّة فئات المجتمع في الإدارة المتكاملة للمياه في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة في ظل تعنت الاحتلال الإسرائيلي، ورفضه التعاون مع الحكومة الفلسطينيّة، في أخذ التّدابير المشتركة والعادلة لتسويّة حقوق المياه المسلوبة في فلسطين.

إضافة إلى أنه من المهم أن نلاحظ أن السّياسات العامّة المتعلقة بالمياه والّتي تدعمها الدّول المانحة في فلسطين، غالبًا ما تعطي الأولوية لاستخدامات معينة لموارد المياه المرتبطة بتوليد القيمة من قِبل النّظام الرّأسمالي، دون التّفاعل مع مشكلات التّوزيع للمورد الّتي تهمّ السّكان ذوي الدّخل المنخفض.

نتيجة لحالة عدم المساواة الحاصلة، ولممارسة الحكم الرشيد للمياه، فإنّه تمّ التّأكيد على الدّور الأساسي للسّياسات العامّة للمياه والزّراعة والطّاقة والصّحة والبيئة الفلسطينيّة من أجل مكافحة التّفاوتات الملحوظة.

وبهذا المعنى ، من المهم التّأكيد على ضرورة التّكامل بين سياسات الموارد المائيّة وسياسات استخدام الأراضي والتّصرف بها، وسياسات الصّرف الصّحي الأساسيّة، تماشيا مع السّياسات الاجتماعيّة الّتي تقلل من مواطن الضّعف الاجتماعي والظّلم البيئي الّتي تكثفهما عمليّة التّنميّة.

وتتمثل الأولوية الرئيسة في تعزيز الصّرف الصّحي البيئي للسّكان الفلسطينيين من ذوي الدّخل المنخفض، الّذين لا يستطيعون التّمتع بأنظمة بديلة لإمدادات المياه وجمعها وإزالتها ومعالجتها، بالإضافة إلى تقديم الدّعم لقطاعات الصّرف الصّحي، مع الأخذ في الاعتبار، أن المياه هي سلعة مشتركة، وبالتّالي، يجب توفيرها بكمية ونوعيّة كافيّة لجميع السّكان.

وإن وضع رسوم متباينة لاستخدام المياه للمستخدمين المختلفين، من خلال أداة التّعرفة التّصاعديّة، أو تطوير آلية ضريبة معينة تكفل ذلك، والّتي يمكن أن تساعد في البحث عن التّوازن بين الحفاظ على الموارد المائيّة وتعزيز استخداماتها المتعددة، من أجل الحد من عدم المساواة البيئيّة، وبهذه الطّريقة يمكن أن يؤدي دفع الضّرائب البيئيّة المختلفة إلى حث أكبر مستخدمي المياه على تقليل استخدامها، من أجل الحد من الاستخدامات المسيئة للمياه، وعلى النّقيض من ذلك ، يمكن أن تسهم الاستثمارات في الصّرف الصّحي البيئي للسّكان ذوي الدّخل المنخفض في الحدّ من المشكلات الصّحية والبيئية للسّكان، وتقليل الظّلم البيئي، خصوصا بدخول القطاع الخاص ومساهمته في رفع مستوى جودة الخدمة والأداء، وإنتاج فرص عمل إضافيّة.

وأخيرا، فإنه يجب النّظر إلى القضايّا البيئيّة ومناقشتها في إطار الشّراكة والدّيمقراطيّة التّشاركيّة في توليد حلول المياه، والّتي تمكن الأطراف وتجعلهم ينخرطون في تبني القيم الأخلاقيّة المرتبطة بالمساواة والإنصاف، والحياة والعدالة الاجتماعيّة، وتساوي الفرص وتكافئها، لأنها تفسر الأنماط المسيئة للإنتاج والاستهلاك، بحيث يتولد الوعي واليقظة للحاجة إلى تغييرات في أشكال استخدام وتخصيص الموارد الطّبيعيّة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة، وفق المنظور المتكامل مع كافّة القطاعات والفئات المجتمعيّة، ومدخل لترسيخ مفهوم المواطنة نحو تحقيق السّيادة الكاملة على التّراب الوطني الفلسطيني

الباب الثّاني
مشاريع الشّراكة المائيّة

مقدمة الباب الثّاني

يقدم هذا الباب في فصله الأول تعريف الشّراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) على نطاق واسع في إطار من ترتيبات الحوكمة الرشيدة واسعة النّطاق، باعتبارها اتفاقيّة تعاقديّة بين الحكومة وشركة خاصة تستهدف تمويل وتصميم وتنفيذ وتشغيل مرافق البنيّة التّحتيّة والخدمات الّتي كان يقدمها عادة القطاع العام، ويتطرّق إلى تجسيد التّوزيع الأمثل للمخاطر بين الأطراف في فصله الثّاني، بحيث يركز على آليات تقليل التّكلفة مع تحقيق الأهداف التّنموية للمشروع. ثمّ يستعرض خطوات تنظيم المشروع بحيث يحصل القطاع الخاص على معدل عائد معقول على استثماراته.

ويحلل الشّراكة بين القطاعين العام والخاص ومداخل حساب المزايا النّقديّة وغير نقديّة للقطاع العام. ويتناول موارد التّمويل المحدودة للبنيّة التّحتيّة المحليّة أو مشاريع التّنميّة للقطاع العام، مما يسمح بتخصيص الأموال العامّة للأولويات المحليّة الأخرى، باعتبارها آلية لتوزيع مخاطر المشروع على كل من القطاعين العام والخاص،

ويقدم الباب في فصله الثّاني توجيهات تفصيلية في سياق الشّراكة بين القطاعين العام والخاص، موجهة لكلا القطاعين لتحسين الكفاءة وعمليات تنفيذ المشروع في تقديم الخدمات للجمهور، والأهم من ذلك ، يبرز الباب الثاني في فصله الثّاني ارتباط مشاريع الشّراكة بين القطاعين العام والخاص مع القيمة مقابل المال (VfM) مع التّركيز على انخفاض التّكاليف، وتوزيع أفضل للمخاطر، وتنفيذ أسرع، وتحسين الخدمات، وإمكانيّة توليد إيرادات إضافية.

ويحصر الباب الثاني أهم عناصر الشّراكة بين القطاعين العام والخاص ويحللها ويشرحها وفقا لتوجهات:

الوضع الاستراتيجي للمشتريات

إتفاقية تعاقديّة بين القطاع العام والقطاع الخاص، والمخاطر، والموارد المشتركة.

القيمة مقابل المال(VfM)

ناتج التوجيهات الاستشاريّة، وتسريع توفير البنيّة التحتيّة وتنفيذ أسرع لها.

بحيث يضم كل هذه المفاهيم في إطار مشاريع الشّراكة المائيّة ووضعها في السّياق والمشهد الفلسطيني.

الفصل الثّالث: مشاريع الشّراكة المائيّة

مقدمة:

يتطرق الفصل الأول من الباب الثّاني إلى تعريف الشّراكة، ويحلل المفهوم والأهداف الّتي نشأت لأجل الشّراكة المائيّة، من خلال استعراض الأسباب التّاريخيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة وتداعيات التّحديات الرّاهنة للوضع الفلسطيني، بشكل عام وتحديات قطاع المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني بشكله الخاص.

وبهذا الصّدد فإن الفصل قد وضع مقاربة تاريخيّة انطلاقا من الدّروس العالميّة المستفادة لمشاريع الشّراكة وبشكل خاص مشاريع الشّراكة المائيّة، وأهم المخاطر الّتي أعاقت وأفشلت هذه المشاريع، وبالتّالي الخلوص إلى أهم العناصر الحرجة الّتي من شأنها أن تنجح مشاريع الشّراكة المائيّة في تفصيل تحليلي لأنواع هذه المخاطر والعناصر الحرجة، غاية في إبراز أهميتها لصاحب القرار الفلسطيني، لأجل أخذها بالحسبان في وضع التّصورات القطاعيّة، وآليات ومناهج التّنفيذ الّتي تظهر الممارسات المثلى في تبني نهج الشّراكة في قطاع المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني.

وبالتّالي فإن الفصل يتعرّض إلى أساليب التّمويل الأكثر نجاعة، ومستوى الضّمانات الّتي يجب أن تقدم استنادا لحالة كل مشروع، وأثر كل النّهج القائم على الموازنة العامّة، وتقليص فجوة الالتزامات الحكوميّة، وأثر ذلك على مستوى الخدمة المائي في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة، وسط التّحديات الّتي يفرضها المشهد الجيوسياسي والهيدرولوجي والسّوسيو اقتصادي الّذي تمّ تناولها في الفصول السّابقة، بحيث يخلص الفصل إلى تقديم أهم الخيارات الاستراتيجيّة والتّكتيكيّة لمشاريع الشّراكة وطرق انفاذها في القطاع.

المبحث الأول: تعريف مشاريع الشّراكة المائيّة

في هذا المبحث سوف يتم التعرف على مفهوم مشاريع الشراكة واهميتها والاهداف التي وجدت لها، ومبررات اختيارها كنهج تنموي، من شأنه ان يشكل رافعة تنموية لقطاع المياه والصرف الصحي الفلسطيني، وسط جملة كبيرة من المخاطر والتحيدات التي تواجهها هذا النوع من المشاريع، والتي سيتناولها المبحثيت تباعا بشيء من التفصل لما لها من أهمية في إنجاح او افشال مشاريع الشراكة المائية.

المطلب الأول: المفهوم والأهداف

يعرّف صندوق النّقد الدّولي الشّراكة على أنّها تشير إلى تلك التّرتيبات الّتي يقوم فيها القطاع الخاص بتقديم أصول وخدمات تتعلق بالبنية التّحتيّة جرت العادة على أن تقدمها الحكومة(أكيتوبي،2014)، وقد تنشأ الشّراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال عقود الامتياز وعقود التّأجير التّشغيلي، ويمكن الدّخول فيها للقيام بمجموعة كبيرة من مشاريع البنيّة التّحتيّة الاجتماعيّة والاقتصاديّة، وإن كانت لا تزال تستخدم بصفة أساسيّة في مشاريع البنيّة التّحتيّة ذات الصّلة بالمواصلات(كالطّرق السّريعة والجسور والأنفاق) وأماكن الإقامة (كالمستشفيات والمدارس والسّجون)، ومن خلال التّعريف أعلاه لم يفرّق صندوق النّقد بين الشّراكة والخصخصة حيث عدّ المعيار أنّه صيغة التّعاقد بغض النّظر عن المسمى.

وقد ورد تعريفها في الدليل الإرشادي السّريع للتّعاملات الإلكترونيّة في الشّراكة في الممكلة العربيّة السّعوديّة على أنّها الشّراكة بين القطاعين العام والخاص هي اتفاقيّة بين جهة حكوميّة وشركة خاصة لاقتسام المخاطر والفرص في العمل التّجاري المشترك الّذي ينطوي على تقديم الخدمات العامّة(الحكومة السّعوديّة، 2013)، ومن الملاحظ أنّ هذا التّعريف انطلق من مفهوم تقاسم المخاطر والفرص في إنشاء علاقة الشّراكة القائمة بين الحكومة والقطاع الخاص.

وعرّفها القانون المغربي للشّراكة بأنها الشّراكة النّاشئة بين القطاعين العام والخاص وهي شكل من التّعاون تعهد من خلاله الدّولة والجماعات التّرابيّة أو هيآتها والمؤسسات العموميّة والمنشآت العامّة وعموما إي شخص معنوي خاضع للقانون العام يسمى" الشّخص معنوي خاضع للقانون العام"، لشرائها الخاضعين للقانون الخاص يسمى "الشّريك الخاص "بمسؤولية القيام بمهمة شاملة تتضمن التّصميم والتّمويل الكلي أو الجزئي والإنجاز أو إعادة توظيف وصيانة و/أو استغلال منشأة أو بنيّة تحتيّة ضروريّة لتوفير خدمة عموميّة، وذلك بوساطة عقد إداري محدد المدة يسمى" عقد الشّراكة بين القطاعين العام والخاص"(الحكومة المغربية، 2010)، وفي التّعريف ينطلق مفهوم الشّراكة في القانون المغربي من منطلق التّعاون إشارة إلى تطابق الأهداف بين الطّرفين وقد أبرز أهميّة المدة الزّمنيّة المحددة وأشكال الشّراكة وضرورة التّعاقد مع شخص معنوي (شركة).

وتعرّفها حكومة دبي في دليلها عن الحوكمة في الشّراكة بين القطاعين العام والخاص2013 بأنها أحد أشكال التّعاون بين القطاعين العام والخاص يتمّ من خلالها وضع ترتيبات يستطيع بمقتضاها القطاع العام توفير السّلع والخدمات العامّة والاجتماعيّة من خلال السّماح للقطاع الخاص بتقديمها بدلا من أن يقدمها القطاع العام بنفسه أي بصورة مباشرة وبشكل أكثر تحديدا فإن المفهوم يشير إلى

السّيناريوهات الّتي بمقتضاها يكون للقطاع الخاص دورا أكبر في تخطيط وتمويل وتصميم وبناء وتشغيل وصيانة الخدمات العامّة ، وفي هذا التّعريف يركز على التّرتيبات إشارة إلى أهميتها القصوى في الاستدامة وتحقيق الأهداف المتفق عليها لكلا الطّرفين ويميز التغيير الّذي حصل في شكل العلاقة بحيث انتقلت من المباشرة بين الدّولة والمواطن في تلقي الخدمة إلى العلاقة غير المباشرة بينهما من خلال وسيط وهو في حالة شراكة القطاع الخاص.

وتعرّف الشّراكة بأوجه التّفاعل والتّعاون العديدة بين القطاعين العام والخاص المتعلقة بتوظيف إمكانياتها البشريّة والماليّة والإداريّة والتّنظيميّة والتّكنولوجيّة والمعرفيّة على أساس من المشاركة، الالتزام بالأهداف، حريّة الاختيار، المسؤولية المشتركة والمساءلة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصاديّة والاجتماعيّة الّتي تهمُّ العدد الأكبر من أفراد المجتمع ولها تأثير بعيد المدى على تطلعاتها حتّى يتمكن المجتمع من مواكبة التّطورات المعارة بطريقة فاعلة وتحقيق وضع تنافسي أفضل (الريس،2006)، وهذا التّعريف يركّز على المنطلق التّنموي للمجتمع والغايات والرّكائز الأساسيّة الّتي انطلقت منها الدّولة في تطوير عقود الشّراكة مبرزا قدرات القطاع الخاص في الكفاءة والفاعليّة وتوظيف الأموال.

يتبيّن من خلال التّعريفات أعلاه أنّ الشّراكة تقوم بين طرفين وهما القطاع العام والقطاع الخاص بقصد العائد الاقتصادي ، بحيث يقوم الأخير بتقديم خدمة محددة جرت العادة أن تقدمها الدّولة المسؤولة عن إدارة المال العام لها ارتباط خدماتي تجاري تنموي للمجتمع ذات طابع اقتصادي مقابل أن يتحمّل الطّرفين المخاطر المحتملة ويقتسمون الفرص النّاشئة وتجبى الأموال لصالح القطاع العام بحيث تتحدد منفعة القطاع الخاص استنادا إلى نوع الشّراكة القائمة وما تنصّ عليه شروط التّعاقد المعرّفة بمدة زمنية محددة الأمر الّذي اغفلته التّعريفات أعلاه باستثناء القانون المغربي.

يختلف مفهوم الشّراكة عنها في مفهوم الخصخصة من حيث المشاركة في المخاطر والفرص والطّبيعة الاقتصادية للمشروع، بالاعتماد على شكل التّعاقد الّذي تمّ اعتماده في الشّراكة وهي متنوعة ، وأفرد القانون اللبناني تمييز آخر للخصخصة عن الشّراكة من حيث الجهة الجابيّة للأموال إذ أن الشّركة الخاصة في حالة الشّراكة تجبي الأموال لصالح القطاع العام ولا تخضع للاقتطاع أو المقاصة، عكس الخصخصة الّتي يمكن لها أن تجبي الاموال لجهتها فقط وبالتّالي تخضع للضّريبة ويقتصر دور الدّولة على التّنظيم والرّقابة فقط ضمن القوانين العامّة المعتمدة (الحكومة اللبنانية،2013).

وتدخل جباية الفواتير مباشرة إلى حساب الشّركة وحدها وتخضع للاقتطاع الضريبي في حالة الخصخصة، في حين لو كان العقد في إطار الشّراكة فإنّ الدّولة تتحمل مع الشّركة مخاطر تناقص الطّلب على الخدمة، وتتقاسم أرباح الفرص النّاشئة بالإضافة إلى أن الشّركة تجبي لصالح الموازنة العامّة حسب شروط التّعاقد في عقد الشّراكة، حيث إنّ الشّراكة لها تشتري الخدمة ولا تصنعها أو تنفذها، ويقوم القطاع الخاص بتقديمها بالنّيابّة عنها للمستهلك(الحكومة اللبنانية،2013)، وسيتمّ التّطرق لاشكال العقود في الشّراكة بالتّفصيل لاحقا، ويميز القانون اللبناني للشّراكة مشاريع الشّراكة عن غيرها من المشاريع الّتي قد تحدث على شكل تكافلات اجتماعيّة مع القطاع العام بالمنفعة الاقتصاديّة.

والجدول التّالي رقم (21) يوضّح أهم الفروق بين الخصخصة والشّراكة:

21- جدول رقم (21): الفرق بين الخصخصة والشّراكة، الجدول من تطوير الباحث اعتمادا على معلومات أخذت من القانون اللبناني والمغربي والتّونسي للشّراكة.

الرقم	وجه الاختلاف	الشّراكة	الخصخصة
.1	الخدمة	تقدم لحساب القطاع العام من القطاع الخاص	من القطاع الخاص الى المستهلك مباشرة
.2	الجباية	لصالح القطاع العام	لصالح المركز المالي للشّركة الخاصّة
.3	المقاصة	لا تخضع الاموال المحصلة للمقاصة	تخضع حسب القانون
.4	المخاطر	تقاسم نسبي للمخاطر حسب شروط العقد	تحمل كامل للمخاطر من قبل القطاع الخاص (الشّركة المعنية)
.5	الفرص	تقاسم الفرص مع الشّريك	احتكار الفرص للقطاع الخاص
.6	الموازنة	تدخل الأموال في حسابات الموازنة العامّة	تدخل الاموال في الميزانيّة العموميّة للشّركة
.7	التّحكم	تحكّم على المخرجات فقط من قبل القطاع العام	تحكم على المدخلات والعمليات والمخرجات من قبل القطاع الخاص
.8	العلاقة	تعاونية تفاعلية باتجاهين بين الأطراف(الحكومة والقطاع الخاص والمستهلك)	باتجاه واحد(القطاع الخاص مع المستفيد)
.9	الفترة الزّمنيّة	محددة	دائمة
.10	الضّمانات	عالية من قبل القطاع العام	لا يوجد ضمانات وفي حالات محدودة
.11	الملكيّة	للقطاع العام	ملكيّة كاملة للقطاع الخاص
.12	المسؤوليّة والتّقييم	القطاع العام يركز على المخرجات	مسؤول عن المدخلات والعمليات والمخرجات
.13	الهدف	أهداف تنمويّة للقطاع العام	اهداف ربحيّة للقطاع الخاص

المصدر: تطوير الباحث

1. أسباب الشّراكة:

لماذا الشّراكة ؟ حيث تتحدد مبررات الشّراكة من عدة منطلقات تتركز في محاور اقتصاديّة واجتماعيّة وقانونيّة وبيئيّة، حيث بدأت الدّول في تزايد ملحوظ بالذهاب إلى الشّراكة، والنّقاط التّاليّة توضّح أهم أسباب الشّراكة:

1. أسباب اقتصاديّة: إنّ جدوى القرار للقطاع العام في الدّخول في شراكة مع القطاع الخاص لا بد أن يستند إلى محددات اقتصاديّة أهمها ارتباط قرار الشراكة في معدلات النمو وأوضاع الماليّة العامّة في البلاد، ودرجة الاختناقات الّتي يعاني منها قطاع معين أكثر من الآخر وأثر هذه المشاريع على الماليّة العامّة ودرجة الضّمانات المطلوبة وحجم المخاطر المحتملة (أكيتوبي،2014).

تحقق الشّراكة منافع اقتصاديّة كبيرة، وذلك نتيجة عجز الدّول المتزايد في تطوير اقتصادياتها خصوصا فيما يتعلق في تطوير البنيّة التّحتيّة وما يتطلب من مبالغ طائلة في الإنفاق الاستثماري عليها، لما لهذه المشاريع من بالغ الأثر على تطور الاقتصاد ونمو الناتج المحلي، وتعدّ بعض الدّول أنّ مشاريع الشّراكة توفر فرص عمل متنوعة لأصحاب الكفاءات النّاشئة والمتراكمة بحيث تعدّ مدخل تنموي لحل مشكلة البطالة واستقطاب الكفاءات، إضافة إلى أن مشاريع الشّراكة ترفع من نوعيّة الخدمة المقدمة وتؤشر على خفض التّكاليف(الحكومة المغربيّة، 2010) في كثير من قصص النّجاح للدّول الّتي اتجهت إلى مشاريع الشّراكة.

2. أسباب تنمويّة: تسعى الدّول إلى الشّراكة من أجل الوصول إلى حاكمية أفضل تعزيزا لأسس الدّيمقراطيّة والمشاركة من أجل تلبيّة الطّموحات والتّطلعات للمجتمع ومكافحة الفقر وزيادة الرفاهيّة تركيزا على الإنسان، من خلال تقديم خدمات أفضل على صعيد البنيّة التّحتيّة وما لها من أثر على تحسن دخل الفرد وتطوير القدرة التّنافسيّة للاقتصاد الوطني، وتأخذ الشّراكة مبررات عدة تحت المنطلق الاجتماعي. ويقصد بالمنطلقات الاجتماعيّة مجموعة من المؤشرات الّتي تدل على الأثر الّذي سوف يحدثه مشروع الشّراكة على أطرافه باعتبارها العواقب على الإنسان نتيجة أي مشروع مقترح يقود إلى تغيير في حياته وعمله ودخله و العلاقة بين الأشخاص بعضهم بعضا، إضافة إلى تنظيم أنفسهم و التّعامل بين الأفراد منفردين ومع المجتمع (UNDP، 2003).
من شان مشاريع الشّراكة أن تأخذ بتحسين الوضع الاجتماعي للفرد والجماعة على المستوى القريب والمتوسط والبعيد لدورة حياة المشروع تحت مفهوم الحوكمة من حيث طريقة تلقي الخدمة وطرق استهلاكها وسعة وعدالة وصولها وتوفرها بالسّعر والجودة المناسبين لكافّة مستويات الدّخول المتباينة في المجتمع، ويظهر ذلك من طرق التّعرفة لسعر الخدمة وتحديد مستويات الأداء للخدمة الّتي يقدمها المشروع والمنهجيات المتبعة للمساءلة والإجراءات التصحيحية وطرق الاتصال التفاعلية بين كافة اطراف المشروع (مجلس تنظيم المياه، 2014).

3. أسباب قانونيّة: عدة قوانين تتداخل مع بعضها وتختلف من بلد إلى آخر ، بحيث تؤثر على قيام نهج الشّراكة وتوسعته أو تحديده وإقصائه، وفي الحالة الفلسطينيّة تُعدُّ اللوائح القانونيّة العاملة في وزارة الاقتصاد الوطني والحكم المحلي وسلطة المياه ووزارة الماليّة ووزارة الزّراعة والغرف التّجاريّة والبلديات ومجالس التّنظيم المشتركة وقانون الامتياز الفلسطيني والمحددات القانونيّة لدولة الاحتلال العديدة، كل ذلك يجب الأخذ به ودراسته من أجل تقليل المخاطر وتحديد الفجوات

واستدامة الشّراكة وتوطيد العلاقات بين الأطراف ضمن آلية واضحة لفض أي نزاعات مستقبلية قد تنشأ بينهم.

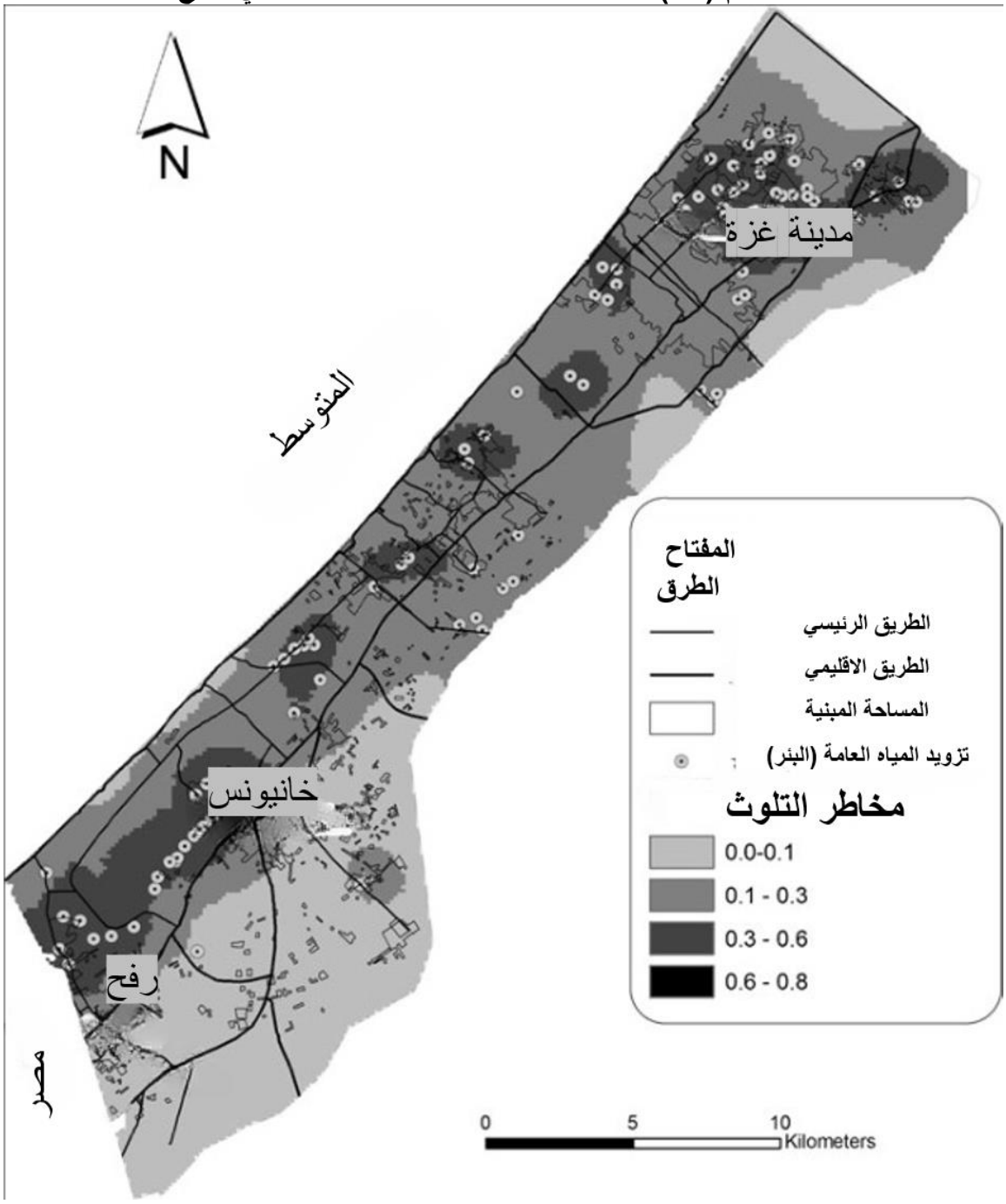
وفي هذا الإطار يجب التّركيز على محاور أساسيّة ودراستها قبل اعتماد أي شكل من أشكال الشّراكة مثل المفهوم القانوني لعقود الشّراكة، التّشريعات الصّادرة عن السّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، وإعمال مفهوم الشّراكة ما بين القطاعين العام والخاص لإدارة الشأن العام الاقتصادي في فلسطين، وغطاء قانوني فلسطيني لمفهوم الشّراكة، وكيف يمكن تهيئة البيئة القانونيّة في فلسطين لمعالجة الآثار القانونيّة للأخذ بهذا المبدأ؟ (البرغوثي،2009).

وأسئلة كثيرة غيرها يجب الأخذ بها عند اعتماد نهج الشّراكة بحيث تتسم بالمراجعة الدّائمة استنادا إلى الدّروس المستفادة من عقود الشّراكة القائمة وقصص النّجاح والفشل الّتي ظهرت بين الأطراف المتعاقدة، حيث يتطلب الأمر في كل مرة التّعديل على هذه الشّرائع وتطويرها بما يخدم المصلحة الوطنيّة العليا من أجل استدامة العلاقات القائمة وتجنبا لوقوع أي طرف في مخاطرة يمكن تجنبها.

4. أسباب بيئية: هناك أسباب بيئية وتنموية مستدامة للشّراكة، فعندما تكون الجهة المقدمة للخدمة هي نفسها الجهة المشرعة والمراقبة والمقيمة لها، فهذا من شأنه أن يضعف مراكز المسوؤلية ويفضي إلى تضارب في الأدوار والمصالح، ويقود الجهة ذاتها إلى عدم وضع المحددات اللازمة لاستدامة الخدمة مثل المحددات البيئية اللازمة لاستدامة المصادر الطّبيعيّة والمائيّة منها، تركيزا لحماية هذه المصادر من الاستنزاف حيث أن مقدمي الخدمة في فلسطين على سبيل المثال والبالغ عددهم 280 في الضّفة الغربيّة هم من البلديات (مجلس تنظيم المياه ،2015).

أظهر تقرير الأداء الخاص في مجلس تنظيم المياه أن البلديات لا تأخذ بعين من الجديّة الكافيّة الشّروط البيئية لاستدامة المصادر بحكم أنها تواجه ضغوط متتاليّة لتوفير كمية الطّلب المتزايدة عندها، ويتجلى الضّخ الجائر بصورة واضحة في قطاع غزّة في الحوض السّاحلي والّذي بلغ معدلات التّلوث كبيرة خصوصا في معدلات الملوحة الذّائبة وقد وصلت معدلات التّلوث إلى 96% من الكميات المنتجة للمياه الأمر الّذي يجعل من توجه الدّولة نحو الشّراكة مع القطاع الخاص نظرا لسهولة تطبيق المعايير البيئية اللّازمة والّتي يمكن تحديدها في شروط العقد الملزمة في مشروع الشّراكة مع الطّرفين العام والخاص (سلطة المياه الفلسطينيّة، 2016)، وشكل رقم (35) يوضّح حجم الكارثة البيئيّة للتّلوث في قطاع غزّة:

35- الشّكل رقم (35): خريطة تلوث مخاطر المياه الجوفيّة في قطاع غزّة



المصدر:[179] موسى، 2011

[179] Husam Musa Baalousha (2011): Mapping groundwater contamination risk using GIS and groundwater modelling. A case study from the Gaza Strip, Palestine, Arab J Geosci (2011) 4:483-494, DOI 10.1007/s12517-010-0135-0, Received: 26 October 2009 / Accepted: 8 March 2010 / Published online: 9 April 2010

وكشف تحليل النتائج أن أربعة آبار بلدية خارج 110 آبار بلدية تقع في خطر التّلوث العالي المنطقة (خطر أكثر من 0.6). الآبار الأربعة87 / L ، 127/ L، 43 / L، 124 / P وجميعها تقع في خان يونس ومناطق رفح.

تظهر نتائج أخذ العينات من هذه الآبار أنها تحتوي على تركيز نترات يزيد عن 200 مجم / لترالمتوسط، وهو أعلى بأربع مرات من السّموح به في مياه الشّرب للمعايير النّوعيّة في منظمة الصّحة العالميّة، علما أنّ غالبية الآبار (88 بئرا) هي تقع في منطقة المخاطر المتوسطة ، مع وجود الباقي في منطقة منخفضة المخاطر.

من المهم اتخاذ إجراءات لتخفيف التّأثير الصّحي المحتمل لمياه الشّرب من الآبار في المناطق عاليّة الخطورة، يمكن أن يكون هذا التّدبير للتّخفيف يتحقق باستخدام مياه هذه الآبار لأغراض أخرى غير أغراض الشّرب أو معالجة المياه قبل الشّرب.

يوضّح الشّكل أعلاه أن هناك مناطق تواجه فيها المياه الجوفيّة خطر التّلوث منخفض أو منخفض للغاية، هذه المناطق هي المناطق الجنوبيّة الشّرقيّة والشّماليّة من قطاع غزّة. لكن، طبقة المياه الجوفيّة في المنطقة الجنوبيّة الشّرقيّة غير منتجة مثل منطقة الفادوز الّتي توفر تلوثًا عاليًا

ولكن بعض المناطق السّاحليّة الضّيقة في خانيونس ورفح في الجنوب لديهما مخاطر منخفضة أيضًا، لأن تتلقى هذه المناطق تغذيّة عاليّة (مغطاة بالكثبان الرّمليّة).

2. أهداف الشّراكة :

تتنوع أهداف الشّراكة بناء على الأسباب الّتي قامت لأجلها، وقد تتحدد أهداف الشّراكة في كونها تدعم الاقتصاد في التّكلفة، وتهدف إلى اقتسام المخاطر، وتحسين مستويات الخدمة ورفع كفاءة الأداء، وينظر إليها كرافعة تنمويّة للاقتصاد وتسعى الشّراكة إلى تركيز الجهود للسّلطات في وضع السّياسات ومتابعة أعمال التّنفيذ والتّقييم لمشاريع البنيّة التّحتيّة واستقطاب رؤوس الأموال الدّوليّة وكفاءاتها للمشاريع الضّخمة الّتي تحتاج إلى أموال طائلة تفوق قدرة القطاع العام على توفيرها، وبعض الدّول نظرت إلى الشّراكة كمدخل سريع لمكافحة البطالة (الحكومة التونسية،2011).

إلّا أن القانون الإماراتي الخاص بحكومة دبي، أضاف أهداف ومبررات أخرى للشّراكة نقلا عن توصيات البنك الّدولي بحيث زاد على الأهداف أعلاه، تعزيز مبادىء الإفصاح والمساءلة، ومزيد من الشرعية والتحفيز والإلهام في بيئة عمل ديناميكية تشجع الابتكار والمنافسة، إضافة ألى تفادي تدهور الأصول، بسبب قلة الصّيانة وتطوير وسائل الإنتاج، وطرق تقديم الخدمة (حكومة دبي،2010)، وبالتّالي تحفز الشّراكة على الاستفادة من التقدم التقني المطرد في العالم لتوفير خدمات افضل، وهذا من شانه ان يحقق قيمة أعلى للاموال المستثمرة، حيث تُعدّ الشّراكة مدخل قوي لإعادة تخصيص الموارد وهيكلة الاقتصاد وإدارة أفضل لمبدأ الفرصة البديلة.

ويمكن تحديد هدف الشّراكة بناء على الإرادة السّياسية العامّة في كل بلد اعتمادا على التوجهات الاقتصاديّة والتّنمويّة في خططها القطاعيّة، وفي سلطة المياه الفلسطينيّة ينظر المختصون إلى الشّراكة

Saudi Society for Geosciences 2010

كرافعة اقتصاديّة تجلب الأموال والكفاءات وترفع من جودة الخدمة في جو من المخاطر والضّمانات معقول، ضمن ترتيبات قانونيّة مسبقة (سلطة المياه الفلسطينيّة، 2014).

3. الأنواع والخصائص

تتخذ الشّراكة أشكالا متعددة يختلف فيها الدّور والعلاقة بين الأطراف ومستوى التّقاسم للمخاطر وأشكال الضّمانات المقدمة، بحيث ينعكس كل ذلك في الشّروط المرجعية للتّعاقد، وقد تمّ إيراد عدة مراجع لأشكال الشّراكة وبالتّالي تنوع أشكال العقود المبرمة بين الطّرفين في المشروع المستهدف ونورد أشكال الشّراكة كما يلي:

- عقود البناء والتّشغيل والتّحويل Biuld Operate Transfare (BOT) أو البناء والتحويل والتشغيل (BTO): ويعني بناء المرفق المائي وتشغيله من قبل القطاع الخاص ومن ثم تحويله إلى إدارة القطاع العام خلال مدة زمنيّة تكفل استرجاع قيمة التّكاليف للمشروع وتتقدم الشّركات الخاصة لمثل هذه المشاريع بعد أن تكون قد درست العائد والقيمة الزّمنية للنّقود المسترجعة مقارنة بالمبلغ المستثمر، وتلجأ إليه الشّركات الرّيادية في تكنولوجيا إمدادات المياه ويكثر استخدام ذلك في محطات معالجة المياه العادمة، ذلك إن التّقنيّة المستخدمة سوف تُعدّ متخلفة بعد عشرين سنة لفترة مثل هذا النوع من العقود، وغالبا ما تكون ضمانات القطاع العام المقدمة محفزة بحيث تكفل شراء المخرج من المشروع تحت مبدأ (Take or bay).

ويعني ذلك أن الضّمانة المقدمة من القطاع الحكومي سوف تأخذ كافة كمية المخرج سواء استخدمته أم لم تستخدمة ومثال ذلك المياه المعالجة من محطات معالجة المياه العادمة فالقطاع العام يدفع مقابل الإنتاج للمتر المكعب الواحد، مهما بلغت كمية المياه المنتجة، وتستطيع استخدامها في مجالات استخدامات أخرى كيفما تشاء، ويتم تحديد سعر محدد لكل متر مكعب يتم انتاجه من قبل الشركة المتعاقد معها، ويتميز هذا النوع من العقود باتساع نسبة المخاطر المتوقعة للمشروع، وأهم ميزة يبحث عنها المستمثر من القطاع الخاص هو التّعرفة الّتي يجب أن تغطي كافّة التّكاليف عبر مدة العقد، وعوامل النّجاح لمثل هذه المشاريع هو العامل السّياسي ومدى استقراره ودعمه لبيئة الاستثمار والبيئة القانونيّة والمؤسساتيّة الكفؤة الدّاعمة لاستدامة مثل هذه المشاريع ، ويُعدُّ هذا النّوع من العقود مرحلة متقدمة من الشّراكة (SWIM,2014)،(البنك الدّولي،2014).

- عقود البناء والتّملك والتّشغيل Build Own Operate (BOO): وفي هذا النوع من العقود تلجأ الشّركة المتعاقدة معها إلى بناء المرفق المائي وتملّكه وتشغيله، وهو نوع متقدم جدا من الشّراكة يُعدّ من نهج الخصخصة، والشّركة هنا تدرك حجم المخاطر المتوقعة وهي كبيرة، والمشروع يحتاج الى رصد أموال طائلة، والتّعرفة المقرة يجب أن تغطي كافّة التكاليف (SWIM,2014).

- الخدمة عن طريق العقود (Outsourcing): التشغيل والصيانة Operate Maintenance (OM) أو التّشغيل والصّيانة والإدارة (OMM) وهذه العقود أكثر انتشارا، حيث أنها لا تحتاج إلى مخاطر كبيرة، وتأخذ شكل محدد من التّعرفة بمبلغ مقطوع على تقديم الخدمة من قبل الشّركة، وليس بالضّرورة أن تغطي التّعرفة التّكاليف ودرجة

التّأثر بالأنظمة السّياسيّة والقانونيّة قليلة جدا، وتلجأ اليها الشّركات عندما لا تريد أن تواجه أي نوع من المخاطر، وهي درجة دنيا من الشّراكة تكون في بداية السّلّم، حيث أن الشّركة لا تتحمل عوائق التّشغيل لغير أسباب الصّيانة (الحكومة السّعودية،2013).

- عقود التصميم والبناء Desgine Build (DB): تقوم الشركة بتصميم المرفق المائي وبنائه، وتكمن المخاطرة هنا في مخاطر التصميم والمخاطر ذات الطابع الهندسي والتقني المستخدم، حيث أنأي نواقص او تضاربات وفجوات بين التصميم والتنفيذ للمشروع يتحمل تكاليفها الإضافية الشّركة الّتي أحيل إليها عقد التّصميم والبناء (SWIM,2014).

- عقود التصميم والبناء والصيانة Designe Biuld Maintenance (DBM): يزيد هذا النوع من عقود الشراكة عن النوع أعلاه بشموله على الصّيانة فبالإضافة إلى تحمل الشّركة مخاطر التصميم والبناء فإنّها تكون مسؤولة عن صيانة المشروع خلال فترة العقد كاملة، وبذلك يضاف مخاطر الصيانة لمسؤولية الشّركة المتعاقد معها.

- عقود التّصميم والبناء والتشغيل Designe Build Operate(DBO): تأخذ الشركة على عاتقها مسؤولية التصميم للمرفق المائي والبناء وتكون مسؤلة عن تشغيله بالشكل الّذي يضمن تقديم الخدمة المتوقعة منه ولكن الإدارة هنا تكون خارج نطاق مسؤولية الشركة بل يحتفظ بها القطاع العام، وتلجأ الدولة لذلك بسبب ضمان الالتزام بسياسات وتحكم القطاع العام بشكل الخدمة ومستواها، وهي حالة وسطية من التعرض للمخاطر وامتلاك الأصول والمدة الزمنية للعقد من قبل الشركة المتعاقد معها، ولا تؤثر في سعر التعرفة ومدى تغطيتها للتكاليف، ذلك إن الأمر خارج نطاق العقد الخاص بها، فالشركة هنا تقوم بالتصميم والبناء والتشغيل للمرفق المائي مقابل رسوم محددة (البنك الدولي،2014).

- عقود بناء وتشغيل وتملك وإزالة Build Own Operate Remove (BOOR): تعهد الشركة المتعاقد معها مع الطرف الحكومي إلى بناء المرفق المائي وتشغيله وتملكه ومن ثم إزالته بعد فترة من الزّمن وقد نشأت هذه الأنواع من العقود بسبب محطات معالجة المياه العادمة الّتي تخدم لفترة معينة فيكون عملية تملكها بعد فترة من الزّمن للقطاع العام غير مفيدة، بسبب اهتلاك الأصول عبر الزّمن، أضافة ألى تخلف التقنية المستخدمة.

وبالتّالي فإن إزالتها تكون أفضل حل وعليه فإنّ هذا النّوع من العقود تلجأ إليه الشّركة وهي قد رفعت درجة التّأكد من دراسات الجدوى الّتي أعدتها انها تستطيع تغطية التّكاليف بالتّالي فإنّ سعر التّعرفة سيكون مغطي للتّكاليف، ويكون القطاع العام قد قدم ضمانات شراء الكمية المنتجة والّتي يتم تقديرها بناء على نطاق شمول خدمة المرفق وعادة تكون في مثل هذه العقود محدودة وتقدير عدد sالمستفيدين من المشروع عبر الزمن الّتي تغطي فترة عقد الشّراكة المبرمة (SWIM,2014).

- عقود مؤشرات الأداء الرئيسة Performance Basid Contract (PBC) : يركز الطّرف الحكومي على جودة المخرجات بغض النّظر عن مدخلات وعمليات الشّركة المتعاقد معها، حيث إن مستوى الأداء هو الفيصل بين الطّرفين، ومثل هذا النّوع من العقود يوفر

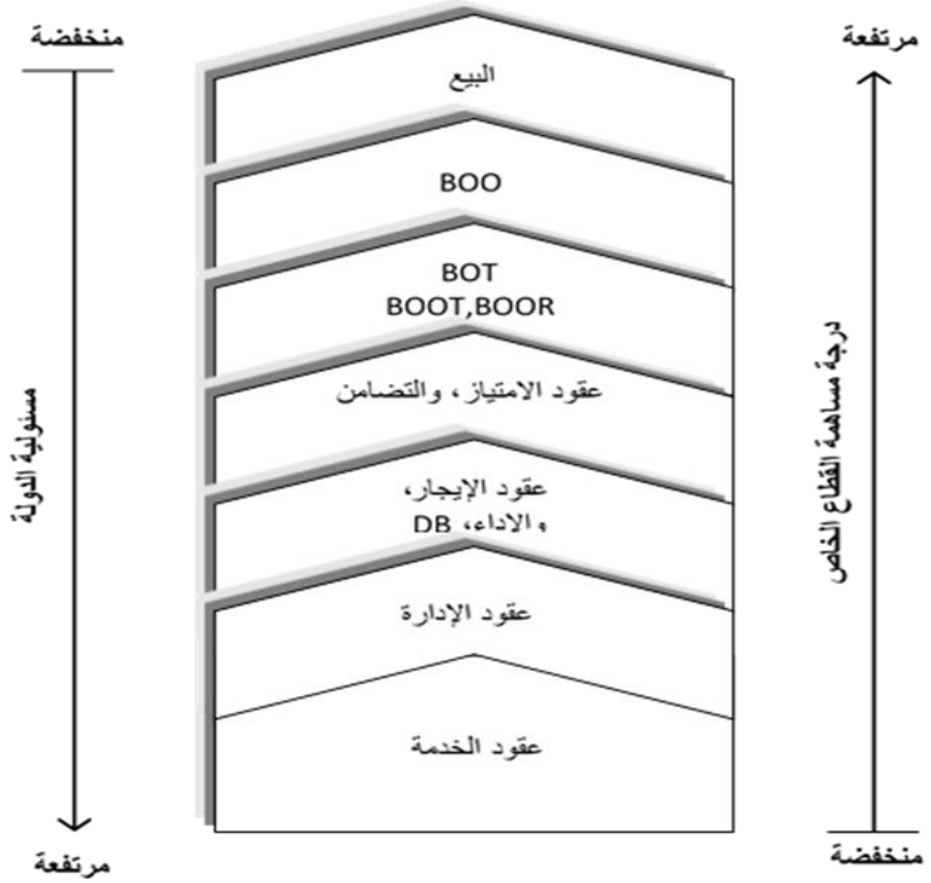
التّنافس بين الشّركات، ويخلق فرصا من التّدريب والتّاهيل للكوادر العاملة في القطاع، ويقوي مهارات التّفاوض في إبرام العقود بين الأطراف، وتعتمد رسوم الدّفع للشّركة على أدائها من خلال مؤشرات رئيسة يتمّ تطويرها وذكرها في العقد المبرم والّتي يدفع الطرف الحكومي بناء عليها، فإنّ أي عملية تعطيل لإنتاج المياه على سبيل المثال سوف يقلل من فاتورة الدّفع للشّركة.

وإن أي إنتاج لمحطة مياه معالجة للمياه العادمة لا تتوفر فيه المواصفات الخاصة بالجودة وكانت غير مطابقة للمواصفات سوف تحرم الشّركة من الدفع مقابل هذا الإنتاج، وبالتّالي فإنّ المخاطر هنا تّعدُّ تشغيلية تعتمد على خبرة وكفاءة الشّركة في التّعامل مع مثل هذه المشاريع، بينما يكون القطاع العام بحاجة إلى تطوير أنظمته الرّقابية على الإنتاج للخدمة المقدمة (البنك الدولي،2014).

- عقود الشّراكة التّضامنية/ التّضامن (Joint Venture): ويقصد بهذا النوع من عقود الشّراكة مساهمة الأطراف في نسب مختلفة ومحددة لكل طرف من الأصول المستخدمة والمستثمرة في المشروع، وينعكس ذلك على نسب الأرباح وكذلك نسب الضرائب اعتماد ا على نسب المساهمة من كل طرف في قيمة المشروع وتقييم الأصول، ويعتبر كافّة الأطراف مسؤولين عن فرص تقاسم المخاطر والفرص المؤثرة على المشروع، ويلجأ لهذا النوع من العقود بناءً على طمع كل طرف من الاستفادة من امتيازات يملكها الطرف الآخربحيث إذا اجتمعت كافة الامتيازات تكاملت لنجاح المشروع وتعزيز نمو أرباحه وزيادة فرص بقائه واستدامته (الحكومة السعودية، 2013).

لا يوجد حالة صح وخطأ في أشكال التعاقد بل تعتمد على المناسبية والسياق والبئية العامة الّتي يوضع فيها المشروع، ومدى رغبة وتوجهات كل طرف وأهدافه ومبرراته للشراكة كما ذكر سابقا إضافة إلى مدى استعداد كل طرف في التعرض للمخاطر واقتسام الفرص، ونسبة تأثر المشروع بالبيئة السّياسية والاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة، والسّياسات العاملة في تطبيق التّعرفة والرّسوم والضّرائب ومعدلات الاستقرار في النّمو ومدى التّوازن في مؤشرات الاقتصاد الكلي مثل التّضخم وأسعار الصّرف وقيمة الأموال الزّمنية ومعدل تقييم الأصول ونسب اهتلاكها. وشكل رقم (3.2) ويلخص المفاهيم أعلاه من حيث المسؤولية ودرجة المخاطرة.

36- الشّكل رقم (.36): عقود الشّراكة مع القطاع الخاص ودرجة مساهمته فيها



المصدر: سرى الدين،هاني(2000):"الصّور المختلفة لمشاركة القطاع الخاص في تقديم خدمات البنية الأساسيّة، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

الدّروس العالمية المستفادة من الشّراكة في قطاع المياه:

تقع المخاطر في مسافة بين الفشل والنّجاح، فإنشاء مشاريع البنيّة التّحتيّة للمياه والصّرف الصّحي من قبل القطاع الخاص من خلال عقود البناء والتّشغيل والتّرحيل (BOT) بوقت وتكلفة مناسبين ينقل المخاطر إلى القطاع الخاص من جراء إنشاء البنيّة التّحتيّة للمياه وتطوير مصادر جديدة واستثمارات جديدة في القطاع ، وهذا من شأنه أن ينتج تقنيات جديدة وتصديرها من القطاع الخاص إلى القطاع العام، وهو أمر يقلل الفاقد ويزيد معدل الجباية والتحصيل ويخلق بيئة لايجاد ممارسة أفضل لمفهوم المواطنة.

وقد وصلت الاستثمارات في إفريقيا في عقود الشّراكة إلى 3 مليارات دولار معظمها عقود إدارة وتوزيع وتأجير وبناء وتشغيل بعدد51 مشروع حتّى سنة 2012 منها محطات تحليّة ومن هذه المشاريع ما هو قائم منذ زمن ومنها ما هو تحت التأسيس، وتمركزت هذه المشاريع في الجزائر ومصر ونيجيريا وموزمبيق والسنغال أما ا لعقود على المستوى الصغير فقد اهتمت دول في إفريقيا

مثل بوركينا فاسو ومالي وموريتانيا وموزمبيق ورواندا والسّنغال وأوغندا في إحالة هذه الأشكال من العقود إلى القطاع الخاص وقد بلغت أكثر من 5 مليار دولار حتّى عام 2011، في حين كانت عقود (BOT,BOO) في دول إفريقيا متباينة من مشروع واحد إلى أربعة مشاريع نظرا لكبر رأس المال المطلوب لهذه المشاريع وطبيعة التعقيد لهذه الأنواع من العقود.

وكان تطوير الشّراكة على نطاق صغير في أوغندا هو مثال جيد على تنفيذ خطط الإصلاح القطاعيّة من قبل وزارة المياه في أوغندا، حيث يمكن أن يسهل نمو سوق المياه للأغراض المنزليّة وأيد ذلك عملية الإصلاح بوساطة برنامج أطلقته وزارة المياه الأوغندية باسم "برنامج المياه والصّرف الصّحي المحدد" بدعم من البنك الدّولي.

حيث بدأت الحكومة عن طريق إدخال عقود الأداء مرتبطة بالتّقييم على أساس كل سنة بأدائها من حيث أجر المديرين المحليين ويتحدد بناء على النّتائج والمكافآت والعقوبات على الرّاتب تصل إلى 25% من الرّاتب الأساسي والّتي تمّ ربطها بالأهداف ومدى تحقيقها،وقد نزل الفاقد من 32% إلى 22% في أقل من ثلاث سنوات، وتمّ تحسين معدلات الجبايّة والتّحصيل للفواتير بمعدلات كبيرة، وطرأ تغير كبير في تحسين جودة الخدمة الّتي حققت مستويات رضا عالية.

وفي هذا السّياق بدأت الحكومة الأوغندية في 2008بتوقيع عقود المساعدات على أساس الإنتاج ومع هذه الخاصية لعقود تنامت شركات تصميم وبناء وتشغيل نظم إمدادات المياه وبناء عليه تمّ ربط 961 نقطة تزويد إضافية من 2000 نقطة تمّ التّخطيط لها، واعتبارا من 2010 نحو 18 شركة خاصة تدير 95 نظام مائي في المدن الصغيرة مع الحفاظ على اسعار تعرفة معقولة، وتحسين في معدلات الجبايّة والتّحصيل، نظرا لزيادة جودة الخدمة المقدّمة (البنك الدّولي،2014).

وتعدُّ مصر في مشروعها لمحطة معالجة المياه العادمة للقاهرة الجديدة نموذج لنجاح مشاريع الشّراكة من نوع عقود تصميم وبناء وتشغيل وصيانة (DBOM) وتمويل من الشّركة المتعاقد معها بسعة 250 ألف م3 يوميا في مدينة القاهرة الجديدة (مدينة الأقمار الصّناعيّة في القاهرة الكبرى) حيث يجري التّرويج للمدينة كوجه جديد لتخفيف الاكتظاظ في وسط القاهرة ومن المتوقع أن يرتفع عدد السكان من 550 إلى ثلاثة ملايين نسمة عام 2029 وقد تمت الصفقة عام 2009 واستندت على معدل استهلاك الكهرباء المقدرة للعروض المقدمة من قبل الشركات المنافسة لضمان الحفاظ على الطاقة وتكاليف الكهرباء.

وقد أحيل العطاء إلى شركة أوراسكوم الإسبانية (OCI) وهي شركة عالميّة منتجة للأسمدة بالتعاون مع شركة مصرية محليّة، وقد تمت هيكلة التّمويل من خلال اتحاد شركات كونسورنيوم الّذي سيحول 30% من المشروع إلى أسهم و70% من البنوك وعددها أربعة، كما أن اتحاد كونسورنيوم مسؤول عن نقل الملكيّة إلى الحكومة عند انتهاء العقد أو تاريخ انتهاء العقد المبكر، بالمقابل الحكومة تدفع رسوم مقابل معالجة مياه الصّرف الصّحي ضمن تعرفة ثابتة وهذا يتضمن تغطية التّكاليف الثّابتة للمستثمر(مثل ديون الخدمة والعائد على حقوق المساهمين) وجزء متغير من التّكاليف يعتمد على حجم المياه المعالجة إضافة إلى تكاليف الكهرباء، علما بان الجباية ستكون من المجتمعات العمرانية المستفيدة من الخدمة، والحكومة تضمن ذلك من خلال هيئة المجتمعات العمرانيّة الجديدة المعززة من قبل وزارة الماليّة.

وأهم نتائج المشروع أنها أول صفقة ناجحة تحت برنامج مشاريع الشّراكة الحكومي ونموذجا للمستقبل حيث حشد صفقة بقيمة 150 – 200 مليون دولار من الاستثمار الخاص هو بحد ذاته إنجاز كبير، وقد أنجز هذا المشروع في سنة 2012 وهو الآن يقدم خدماته في معالجة المياه العادمة (الحكومة المصريّة،2014).

كانت الشّراكة في الأردن مع القطاع الخاص في تنفيذ أول مشروع على نظام البناء والتّشغيل والملكيّة حيث كانت المرحلة الأولى لتوسعة السمرا عام 2002 بطاقة 267 الف م3 وبقيمة 187 مليون دولار ممولة بنسبة 50 في المائة من الولايات المتحدة الأميركية، ثمّ في عام 2012 المرحلة الثانية بطاقة 365 ألف م3 يوميا وبكلفة 184 مليون دولار بمنحة من مؤسسة تحدي الألفيّة بنسبة 50 في المائة لتوفر أكثر من 110 ملايين م3 سنويا من المياه المعالجة والّتي تخدم أكثر من 4 ملايين نسمة في الزّرقاء وعمان والرّصيّفة (رم، 2015).

وقد غطت هذه التّجارب مجموعة من عوامل النّجاح الحرجة بناء على التّجارب والدّروس المستفادة من مشاريع الشّراكة في قطاع المياه في مناطق مختلفة في العالم تركزت في كيفيّة إدارة المخاطر وتقييمها ومن هذه العوامل الحرجة لنجاح مشاريع الشّراكة،عوامل متعلقة بالبيئة الاستثمارية ومدى قابلية الاستثمار فيها وتشمل الاستقرار للنّظام السّياسي والاقتصادي ومدى تطور السّوق المالي المحلي، وأخرى مرتبطة بالبيئة القانونيّة ومدى تكامليتها وسهولتها وكفاءتها في حل النّزاعات المحتملة والأنظمة والتّشريعات المنظمة لعملية الشّراكة، ومدى دعم القطاع العام لها.

وهناك عوامل أخرى يجب التّركيز عليها، ذلك أنها إن بقيت بدون إدارة سوف تعمل على إعاقة مشاريع الشّراكة وإفشالها مثل تحديد درجة اقتسام المخاطر من قبل القطاع العام مع القطاع الخاص، ودعم المجتمع المحلي ومستوى القبول لدية والوعي لشراكة القطاع الخاص، والتعرف على مدى ملاءمة المشروع لطبيعة الشّراكة والقيمة المضافة المتوقعة منه في حالة تنفيذه من خلال الشّراكة، مواكبة مع التّوقعات من المنافع الاقتصاديّة للمشروع، الّتي تولد اهتمام عام بأهميّة المشروع بحيث تعمل الإدارة على تطوير سيناريوهات كاملة لأشكال ومستويات المخاطر المحتملة (Zhang،2005).

ومن الأسس الّتي تساعد على نجاح مشاريع الشّراكة مدى تطور بنود العقد وشروطه المرجعيّة الّتي يجب أن تتطرق إلى ما يلي:

1. قيمة النّقود المستقبليّة ودرجة السيولة المطلوبة وتوقع الدّخل المباشر لتغطية التّكاليف والتّشغيل للأصول الرّأسمالية وخدمة الديّن ونسب الاهتلاك للأصول...الخ.
2. الأثر الاجتماعي والاقتصادي للمشروع.
3. أثر المشروع على الموازنة العامّة.
4. مستوى الضّمانات المقدمة ومدى توازنها وعدم الإفراط فيها من قبل القطاع العام.
5. منهجيّة فض النّزاعات المحتملة.
6. مواصفات جودة الخدمة المطلوبة من المشروع أن يقدّمه للمستفيدين.
7. طرق تقييم الأداء المرتبطة بالقيمة.
8. تفصيل المدخلات والعمليات والمخرجات الخاصة بالمشروع (Darrin Grimsey,2002).

وفيما يلي بعض القضّايا الرّئيسة الّتي يجب مراعاتها في البيئة التّمكينية للشّراكات بين القطاعين العام والخاص للفقراء[180](World Bank,2014):

1. احتكار مقدمي الخدمة

العملاء الفقراء في الأحياء الفقيرة وخصوصا غير الرّسميّة والّتي يتعذر الوصول إليها في كثير من الأحيان أقل احتمالا لتزويدهم من قبل المزود الرسمي بوسائل النّقل أو الكهرباء أو المياه ، وبالتّالي يتعين عليهم اللجوء إلى شراء الخدمات من مقدمي الخدمات غير الرسميين البديلين،غالبًا ما يشكل هؤلاء المزودون غير الرسميين تكتلات يكون لها أيضًا تأثير احتكاري على سوق الخدمة تؤثر على متلقي الخدمة.

2. حظر تقديم الخدمة للعشوائيات

يعيش معظم فقراء الحضر في البلدان النامية في أحياء عشوائية، قد يتمّ إعاقة الوصول إلى خدمات البنية التّحتيّة بسبب الطّبيعة غير القانونيّة لهذه الأذحياء، نظرًا لوجود حالة من عدم اليقين بشأن الملكية لهذه العشوائيات، قد يكون بعض السّكان عمال مهاجرين غير موثقين في الدّولة، مما يزيد من تعقيد الأمر.

وقد تكون القوانين واللّوائح المعمول بها تحظر فعليًا تقديم الخدمات لأولئك غير القادرين على تأكيد حق الحيازة أو تقديم وثيقة إقامة محليّة.

في حالات أخرى ، قد يعتمد تقديم الخدمات على وجود عنوان قد يكون غير موجود في الأحياء غير الرّسميّة، في الولايات القضائيّة الّتي لديها قوانين حيازة معاكسة، وقد يكون المواطنون الّذين يعيشون في مثل هذه المستوطنات لفترة أطول من الزّمن قادرين على الدفاع عن هذه الحقوق.

قد يكون هناك حجة تستند إلى الحق الدستوري في المساواة في الوصول إلى الخدمات إن وجدت (2014 Samiti)[181]. ومع ذلك ، فإن إضفاء الطابع الرسمي على المستوى الشعبي أمر نادر الحدوث، من أجل الوصول إلى الخدمات على نطاق أوسع في الأحياء غير الرسمية، ستحتاج الحكومة إلى مراجعة سياستها المتعلقة بالاحياء غير القانونية، وما إذا كانت ستنضم هذه الاحياء ، أو تفصل من الخدمة لأنّ النّاحية القانونية لا تجبرهم على الدفع مقابل الخدمة وهو الأمر المرتبط بآليات التعويض والحوافز في العقد من أجل مقدم الخدمة في تلك المناطق.

3. حلول مخصصة لتقديم الخدمات

غالبًا ما يتم تقديم الخدمات للفقراء من خلال خدمات ذات نوعية رديئة لا تلبي معايير السلامة أو الصّحة العامّة، وغالبًا ما يكون هذا هو الحال إذا تمّ تقديم الخدمات من خلال قنوات غير رسمية أو مخصصة بدلاً من نظام مركزي: مثل الأسر الفقيرة الّتي تستخدم مياه الشّرب غير المأمونة الّتي يتمّ توفيرها من خلال خدمات المياه المعبأة بدلاً من نظام إمدادات المياه البلديّة، إلى جانب العوائق

[180] https://ppp.worldbank.org/public-private-partnership/library/ielrc-pani-haq-samiti-ors-vs-brihan-mumbai-municipal-corporation-ors-2014

[181] *"انظر على سبيل المثال الحكم الأخير لمحكمة بومباي العليا بشأن الحق الدستوري في الحصول على المياه للأشخاص الذين يعيشون في أحياء غير رسمية في مومباي"،*
Pani Haq Samiti & Ors.Vs.Ors.,2014,International Environmental Law Research Centre. LODG. No.362 OF 2014

القانونيّة، غالبًا ما توجد أيضًا عوائق ماديّة أمام تقديم خدمات عاليّة الجودة للفقراء: قد يكون من الصّعب القيام بذلك.

4. النظام القضائي

إذا كان نظام المحاكم في البلد المضيف فاسدًا أو غير فعال أو مكلفًا، فعادة ما يكون الفقراء هم أول من يعاني، في حين قد تكون هناك حاجة إلى إصلاح قضائي واسع النطاق، فقد يستغرق الأمر سنوات لتنفيذه، لذلك يجب التفكير في طرق وصول إلى المحاكم منخفضة التكلفة أو غيرها من منتديات أهلية لحل النزاعات المتعلقة بالمرافق، وخاصة للعملاء من المجتمعات الفقيرة.

5. المنظم

إذا كانت هناك جهة تنظيمية تضع التعريفات وتراقب معايير الخدمة، فقد يكون تركيزها الرئيس على العملاء الحاليين وبدرجة أقل على العملاء الجدد[182] (Rui Cunha Marques (2016)، ومن المحتمل أن تكون نسبة كبيرة من الأشخاص الذين لا يستطيعون الوصول من الفقراء، يمكن تعديل تفويض المنظم لحماية الفقراء على وجه التحديد ولتشجيع الاتصالات الجديدة والحلول المبتكرة لربط الفقراء والتشاور الرسمي وغير الرسمي مع الفقراء وايجاد حلول تخص دفع الفواتير.

6. التعريفات

يمكن لهيكلة التعريفات أن تعمل على تحسين استرداد التكلفة (أحد الاعتبارات الرئيسة في الشّراكة بين القطاعين العام والخاص) مع تقليل التأثير على الفقراء، قد تضر القيود القانونية على زيادة التّعريفة في جميع المجالات بالفقراء (Rui Cunha Marques (2016)[183]، لأنها تمنع الزّيادات المطلوبة لتحسين الخدمات و / أو إنشاء إعانات متبادلة للمناطق الأفقر، وفي بعض الحالات الّتي تكون فيها الزّيادات في التعريفات تصاعدية بحيث يدفع المستخدمون الباهظون تعريفات أعلى، قد يضر هذا بشكل غير متناسب بالفقراء لأنه غالبًا ما يكون هناك عدّاد واحدة فقط في المنطقة ، والّتي يتمّ تقاسمها بين العديد من الأسر، لذلك ينبغي النّظر إلى سياسة وهيكل التعريفة والدعم بشكل شامل، كما تمت مناقشته في الباب الأول من هذه الاطروحة.

7. تحصيل الفواتير

تحتاج الحكومة إلى إنشاء آلية فوترة بسيطة وأكشاك / مكاتب يسهل الوصول إليها من قبل الفقراء لتسديد المدفوعات، وأحد خيارات دفع الفواتير الّتي يمكن إتاحتها للفقراء هو الدفع (أحيانًا الدفع المسبق) عبر الهواتف أو التّطبيقات الّتي يمكن أن تساعدهم في توفير وضبط الوقت والنفقات.

8. ارتفاع التكاليف الأولية لإنشاء الخدمة

عادةً ما يتم دفع رسوم توصيل لمرة واحدة لربط الأسرة بخدمة مثل الكهرباء أو المياه، وقد تكون هذه الرسوم باهظة الثمن بشكل غير متناسب بالنسبة للأسرة الفقيرة، خاصةً كدفعة لمرة واحدة، وقد

[182] Rui Cunha Marques (2016):"PPP arrangements in the Brazilian water sector: a double-edged sword", University of Lisbon, Lisbon, Portugal. ,Water Policy 18 (2016) 463–479 ,doi: 10.2166/wp.2015.115,© IWA Publishing 2016

[183] Rui Cunha Marques (2016):"PPP arrangements in the Brazilian water sector: a double-edged sword", University of Lisbon, Lisbon, Portugal. ,Water Policy 18 (2016) 463–479 ,doi: 10.2166/wp.2015.115,© IWA Publishing 2016

تكون رسوم التوصيل للمجتمعات الأفقر النائية أعلى من تلك الّتي يدفعها الأفضل حالًا في مراكز المدن حيث قد تكون هناك حاجة إلى بنية تحتيّة جديدة، إذ ينبغي النظر في جعل هذا الأمر في متناول الجميع، سواء من خلال توزيع التكلفة بمرور الوقت أو من خلال الدّعم المتبادل أو المنح حتى لا تمنع التكاليف الأولية الفقراء من الوصول إلى الخدمة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه العلاجات يجب أن تستهدف الفقراء ، ويفضل أن تُدفع كتمويل قائم على النتائج. إن الدعم المتبادل غير المستهدف يطمس الهدف المتمثل في التحرك نحو تعريفات تعكس التكلفة، تحث المنح المستهدفة استنادا إلى التمويل المستند إلى النتائج، تحث مشغل الشراكة بين القطاعين العام والخاص على البحث عن حلول مناسبة للعملاء ذوي الدّخل المنخفض، وبالتالي يتمّ ضبط غالبية مشاريع المعونة القائمة على المخرجات في الوقت الّذي يحاول فيه مزود الخدمة، العام أو الخاص، إقناع العملاء المحتملين من ذوي الدّخل المنخفض بتوقيع عقد خدمة والبدء في الدفع.

9. إشراك المجتمع من خلال الاستشارات(Stavroula Tsitsifli, Vasilis Kanakoudis) (2008)[184]

يمكن عقد اجتماعات استشارية بشكل دوري للحفاظ على مشاركة المجتمع بالإضافة إلى فهم واقتراح حلول سليمة وفقًا لاحتياجات المجتمع. يمكن إجراء مثل هذه الاجتماعات بمساعدة المنظمات غير الحكومية التي قد تكون مشاركة بالفعل في المشروع، الأمر الّذي يحتاج إلى ترتيبات مسبقة لهيكلة قطاع المياه وهو مدخل قوي لإبراز دور الحوكمة قبل البدء في توقيع عقود شراكة مائية.

حوكمة الشّراكة المائيّة:

من المسلم به على نطاق واسع أن "أزمة المياه" العالمية هي في الواقع "أزمة حوكمة "، مما يستلزم التصميم الفعال والتنفيذ الفعال لإصلاحات السياسة ، مع مراعاة المشاركة الشاملة لأصحاب المصلحة ، لصالح الفقراء ومراعية للمنظور الجنساني ، النهج ، بما يتماشى مع مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائيّة ومع ذلك ، فإن إصلاحات الحوكمة ، من خلال تفعيل استراتيجيات مخصصة و تتطلب خططًا لتوفير مياه الشّرب المأمونة والصّرف الصّحي الأساسي للسّكان الأموال الّتي غالبا ما تفشل البلدان في تأمينها .حشد التّمويل لمنطقة البحر الأبيض المتوسط ، أثبت قطاع المياه على وجه الخصوص أنه مهمة هائلة ، وعادة ما يكون خارج نطاق الفرد والقدرات الحكومية.

على الرغم من زيادة المساعدات لقطاع المياه والصّرف الصّحي على مدى السّنوات الماضية ، فإنه لا يزال يقصر عن تنفيذ متطلبات الدّولة الفرديّة استراتيجيات تستلزم .بالتزامن مع ذلك ، فإن المناقشات حول الدّور المحتمل لجعل القطاع الخاص من أجل التّمويل المستدام لخدمات المياه في المقدمة الحاجة إلى وجود إطار سليم لإدارة المياه.

ينبع من إدراك الروابط المتأصلة بين معوقات الحوكمة وتعبئة الموارد المالية لقطاع المياه والحوكمة والتمويل من أجل مشروع قطاع المياه في البحر الأبيض المتوسط يهدف إلى تشخيص هذه الاختناقات وتحديدها وتقديم توصيات معقولة وواقعية للمساعدة في التغلب عليها.

[184] Stavroula Tsitsifli, Vasilis Kanakoudis (2008):"Best Practices of PPP projects in the water services sector", *Tsitsifli-Kanakoudis, 675-690*

تمّ تصميم المشروع بشكل مشترك وتنفذها رسميا باسم الشراكة العالمية للمياه - البحر الأبيض المتوسط (GWP-Med) ومنظمة التّعاون الاقتصادي والتّنمية (OECD) من قبل الاتحاد من أجل المتوسط[185] (UfM,2012) ، كمسعى على نطاق إقليمي يساهم في السلام والاستقرار والتنمية المستدامة، تمّ الإطلاق الرسمي للمشروع في برشلونة ، إسبانيا ، في 28-29 مايو 2013 خلال المؤتمر الإقليمي على المستوى الّذي نظمته GWP-Med وأمانة الاتحاد من أجل المتوسط ، كانت فلسطين واحدة من سبع دول طلبت رسميًا أن تكون من بين البلدان الّتي يتمّ التّركيز عليها في العمل الفني للمشروع.

نظرًا لأن مشاريع الشّراكة بين القطاعين العام والخاص تختلف بطبيعتها عن المشاريع التّقليديّة ، فقد طلبت سلطة المياه الفلسطينيّة من الحكومة الفرنسيّة لدعمهم في إنشاء وحدة الشّراكة بين القطاعين العام والخاص داخل سلطة المياه الفلسطينيّة .الفرنسي الحكومة ومستشاروها المقترحة (لم تتم مراجعتها بعد والموافقة عليها من قبل مجلس الوزراء) وحدة مركزية للشراكة بين القطاعين العام والخاص يتم إنشاؤها في وزارة الماليّة والتخطيط في العام جميع قطاعات التنمية، بغض النظر عن موقعها، تعدّ الوحدة مساهمة مهمة في الإطار التنظيمي ويلعب دورًا رئيسيًا في عملية تطوير المشروع، والّتي سوف تركز على:

(أ) تعزيز إجراءات اختيار المشروع والموافقة عليه.
(ب) ضمان وجود الأدوات اللازمة لاتخاذ قرار بشأن إنشاء المشروع.
(ج) القيمة مقابل المال: يتمّ تطبيق التحليل من قبل الهيئات العامة على أساس منتظم في عملية التقييم المالي المشاريع.

<u>في حوار قام به الباحث مع خبراء في قطاع المياه الفلسطيني شمل أكاديميين ومديرين عامّين في سلطة المياه الفلسطينية وممثلين عن المانحين، وممثلين عن المنظمات الأهلية، وخبراء في قطاع المياه ومموليين، في سبيل تطوير مقترحات لأهم الترتيبات الخاصة بحوكمة الشّراكة المائيّة وأهم الممارسات المثلى لتهيئة المناخ المؤسسي لانجاح مشاريع الشراكة، وقد كانت النتائج على النحو الاتي:
اقترح المجتمعون مجموعة من الأدوات الآتية الّتي من شأنها أن تقدم مصداقية أكبر في نجاح مشاريع الشّراكة للمضي قدما في فلسطين[186].</u>

1. تحديد الأدوار والعلاقة بين الكيانات المختلفة داخل قطاع المياه، وتأسيس طرق الاتصال الداخلي.
2. الحفاظ على أدوار ومسؤوليات أصحاب المصلحة الآخرين من خارج القطاع في عملية شراء الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، وبشكل أساسي وزارة المالية والتخطيط ، وبموجبها سيكون للجهات المانحة لها دور في تطوير مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، وستتولى الوزارة بموجبه حول دور وزارة التخطيط والتنمية بعد 15 سبتمبر 2015 ، سيسهل تقديم مقترحات المشاريع إلى الجهات المانحة .

[185] https://ufmsecretariat.org/the-ufm-euro-mediterranean-sustainable-urban-development-strategy-to-be-completed-before-the-end-of-2012/

[186] من نتائج اجتماع الباحث مع مجموعة بؤرية في قطاع المياه الفلسطيني، 2021/11/30 حول ترتيبات الحوكمة لتهيئة الشراكة المائية في قطاع المياه الفلسطيني.

3. تحديد أنواع مختلفة من الشركات التي من المحتمل أن تستثمر في / تنفذ مشاريع صغيرة و مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص واسعة النّطاق.
4. تحديد الجهة العليا الّتي تتلقى التحليل الاقتصادي للمشاريع من وحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، والموافقة على أولويات المشروع، ويمكن أن تتألف هذه السّلطة من عدد قليل من الوزراء ولكن ، لتجنب إنشاء لجان مماثلة في المستقبل ، يجب تضمينها في عضوية اللجنة المسؤولة عن الدّين العام وإصدار الحكومة ضمانات.
5. تحديد مسئولية وزارة الماليّة والتّخطيط فيما يتعلق بإدارة الميزانية للشّراكات بين القطاعين العام والخاص.
6. وضع اللوائح الجمركيّة الّتي من شأنها تعزيز مفهوم استرداد التّكلفة و الاستدامة .هناك حاجة إلى تحليل هيكل التّعريفة والدّعم الحاليين لتحديد أهداف السّياسة الجمركيّة، ويجب أن يتمّ تحليل التّعرفة على أساس الجنس ومنظور التّنوع لفهم القدرة على تحمل التّكاليف.
7. تحديد دور المانحين الّذين كانوا تاريخياً أكبر المساهمين في دعم قطاع المياه الفلسطيني بما ينشىء علاقات مع القطاع الخاص تقوم على الثقة مع القطاع العام.
8. القدرة على تحمل التكاليف والاستعداد للدفع ضروريان قبل وضع هيكل التعريفة وسياسات التسعير.

كل هذه العوامل تسلط الضوء على المساءلة أمام الجمهور في قطاع المياه في فلسطين من خلال التركيز على التحليل الاجتماعي جنبا إلى جنب مع التحليل الاقتصادي لمشاريع الشراكة.

مثل هذا التحليل ينبغي أن يأخذ في الاعتبار المواقف والسلوكيات المتعلقة بإدارة المياه وخدماتها، يجب أن يتمّ من منظور جنساني (تصنيف النتائج حسب الجنس ومناقشة السبب قد يكون لدى أصحاب المصلحة المختلفين والفرد من الإناث / الذكور تصورات مختلفة والاتجاهات).

مثل هذه المعلومات من شأنها أن تجعل استراتيجية الاتصال أكثر فعالية حيث يمكن توجيه الرسائل إلى مختلف أصحاب المصلحة بشكل أفضل، وفي هذا في السياق، يمكن أيضًا دعوة القطاع الخاص للمشاركة بطريقة مهمة في الحوار مع الجمهور.

بينما يدرك عامة الناس تحديات ندرة المياه في فلسطين ، لذلك هناك مجال مناقشة القدرة على تحمل تكاليف خدمات المياه وجودة تقديم الخدمة جنبًا إلى جنب مع البعد الوطني للمياه، فبعض المنصات من التواصل الإلكتروني للقيام بذلك موجودة بالفعل.

وقد ركزت المجموعة البؤرية على أن بداية العمليّة من الحوار يحتاج إلى مناصرته وإضفاء الطابع المؤسسي عليه من قبل الساسة الفلسطينيين، مثل التركيز على وصول المرأة إلى مفاصل التأثير، ذلك انه من المتوقع أن تصبح جمعيات مستخدمي المياه لها منصات تعنى بمشاركة أصحاب المصلحة، حيث تم تصميمها مع وضع هذا الغرض في الاعتبار، ومع ذلك ، فإن جمعيات مستخدمي المياه نادرا ما يكون لديها أعضاء من الإناث، على الرّغم من أن النساء يشكلن نصف المستخدمين، وهي بشكل رئيس مسؤولة عن الزّراعة الفعليّة في المناطق الرّيفية، باختصار، هناك طرق ومناهج مختلفة لضمان مشاركة أصحاب المصلحة، ولكن المشاركة الكاملة في قطاع المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني لا تزال تمثل تحديًا إلى حد كبير.

يجب أن يؤخذ في الاعتبار أيضًا أن السياق السياسي في فلسطين يلعب دورًا رئيسًا في إبطاء عملية التنمية، حيث تفتقر فلسطين إلى السيادة على سلطتها للموارد، بالإضافة إلى آثار الإجراءات الأمنية

الإسـرائيلية المتكـررة الّتـي تعرقـل الحركـة مـن النّـاس والبضـائع، وتسـيطر علـى معظـم المـوارد المائية[187](سلطة المياه الفلسطينيّة، الموقع الرسمي).

ومـن نتـائج المجموعـة البؤريـة إن تطـوير التّوصـيات ذات الصّـلة بتحـديات الحوكمـة الثّلاثـة الّتـي تواجهها قطاع المياه فـي دول البحـر الأبيض المتوسط، بخـلاف قضـايا وقواعـد تـوافر الميـاه، فرضـت على فلسطين بسبب الوضع السّياسي، وتواجه عقبات مماثلة (مثل البلدان الأخرى) فـي تسليم مشـاريع المياه الّتي يشارك فيها القطاع الخاص، والعناوين العامة لهذه تحديات هي:

1. تحديات متعلقة بالميزانية.
2. تحديات متعلقة بالتنظيم.
3. تحديات متعلقة بتوجه أصحاب المصلحة.

وبما يخص تحسين عمليات الميزانيّة الخاصـة بمشـاريع الشّـراكة المائيّـة فقد تبلـورت نتـائج الاجتمـاع والتحليل الّذي قام به الباحث مع المجموعة البؤرية وفقا لما يأتي:

4. تحسين عمليات الميزانية

إن القيود المالية التـي تواجهها حكومـة فلسطين فـي دعم قطـاع الميـاه فيهـا عديدة وتتجـاوز قدرات الميزانية، بـالتزامن مـع تـدهور البنيـة التحتيـة القائمـة أو عدم وجودهـا فـي أمـاكن كثيـرة، بـالتزامن مـع محدودية القدرة التّقنيّة، وطبيعة السّياق الاجتماعي الاقتصادي القـائم والمعقد مـن جـرّاء آثـار الاحـتلال الإسرائيلي.

ومـن المـرجح أن يتفـاقم الوضـع مـا لـم يـتم معالجـة أوجـه القصـور الماليّـة والمعرفـة، ومـن خـلال الشّـراكة مع القطاع الخاص الذي يمكن أن يساهم في تكلفة مشـاريع البنيـة التّحتيـة سيسـاعد علـى زيـادة الكفاءة التّشغيلية مع أخذ العدالة الاجتماعية في الاعتبار، وهذا التّدخل لا يخلو من المخاطر، ومواجهـة الطوارئ بتأثر أصول المشاريع التي تدر عوائد أقل من المتوقع، وتكـاليف تتجـاوز القدرة علـى تحمـل التكاليف من المستخدمين، وتندرج هذه المخاطر فـي إطـار إدارة الميزانيـة والّتـي يمكـن أن يتمّ التّحايل عليها من قبل المنتفعين، في حـال إذا لـم يكـن هيكـل ومنهجيـة الحوكمـة فـي مكانهـا الصّـحيح وذلـك مـن خلال:

1. إدارة الميزانية من قبل وزارة المالية والتخطيط الفلسطينيّة.
2. إجراء تحليلات القيمة مقابل المال (VfM)[188] بواسطة وحدة تعادل القوة الشّرائيّة.
3. تحديد أولويات المشاريع ودفعها إلى الأمام من خلال لجنة وزارية خاصة.
4. إعداد وإدارة مخطط الشراكة بين القطاعين العام والخاص من قبل لجنة المشروع.
5. القيام بأعمال تدقيق ديوان المحاسبة والرّقابة الإدارية الفلسطيني.

---

[187] سلطة المياه الفلسطينية، الموقع الرسمي، اخر وصول: 2022/9/2،
http://www.pwa.ps/ar_page.aspx?id=gw5pFQa2583057642agw5pFQ

[188] (VfM) في الحياة اليومية يمكن فهمه بسهولة على أنه "عدم دفع المزيد مقابل سلعة أو خدمة أكثر مما تبرره جودتها أو توفرها"وهذا يتطلب **النظرة الاقتصادية** بحيث هل نقوم نحن أو وكلاؤنا بشراء المدخلات بالجودة المناسبة بالسعر المناسب؟ **والكفاءة:** ما مدى جودة تحويلنا نحن أو وكلاؤنا للمدخلات إلى مخرجات؟ **والفعالية**: ما مدى جودة مخرجات التدخل في تحقيق النتيجة المرجوة بشأن الحد من الفقر؟ **و مردودية التكلفة:** ما مدى تأثير الحد من الفقر على تحقيق التدخل بالنسبة للمدخلات التي نستثمرها نحن أو وكلاؤنا فيها؟(UKaid,2011,P4)، Multilateral Aid Review Ensuring maximum value for money for UK aid through multilateral organisations

إنّ القدرة على مراقبة" VfM" من منظور اجتماعي كمي ونوعي مثل الضمانات الاجتماعية، يؤثر في مجال الصّحة وحقوق الإنسان والمساواة والإنصاف بين الجنسين.(يتم استخدام منهجية VfM وعملية الميزانية بشكل جماعي لضمان الشراكة بين القطاعين العام والخاص المشروع).

كذلك إن إنشاء وتأهيل وحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص سواء على مستوى الحكومة المركزية أو داخل قطاع المياه، هو خطوة مهمة في تطوير إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص في فلسطين.

وفيما يلي قائمة مرجعية مقترحة من قبل المجموعة البؤرية للإجراءات المتعلقة بقضايا الميزانية لمشاريع الشّراكة المائيّة:

1. بناء قدرات قوية ومخصصة للشّراكة بين القطاعين العام والخاص وإنشاء وحدات الشراكة بين القطاعين العام والخاص لضمان ذلك يتمّ توفير التدريب / بناء القدرات للرجال والنساء على حد سواء.
2. تكليف لجنة رفيعة المستوى لتوقيع المشاريع وضمان الضمانات.
3. تطوير منهجية أساسية لمؤشرات الدّخل، والّتي تشمل أيضًا المعايير الاجتماعية ودور الجنسين
4. تجنب العقبات القانونية في عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال تطوير أقسام قياسية من العقد
5. رفع مستوى الوعي باحتياجات الإبلاغ عن الالتزامات المحتملة، وتثقيف الموظفين حول عملية إعداد التقارير.
6. تعيين مستشار معاملات متخصص في المشاريع.
7. مناصرة وإضفاء الطابع المؤسسي على العملية الّتي بدأها حوار السّياسة الفلسطينية كمنصة للتبادلات والمناقشات بين مختلف الجهات الفاعلة، وأضافة فلسطين إلى قائمة الدول المؤهلة للحصول على التسهيلات الاستشارية لبنك الاستثمار الأوروبي.

6. طبيعة عقود الشّراكة المائية وتحدياتها:

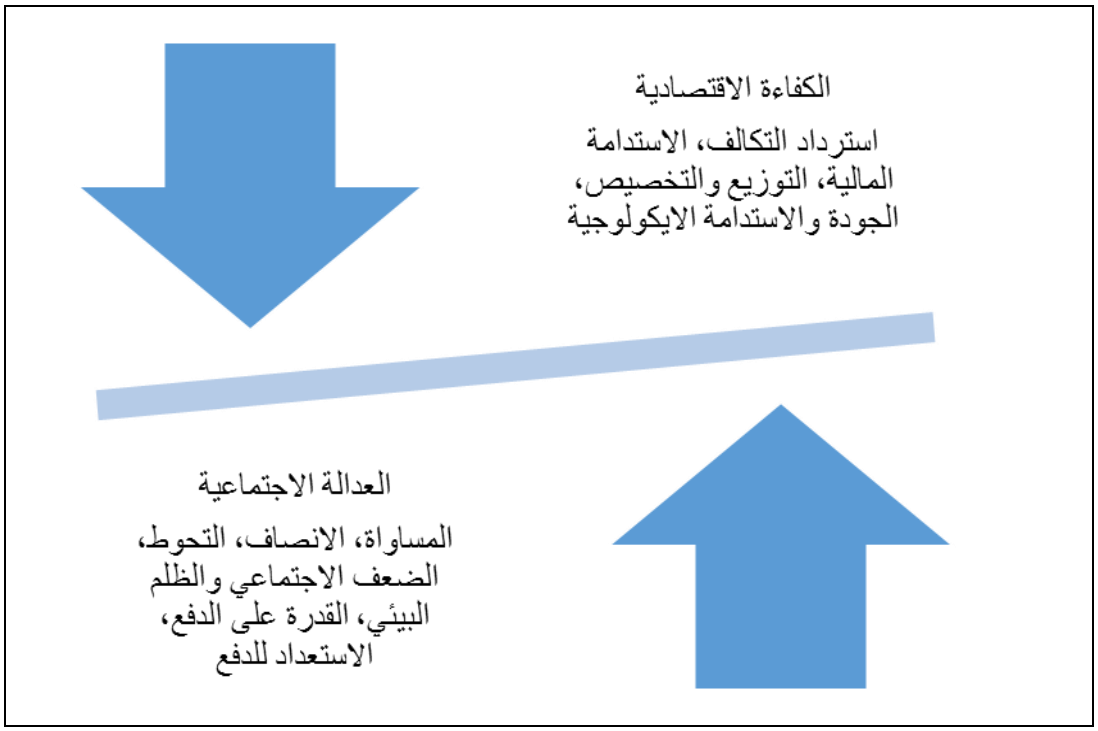
إن البلدان الناميّة ، التي تواجه تحديات الاستدامة والجدوى المالية بسبب الحقائق التي لا مفر منها المتمثلة في ضعف إمدادات المياه وخدمات الصّرف الصّحي والميزانيات المحدودة ، تنظر إلى الشراكات بين القطاعين العام والخاص كخيار يستحق النظر فيه للمساعدة في الأداء أو لتطوير مصادر جديدة(WEF ,2014). [189]. تطبيق الدروس المستفادة من الماضي ، مع فهم أفضل لما يمكن أن تجلبه الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال المياه وما لا يمكن أن تحققه ، تستخدم المرافق العامة بشكل متزايد بطريقة أكثر تركيزًا ، لإدارة مجموعة فرعية محددة من الأنشطة أو التّحديات ، مثل زيادة الطاقة الكفاءة وتوافر المياه من خلال إدارة المياه غير المدرة للدخل ، أو تطوير مصدر جديد للمياه، بحيث ينصب التركيز على التعاقد القائم على الأداء، مع المدفوعات مقابل المخرجات.

بعض العقود أصغر من حيث القيمة وأقل تعقيدًا ، مما يفتح الطّريق أمام لاعبين وصناعات إقليمية ومحلية جديدة لمواجهة هذه التحديات، وقبل الدخول في الاتجاهات السّائدة لعقود الشراكة لا بد من ربط متطلبات الاستدامة المائيّة الّتي تفرض نفسها على هذه العقود.

[189] WEF (2014). The Global Competitiveness Report 2014–2015. World Economic Forum.

تبرز علاقة الاعتماديّة والتّرابطيّة، بين متطلبات الاستدامة المائيّة الّتي يجب ان توفرها مشاريع الشّراكة المائية والعوامل السّوسيو اقتصاديّة في المجتمع وفقا لما تمّ تحليله في الباب الأول من هذه الّسالة، وفي حالة تمّ استعارة ما طرح الباب الأول مع مشاريع الشّراكة المائيّة فإن الاهتمام يجب أن ينصب وفقا للشكل الآتي رقم(3.3):

37- شكل رقم (37): العلاقة بين الكفائة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية

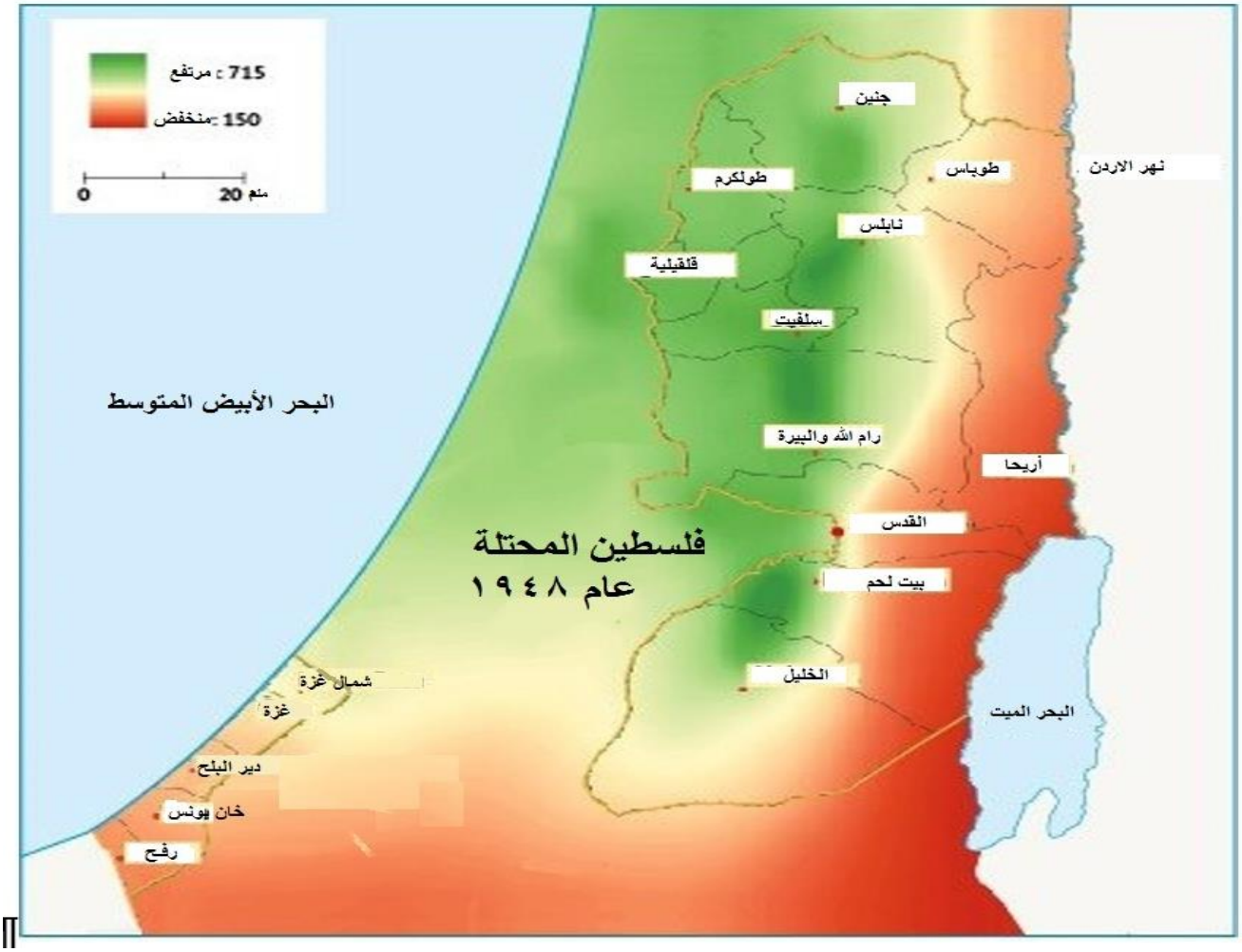


المصدر: تطوير الباحث

بالرّجوع إلى الشّكل نجد الكفاءة الاقتصاديّة كمتطلب للاستدامة المائيّة، تبرز كتداعي لتحقيق العدالة الاجتماعيّة والّتي هي مطلب آخر على النّقيض للاستدامة المائيّة، بحيث يجد المشروع المائي نفسه محاط بهذه التّناقضات من اللحظة الأولى، وأن عملية المرور السّطحي عن هذه التّناقضات، ترفع من درجة التّحديات لتدخل إلى مخاطر قد تفشل مشروع الشّراكة المائي.

وذلك وفقا لأن الكفاءة الاقتصاديّة تطلب حثيثة استرداد التّكاليف، وتسعى وفقا لمبدأ تحقيق الاسترداد المالي الكامل لتضمن استدامة إمداد خدماتها المائية، إضافة إلى متطلبات الجودة والتنامي على الطلب الكمي للمياه الّذي يحتاج إلى تقنيات عالية ومتطورة، ليظهر لنا أهميّة الكفاءة الاقتصاديّة لاستدامة المياه بشقيها التّخصيصي والتّقني أو الفني، وهذا بدوره يحتل من الأهميّة بمكان مواكبته لأجل تحقيق الاستدامة الإيكولوجية وما تفرضه من محددات على الضّخ والإنتاج والتّوزيع بمستوى من الجودة والأداء يوافق مؤشرات البيئة العالمية ومواجهة التغير المناخي وما يفرضه من ظواهر مختلفة مثل الاحترار وانبعاث الغازات وزيادة معدلات التّبخر، والتّملح للمياه والتّصحر للأراضي والتذبذب في كميات الأمطار وديناميكات التجدد للدورة الهيدولوجية والشكل رقم (38) يوضح معدلات الامطال في فلسطين:

38- الشّكل رقم (38): معدل الأمطار السّنوي في فلسطين



المصدر: فناق، الموقع الرسمي[190].

ما ظهر في اللون الأحمر مناطق جفاف حيث تظهر أدني مستوى أمطار متوقع بمقدار 150 مم، في حين إذااتجهت إلى الشّمال، فإن كميات الأمطار تزيد لتكون بمعدل 700-750 مم سنويا في أعلى مستوياتها، أما قطاع غزّة فيقع في منطقة انتقاليّة، ما بين المناخ الصحراوي الجاف على شبه جزيرة سيناء ومناخ البحر الأبيض المتوسط المعتدل وشبه الرطب على طول الساحل. حيث يتراوح معدل هطول الأمطار بين 400 ملم / سنة في الشمال و 230 مم / سنة في الجنوب[191] (فناق، الموقع الرسمي).

بحيث يواجه المشروع المائي عوائق واختلالات متنوعة، يجب أن تعطي لجنة مشروع الشراكة المائي الوقت والاهتمام الكافيين للكشف عن نقطة التوازن الّتي تكفل استدامة ونجاح مشروع الشراكة المائي.

من جهة أخرى يجب على لجنة مشروع الشّراكة المائي النّظر إلى متطبات العدالة الاجتماعيّة بنفس المستوى من الأهمية إلى متطلبات الكفاءة الاقتصاديّة وتحدياتها، من حيث المساواة والإنصاف وتكافؤ الفرص، ومؤشرات الضّعف الاجتماعي، وما تطلبه من إجراءات لتقوية نظام المنعة لهؤلاء، حتّى لا

[190] https://water.fanack.com/ar/palestine/climate-and-rainfall/آخر وصول 2022/7/25
[191] https://fanack.com/ar/arab-palestinian-israeli-conflict/2022/7/25 آخر وصول

يواجهوا متطلبات الاستدامة البيئية وحدهم، لأنها تفرض دائما فاتورة متصاعدة من الالتزامات والّتي تنعكس في النّهاية إلى قدرة اقتصاديّة، والّتي منعتها ضعيفة جدا عند الفئات محدودي الدّخل، وهذ يبرز مدى ومستوى قدرة المجتمع المستهدف من قبل المشروع وفئاته على تسديد فاتورة التعرفة المائية الّتي ستقرها شركة مشروع الشراكة المائي.

ذلك أن مفهومي القدرة على الدّفع والاستعداد للدفع مختلفين يجب التمايز بينهما في سياق الدراسة للعوامل السّوسيو اقتصاديّة لمشاريع الشراكة المائيّة.

إن القدرة على الدّفع تختص بشكل أساسي بمستوى الدّخل للأسرة، وهذا يرتبط معها تساؤل أساس عن مدى العدالة الّتي تتحلى بها التعرفة المائية للمشروع، والّذي هو أساسا يجب أن يكون وفقا لشفافية عالية، تقوم على الشراكة مع كافة فئات المشروع المائي المستهدفة، مبدأها الكفاءة الاقتصادية ومتطلباتها.

إلا أن الاستعداد لدفع موضوع آخر يأخذ التحليل إلى علاقات السبب والنتيجة بين الفقر والشعور بالاغتراب وشكل وتضاغطات وتناقضات المدركات الّتي تشكلت حتّى أنتجت عدم أو قبول الاستعداد للدفع، وفقا لمفهوم المواطنة والحقوق والواجبات والشعور بالمسؤولية، ومفاهيم أخرى كثيرة تبدأ من التربية والثقافة المحليّة والأسريّة، وتنتهي بالدستور والهياكل السياسية الحاكمة، وديمقراطية المجتمع في اتخاذ قراراته، ومجتمع الدّيمقراطيّة الّذي أوجدته العملية السّياسية، أو أفقدته فاعليته وهياكله وقيمه، في اتخاذ القرار، والشعور بالعدالة والانتماء والولاء لكل مواطن أو فئة أو جهة مستفيده من خدمات إمدادات المياه.

ذلك أن المؤشرات في المجتمع المحلي الفلسطيني تدق ناقوس الخطر تجاه هذه الظاهرة، الّتي يجب دراستها عن كثب وعمق، لتبرز المسافة بين عدم الاستعداد للدفع والاستعداد للدفع، ووفقا للدراسات السابقة فإن أجراءات الحوكمة والمشاركة في القرار تزيد من التّضامن مع مشروع الشراكة المائي، وتزيد فرصته في النجاح، من خلال تقبل المواطنين واستعدادهم للدفع مقابل تعرفة عادلة، تقوم على صياغتها مبدأ الشراكة مع ممثلي الفئات المتجعمة وخصوصا المهمشين ومحدودي الدخل(UN,2005)[192].

وعند إجراء كافة هذه التوازنات بين متطلبات الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية لتحقيق الاستدامة المائية، تبرز زاوية أساسية في عقد الشراكة توضح أهمية هذه التوازنات، الّتي تمّ التّوصل إليها لكل مشروع شراكة مائي، بحيث يبدو مقنعا بعدها لصاحب القرار في الطّرف الحكومي، من تقديم الضمانات وتقبل المخاطر لمشروع الشراكة المائي، وكذلك الأمر لشركة مشروع الشراكة المائي الّتي ترفع درجة التأكد من خلال هذه التوازنات نجاح استدامة مشروعها على المدى الّذي تمّ التخطيط والاتفاق عليه، من جانب آخر يرى الممول لمتطلبات المشروع الماليّة، وجود تحفيز مطمئن، تجاه سير الأمور وفقا لما تمّ التّخطيط لها، بحيث تعدّ هذه الجهود الّتي يتمّ بذلها وما يوافقها من متطلبات ماليّة مجدية في نظر كافة أطراف المشروع((World Bank,2018[193].

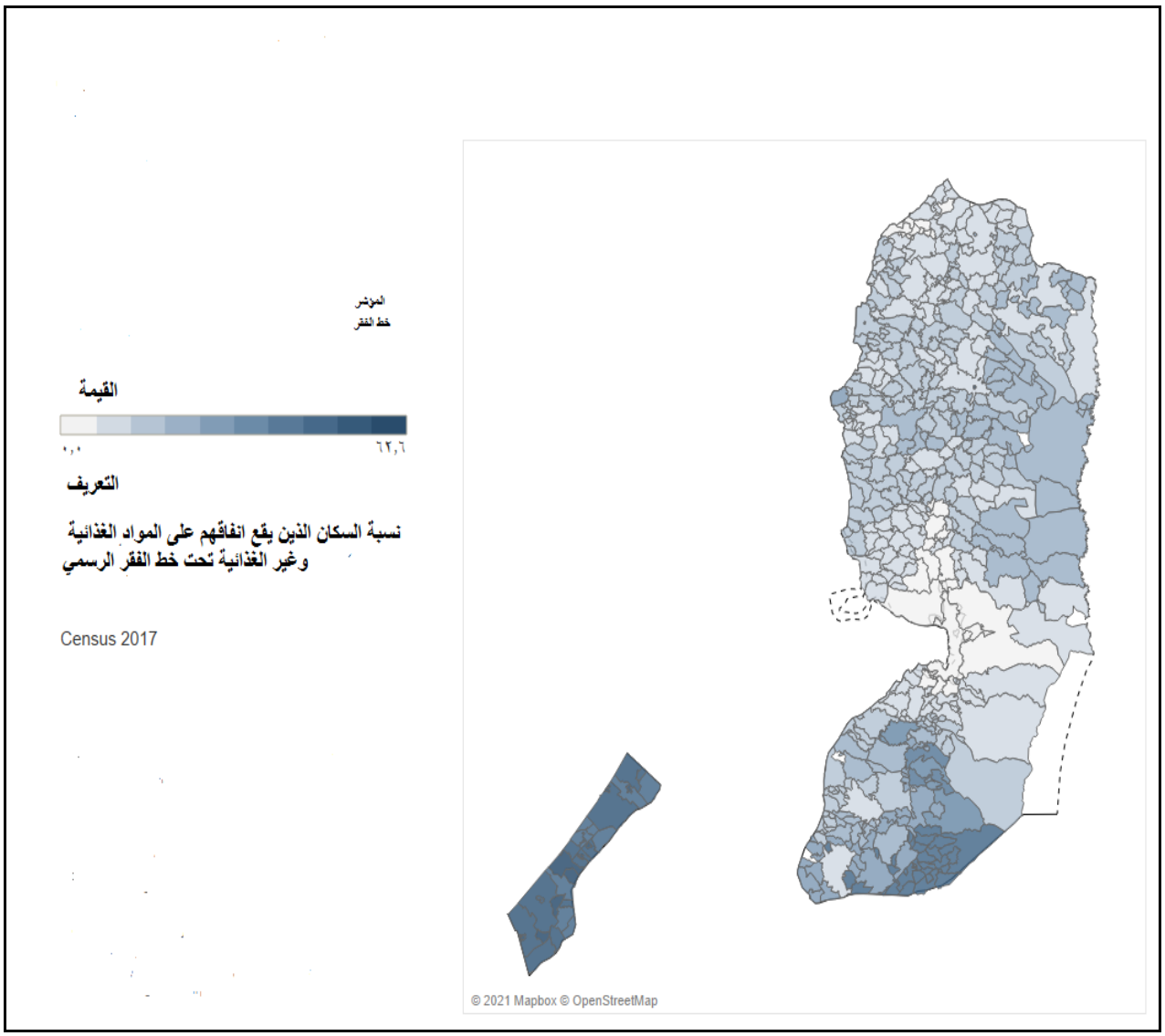
[192] United Nations Economic and Social Council, Economic Commission for Africa, 2005, "Public-Private Partnerships for service delivery:Water and Sanitation", Third meeting of the Committee on Human Development and Civil Society, 4-6 May, Addis Ababa, Ethiopia.

[193] See World Bank Public-private Partnership in Infrastructure Resource Center: http://ppp.worldbank.org/ppp/overview/what-are-public-private-partnerships (accessed May 3rd, 2018).

الأمر الّذي يمكن أن يجعلنا نحوّل التّحديات إلى فرص جاذبة للاستثمار في شراكات مائية بين القطاع العام والخاص، يرفع من مستوى الخدمة وجودتها ويزيد من درجات الأداء، ويمشي قدما نحو تحقيق الاستدامة المائية والإيكولوجية وفقا لمتطلباتها الّتي كلما تقدمت البشرية علما ومعرفة، وكلما ظهرت علائق جديدة وتناقضات شتى من الصندوق الأسود الّذي تدار فيه حالة المياه.

وعند الحديث عن محدودي الدّخل فإنّ الخريطة الآتية رقم (9) توضّح حجم الفقر باللون الأزرق الدّاكن لسكان الضّفة الغربيّة وقطاع غزة، وكلما كان اللون فاتحا خفت وطأة الفقر على تلك المناطق الجهوية بتفصيلاتها السّكانيّة من تجمعات مختلفة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة في فلسطين:

9- خريطة رقم (9): الخريطة التّفاعليّة للفقر في فلسطين



المصدر: جهاز الإحصاء الفلسطيني المركزي، الموقع الرسمي.

بالرجوع إلى الخريطة رقم (3.1) يبرز لنا أهمية المعلومات في تحليل مشروع الشراكة المائي، ومخاطر العوامل السّوسيو اقتصاديّة، وأهمها هنا مستوى الدّخل الّذي يكشف لنا حجم الأفراد الفقراء

في كل تجمع سكاني فلسطيني، وهؤلاء هم الحجم المتوقع من المستفيدين من مشروع شراكة مائي محتمل في أي منطقة برصد هذه الافراد وفقا لأسرهم، وعددات الخدمة المتوفرة لديهم.

وبالتّالي تقدير حجم المتطلبات الّتي سيواجهها المشروع، كمدخل لتحقيق العدالة الاجتماعيّة، من خلال أن العدالة الاجتماعيّة تفرض حق الوصول إلى المرافق، وتحديدا المرفق المائي الّذي يمثل شريان حياة النّاس أفرادا وجماعات، وعليه يمكن أنّ يتمّ تطوير برامج تفاعلية ذكية لضمان تمتع هؤلاء النّاس بخدمات المشروع المائي وفقا للتّعرفة التّصاعديّة.

وكذلك برامج الدّعم الاجتماعي والمالي الحكوميّة والّتي تمثلها وزارة التّنمية الاجتماعيّة في فلسطين، بحيث يخضع هذا الالتزام ذات الأثر المالي على الطّرف الحكومي، أو الهيئة المحليّة المعنية بذلك التجمع السّكاني، أو ربما جنبا إلى جنب وفقا لحالة تشاركية بين شركة المشروع والطرف الحكومي استنادا إلى مبدأ المسؤوليّة المجتمعيّة الّذي يقع على عاتق الشّركة، وفقا لاتفاقيات مسبقة وواضحة لكافة أطراف المشروع، تكون مدرجة في سياسات تنموية عبر قطاعية، لكسب توازنات أخرى تفرضها حالات التّخصيص للمياه، وفقا لمبدأ العدالة التوزيعي لاستخدامات المياه المختلفة والّتي تحتل أولويات متباينة من منطقة لمنطقة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة في فلسطين.

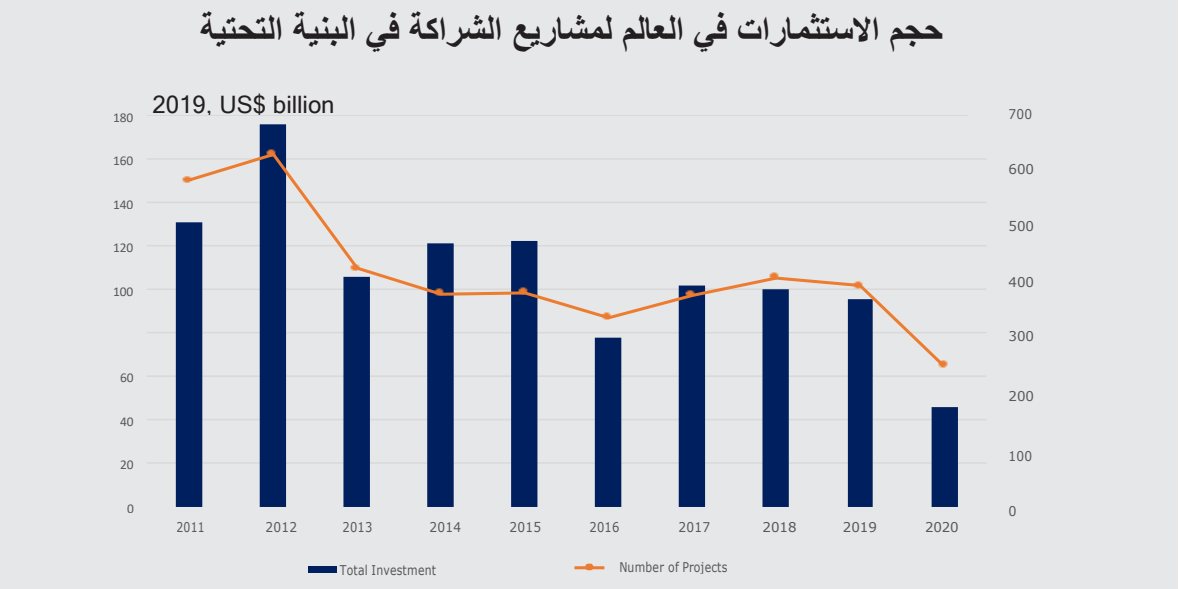
إنّ معقوليّة التّعرفة مرتبطة بشكل أساسي في طريقة تطويرها والفلسفة الّتي قامت عليها إضافة إلى مستوى الكفاءة الاقتصاديّة الحقيقي الّذي وصلت له شركة المشروع، والّذي يجب أن يكون في أكمله بمعدل واحد صحيح كعلاقة بين المدخلات والمخرجات، وأنّ كل ما قل عن واحد صحيح في مؤشر ومعدل الكفاءة الاقتصاديّة للمشروع سيمثل زيادة في التّعرفة المائيّة(OECD, 2010)[194]، نظرا لتقيد شركة المشروع بمبدأ استرداد التّكاليف وتحقيق الاستدامة الماليّة للمشروع، وبالتّالي هو خسارة يتكبدها المواطن أو الحكومة وعليه وجب ارتباط الدّفع بالأداء الاقتصادي لشركة المشروع، ليمثل حافز أكبر لتطوير خدمات إمدادات المياه واستدامتها، واستنادا إلى هذه التّحديات، أو قل التّوازنات تبرز اتجاهات مختلفة لعقود الشراكة.

بعض الاتجاهات لعقود الشراكة

أصبح البناء والتّشغيل والتّحويل (BOT) والتّصميم والبناء والتّشغيل (DBO) ، لا سيما في محطات تحلية المياه ومعالجة مياه الصّرف الصّحي ، خطًا تجاريًا قويًا في العديد من البلدان النّاشئة (خاصة في الشّرق الأوسط والصّين والمكسيك والبرازيل) (world bank.2020)، مع منافسة قويّة من عدد كبير ومتزايد من اللاعبين الدّوليين، وكذلك اللاعبين الإقليميين من البلدان الناميّة، وهذا مجال يمكن فيه جمع التمويل الخاص غالبًا بمساعدة أدوات تخفيف المخاطر مثل الضمانات، ولا تنطوي هذه المشاريع عادة على تحديات القطاع الخاص الّذي يدير القوى العاملة العامّة الحاليّة أو التّفاعل مع العملاء المحليين ، ولكنّها تجلب فوائد الاستثمار الخاص والخبرة والتّكنولوجيا والعمليات المستدامة، غالبًا ما تكون مبنية حديثا أو بناء جديد إلى حد كبير بطبيعتها وبالتّالي لا تحمل مخاطر الأصول القائمة، والشّكل رقم (.39) يوضّح حجم الاستثمارات في مشاريع الشّراكة في البنيّة التّحتيّة في كافّة دول العالم بكافة القطاعات:

[194] OECD, 2010. Pricing Water Resources and Water and Sanitation Services. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) Publishing, Paris. Pinto, F.S.

39- الشّكل رقم (39): حجم الاستثمارات في العالم لمشاريع الشّراكة في البنيّة التّحتيّة



المصدر: World Bank,2020[195]

أثبتت العقود القائمة على الأداء (PBCs) للأنشطة الّتي تتراوح بين تقليل المياه غير المدرة للدخل، وإدارة التسرب إلى زيادة التوصيلية أنها أدوات مفيدة في زيادة الكفاءة وتوسيع الاتصال (على سبيل المثال، مدينة هو تشي مينه في فيتنام حيث نتج عن العقد تقليل ما يقرب من نصف كمية التسرب بعد المشروع، مع كمية المياه الموفرة تعادل ما هو مطلوب لخدمة 500000 شخص إضافي وتوفير الطاقة (23000 كيلووات ساعة / يوم).

تركز هذه المشاريع على النتائج ، مع مدفوعات مشروطة بتحقيق المخرجات، في كثير من الأحيان لا تنطوي هذه المشاريع على تولي القطاع الخاص إدارة المرافق العامة، لذلك لا يزال القطاع العام يدير العمليات اليومية ولكنه يستفيد من خبرة القطاع الخاص في المجالات الرئيسة، حيث يتمثل أحد العناصر الأساسية لهذه العقود في نقل المعرفة وبناء قدرات القوى العاملة في المرافق.

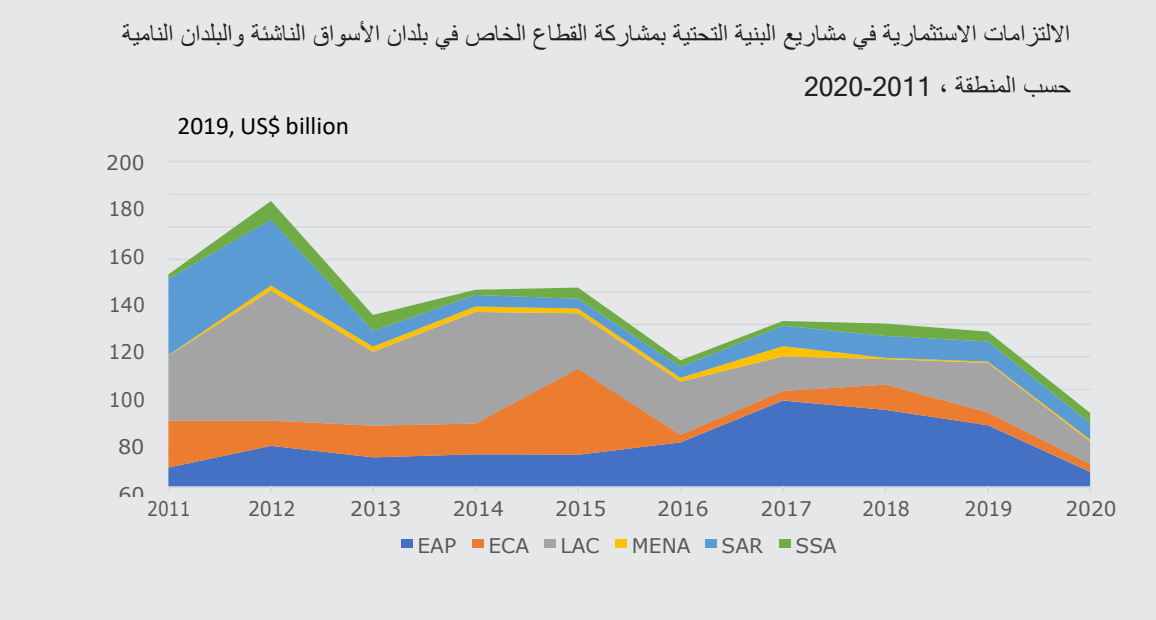
تمّ تنفيذ عدد كبير من عقود الإدارة القائمة على الأداء / النواتج في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الجزائر ، المملكة العربية السعودية ، عمان) ، أميركا اللاتينية (تيغوسيغالبا في هندوراس ، كولون في بنما) وأفريقيا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) ، وبعضها مع مشغلين خاصين إقليميين (مثل SDE في السنغال الّتي فازت بعقد الكونغو في جمهورية الكونغو الديمقراطية)، ويتضمن بعضها إدارة المرافق الّتي يتم تعهيدها إلى مشغل خاص ، بينما يجلب آخرون أنظمة وخبرات للعمل جنبًا إلى جنب مع الإدارة الحاليّة.

انخفض مستوى الاستثمار في النّصف الأول من عام 2021 لمنطقة الشّرق الأوسط وشمال أفريقيا (415 مليون دولار أمريكي) بنحو 60 في المائة عن مستوى النصف الأول من عام 2020 (1 مليار

[195] World Bank (2020):"PPI Annual Report 2015-2020.

دولار أمريكي)، وانخفض الاستثمار أيضًا عن متوسط النصف الأول من الخمس سنوات الماضية في المنطقة.
بفضل مشروع ميناء الحاويات ، حافظ المغرب على استثماراته في PPI لمدة خمس سنوات متتالية، إلى جانب المغرب ، مصر هي الدّولة الأخرى الوحيدة الّتي لديها استثمارات PPI في المنطقة (البنك الدّولي 2021)

الشّكل رقم (40): حجم الاستثمارات في البنيّة التّحتيّة لكل قطاع [196] .40



المصدر: World Bank(2020):" PPI Anuual Report 2015-2020

مع حرص الحكومات على تطوير مخططات الشّراكة بين القطاعين العام والخاص الخاصة بها - عادةً مع ميزات هجينة لا تتناسب بسهولة مع عقد الإيجار / الامتياز / BOT التقليدي. للحصول على أمثلة لبعض الأشكال المختلفة للعقود المستخدمة في قطاع إمدادات المياه والصّرف الصّحي ، يرجى إلقاء نظرة على صفحات المياه المعاد تشكيلها في مركز موارد البنيّة التّحتيّة للشّراكة بين القطاعين العام والخاص(PPI) في صفحة البنك الدّولي [197]

[196] World Bank(2021):"PPI, Anuual Report H1 2021
[197] https://ppi.worldbank.org/content/dam/PPI/documents/PPI_2020_AnnualReport.pdf اخر وصول 2022/7/25

المبحث الثّاني: تحديات ومخاطر إنجاح مشاريع الشّراكة المائيّة

يواكب تركيز سلطة المياه الفلسطينية على تبني الإدارة المتكاملة لقطاع المياه بما يحقق االاستدامة المائيّة وفقا لمرتكزات أساسيّة تقوم على العدالة الاجتماعيّة والكفاءة الاقتصاديّة والاستدامة الماليّة والإيكولوجيّة بحيث يعدُّ هذا التّصور امتدادا لهذا التّوجه والّذي يقوم على إبراز أهمية دور الشّراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام في إدارة قطاع المياه من خلال عدة أشكال محتملة يمكن لها أن تقدّم رافعة قوية لاستدامة الخدمات المائيّة والصّرف الصّحي بكافة أنواعها واستخدماتها ، اذا ما أُحسن التّعامل معها بكافة المستويات السّياسية الإداريّة والتّنظيميّة من المستوى الوطني إلى المستويات المحلية بمشاركة كافّة الأطراف المتأثرة بهذا النّهج من شركات القطاع الخاص والمجالس البلديّة والقرويّة ومجالس الخدمات المشتركة والمنظمات الأهليّة والتّعاونيّات المختلفة والأفراد والمجموعات المتنوعة من المستهلكين لخدمة المياه والصّرف الصّحي ، إضافة إلى الطّرف الأبرز في هذه الدّائرة وهو الطّرف الحكومي والمتمثل في المؤسسات الرّسميّة العاملة في قطاع المياه بشكل مباشر مثل سلطة المياه ومجلس تنظيم قطاع المياه وشركة المياه الوطنيّة المنتظر تشكيلها(دائرة مياه الضّفة الغربيّة حاليا) وبشكل غير مباشر مثل وزارة الحكم المحلي ووزارة الزّراعة وهيئات البيئة والطّاقة ومجلس الوزراء ووزارة الاقتصاد الوطني ووزارة الماليّة لما لتلك الهيئات والوزارات من تأثير على البيئة القانونيّة والاقتصاديّة والماليّة المؤثرة في عمل الأطراف المختلفة.

المطلب الأول: مخاطر مشاريع الشراكة

تتميز المشاريع المتعلقة بالمياه بمخاطر متعددة لأن القطاع يراكم المخاطر الّتي تنطبق على البنية التحتية (منظمة التّعاون الاقتصادي والتّنمية ، 2018) ، مما يميزها عن قطاعات البنية التّحتيّة الأخرى، قدّم (Ameyaw and Chan ,2013)[198] بالتّفصيل هذه الخصائص على النحو الملخص أدناه:

أ. كثافة رأس المال العالية والتكاليف الهائلة الغارقة.
ب. أهداف متعددة ومتضاربة للسياسة العامة.
ج. قطاع مجزأ للغاية مع هياكل مؤسسية متنوعة.
د. ارتفاع حالة عدم اليقين في حالة الأصول.
ه. العديد من أهداف أداء القطاع.

تحدد هذه الخصائص مدى تعقيد قطاع المياه، كما تشير الأدبيات الموجودة إلى أن الصعوبات والخلافات الّتي تمت مواجهتها في تعادلات القوة الشرائية المتعلقة بالمياه الّتي بدأت على مدى العقدين الماضيين قد نشأت من سوء الفهم والتقليل من أهمية المخاطر المرتبطة بالقطاع (Doczi,2013).[199]

[198] Ameyaw, E. E., and Chan, A. P. C. (2013). "Identifying public-private partnership (PPP) risks in managing water supply projects in Ghana."J. Facil. Manage., 11(2), 152–182.
[199] Doczi. J., Dorr, T., Mason, N. & Scott, A. (2013). *The Post-2015 Delivery of Universal and Sustainable Access to Infrastructure Services.* Overseas Development Institute. London.

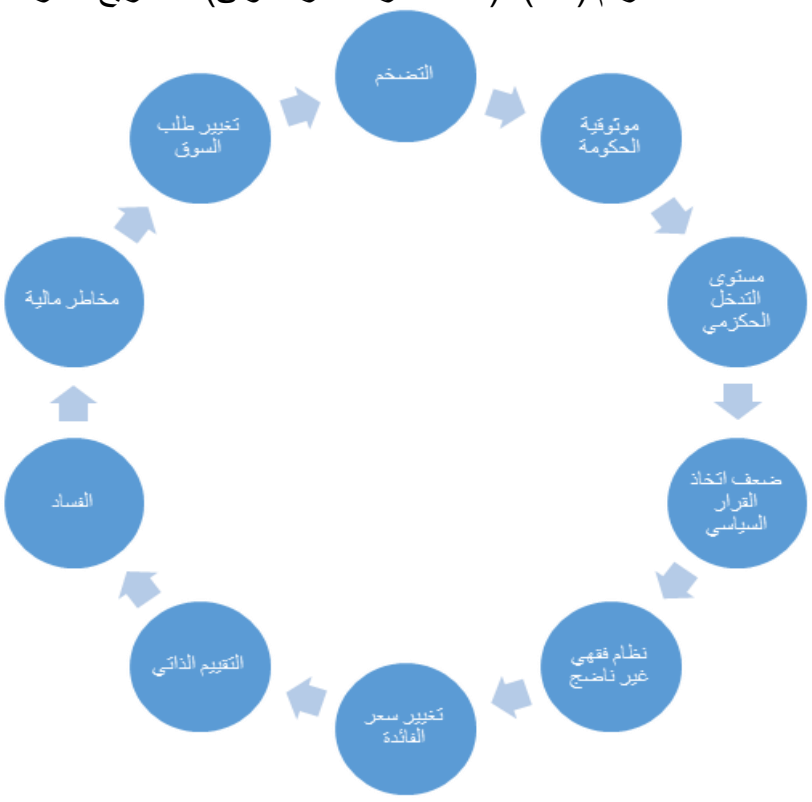
على سبيل المثال ، أسيء فهم القيود الاجتماعية والسّياسيّة لرفع خدمات المياه العامة المدعومة سابقًا إلى مستويات تعكس التّكلفة إلى حد كبير وتم ّالتّقليل من شأنها. على الرغم من هذه القيود، فقد ظلت الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال المياه قائمة، فهي لا تخفف فقط الحكومات من ضغوط الميزانية ولكنها تولد أيضًا مكاسب في الكفاءة الإنتاجية من المنافسة في السوق[200](2018؛ OECD). .

1. أهم المخاطر الّتي تواجه مشاريع الشّراكة المائيّة

يمكن اجمال اهم مخاطر الشراكة فيما يلي:

المخاطر "العشرة الأولى" المحددة وفقًا لمتوسط درجاتها (Ernest et al.2015.P 8) [201] هي حسب الشكل رقم (41) الآتي:

41ـ الشكل رقم (41): (المخاطر العشر الاولى) لمشاريع الشراكة



المصدر:Ernest et al.2015.P 8

يعدُّ دعم القطاع العام لتوجه الشراكة هو المفتاح الاساسي لنجاح الشراكة من خلال الحفاظ على تعرفة معقولة ومستويات مقبولة من المخاطر على القطاع الخاص، لذلك فإنّه ينبغي التّركيز على بناء علاقة تقوم على الشّراكة من حيث التّمويل والخبرات والمهارات، وذلك لتحسين استدامة نظم الخدمة وتعزيز القدرات المالية على استدامة وجودة الخدمة القدمة في القطاع.

[200] *منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2018):"* برنامج منظمة التّعاون والتّنميّة لدول الشّرق الأوسط الاقتصاديّة وشمال إفريقيا للتنافسيّة

[201] Ernest Effah Ameyaw Albert P.C Chan , (2015),"Risk ranking and analysis in PPP water supplyinfrastructure projects", Facilities, Vol. 33 Iss 7/8 pp. 428 – 453,Permanent link to this document :http://dx.doi.org/10.1108/F-12-2013-0091

قام عدد قليل من الباحثين باستكشاف المخاطر المرتبطة بأنماط محددة للشراكة بين القطاعين العام والخاص لمشاريع المياه من نوع BOT ، ولا سيما (Zeng et al. 2007) والسّبب هو أن نموذج BOT يتم تطبيقه على نطاق واسع في قطاع المياه ويتضمن عددًا كبيرًا من المخاطر بدءًا من تحديد المشروع وحتّى النّقل، وتشمل المخاطر الأكثر شيوعًا الّتي يتمّ الاستشهاد بها من الأدبيات السّابقة ما يلي:

أ. تعريفات المياه غير الاقتصاديّة، والّتي تؤثر على محدودي الدّخل.
ب. عدم اليقين في تسعير المياه، وهذه تلقي بتأثيرها على أسس العدالة الاجتماعيّة وزيادة الظّلم الاجتماعي.
ج. التّمويل، وهي مؤشر خطير لتفادي وقوع المشروع في العسر المالي وبالتالي عدم إمكانيّة الاستمرار لانشطة المشروع.
د. تغيير السياسة الضريبية، والأصل أن يتمّ ترتيبات تعاقدية تكفل لشركة المشروع عدم التاثر بتغيير أي سياسات من شانها أن تؤثر على استدامة مشروع المالية.
ه. تقلب أسعار الفائدة: وهي مشكلة شائعة الصيت في كافّة الدول مرتبطة بالأحوال العالميّة، ويمكن العمل على تبني ضمانات حكومية في سبيل ضمان استدامة عمل المشروع المائي بالحد الّذي يبقي كافّة الأطراف في إمكانية العمل دون المبالغة من الطّرف الحكومي في تقديم الضّمانات.
و. عدم استقرار أسعار الموارد المائية: وهو مرتبط بآليات العرض والطّلب، وههو مرتبط بسياسات واستراتيجيات القطاع العام في التّعامل المستقبلي مع تطوير مصادر مائيّة غير تقليديّة تدخل على سوق العرض والطّلب المائي الأمر الّذي يقلل من الطّلب على خدمات المشروع ويخضع شركة المشروع إلى عدم الاستقرار وهذا بدوره يقدم مخاطر خسارة لشركة المشروع.
ز. خرق الحكومة للعقد: يمكن للحكومة أن تخرق أحد بنود العقد خصوصا من ناحية إنشاء خدمات بديلة للمشروع في نفس منطقة المشروع ونطاقه، وهذا بالعادة يحدث عند تدوير الحكومات.
ح. ضعف القدرة المصرفيّة للبلد المضيف: تعدّ القدرة المصرفيّة أحد أركان نجاح أي اقتصاد رأسمالي، وهو ما يجعل الجهاز المصرفي في الدّولة شريك أساسي في مشاريع الشّراكة في الهيكل الاقتصادي للبلد، وأنّ أي ضعف يشوب هذا الجهاز بالضّرورة أن يؤثر على شركة المشروع.
ط. إنهاء المشروع: في حالات أنهاء المشروع تكثر النّزاعات بين الاطراف، ويمكن للعقد أن يكون أكثر وضوحا في شرح وإبراز المواد الأساسيّة الّتي تحدد لكل طرف الواجبات المنوطة به في حالة إنهاء المشروع، خصوصا في ظل قضاء مدرب على طبيعة النزاعات لمشاريع الشراكة.
ي. تدخل الحكومة: يمكن لأي تدخل سافر من قبل الحكومة أن يفشل مشروع الشراكة خصوصا تلجأ الحكومات إلى طبيعة هذه التدخلات في اوقات عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وأحيانا تذعن للضغوط المختلفة.
ك. المقاومة الشعبية: يظهر هذا الخطر بشكل أساسي عندما يتمّ تطوير عقود الشراكة دون مشاركة الطّرف الجماهيري، وبالتّالي الانتقاص من مصالح الفئات الجماهيرية المختلفة، ولا سيما: إرتفاع الأسعار، وخفض الوظائف، والأرباح الضخمة للمستثمرين، والطّبيعة الغامضة لبعض عمليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وأهداف الخدمة غير المستوفاة ، والوعود الاستثمارية الفاشلة.

هناك استياء عام مستمر ومقاومة للشّراكة بين القطاعين العام والخاص لخدمات المياه Afeez Olalekan Sanni(2016)[202] حتّى في البلدان المتقدمة ، ولا سيما إيطاليا وإسبانيا واليونان، إذ يجب فهم المخاطر في سياق البلد المضيف وإدارتها بعناية لضمان مشاركة القطاع الخاص النّاجحة، ضمن مصفوفة من المخاطر تكمن حسب ما هو موضح أدناه (Ruiters et al 2016) [203]:

أ. تحديد جميع المخاطر المحتملة وتقييم احتمالية حدوثها.
ب. فحص الآثار المحتملة للمخاطر من الناحيتين الكميّة والنّوعيّة.
ج. النّظر في تدابير التّخفيف المناسبة الّتي قد تكون متاحة.
د. توزيع المخاطر على الأطراف.

لا ينصح بتحويل جميع المخاطر إلى الطّرف الخاص، يجب أن يكون هناك توازن جيد في توزيع المخاطر بين الأطراف، إذا لم يتمّ تحقيق توازن جيد ، فسيؤدي ذلك إلى زيادة التّكاليف وقد لا يتمكن أحد الطرفين أو كلاهما من تحقيق إمكاناتهما بالكامل.

يتمّ أيضًا تقييم حجم مخاطر المشروع كجزء من عمليّة العنايّة الواجبة الّتي يقوم بها المقرضون. كلما زادت المخاطر المقدرة / المتصورة للمشروع ، زادت علاوة المخاطر الّتي يتقاضاها المقرضون، وبالتّالي، فإن تكلفة تمويل المشروع تصبح أعلى.

على الرغم من أن المبدأ العام لتخصيص المخاطر الّذي ينص على أنّ الطّرف الّذي هو في أفضل وضع للإدارة يجب أن يفترض أن المخاطرة تنطبق على جميع المواقف، فإن الطرف الّذي يتمتع بأفضل وضع لإدارة خطر معين قد يختلف من موقف إلى آخر، وقد تظل بعض المخاطر غير مخصصة لأي طرف معين، وهذه المخاطر المتبقية يجب أن تتحملها الشّركة الخاصّة والمُقرضين ضمنيًا ((Ernest et al.2015.P 8 [204].

تقدم الوكالات متعددة الأطراف مثل الوكالة الدّولية لضمان الاستثمار أو الوكالة الدولية لضمان الاستثمار التّابعة لمجموعة البنك الدّولي ضمان القروض لمشاريع القطاع الخاص في البلدان النّاميّة. تقدم الوكالة الدّولية لضمان الاستثمار ضمانات ضد قيود تحويل العملات الأجنبية ، ونزع الملكية ، وخرق العقد ، والحرب والاضطرابات المدنية. العديد من بنوك التنمية الأخرى مثل بنك التنمية الآسيوي ، ووكالات الائتمان لديها آليات مماثلة لتقديم ضمان القروض للمشاريع الخاصة( ) Ruiters,2016

---

[202] Afeez Olalekan Sanni(2016):" Factors determining the success of public private partnership projects in Nigeria ,*Bells University of Technology, Ota, Nigeria, Construction Economics and Building,* 16(2), 42-55.DOI:,http://dx.doi.org/10.5130/AJCEB.v16i2.4828

[203] Cornelius Ruiters1, 2* and Maselaganye P Matji(2016):" Public–private partnership conceptual framework and models for the funding and financing of water services infrastructure in municipalities from selected provinces in South Africa *1Council for Scientific and Industrial Research (CSIR), Built Environment, P.O. Box 395, Pretoria, 0001, South Africa 2University of South Africa, Graduate School of Business Leadership, P.O. Box 392, UNISA, 0003, South Afr*

[204] Ernest Effah Ameyaw Albert P.C Chan , (2015),"Risk ranking and analysis in PPP water supplyinfrastructure projects", Facilities, Vol. 33 Iss 7/8 pp. 428 – 453,Permanent link to this document :http://dx.doi.org/10.1108/F-12-2013-0091

يتطلب التقييم الكافي للمخاطر وتطوير الإجراءات المضادة لمشروعات المياه بالشّراكة بين القطاعين العام والخاص فهمًا متعمقًا لعوامل الخطر الفعليّة ، وأي من عوامل الخطر هذه تؤثر بشكل كبير على مثل هذه المشاريع وتتطلب اهتمام المستثمرين والعملاء العامين وكيفية عوامل الخطر هذه تختلف عبر الثقافات. واشارت دراسات Ruiters2016 [205] تمّ إجراء التحليل فيها باستخدام مؤشر أهمية المخاطر - وهو نهج راسخ في نظرية القرار - وتمّ تحديد عوامل الخطر الأعلى تصنيفًا في تعادلات القوة الشرائية للمياه بناءً على قيم تأثيرها على أنها (بالترتيب):

1. تصميم العقد السيئ
2. تسعير المياه ومراجعة التّعرفة
3. عدم اليقين
4. التّدخل السّياسي
5. المقاومة العامة للشّراكة بين القطاعين العام والخاص
6. تجاوز وقت البناء وتجاوز التّكلفة
7. عدم دفع الفواتير
8. نقص الخبرة في الشّراكة بين القطاعين العام والخاص
9. مخاطر التّمويل وإعادة التمويل
10. التنبؤ الخاطئ بالطّلب (المبالغة في التّقدير)
11. ارتفاع تكاليف التّشغيل والتّعارض بين الشّركاء.

أظهر تحليل التّوافق الّذي أجرته[206] (OECD,2010) أن تصنيفات الخبراء لـ 40 من عوامل الخطر كانت متسقة، كان ترتيب احتمالية حدوث المخاطر وشدتها يعتمد بشكل مباشر على مؤشرات متوسط النتيجة، ترتبط عوامل الخطر هذه بفئتين من المخاطر:

- مخاطر البلد المضيف
- المخاطر المتعلقة بالمشروع

ومع ذلك ، يجب فهم المخاطر في سياق البلد المضيف وحقّ المشروع في ضمان مشاركة القطاع الخاص الناجحة في خدمات المياه.

نتائج الدّراسة الحاليّة تحاول ربط إدارة المخاطر في مشاريع الشّراكة بين القطاعين العام والخاص مع انعكاسات العوامل السّوسيو اقتصاديّة ، بالنّظر إلى الدّراسات البحثيّة المحدودة من هذا النوع.

ويوَّفر عوامل مخاطر شاملة تمَّ تحديدها وتصفيتها وتقييمها بعناية من قبل خبراء المشاركين بنشاط في الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال المياه، ذات مستويات نضج مختلفة لأسواق

[205] Cornelius Ruiters1, 2* and Maselaganye P Matji(2016):" Public–private partnership conceptual framework and models for the funding and financing of water services infrastructure in municipalities from selected provinces in South Africa *1Council for Scientific and Industrial Research (CSIR), Built Environment, P.O. Box 395, Pretoria, 0001, South Africa 2University of South Africa, Graduate School of Business Leadership, P.O. Box 392, UNISA, 0003, South Afr*

[206] OECD (ORGANISATION FOR ECONOMIC DEVELOPMENT) (2010) *Dedicated Public–private Partnership Units: A Survey of Institutional and Governance Structures*. OECD Publishing, Paris.

الشّراكة بين القطاعين العام والخاص، وبالتّالي ، يمكن لقائمة العوامل هذه مساعدة مستثمري المياه الدّوليين والحكومات المضيفة على تحديد عوامل الخطر الّتي قد تؤثر على مشاريع الشّراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال المياه ومساعدتهم في تطوير تقييم المخاطر وإرشادات التّخفيف.

من الملاحظ أن مجموعة هذه المخاطر ترتبط بشكل مباشر بالتّحديات السّوسيو اقتصاديّة الّتي يمتاز بها نطاق المشروع في البلد المضيف، وبالتّالي فإن تحديد هذه المخاطر وترتيب آليات للتعامل معها من خلال انعكاس مواد واضحة في سياسات ترتيب العقود في مشروع الشّراكة بحيث تواجه الخطر قبل حدوثه يعدّ أمرا داعما لإنجاح مشروع الشّراكة ولعل التّدخلات الآتية في المطلب الأتي تحتل من الأهمية بمكان أن تشكل إطار مؤسساتي مهم في ترتيب إجراءات وقائية تمنع كثير من المخاطر.

المطلب الثّاني: مخاطر تمويل الحوكمة والإصلاح المؤسسي والإدارة والمعلومات

تعدُّ حوكمة المياه الممولة تمويلاً كافياً ضرورية للحد من عدم اليقين وإدارة المخاطر .توليد البيانات لواضعي السياسات والمديرين (ملاحظات ، تحليل ، نمذجة ، سيناريو بناء) سيساعد في إعلام صانعي القرار وبالتّالي تقليل عدم اليقين عند اتخاذ القرار، إدارة فعالة في مجالات مثل الضوابط البيئيّة ، ومراقبة المياه الجوفيّة و يمكن أن يقلل ترخيص الاستخراج ومراقبة التّلوث وضبطه من مخاطر الإفراط في استغلال الموارد المائيّة أو تلوث المياه السّطحية وتلوث لا رجعة فيه من طبقات المياه الجوفيّة (Abednego, M. P., and Ogunlana, S. O. 2006).[207]

تنشأ العديد من مشكلات إدارة المياه على المستوى العابر للحدود، وهو أمر محفوف بالمخاطر مع المخاطر والصراعات المحتملة. بناء القدرات ودعم الإدارة عبر الحدود تحتاج مؤسسات المياه إلى التمويل المناسب .إن الاستثمار في تعزيز قاعدة المعلومات وجمع البيانات الخاصة بالمعلومات الهيدرولوجية ستؤدي إلى عوائد إيجابية ولكنها منطقة تعاني حاليًا من نقص التمويل، علاوة على ذلك ، عبر الحدود يتأثر التّعاون بالقضايا السّياسيّة والسّياديّة الّتي تؤثر على التعاون. الّذي من الصّعب إسناد المنافع إلى البلدان الشريكة المختلفة(Montalvo, U. 2013)[208].

ومن ثمّ فإن تقاسم التّكاليف أمر صعب إشكالية ، ويعيق وضع ميزانيات وطرق تمويل واقعية الاستثمار في الأصول البيئيّة والحد من التّلوث يمكن أن يساعد الاستثمار في الأصول البيئيّة وإدارة تلك الأصول في تحقيق الأهداف الوطنيّة مثل أهداف الإغاثة من الفقر والجوع والمرض.

أن الاستثمار في الممارسات الزّراعيّة المحسنة للحد من تلوث المياه يمكن أن يعزز صناعة صيد الأسماك السّاحلية، خصوصا في قطاع غزة، ويمكن أن تساعد حماية الأراضي الرّطبة على الالتقاء احتياجات المجتمعات الرّيفيّة، مع تجنب تكاليف البنيّة التّحتيّة المكلفة للتّحكم في الفيضانات الّتي بدأت تتكرر في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة في فلسطين.

ويسلط مشروع الألفية للأمم المتحدة وتقييم الألفية للنّظام الإيكولوجي الضوء على التّرابط بين التّنميّة الاقتصاديّة والإدارة البيئيّة للفقر بسبب مزيج من الفقر والتّعرض للجفاف و فشل المحاصيل، ونقص مياه الشّرب المأمونة، وغيرها من العلل المتعلقة بالبيئة، حيث الملايين من النّاس يموت كل

[207] Abednego, M. P., and Ogunlana, S. O. (2006). "Good project governance for proper risk allocation in public-private partnerships in Indonesia."Int. J. Project Manage., 24(7), 622–634.

[208] Lincklaen Arriëns, W., & Wehn de Montalvo, U. (2013). *Exploring water leadership.* in Water Policy 15 (2013) pp. 15–41.

عام، ويعاني أكثر من مليار شخص من أمراض ناتجة عن نقص المياه النّظيفة في خسائر الإنتاجية الّتي تؤثر على النمو Millennium Ecosystem Assessment, 2005[209].

وقد افرد التّقرير العالمي Millennium Ecosystem Assessment, 2005[210] مناهج الاستثمار في الأصول البيئيّة وتقليل التّلوث من خلال تلخيصها كما يأتي:

1. يجب أن تعطي السّياسات العامّة حوافز لقرارات القطاع الخاص فيما يتعلق بالاستثمار والإنتاج وأنماط الاستهلاك الّتي تعكس الفوائد الاجتماعيّة للاستدامة البيئيّة والتّكاليف لمختلف أشكال حماية البيئة.
2. الدّفع مقابل الخدمات البيئية لحماية تجمعات المياه من المنبع والحفاظ على خدمات النّظم البيئية إلى المصب.
3. الضّريبة الموحدة على الكيماويات الزّراعيّة.
4. رسوم على التّلوث كوسيلة لتمويل أنظمة تجميع النّفايات السّائلة ومحطات معالجة المياه.
5. زيادات على أسعار المياه لتمويل برامج إصلاح المصادر المائيّة، وتخفيض أقساط المخاطر على القروض لتمويل البنية التّحتيّة للمياه عن طريق ضمانات القروض، ومساعدة المشاريع على الاستفادة من أسواق الدّيون بالعملة المحليّة.
6. حسومات الأسعار على أساس الأداء (بشرط أن يظهر مستخدمو المياه انخفاضًا كبيرًا في التلوث وتخفيف الأحمال على استهلاك المياه).

1. مناهج مواجهة تحديات ومخاطر التمويل وتحسين الكفاءة في الإنفاق العام

يمكن عمل الكثير لتقليص فجوة التّمويل في القطاع ، مع ضمان ذلك في نفس الوقت يتمّ استخدام الأموال الّتي تأتي من الحكومة بكفاءة، سوف تضطر السّلطة الرّسمية في القطاع المائي إلى إعطاء الأولوية لجهودهم، ولكن يجب أن تدرك أيضًا أنه في حالة عدم وجود استرداد كامل لتكلفة خدمة المياه، سيتمّ إجراء المقايضات الضّمنية بين المستخدمين الحاليين والمستقبليين .

تعدُّ مراجعات الإنفاق العام أداة واعدة لإلقاء الضّوء على مدى انتشارها، كما أن التّمويل المستند إلى النّتائج قد يكون آلية ضرورية لتحسين الكفاءات في قطاع محدود الموارد وغير فعال، وبضرورة ضمان تعزيز القدرات المؤسسية لتنفيذ بعض الأساليب والأدوات الجديدة لمقابلة التّحدي المتمثل في التّوسع في التّحضر والطّلب المتنامي على خدمات المياه مقارنةً مع مؤسسات مائيّة ذات قدرات ضعيفة أو محدودة، وبالتّالي فإن الفجوة ستكون هائلة، الا أن متطلبات التّحول مطلوبة في القطاع لتسريع التّقدم، وأكثر أداوت التّحول ضرورة هي زيادة المساءلة والشّفافية في القطاع المائي الفلسطيني.

قد يوفر أسلوب التّمويل المستند على النّتائج أيضًا حافزًا لإنشاء دعم للتغييرات الضّرورية الّتي لا تزال هناك حاجة لها في أجزاء كبيرة من القطاع، بحيث تمثل دور استباقي للحكومة في البنى التّحتيّة الرئيسة، وهو ضروري في سياق تكاليف البدء المرتفعة نسبياً مقارنة بمسار الفوائد طويلة المدى،

---

[209] Millennium Ecosystem Assessment, 2005. Ecosystems and Human Well-being: Synthesis. Island Press, Washington, DC. Copyright © 2005 World Resources Institute.

[210] https://millenniumassessment.org/documents/document.356.aspx.pdf (P:21-37) آخر وصول 2022/7/25

والعوامل الخارجية الإيجابية، والمخاطر التّجارية المتعلقة بالاستثمارات الخضراء والتّقنيات الجديدة (Shendy, R., Kaplan, Z., and Mousley, P. 2011).[211]

هذا مهم بشكل خاص لتحقيق أي نتيجة تنافسية، إذا تم استخدام بعض التّدخلات الحكومية أو العامّة بعناية، فقد يكون لها تأثير إيجابي في دعم التّدابير الزّراعية البيئية، وتطوير الطّاقة المتجددة الطّاقة اللّازمة لتحليّة المياه، أو البنية التّحتيّة الضّرورية الأخرى، إذ تقلل التّكاليف أحد المصادر الرئيسة الّتي يجب استغلالها لسد فجوة التّمويل، وتتعدى لتقليل تكلفة مقدمي الخدمة، حيث أن العامل الأكثر شيوعًا لعدم الكفاءة التّشغيلية في المرافق الّتي يمكن أن يكون لها الآثار البيئية الهامة هي خسائر المياه غير المدرة للدّخل (NRW)، إضافة إلى تقليل الخسائر بسبب عدم دقة القياس والاستهلاك غير المصرح به، والتّسرب في الشّبكة وفي المنزل (Sudesna, 2010) [212]، بالإضافة إلى اتخاذ الخطوة الحاسمة لفهم الوضع الأساسي، وبناء القدرات بما في ذلك استخدام التّقنيات المناسبة هي أيضًا أساسية لبرنامج التّخفيض الفعال.

إن تنفيذ التّمويل المستند على النّتائج يتطلب النّظر في برنامج التّخفيض (NRW) ضمن السّياق الأوسع لإعادة تشكيل مفهوم المنفعة، ويمكن أن تشمل مناهج الحد من المياه غير الصّالحة للشّرب القطاع الخاص الّذي يمكن أن يساعد في توفير خدماته في تطوير التّكنولوجيا الجديدة، وحوافز تطوير الأداء للمشروع للإقبال على الاستثمار(HPEC,2011) [213].

تتراوح خيارات مشاركة القطاع الخاص من تفويض الإدارة في ظل عقد الشّراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)، للاستعانة بمصادر خارجيّة لأنشطة الحد من المياه غير الصّالحة للشّرب، و عقود المساعدة الفنيّة، من الأمثلة الجيدة على عقد مصمم جيدًا قائم على الأداء هو شركة Manila Water في الفلبين التي حصلت على عقد امتياز من شركة Metropolitan Waterworks في مانيلا و نظام الصّرف الصّحي (MWSS) في عام 1997 ونجح في خفض المياه غير الصّالحة للشّرب من 63٪ إلى حوالي 15٪ بحلول عام 2009. وقد تمّ تحقيق ذلك من خلال تنفيذ برامج فعالة لإدارة المياه العذبة، من خلال الجمع بين التّدخلات التّقنية والاجتماعيّة، وقد تمت معالجة التّوصيلات غير القانونيّة والعبث في العدادات من خلال الحوارات المجتمعيّة وبرامج "المياه للفقراء" C.J. Perry ,2015).[214]

---

[211] Shendy, R., Kaplan, Z., and Mousley, P. (2011). Towards better infrastructure:Conditions, constraints, and opportunities in financing public-privat partnerships—Evidence from Cameroon, Cote d'Ivoire, Ghana, Kenya, Nigeria, and Senegal, World Bank, Washington, DC.

[212] Banerjee, Sudesna, V. Foster, Y. Ying, H. Skilling and Q. Wodon (2010): "Cost Recovery, Equity and Efficiency in Water Tariffs: Evidence from African Utilities"; Policy Research Working Paper5384, Africa Region; the World Bank.

[213] High Powered Expert Committee for Estimating the Investment Requirements for Urban Infrastructure Services (HPEC) (2011). Report on Indian Urban Infrastructure and Services. http://indiaenvironmentportal.org.in/files/Estimating%20Investment%

[214] C.J. Perry (2015):"ACHIEVING FINANCIAL SUSTAINABILITY AND RECOVERING COSTS IN BANK FINANCED WATER SUPPLY AND SANITATION AND IRRIGATION PROJECTS, DOI: 10.13140/RG.2.1.2591.376459 PUBLICATIONS 2, https://www.researchgate.net/publication/275637201

2. التّهيئة للشّراكة في قطاع المياه الفلسطيني:

تمّ اعتماد قانون المياه الفلسطيني الجديد سنة 2014 ، والّذي سمحت مواده بشراكة القطاع الخاص في إدارة الموارد المائيّة ، ونقل الملكيّة لها من القطاع العام الى القطاع الخاص ، وأهم ما تناوله القانون الجديد للمياه هو توزيع الأدوار وتقسيمها بين سلطة المياه بصفتها صانع السّياسات (الفصل الثّاني المادة 8 من قانون المياه الجديد)، "وتشجيع إعادة هيكلة المؤسسات و مشاركة القطاع الخاص في تمويل وتنفيذ وتشغيل وصيانة شبكات المياه ومياه الصّرف الصّحي ومحطات المعالجة وذلك من اجل تحسين الكفاءة والفعاليّة في أداء مؤسسات قطاع المياه ونقل الخبرات التّشغيليّة و التّكنولوجية، وتشجيع مشاركة الجمعيات الأهليّة لمستخدمي المياه وذلك لضّمان الإدارة الأمثل لمصادر المياه الفلسطينيّة و المشتركة بما في ذلك الآبار، و الينابيع، ومياه الصّرف الصّحي المعالجة(المستخدمة لأغراض اقتصاديّة واحتياجات الرّي والصّناعة والسّياحة.)" (السّياسة الوطنيّة للمياه في فلسطين ، سلطة المياه،2013، ص13).

ومجلس تنظيم المياه كجسم جديد صرّحت به الخطة الوطنيّة للمياه في فلسطين(المرجع السابق،ص17) ، وأمر به القانون الجديد للمياه 2014 بحيث يهدف إلى مراقبة كل ما يتعلق بالنّشاط التّشغيلي لمقدمي خدمات المياه ، بما يشمل الإنتاج والنّقل والتّوزيع والاستهلاك وإدارة الصّرف الصّحي، وذلك من أجل ضمان جودة وكفاءة خدمات قطاع توفير المياه وخدمات مياه الصّرف الصّحي في فلسطين الموفرة للمستهلكين وبأسعار مناسبة (قانون المياه الجديد، الفصل الرابع ،المادة 18) إضافة إلى أنه يختص في اعتماد عملية التّوزيع لحصص المياه على مختلف القطاعات(السّياسة الوطنيّة للمياه في فلسطين ،ص17)

وبالتّالي تشجيع القطاع الخاص على الإقبال للاستثمار في تنمية المرافق الوطنيّة المائيّة وإدارتها إما إدارة كليّة أو جزئيّة لأغراض التّشغيل و النّقل والتّوزيع والإنتاج ، من خلال إنشاء مرافق المياه الإقليميّة وجمعيات مستخدمي المياه (المرجع السّابق، الفصل الثّامن ، المادة45) (السّياسة الوطنيّة للمياه في فلسطين ، سلطة المياه ،2013،ص17)، والقسم الثّالث الّذي تطرّق له قانون المياه الجديد 2014 هو تحويل دائرة مياه الضّفة الغربيّة الّتي كانت سابقا تختص بتوزيع المياه بالجملة إلى موزعي المياه بالمفرق ، فإنّها اليوم تشهد عملية التّحول إلى شركة المياه الوطنيّة الّتي تختص باستخراج وتطوير وبيع المياه بالجملة بناءعلى تصورات القانون الجديد للمياه (قانون المياه الجديد ، الفصل السابع ، المادة 37،39) (السياسة الوطنية للمياه في فلسطين ، سلطة المياه ،2013،ص17)

وينصّب التّفكير والاهتمام اليوم في الأوساط العليا في قطاع المياه وخصوصا في سلطة المياه إلى البدء بوضع الآليات والخطط وتحديد مستويات الدّخل الاستراتيجية والتّكتيكية لأغراض شراكة القطاع الخاص وفق مبدأ PPPs (Private Partnership Participation) حيث تركز سلطة المياه على بدايات تدخل محدود للقطاع الخاص قد ينحصر في أشكال من التّعاقد جزئيّة وبسيطة مثل تحصيل وجباية فواتير، إدارة الفاقد في الشّبكات ، دراسات في التّعرفة وإعادة استخدام المياه العادمّة من نقل واستخراج وإنتاج .

ويتطلع صانعو السّياسات في قطاع المياه إلى جني الفوائد التّاليّة من خلال هذا التّدخل الأولي للشّراكة مع القطاع الخاص فيما يلي:

1. الاستخدام الأمثل للموارد المائيّة .
2. تحقيق معدلات أعلى من الأمن المائي الوطني .

3. زيادة في جودة الخدمة المقدمة والايرادات المتوقعة والتّقنيات المستخدمة، إضافة إلى استحداث وظائف جديدة، واستقطاب خبرات مختلفة، وتراكم للمعرفة وتنميّة لرأسمال البشري في قطاع المياه الفلسطيني.
4. تقليل مستويات الفاقد والّتي تبلغ نسب عالية تصل الى 50% في بعض البلديات .
5. الاعتقاد بالتأثير على تعرفة سعر المياه بالزّيادة الشّيء القليل والّذي يمكن أن يتحول شكل من الخدمات بحيث يتحقق مبدأ العدالة وتوحيد لأسعار التّعرفة في جميع المحافظات
6. إن فتح المجال للاستثمار الخاص في مرافق المياه من شأنه أن يجلب الاستثمارات الخارجية للبلد ويوظّف أيدي عاملة إضافية في المجال .
7. تنميّة الخبرات في مجال تقديم خدمات المياه وبالتّالي تصدير هذه الخبرات في المستقبل إلى دول عربيّة وعالميّة حيث أن الطّلب عالٍ على مثل هذه الخبرات في العالم خصوصا الدّول النّاميّة منه.
8. تشجيع الدّول المانحة للدّعم في القطاع بوجود بيئة عمل تتسم بالشّفافيّة والوضوح والتّقدم الملحوظ .

وإذ أنّ تجربة شراكة القطاع الخاص ما زالت في مرحلة التّخطيط والتّفكير والعصف الذّهني بين الأوساط المسؤولة فإن أسئلة كثيرة تتوالد بناء على ذلك مثل :

1. لماذا PPPs ؟ المبررات والمتطلبات والمنافع التّنموية المتوقعة ومستويات القبول لدى الأطراف المختلفة .
2. ما هي الشّروط المرجعيّة والتّعاقديّة الّتي يجب ان تكفل مستويات الأداء من قَبل الشّركة المتعاقد معها لتقديم خدمة معينة ؟
3. ما هي محددات ومحفزات وفجوات البيئة القانونيّة في قطاع المياه والصّرف الصّحي لنهج الشّراكة ؟
4. ما هي الدّروس المستفادة من قصص النّجاح أو الإخفاقات الّتي حدثت ؟

وأثناء الحديث عن الشّراكة فلا بد من إبراز الأطراف التّاليّة كشركاء في نهج الشّراكة وهم الطّرف الحكومي بمؤسساته (سلطة المياه ، مجلس تنظيم قطاع المياه ، وزارة الحكم المحلي ، وزارة الزّراعة ، وزارة الاقتصاد الوطني ، وزارة الماليّة، سلطة البيئة، سلطة الطّاقة، سلطة المياه والاراضي) (والبلديات المجالس المشتركة) والطرف الآخر الهيئات الممثلة للقطاع الخاص وهم :

1. الاتحاد العام للغرف التّجارية الفلسطينيّة والصّناعة و الزّراعة(FPCCIA)
2. الاتحاد العام للصّناعات الفلسطينيّة (الرّابطة)
3. مركز التّجارة الفلسطيني - بال تريد
4. الاتحاد الفلسطيني للجمعيّات - رجال الأعمال (PALBA)
5. جمعية تكنولوجيا المعلومات الفلسطينيّة من الشّركات (بيتا)
6. جمعية البنوك الفلسطينيّة
7. اتحاد المقاولين الفلسطينيين
8. اتحاد شركات التأمين
9. الخدمات الإداريّة للصّناعة والسّياحة (ASTAP)
10. مجلس Shipper

إضافة إلى المنظمات الأهليّة والمستفيدين المباشرين وربما يكونون على شكل تعاونيات أو أفراد أو مجموعات والّذين يتحددون حسب حالات الاستهداف لطبيعة مشروع الشّراكة.

3. عناصر الجذب لمشروع الشّراكة من قِبل القطاع الخاص:

لا يغيب على تصور أصحاب القرار في سلطة المياه ، بالنسبة للمشاريع غير القابلة للتطبيق من الناحية المالية ولكنها تتمتع بأهميّة القيمة الاقتصاديّة والأهداف السّياسية والبيئية، وفي هذا التّوجه يجب أن توفر الحكومة ضرورة مرونة المشروع وأوجه الدّعم المحددة (و/ أو) ضمانات لجعلها قابلة للحياة من النّاحيّة الماليّة، ومثال ذلك يشمل ضمان الحكومة صرف العملات الأجنبيّة، والتّرتيبات ضد ارتفاع التّضخم وأسعار الفائدة، وتخفيض الضّرائب والتّعويض عن التّغيرات الّتي تحدث في التّيار النّقدي، مثل التّغير في القوانين النّقديّة أو اللّوائح الجديدة الّتي تؤثر على مشروع معين، وحقوق الملكيّة الّتي تسمح بالتّطوير واستخدام المرافق القائمة، ومناسبة آلية التّسوية للدّفع (Liu et al. 2016) [215]، ذلك أن القدرة على تحمل التكاليف العامة هو أيضا اختبار مهم لأي جدوى اقتصاديّة خصوصا في ظروف الوضع الحكومي الفلسطيني.

تعدُّ الجدوى الاقتصاديّة أمر بالغ الأهمية لنجاح أي نوع من المشروع للقطاع الخاص بالتّالي تتخذ أولويّة ومنطلق أساسي في شكل القرار لها، وبالنّسبة لمشروع البنية التّحتيّة في PPP، فهي تعتمد على عدد من العوامل(Liu et al. 2016,P14) ، ولا سيما ما يلي:

1. الطّلب على المدى الطّويل للخدمة .
2. طبيعة وتعقيد الخدمات الّتي يقدمها المشروع.
3. وجود المنافسة محدودة من المشاريع الأخرى
4. ربحية كافية للمشروع وذلك كعنصر أساسي لجذب المستثمرين.
5. هل التّدفقات النّقديّة طويلة الأجل جذابة للمقرض؟
6. توفر الموردين على المدى الطّويل لتيسيير الأمور اللازمة لسّير العمل العادي من المشروع.

4. تصورات أشكال الشراكة المحتملة في قطاع المياه الفلسطيني:

تمّ تطوير حلقة نقاش لمجموعة بؤريّة من خبراء قطاع المياه في سلطة المياه الفلسطينيّة(المجموعة البؤرية 2021)[216]،وقد كانت خلاصة التّوجهات لسؤال المجتمعين حول تصورات أشكال الشّراكة المائيّة في قطاع المياه الفلسطيني كما يأتي:

1. في حالة الأنظمة والمرافق قائمة أصلا: يتمّ اللجوء إلى عقود إدارة أو تاجير أو عقود الأداء على المدى الطّويل، تفرض فيها الحكومة التّكلفة التّشغيلية مع ضمان التّمويل من قبلها، إما عن طريق الموازنة، أو عن طريق القروض الميسرة، ويتحمل الطّرف الحكومي المخاطر، ويتمّ الدّفع مقابل التّنفيذ، مع ربط المكافآت بكفاءة الأداء.

---

[215] Liu, T. T., Wang, Y. & Wilkinson, S. (2016). Identifying critical indicators affecting the effectiveness and efficiency of tendering processes in public-private partnerships (PPPs): a comparative analysis of Australia and China. International Journal of Project Management 34(4), 701–716.

[216] مخرجات اجتماع المجموعة البؤرسة الّتي عقدت في 2021/11/30 في سلطة المياه الفلسيطينيّة في رام الله.

2. في حالة المرافق والأصول الجديدة (المنوي إقامتها): يتمّ اللجوء إلى التّمويل من القطاع الخاص أو تمويل مختلط، وتختلف خطط الدّفع مقابل الخدمة من مشروع إلى آخر بناء على مراحل تنفيذ المشروع، ورسوم الأداء تكون مرتبطة بإنتاج الخدمة.

وفق المسارات التّاليّة:

1. الأولويّة لدعم الإدارة العامّة الفلسطينيّة مواكبة مع مستويات الإنفاق الاستثماري المطلوب.
2. تحديد الاهداف والمفاضلات، وتوضيح الأدوار والمسؤوليات، ورفع مستوى التّدريب وقدرات الرّقابة والتّقييم.
3. تحديد أهم المشكلات المائيّة والبدء بها.
4. البدء من السّهل إلى الأصعب.
5. التّركيز على جودة الخدمة والتزام بها مع تعزيز الرّقابة الاجتماعيّة.
6. تشجيع الكفاءة والابتكار المحلي مع ضبط القوة التّنافسيّة.
7. خطة واحدة وسياسة واحدة في المنطقة الواحدة مع وضوح للموارد المخصصة.
8. تخفيض التّكاليف وتشجيع الاستثمار لتحسين الجودة و الأصول.
9. تعرفة تغطي التّكاليف على المدى الطويل مع رفع مستوى الوعي والتّغيير الثّقافي في المجتمع.
10. سياسات واضحة وترتيبات مؤسساتيّة واقتصاديّة وقانونيّة ملائمة.

وأثناء تبني هذه المسارات لا بد من إدارة المخاطر التّاليّة[217]:

1. مخاطر من الطّرف الحكومي: إنّ أهم المخاطر الّتي تواجه نجاح مشاريع الشّراكة في استدامتها لخدمات المياه والصّرف الصّحي في قطاع المياه في فلسطين هي النّقص في الإجراءات القانونيّة وتعقيدها، كأهم خطر يواجه مشاريع الشّراكة، ويتلوه في التّوجه ضعف في تحليل وتقييم المخاطر، الأمر الّذي يشكك في واقعيّة حجم الضّمانات المقدمة من الطّرف الحكومي في مشاريع الشّراكة، ثم خطر عدم وضوح في تسوية النزاعات في الأجهزة القضائيّة، ثم خطر ضعف في مكافحة الفساد وترسيخ القيم مثل الشّفافيّة والنّزاهة وتكافؤ الفرص و الجدارة والاستحقاق بين المتنافسين، وكل ما ذكر هي مخاطر تنبع من الطّرف الحكومي.
2. مخاطر من طرف القطاع الخاص: إلا أنّ المخاطر الّتي تنبع من طرف القطاع الخاص فإنّ أهمها: ضعف القدرة التّنافسيّة للشّركات المحليّة وخطر تفرد الشّركات الدّولية بعقود الشّراكة وتفضيل الطّلب المتنامي على حساب جودة الخدمة وارتفاع التّعرفة بشكل يفوق القدرة الاقتصاديّة للدّفع، وخطر تذبذب للإيرادات الماليّة أو انقطاعها، وتعدُّ كلها أسباب فشل لمشاريع الشّراكة.

في حين تتحدد أسباب النّجاح كنقاط قوة في قطاع المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني مثل قوة الموردين المحليين وقوة التّصاميم والإدارة والتّشغيل والصّيانة وزيادة كفاءة الخدمة وزمن الاستجابة.

القوانين الّتي يجب معالجتها بحيث لا تتعارض مع نهج الشّراكة ، وقبل كل ذلك تحديد وتعريف عقد الشّراكة كونه عقد يتبع القانون العام أم القانون الخاص؟!! وهي(رمال،2017):

[217] مخرجات اجتماع المجموعة البؤرسة الّتي عقدت في 2021/11/30 في سلطة المياه الفلسيطينيّة في رام الله.

1. القانون الأساسي الفلسطيني
2. قانون تسوية النّزاعات
3. قانون المياه الجديد
4. اللّـوائح والإجـراءات الدّاخليـة لـوزارة الصّـحة وسـلطة الطّاقـة ووزارة البيئـة ووزارة الزّراعة
5. قانون الاستثمار
6. قانون الشّراء والتّوريد الحكومي
7. قانون الإفلاس
8. قانون الامتياز الفلسطيني
9. قانون حماية المستهلك
10. قانون الهيئات المحليّة الفلسطينيّة
11. القوانين المالية والضريبة
12. قانون الشركات في وزارة الاقتصاد الوطني
13. قانون امتلاك المصادر المائيّة واستملاك الاراضي
14. حقوق الإنسان المائيّة
15. الأعراف والثّقافات المحليّة السّاريّة
16. غياب جهات قانونيّة مختصة بعقود الشّراكة في الجهاز القضائي
17. الأنظمة العسكريّة للاحتلال الإسرائيلي

دور أصـحاب المصـلحة المختلفـين فـي عمليـة الشّـراكة، وهـو موضّـح ضـمن الجـدول الآتـي رقـم (3.2)[218]:

22- جدول رقم (22): دور أصحاب المصلحة

أصحاب المصلحة	الدّور
الطّرف الحكومي (صانع السياسات)	وضع وتحديد أولويات أهداف وغايات PPP؛ ونقل هذه الأهداف والغايات للجمهور؛ الموافقة على معايير اتخاذ القرار لاختيار خيار PPP المفضل؛ الموافقة على خيار PPP الموصى به؛ اعتماد الأطر التّنظيميّة والقانونيّة
إدارة الشّركة وطاقمها	تحديد الاحتياجات الخاصة بالشّركة وأهداف PPP؛ توفير بيانات خاصة بالشركة؛ المساعدة في التّسويق وعملية العناية الواجبة بأهداف وغايات المشروع؛ تنفيذ التغيير المطلوب
المستهلكين	التّواصل والقدرة والرّغبة في دفع ثمن الخدمة، التّعبير عن أولويات الجودة ومستوى الخدمة،تحديد نقاط القوة والضّعف الموجودة في الخدمة
المستثمرين	تقديم ملاحظات حول عناصر الجذب لخيارات PPP المختلفة، اتباع قواعد وإجراءات عمليّة المناقصة التّنافسيّة؛ ضبط القوة التّنافسيّة
الخبراءوالاستشاريون الاستراتيجيون	توفير تقييم غير متحيز لخيارات PPP؛ مراجعة الإطارات المتفق عليها واقتراح الإصلاحات؛ العمل كميسر للتّعاون بين أصحاب المصلحة
المجتمع	المشاركة، الاطلاع على المعلومات، مراقبة غير رسميّة، مساءلة اجتماعيّة،

[218] OECD (2009):"Private Sector Participation in Water Infrastructure , CHECKLIST FOR PUBLIC ACTION, – ISBN 978-92-64-05921-4 – © OECD 2009

تشبيك ومشاركة مع الأطراف الأخرى مثل لجنة المشروع او شركته، الأطراف الحكوميّة والرّسميّة والمحليّة والأهليّة.	

يمكن أن تؤدي الشّراكات بين القطاعين العام والخاص إلى مشاريع مفيدة بيئيًا، تعمل على تنويع موارد المياه المحليّة وتحسين كفاءة عمليات مرافق المياه بوجود كافّة الشّركاء، من خلال تقاسم المخاطر وتجميع الموارد، حيث توفر الشّراكات بين القطاعين العام والخاص "فرصة فريدة" لقطاع المياه الّذي يتجنب المخاطر تقليديًا لمتابعة التّقنيات المبتكرة الّتي تقلل من المخاطر الّتي يتعرّض لها متلقي الخدمة في المراحل الأولى من المشروع (Rouse, M. 2014) [219].

في نفس الوقت، تواجه الشّراكات بين القطاعين العام والخاص توتراً بين الكفاءة الاقتصاديّة والإنصاف، إذ يشدد المشاركون من القطاع العام على التّحدي المتمثل في الحصول على أفضل صفقة للجمهور في مواجهة الأولويات المتباينة بين الجهات الفاعلة العامّة والخاصّة، وعدم تناسق المعلومات، والخبرة المحدودة في التّفاوض بشأن عقود الشّراكة بين القطاعين العام والخاص، إضافة إلى ذلك تؤدي الإجراءات المعقدة واللّوائح البيئيّة المتطورة إلى تفاقم هذه المقايضة من خلال تجاوز التّكاليف وتأخير المشروع,2014) (OECD [220].

ومع ذلك، يمكن تقليل التّأثيرات التّوزيعية من خلال الاتفاق المتبادل على أهداف وفوائد المشروع من كافّة أطراف المشروع، وتطويرهيكل عقد قوي يحدد معايير الأداء الذي يوفر فرصًا للتّعلم التّكيفي مع تقدم المشروع، ويبقى إدراج المستخدمين النهائيين وأصحاب المصلحة المتأثرين في وقت مبكر من دورة حياة المشروع، أحد العوامل الدّاعمة لنجاح مشاريع الشّراكة المائيّة بشكل أفضل.

من خلال أدوار الشّراكة الواضحة لكل طرف، والّتي تتفاعل بطريقة مستهدفة لتصبح دلالة على تقييم آثار الشّراكة بين القطاعين العام والخاص، وإضافة إلى أنّ المكاسب في المرونة قصيرة المدى، يمكن أن تحدث على حساب تأثيرات التّوزيع على مستخدمي المياه ذوي الدّخل المنخفض أو على النّظم البيئية.

تكشف الحالات المدروسة في الأدبيات[221] إلى أنّ اعتبارات الرّفاهيّة البيئية تتطلب تدخلًا كبيرًا نيابة عن الوكالات التّنظيميّة، وقد تلعب المنظمات غير الحكوميّة دورًا حاسمًا في الشّراكات بين القطاعين العام والخاص في المستقبل من خلال زيادة الحساسية البيئية للمشاريع، ومراقبة الآثار البيئية السّلبية، والعمل كجسور بين الهيئات التّنظيميّة ومرافق المياه.

وأخيرا، فإنه يجب النّظر إلى القضايا البيئية ومناقشتها في إطار الشّراكة والدّيمقراطيّة التّشاركيّة في توليد حلول المياه، والّتي تمكن الأطراف وتجعلهم ينخرطون في تبني القيم الأخلاقية المرتبطة بالمساواة والإنصاف، والحياة والعدالة الاجتماعيّة، وتساوي الفرص وتكافئها، لأنها تفسر الأنماط

[219] Rouse, M. (2014). "The worldwide urban water and wastewater infrastructure challenge." Int. J. Water Resour. Dev., 30(1), 20–27.

[220] OECD (2014):"Water Governance in Jordan: Over Coming the Challenges to PSP,OECED studies on water, ISDN,978-92-21375-3.

[221] Nizkorodov, E. (2020). Evaluating the Role of Public-Private Partnerships in Bolstering Sustainability and Resilience in California's Water Sector: A Comparative Case Analysis. *UC Irvine*. ProQuest ID: Nizkorodov_uci_0030D_16590. Merritt ID: ark:/13030/m5r557tg. Retrieved from https://escholarship.org/uc/item/3vs674n

المسيئة للإنتاج والاستهلاك، بحيث يتولد الوعي واليقظة للحاجة إلى تغييرات في أشكال استخدام وتخصيص الموارد الطّبيعية في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة وفق المنظور المتكامل مع كافّة القطاعات والفئات المجتمعية، ومدخل لترسيخ مفهوم المواطنة نحو تحقيق السّيادة الكاملة على التّراب الوطني الفلسطيني.

الخاتمة والخلاصة والتّوصيات:

بشكل عام يمكن تلخيص ما ورد في الفصل الأول من الباب الثّاني أوجه استفادة الحكومات من الشّراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) تبرز وفقا للأسباب التّاليّة:

1. تشجع الشّراكات بين القطاعين العام والخاص على ضخ رؤوس أموال القطاع الخاص.
2. بما أن الميزانيّة الوطنيّة والمساعدة الإنمائيّة الرّسميّة محدودة وتخضع لأولويات الحكومة، فمن ناحية أخرى، قد يتمّ استغلال أموال القطاع الخاص لزيادة أموال المساعدة الإنمائيّة الرّسميّة والميزانية الحكوميّة لتنفيذ المشاريع الحكوميّة الهامّة.
3. تستخدم الشّراكة في حالة مشاريع البنية التّحتيّة الكبيرة رأس المال القطاع الخاص، ومن خلاله ، يتمّ تسريع بناء المشروع وتقديم الخدمات، بحيث سيتمّ تمويل المشروع ضمن مراحلة المختلفة، من خلال تمويل من القطاع الخاص، وعلاوة على ذلك، تتلقى الحكومة دفعة مقدمة حتّى قبل إنشاء المشروع الفعلي، استنادا إلى الشّروط التّعاقديّة الّتي تتيح هذا التّقدم.
4. إن الشّراكة بين القطاعين العام والخاص تجعل المشاريع ميسورة التّكلفة، بحيث سيكون الإنفاق الحكومي أقل إذا تمّ تنفيذ المشروع كشراكة بين القطاعين العام والخاص ، لأن القطاع الخاص يموّل حصته من المشروع (بما في ذلك التّشغيل والصّيانة) خلال مدة الامتياز، وتأخذ مشاريع الشّراكة بين القطاعين العام والخاص في الاعتبار نهج تكلفة الحياة بالكامل (تكلفة دورة الحياة الكاملة) مما يؤدي في النّهاية إلى خفض تكاليف رأس المال والتّشغيل.
5. في الشّراكة بين القطاعين العام والخاص ، يتمّ تخصيص كل خطر للطّرف الّذي يمكنه إدارتها أو استيعابها بشكل أفضل، بحيث يتحمل الطّرف الأفضل قدرة على إدارة وتحمل عواقب المخاطر الّتي تنطوي عليها.، وبذلك تمكن الحكومة من تحمل مخاطر أقل بسبب توزيع المخاطر المشتركة بشكل عامّ، ويتحمّل القطاع الخاص مخاطر تكلفة دورة حياة المشروع، بينما تفترض الحكومة مخاطر الموقع، ومخاطر السّياسات التّشريعيّة والحكوميّة، من بين أمور أخرى، وهذا بحد ذاته مدخل إلى التّركيز على المخرجات والفوائد من البداية.

وقدأبرز الفصل الشراكات بين القطاعين العام والخاص من حيث تشجع الابتكار، وتعظم من استخدام مهارات القطاع الخاص، والّذي يستخدم مستويات أعلى من كفاءة القطاع الخاص والتّخصص والتّكنولوجيا، بحيث يتمّ منح القطاع الخاص المرونة في ابتكار تصميم المشروع الأكثر كفاءة، مع الأخذ في الاعتبار المواصفات والمقاييس الّتي وضعتها الحكومة.

ويمكن الخروج بالخلاصات الآتية:

1. التّركيز على الجدوى الاقتصاديّة والبيئة القانونيّة الملائمة لمشاريع الشّراكة في قطاع المياه، قبل اعتماد أي قرار شراكة في القطاع، وإنشاء البرتوكول الخاص بمشاريع الشّراكة في قطاع المياه الفلسطيني.
2. رفع مستوى الكفاءات والمهارات في قطاع المياه في تحليل المخاطر وحصرها وكيفيّة التّعامل معها، وتهيئة أجهزة القضاء بالتّدريب والتّطوير على التّعامل مع أشكال عقود الشّراكة، وكيفيّة فض نزاعاتها المحتملة.
3. توفير بيئة قانونيّة تتكامل معها كافّة الأطر و القوانين، بحيث تنسجم مع توجه نهج الشّراكة في قطاع المياه.
4. استقطاب هيئات التّمويل والإقراض الماليّة لأغراض التّهيئة في إدارة التّمويل طويل الأجل لأشكال هذا النّوع من الإدارة الماليّة.
5. إجراءات واضحة ومخصصة للمشاريع المقترحة تفاديا لكافّة التّعقيدات القانونيّة والإجراءات الماليّة والشّرائيّة المتبعة من خلال ما يسمى بلجنة المشروع.
6. توثيق الصّلة والثّقة وحالة الوعي لنهج الشّراكة بين سلطة المياه والبلديات من خلال مدخل تفهم مصالحها المعلنة والكامنة.

البـاب الثّانـي

مقدمة

يقدم هذا الباب شرحا تفصيليا عن عقود الشراكة وكيفيات ابرامها وإجراءات توثيقها وتفعيلها وادارتها، وفقا لاهداف الأطراف المتأثرة جميعا من الجانب الحكومي والقطاع الخاص، والممولين والداعمين، والفئات المجتمعية المختلفة، وسط ابراز أهمية الخطوات التفصيلية تجنبا للنزاعات المحتملة بين الأطراف، امر الذي اوجب استعراض الترتيبات التعاقدية لمشاريع الشراكة، وخطوات االتهيئية، وتخطيط مشروع الشراكة، وسياسات التسعير العادلة، وسط تقاسم واضح للمخاطر والفرص بين الطرفيين العام والخاص، وإعطاء الصورة الواضحة والمحفزة للممولين لاستقطابهم في تجنيد أموالهم في هذا النوع من المشاريع.

وقد جاء الجانب القانوني ليبين أنواع هذه العقود وكيفيات ابرامها وموادها القانونية، والجهات المختصة التي لها الحق في حل نزاعاتها المتنوعة، في حالة تحليل لتجارب عالمية مختلفة، وتوصيات دولية متنوعة لاهل الاختصاص في هذا الشأن.

يوضح هذا الباب في فصلة الاول ادوار الشّركاء في الشّراكة بين القطاعين العام والخاص ، من خلال عقد ملزم قانونًا، على تقاسم المسؤوليات المتعلقة بتنفيذ و / أو تشغيل وإدارة مشروع البنيّة التّحتيّة. يتمّ بناء هذا التّعاون أو الشّراكة على خبرة كل شريك، يلبي الاحتياجات العامّة المحددة بوضوح، من خلال التّخصيص المناسب في عقود الشّراكة الشّاملة، لكل المسؤوليات والواجبات وصلاحيّات كل طرف في عقد الشّراكة.

الا ان الفصل الثاني من هذا الباب والذي يمثل الفصل الخامس والأخير لهذه الاطروحة، يركز على التطبيقات العملية، والمقاربات الميدانية في سياق اعتماد الطرق العملية الإحصائية والتحليلية لتحليل المركب منها، وهذا استدعى الى تطوير اداوت جمع البيانات الأولية من الميدان، وتحديد مجتمع البحث وعيناته المختلفة وسماته الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية، ومقاربتها بالدراسات الثانوية، وتطوير الفرضيات الأولية، التي سيقوم عليها تحليل جزء كبير من هذه البيانات وفقا لبرنامج (SPSS) المحوسب، ووضع النتائج في سياق من التوصيات، تكون مرتبطة بكافة ما تم استعراضه في هذه الاطروحة بكامل فصولها ومباحثها، اتصالا باسئلة البحث، وما قام عليه نطاق الدراسة المتمحور في عنوانها.

الفصل الرابع: إدارة عقود الشّراكة

مقدمة:

يقدم هذا الفصل تصور مفصل لترتيبات عقود الشراكة ويوضح خطوات التهيئة اللازمة لمشاريع الشراكة المنوي عقدها، استنادا الى عملية تخطيط منهجية تحدد كافة العمليات والإجراءات اللازمة، لادارة عقود الشراكة من حيث التخطيط والتنظيم ووالتنفيذ والتقييم والاقفال وطرق حل النزاعات، وتوضيحات بخصوص تقاسم المخاطر بين الرطف الحكومي العام والطرف الخاص، مستعرضا سياسات التسعير لمجموع الخدمات التي ينوي المشروع تقديمها للمستفيدين، وفقا للجوانب القانونية التي تحدد ذلك، وكذلك التعويضات المرتبطة بالتسعير ، وإجراءات الحوكمة للمشتريات التي تكفل استدامة متطلبات المشروع وخدماته ،تجنبا لنشوب أي نزاعات بين اطراف العقد.

حيث يستعرض الفصل العديد من الجوانب الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسّياسيّة والقانونيّة والإداريّة المهمة، والّتي تحتاج إلى تقييم دقيق قبل أن تنظر الحكومة في موافقات الشّراكة بين القطاعين العام والخاص، ذلك أن للشّراكات بين القطاعين العام والخاص قيود مختلفة ينبغي أخذها في الاعتبار أثناء النّظر فيها.

يختاما يستعرض الفصل متطلبات تطوير مشروع الشّراكة بين القطاعين العام والخاص من الشّركات والحكومات، وإعداد العروض وتقييمها، وتطوير وثائق العقود والعطاءات، وإجراء العطاءات والتّفاوض بشأن الصّفقات وترتيب التّمويل، حيث تسمى التّكاليف المتكبدة في هذه العمليات تكاليف المعاملات، والّتي تشمل تكاليف الموظفين، ورسوم التّوظيف وتكاليف التّمويل الأخرى، والرّسوم الاستشاريّة للمصرفيين الاستثماريين والمحامين والاستشاريين،

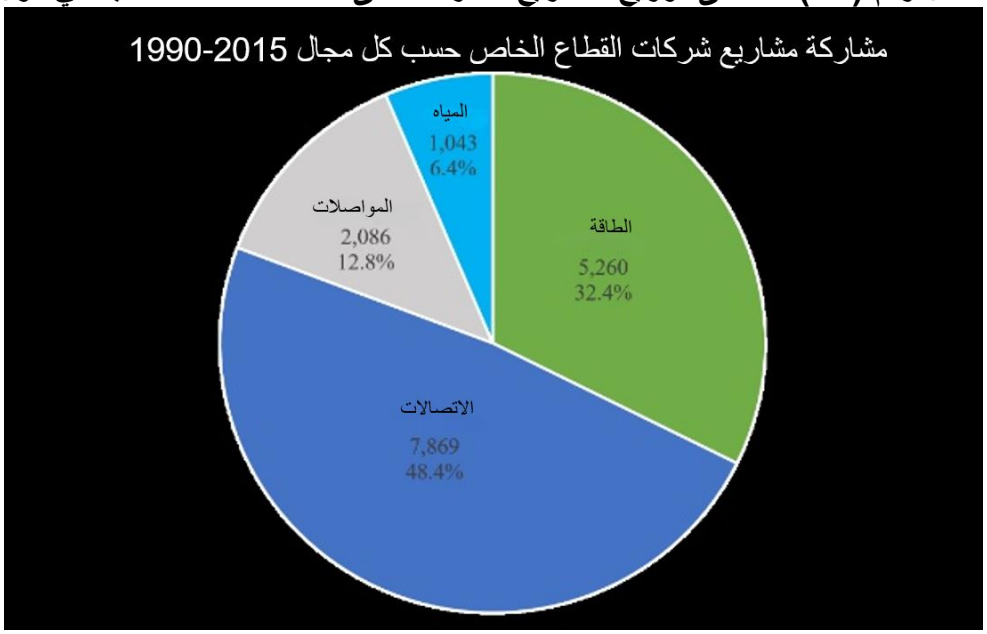
المبحث الأول: التّرتيبات التّعاقديّة لمشاريع الشّراكة المائيّة

يركز المبحث الأول من الفصل الرابع على خطوات التهيئة لعقود الشراكة بما يشمل أوجه اختلاف مشروع الشّراكة بين القطاعين العام والخاص عن المشروع التّقليدي، والقيود التي تحدد مشروع الشراكة، إضافة الى أهمية التخطيط لمشروع الشراكة من حيث التكاليف لرأس المال والتمويل وشروطه والهيكل اتنظيمي وقنوات الاتصال...الخ.

المطلب الأول: خطوات التّهيئة لمشاريع الشّراكة

تواجه الحكومات في معظم البلدان النّاميّة التّحدي المتمثل في تلبية الطلب المتزايد على خدمات بنية تحتية جديدة وأفضل. بما أن التمويل المتاح من المصادر التّقليديّة والقدرة في القطاع العام على تنفيذ العديد من المشاريع في وقت واحد لا تزال محدودة ، فقد وجدت الحكومات أن الشّراكة مع القطاع الخاص هي بديل جذاب لزيادة وتحسين توفير خدمات البنيّة التّحتيّة، والشّكل الآتي يوضّح حجم العقود الّتي أبرمت بشكل عام في كافة القطاعات ضمن مشاريع الشّراكة، وتخصيص مشاريع الشّراكة المائيّة ضمن المقارنة الآتية:

42- الشّكل رقم (42): منحنى توزيع مشاريع الشّراكة على القطاعات الاقتصادية في دول العالم



المصدر: Evgenia Nizkorodov (2017) [222]

بالنسبة لقطاع المياه العالمي، منذ عام 1990 ، في البلدان المتقدمة والناميّة ، أصبح 3310 عقدًا لقطاع المياه (بما في ذلك تجديد العقود) ملزمة قانونًا في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدّخل ، حيث

[222] Evgenia Nizkorodov (2017):"Closing the Infrastructure Gap? The Role of Public-Private Partnerships in Water Sector Development and the Economic, Political, and Social Factors that Determine Project Success ,submitted in partial satisfaction of the requirements for the degree of MASTER OF ARTS in Social Ecology, UNIVERSITY OF CALIFORNIA, IRVINE , DOI: 10.13140/RG.2.2.10255.38561, https://www.researchgate.net/publication/317851240

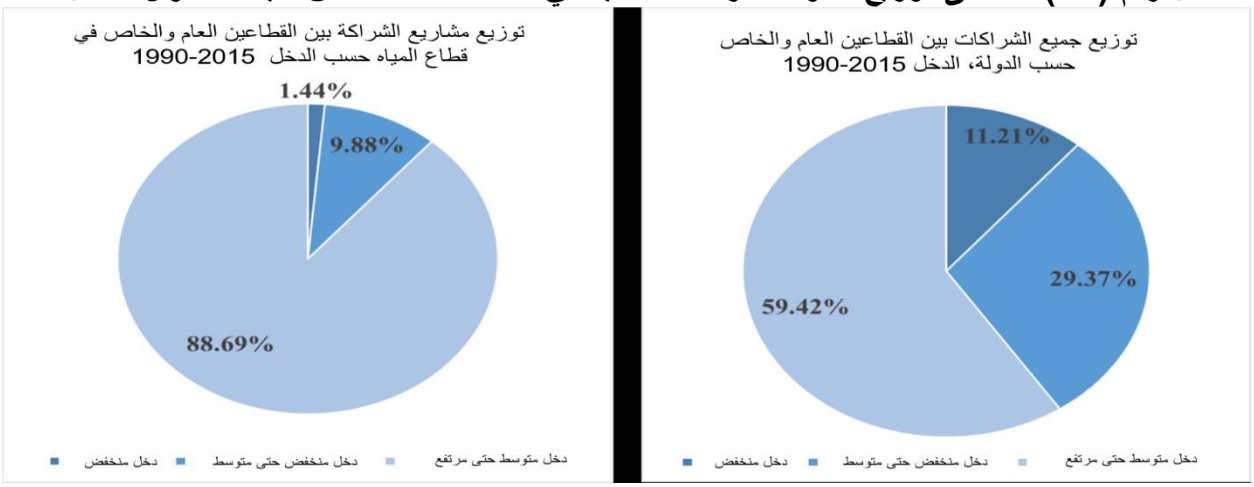
تمّ التّعاقد على 1035 مشروعًا بين عامي 1990 و 2015 .(PPI 2016)[223] من بين هؤلاء، 538 (51.98 %) هي محطات معالجة و 491 (47.44 %) من شراكات المرافق، وشكّل فقط عدد قليل (6 عقود) في أنظمة نقل المياه.

بينما يمثل القطاع 6.4 % فقط من جميع الشراكات بين القطاعين العام والخاص ، فإن القطاع يستحق التدقيق؛ إذ لا يمكن التّقليل من أهمية المياه والصّرف الصّحي من أجل صحة ورفاهية النّظام الإيكولوجي والبشري، كما يمثل القطاع المائي العالمي تحديات فريدة تتعلق بالبنية التّحتيّة، مثل التّكاليف الثّابتة الأولية المرتفعة، وانخفاض معدلات العائد، ودرجات عالية من التّدخلات السّياسية، ومجموعة متنوعة من المستهلكين، والعوامل الخارجية الّتي لا تنعكس في التّعريفات (Evgenia Nizkorodov,2017,P59).

علاوة على ذلك ، فإن إرضاء الصّالح العام مشحون سياسيًا بما يخص إمدادات المياه، ولا يتطلب درجة عالية من القبول العام (Loxley, J. 2013)[224] فحسب ، بل يتطلب أيضًا تعاون العديد من الوكالات الحكوميّة مثل المياه والأراضي وحماية البيئة والصّحة والموارد الطّبيعية[225] (Ameyaw & Chan 2016).

وبالتّالي ، نظرًا لاتجاهات التّوزيع الفريدة (كما هو موضح أدناه) ، ودرجة عالية من التّحديات التّقنيّة والسّياسيّة والإداريّة، فإن الشّراكة بين القطاعين العام والخاص لقطاع المياه تتطلب دراسة إضافيّة خصوصا بما يرتبط بالدّخل، والشّكل رقم (43) يوضّح توجهات الدّخل والمشاريع المائيّة الّتي بنيت على عقود الشّراكة:

43- الشكل رقم (43): منحنى توزيع عقود الشّراكة العالمية في كافّة القطاعات، من حيث مستوى الدّخل



المصدر: البنك الدولي (2016).

[223] World Bank Private Participation in Infrastructure (PPI) Database. (2016). Private Participation in Infrastructure Database. Retrieved 1 July 2016 from http://ppi.worldbank.org/data

[224] Loxley, J. (2013). Are public–private partnerships (PPPs) the answer to Africa's infrastructure needs? *Review of African Political Economy, 40*(137), 485-495. doi: 10.1080/03056244.2013.817091

[225] Ameyaw, E.E. & Chan, A.P.C. (2016). Critical Success Factors for Public-Private Partnership in Water Supply Projects. *Journal of Facilities Management*, *34*(3), 124-160. doi:10.1108/F-04-2014-0034

يُظهر الشّكل أعلاه توزيع قطاع المياه (يسار) وجميع الشّراكات بين القطاعين العام والخاص (يمين) حسب تصنيفات البنك الدّولي لدخل الدّولة للعقود الموقعة بين عامي 1990 و 2015 حيث أن الاقتصادات منخفضة الدّخل هي تلك الّتي يقل فيها نصيب الفرد من الّدخل القومي الإجمالي عن 1045 دولارًا ؛ ويعدّ الدّخل المتوسط الأدنى هم أولئك الّذين تزيد دخولهم عن 1045 دولارًا وأقل من 4125 دولارًا ؛ وأعلى من متوسط الدّخل هو الدّخل الّذي يكون أكبر من 4125 دولارًا وأقل من 12.736 دولارًا [226](البنك الدّولي 2016).

حيث يوافق الشّركاء في الشّراكة بين القطاعين العام والخاص ، عادة من خلال عقد ملزم قانونًا أو آلية أخرى ، على تقاسم المسؤوليات المتعلقة بتنفيذ و / أو تشغيل وإدارة مشروع البنيّة التّحتيّة. يتمّ بناء هذا التّعاون أو الشّراكة على خبرة كل شريك يلبي الاحتياجات العامّة المحددة بوضوح من خلال التّخصيص المناسب في عقود الشّراكة الشّاملة لكل المسؤوليات والواجبات وصلاحيّات كل طرف في عقد الشّراكة.

يتطلّب تطوير مشروع الشّراكة بين القطاعين العام والخاص من الشّركات والحكومات إعداد العروض وتقييمها، وتطوير وثائق العقود والعطاءات، وإجراء العطاءات والتّفاوض بشأن الصّفقات وترتيب التّمويل. تسمى التّكاليف المتكبدة في هذه العمليات تكاليف المعاملات، والّتي تشمل تكاليف الموظفين، ورسوم التّوظيف وتكاليف التّمويل الأخرى، والرّسوم الاستشاريّة للمصرفيين الاستثماريين والمحامين والاستشاريين، وقد تتراوح تكاليف المعاملة من 1 إلى 2 % إلى أكثر من 10 % من تكلفة المشروع(Phansalkar, S.J. 2007) [227].

1. أوجه اختلاف مشروع الشّراكة بين القطاعين العام والخاص عن المشروع التّقليدي

هناك اختلافات كبيرة بين مشروع شراء البناء التّقليدي ومشروع الشّراكة بين القطاعين العام والخاص والّتي تحتاج إلى فهم واضح. تشمل الاختلافات الرّئيسة(Gourdon2017 & Messent,[228]؛ Štěrbová,2020) [229] ما يلي:

أ. تختلف مشاريع الشّراكة بين القطاعين العام والخاص عن مشاريع البناء التّقليديّة من حيث تطوير المشاريع وتنفيذها وإدارتها. كما تختلف العمليات الإداريّة وعمليات الموافقة في حالة مشاريع الشّراكة بين القطاعين العام والخاص.

ب. يكون مشروع الشّراكة بين القطاعين العام والخاص قابلاً للتّطبيق بشكل أساسي عندما يمكن تطوير نموذج أعمال قوي.

---

[226] [226] World Bank Private Participation in Infrastructure (PPI) Database. (2016). Private Participation in Infrastructure Database. Retrieved 1 July 2016 from http://ppi.worldbank.org/data

[227] Phansalkar, S.J. 2007. Water, equity and development. *International Journal of Rural Management*, 3(1): 1-25.

[228] Julien Gourdon & James Messent, 2017. "How government procurement measures can affect trade," OECD Trade Policy Papers 199, OECD Publishing.

[229] Štěrbová, L., Halík, J., & Neumannová, P. (2020). Traditional Procurement versus Public-private Partnership: A Comparison and Synergies with Focus on Cross-border Contracts. Naše gospodarstvo/Our Economy, 66(1), 52–64. DOI: 10.2478/ ngoe-2020-0005

ج. لا ينبغي أن ينصّب تركيز مشروع الشّراكة بين القطاعين العام والخاص على تقديم فئة / نوع معين من الأصول ولكن على تقديم خدمات محددة بكميات ومستويات محددة.
د. يعدُّ توزيع المخاطر بين الشّركاء في صميم أي تصميم لعقد الشّراكة بين القطاعين العام والخاص وهو أكثر تعقيدًا من مشروع البناء التّقليدي، يجب على كلا الشّريكين فهم المخاطر المختلفة الّتي ينطوي عليها الأمر بوضوح والموافقة على توزيع المخاطر بينهما.
ه. عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص بشكل عام له مدة أطول بكثير من عقد البناء، حيث تعد إدارة العلاقة بين الشّركة الخاصة والهيئة المنفذة خلال مدة العقد أمرًا حيويًا لنجاح مشروع الشّراكة بين القطاعين العام والخاص.

2. قيود على الشّراكة بين القطاعين العام والخاص

هناك العديد من الجوانب الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسّياسيّة والقانونيّة والإداريّة المهمة، والّتي تحتاج إلى تقييم دقيق قبل أن تنظر الحكومة في موافقات الشّراكة بين القطاعين العام والخاص، للشّراكات بين القطاعين العام والخاص قيود مختلفة ينبغي أخذها في الاعتبار أثناء النّظر فيها، وقد شملت تقارير عالميّة(ADB. 2008.P 9-23) [230] على أهم القيود الرئيسة على مشاريع الشراكة بين القطاع العام والخاص وفقا لما يلي:

أ. ليست كل المشاريع مجدية (لأسباب مختلفة: سياسيّة ، وقانونيّة ، وتجاريّة ، وما إلى ذلك).
ب. قد لا يهتم القطاع الخاص بالمشروع بسبب المخاطر العاليّة المتصورة أو قد يفتقر إلى القدرات الفنيّة أو الماليّة أو الإداريّة لتنفيذ المشروع.
ج. قد يكون مشروع الشّراكة بين القطاعين العام والخاص أكثر تكلفة ما لم يتمّ تعويض التكاليف الإضافيّة (بسبب ارتفاع تكاليف المعاملات والتّمويل) من خلال مكاسب الكفاءة.
د. قد لا يكون التّغيير في التّحكم في التّشغيل والإدارة لأصل البنية التّحتيّة من خلال الشّراكة بين القطاعين العام والخاص كافياً لتحسين أدائها الاقتصادي ما لم يتمّ استيفاء الشّروط الضّروريّة الأخرى. قد تشمل هذه الشّروط الإصلاح المناسب للقطاع والسّوق ، والتّغيير في الممارسات التّشغيليّة والإداريّة لتشغيل البنيّة التّحتيّة.

3. نطاق مشروع الشّراكة

يتمّ تحديد الأهداف الرئيسة للمشروع والمصطلحات العامة. قد يهدف المشروع إلى شراء أصول بنية تحتية جديدة و / أو خدمات بنية تحتية. قد يتطلب أيضًا تحديث / إعادة تأهيل وتوسيع أحد الأصول الحاليّة أو قد يرغب فقط في إدارته وتشغيله. إذا كان الأمر يتعلّق بإنشاء أصول جديدة (SG. 2012) [231]، فيجب التّأكيد هنا على أنه في معظم الحالات قد لا ينصب التّركيز الأساسي لمشروع

[230] ADB. 2008. Strategy 2020: The Long-Term Strategic Framework of the Asian Development Bank, 2008–2020. Manila.
[231] SG. 2012. Public Private Partnership Handbook. Version 2. Singapore: Government of Singapore, Ministry of Finance

الشّراكة بين القطاعين العام والخاص على إنشاء أصول بنيّة تحتيّة جديدة ولكن على شراء خدمات البنيّة التّحتيّة،

تشمل المهام الرئيسة في هذه المرحلة[232](SG. 2012) ,(World Bank ,2020)[233] ؛ ما يلي:

أ. إثبات الحاجة إلى المشروع وأهدافه.
ب. تحديد الاحتياجات الخدمية ومتطلبات أصول البنيّة التّحتيّة لأهداف المشروع.
ج. تحديد نطاق المشروع.
د. تحدد خيارات التسليم وتقييم أولي لكل خيار.

أنّ إثبات الحاجة ألى المشروع وأهدافه تعطي مبرر كاف للقيام بأي مشروع، لأنها توضّح كيف يمكن أن يساعد تنفيذ المشروع في حل مشكلة قائمة؟ وكيف يمكن أن يساعد في تحقيق الأهداف المعلنة للحكومة؟ هذه الاعتبارات بدورها، ستحدد الأهداف العامة للمشروع.

من الأهميّة بمكان أن يكون المشروع قيد النّظر متماشياً مع خطة قائمة، أو مع مشاريع أخرى قيد التّنفيذ، وفحص ما إذا كان تنفيذ المشروع سيؤدي إلى أي تغيير جذري في هيكل الصّناعة، وسيتطلب النّظر في المشروع بيانًا واضحًا لمتطلبات المخرجات / النتائج.

4. خيارات التّسليم للمخطط التّفصيلي

بمجرد تحديد متطلبات الخدمة، يصبح من الممكن النّظر في خيارات التّسليم البديلة وآثارها، يمكن أن يكون إجراء المزيد من المشاورات مع أصحاب المصلحة من داخل الحكومة وخارجها مفيدًا في هذه المرحلة.

قد تحتوي خيارات التّسليم المحددة على عناصر فنيّة وبيئيّة وتشغيليّة وماليّة وعناصر ملكيّة مختلفة (PPI Database ,2014). [234]، بصرف النّظر عن النّظر في الأصول الجديدة، عند الاقتضاء، قد تشمل هذه الخيارات أيضًا زيادة استخدام المرافق والحلول القائمة على أساس مشروع أوسع بمشاركة مباشرة من قطاعات الأخرى تتكامل فيما بينها، وعلى سبيل المثال ، بدلاً من التّفكير في مشروع نقل عام قائم بذاته ، يمكن النظر في مشروع تنميّة حضريّة أوسع يشتمل على عنصر نقل عام. يمكن تنظيم مثل هذا المشروع الشّامل لإنتاج تأثير تآزري بين المكونات، مما يزيد من صلاحية المكونات الفرديّة.

يتضمن التقييم الأولي لخيارات التّسليم المحددة تقديرات تكاليف دورة الحياة، والمخاطر الرّئيسة الّتي تنطوي عليها، والموارد الّتي قد تكون متاحة، وكذلك القيود، وتأخذ تقديرات تكلفة دورة الحياة في الاعتبار النّفقات الرّأسمالية على مدى دورة حياة المشروع، وتكلفة اقتراض الأموال، وتكاليف صيانة

[232] SG. 2012. Public Private Partnership Handbook. Version 2. Singapore: Government of Singapore, Ministry of Finance
[233] World Bank (2020):" PPP REFERENCE GUIDE : MODULE 3 – PPP CYCLE
[234] PPI Database (2014). World Bank and Public-Private Infrastructure Advisory Facility (PPIAF). Downloaded 16 June 2014 from https://ppi.worldbank.org/.

دورة الحياة والتّجديد (APMG. 2016) [235] ، تشمل البنيّة التّحتيّة المرتبطة بالمرافق الضّروريّة لتلبية احتياجات المشروع - على سبيل المثال - طريق وصول أو خطوط مرافق جانبيّة قد تحتاج إلى الإنشاء، مع تحديد المخاطر الرئيسة الّتي تنطوي عليها جميع الخيارات، إذ يمكن الإشارة إلى تقييم أولي لتداعياتها وكيفيّة تقاسمها على الأرجح بين القطاعين العام والخاص.

يمكن لشركة المشروع المنفذة إجراء تقدير لتوافر أي موارد في المستقبل قد تكون قد التزمت بها الحكومة بالفعل أو تمّ تضمينها في برنامج التّمويل طويل الأجل لشركة المشروع.

قد يكون لخيارات التّسليم قيود متفاوتة من حيث المتطلبات القانونيّة والتّنظيمية، والالتزامات التّعاقديّة، والاعتبارات البيئيّة، والجوانب التّقنيّة، والمصلحة العامّة، ومصالح القطاع الخاص، ومتطلبات الأرض وتوافرها، ومختلف القضايا الاجتماعيّة والسياسيّة(Zou et al,2014) [236]، يجب تحديد جميع المعوقات الرئيسة وتقييم كيفية حلها.

5. تحديد نطاق المشروع

توفر خطوة تحديد نطاق المشروع ملخصًا لاحتياجات المشروع، ومتطلبات الخدمة، وكيف يتناسب المشروع مع الخطط الحالية والمشاريع الأخرى ذات الصلة الّتي يتمّ تنفيذها، أو الّتي يتمّ النّظر في تنفيذها. كما يأخذ في الاعتبار متطلبات الاستثمار الإرشادية ، والإطار الزّمني للتّسليم والاستراتيجية العامّة للتّنفيذ(Marques, R.C. and Berg, S. 2011) [237].

الاجتهاد المؤسسي

تعدُّ العناية المؤسسيّة الواجبة جانبًا مهمًا من جوانب تطوير المشروع، تحدد هذه العملية الجوانب المؤسسية لمشروع الشّراكة بين القطاعين العام والخاص ومقدار قدرة الحكومة على التّعامل مع المشروع(SG. 2012) [238]. تشمل العناصر الرئيسة في العناية المؤسسيّة الواجبة ما يلي:

أ. الشّروط والمتطلبات المطلوبة بموجب الأطر القانونيّة والتنظيميّة وكيف يمكن للمشروع المقترح استيفاء هذه الشّروط والمتطلبات.
ب. تحديد السّياسات الحكوميّة ذات الصلة وتقييم الآثار المحتملة لهذه السّياسات على المشروع المقترح.
ج. كما هو منصوص عليه في مختلف المبادئ التّوجيهيّة والقوانين والقواعد، الّتي يجب أن تشاركها الوكالات والجهات الحكوميّة الأخرى وأصحاب المصلحة في العمليّة والأدوار الّتي سيُطلب منهم القيام بها في تطوير المشروع والموافقة عليه، إضافة إلى تقييم القدرات

[235] APMG. 2016. Accessed March 19, 2017. PPP Certification Program Guide. In eight chapters. APMG-International. Website.
[236] Zou, W., Kumaraswamy, M., Chung, J. and Wong, J. (2014), "Indentifying critical success factors for relationship management", *International Journal of Project Management*, Vol. 32 No. 2, pp. 265-274.
[237] Marques, R.C. and Berg, S. (2011), "Risks, contracts, and public-sector participation in infrastructure", Journal of Construction in Engineering and Management, Vol. 137 No. 11, pp. 925-932
[238]SG. 2012. Public Private Partnership Handbook. Version 2. Singapore: Government of Singapore, Ministry of Finance

الدّاخلية للجهة المنفذة والجهات الحكوميّة الأخرى ذات الصلة في الاطلاع بمختلف المهام المتعلقة بتطوير المشروع وتنفيذه (ADB. 2008) [239].

6. إنشاء هيكلية لإدارة المشروع

عادة ما يكون مشروع الشّراكة بين القطاعين العام والخاص أكثر تعقيدًا من المشاريع المماثلة في القطاع العام، ويتطلّب أيضًا إدارة العقد ليس فقط لفترة البناء ولكن طوال مدة العقد، والّتي يمكن أن تستمر لسنوات عديدة، وقد تحتاج الهيئات العامّة والأطراف الخاصة المعنية إلى معالجة العديد من القضايا الحاسمة خلال فترة تطوير المشروع بالكامل مثل المشتريات والّتي سيكون لها مطلب خاص أدناه، وفي أي وقت خلال فترة العقد أو الامتياز بالكامل.

قد تشمل هذه القضايا تحديد مواصفات المخرجات / النّتائج ، وهيكلة مشروع قابل للتّطبيق، وإعداد تكاليف دورة الحياة الكاملة وآليات الدّفع الواقعية، وهيكلة صفقة قابلة للتّمويل وصياغة شروط عامة للعقد تكون عادلة لجميع الأطراف(UN,2018)[240]، ويتمّ تكليف الهيكل الإداري بمسؤولية تنفيذ المشروع ومعالجة جميع القضايا الحرجة المذكورة أعلاه، وبالنسبة لمشروع شراكة كبير، يمكن أن يتضمن هيكل إدارة المشروع ما يلي:

أ. لجنة توجيهية للمشروع: تقدم اللّجنة التّوجيهيّة للمشروع التّوجيه العام، وتتمتع بالمساءلة النّهائيّة فيما يتعلق بالمشروع، وتتكون اللّجنة التّوجيهيّة من صانعي القرار الرئيسين، وكبار المديرين (على مستوى الأمناء الدائمين، المديرين العامين / الرؤساء التنفيذيين للهيئات) من الوزارات والإدارات المعنية، ومن الجهة المنفذة(World Bank 2020) [241].

ب. فريق المشروع برئاسة مدير المشروع: يتكون فريق المشروع من مدير المشروع وموظفين داخليين مدعومين بمستشارين خارجيين متخصصين في الجوانب الفنيّة والماليّة والقانونيّة، حسب الاقتضاء (World Bank,2020)، إذ يعد فريق المشروع المستقر والمتفاني أمرًا حيويًا لهيكلة وتنفيذ مشروع الشّراكة المائي النّاجح، بينما قد يتغير تكوين الفريق لتلبية احتياجات الخبرة المحددة خلال أي مرحلة من مراحل دورة المشروع ، مع مراعاة أهمية الاحتفاظ بالموظفين الأساسيين للفريق طوال مراحل تطوير المشروع وتقييمه وتنفيذه، استثمارا للخبرات الّتي تراكمت عند الفريق.

ج. فرق المشروع الفرعيّة (حسب الضّرورة): مدير المشروع مسؤول عن تسليم المشروع وإدارة فريق المشروع، والفرق الفرعيّة فيه، الأمر الّذي يجعله يحتاج إلى أن يتحلى بخبرات كبيرة ومتنوعة، وهذا الأمر يختص به تحديد كفاءات فريق المشروع.

---

[239] ADB. 2008. Strategy 2020: The Long-Term Strategic Framework of the Asian Development Bank, 2008–2020. Manila.

[240] UNITED NATIONS ECONOMIC COMMISSION FOR EUROPE, May 2018:" WP PPP/Water Supply and Sanitation, WORKING PARTY ON PUBLIC-PRIVATE PARTNERSHIPS (WP PPP)

[241] World Bank (2020):" PPP REFERENCE GUIDE : MODULE 3 – PPP CYCLE

7. كفاءات فريق المشروع

يحتاج الموظفون العموميون المشاركون في فرق مشروع الشّراكة بين القطاعين العام والخاص إلى الكفاءات اللّازمة لهيكلة المشروع وتقييمه مع مراعاة جوانبه الماليّة والقانونيّة والفنيّة، وهذه المجالات الخمسة الواسعة للخبرة الّتي يحتاجون إليها هي تخطيط المشروع، والمسائل الماليّة، والقانونيّة، والتّقنيّة ، وإدارة المشاريع.

بشكل عام ، قد لا تتوفر جميع أنواع الخبرة المطلوبة في هذه المجالات الخمسة داخل الوكالة المنفذة لمشروع الشّراكة وبالتّالي فإن توظيف مستشار للمعاملات يكمل الخبرة اللّازمة، ولكن يجب أن يتمتع فريق المشروع بمستوى عام من الخبرة في جميع هذه المجالات حتّى يتمكن من الإشراف على عمل مستشار المعاملات وتوجيهه والمصادقة عليه، إذا كان يتعيّن على فريق المشروع أن يظل مسؤولاً عن أنشطة إدارة ما بعد التّنفيذ أيضًا، فإنه يحتاج أيضًا إلى إمتلاك خبرة في إدارة المشروع في المجالات التّاليّة(UNESCAP, 2011) [242]:

أ. إدارة العقود.
ب. مراقبة جودة الخدمة وامتثال المقاول.
ج. مراقبة الأداء.
د. إدارة علاقات الشّراكة.
ه. تعيين مستشار لوثائق المشروع.

من غير المحتمل أن تكون جميع أنواع الخبرات والتّجارب والموارد البشريّة اللّازمة لتطوير وتنفيذ مشروع الشّراكة بين القطاعين العام والخاص متاحة داخليًا، وفي معظم الحالات، ستكون هناك حاجة إلى مستشار معاملات لمساعدة الوكالة المنفذة في الاضطلاع بمهام مختلفة ومثال هذه المهام (ADB. 2008):

أ. إجراء دراسة جدوى قد تفي بمتطلبات الوكالة المنفذة وسلطات الاعتماد وكذلك الممولين المحتملين.
ب. صياغة وثيقة العقد.
ج. إعداد وثائق العطاءات اللّازمة والمساعدة في تقييم العطاءات.
د. مساعدة الوكالة المنفذة في التّفاوض على العقود وإتمامها.
ه. تقديم الدّعم لإدارة العقود.

المطلب الثّاني: تخطيط مشروع الشّراكة والجدوى

تتطلب جميع المشاريع تخطيطًا تفصيليًا ودراسة جدوى بناءً على أحدث البيانات والمعلومات الّتي يتمّ جمعها عادةً من مجموعة متنوعة من المصادر الأولية والثّانويّة والدّراسات السّابقة، ويتمّ تحديد

[242] UNESCAP (2011):" A Guidebook on Public-Private Partnership in Infrastructure , Bangkok, January 2011

المكونات الماديّة للمشروع وقدراتها على أساس نتائج دراسة الجدوى، تحدد هذه العناصر بدورها متطلبات الخدمة التي يجب على المشروع تقديمها.

يجب أن يخضع أي مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص لتحليل التّكلفة والعائد الاجتماعي بناءً على دراسة جدوى مناسبة لفحص منافعه العامة والخاصة Farquharson,et (all,2011)[243]، وتوفر نتائج التّحليل مدخلاً أساسياً لعملية صنع القرار السّياسي، بما يتوافق مع إجراء تحليل مالي، ومراعاة جميع التّكاليف على النّحو الواجب لتقييم الجدوى التّجاريّة للمشروع، و يتمّ إجراء التّحليلات الاقتصاديّة والماليّة 12 لتحديد الحاجة إلى المشروع وحجمه، ولتوفير المتطلبات الأساسيّة لأي دعم حكومي (بما في ذلك المشاركة في التّمويل)، إذا لزم الأمر من الطرف الحكومي.

1. تكاليف مشاريع الشراكة:

وقد تشمل هذه التّكاليف (World Bank,2016)[244]:

أ. التّكلفة الرأسماليّة (تكاليف البناء والمعدات والأراضي).
ب. التّكاليف الميسرة (تكلفة الفائدة، وتكاليف العطاءات والتّطوير، ورسوم الإدارة والاستشارات، وما إلى ذلك).
ج. تكاليف التّشغيل.
د. تكاليف صيانة دورة الحياة والتّجديد.
ه. تكلفة أي بنيّة تحتيّة ضروريّة مرتبطة أو تكميليّة.

يتمّ تنفيذ العمل المتعلق بتخطيط المشروع ودراسة الجدوى بشكل عام بوساطة مستشار المعاملات، وتعد الوكالة المنفذة شروطًا مرجعية مفصلة للدّراسة، ويظل فريق المشروع الداخلي مشاركًا بشكل مباشر في الإشراف على إجراء الدراسة.

2. تخطيط مشروع الشراكة

يعتمد نجاح مشروع الشّراكة بين القطاعين العام والخاص على جودة تخطيط المشروع، ودعم أصحاب المصلحة، والنّظر في قضايا التّنفيذ الرّئيسة في مرحلة التّخطيط، وترتيب التّنفيذ وهذا يتطلب النّظر في أهم القضايا الرّئيسة الّتي يتمّ أخذها في الاعتبار بشكل عام في تخطيط المشروع هي:

أ. اختيار المشاريع والمشاركة مع القطاع الخاص.
ب. تحليل واقعي للطّلب، وتحديد موقع وهيكل وحجم المشروع.
ج. التأثيرات الاجتماعيّة والبيئيّة وتدابير التخفيف.
د. القضايا الخاصة بالقطاع / الخصائص الفيزيائيّة والطّبيعيّة.
ه. الجوانب القانونيّة والتّنظيميّة الّتي يجب أن يستوفيها المشروع.
و. تسعير المنتج والخدمات.
ز. قضايا التنفيذ.

[243] Farquharson, Edward, Clemencia Torres de Mästle, E. R. Yescombe, and Javier Encinas. 2011) :"How to Engage with the Private Sector in Public-Private Partnerships in Emerging Markets". Washington, DC: World Bank.

[244] World Bank Private Participation in Infrastructure (PPI) Database. (2016). Private Participation in Infrastructure Database. Retrieved 1 July 2016 from http://ppi.worldbank.org/data

ح. الالتزامات على الحكومة والدّعم الحكومي الّتي قد تكون مطلوبة.
ط. التمويل

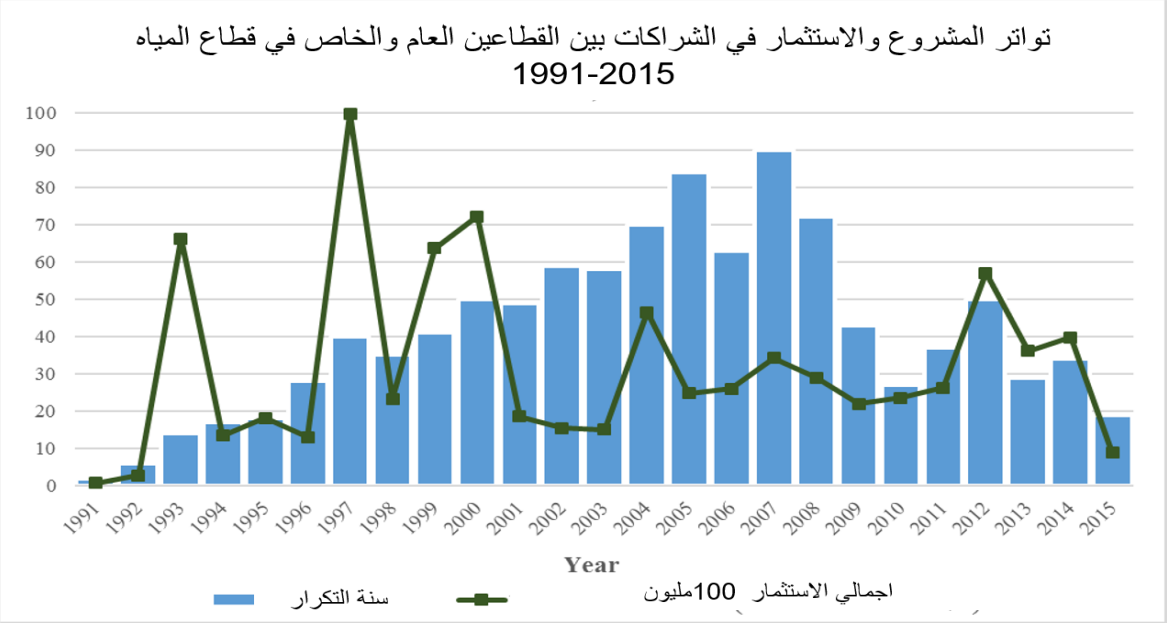
تتطلّب بعض هذه القضايا مناقشة أكثر تفصيلاً ويتمّ النّظر فيها في أقسام منفصلة، علما بأن هذه الاطروحة تعمقت في تناول هذه القضايا وإيضاحها بتفاصيل تناولتها أبوابها وفصولها بشكل علمي من خلال مدخلات العدالة الاجتماعيّة والكفاءة الاقتصاديّة والاستدامة الإيكولوجيّة واسترداد التّكاليف والاستدامة الماليّة بحيث تمّ تناولها في سبل الحفاظ على الاستدامة المائيّة وتحقيقها في قطاع المياه الفلسطين.

3. التّمويل

عادة ما يتمّ تمويل الشّراكات بين القطاعين العام والخاص في البنيّة التّحتيّة على أساس المشروع، ويشير هذا إلى التّمويل الّذي ينظر فيه المقرضون إلى التّدفقات النّقدية للاستثمار من أجل السّداد، دون اللجوء إلى رعاة الأسهم أو القطاع العام لتعويض أي عجز(Wiliamson, O.E. (1975) [245]، وهذا التّرتيب له العديد من المزايا: يقلل من المخاطر الماليّة للمستثمرين ؛ قد تسمح بمزيد من الدّيون في هيكل التّمويل ؛ يؤدي إلى مسؤولية محدودة على رعاة المشروع والمزيد من الفحص الدّقيق للمشروع.

والشّكل رقم (4.3) يوضّح حجم التّمويل الّذي تمّ توجيهه لمشاريع الشّراكة المائيّة العالميّة:

44- الشّكل رقم (44): توزيع مشاريع الشّراكة المائيّة على حجم الاستثمار وفقا للسنوات(1991-2015)



المصدر: (PPI Glossary 2016)[246].

[245] Wiliamson, O.E. (1975). *Markets and Hierarchies: Analysis and Antitrust Implications. A Study in Economics of Internal Organization.* New York, NY: Free Press.
[246] https://ppi.worldbank.org/en/methodology/glossary

يشير المنحنى إلى توجه حجم التّمويل الّذي كرس في مشاريع الشّراكة الماليّة والّتي تتأرجح من سنة إلى سنة، ومع ذلك ، فإن تمويل مشروعات الشّراكة المائيّة لها أيضًا العديد من العيوب الّتي تشمل(UNESCAP , 2011)[247]:

1. معاملات أكثر تعقيدًا من تمويل الشّركات أو التّمويل العام.
2. ارتفاع تكاليف المعاملات.
3. مفاوضات مطولة بين الأطراف.
4. شرط المراقبة الوثيقة والإشراف التنظيمي (خاصة بالنسبة لضمانات التكافؤ المحتملة).

عندما يفكر المستثمرون والممولون في تمويل مشروع ما ، فإنهم يقومون بأعمال العناية الواجبة المكثفة في الجوانب الفنيّة والماليّة والقانونيّة وغيرها من جوانب صفقة الشّراكة بين القطاعين العام والخاص، والشركة لديها القدرة على الوفاء بعقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

5. مصادر تمويل المشروع

قد يأتي تمويل المشروع من مجموعة متنوعة من المصادر، تشمل المصادر الرئيسة، وحقوق الملكية والدّيون والمنح الحكومية، والتمويل من هذه المصادر البديلة له آثار مهمة على التّكلفة الإجمالية للمشروع، والتّدفقات النّقديّة، والمسؤولية النّهائيّة على الأطراف المعنية، والمطالبات بدخل المشروع وأصوله.

تشير حقوق الملكية إلى رأس المال المستثمر من قبل راعي المشروع وآخرين، المقدمون الرئيسيون للأسهم هم رعاة المشروع ، والحكومة ، والمستثمرون الخارجيون من القطاع الخاص ، والنقد المتولد داخليًا.

ويشير الدين إلى رأس المال المقترض من البنوك والمؤسسات الماليّة الأخرى ومن سوق رأس المال، وللدّين تاريخ استحقاق ثابت، ويتم ّدفع معدل فائدة ثابت على رأس المال، والمقرضون لرأس مال الدّين لديهم مطالبة عليا على دخل وأصول المشروع.

بشكل عام ، يشكل تمويل الدّيون الحصة الرئيسة من إحتياجات الاستثمار (عادة حوالي 70 إلى 90 في المائة) في مشاريع الشّراكة بين القطاعين العام والخاص. الأشكال الشّائعة للدّيون(Ameyaw, E.E. & (Chan, A.P.C. 2016[248] هي:

أ. قرض تجاري
ب. تمويل الجسر
ج. السّندات وأدوات الدّين الأخرى (للاقتراض من سوق رأس المال)
د. القروض الثّانويّة

[247]UNESCAP (2011):" A Guidebook on Public-Private Partnership in Infrastructure , Bangkok, January 2011

[248] Ameyaw, E.E. & Chan, A.P.C. (2016). Critical Success Factors for Public-Private Partnership in Water Supply Projects. *Journal of Facilities Management*, *34*(3), 124-160. doi:10.1108/F-04-2014-0034

القروض التّجاريّة هي الأموال الّتي تقرضها البنوك التّجاريّة والمؤسسات الماليّة الأخرى، والتّمويل الجسر هو ترتيب تمويل قصير الأجل (UNESCAP , 2011) (على سبيل المثال لفترة البناء أو لفترة أوليّة) والّذي يستخدم بشكل عام حتّى يمكن تنفيذ (إعادة) ترتيب التّمويل طويل الأجل، قد تسمح إعادة التّمويل بشروط إقراض أكثر ملاءمة مما يقلل تكاليف الاقتراض الإجمالية.

والسّندات هي عبارة عن أدوات دين تحمل فائدة طويلة الأجل، بحيث يتم شراؤها إما من خلال أسواق رأس المال أو من خلال طرح خاص(UNESCAP , 2011) (مما يعني البيع المباشر للمشتري، وهو مستثمر مؤسسي بشكل عام).

تشبه القروض الثّانويّة القروض التّجاريّة ، لكنّها ثانويّة أو تابعة للقروض التّجاريّة في مطالبتها بشأن الدّخل وأصول المشروع(KPMG ,2021) [249]، لتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص ، غالبًا ما تقدم الحكومات قروضًا ثانوية لتقليل مخاطر التّخلف عن السّداد، وبالتّالي تقليل عبء الدّيون وتحسين الجدوى الماليّة للمشاريع.

ومع ذلك ، لا تدفع جميع أنواع السّندات فائدة، يتمّ شراء القسيمة الصّفرية أو سندات الخصم بسعر أقل من قيمها الاسميّة، مع سداد القيم الاسميّة في وقت الاستحقاق، بالنسبة لمثل هذه السّندات، لا يتمّ دفع أي فائدة إضافيّة سواء على القيمة الاسميّة أو على سعر الشّراء، وعادة ما يكون لدى المستثمرين المؤسسيين مثل صناديق الاستثمار وشركات التّأمين والصّناديق المشتركة وصناديق المعاشات مبالغ كبيرة من الأموال المتاحة للاستثمار طويل الأجل وقد يمثلون مصدراً هاماً لتمويل مشاريع البنيّة التّحتيّة.

يمكن أن تكون مؤسسات تمويل البنيّة التّحتيّة الخاصة مصدرًا آخر لتمويل الدّيون، وقد أنشأت بلدان كثيرة مثل هذه المؤسسات لتلبية احتياجات تمويل الدّيون طويلة الأجل لقطاعات البنيّة التّحتيّة لديها(KPMG ,2021)، تحظى مشاريع الشّراكة بين القطاعين العام والخاص الممنوحة للشّركات الخاصة بالأولوية في التّمويل من هذه المؤسسات، الدّور المهم الآخر الّذي تلعبه مؤسسات التّمويل هذه هو إعادة تمويل مشاريع القطاع الخاص الّتي تمولها البنوك في البداية، والّتي تجد صعوبة في التّمويل طويل الأجل لمشاريع البنيّة التّحتيّة(Farquharson et al.2011)[250].

تشمل المصادر الأخرى لتمويل المشاريع المنح من مصادر مختلفة، وائتمان الموردين، وما إلى ذلك، ويمكن توفير المنح الحكوميّة لجعل مشاريع الشّراكة بين القطاعين العام والخاص قابلة للتّطبيق تجاريًا، وتقليل المخاطر الماليّة للمستثمرين من القطاع الخاص، وتحقيق بعض الأهداف المرغوبة اجتماعيًا مثل تحفيز النمو في منطقة معينة، وقد أنشأت العديد من الحكومات آليات رسميّة لمنح المنح لمشاريع الشّراكة بين القطاعين العام والخاص(KPMG ,2021).

[249] KPMG (2021):"Private Public for in Partnerships sector water: the leading industry water and waste water The Saudi Arabia in PPPs for the way, ALRiyad,P14.

[250] Farquharson, Edward, Clemencia Torres de Mästle, E. R. Yescombe, and Javier Encinas. 2011) :"How to Engage with the Private Sector in Public-Private Partnerships in Emerging Markets". Washington, DC: World Bank.

6. الهيكل المالي

مطلوب تحليل دقيق للهياكل الماليّة البديلة لإنشاء هيكل التّمويل المناسب للمشروع. نظرًا لأن العائد المتوقع على حقوق الملكيّة أعلى من العائد على الدّين، فإن الحصص النّسبيّة للدّيون وحقوق الملكيّة في حزمة التّمويل الإجمالية لها آثار مهمة على التّدفق النّقدي للمشروع، تُعدُّ حصتهم النّسبيّة مهمة أيضًا لأغراض الضّرائب (بشكل عام ، كلما ارتفع الدين كلما انخفضت الضريبة على العائد (Yuan et al,2020)[251].

ومع ذلك ، تتطلّب النّسبة الأعلى من الدّين تدفقات نقديّة أكبر لخدمة الدّين، قد يكون هذا مشكلة ، لا سيما في السّنوات الأولى من تشغيل المشروع عندما تكون أرباح الإيرادات منخفضة بشكل عام، هذا هو الوضع المعتاد الّذي تواجهه مشاريع قطاع النّقل والمياه(A. Shresthaet al 2018) [252]، في مثل هذا الاحتمال، فإن مخاطر التّخلف عن السداد تّعدُّ عالية.

7. تكلفة رأس المال

تكلفة رأس المال لمشروع ما هو المبلغ المرجح لتكلفة الدّين وتكلفة حقوق الملكية ,Wiliamson 1975) (.O.E، تُعدّ المخاطر عنصرًا مهمًا يتمّ أخذها في الاعتبار لتحديد تكلفة الدّين وحقوق الملكيّة، ويحدد المقرضون أقساط المخاطر لتأخذ في الاعتبار المستويات المقدرة للمخاطر من المصادر المختلفة، وتضاف هذه إلى معدل الاقتراض الخالي من المخاطر لتحديد العائد المطلوب على تمويل الديون(Yuan et al,2020)، معدل الاقتراض الخالي من المخاطر هو عمليا المعدل الذي يمكن للحكومة أن تقترض به الأموال من السوق (Ismail, K., Takim, R. & Nawawi, A. H,2011).

وبالمثل ، يتم تعريف تكلفة حقوق الملكية على أنها العائد المتوقع المرجّح بالمخاطر المطلوب من قبل المستثمرين، وعلى عكس الدّيون، لا تدفع حقوق الملكيّة عائدًا محددًا لمستثمريها، لذلك يتمّ تحديد تكلفة حقوق الملكيّة من خلال مقارنة الاستثمار بالاستثمارات الأخرى الّتي لها ملفات مخاطر مماثلة يمكن أن يتخذ تمويل فجوة الجدوى أشكالًا مختلفة بما في ذلك المنح الرّأسماليّة والقروض الثّانويّة ومنح دعم التّشغيل والصّيانة وإعانات الفائدة. يمكن أيضًا النّظر في مزيج من رأس المال ودعم الإيرادات(Jobin.2008) [253].

غالبًا ما تستخدم تكلفة رأس المال كمعدل خصم ، وهو المعدل الّذي يتمّ به خصم التّدفق النّقدي المتوقع لإيجاد القيمة الحاليّة أو صافي القيمة الحاليّة للمشروع. من المهم هنا أنّ النّظر في تكلفة رأس المال مطلوب لتحديد مستوى التّعريفة المناسب من قبل الحكومة أو من قبل منظم. من النّاحيّة المثاليّة ،

---

[251] J. Yuan, L. Zhang, Y. Tan, and M. J. Skibniewski (2020): "Evaluating the regional social sustainability contribution of publicprivate partnerships in China: the development of an indicator system," Sustainable Development, vol. 28, no. 1, pp. 259–278, 2020

[252]A. Shrestha, T. K. Chan, A. A. Aibinu, C. Chen, and I. Martek (2018):" "Risk allocation inefficiencies in Chinese PPP 14 Complexity water projects," Journal of Construction Engineering Management Accounting Research, vol. 144, no. 4, 2018.

[253] Jobin, D. A. (2008). Transaction cost-based approach to partnership performance evaluation. Evaluation 14(4), 437–465.

Kłos, S. & Trebiina, P. (2014). Using the AHP method to select an ERP system for an SME manufacturing company. Management and Production Engineering Review 5(3), 14–22.

يجب أن يكون معدل العائد الدّاخلي للمشروع مساوياً لتكلفة رأس المال. إذا كان معدل العائد الدّاخلي أكبر من تكلفة رأس المال ، فإن صاحب الامتياز / المستثمر يحقق ربحًا زائدًا ، وإذا كان معدل العائد الدّاخلي أقل من تكلفة رأس المال ، فإن صاحب الامتياز / المستثمر يخسر المال وقد يُفلس(Molinos,2019). [254]

هناك منهجيات لتحديد معدلات العائد المتوقعة على الدّيون وحقوق الملكيّة. على سبيل المثال ، يتمّ استخدام نموذج تسعير الأصول الرّأسماليّة لتحديد العائد المتوقع على حقوق الملكيّة لنوع معين من الأصول. قد تحدد الحكومات (من خلال الخزانة أو وزارة الماليّة) أيضًا معدلات العائد المتوقعة مع الأخذ في الاعتبار فرص الاستثمار البديلة ومستوى المخاطر الّتي تنطوي عليها أنواع مختلفة من مشاريع البّنيّة التّحتيّة في بلدانهم.

بمجرد تحديد معدلات العائد على الدّيون وحقوق الملكيّة ، يمكن تحديد تكلفة رأس المال على النّحو التّالي:

تكلفة رأس المال = العائد على الدين ×٪ الدين + العائد على حقوق الملكية ×٪ من حقوق الملكية
(YoungM,2010.P13)[255] ، (Robert A. Young and John B.)[256]
(Loomis,2017.P13

8. تحليل التّدفق النّقدي

من المهم تحليل التدفق النقدي للمشروع حيث يتم استخدام النقد المتاح لخدمة أي التزامات ديون. يتم التحليل من خلال تطوير نموذج التدفق النقدي. بمجرد تطوير النموذج المالي للمشروع ، فإن الآثار المترتبة على الهياكل الماليّة البديلة وآثار التّغييرات في الآخر

يمكن تحليل قيم المعلمات على التّدفق النّقدي. فيما يلي المكونات الأساسيّة لنموذج التّدفق النّقدي (Robert A. Young and John B. Loomis):

أ. النّفقات الرّأسماليّة
ب. الهيكل المالي وتكلفة التّمويل من كل مصدر
ج. التّدفق النّقدي النّهائي
د. معدل الخصم
ه. افتراضات بشأن قيم المعلمات

النّفقات الرّأسماليّة هي تكلفة تطوير وبناء المشروع، بغض النّظر عن مصادر التّمويل، والمكونات النّموذجيّة للإنفاق الرّأسمالي هي: تكاليف تطوير الأراضي والمواقع ؛ المباني وجميع الأعمال المدنيّة.

---

[254] Molinos-Senante, M., Sala-Garrido, R., 2019. Assessment of energy efficiency and its determinants for drinking water treatment plants using A double-bootstrap approach. Energies 12 (4), 765. https://doi.org/10.3390/en12040765.

[255] YoungM(2010) Environmental effectiveness and economic efficiency of water use in agriculture: the experience of and lessons from the Australian water reform programme. OECD, Paris

[256] Robert A. Young and John B. Loomis Determining the Economic Value of Water: Concepts and Methods,2nd Edition, by HWA Text and Data Management, London , ISBN: 978-0-415-83846-7

مصنع وآلات؛ رسوم الخدمات الفنيّة والهندسيّة والقانونيّة وغيرها من رسوم الخدمات المهنية ؛ تطوير المشروع وتكاليف العطاءات؛ تكلفة الفائدة أثناء البناء وسحب التّمويل؛ رأس المال العامل ، إلخ.

تعدُّ الهياكل الماليّة البديلة (وهي حصص نسبية من تمويل الدّيون وحقوق الملكية من مصادر مختلفة) لحساب متوسط تكلفة رأس المال(Garrick, J. W. Hall, A. Dobson et al,2017)[257]،والتّدفق النّقدي النّهائي هو النّقد النّاتج عن بيع الأصول أو تحويلها عند إنهاء أو تصفية مدة عقد الشّراكة بين القطاعين العام والخاص، في حالة مشروع الشّراكة بين القطاعين العام والخاص ، يتمّ التّفاوض بشكل عام على السّعر المتبقي أو سعر التّحويل وإدراجه في اتفاقيّة العقد، علما أنّ معدل الخصم هو المعدل المستخدم لحساب القيمة الحاليّة للتّدفقات النّقديّة المستقبلية (Garrick, J. W. Hall, A. Dobson et al,2017)، غالبًا ما يكون متوسط التّكلفة المرجح لرأس المال(myaccountingcourse,2021)[258] للمشروع من مصادر مختلفة.

من أجل حساب التّدفقات النّقديّة المستقبليّة ، من الضّروري أيضًا وضع افتراضات لقيم المعلمات المهمة على مدى عمر المشروع، تشمل المعلمات الرئيسة الّتي يتمّ افتراض القيم لها وهي (شركة كيمونكس الدّولية (2011[259]:

معدلات الفائدة والتّضخم ؛ آلية التّسعير؛ والطّلب على السّلع والخدمات الّتي ينتجها المشروع؛ ووقت البناء؛ وطريقة سداد الدّيون؛ وجدول الاستهلاك؛ والهيكل الضّريبي؛ والعمر المادي والتّكنولوجي للأصول.

بمجرد معرفة تكلفة رأس المال والنّفقات والتّدفقات النّقديّة النّهائيّة، يتمّ وضع الافتراضات الضّروريّة وتعيين قيم المعلمات، ويمكن بناء نموذج التّدفق النّقدي، يستخدم النموذج لحساب التّدفقات النّقديّة في المواقف المستقبليّة المحتملة لفحص مدى توفر النّقد للوفاء بالتزامات خدمة الدّين De Albornoz,2018)[260].

9. المؤشرات الماليّة

يتمّ استخدام عدد من المؤشرات الماليّة لتقييم الجدوى الماليّة للمشروع وكذلك الهيكل المالي البديل لتنفيذه. بعض المؤشرات شائعة الاستخدام هي:

أ. العائد على حقوق الملكية(ROE)
ب. نسبة تغطية خدمة الدّيون السّنوية(ADSCR)
ج. نسبة تغطية حياة المشروع(PLCR)

---

[257] D. E. Garrick, J. W. Hall, A. Dobson et al., “Valuing water for sustainable development,” Science, vol. 358, no. 6366, pp. 1003–1005, 2017

[258] المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال (WACC) هو نسبة ماليّة تحسب تكلفة تمويل الشّركة وامتلاك الأصول من خلال مقارنة هيكل الدّين وحقوق الملكيّة للشّركة. بمعنى آخر ، يقيس وزن الدّين والتّكلفة الحقيقية لاقتراض الأموال أو جمع الأموال من خلال حقوق الملكية لتمويل عمليات شراء رأس المال الجديدة والتوسعات بناءً على المستوى الحالي للديون وهيكل حقوق الملكية للشركة (https://www.myaccountingcourse.com/financial-ratios/wacc)

[259] شركة كيمونكس الدّوليّة (2011):"دليل قراءة القوائم الماليّة لقطاع مياه الشّرب والصّرف الصّحي (لغير الماليين)، مشروع دعم قطاع مياه الشّرب والصّرف الصّحي Contract No. EPP-I-00-04-00020-00, Order No. 3

[260] De Albornoz, Vicente A.C., Antonio L. Galera, and Juan M. Millán 2018. "Is It Correct to Use the Internal Rate of Return to Evaluate the Sustainability of Investment Decisions in Public Private Partnership Projects?" *Sustainability* 10, no. 12: 4371. https://doi.org/10.3390/su10124371

د. فترة الاسترداد
ه. صافي القيمة الحالية(NPV)
و. معدل العائد المالي الداخلي(FIRR)

العائد على حقوق الملكية: هو صافي الدخل المكتسب على استثمار حقوق الملكية .John. Murphy) (1999.P56[261]، يقيس عائد الاستثمار على رأس المال المستثمر من قبل المساهمين ويجب ألا يكون أقل من العائد المتوقع على حقوق الملكية.

نسبة تغطية خدمة الدين السنوية: هي مقياس يحسب التدفق النقدي لفترة ما، فيما يتعلق بمبلغ فائدة القرض وأصل المبلغ المستحق الدفع لنفس الفترة(John. Murphy ,1999.P 45) ، يجب أن تكون النسبة (كحد أدنى) مساوية أو أكبر من 1 لأن نفس الشيء يدل على أن المشروع يكسب دخلاً كافياً للوفاء بالتزامات ديونه، إنه معيار مهم يستخدمه المموّلون لمراقبة الأداء المالي للمشروع.

نسبة تغطية حياة المشروع: تشبه أيضًا نسبة تغطية خدمة الدّين ولكنها تأخذ في الاعتبار تغطية خدمة الدّين في تاريخ معين بناءً على التّدفقات النّقدية المستقبلية من ذلك التاريخ حتى نهاية عمر المشروع (Martin J. Pring .2014.P78)[262]، تمكن هذه النسبة المقرضين من تقييم ما إذا كان سيكون هناك تدفق نقدي كافٍ أم لا، لتكون قادرة على خدمة الدين في حالة الحاجة إلى إعادة هيكلة الديون.

فترة الاسترداد: هي المدة الزّمنيّة اللازمة لاسترداد الاستثمار الأولي في المشروع، يمكن تحديدها باستخدام التّدفق النّقدي المخصوم أو التّدفق النّقدي غير المخصوم (John. Murphy ,1999.P 55).

صافي القيمة الحاليّة: هو مجموع القيمة الحاليّة لجميع التّدفقات النّقديّة المستقبليّة، يشير إلى القيمة المخصومة للتّدفقات النّقدية في التّواريخ المستقبلية، يعدُّ المشروع صالح للاستثمار إذا كانت صافي القيمة الحالية موجبة (Martin J. Pring ,2014.P96).

معدل العائد الدّاخلي: هو معدل الخصم الّذي تكون فيه القيمة الحالية الصّافية للتّدفق النّقدي للمشروع صفرًا. يمكن حساب معدل العائد الدّاخلي على أساس الأسعار الاقتصاديّة أو الماليّة (أي السوق) لجميع التّكاليف والإيرادات (أو الفوائد)، إذا كان معدل العائد الدّاخلي المالي أقل من تكلفة رأس المال، فهذا يعني أن المشروع سيخسر المال، إذا كان معدل العائد الدّاخلي الاقتصادي أقل من تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال (أي معدل محدد مسبقًا للاستثمار)، فلا يعدُّالمشروع مجديًا اقتصاديًا (Martin J. Pring ,2014.P96).

[261] John. Murphy (1999):" Technical Analysis of the Financial Markets: A Comprehensive Guide to Trading Methods and Applications", SUB UPD EX Edition, New York Institute of Finance.
[262] Martin J. Pring (2014):"Technical Analysis Explained, Fifth Edition: The Successful Investor's Guide to Spotting Investment Trends and Turning Points", 5th Edition, McGraw-Hill Education; Columbia, MD, U.S.A

يجب وضع خطة تمويل أولية للمشروع المقترح بناءً على نتيجة التّحليل المالي وتحليل التّدفق النّقدي، وتعرض الخطة نفقات واسعة من الاستثمار التّقديري المطلوب من قبل الحكومة والجهات الخاصة والمقرضين.

إن القيمة الحاليّة المخصومة هي طريقة لقياس العائد على الاستثمار تأخذ في الاعتبار القيمة الزمنية للنقود، وفي حالة وجود فرص استثمار بديلة، يمكن إثبات أن للمال قيمة زمنية، على سبيل المثال، 100 دولار أمريكي مستثمرة اليوم بنسبة 10 في المائة ستحقق 110 دولارات أميركية في غضون عام واحد، وعلى العكس من ذلك، فإن 110 دولارات أميركية يتمّ استلامها في عام واحد تساوي 100 دولار الآن، وتسمى التقنية المستخدمة لحساب القيمة الحاليّة لقيمة مستقبلية معروفة بسعر خصم معين بالخصم، إنه عكس المركب الّذي يحسب القيمة المستقبلية للاستثمار الحالي بسعر فائدة معين.

10. القيمة مقابل المال

من النّاحيّة النّظريّة، لا يفضل مشروع الشّراكة بين القطاعين العام والخاص إلا عندما تتجاوز الفوائد / الإيرادات المتولدة التّكاليف الإجمالية بما في ذلك التّكاليف الإضافية مقارنة بمشروع القطاع العام(Nan) He. Et al,2020.P8)[263].

ولضمان ذلك ، قد تحدد اللّوائح الحكوميّة الموجهة لخطط الشّراكة بين القطاعين العام والخاص بعض القيمة مقابل المال أو معيار مقارنة القطاع العام(Cadwell et al, 2017)[264]، على سبيل المثال، في المملكة المتحدة لبريطانيا وأيرلندا الشّمالية وأستراليا، تتمّ مقارنة صافي القيمة الحالية للمشروع المقترح كمخطط للشّراكة بين القطاعين العام والخاص بقيمته إذا تمّ تنفيذه من قبل القطاع العام. يتمّ تنفيذ المشروع من خلال طريقة الشّراكة بين القطاعين العام والخاص فقط عندما يعد بإعطاء قيمة أعلى مقابل المال كمشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص مقارنة بقيمته كمشروع قطاع عام(UNESCAP, 2011).

ومع ذلك، هناك مشكلات في تطبيق مفهوم المقارنة هذا، وتتراوح الاختلافات من القضايا المنهجية إلى القيود العملية المختلفة الّتي تنطوي على المفهوم، وتشمل بعض المشكلات الرئيسة عدم وجود توافق في الآراء بشأن معدل الخصم، وإرتفاع تكاليف النمذجة الماليّة، والمخاطر المحذوفة، ونقص البيانات الواقعيّة للمقارنة الهادفة للتّنفيذ من قبل القطاع العام، وعدم وجود بديل للقطاع العام (Boyer et al, 2016.P11)[265]، في ضوء هذه القيود الخطيرة على تطبيق مفهوم المقارنة، قد لا يكون من الممكن دائمًا تطبيق المفهوم في البلدان النّاميّة.

---

[263] Nan He, Yijing Li, Huimin Li, Ziqi Liu, Chengyi Zhang, "Critical Factors to Achieve Sustainability of Public-Private Partnership Projects in the Water Sector: A Stakeholder-Oriented Network Perspective" , Complexity, vol. 2020, Article ID 8895980, 17 pages, 2020. https://doi.org/10.1155/2020/8895980

[264] Cadwell, N.D.; Roehrich, J.K.; George, G. Social Value Creation and Relational Coordination in Public-Private Collaborations. J. Manag. Stud. 2017, 54, 906–928

[265] E. J. Boyer, D. M. Van Slyke, and J. D. Rogers, “An empirical examination of public involvement in public-private partnerships: qualifying the benefits of public involvement in PPPs,” Journal of Public Administration Research ;eory, vol. 26, no. 1, pp. 45–61, 2016

المبحث الثاني: سياسات التسعير والجوانب القانونية

المطلب الأول: سياسة التّسعير والتّعويضات لشركة المشروع

تتمثل إحدى المسؤوليات الرئيسة للحكومة (أو الجهة المنظمة) في عدم السماح بأي ربح مفرط للقطاع الخاص في صفقة الشّراكة بين القطاعين العام والخاص. من النّاحية المثاليّة ، يجب تحديد السّعر عند مستوى يسمح بعائد عادل على الاستثمار لاسترداد تكلفة التمويل والوفاء بالالتزامات التعاقدية (Qian et al,2019.P13)[266] ، ويمكن إنشاء مستوى مناسب من التّعريفة الأساسيّة من خلال النّظر في تكلفة رأس المال، ومن النّاحيّة المثاليّة، يجب أن يكون معدل العائد الدّاخلي (IRR) للمشروع مساويًا لتكلفة رأس المال، إذا كان معدل العائد الدّاخلي أكبر من تكلفة رأس المال، فإن صاحب الامتياز / المستثمر يحقق ربحًا زائدًا، وإذا كان معدل العائد الدّاخلي أقل من تكلفة رأس المال، فإنّ صاحب الامتياز / المستثمر يخسر المال(De Albornoz,2018).

يمكن تعديل معدلات التّعريفة الأساسيّة المحددة دوريًا (سنويًا ، أو كل عامين ، إلخ) وفقًا لصيغة متفق عليها تستند إلى مؤشر تعديل مرجح قد يأخذ في الاعتبار عناصر مثل(Cadwell et al,) 2017:

أ. المبلغ الإجمالي للدّيون القائمة لتمويل المشروع.
ب. معدلات التّضخم في الدّولة المضيفة والبلدان الخارجية الّتي قدمت حقوق الملكيّة والدّيون.
ج. الزّيادة في تكلفة التّشغيل بسبب ارتفاع التّكاليف حسب المكونات الرئيسة.
د. سعر الصّرف المحلي / (المتفق عليه) للعملات الدّولية الرئيسة.

يمكن أيضًا أخذ مسألة الدّعم في الاعتبار عند إنشاء هيكل تسعير خدمات البنية التّحتيّة، لا تعني الشّراكة بين القطاعين العام والخاص أنه لن يكون هناك أي عنصر دعم في التّسعير، حتى في حالة عدم توفر الدّعم الحكومي ، قد يعتمد التّسعير على الدّعم المتبادل بين مجموعتين من مستخدمي منشأة أو بين عنصرين من نفس المشروع إن أمكن، على سبيل المثال، يمكن النّظر في الإعانات المتبادلة للمستخدمين المحليين من قبل المستخدمين الصّناعيين والتّجاريين أثناء النّظر في هيكل تسعير المياه من مشروع المياه، قد تنظر الحكومة أيضًا في تقديم دعم الأسعار لمجموعة معينة في المجتمع لتحقيق أهدافها الاجتماعيّة والسّياسيّة الأوسع.

[266] Neng Qian, Schuyler House, Alfred M. Wu & Xun Wu (2020) Public–private partnerships in the water sector in China: a comparative analysis, International Journal of Water Resources Development, 36:4, 631-650, DOI: 10.1080/07900627.2019.1685951

هنـاك خمـس طـرق رئيسـة لتعـويض مسـتثمر خـاص عـن مشـروع الشـراكة بـين القطـاعين العـام والخاص[267] C. F. Wright et al,2016:

أ. الشحن المباشر للمستفيدين أو مسبق الدفع.
ب. فرض رسوم غير مباشرة على المستفيدين (الطّرف الثّالث).
ج. الدّعم المتبادل بين مكونات المشروع.
د. الدّفع من قبل الحكومة (مبلغ ثابت دوري أو حسب استخدام المنشأة أو الخدمة).
ه. المنح والإعانات.

يعدّ الشـحن المباشـر للمسـتخدمين مـن قبـل المسـتثمر الخـاص أكثـر شـيوعًا بالنسـبة للبنـى التّحتيّـة الاقتصـاديّة، مثـل الطّاقـة والاتصـالات السّـلكيّة واللّاسـلكيّة والميـاه والنّقـل، خاصـة لمشـاريع المـوانئ والمطارات والسّكك الحديدية، ومع ذلك، في حالة مشاريع الطّرق، يمكن تقديم تعويض إمّـا مـن خـلال فـرض رسـوم مباشـرة علـى المسـتخدمين أو الـدّفع مـن قبـل الحكومـة. قـد لا يكـون الشّـحن المباشـر لمستخدمي الطّريق ممكنًا دائمًا لأسباب اجتماعيّة وسياسيّة، في مثل هذه الحالة ، تدفع الحكومة للمشغل نيابة عن مستخدمي الطّريق، أو مستهلكي الخدمة المائيّة.

أنظمـة لتحصـيل المـدفوعات مـن المسـتفيدين غيـر المباشـرين مـن العديـد مـن المشـاريع أن يشـكلوا مصدراً رئيساً للتعويض. تتضمن هذه الأنظمة ضريبة أربـاح رأس المـال فـي شـكل ضـرائب ورسـوم معينة متعلقة بالأراضـي تُفرض علـى أصـحاب العقـارات والمطـورين، إلا أنّـه فـي معظـم البلـدان، فـإن أنظمة الدّفع هذه إما غير موجودة أو لها تطبيقات محدودة للغاية، استخدمت بعض البلدان أداة إعادة تقسيم الأراضـي لتمويل مشاريع البنيّة التّحتيّة الحضريّة (Aerts et al,2017) [268].

يمكـن تصـميم الشّـراكات بـين القطـاعين العـام والخـاص علـى أسـاس الـدّعم المتبـادل بـين مكونـات المشروع ، عندما يمكن استخدام الإيرادات الزّائدة المتولدة من أحد المكونـات لتعـويض النّقص فـي مكون آخر، من أجل جعل المشروع بأكمله مستدامًا ذاتيًا تجاريًا.

1. أوجه دعم الحكومة

استنادا إلى منصة البنك الدّولي الخاصة بمشاريع الشراكة العالمية في كافة القطاعات الاقتصادية في دول العالم فقد نشرت في تقريرها الخاص "مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية (PPI) على النحو المحدد في المشاركة الخاصة في قاعدة بيانات البنيّة التّحتيّة"، فقد بلغت التزامات الاستثمار في النّصف الأول من عام 2021 ما قيمته 35.6 مليار دولار أمريكي عبر 133 مشروعًا، مما يمثل زيادة بنسبة 68 في المائة عن النّصف الأول (النّصف الأول) من عام 2020، لكنّه لا يزال يمثل انخفاضًا بنسبة 12 % عن متوسط الخمس سنوات السّابق (2016-2020)، على الرّغم من إستمرار

[267] C. F. Wright, “Leveraging reputational risk(2016): “sustainable sourcing campaigns for improving labour standards in production networks,” Journal of Business Ethics, vol. 137, no. 1, pp. 195–210,
[268] Aerts, G., Dooms, M., Haezendonck, E., 2017. Knowledge transfers and project-based learning in large scale infrastructure development projects: an exploratory and comparative ex-post analysis. Int. J. Proj. Manag. 35 (3), 224–240

COVID-19في التّأثير على البلدان في جميع أنحاء العالم، فقد أظهرت العديد من المناطق إنتعاشًا قويًا في استثمارات البنيّة التّحتيّة(PPI.2020.P15)[269].

وقد أظهرت التزامات الاستثمار الخاص في جميع المناطق باستثناء منطقة جنوب آسيا (SAR) والشّرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) بوادر انتعاش، وواصلت أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LAC) قيادة الاستثمارات في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل في النصف الأول من عام 2021 ، حيث استحوذت على 41٪ من إجمالي استثمارات مشاريع الشّراكة في هذه الفترة، في الوقت نفسه شهدت منطقة أميركا اللاتينية والكاريبي زيادة بنسبة 84 % في مستويات الاستثمار عن المستوى الأول نصف عام 2020، وقد وصلت المنطقة بالفعل إلى 96 % من مستوى الاستثمار لعام 2020 بأكمله(PPI.2020)[270].

تجاوزت منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ (EAP) وأوروبا وآسيا الوسطى (ECA) مستويات الاستثمار لعام 2020 الكاملة مستويات الاستثمار في العام السابق، وسجلت منطقة إفريقيا (SSA) أعلى مستوياتها في نصف العام في إفريقيا (SSA) حيث سجلت أعلى مستويات الاستثمار في مؤشر أسعار المنتجين لنصف عام في السّنوات الخمس الماضيّة.

كما انخفضت التزامات الاستثمار الخاص في منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 59 % لتصل إلى 415 مليون دولار أمريكي مقارنة بالنصف الأول من عام 2020(PPI.2020).

وسجلت التزامات الاستثمار الخاص في قطاع المياه والصّرف الصّحي في النّصف الأول من عام 2021 أعلى مستوى لها في السّنوات العشر الماضيّة، حيث وقعت 72 % من التزامات الاستثمار في قطاع المياه في البرازيل، ويجدر الذّكر أن حكومة البلاد وافقت على خصخصة محطات معالجة المياه والصّرف الصّحي في ريو دي جانيرو(PPI.2020).

إنّ مشاريع البنية التّحتيّة لها فترات إنشاء طويلة، وغالبًا لا تكون مجدية مالياً بمفردها، وقد تكشف دراسة الجدوى أن المشروع ليس مجديًا تجاريًا أو جذابًا للمستثمرين من القطاع الخاص ولكنّه مرغوب فيه اقتصاديًا واجتماعيًا لاعتبارات طويلة الأجل، في مثل هذه الحالة، يمكن النّظر في العديد من الخيارات لتحسين الجدوى التّجارية للمشروع وجاذبيته، وقد تشمل هذه الخيارات التّدخل الحكومي بمختلف أنواعه وتقديم الحوافز أو الإعانات، كما أن الدّعم الحكومي له ما يبرره جيدًا عندما يمكن للمشروع أن يولد منافع خارجية كبيرة، والّتي لا يمكن لمشغل المشروع الحصول عليها أو تسعيرها، ويتمّ تحسين الرّعاية الاجتماعيّة من خلال تنفيذ مثل هذه المشاريع بدعم من الحكومة.

قد تكون هناك حاجة أيضًا إلى دعم حكومي بالنّظر إلى مشكلة أساسيّة في تمويل البنيّة التّحتيّة تنشأ بسبب عدم التّوافق بين المدة الأقصر لتقييم السّوق مقارنة مع العمر الطّويل للعديد من أصول البنيّة التّحتيّة، حيث أنّه بدون دعم حكومي لا يمكن تنفيذ مشاريع غير مجدية تجاريًا، وقد يكون الدّعم الحكومي حاسمًا أيضًا في السّنوات الأولى من تطوير الشّراكة بين القطاعين العام والخاص في بلد ما أو في سوق الشّراكة بين القطاعين العام والخاص غير المختبرة، في مثل الوضع الفلسطيني بدون دعم حكومي كاف، وفي هذه الحالة قد لا يهتم القطاع الخاص كثيرًا بمثل هذه المواقف، مع مراعاة الأحكام

[269] Private Participation in Infrastructure (PPI) as defined by the Private Participation in Infrastructure Database (http://ppi.worldbank. org/methodology/ppi-methodology).
[270]

الـواردة فـي إطـار سياسـة الشّـراكة بـين القطـاعين العـام والخـاص للحكومـة أو فـي الإطـار القـانوني والتّنظيمي، ويشمل الدّعم الحكومي المتاح بشكل عام ما يلي (Neng et al,2020,P7-19)[271]:

أ. حيازة الأرض
ب. منح رأس المال وأشكال أخرى من الدّعم المالي
ج. ضمان الإيرادات
د. مخاطر المبادلات الخارجيّة
ه. الحوافز الضريبية
و. الحماية من تخفيض الرّسوم الجمركيّة أو تقصير فترة الامتياز
ز. ضمان القرض
ح. التّخفيف في بعض أحداث القوة القاهرة
ط. المشاركة في رأس المال
ي. ضمان الأداء

حيـازة الأراضـي: يعد حيـازة الأراضـي مشكلة نموذجيـة فـي معظـم البلدان النّاميّـة (Neng et al,2020)، قد يكـون أي تـأخير أو مشكلات فـي حيـازة الأراضـي مصـدرًا رئيسًـا للمخـاطر بالنسـبة للمستثمرين، خاصـة بالنسبة لمشـاريع الخطـوط النّاقلـة فـي مشـاريع الميـاه وغيرهـا مـن المشـاريع الّتـي تتطلب مساحات كبيرة من الأراضي. من أجل إزالة الشكوك في حيازة الأراضي، قد تضـمن الحكومـة أن الحد الأدنـى مـن مسـاحة الأرض مطلـوب وأن تنظـر أيضًـا فـي اسـتخدام الأراضـي العامّـة لمشـاريع البنيّـة التّحتيّـة عنـد تـوفر هـذه الأراضـي. إذا لـزم الأمـر ، يجـوز للحكومـة أيضًـا الحصـول علـى أرض خاصـة لمشروع نيابة عن المستثمر، في الحالات الّتي يُطلب فيهـا مـن المستثمر التّفـاوض مـع المـالكين لشّـراء الأرض، ويمكن للحكومـة أيضًـا مسـاعدة المسـتثمر مـن خـلال اسـتخدامه لحـق الملكيّـة، إذ يجـب تسويّة قضية حيازة الأرض قبل الإغلاق المالي.

منحة رأس المال وأشكال الدّعم المالي الأخرى: يمكن أن تنظر الحكومة في منحة رأس المال، لمرة واحدة أو مؤجلة، وقد تنظر الحكومة أيضًا في أشكال أخرى من الدّعم المالي، قد تشمل هذه القروض بدون فوائد أو بفائدة منخفضة، والقروض الثّانويّة، ومنح دعم التّشغيل والصّيانة، وإعانات الفائدة (De Albornoz.2018) [272]، يمكن أيضًا النّظر في مزيج من رأس المال ودعم الإيرادات.

ضـمان الإيـرادات: بالنسـبة للمشـاريع عاليـة المخـاطر، قـد تنظـر الحكومـة فـي تقـديم ضـمانات للإيرادات، ويمكن للحكومة أن تضمن حتى نسبة معينة محددة من الإيرادات المتوقعة، وعند تقديم هذه الضمانات، تحدد الحكومات عادةً الحد الأقصى لمقدار الإيرادات التي يمكن لمطور المشروع الاحتفاظ بها، أي مبلغ يتجاوز هذا الحد الأقصى المحدد تؤخذ من قبل الحكومة(H. Wu ,2011) [273].

[271] Neng Qian, Schuyler House, Alfred M. Wu & Xun Wu (2020) Public–private partnerships in the water sector in China: a comparative analysis, International Journal of Water Resources Development, 36:4, 631-650, DOI: 10.1080/07900627.2019.1685951

[272] De Albornoz, Vicente A.C., Antonio L. Galera, and Juan M. Millán 2018. "Is It Correct to Use the Internal Rate of Return to Evaluate the Sustainability of Investment Decisions in Public Private Partnership Projects?" *Sustainability* 10, no. 12: 4371. https://doi.org/10.3390/su10124371

[273] H. Wu (2011):"Pricing water for sustainable cost recovery: a study on China's water

ومع ذلك ، فإن ضمان الإيرادات له عيب كبير، عندما يكون هذا الضّمان متاحًا، فإنه يمكن هيكلة الدّين حوله، وقد يعني عمليًا نقل المخاطر التّجاريّة إلى الحكومة، في مثل هذه الحالة، قد يفقد المشغل الخاص الاهتمام بزيادة كفاءته الدّاخلية.

2. مخاطر الصّرف الأجنبي:

أحد المخاوف الجادة في أذهان المستثمرين يتعلق بمخاطر الصّرف الأجنبي، والإيرادات المتأتية من معظم مشاريع البنية التّحتيّة هي بالدّرجة الأولى بالعملة المحليّة، لكن جزءًا كبيرًا من خدمة الدّيون والمدفوعات الأخرى يتمّ غالبًا بعملة أجنبيّة، قد تتخذ الحكومة تدابير للحد من مخاطر المستثمر من تقلبات أسعار الصّرف الأجنبي، عندما تتجاوز تقلبات أسعار الصّرف حدًا محددًا معينًا (على سبيل المثال ، 20 في المائة)، يمكن تعويض جزء من الخسائر النّاجمة عن هذه التّقلبات من خلال تعديل معدلات التّعريفة، أو الإعانات الحكوميّة، أو تعديل فترة الامتياز أو أحكام أخرى MATJI MP and RUITERS C (2015) [274].

3. الحوافز الضريبيّة:

قد تتأهل مشاريع الشّراكة بين القطاعين العام والخاص للحصول على حوافز ضريبيّة مختلفة تقدمها الحكومة، وقد تشمل هذه الحوافز(PPIAF.2009.P125-129)[275]:

أ. الإعفاء من ضريبة التّسجيل على حيازة العقارات.
ب. الإعفاء من أو تطبيق معدل أقل لضريبة القيمة المضافة على مرافق البنيّة التّحتيّة أو بناء تلك المرافق.
ج. تخفيض أو الإعفاء من رسوم الاعتمادات المختلفة.
د. الاعتراف بنسبة معينة من الاستثمار كاحتياطي يتمّ معاملتها على أنها مصروفات لغرض حساب ضرائب الشّركات.
ه. السّماح لشركة المشروع بإصدار سندات البنيّة التّحتيّة بأسعار ضريبيّة ميسرة على الفائدة المكتسبة.
و. إعفاء المعدات الرّأسماليّة من ضرائب ورسوم الاستيراد.

تعدُّ الحماية من تخفيض الرّسوم الجمركية أو تقصير فترة الامتياز حافز آخر، من خلال الحمايّة من تخفيض التّعريفات أو فترة الامتياز، إذا كان مطور المشروع قادرًا على خفض تكاليف البناء إلى ما دون تلك المقدرة في الاتفاقية، وهذا التّوجه يوفر حافزًا للإكمال المبكر لمشروع، وربما هذا يعني أنه

=tariff reform, Department of Engineering Science, University of Oxford, Parks Road, Oxford, OX1 3PJ, UK, IWA Publishing 2011 Water Practice & Technology Vol 6 No 4, doi:10.2166/wpt.2011.077

[274] MATJI MP and RUITERS C (2015) Funding and financing mechanisms for infrastructure delivery: multi-sector analysis of benchmarking of South Africa against developed countries. In: *Proceedings of the AMPEAK Asset Management Conference*, 24–27 May 2015, Sydney, Australia.

[275] The Public-Private Infrastructure Advisory Facility (PPIAF) (2009):"Toolkit For Public - Private Partnerships roads & Highways: Financial/Fiscal Support, Incentives and Guarantees,World Bank.

لن يكون هناك تعديل إذا تجاوزت تكاليف البناء التّقدير الأصلي (Xie, J. Z.2013)[276]، سيكون هذا عاملاً مثبطًا لتأخير إنجاز المشروع.

وكذلك ضمان القرض الّذي يقدم ائتمانًا لشركة المشروع، يوفر هذا الضّمان تأكيدًا على أنه في حالة تخلف المقترض عن السّداد، فإن الحكومة ستسدد المبلغ المضمون، وفقًا لشروط وأحكام الاتفاقيّة، ونظرًا لأن الضّمان يقلل من مخاطر المقرض، يجب أن يكون المقترض قادرًا على الحصول على أموال بسعر فائدة أقل أو التّفاوض على قرض قد لا يكون متاحًا بخلاف ذلك(PPIAF,2009)، ومن المهم أن نذكر هنا أنّ الضّمان الكامل من قبل الحكومة يقلل من الحوافز للمشغل الخاص لإدارة مخاطر المشروع.

نظرًا لأن ضمانات القروض لا تنطوي على إنفاق نقدي فوري من قبل الحكومة، فقد تكون أداة أكثر جاذبية للحكومة من القروض أو المنح المباشرة، لا سيما في فترات القيود الماليّة، إذ يمكن أن تولد التزامات ماليّة كبيرة للحكومة وقد تؤثر بشكل كبير على إطارها المالي، يتمّ توفير مزيد من المناقشة حول هذه المسألة في الفقرات التّاليّة:

1. القوة القاهرة: قد تنظر الحكومة في الاستحواذ على المشروع في حالات القوة القاهرة المطولة،وقد تنطبق عمليات الاستحواذ الحكوميّة أيضًا في ظروف استثنائية معينة كما هو منصوص عليه في اتفاقية الامتياز أو العقد.
2. المشاركة في رأس المال: قد تنظر الحكومة أيضًا في المشاركة المباشرة، أو غير المباشرة في رأس المال في مشروع ما، لضمان دعم الحكومة لتنفيذه وتشغيله، وتساعد المشاركة في الأسهم في نواح كثيرة، فقد يكون مصدرًا حيويًا لتكملة حقوق الملكية الّتي يوفرها رعاة المشروع، لا سيما عندما لا يتوفر رأس مال الأسهم من صناديق الاستثمار أو مصادر أخرى، وكذلك تساعد المشاركة في رأس المال على تحقيق نسبة أفضل للدّيون إلى حقوق الملكية اللّازمة، لإبقاء التزامات خدمة الدّين قابلة للإدارة، لا سيما في السّنوات الأولى من تشغيل المشروع، وهذا بدوره يعطي الراحة لممولي الدّيون(EU.2003.P85)[277]، وبالتّالي يمكن أن تكون تكلفة الإقراض أقل، كما تساعد مشاركة الحكومة في رأس المال في تأمين الدّعم العام للمشاريع الحساسة سياسياً والمشاريع ذات الأهميّة الاستراتيجية.
3. ضمان الأداء: الغرض الرئيس من أنواع الدّعم الّتي تمت مناقشتها حتّى الآن هو جعل المشاريع مجدية تجارياً. ومع ذلك ، قد تنظر الحكومة أيضًا في أشكال أخرى من الدّعم لمشاريع الشّراكة بين القطاعين العام والخاص لجذب الاستثمار الخاص وتعزيز ثقة المستثمرين. أحد أهم أشكال الدّعم هو الضّمانات السّيادية. وتشمل هذه الضّمانات ضمانات الأداء، والضّمانات ضد الأعمال السّلبية للحكومات مثل الاستحواذ دون تعويض مناسب،

[276] Xie, J. Z. & Ng, S. T. (2013). Multi-objective Bayesian network model for public-private partnership decision support. Journal of Construction Engineering and Management 139(9), 1069–1081.

[277] EUROPEAN COMMISSION DIRECTORATE-GENERAL REGIONAL POLICY (2003):" Guidelines for Successful Public – Private Partnerships, Brussels, Belgium.

وتتعلق ضمانات الأداء بالوفاء بالتزامات السّلطة المتعاقدة، على النّحو المنصوص عليه في اتفاقيّة العقد، من قبل الحكومة (Li, L.2016) [278].

يجب تقييم الآثار المترتبة على أي دعم حكومي، لا سيما الالتزامات على الحكومة (المباشرة وغير المباشرة) بعناية قبل الموافقة على أي دعم من هذا القبيل.

4. الواجبات والمسؤوليات على الحكومة

إلى جانب المسؤوليات المعتادة في الشّؤون التنظيمية والقانونيّة وفي الشؤون السياسيّة والإداريّة، قد تشارك الحكومة في مشروع الشّراكة بين القطاعين العام والخاص بعدة طرق أخرى، بحيث تكون المشاركة من خلال ملكيّة الأصول، والمشاركة في رأس المال، وتمويل الدّيون الثّانويّة، وتقاسم المخاطر، وتوفير حوافز مختلفة بما في ذلك ضمانات القروض، تتطلب هذه الأنواع من المشاركة أن تتحمل الحكومة التزامات مباشرة وطارئة، والّتي يمكن أن تكون صريحة وضمنيّة (Marques, R.C.; Berg, S.2011) [279].

الخصوم المباشرة الصّريحة هي تلك الّتي يعترف بها القانون أو كما هو مذكور في اتفاقيّة العقد، على سبيل المثال ، المدفوعات الدّوريّة الثّابتة الّتي يتمّ سدادها في نوع مشروع وسيط مالي مشارك أو منحة أو مستوى دعم متفق عليه للمشروع. تنشأ في أي حال وبالتّالي فهي مؤكدة، والخصوم الطّارئة، من ناحية أخرى، هي التزامات في حالة حدوث حدث معين مثل التّخلف عن سداد قرض مضمون (Marques, R.C.; Berg, S.2011)). لذلك ، فهي غير مؤكدة في طبيعتها ويصعب التّنبؤ بها.

غالبًا ما تستخدم الضّمانات لمتابعة الأهداف السّياسيّة لدعم مشاريع البنيّة التّحتيّة ذات الأولوية وقد تقدم الحكومات ضمانات قروض لتّغطية بعض أو كل مخاطر السّداد، وكذلك يمكن أن تكون الضّمانات ذات قيمة كبيرة في تقليل تكلفة تمويل المشروع، ويمكن أن تقلل إلى حد كبير من مخاطر التّخلف عن سداد القرض. قد تفرض الضّمانات تكلفة على الحكومة، وهذه التّكلفة ليست صريحة ولكنها قد تكون حقيقية، حيث وضعت العديد من الحكومات (على سبيل المثال ، في كندا) إجراءات لتوفير ضمانات القروض لإنشاء احتياطيات وتوجيه الأموال من خلال وسائل شفافة لضمان أن تكون تكاليف الضّمانات واضحة لصانعي القرار منذ البداية (Marise Bédard ,2016) [280].

كما تتحمل الحكومة بعض الالتزامات المباشرة والطّارئة الضّمنيّة بما في ذلك تلك الّتي قد لا يكون لها أي تدخل مالي مباشر. قد تنشأ الالتزامات الضّمنيّة بسبب التّوقعات العامّة وضغط مجموعات المصالح. تشمل التّكاليف المباشرة الضّمنيّة أي تكاليف متكررة مستقبليّة، مثل إدارة العقود وصيانة البنيّة التّحتيّة، وتشمل الالتزامات الطّارئة الضّمنيّة تخلف كيان فرعي سيادي وعامّة وخاصّة على القروض غير المضمونة والمطلوبات الأخرى، مثل الضّرر البيئي، والاستحواذ، والإنقاذ، وتعثر البنك المركزي في التزاماته للسماح بإعادة رأس المال والأرباح إلى الوطن(Marise Bédard ,2016).

---

[278] Li, L.; Fan, F.; Ma, L.; Tang, Z. (2016):"Energy utilization evaluation of carbon performance in public projects by FAHP and cloud model. Sustainability.

[279] Marques, R.C.; Berg, S.(2011):" Risks, contracts and private-sector participation in infrastructure". J. Constr.Eng. Manag., 137, 925–932.

[280] Marise Bédard (2016):"PPP Canada Inc-2015,Special Examination Report—2015,Spring Reports of the Auditor General of Canada", CPA, CA ,Ottawa, Canada.

إن الالتزامات المباشرة والطارئة (صريحة أو ضمنية) لها آثار مهمة على الإدارة الماليّة في الحكومة، حيث تتطلب التّكاليف الماليّة الأساسيّة للشّراكات بين القطاعين العام والخاص الّتي قد تنشأ على المدى المتوسط والقصير توفير تمويل عام كبير في الميزانية، لذلك ، هناك ضرورة لتقدير ما يأتي:

5. التّرتيبات التّنظيميّة وخطوات إبرام عقد الشّراكة

هناك حاجة إلى تنظيم مقدّم الخدمة للتأكد من أن الخدمات المقدمة تعكس المستوى المناسب وتفي بالمعايير أو الجودة المطلوبة. هناك العديد من المخاطر الّتي ينطوي عليها عدم وجود نظام تنظيمي. المخاطر الرّئيسة هي(PPIAF,2009) [281]:

أ. التّعرفة المفرطة
ب. عدم كفاية مستوى الخدمة وجودتها
ج. عدم الامتثال للالتزامات التّعاقدية للمستخدمين أو الحكومة أو أطراف أخرى.
د. تدني الكفاءة في الإنتاج وتوفير السّلع والخدمات.
ه. عدم كفاية مستوى الاستثمار في القطاع.
و. السّخط المتكرر بين الأطراف المعنية.

من أجل القضاء على هذه المخاطر أو تقليلها ، يجب وضع نظام تنظيمي مناسب ويجب أخذه في الاعتبار في مرحلة التّخطيط للمشروع، حيث يتمّ توفير صلاحيات التّنظيم في الصّكوك القانونيّة ذات الصّلة ، والقواعد القانونيّة ، واتفاقيات الامتياز / العقد ، وغيرها من المستندات المعمول بها.

يختلف هيكل السّلطة التّنظيمية من بلد إلى آخر وقد يختلف أيضًا حسب القطاع داخل البلد، ويمكن أن تكون هناك أيضًا ترتيبات مؤسسية مختلفة فيما يتعلق بالسّلطات التّنظيمية الّتي قد تشمل: الوزارة المعنية ، وخلية خاصة داخل الوزارة، والتنظيم عن طريق العقد، وكذلك منظم مستقل يتمتع بصلاحيات تقديرية.

في كثير من الأحيان، تعتمد الشراكات بين القطاعين العام والخاص بشكل أساسي على التنظيم عن طريق العقد، لا سيما في السّنوات الأولى من تطوير الشّراكة بين القطاعين العام والخاص، هذا أيضًا شكل شائع من التّرتيبات التّنظيمية في قطاع الطّرق، وفي مثل هذه الحالة، يراقب مسؤول العقد الامتثال لاتفاقية العقد، وقد يفضل المستثمرون في كثير من الأحيان مثل هذه التّرتيبات بسبب انخفاض السّلطات التّقديريّة من جانب الجهة المنظمة، إلّا أن العيب الرئيس للتنظيم بموجب العقد هو أنه قد يكون من الصعب تعديل مثل هذه العقود أو إعادة التفاوض بشأنها، إذا نشأت مثل هذه الضرورة (Nan He et al,2020)[282].

[281] The Public-Private Infrastructure Advisory Facility (PPIAF) (2009):"Toolkit For Public - Private Partnerships roads & Highways: Financial/Fiscal Support, Incentives and Guarantees,World Bank.. Nan He, Yijing Li, Huimin Li, Ziqi Liu, Chengyi Zhang, "Critical Factors to Achieve Sustainability of Public-Private Partnership Projects in the Water Sector: A Stakeholder-Oriented Network Perspective" , Complexity, vol. 2020, Article ID 8895980, 17 pages, 2020. https://doi.org/10.1155/2020/8895980

[282] Nan He, Yijing Li, Huimin Li, Ziqi Liu, Chengyi Zhang, "Critical Factors to Achieve Sustainability of Public-Private Partnership Projects in the Water Sector: A Stakeholder-Oriented Network

6. مواصفات الخدمة للأصول والمخرجات

ينصّب تركيز مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص عادة على تقديم كمية محددة من الخدمات بمستويات محددة وليس على تقديم فئة / نوع معين من الأصول. ومع ذلك ، بالنسبة للعديد من المشاريع ، يجب إعادة الأصول الّتي تمّ إنشاؤها إلى الحكومة وقد يكون للأصول عمر طويل جدًا. على هذا النحو ، يجب أن تكون قابلة للاستخدام في تقديم المقدار المطلوب من الخدمة بعد فترة العقد للمشروع (Swanson and Sakhrani , 2020,P4)[283].

قد تتطلب الأصول الجديدة أيضًا التّوافق مع الأصول الموجودة. في مثل هذه الحالات ، يمكن أيضًا تحديد نوع الأصول، في جميع الحالات، يعد إعداد تفاصيل متطلبات الخدمة (الأداء للمشروع) أمرًا مهمًا للغاية، وبمجرد تحديد الخدمة الّتي تريد الوكالة المنفذة تقديمها من خلال المشروع، يجب تحديد المخرجات المطلوبة لتقديم تلك الخدّمة، بحيث ينتج المشروع تلك المخرجات من أجل تقديم الخدمة المحددة.

وهناك أربعة أنواع من مواصفات المخرجات (Swanson; Sakhrani , 2020,P8):

أ. المخرجات الرئيسة المطلوبة لتقديم الخدمة المحددة.
ب. النّواتج المساعدة الّتي لا ترتبط مباشرة بالخدمة الرئيسة (على سبيل المثال ، مرفق وقوف السيارات والرّكوب مع مشروع سكك حديديّة حضري أو مرفق بناء مجتمعي بمشروع طاقة).
ج. مواصفات المدخلات: كون تطوير مجموعة المواصفات للمدخلات نوع من المخرجات.
د. شروط الأصول وقت تسليم المشروع للحكومة (إن وجدت)،

نظرًا لأن أنظمة الدّفع / الغرامات الخاصة بمشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص ترتبط عادةً بتوافر الخدمة وجودتها، فإنه يجب أن تكون مؤشرات الأداء مفصلة للغاية Babatunde, S. O., and S. Perera. 2017)[284]، وهذا لا يمنع إبراز المشكلات المرتبطة بالكثير من التفاصيل، وهذا يعني أنه كلما كانت المواصفات أكثر تفصيلاً، أصبحت أقرب إلى المدخلات بدلاً من المخرجات، ويمكن تجنب ذكر أي اختيار معين للتكنولوجيا قدر الإمكان، لأن ذلك قد يمنع الطّرف الخاص من اختيار التّكنولوجيا الأكثر كفاءة والابتكار في التّصميم.

7. شروط العقد

تشارك عدة أطراف في تنفيذ مشروع الشّراكة بين القطاعين العام والخاص. وهي تشمل الوكالات الحكوميّة ، و رعاة المشروع، والبنوك والمؤسسات الماليّة الأخرى، والخبراء، والموردين، والمتعهدين والأطراف الأخرى، وكذلك أيضًا إنشاء شركة مشروع خاص، لغرض تنفيذ المشروع

=Perspective" , Complexity, vol. 2020, Article ID 8895980, 17 pages, 2020. https://doi.org/10.1155/2020/8895980

[283] Richard Swanson; and Vivek Sakhrani (2020):" Design Appropriating the Value of Flexibility in PPP Megaproject A.M.ASCE2, DOI: 10.1061/(ASCE)ME.1943-5479.0000770. © 2020 American Society of Civil Engineers.

[284] Babatunde, S. O., and S. Perera. 2017. "Analysis of traffic revenue risk factors in BOT road projects in developing countries." Transp. Policy 56 (May): 41–49. https://doi.org/10.1016/j.tranpol.2017.03.012

وتشغيله، ويتمّ التّفاوض على تفاصيل التّنفيذ وترتيبات الدّفع بين الأطراف المعنية ويتم ّتوثيقها في عدد من الاتفاقيات المكتوبة الموقعة من قبلهم.

تشكل اتفاقيّة العقد مع الحكومة الأساس لاتفاقيات لاحقة مع أطراف أخرى، ومن هذه الشّروط (Zhu et (al 2020.P9[285]:

أ. دعم الهيكل الكامل لمعاملة الشّراكة بين القطاعين العام والخاص.
ب. تحديد العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص.
ج. تحديد وتوزيع المخاطر الحيوية والفرص المتوقعة في المشروع.
د. تمثل هذه الشّروط جزءًا مهمًا من المستندات الأساسيّة للمقرضين.

وباقي الشّروط الأخرى مماثلة في الشّكل والمضمون للاتفاقيات الموجودة في الشّركات أو المعاملات التّجارية الأخرى.

يمكن لاتفاقيات العقد المتعلقة بالمشروع بين السّلطة المتعاقدة في الحكومة وشركة المشروع الخاص أن ترد في وثيقة واحدة، أو قد تتكون من أكثر من وثيقة منفصلة Patricio Mansilla * and (José) Manuel Vassallo2020[286]، ذلك أنّه من الصّعب تعميم المحتويات المحتملة لجميع هذه الاتفاقات لأنها تختلف بسبب الاختلاف في الأحكام القانونية والتنظيمية من بلد إلى آخر، ونوع نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص وطبيعة مشاركة القطاع العام، وترتيبات التّنفيذ (بما في ذلك المسائل الماليّة، والتّشغيليّة، ومختلف استخدام الموارد القطاعيّة المحددة، والمسائل التّكنولوجيّة وغيرها.

إلا أنه هناك بعض العناصر الأساسيّة الّتي يجب تغطيتها في معظم اتفاقيات العقود. تمت مناقشة هذه العناصر الرّئيسة في بداية هذا المبحث.

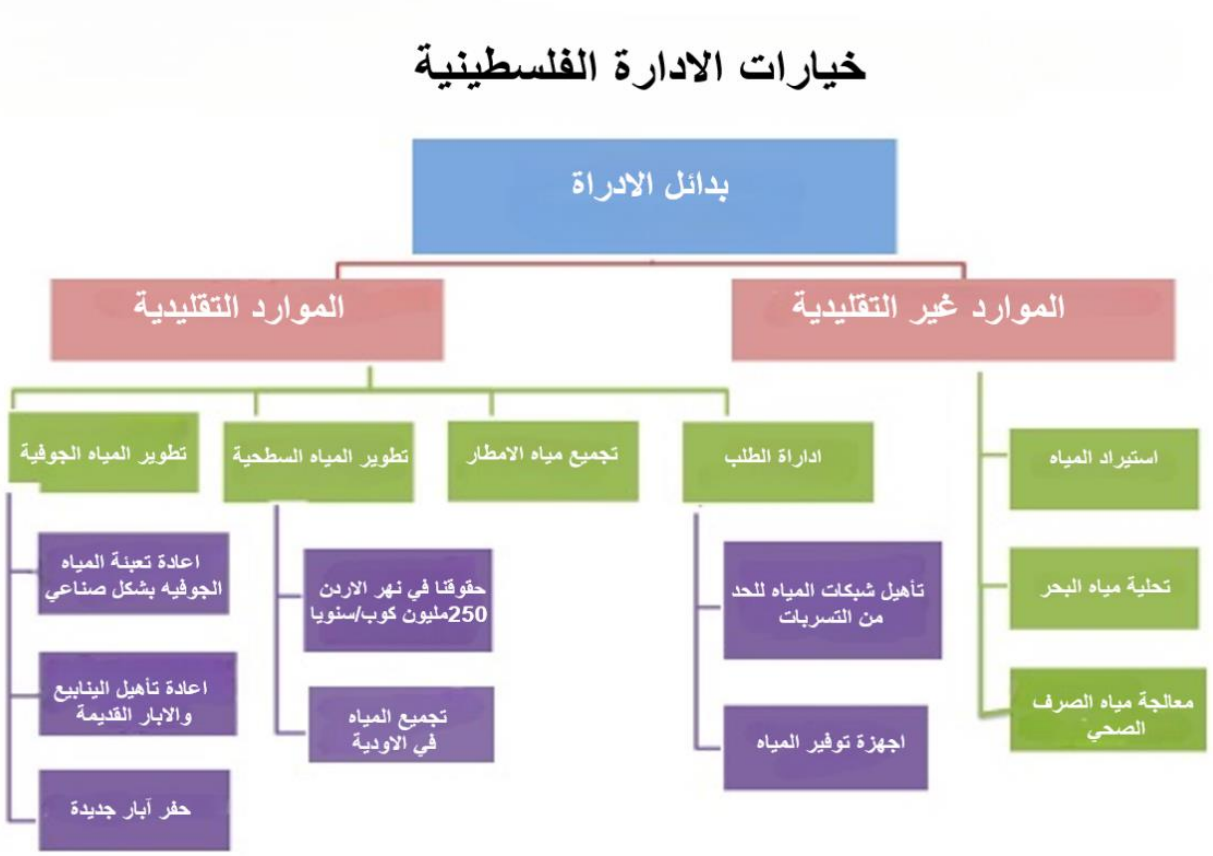
8. موافقة الحكومة

عادة ما تكون الموافقة الحكوميّة مطلوبة في نهاية مرحلة تطوير المشروع، تطال الأنشطة المتعلقة بالمشتريات وتستند هذه الموافقات على الأساس الّذي تنطلق منه الموافقات الحكوميّة وفقا للإطار العام الّذي اتفقت عليه الحكومة واعتمدته في قطاع المياه والصّرف الصّحي بشكل عام، بحيث يتمّ قياس تدخلات المشروع استنادا إلى هذه التوجهات الأساسيّة الّتي تبنتها الحكومة، وفي الحالة الفلسطينيّة فإنّ الشّكل رقم (45) يختصر هذه التّوجهات:

[285] Yingjun Zhu, Zhitong Gao, Ruihai Li, "Sustainable and Optimal “Uniqueness” Contract in Public-Private Partnership Projects of Transportation Infrastructure", Discrete Dynamics in Nature and Society, vol. 2020, Article ID 6664405, 14 pages, 2020. https://doi.org/10.1155/2020/6664405

[286] Patricio Mansilla * and José Manuel Vassallo2020):” Innovative Infrastructure Fund to Ensure the Financial Sustainability of PPP Projects: The Case of Chile Department of Transportation Engineering, Urban and Regional Planning”, Escuela de Caminos, Canales y Puertos, Universidad Politécnica de Madrid, 28040 Madrid, Spain

45- الشّكل رقم (45): خيارات الإدارة الفلسطينيّة للمصادرالمائيّة التّقليديّة وغير التّقليديّة



المصدر: سلطة المياه الفلسطينيّة[287] (2020).

يظهر الشّكل رقم (45) التّوجه الإداري للمياه في فلسطين من خلال قسمين أساسيين:

1. المصادر التّقليديّة: مثل مياه السّطحيّة وتشمل تدخلات الحصول على حق الفلسطينيين في نهر الأردن، وحصاد المياه من الأودية، وأما الجوفيّة منها فهي تشمل تدخلات إعادة الحقن في الأحواض الجوفيّة، وتأهيل الابار والينابيع، وحفر الآبار، وجمع مياه الامطار وعمليات إدارة الطّلب على المياه مثل تأهيل الشّبكات واستثمار الفاقد فيها، واستخدام أجهزة حفظ وتوفير وترشيد استخدام المياه.
2. المصادر غير التّقليديّة مثل استيراد المياه، وتحليّة المياه المالحة، ومعالجة مياه الصّرف الصّحي.

وللحصول على موافقة الحكومة ، قد يتمّ إعداد دراسة جدوى تجاريّة مؤقتة للمشروع من قبل فريق المشروع / مستشار المعاملات، وبناءً على نتيجة دراسة الجدوى، يكون توجه الموافقة للحكومة، وفي بعض البلدان، توجد متطلبات لمعلومات محددة للحصول على موافقة الحكومة في هذه المرحلة، قد تختلف عن الحالة الفلسطينية، حيث أن لكل بلد أولويات التّدخل الخاصة به.

[287] سلطة المياه الفلسطينية (2020):" خيارات الإداريّة المائيّة:سجل اجتماعات الإدارة العامّة للتّخطيط"، سلطة المياه الفلسطينيّة، رام الله، فلسطين.

من المتوقع أن يحتوي مقترح دراسة الجدوى المؤقت الموافقة على معلومات، ومبررات متابعة المشروع واختيار نموذج الشّراكة بين القطاعين العام والخاص، والتّفاصيل الرئيسة حول المشروع، والتّكاليف المتوقعة، والجدوى الماليّة والاقتصاديّة، وخطة التّمويل، وتوزيع المخاطر المقترح ، والمسؤوليات والالتزامات (الماليّة أو غير ذلك) على الحكومة، ومبررات الدّعم الحكومي (إذا كان مقترحًا) ، وخطة وترتيبات التّنفيذ(Tariq, S., & Zhang, X. 2020.P8-9) [288].

وتجدر الإشارة هنا أن فهم القطاع العام لما يشكل دراسة جدوى لمشروع ما يختلف عن فهم القطاع الخاص. بالنسبة لشركة القطاع الخاص، فإنّ دراسة الجدوى بعبارات بسيطة تعني ما إذا كان المشروع (Tariq, S., & Zhang, X. 2020.P11):

1. قابلاً للتّطبيق تجاريًا.
2. قابلا للدفاع عنه قانونيًا.
3. قابلا للتنفيذ إداريًا.
4. ضمن قدرته الفنيّة والإداريّة والماليّة.

يجب أن توفر دراسة الجدوى المؤقتة أيضًا تقييمًا لجميع العوامل الماليّة والمتعلقة بالميزانيّة والمؤسسيّة والقانونيّة والتّنظيميّة والماديّة وغيرها من العوامل الاجتماعية والاقتصاديّة الّتي تقيد و/ أو تمكّن المشروع. قدر الإمكان، تحدد دراسة الجدوى أيضًا القيمة مقابل المال للمشروع(Song, J., Y. Hu, and Z. (Feng. 2018 [289]، وفقًا لنموذج الشّراكة بين القطاعين العام والخاص.

حيث يتمّ الانتهاء من حالة الأساس المؤقتة بعد إعداد وإنهاء وثائق المناقصة في المرحلة الآتية للمبحث القادم.

المطلب الثّاني: الجوانب القانونيّة والحوكمة في المشتريات

لكل دولة نهجها الفريد في التماس وتقييم مقترحات مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، العديد من البلدان لديها صكوك قانونيّة خاصة بشأن الشّراكة بين القطاعين العام والخاص، من المحتمل أن يتمّ تحديد عملية الشّراء أيضًا في أدواتها القانونيّة، في البلدان الأخرى الّتي لا يوجد فيها مثل هذا القانون الخاص بشأن الشّراكة بين القطاعين العام والخاص (مثل فلسطين حيث وجود توجهات رسمية ومسودات قانونيّة ما زالت قيد التّطوير والاعتماد) ، تتبع الحكومات عادة عملية الشّراء بما يتماشى مع عملية المشتريات العامة للبلد، وبالنّظر إلى تعقيد مشتريات الشّراكة بين القطاعين العام والخاص مقارنة بالمشتريات العامّة التّقليديّة ، فقد حددت بعض البلدان(Liu. Smith, and J.)

[288] Tariq, S., & Zhang, X. (2020). Critical Failure Drivers in International Water PPP Projects. Journal of Infrastructure Systems, 26(4), 04020038. doi:10.1061/(asce)is.1943-555x.0000581

[289] Song, J., Y. Hu, and Z. Feng. 2018. “Factors influencing early termination of PPP projects in China.” J. Manage. Eng. 34 (1): 05017008. https:// doi.org/10.1061/(ASCE)ME.1943-5479.0000572

Matthews. 2017[290] الخطوات التّفصيليّة الّتي يجب اتباعها في عملية شراء الشّراكة بين القطاعين العام والخاص، ضمن توجه مبادىء الحكم الرّشيد في المشتريات.

وهذا يعني أن تكون عملية شراء الشّراكة بين القطاعين العام والخاص عملية شفافة ومحايدة تستند إلى المبادئ المشتركة للحوكمة الرشيدة، وتعزز المنافسة، وتضمن التوازن بين الحاجة إلى تقليل طول الوقت وتكلفة عملية الشّراء بأكملها، ذلك أن الهدف الرئيس من هذه العملية هو الحصول على أفضل عرض يخدم أغراض الحكومة، ويوفر القيمة مقابل المال.

1. الخصائص الرئيسة لعملية المشتريات:

وتشمل الخصائص الرئيسة لعملية الشّراء في مشاريع الشراكة ما يلي[291]:

أ. عملية مناقصة مفتوحة وغير منحازة توفر فرصاً متساوية لجميع مقدمي العطاءات المحتملين.
ب. ليست عملية أحادية الاتجاه.
ج. يتمّ الانتهاء من جدول المتطلبات من خلال اتصال ثنائي الاتجاه ويستند إلى أفضل حل ممكن يمكن أن يقدّمه القطاع الخاص
د. يتجنب إعادة تقديم العروض المكلفة.
ه. يضمن مشاركة واسعة لمقدمي العطاءات من القطاع الخاص من خلال القضاء على جهود التّصميم المكلفة قبل منح العقد بشكل نهائي
و. عند الاقتضاء، يتمّ النّظر في عملية المناقصة المكونة من خطوتين لتجنب تمارين التّصميم المكلفة في المرحلة الأولى.

2. قضايا التّنفيذ وترتيباتها

يعهد فريق المشروع إلى تحديد مشكلات التنفيذ الّتي قد تحتاج إلى حل، اعتمادًا على طبيعة الصّعوبات، وقد تحتاج إلى حل، إما قبل تاريخ البدء الرّسمي للمشروع أو خلال فترة البناء.

وفي هذا السّياق قد يواجه المشروع أربعة أنواع واسعة من الصّعوبات (Tariq, S., & Zhang, X. (2020.P11-13)[292]:

أ. إداري.
ب. إجتماعي.
ج. قانوني.
د. توريد مواد لبناء المشروع.

تشمل بعض الصّعوبات الإداريّة النّموذجيّة الّتي يتمّ مواجهتها حيازة الأراضي، وتحويل المرافق، وعدم التّنسيق بين الإدارات الحكوميّة المختلفة، وعدم وجود قواعد واضحة، والعملية غير المحددة،

[290] Liu, J., P. E. Love, M. C. Sing, J. Smith, and J. Matthews. 2017. "PPP social infrastructure procurement: Examining the feasibility of a lifecycle performance measurement framework." J. Infrastruct. Syst. 23 (3): 04016041. https://doi.org/10.1061/(ASCE)IS.1943-555X.0000347.
[291] Liu, J., P. E. Love, M. C. Sing, J. Smith, and J. Matthews. 2017
[292] Tariq, S., & Zhang, X. (2020). Critical Failure Drivers in International Water PPP Projects. Journal of Infrastructure Systems, 26(4), 04020038. doi:10.1061/(asce)is.1943-555x.0000581

وعدم التّحكم في سرعة إتخاذ القرار في الإدارات الحكوميّة الأخرى الّتي قد تكون موافقتها مطلوبة .[293]Marques, R.) (C. 2017

من النّاحيّة المثاليّة ، يجب الانتهاء من حيازة الأراضي وتحويل المرافق والهياكل قبل بدء البناء، وربما يكون الاستعداد الشّامل للموقع هو العنصر الوحيد الأكثر أهمية لتجنب التأخير في مشاريع البنيّة التّحتيّة الكبيرة والمعقدة، وهذا يتطلّب التّنسيق المبكر بين فريق العمل المادي والفرق الّتي تقوم بإعداد المكونات الاجتماعيّة والبيئيّة.

يعدُّ إيلاء اهتمام لإعداد وتنفيذ المكونات الاجتماعيّة والبيئيّة للمشاريع الكبيرة، أمرا حاسما في تقييم الاحتياجات من الموارد لهذه المكونات بعناية وإتاحتها في الوقت المناسب، قد يتطلب مشروع كبير نقل الأسر والمنشآت الأخرى، ويمكن التّقليل إلى حد كبير من آثار هذا النّقل (خاصة السّخط العام) من خلال اتخاذ تدابير التّخفيف المناسبة من خلال تصميم وتنفيذ خطة إعادة التّوطين وإعادة التّأهيل المناسبة بمشاركة مباشرة من المتضررين(Kadir Kuru & Deniz Artan ,2020) [294]، وقد تشمل الصّعوبات القانونيّة النّموذجية في التّنفيذ الاختلاف في تفسير شروط العطاء، ومنح وقف التّنفيذ من قبل المحكمة، وانتهاك القوانين البيئية وغيرها، وشكاوى المستهلكين، إذ يجب أن يتمتع فريق المشروع بالكفاءة للتعامل مع هذه الأمور، وقد يواجه المشروع أيضًا صعوبات في الحصول على مواد البناء المناسبة في الوقت المناسب بسبب نقص العرض وتصاعد الأسعار والتّأخير في تعديل الأكواد والمواصفات(الجمعية العامة، 2019، ص 9-13)[295]، بيحث ينظر فريق المشروع في إمكانية ظهور أي من صعوبات التّنفيذ هذه وكيفية حلّها.

3. ترتيب تنفيذ المشروع

تتم التّرتيبات اعتمادًا على الحجم والطّبيعة والتّعقيدات الّتي ينطوي عليها تنفيذ المشروع، من قبل مدير المشروع وفريق المشروع (مع أعضاء جدد لديهم الخبرة للإشراف على تقدم البناء)، أو قد يلزم إعداد تنفيذ مشروع جديد أنشئت قبل بدء عملية الشّراء الفعليّة، وهنا يمكن النّظرلمشروع كبير بدوام كامل لفريق يتمتع بالخبرة المطلوبة برئاسة مدير مشروع بمستوى أقدمية مناسب، بحيث يعدّ مفوضًا بالكامل للتعامل مع أنشطة التّنسيق المعقدة بين الإدارات الحكوميّة المختلفة الّتي قد تكون مطلوبة، وقد تقرر الحكومة إنشاء وكالة تنفيذيّة منفصلة / جديدة ذات صلاحيّات كاملة ، والّتي يمكنها تنسيق وإدارة العديد من الأنشطة والأطراف المشاركة في تطوير المشروع والبناء والتّشغيل والإدارة، ويمكنها أخيرًا تولي المهمة بعد إنتهاء مدة العقد، أو حسب الحاجةـ

.[296] Lima, S., Brochado, A., & Marques, R. C. (2021.P5-9)

---

[293] Marques, R. C. 2017. “Why not regulate PPPs?” Util. Policy 48 (Oct): 141–146. https://doi.org/10.1016/j.jup.2017.04.003.

[294] Kadir Kuru & Deniz Artan (2020) A canvas model for risk assessment and performance estimation in public–private partnerships, International Journal of Construction Management, 20:6, 704-719, DOI: 10.1080/15623599.2020.1763898

[295] الجمعية العامّة (2019):" الشّراكات بين القطاعين العام والخاص: تحديثات مقترحة لدليل الاونستيرال التّشريعي بشان الشّراكات(الفصل الرابع)"، لجنة الامم المتحدة للقانون التّجاري والدّولي، الدّورة الثّانيّة والخمسون، فينا 8-46 تموز 2019 ص9-13.

[296] Lima, S., Brochado, A., & Marques, R. C. (2021). Public-private partnerships in the water sector: A review. Utilities Policy, 69, 101182. doi:10.1016/j.jup.2021.101182

4. مهام ما قبل الشراء

يجب أن تقدم دراسة الجدوى نتائج معينة ضرورية قبل الشّروع في أنشطة الشّراء، وتشمل هذه النتائج(Guerrini, A., Romano, G., 2017.P5-11) [297]:

أ. فهم مفصل لجميع جوانب المشروع (الماديّة والماليّة والقانونيّة والإداريّة).
ب. مواصفات الإخراج والخدمة.
ج. الأطراف المشاركة في المشروع والمخاطر بما يشمل الطّرف الثّالث.
د. أي مشروع ثانوي يجب تنفيذه.
ه. مصادر التّمويل
و. آليات الدّفع.
ز. تحليل المخاطر مع المصادر والتّأثيرات والتّكاليف المحتملة وحساسيتها.
ح. إجراءات تكفل تحقيق المتطلبات.

تعدُّ مخاطر الطّرف الثّالث هي تلك المخاطر الّتي تنشأ بسبب إخفاق الأطراف غير المشاركة في عقد المشروع الرئيس ولكنّها قد تؤثر على إكمال أو تشغيل المشروع، على سبيل المثال، توصيلات المرافق من قبل جهات المعنية، في حالة عدم توفر أي من هذه المخرجات، سيلزم مزيد من العمل عليها قبل الشروع في عملية الشراء.

5. تصنيف ائتماني مستقل

يمكن لعملية العناية الواجبة الّتي تقوم بها جهة أو هيئة مستقلة لتصنيف المشروع أن تعزز بشكل كبير ثقة المستثمرين والمقرضين في المشروع (W., Xu, F., Chen, R., Marques, R., 2020)[298]، وتقوم الهيئة المستقلة بعملية العناية الواجبة، بتقييم جوانب مختلفة من المشروع، والمخاطر الّتي ينطوي عليها، ودراسة الجدوى الخاصة به، تحدد الجدارة الائتمانية للمشروع، في نفس الوقت، قد لا يكون من الممكن دائمًا الحصول على تصنيف ائتماني مستقل لجميع المشاريع (على سبيل المثال، إذا لم تكن هناك خبرة سابقة بمشروع مماثل في البلد مثل الحالة الفلسطينيّة.

تعدّ الجدارة الائتمانية للمشروع مهمة جدا لتمويل الدّيون، مع تصنيف ائتماني جيد، بحيث يمكن أن يتأهل المشروع للحصول على تمويل الدّيون بتكلفة أقل، و يمكن أن يؤدي انخفاض تكلفة الاقتراض إلى تعزيز الجدوى الماليّة للمشروع بشكل كبير، نظرًا لأن تكلفة تمويل السّندات أقل عمومًا من تكلفة الاقتراض التجاري من البنوك والمؤسسات الماليّة، فإن تمويل السندات يمكن أن يعزز الأداء المالي للمشروع بشكل كبير(Acerete, Shaoul, Staford & Stapleton. 2010.P 6-11) [299].

[297] Guerrini, A., Romano, G., 2017. Contract renegotiation by an Italian wastewater utility: action research to promote effective tariff revision. Util. Pol. 48, 176–183. https:// doi.org/10.1016/J.JUP.2017.08.004.

[298] W., Xu, F., Chen, R., Marques, R., 2020. PPP project procurement model selection in China: does it matter? Construct. Manag. Econ. 38, 126–139. https://doi.org/ 10.1080/01446193.2019.1596291

[299] Acerete, J. B., Shaoul, J., Staford, A., & Stapleton, P. (2010). The cost of using private fnance for roads in Spain and the UK. Australian Journal of Public Administration, 69(S1), S48–S60.

6. إنشاء عملية الشّراء ولجنة التّقييم ووضع معايير التّقييم

يعدّ شراء عقد الشّراكة بين القطاعين العام والخاص بشكل عام، أكثر تعقيدًا بكثير من شراء مشاريع القطاع العام التّقليديّة، واعتمادًا على مدى تعقيد المشروع، فقد يتطلّب وقتًا أطول بكثير، وهناك مهام يجب إكمالها قبل الشّروع في عملية الشّراء الرّسمية، وتشمل هذه المهام ما يأتي Aziz, A. M. A. (2011.P6-10)[300]:

أ. تحديد عملية الشراء بأكملها بما في ذلك تحديد المراحل الّتي تتطلّب موافقة الحكومة (إذا لم يكن قد تمّ تحديدها بالفعل).
ب. وضع المعايير، وتشكيل لجان التّقييم.
ج. تحديد الإطار الزّمني والمخرجات.
د. تشكيل فريق التّفاوض على العقود.

بمجرد الانتهاء من هذه المهام والموافقة عليها من قبل الحكومة، يمكن للهيئة المستقلة المنفِذة النظر في بدء عملية شراء العقد.

7. تحديد شروط العقد وإعداد مسودة عقد / اتفاقية:

قد تشمل العناصر الرّئيسة الّتي يتمّ تناولها بشكل عام في عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص ما يلي (الجمعيّة العامّة، 2019، ص ص 2 -63)[301]:

أ. التّعاريف والتّفسيرات
ب. مدة العقد ، ترتيبات نهاية المدة وحقوق الوصول إلى موقع المشروع
ج. التزامات أطراف الاتفاقية (الطرف الخاص ووكالة إرساء العقد والحكومة(
د. المشروع وموقع المشروع وملكية الأراضي والأصول الأخرى
ه. تصميم وإنشاء وتشغيل وصيانة المنشأة
و. إشراك المقاولين من الباطن
ز. تسليم مرفق المشروع
ح. متطلبات الأداء
ط. الدّفع والمسائل الماليّة الأخرى (بما في ذلك التّعرفة والرّسوم وتحصيلها وتخصيصها؛ مراجعة الأسعار وتعديلها ؛ وعقوبات عدم تلبية متطلبات الأداء)
ي. التّعرفة والرّسوم والجباية وتحصيلها وتخصيصها
ك. تأمين

---

[300] Aziz, A. M. A. (2011). Successful delivery of public–private partnerships for infrastructure development. Journal of Construction Engineering & Management, 133(12), 918–931

[301] الجمعية العامة (2019):" الشراكات بين القطاعين العام والخاص: تحديثات مقترحة لدليل الاونستيرال التّشريعي بشأن الشّراكات(الفصل الرّابع)"، لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري والدّولي، الدّورة الثّانية والخمسون، فينا 8-46 تموز 2019 ص ص 2-63

ل. معالجة النّفايات والتّخلص منها
م. مهندس مستقل
ن. مدقق حسابات مستقل
س. القانون المعمول به وتسوية المنازعات
ع. التّغيير في القانون
ف. المسؤولية والتعويض
ص. قوة قهرية
ق. إنهاء العقد
ر. أحداث التّخلف عن السداد والإنهاء
ش. الامتثال للعقود والإدارة (بما في ذلك المراقبة والمراجعة ، وجمع البيانات ، والتجميع والإبلاغ)
ت. المظالم العامة
ث. الإقرارات والضّمانات، إخلاء المسؤولية
خ. اتفاقية الاستبدال

ينقسم نص اتفاقية العقد عمومًا إلى عدة أقسام أو فصول، كل منها يتعلّق بموضوع معين، وقد يكون هناك واحد أو أكثر من الملحقات أو الجداول المرفقة بالجسم الرئيس للاتفاقية، توفر هذه الملاحق أو الجداول مزيدًا من التّفاصيل حول بعض الأمور المحددة، على سبيل المثال، المواصفات الفنيّة ومواصفات الأداء للمشروع، و يتمّ ذكر الأقسام الرئيسة المشتركة للاتفاقية وطبيعة محتوياتها بإيجاز بعد ذلك.

ديباجة الاتفاقية: يحدد هذا القسم الأطراف في الاتفاق، والغرض من الاتفاقية، والسّياق والإشارة إلى التّمكين القانوني للسّلطة لتنفيذ الاتفاقية والأهداف ووصف المشروع (بشكل عام ، يتمّ ذكر النّطاق الأكثر تفصيلاً للمشروع في جدول مرفق بالاتفاقية الرئيسة)، واللغة وعدد النسخ الأصلية للاتفاقية، وتاريخ السريان، وتاريخ ومكان الاتفاقيّة، والمسائل الأخرى ذات الصلة.

التّعاريف والتّفسيرات: يقدم هذا القسم التّعريفات التّشغيلية وتفسير المصطلحات (مثل ، السّنة المحاسبية، الوكالة، السّلطة، القيمة الدّفترية، الامتياز، المقاول، الإغلاق المالي، الممارسات الصّناعية الجيدة، إلخ) المستخدمة في وثيقة العقد الّتي تتطلب فهمًا واضحًا، وقد تحدد أيضًا ما يمكن أن يسود إذا لوحظ أي تناقضات أو غموض في نص الاتفاقية.

مدة العقد/ الامتياز: مع البنود الأخرى ذات الصّلة ، يوضّح هذا القسم الإذن بالأنشطة الممنوحة لصاحب الامتياز أو شركة المشروع ؛ حقوق وامتيازات والتزامات صاحب الامتياز / شركة المشروع ؛ وفترة الامتياز / العقد. وقد يذكر أيضًا ما يجب أن تقوم به الشّركة الخاصة في نهاية فترة العقد(Marques, R. C., & Berg, S. (2011.P4 [302].

[302] Marques, R. C., & Berg, S. (2011). Risks, Contracts, and Private-Sector Participation in Infrastructure. Journal of Construction Engineering and Management, 137(11), 925–932. doi:10.1061/(asce)co.1943-7862.0000347

المشروع وموقع المشروع وملكيّة الأرض والأصول: تشمل البنود الرئيسة في هذا القسم موقع المشروع ، والحقوق ، والملكيّة واستخدام موقع المشروع ، وتسليم موقع المشروع ، وحيازة الموقع، وصيانة الموقع ، والتّراخيص والتّصاريح السّارية الّتي تحتاج الشّركة الخاصة إلى تحصيلها من الجهات المعنية، وقد يذكر أيضًا ما إذا كان للوكالة المتعاقدة أي دور في تأمين هذه التّراخيص والتّصاريح. الجمعية العامّة،2019).

التزامات صاحب الامتياز / الشّركة الخاصة: يتناول هذا القسم الأمور المتعلقة بالالتزامات العامّة ؛ ترتيب المساهمة ترتيب التّمويل والإغلاق المالي وإعادة التّمويل ؛ استخدام عائدات التّأمين ؛ مخاطر غير قابلة للتأمين الكشف عن المعلومات والمعلومات العامّة ؛ وأمن الأداء. يمكن أيضًا تضمين الالتزامات المتعلقة بالقضايا القطاعيّة (على سبيل المثال ، توفير الرّبط البيني للخدمات المقدمة من قبل مشغلين آخرين) ومتطلبات الإبلاغ المختلفة للهيئات التّنظيميّة في هذا القسم أو في قسم منفصل(الجمعية العامة، 2019، ص8).

التزامات الوكالة المنفذة: يقدم هذا القسم الالتزامات العامة والمحددة للوكالة المتعاقدة. قد تشمل هذه ، على سبيل المثال ، إنشاء لجنة مراجعة الرّسوم ، والحوافز الحكوميّة الّتي قد تكون قابلة للتّطبيق ، وتسليم موقع المشروع وغيرها من المجالات الّتي قد يتوقع فيها صاحب الامتياز / شركة المشروع دعمًا من الحكومة وشروط هذا الدّعم. يمكن النّظر في التزامات الحكومة ، إن وجدت ، في قسم منفصل(Marques, R. C., & Berg, S. (2011.P5 .

8. تصميم وإنشاء وتشغيل وصيانة المنشأة:

قد يشمل هذا القسم الأحكام المتعلقة بتصميم وإعداد الرسومات ، والموافقة على التّصميم والرسومات المعمارية والهندسيّة ، ومراجعة التّصميم والرّسومات والموافقة عليها ، وبناء المشروع ، والبدء والانتهاء ، وعواقب الإنجاز المبكر والمتأخر ، والمراقبة والإشراف على البناء ، والاختبار والتّشغيل ، والتّشغيل والصّيانة ، والإغلاق المؤقت للإصلاح والصّيانة ، وإدارة الحوادث ، وتوصيل الشبكة والوصول إلى المنشأة من قبل مشغلين / وكالات أخرى ، والخرق المادي للتّشغيل والصّيانة ، ومقاييس الأداء (جودة وكمية مخرجات المشروع) ، مراقبة الأداء ، الكشف عن المعلومات ، الأداء المنخفض ، التّأمين ، فترة التّشغيل ، إلخ(Marques, R. C., & Berg, S. (2011.P6 .

إشراك المقاولين من الباطن: الغرض ، والقواعد العامّة ، والمجالات المطبقة ، والتزامات الشّركة الخاصة في إشراك المقاولين من الباطن مذكورة في هذا القسم.

تسليم مرفق المشروع: الوقت، والتزامات صاحب الامتياز، والمسؤولية عن العيوب، وحقوق الوكالة، وإجراءات التّسليم، والتّسليم الصّحيح هي النّقاط الرّئيسة في هذا القسم (الجمعيّة العامّة،2019،ص 25).

متطلبات الأداء: تغطي تفاصيل تقديم الخدمة وغيرها من المعايير الفنيّة والجودة والسّلامة؛ توافر الخدمات المتعاقد عليها والإجراءات المتبعة لتنويع نطاق الخدمة، وعادة ما يتمّ تضمينها في جدول منفصل مرفق بالاتفاقية الرئيسة (Marques, R. C., & Berg, S. (2011.P7

تغيير النّطاق: يشرح هذا القسم ضرورة التّغييرات المقبولة والتّعريف لإجراء مثل هذه التّغييرات (Marques, R. C., & Berg, S. 2011.P4).

المدفوعات والمسائل الماليّة: يتناول هذا القسم توفير أنواع المدفوعات وفتراتها (بما في ذلك طريقة الدفع، وإبراء الذمة ، وتواريخ الدفع ، وما إلى ذلك) ؛ إجراءات الدّفع ؛ حساب مبلغ الدفع ؛ تسوية الدفع المكافأة والتخفيض في الدفع ؛ الأمان ؛ ضريبة القيمة المضافة والضرائب الأخرى؛ أمن الأداء ورسوم الإشراف للسلطة المنفذة ؛ ونفقات المراقبة (الجمعية العامة،2019، ص43).

التّعريفة والرّسوم والجباية وتحصيلها وتخصيصها: وتشمل حقوق الوكالة المنفذة ، والتزامات صاحب الامتياز، وهيكل التّعريفة ومقدارها، والإعفاء والتّمييز، والإعانات / الدّعم المتبادل، ومراجعة التّعريفة، وتعديل التّعريفة، وتكلفة مراجعة التّعريفات، والرّسوم والضّرائب، يتمّ تضمين تكامل الرسوم والتّعريفات مع المشغلين الآخرين المعنيين، والاعتمادات، ومراجعة الرّسوم، وآلية التّحصيل، والدّفع / التّحويل في هذا القسم، وقد تشمل أيضًا معايير محاسبية ومعلومات عن تكلفة التّشغيل وعملية مراجعة التّعريفات وآلياتها(Marques, R. C., & Berg, S.2011.P6).

التّأمين: يحدد هذا القسم أنواع التّأمين الّتي يجب أن يمتلكها الطّرف الخاص (شركة المشروع / صاحب الامتياز) في العقد ، وإثبات هذه الأغطية التّأمينية ، وتطبيق عائدات التّأمين (الجمعيّة العامّة، 2019، ص44)

معالجة النّفايات والتّخلص منها: قد يشمل هذا القسم أنواع النّفايات المغطاة ومصادرها ؛ طرق الجمع والنّقل والمعالجة والتّخلص النّهائي (الصّلبة والسّائلة) ؛ الخصائص الفيزيائيّة والكيميائيّة والبيولوجيّة للنفايّات عند التّخلص النّهائي ؛ وإعادة تدوير مياه الصّرف الصّحي المعالجة. يمكن النّظر في تفاصيل المعايير الفنيّة الخاصّة بالمعالجة والتّخلص في ملحق منفصل أو جدول زمني(الجمعية اعلامة،2019،ص53).

9. **القوة القاهرة:**

يتناول هذا القسم الأحداث (السّياسيّة وغير السّياسيّة) ، والتزام الأطراف ، وتوزيع التكاليف ، والتّعويضات لصاحب الامتياز ، وإنهاء العقد بسبب القوة القاهرة ، والمدفوعات النّاتجة عن هذا الإنهاء.

إنهاء العقد: تتضمن محتويات هذا القسم إمكانية التّجديد ، وترتيبات الانتقال عندما يتولى مشغل جديد المسؤولية (الجمعيّة العامّة،2019،ص37).

بما أنّ تركيز مشروع الشّراكة بين القطاعين العام والخاص ينبغي أن ينصّب على تقديم كمية محددة من الخدمات على مستويات محددة، فإن تفاصيل متطلبات الأداء في وثيقة العقد مهمة للغاية.

أحداث التقصير والإنهاء: تشمل المسائل الّتي يجب الّنظر فيها في هذا القسم حالة التّقصيرمن جانب صاحب الامتياز، وحدث تقصير الوكالة، والإنهاء بسبب أحداث التّقصير من جانب أصحاب الامتياز أو الوكالة، والتزامات وحقوق الأطراف، وإجراءات الإنهاء والمدفوعات والمطالبة بالأصول Marques, R. C., & Berg, S. (2011.P7)

مهندس مستقل: يحدد هذا القسم الأهلية والمؤهلات العامّة والاختصاصات العامّة للمهندسين المستقلين وإجراءات التّعيينات والدّفع والاستبدال والأهليّة لإعادة التّعيين. قد يتمّ أيضًا تضمين المدفوعات للمهندسين المستقلين والجهات الخارجيّة الأخرى في هذا القسم.

المدقق المستقل: المتطلبات العامّة والأهليّة ، وإجراءات التّعيين ، والتزامات المدقق ودفع الرّسوم محددة في هذا القسم.

القانون المعمول به وتسويّة المنازعات: يتمّ تحديد القوانين المعمول بها وطرق حل النّزاعات الّتي سيتمّ استخدامها (التّوفيق والتّحكيم وما إلى ذلك) وإجراءاتها والتزاماتها وحقوق الأطراف في هذا القسم.

التّغيير في القانون: يتناول هذا القسم تعريف المعنى من خلال تغيير القانون ، وتقييم الأثر على صاحب الامتياز ، والتّعويض لصاحب الامتياز ، والتزام صاحب الامتياز ، والمسائل الأخرى ذات الصّلة.

المسؤولية والتّعويض: التّعويض الّذي يقدمه صاحب الامتياز للحكومة والوكالة المنفذة والوكالات الحكوميّة الأخرى ؛ يغطي هذا القسم التّعويض الّذي تقدمه الوكالة / الحكومة المنفذة.

الإقرارات والضّمانات وإخلاء المسؤولية: الإقرارات والضّمانات الخاصة بصاحب الامتياز والوكالة المنفذة والالتزامات بإخطار الطّرف الآخر بأي تغيير يتمّ تناولها في هذا القسم.

الامتثال للعقود وإدارتها: يوضّح هذا القسم إنشاء مجموعة إدارة العقود بما في ذلك خط الاتصال بين الطّرف الخاص والوكالة المنفذة ، والإجراءات الإدارية الواضحة للتّواصل بشأن مختلف المسائل ، وجمع البيانات ، ومتطلبات التّجميع والإبلاغ.

معالجة المظالم العامّة: يحدد هذا القسم كيف يمكن لأفراد الجمهور تقديم الشّكاوى ، والاحتفاظ بسجل للشّكاوى العامّة وكيف يحتاج الطرف الخاص إلى معالجة هذه الشّكاوى.

متفرقات: ينظر هذا القسم في التّعديلات على الاتفاقية ، والقوانين الحاكمة والاختصاص القضائي ، والتّنازل ، والنّظراء ، وما إلى ذلك.

الجداول والمرفقات: وصف الجداول الخاصة بالعديد من البنود (الأول والثّاني والثّالث وما إلى ذلك) كما هو مشار إليه في النّص الرّئيس يرد في هذا القسم.

اتفاقية الاستبدال: هذا حكم اتفاقية منفصلة بين الوكالة المنفذة وكبار المقرضين لتأمين مصالحهم من خلال الّتنازل عن الامتياز ونقله واستبداله بشركة معينة بموجب شروط محددة. بشكل عام ، يتمّ تضمين ذلك في جدول منفصل مرفق بالاتفاقية الرّئيسة.

10. إعداد وثائق العطاء وعلمية الشراء

تتمثل المهمة الرئيسة في هذه المرحلة في إعداد جميع وثائق العطاء بما يتماشى مع قواعد / قوانين المشتريات العامّة في الدّولة.

هناك بعض الخطوات الشّائعة المتضمّنة في عملية الشّراء في البلدان الّتي لديها برنامج شراكة بين القطاعين العام والخاص بلغ مرحلة النّضج. على الرّغم من أن تفاصيل كل خطوة من هذه الخطوات

الشّائعة قد تختلف وتختلف في المناهج ، إلّا أنّ الغرض منها مشابه جدًا. بشكل عام ، يتمّ اتخاذ الخطوات التّاليّة[303]:

Govender, D. (2018.P 12 -17)

أ. تقييم اهتمام القطاع الخاص.
ب. التّأهيل المسبق لمقدمي العطاءات.
ج. طلب تقديم العروض من مقدمي العطاءات المؤهلين مسبقًا.
د. تبادل المعلومات وردود الفعل من مقدمي العطاءات.
ه. استكمال وإصدار العطاءات النّهائيّة.
و. تقييم واختيار العارض المفضل.
ز. التّفاوض على العقود ومنحها والإغلاق المالي.

11. التّأهيل المسبق لمقدمي العطاءات

يعدّ التّأهيل المسبق لمقدمي العطاءات خطوة نموذجيّة يتمّ اتخاذها في معظم البلدان. يمكن اعتبار ذلك أيضًا بداية لعملية الشّراء الرّسمية لاختيار مستثمر / مقدم خدمة خاص، يبدأ بدعوة للتّعبير عن الفائدة.

إن الهدف الرّئيس هو التّأهيل المسبق لمقدمي العطاءات المحتملين للمشروع، والغرض من التّأهيل المسبق هو تقييم الكفاءة الفنيّة والإداريّة والسلامة الماليّة لمقدمي العطاءات المهتمين، لا يُقصد من التّأهيل المسبق لمقدمي العطاءات تغطية أي جانب من جوانب العرض للمشروع أو العوامل المتعلقة بالعقد الإرشادي. يتمّ النّظر في هذه العناصر في المراحل اللاحقة من عملية الشّراء.

يتمّ إعطاء الوقت الكافي لمقدمي العطاءات المحتملين لتقديم إبداء الاهتمام الخاص بهم. بالنّظر إلى مدى تعقيد المشروع ، تسمح بعض البلدان بـ 4-12 أسبوعًا لتقديم .قد يتضمن إشعار المعلومات التّاليّة لمقدمي العطاءات المحتملين للنظر فيها(Guasch, J. (2004.P9-35 [304]:

أ. شرح كاف للمشروع والمعلومات الأساسيّة.
ب. أهداف المشروع ومتطلبات خدمته.
ج. الخدمات الّتي سيقدمها القطاع الخاص ودور الوكالة المنفذة في تقديم الخدمات.
د. البنود الرّئيسة للعقد الإرشادي بما في ذلك توزيع المخاطر المقترح. هذه الشّروط مماثلة لتلك المقدمة في ملخصات المشتريات / المؤتمر ولكن تمّ تعديلها لاستيعاب استجابة القطاع الخاص حسب الضّرورة ؛
ه. أي تقارير فنيّة متاحة وقيود المشروع المعروفة (قانونيّة ، ماليّة ، ميزانيّة ، تخطيط ، إلخ).
و. المعلومات الّتي يجب على مقدمي العطاءات تقديمها.

[303] Govender, D. (2018). The use of the risk management model ISO 31000 by private security companies in South Africa. Security Journal. doi:10.1057/s41284-018-0158-x
[304] Guasch, J. (2004):Granting and Renegotiating Infrastructure Concessions: Doing it Right; WBI Development Studies; World Bank: Washington, DC, USA, 2004.

ز. معايير التّقييم وأوزانها النسبيّة. قد تشمل هذه المعايير القدرة التّقنيّة ، والقدرة الإداريّة ، والوضع المالي ، والأداء السّابق ، وما إلى ذلك. يتمّ اختيار معايير التّأهيل المسبق لتقييم قدرة مقدمي العطاءات الّذين يعتزمون تسليم العقد ؛

12. إجراء الاختيار:

يتمّ بشكل عام اختيار جميع مقدمي العطاءات الّذين يستوفون معايير التّأهيل المسبق كمقدمين مؤهلين مسبقًا. قد لا يكون هناك أي رقم محدد مسبقًا للحد بشكل مصطنع من عدد المزايدين المحتملين الّذين يمكنهم المشاركة في مرحلة المناقصة التّاليّة. إذا كان هناك عدد كبير جدًا من مقدمي العطاءات المؤهلين مسبقًا ، تسمح بعض البلدان (الجمعية العامة،2019،ص8) بتشكيل اتحادات من مقدمي العطاءات المؤهلين مسبقًا لتقديم عطاءاتهم النّهائيّة.

من أجل إجراء العناية الواجبة، يطلب مقدموا العروض معلومات كافية حول المشروع وشروط العقود. ولجعل ذلك قابلاً للتطبيق، يجوز للوكالة المنفذة تقديم المعلومات التالية لمقدمي العطاءات :[305]Cruz, C.; Marques, R.(2013.P4-9)

أ. الشروط الفنية لموقع المشروع.
ب. الاستخدام / الطلب المتوقع للخدمات.
ج. المعلومات القانونية والتقنية والمالية ذات الصلة.
د. مستوى ومقدار الخدمة التي سيتم تقديمها.
ه. معايير الإخراج / المواصفات.
و. المهام المساعدة الّتي قد يكون من الضروري القيام بها.
ز. معايير السلامة / الأمن.
ح. شروط العقد الإرشادي بما في ذلك مواصفات الخدمة والمواصفات القياسية وآلية الدّفع ونظام الغرامات والمتطلبات القانونيّة / التّنظيميّة.
ط. إجراءات العطاء ومعايير تقييم العطاءات وأوزانها النسبيّة.
ي. ما إذا كان سيتمّ إجراء أي جولة تقييم أولية.
ك. محتويات عرض المناقصة مع المتطلبات المحددة الّتي يجب الوفاء بها. و
ل. المتطلبات الأخرى ذات الصّلة.

يجب أن تتضمن مسودة وثيقة العقد جميع العناصر الحاسمة وأن تحدد بوضوح كل هذه البنود الّتي تشمل، من بين أمور أخرى ، ما يلي(الجمعيّة العامّة،2019،ص 3-63):

أ. توزيعات المخاطر ومسؤوليات كل طرف.
ب. الشّروط الماليّة (بما في ذلك تقاسم الإيرادات ، إن وجدت).
ج. معايير الأداء والمواعيد المستهدفة والمخرجات.
د. خيارات إنهاء العقد.
ه. إجراءات وآليات إدارة العقود.
و. نهج تسوية المنازعات وآلياتها.

[305] Cruz, C.; Marques, R.(2013):" Flexible contracts to cope with uncertainty in public-private partnerships. Int. J. Proj. Manag. 2013, 31, 473–483.

13. تبادل المعلومات وردود الفعل من مقدمي العطاءات

يمكن النظر في فترة التغذية الراجعة بعد المرحلة الأولى من المناقصة. في هذه المرحلة ، تسمح العديد من البلدان بمزيد من تبادل المعلومات بين مقدمي العطاءات والوكالة المنفذة خلال فترة زمنية محددة مذكورة في طلب تقديم العروض. يجوز لمقدمي العطاءات طلب أي توضيح في هذه الفترة. الغرض الرئيس من هذه المرحلة هو التأكد من أن جميع مقدمي العطاءات لديهم نفس الفهم حول المشروع. يخدم تبادل المعلومات ثلاثة أغراض مهمة(GWP)(2020.P8-10) [306]:

أ. يساعد مقدمي العطاءات المؤهلين مسبقًا على فهم شروط وأحكام العقد بشكل أفضل والاضطلاع بالعناية الواجبة، وبالتّالي تحديد ما إذا كانوا سيشاركون في المرحلة النّهائيّة بشكل أفضل.

ب. يسمح للحكومة بتعديل شروط وأحكام العقد المزمع من أجل جعله أكثر قوة وقابلية للتطبيق مع الأخذ في الاعتبار ردود الفعل من مقدمي العطاءات المتنافسين.

ج. يسمح للحكومة بتوضيح أي قضايا يثيرها مقدمو العطاءات.

14. إنهاء وإصدار العطاء النهائي: المرحلة الثّانيّة من العطاء

بالنّظر إلى التعليقات الواردة من الجولة الأولى من مقدمي العطاءات المختارين، قد ترغب الوكالة المنفذة في تعديل وثيقة المناقصة في نهاية فترة تبادل المعلومات وتعليقات السّوق، في حالة تنفيذ أي تعديل من هذا القبيل، يتمّ إعلام جميع مقدمي العطاءات بنفس الشيء في وقت مبكر من تاريخ الإغلاق، وقد تستغرق العملية برمتها عدة أشهر حسب مدى تعقيد المشروع Acerete, Shaoul, Staford, & Stapleton. (2010. [307]

وفي هذه المرحلة تختار لجنة التقييم مقدم العطاء المفضل وتقدم توصياتها إلى جهة الاعتماد المعنية، من أجل الشفافية في العملية، يمكن سؤال أعضاء لجنة التقييم للإعلان عن عدم وجود أي تعارض بين مصالحهم الشخصية أو العائلية ومصالح المشروع.

15. التفاوض على العقود ومنحها والإغلاق المالي

يتمّ إخطار العارض الفائز بالجائزة بعد موافقة الحكومة. تتفاوض الوكالة المنفذة على وثيقة العقد النّهائي (ليس الشّروط الأساسيّة ولكن تفاصيل ترتيبات التّنفيذ مثل تحديد التّواريخ وتحديد السّلطات / المسؤولين المعنيين على كلا الجانبين والمسائل الأخرى ذات الصلة بإدارة العقد) مع مقدم العطاء الفائز((Agrawal, R., 2010.P56 [308].

بعد انتهاء مفاوضات العقد وبعد الاتفاق على وثيقة العقد، يوقع الطرفان (مقدم العطاء المختار والوكالة المنفذة) العقد، يعتبرتوقيع العقد هو المهمة الأخيرة لعملية الشّراء.

---

[306] Global Water Partnership (GWP)(2020:" Global Secretariat, PO Box 24177, 104 51 Stockholm, SWEDEN Visitor's address: Linnégatan 87D, 115 23 Stockholm, SWEDEN +46 (0)8 1213 8600, gwp@gwp.org

[307] Acerete, J. B., Shaoul, J., Staford, A., & Stapleton, P. (2010). The cost of using private fnance for roads in Spain and the UK. Australian Journal of Public Administration, 69(S1), S48–S60.

[308] Agrawal, R., 2010. Successful Delivery of Public-Private Partnerships for Infrastructure Development. PhD. Jaypee Institute of Information Technology, India.

يشير الإغلاق المالي إلى نهاية مرحلة تطوير المشروع، يخطر العارض الوكالة المنفذة بالإغلاق المالي ويقدم نسخًا من الاتفاقيات مع المقرضين والأطراف الأخرى كما هو مطلوب في اتفاقية العقد.

16. بناء المشروع

تبدأ مرحلة بناء المشروع بعد الإغلاق المالي. هذه المرحلة يتمّ خلالها سحب تمويل المشروع ويبدأ مقاول الهندسة والمشتريات والبناء والمقاولون من الباطن المعينون من قبل الطّرف الخاص / شركة SPV في إنشاء واختبار وتشغيل المكونات المختلفة للمشروع وفقًا لجدول التنفيذ. إنّ الإقفال المالي يعني التّاريخ الّذي أصبحت فيه مستندات التّمويل المتعلقة بالمساعدة الماليّة للمشروع الّتي سيقدمها المقرضون (عن طريق القروض والسُّلف والاكتتاب في السندات وغيرها من أدوات الدّين والضّمانات وما إلى ذلك) سارية. وصاحب الامتياز لديه إمكانية الوصول الفوري إلى هذا التّمويل (Jones, Stacey. 2012.P18)[309].

تقع المسؤولية الرئيسة المتعلقة بمهام التّنفيذ في هذه المرحلة على عاتق الطّرف الخاص. ومع ذلك ، يجب أن تكون هناك عمليّة إداريّة من قبل الوكالة المنفذة من البداية لضمان الانتهاء في الوقت المناسب والتّشغيل المرضي للمشروع(Jones, Stacey. 2012.P18).

تشرف الوكالة المنفذة ومدير المشروع على المهام المتعلقة ببناء المشروع والتّكليف به، من خلال مدير المشروع وفريقه على (Fengyu et al,2018.P5) [310]:

أ. اتخاذ خطوات لحل الخلافات في تفسير شروط العطاء.
ب. مراقبة التّقدم المحرز في تسليم المشروع وجودة العمل.
ج. الإشراف على إجراء الاختبارات المطلوبة وتقييم نتائج الاختبار واتخاذ القرارات كما هو مطلوب.
د. النّظر في الاختلافات في العقد.
ه. فحص المعدات الّتي سيتم تركيبها.
و. التّصديق وتقديم الموافقات حسب الحاجة بموجب العقد.

تنتهي مرحلة البناء بشهادة المهندس المستقل العامل والتكليف الناجح للمشروع، ويبدأ المشروع في تسليم الخدمات المتعاقد عليها.

17. إدارة العقود

تعد إدارة العقود نشاطًا مهمًا في إدارة برنامج / مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لتكون عملية الإدارة في مكانها منذ البداية لضّمان الانتهاء في الوقت المناسب، وبداية التّشغيل

[309] Jones, S., Anya, A., Stacey, N., & Weir, L. (2012). A Life-cycle Approach to Improve the Sustainability of Rural Water Systems in Resource-Limited Countries. Challenges, 3(2), 233–260. doi:10.3390/challe3020233

[310] Fengyu Bao1 ; Albert P. C. Chan2 ; Chuan Chen, A.M.ASCE3 ; and Amos DarkoReview of Public–Private Partnership Literature from a Project Lifecycle Perspective DOI: 10.1061/(ASCE)IS.1943-555X.0000424. © 2018 American Society of Civil Engineers

المرضي للمشروع. ويتعدى ذلك النظر في عملية منفصلة لرصد أداء برنامج الشّراكة بين القطاعين العام والخاص لقطاع أو للبلد ككل.

لا تساعد عملية إدارة العقود في تحديد المسؤوليات فحسب، بل تتيح أيضًا الاستجابة في الوقت المناسب لأي إنحراف في تنفيذ المشروع أو تشغيله عن الأحكام الواردة في إتفاقيات العقود، وبالتّالي تساعد على تجنب النزاعات بين الأطراف في مراحل لاحقة، وتختصر الجوانب الثّلاثة الرّئيسة لإدارة العقود في((World Bank. 2017.P42 [311]:

أ. إدارة العقود
ب. إدارة تقديم الخدمة
ج. إدارة العلاقات

أ. تتضمن إدارة العقد إنشاء عمليات إداريّة لضمان إدارة جميع الإجراءات والوثائق المتعلقة بالعقد بشكل فعال، وتشمل الأنشطة الرئيسة في إدارة العقود ما يلي:
1. إدارة التغيير، والحفاظ على سلامة العقد.
2. الإدارة الماليّة، وتساعد الإجراءات الإداريّة الواضحة لهذه الأنشطة على ضمان أن يفهم جميع أطراف اتفاقية العقد بوضوح مسؤولياتهم الفردية، ووقت الإجراء وإجراءاته.

ب. تشتمل إدارة تقديم الخدمة على عنصرين رئيسين:
1. إدارة المخاطر، وتتضمن الحفاظ على تعرض المشروع للمخاطر المحتملة عند مستوى مقبول من خلال اتخاذ الإجراء المناسب في الوقت المناسب.
2. إدارة الأداء، وتهتم إدارة الأداء بشكل أساسي بضمان الكمية، وجودة تقديم الخدمة، وفقًا للعقد وإستخدام الموارد، وتحسين الأداء في المستقبل لتعكس التّطورات التّكنولوجيّة وغيرها من التطورات الجديدة حسب الاقتضاء.

ج. تعدُّ إدارة العلاقة بين الطرف الخاص والوكالة الحكومية المنفذة على مدى فترة العقد الطويلة لمشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص أمرًا حيويًا لنجاحه، ولا يعني بناء علاقة فعالة تعود بالفائدة على الطرفين فقط، بل يتعين على أي من الطرفين التنازل عن حقوقه والتزاماته التعاقدية.

تعدُّ العوامل الرئيسة لعلاقة ناجحة هي التّفاهم المتبادل، والتّواصل المفتوح وتبادل المعلومات، والاعتراف بالأهداف المشتركة، وتمثل خطوط الاتصال المناسبة على المستويات الاستراتيجية والتّجارية والتّشغيلية بين الوكالة المنفذة والطّرف الخاص ضرورية لبناء علاقة ناجحة، ذلك إن خطوط الاتصال الواضحة على المستويات المناسبة تساعد على تقليل الالتباسات، وضمان حل سريع للقضايا الّتي قد تنشأ.

عادة يلزم فريق يتألف من مسؤولين من الوكالة المنفذة والإدارات المعنية الأخرى في الحكومة بدعم من مجموعة من المتخصصين والمستشارين الفنيين بمستويات مختلفة من المشاركة لإدارة العقود، وتتأثر متطلبات الفريق من الموارد بالحجم الكلي والتّعقيد للمشروع، ومرحلة تنفيذه في دورة المشروع الإجمالية(World Bank,2017.P80-83).

[311] World Bank. 2017. "Global infrastructure facility." Accessed January 3, 2017. http://www.worldbank.org/en/programs/global-Infrastructure-facility#1.

وفي بعض الحالات، قد يكون من الممكن أن يقوم فرد واحد بوظيفة إدارة العقود، ولكن بالنسبة للمشاريع الكبيرة، فإنها تتطلب عادة عمل جماعي، ويتطور فريق إدارة العقود، من فريق المشروع في مراحل البداية ودراسة الجدوى والمشتريات، مع إكتساب مهارات وخبرات فنية مختلفة، حسب الحاجة طوال دورة المشروع[312] (F.A.Mohd-Rahim et al,2020.P8).

إلى جانب الوكالة أو الهيئة المنفذة، قد تشارك أيضًا بعض الجهات كالإدارات الحكوميّة الأخرى (على سبيل المثال، البنك المركزي ، سلطة النّقد كالحالة الفلسطينيّة)، وحسب القطاع مثل قطاع الصّناعة المعنية في عملية إدارة العقود، و تشمل المهام الرئيسة في إدارة العقود ما يلي:

(ADB, EBRD, IDB,IsDB, and WBG,2016.P53-67): [313]

أ. إضفاء الطّابع الرّسمي على مسؤوليات الإدارة من قبل المنظمة على مستويات مختلفة. ويتمثل ذلك في أحد الجوانب المهمة في تحديد وتوضيح أدوار ومسؤوليات الأفراد الرئيسين المشاركين في عملية إدارة العقود، فقد يؤدي الغموض حول وظائف الأفراد المهمين في عملية إدارة العقود إلى تأخيرات ونزاعات غير ضروريّة.

ب. مراقبة تسليم المشروع (مرحلة البناء).

ج. إدارة التغيرات أثناء تنفيذ المشروع (الجدول الزّمني، تغيير التّصميم والمواصفات، إلخ) والتّشغيل.

د. مراقبة الجوانب التّشغيليّة، ومخرجات الخدمة، بعد تنفيذ المشروع.

ه. المحافظة على سلامة العقد، وهو ينطوي على وضع إجراءات للتّأكد من أن اتفاقية العقد والوثائق ذات الصلة، متسقة ومحدّثة، ومتاحة لجميع الأطراف ذات الصلة، وتتضمن وضوح في إجراءات صيانة الاتفاقية بما يشمل اتخاذ إجراءات للسماح لجميع الأطراف بتطوير رؤية مشتركة للأولويات التّعاقديّة في العقد.

و. الالتزامات الماليّة للحكومة (إن وجدت).

ز. أمور ماليّة، إذ تتضمن الإدارة الماليّة الفعالة تطوير أنظمة وإجراءات لتسديد واستلام المدفوعات الماليّة، وفقًا لأحكام إتفاقية العقد، والإحتفاظ بسجلات لهذه المعاملات.

ح. معالجة المظالم العامة، ورصد الإجراءات الّتي يتخذها صاحب الامتياز لمعالجة الشّكاوى المقدمة من الأشخاص المتضررين.

ط. الامتثال لمتطلبات الإبلاغ من قبل صاحب الامتياز بموجب العقد.

ويشمل العقد كذلك تحديد متطلبات إعداد التّقارير، إضافة إلى توفير قوالب للتّقارير المنتظمة.

---

[312] Faizul azli, mohd-rahim ,Nurshuhada Zainon ,Siaw-Chuing Loo (2020):"Project Life Cycle Risk of Public-Private Partnership (PPP) Projects for Construction Sustainability" ,Rechearch Gate,October 2020, https://www.researchgate.net/publication/3446683222022/7/26 اخر وصول

[313] ADB, EBRD, IDB, IsDB, and WBG. (2016):" The APMG Public-Private Partnership (PPP) Certification Guide". Washington, DC: World Bank Group. License: Creative Commons Attribution CC BY 3.0 IGO

وفي هذا الإطار يمكن تطوير أطر مراقبة منفصلة لمرحلتي البناء والتّشغيل، كما يلزم وجود آلية لجمع المعلومات المطلوبة ومقارنتها وتحليلها على أساس منتظم لهذه الأطر، وتزويد تلك المعلومات إلى السّلطات المختصة وفقًا لمتطلباتها(ADB et al,2016.P72).

تختلف متطلبات المعلومات للجهات المختلفة للمشروع بشكل عام، فقد تتطلب الجهات والاطراف المختلفة للمشروع مثل الجهة المنفذة والمنظمة والجهة الحكومة أطر مراقبة منفصلة لخدمة احتياجاتهم الخاصة، ويتعدى ذلك إلى إسناد أطر الرّصد للجهة المنفذة في المقام الأول على مؤشرات الأداء المذكورة في اتفاقيّة العقد (الامتياز)، والإجراءات الإداريّة الأخرى المتعلقة بالشّراكات بين القطاعين العام والخاص حسب الاقتضاء.

18. حل النزاع

يعدّالأساس القانوني لتسويّة المنازعات ضرورة مهمة في تنفيذ مشاريع الشّراكة بين القطاعين العام والخاص، ويشعر الأطراف الخاصة (صاحب الامتياز والممولين والمقاولين) بالتّشجيع على المشاركة في مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، عندما يكون لديهم ثقة في أنّ النّزاعات بين السلطة المتعاقدة والوكالات الحكوميّة الأخرى وصاحب الامتياز، أو بين صاحب الامتياز والأطراف الأخرى (على سبيل المثال ، المستخدمون أو العملاء للمنشأة) تدار بشكل عادل وفعّال.

وقد تنشأ النّزاعات في جميع مراحل مشروع الشّراكة بين القطاعين العام والخاص، في الإنشاء والتّشغيل والتّسليم النّهائي للحكومة، ويتحتم أن يتمّ ذكر الطّرق المتفق عليها لتسويّة المنازعات بين الأطراف بشكل عام في اتفاقيّة العقد على النّحو المسموح به بموجب الإطار القانوني لتسوية المنازعات في الدّولة(Ejohwomu et al,2016)[314].

قد يتجسد الإطار القانوني لتسوية المنازعات في عدد من اللّوائح القانونيّة والقواعد والإجراءات ذات الصّلة في الدّولة(الباب الثّاني، الاطروحة)[315]، وقد تشمل الأدّوات القانونيّة قانون الشّراكة بين القطاعين العام والخاص / قانون العقود الخاص، وقانون الشّركات، وقانون الضّرائب، وقانون المنافسة، وقانون حماية المستهلك، وقانون الإعسار، وقوانين قطاع البنيّة التّحتيّة، وقانون الملكيّة، وقانون الاستثمار الأجنبي، وقانون الملكيّة الفكريّة، وقانون البيئة، وقانون أو قواعد المشتريات العامّة، وقانون الاستحواذ، وقوانين أخرى مختلفة [316](رمال، 2016،ص64).

وتشمل الطّرق شائعة الاستخدام لحل النّزاعات ما يلي(Ahatty et al,2021.P6-11 ؛الجمعيّة العامّة 2019، ص53) [317]:

---

[314] Ejohwomu, A. O., Oshodi, O. S., & Onifade, M. K. (2016). Causes of conflicts in construction projects in Nigeria: Consultants and contractors' perspective. Nigerian Journal of Technology, 35(2), 270-277.

[315]يمكن النّظر الى الفصل الأول من الباب الثّاني لمراجعة الحالة القانونيّة الفلسطينيّة بما يخص موضوع الشّراكة

[316] مرجع سابق.

[317] Ahatty, S., Ndekugri, I.E., Adaku, E. and Oladinrin, O. (2021) Dispute resolution in public private partnership (PPP) infrastructure projects in Nigeria: literature review. International Journal of Engineering Research and Technology, 10(9), pp. 386-389.

*للاطلاع على مناقشة سبل العلاج المستخدمة في عقود تشييد المنشآت الصّناعية المعقدة، انظر الدّليل القانوني للجنة الأمم المتحدة للقانون التّجاري الدّولي بشأن صياغة العقود الدّولية لتّشييد المنشآت الصّناعيّة، الفّصل الثّامن عشر، "التّأخير والعيوب وغير ذلك من أوجه الإخلال بالتّنفيذ."

أ. تسهيل التّفاوض، يتمّ تعيين الميسر من قبل الأطراف في العقد، ويساعد الميسر الأطراف في حل أي نزاع من خلال التّفاوض، ولا يقدم أي رأي ولكنّه يساعد الأطراف في تحليل مزايا قضاياهم.

ب. التّوفيق والوساطة، يقدم شخص أو لجنة معينة من قبل الأطراف مساعدة مستقلة ومحايدة لهم في حل النّزاع، قد تنتهي هذه العمليّة إما بتسويّة النّزاع المتفق عليه بين الأطراف أو قد تنتهي دون جدوى.

ج. تقييم خبير غير ملزم، يقدم الطّرف الثّالث المحايد تقييمًا لمزايا قضايا الأطراف المتنازعة ويقترح أيضًا نتيجة للنّظر فيها، وعادة ما تتبع هذه العملية مفاوضات بين الأطراف.

د. مراجعة المنازعات الفنيّة من قبل خبراء مستقلين: غالبًا ما تستخدم هذه الطّريقة لتسوية النّزاعات الفنيّة بين الأطراف في العقد، ولمراجعة الخلافات، تقوم الأطراف المتنازعة بإحالة هذه الأمور إلى خبير مستقل يعينها، وقد يكون قرار الخبير المستقل إما ملزمًا أو غير ملزم، على النحو المتفق عليه في اتفاقيّة العقد.

يتمّ إحالة المسألة المتنازع عليها عادة، إلى مجلس أو هيئة تحكيم من المحكمين المعينين من قبل الأطراف وفقًا لإجراءات متفق عليها منصوص عليها في إتفاقية العقد، و يتمّ إجراء هذا التّحكيم وفقًا للقواعد، وفي مكان محدد، كما هو متفق عليه في اتفاقيّة العقد، وأي قرار صادر عن مجلس التّحكيم أو هيئة التّحكيم ملزم لجميع الاطراف.

ه. حكم من قبل هيئة التّنظيم: في حالة وجود هيئة تنظيميّة قانونية تتمتع بصلاحيات الفصل في النّزاعات بين الوكالة الحكوميّة المتعاقدة وصاحب الامتياز، يمكن إحالة مسائل الخلاف إلى هيئة التّنظيم، ويمكن لمحكمة الاستئناف أو نوع المحكمة على النّحو المحدد في اتفاقيّة العقد النّظر في الاستئناف ضد هذا الحكم.

و. الإجراءات القانونيّة: وفقًا للأحكام القانونيّة، يجوز لأطراف النّزاع اللجوء إلى القضاء المحلي لتسوية منازعاتهم.

من المهم أن تكون آليات التّسويّة المذكورة في اتفاقية العقد متوافقة مع الممارسات والمتطلبات الدولية، لا سيما عند توقع إستثمارات واسعة النطاق من القطاع الخاص الأجنبي.

بشكل عام، تحدد اتفاقيّة (اتفاقيّات) العقد طرق حل النزاعات الّتي سيتم اتباعها، لتسوية أي نزاع ينشأ بين الأطراف والقواعد والإجراءات الّتي يجب اتباعها لذلك، وقد أعدت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدّولي (الأونسيترال) دليلاً تشريعيًا بشأن القطاع الخاص (UNESCAP,2021).[318]

[318] https://www.unescap.org/ttdw/ppp/ppp_primer/73_dispute_resolution.html

خاتمة الفصل الرّابع

تتلخص إدارة عقود الشركة في الترتيبات التعاقدية وخطوات التهيئة وسياسات التسعير والجوانب القانونية وآليات التعويض المختلفة لمشروع الشراكة المائي، إضافة إلى إجراءات متكاملة لحوكمة المشتريات.

وهذا بدوره يعكس رزمة من العناصر الرئيسة الّتي يجب أن تتوافر في عقد مشروع الشّراكة تمثلت في التّعاريف والتّفسيرات؛ مدة العقد ، ترتيبات نهاية المدة وحقوق الوصول إلى موقع المشروع؛ التزامات أطراف الاتفاقية (الطّرف الخاص ووكالة إرساء العقد والحكومة المشروع وموقع المشروع وملكية الأراضي والأصول الأخرى؛ تصميم وإنشاء وتشغيل وصيانة المنشأة)؛ إشراك المقاولين من الباطن؛ تسليم مرفق المشروع؛ متطلبات الأداء؛ الدّفع والمسائل الماليّة الأخرى (بما في ذلك التّعرفة والرّسوم وتحصيلها وتخصيصها؛ مراجعة الأسعار وتعديلها ؛ وعقوبات عدم تلبية متطلبات الأداء)؛ التّعرفة والرّسوم والجباية وتحصيلها وتخصيصها؛ التأمين؛ معالجة النّفايات والتّخلص منها؛ مهندس مستقل؛ مدقق حسابات مستقل؛ القانون المعمول به وتسويّة المنازعات؛ التّغيير في القانون؛ المسؤوليّة والتّعويض؛ قوة قهريّة؛ إنهاء العقد؛ أحداث التخلف عن السّداد والإنهاء ؛الامتثال للعقود والإدارة (بما في ذلك المراقبة والمراجعة ، وجمع البيانات ، والتّجميع والإبلاغ)؛ المظالم العامّة؛ الإقرارات والضّمانات، إخلاء المسؤولية؛ اتفاقية الاستبدال.

تخضع جميع مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص لمناقصة تنافسية وشفافة، عادة ما يوفر أنصار مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص السلع الرّأسمالية الأكثر فعالية من حيث التّكلفة اللازمة للمشروع، وتقدم القيمة مقابل المال.

تتحقق القيمة مقابل المال (VfM) عندما تحصل الحكومة على أقصى فائدة من السّلع والخدمات الّتي تحصل عليها وتقدمها، بإعتبارها أفضل نتيجة متاحة بعد مراعاة جميع الفوائد والتكاليف والمخاطر على مدار عمر المشروع بالكامل، والّتي قد لا تكون بالضرورة أقل تكلفة أو سعر.

بالنسبة إلى الشّراكة بين القطاعين العام والخاص في المرحلة الأولى من مشروع البنيّة التحتيّة للمياه والصّرف الصّحي، يتمّ تحديد مخطط الشّراكة بين القطاعين العام والخاص كأفضل خيار تمويل متاح للحكومة لمعالجة تراكم الطّلب والفجوة الواقعيّة لتلبيته الحالي في الوضع الفلسطيني، وبموجب هذا المخطط، ستكون الحكومة قادرة على توفير كميّة ونوعية وإدارة المياه المطلوبة في أقصر وقت ممكن.

وعليه ستكون أنشطة إعداد المشروع أكثر صرامة في الشّراكات بين القطاعين العام والخاص، وهذا يضمن أن يكون المشروع قابلاً للتمويل بدرجة كبيرة، ويمكن أن يخضع للفحص العام، وسيؤدي الإعداد والتنفيذ الأفضل للمشروع إلى الالتزام بتصميم المشروع ضمن الجداول الزمنية المتفق عليها.

في الشّراكة بين القطاعين العام والخاص، تركز الحكومة على توفير بنيّة تحتيّة وخدمات عالية الجودة من خلال وضع الحد الأدنى من معايير الأداء والمواصفات لكل مشروع، وفي نفس الوقت الحفاظ على جودة الخدمة طوال مدة فترة التعاون، وحسن التنفيذ للمشروع سيكون أكثر صرامة، لأن ملكية المشروع تنتمي إلى مؤيدي المشروع.

وقد تمّ تحليل ومقارنة الخطوات اللّازمة خلال مرحلة التنفيذ، بحيث يتمّ تعيين مستشار مستقل لضمان التزام الأطراف العامّة والخاصّة بشروط العقد / اتفاقيّة الامتياز، هذا صحيح في حالة المشاريع قيد الإنشاء حاليًا - المرحلة الأولى من مشروع الشّراكة المائي.

التّوصيات:

تتلخص التّوصيات الّتي يمكن الخروج بها من هذا الفصل بما يأتي:

1. ضرورة تطوير دليل إدارة عقود الشراكة المائية.
2. ضرورة توضيح التّرتيبات التّعاقدية وأدوار كل طرف في مشروع الشّراكة المائيّة، بما يخدم الاهداف ويحقق الغايات، ويلتزم بمبادىء الحوكمة الرّشيدة، ويكفل العدالة الاجتماعية، والكفاءة الاقتصاديّة واسترداد التكاليف، والمتطلبات البيئية، بما بحقق الاستدامة الماليّة والمائيّة معا.
3. ضرورة وضع مخطط يوضح خطوات التهيئة لمشروع الشّراكة المائي.
4. ضرورة تطوير جدوى اقتصاديّة واجتماعيّة وبيئية للمشروع المائي.
5. ضرورة التركيز على سياسات التّسعير المائي بما يكفل العدالة الاجتماعيّة بابعادها التّخصيصة والاقتصاديّة والبيئية وتحقق الاستدامة الماليّة.
6. ضرورة توضيح الآليات والجوانب القانونيّة، والّتي تحكم عقد مشروع الشّراكة، وآليات وجهات حل النزاع المحتمل بين أطراف مشروع الشّراكة المائي.

الباب الثّالث
التطبيقات العملية والمقارنات الميدانية

مقدمة الباب الثّالث

يتكون هذا الباب من تطويراطار للتطبيقات العلمية والمقاربات الميدانية من خلال اجراء المسح الميداني، والذي تحدد في طرق جمع البيانات وطرق معالجتها الإحصائية، وقد ركز الباب على فصل مطول، يتناول اهم الإجراءات المنهجية الأدوات العلمية المختلفة التي اعتمدها البحث في اطار جمع البيانات وتحليلها ومعالجتها علميا، وتطوير النتائج النهائية، وفقا لاهداف الاطروحة وأسئلتها الرئيسة، فيما يرتبط بها من فرضيات تم تطويرها في خطة البحث.

وعليه فان هذا الباب يشتمل على تفصيل شامل لمجتمع البحث وعينته، وما تم اعتماده من طرق علمية للتعرف على مستوى صدق أداوت البحث وثباتها، من خلال التعرض للصدق الظاهري وصدق البناء، والأساليب الإحصائية المستخدمة، وعرض تفصيلي لنتائج البحث، واجابات المبحوثين فيما يخص الاستبيانات المحكمة التي تم تطويرها لغايات اثبات الفرضيات أو نفيها، وفقا للبيانات التي تم جمعها من الميدان، الارتباطا بالمجموعات المركزة التي عقدها البحث لتناول أسئلة ومواضع البحث بطريقة عمودية تتسم بالتنوع والاثراء والعمق، التقاء بما توفره المسحوات الميدانية من تغطية المشكلة المبحوثة افقيا بشيء من التعميم.

الفصل الخامس: التّطبيقات العملية والمقارنات الميدانية

مقدمة الفصل الخامس

يعنى هذا الفصل بمقاربات المعرفة النظرية التي تم طرحها في كافة فصول الاطروحة مع المعرفة العملية التطبيقية، محاولا الوصول الى فهم سبب نجاح إحدى التقنيات أو المفاهيم، بينما لماذا تفشل الأخرى! وتقديمها كتجربة بحثية تطبيقية للآخرين، غاية في الوصول إلى فهم أعمق لأسئلة الاطروحة وفرضياتها، من خلال وضعها في سياق تطبيقي وفقا لنطاق الاطروحة المحدد في عنوانها وأهدافها.

يقدم هذا الفصل تحليل احصائيا كاملا، وفقا للطرق العلمية المعتمدة، ذلك أن أفضل جزء من التطبيق العملي هو وضع كل ما نتعلمه من خلال الطريقة العملية التي ستبني جسرا تفسيريا بين المعرفة والتطبيق، لاجل ذلك ركز هذا الفصل على تعلم الحقائق بطريقة جمعية مشاركة مع مجتمع البحث، كأفضل جزء من دورة التعلم البحثية التي بدأتها هذه الاطروحة.

الى جانب ذلك، يعطي أسلوب التطبيق العملي إلى جانب النظرية شرحًا واضحًا للحقائق، وإلا ستبقى المعرفة غير ملموسة، ولكن بالتطبيق العملي يجعلها ملموسة من خلال تطبيق تلك المهارات في الممارسة.

وعليه فإن هذا الفصل يدعو الى تحديد منهجية البحث العلمي، التي سينتهجها البحث في سبيل الإجابة عن كافة أسئلة الاطروحة، بطريقة يعتمدها منهج البحث العلمي، ويبين طرق تطوير واختيار الأدوات والوسائل والمصادر التي تمت من خلالها جمع البيانات وتحليلها، ويركز على طرق اختيار وتطوير الاستبيان كاداة لجمع البيانات الأولية، وكيفية عقد وتنفيذ المجموعة البؤرية المركزة، في سبيل الدخول في عمق المشكلة البحثية، للوصول الى الخلاصات والنتائج والتوصيات اللازمة.

المبحث الأول: (المنهجية والأدوات والإجراءات)

سيتناول هذا المبحث كل من منهج الدراسة ومجتمعها وعينتها، وكيفية بناء مقاييس الدّراسة والتّحقق من صدقها وثباتها، كما ويتضمن إجراءات الدّراسة والمعالجة الإحصائيّة الّتي استخدمت في استخلاص نتائج الدّراسة وتحليلها.

المطلب الأول:

1. منهجيّة الدّراسة

سوف تعتمد الدّراسة على المنهج الوصفي التّحليلي بشقيه (الكمي والنوعي)، بحيث سيتم تطوير استبيان محكم لجمع البيانات الأوليّة من عينة الدّراسة المعبر عنها في الحدود البشرية، وستقوم الدراسة بمعالجتها إحصائياً، ويتمّ عقد مجموعة بؤرية مركزة تضم كافّة الفئات والأطراف من صانعي السياسات وأصحاب العلاقة والمصلحة وذوي الاختصاص، وقيادات الرأي ومجموعات الضغط ذات الارتباط للحصول على المعلومات الخاصة بموضوع الدّراسة.

ويستخدم هذا المنهج لأنه أكثر المناهج ملائمة لطبيعة هذه الدّراسة؛ حيث أن المنهج الوصفي التّحليلي يقوم بدراسة وفهم ووصف الظاهرة وصفاً دقيقاً من خلال المعلومات والأدبيات السّابقة، وإن هذا المنهج لا يعتمد فقط على جمع المعلومات إنما يقوم بالرّبط وتحليل العلاقة ما بين متغيرات الدّراسة للوصول إلى الاستنتاجات المرجو الوصول إليها من خلال الدّراسة (عوده وملكاوي، 1992). بينما تمّ اعتماد المجموعة البؤرية المركزة كأداة نوعية لجمع البيانات، للدخول بشكل أعمق في طبيعة مشكلة الدراسة.

2. مجتمع الدراسة وعينته

أولاً- مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من الخبراء والأكاديميين وأصحاب الاختصاص من القطاع الخاص والقطاع العام، والمنظمات الأهلية والمؤسسات المحلية والمنظمات الدولية العاملة في فلسطين، ومتلقي ومقدمي الخدمات المائية، وبلغ عدد الأشخاص الذين طبق عليهم الاستبيان (519) من متلقي الخدمة، (64) من الخبراء(حسب طبيعة الدور في القطاع المائي)

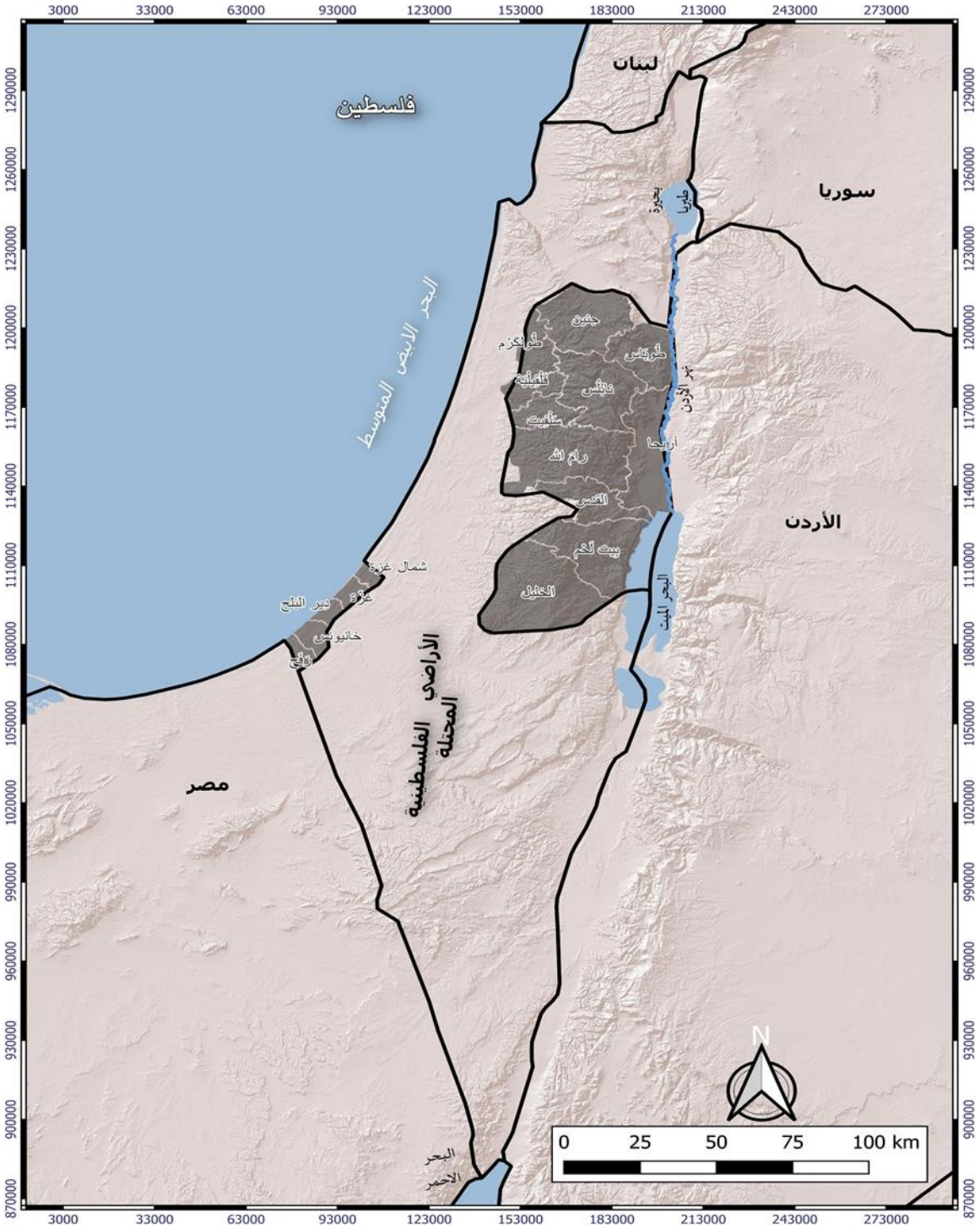
أما بالنسبة للمجموعات المركزة فقد تمّ عقد ثلاث مجموعات مركزة في هذه الاطروحة كما يأتي:

1. مجموعة مركزة (1): وقد تمّ عقدها لغاية تحديد أسباب الشّراكة وتصوراتها في قطاع المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني في سلطة المياه الفلسطينيّة، وقد بلغ عددهم (11) خبيرا يعملون في سلطة المياه، وقد تمّ استخدام أسلوب دلفي السياسات[319].
2. مجموعة مركزة (2): المجموعة الثانية والّتي عقدت لغاية تحديد أليات الشراكة وعوائقها المختلفة في فلسطين، وتمّ استخدام أسلوب دلفي السياسات، وقد بلغ عددهم (9)[320].
3. مجموعة مركزة (3)[321]: وفي المجموعة الثالثة الّتي ناقشت دور الحوكمة في الاستدامة المائيّة وتحديد واقع التدخلات الاستراتيجية للحوكمة، وما انبثق عنها من أدوات، وقد بلغ عددهم (13) خبيرا من سلطة المياه ومن قطاع المياه بشكل عام، من الخبراء والأكاديميين في الجامعات والمؤسسات المختلفة الفاعلة في قطاع المياه.

[319] للاطلاع على نتائج المجموعة البؤرية المركزة(1) يمكن الرجوع إلى هذه الاطروحة ص 155-150 .
[320] للاطلاع على نتائج المجموعة البؤرية المركزة(2) يمكن الرجوع إلى هذه الاطروحة ص170.
[321] للاطلاع على نتائج المجموعة البؤرية المركزة (3) يمكن الرجوع إلى هذه الاطروحة ص56.

والخريطة الآتية توضّح منطقة الدّراسة:

10- خريطة رقم (10): خريطة الضّفة الغربيّة وقطاع غزة في فلسطين



المصدر: تطوير الباحث

وبالتّالي ظهر الجدول الآتي والّذي يمثل عيّنة المجتمع النّظري للدّراسة: $n = \frac{N}{[(S^2 \times (N-1)) \div pq] + 1}$

23- جدول رقم (23): توزيع العيّنات الطّبقي على مجتمع الدّراسة النّظري[322]:

محافظات الضّفة **60% من السكان، عدد العيّنات الكلي للضّفة:150**			عدد العيّنات تبعا لسمات نوع التّجمع السّكاني			محافظات غزة **40% من السّكان، عدد العيّنات الكلي لقطاع غزة = 100**			عدد العيّنات تبعا لنوع التّجمع السّكاني		
الرّقم	المحافظة	النّسبة من سكان الضفة الغربية%	عدد العيّنات	حضر	ريف	مخيم	المحافظة	النّسبة	عدد العيّنات	حضر %90	ريف %2	مخيم %8
1	القدس	%15	22	17	3	2	غزة المحافظة	%34	34	31	0	3
2	الخليل	%25	37	28	6	3	خانيونس	%20	20	18	1	1
3	نابلس	%15	22	17	3	2	شمال غزة	%20	20	18	1	1
4	رام الله والبيرة	%13	20	15	3	2	دير البلح	%14	14	13	0	2
5	جنين	%11	16	12	2	2	رفح	%12	12	11	0	1
6	بيت لحم	%8	13	10	2	1						
7	طولكرم	%4	6	4	1	1						
8	قلقيلية	%3	5	4	1	1						
9	سلفيت	%2	3	2	1	0						
10	طوباس	%2	3	2	1	0						
11	اريحا	%2	3	1	1	1						
المجموع		**%100**	**150**	**112**	**24**	**15**	**المجموع**	**%100**	**100**	**90**	**2**	**8**

المصدر: تطوير الباحث.

وتمّ توزيع الاستبانة على أفراد العيّنة طبقياً، وباستخدام الطّريقة العشوائيّة في عمليّة توزيع الاستبانة. يوضّح الجدول (24) توزيع مجتمع الدّراسة والعيّنة لواقع الدّراسة حسب:

24- جدول (.24): توزيع عيّنة الدّراسة حسب المتغيرات المستقلة

[322] يميز الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني[322] بين الحضر والرّيف وفقا لما يأتي:

–الحضر: التّجمعات السّكانيّة الّتى يزيد عدد سكانها عن ١٠ آلاف نسمة

-يضمّ جميع مراكز المحافظات بغض النّظر عن حجمها.

-التّجمعات السّكانيّة الّتى يتراوح عدد سكانها بين (٤ – ٩,٩٩٩ آلاف نسمة)، شريطة أن تتوفر أربعة عناصر هامّة من العناصر الآتية: شبكة كهرباء عامّة، شبكة مياه عامّة، ومكتب بريد، ومركز صحى بدوام كامل لطبيب طوال أيام الأسبوع، ومدرسة ثانوية تمنح شهادة الثّانويّة العامّة.

وما دون ذلك ريف، وعليه فإن نسبة الحضر 77% من السّكان حضر، و 15% ريف، و8% مخيمات وتعرف المخيمات كما يأتي:

وفقا لتعريف الأونروا، فإن المخيم هو عبارة عن قطعة من الأرض تمّ وضعها تحت تصرف الوكالة من قبل الحكومة المضيفة، بهدف إسكان اللاجئين الفلسطينيين وبناء المنشآت للاعتناء بحاجاتهم. أما المناطق الّتي لم يتمّ تخصيصها لتلك الغاية فلا تعتبر مخيمات.

(الأونروا، الموقع الرسمي) آخر وصول 2022/3/3 https://www.unrwa.org/ar

المتغير	المستوى	العدد	النّسبة المئويّة %
العمر	18-29سنة	44	8%
	30-59سنة	424	82%
	60 سنة فأكثر	50	10%
الجنس	ذكر	338	65%
	أنثى	180	35%
الحالة الاجتماعيّة	أعزب	52	10%
	متزوج	462	89%
	مطلق	4	1%
	أرمل	0	0%
المحافظة الّتي تسكن فيها	غزة	171	33%
	جنين	23	4%
	طوباس	23	4%
	طولكرم	27	5%
	قلقيلية	9	2%
	سلفيت	53	10%
	أريحا	0	0%
	رام الله	40	8%
	القدس	36	7%
	بيت لحم	32	6%
	الخليل	104	20%
عدد الأفراد المعالين في الأسرة	بين 1-3 أفراد	193	37%
	بين 4-8 أفراد	313	60%
	أكثر من 8 أفراد	12	2%
نوع التّجمع الّذي تسكن فيه	مدينة	270	52%
	ريف	182	35%
	مخيم	66	13%
أعلى مستوى أكاديمي حصلت عليه	توجيهي فأقل	74	14%
	دبلوم	32	6%
	بكالوريوس	208	40%
	ماجستير فأعلى	204	39%
العلاقة بسوق العمل	أعمل بوظيفة كاملة	380	73%
	أعمل بوظيفة جزئية	50	10%
	عاطل عن العمل	88	17%
القطاع الذي تعمل فيه	الصناعة	20	4%
	الخدمات (تشمل العاملون في القطاع العام-الحكومة)	198	38%
	الإنشاءات	8	2%
	الزراعة	50	10%
	غير ذلك	242	47%
طبيعة الجهة التي تعمل لديها	موظف في القطاع العام	128	25%

	صاحب عمل	24	5%
	موظف في القطاع الخاص	40	8%
	موظف بقطاع المؤسسات الاهلية	116	22%
	غير ذلك	210	41%
كيف تصنف معدل صافي دخلك الشهري؟	دخل متدني	121	23%
	دخل متوسط	331	64%
	دخل عال	66	13%
طبيعة البيت الذي أسكن فيه	ملك	338	65%
	إيجار	144	28%
	تعود ملكيته لأحد الأقارب	20	4%
	سكن عشوائي أو خيمة	16	3%
عدد الشقق أو البيوت المرتبطة بعداد مياه واحد	شقة واحدة	280	54%
	شقتين	86	17%
	ثلاث شقق	70	14%
	أربع شقق	78	15%
	ست شقق	4	1%
نوعيّة الاستخدام الرئيس للاشتراك في عداد المياه	صناعي	4	1%
	تجاري	4	1%
	منزلي	502	97%
	سياحي	0	0%
	زراعي	0	0%
	غير مشترك بشكل رسمي	8	2%

ثانياً- عينة الدراسة:

تكونت عينة الدّراسة من (64) من الخبراء والأكاديميين وأصحاب الاختصاص من القطاع الخاص والقطاع العام، والمنظمات الأهليّة والمؤسسات المحليّة والمنظمات الدّوليّة العاملة و(519) من متلقي الخدمة في فلسطين وزعت عليهم الاستبانة.

وتمّ حساب حجم العينة باستخدام معادلة روبرت ماسون والموضحة في الشّكل رقم (1.3)، وفقا للأساليب والخطوات الإحصائية في اختيار العينة الاحتمالية، واستخدم برنامج (EXCEL) في احتساب العينة

مصادر جمع البيانات

استخدم لجمع البيانات نوعين من المصادر:

1- المصادر الأوليّة: واستخدمت الاستبانة كأداة للدّراسة والمجموعات البؤرية المركزة.
2- المصادر الثّانوية: والّتي تمّ الاعتماد على الإنترنت والكتب والمجلات في بناء الإطار النّظري وبناء بعض من فقرات الاستبانة.

المصادر الأوليّة: أدوات الدّراسة وخصائصها

ولتحقيق أهداف الدّراسة تمّ الاعتماد على الاستبانة في جمع المعلومات والّتي تألفت من قسمين بالإضافة إلى البيانات الشّخصيّة كما يلي:

القسم الأول- المتغير المستقل (التحديات السوسيو اقتصادية): والتي توزعت على مجالات هي (العدالة الاجتماعية، استرداد التكاليف، الكفاءة الاقتصادية، الاستدامة الايكولوجية).

المتغير التابع (مشاريع الشراكة المائية).

المتغيرات (الديمغرافية والبيانات الشخصية): منها (الدخل، المنطقة الجهوية، المنطقة السكنية، الجنس، نوعية الاستخدام الرئيس للاشتراك في عداد المياه، عدد الشقق أو البيوت المرتبطة بعداد مياه واحد، طبيعة البيت الّذي أسكن فيه، طبيعة الجهة الّتي تعمل لديها، القطاع الّذي تعمل فيه، العلاقة بسوق العمل، أعلى مستوى أكاديمي حصلت عليه، نوع التجمع الّذي تسكن فيه، عدد الأفراد المعالين في الأسرة، الحالة الاجتماعيّة، العمر، طبيعة المؤسسة/ الدّور في قطاع المياه).

المطلب الثاني:

1. صدق أدوات الدراسة وثباتها

أولاً: صدق الأدوات

يستخدم نوعان من الصدق كما يلي:

أ. الصدق الظاهري (Face validity)

للتحقق من الصدق الظاهري أو ما يعرف بصدق المحكمين لأدوات الدّراسة، عرضت الأدوات بصورتها الأولية على مجموعة من ذوي الخبرة والاختصاص ممن يحملون درجة الدكتوراه، وقد بلغ عددهم () محكمين، كما هو موضح في ملحق (ب)، إذ اعتمد معيار الاتفاق (80%) كحد أدنى لقبول الفقرة، وبناءً على ملاحظات وآراء المحكمين ستجرى التعديلات المقترحة، واستناداً إلى ملاحظات المحكمين، تُعدل صياغة بعض الفقرات، وتحذف وتضاف فقرات أخرى كما هو مبين في الملحق (ت).

ب. صدق البناء (Construct Validity)

للتحقق من صدق أدوات الدراسة يُستخدم صدق البناء، على العينة الاستطلاعية من (30) من الخبراء والأكاديميين وأصحاب الاختصاص من القطاع الخاص والقطاع العام، والمنظمات الأهلية والمؤسسات المحلية والمنظمات الدّولية العاملة في فلسطين من مجتمع الدّراسة وخارج العينة الأصلية،

واستخدم معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لاستخراج قيم معاملات ارتباط الفقرات بالمجال الّذي تنتمي إليه، وتمّ مقارنة معاملات الارتباط مع ما ذكر كُل من جارسيا وجونزالس (Garcia & Gonzalez, 2006)؛ أن قيمة مُعامل الارتباط الّتي (تقل عن 30.) تُعدّ ضعيفة، والقيم الّتي تقع ضمن المدى (30.- أقل من 70.) تعدّ مُتوسطة، والقيمة الّتي (تُساوي أو تزيد عن 70.) تعدّ قوية

ثانياً: ثبات أدوات الدراسة

للتأكد من ثبات ادوات الدراسة، تُستخدم معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) للتحقق من الاتساق الداخلي للأدوات وتُعدّ القيم مُناسبة وتجعل من الأدوات قابلة للاعتماد والتطبيق على العينة الأصلية، وقد بلغ معامل كرونباخ ألفا لاستبيان متلقي الخدمة (0.93)، ولاستبيان الخبراء (0.91)، وهذه القيم أكبر من (70.) ، لذلك فإن الاستبيان الخاص بكل من متلقي الخدمة والخبراء تمتعا بدرجة عالية من الثبات، وكلاهما يمكن تطبيقهما على عينة الدراسة الأصلية كما ذكر كرونباخ (Cronbach, 1951).

ثالثاً: تصحيح أدوات الدراسة

طُلب من المستجيب تقدير إجاباته عن طريق تدرج ليكرت (Likert) خماسي، وأعطيت الأوزان للفقرات كما يلي: موافق بشدة (5) درجات، موافق (4) درجات، محايد (3) درجات، غير موافق (2) درجتان، غير موافق بشدة (1)، درجة واحدة.

ولغايات تفسير المتوسطات الحسابية، ولتحديد مستوى كل من العدالة الاجتماعية، استرداد التكاليف، الكفاءة الاقتصادية، الاستدامة الايكولوجية، ومشاريع الشراكة المائية لدى عينة الدراسة، حولت العلامة وفق المستوى الّذي يتراوح من (1-5) درجات وتصنيف المستوى إلى خمسة مستويات: مرتفع جداً، مرتفع، ومتوسط، منخفض، منخفض جداً وذلك وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{الحد الأعلى - الحد الأدنى (لتدرج)}}{\text{عدد المستويات المفترضة}} \qquad 1.33 = \frac{1-5}{3}$$

وبناءً على ذلك، فإنّ مستويات الإجابة على المقياس تكون على النحو الآتي:

25- جدول رقم (25): درجات احتساب مستوى العدالة الاجتماعية، استرداد التكاليف، الكفاءة الاقتصادية، الاستدامة الايكولوجية، ومشاريع الشراكة المائية

مستوى منخفض	2.33 - 1
مستوى متوسط	3.66 - 2.33
مستوى مرتفع	5 – 3.66

2. إجراءات تنفيذ الدّراسة

نفذت الدّراسة وفق الخطوات الآتية:

1- جمعت المعلومات من العديد من المصادر كالكتب، المقالات، التّقارير، الرّسائل الجامعية، وغيرها، وذلك من أجل وضع الإطار النّظري للدّراسة.

2- الحصول على إحصائية بعدد الخبراء والأكاديميين وأصحاب الاختصاص من القطاع الخاص والقطاع العام، والمنظمات الأهلية والمؤسسات المحلية والمنظمات الدّولية العاملة في فلسطين.

3- تحديد مجتمع الدّراسة، ومن ثم تحديد عينة الدّراسة.

4- تطوير أدوات الدّراسة من خلال مراجعة الأدب التربوي في هذا المجال.

5- تحكيم أدوات الدّراسة من قبل (10) من المحكمين المتخصصين.

6- طبقت أدوات الدّراسة على عينة استطلاعية، ومن ثمّ العينة الأصلية، وطلب منهم الإجابة على فقراتها بكل صدق وموضوعية، وذلك بعد إعلامهم بأن إجابتهم لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

7- بعد استلام الاستبيانات عولجت البيانات المدخلة بالاعتماد على برنامج (SPSS25) حتى تكون جاهزة للتحليل والإجابة على أسئلة الدراسة وفحص فرضياتها.

8- نوقشت النتائج الّتي أسفر عنها التحليل في ضوء الأدب النظري والدراسات السابقة، والخروج بمجموعة من التوصيات والمقترحات البحثية.

3. الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

استخدم البرنامج الإحصائي (SPSS25) والّذي من خلاله تمّ التّعامل مع مجموعة من التّحليلات الإحصائية الآتية:

1. التّكرارات والنّسب المئوية للمتغيرات الدّيمغرافية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للمجالات والفقرات.
2. استخدم اختبار (ت) (Independent Sample t-test) لاختبار الفروق المعنوية بين المتوسطات الحسابية، وذلك حسب المتغير المستقل ذي المستويين مثل الجنس.
3. استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) لاختبار الفروق المعنوية بين المتوسطات الحسابية حسب المتغير المستقل ذي ثلاث المستويات فأكثر، مثال ذلك عدد سنوات الخبرة.

4. استخدم اختبار أقل فرق دال إحصائي اختبار شيفيه للمقارنات البعدية لمعرفة دلالة الفروق للمتغيرات المستقلة الّتي تزيد مستويات متغيراتها عن متغيرين.
5. استخدم معامل ارتباط (بيرسون Person Correlation) لمعرفة دلالة العلاقة بين الفقرات والمجالات التابعة لها.
6. استخدم معامل كرونباخ ألفا لمعرفة ثبات الأداة إذا ما تمّ توزيعها مرة ثانية.

المبحث الثّاني: التّحليل الإحصائي

المطلب الأول: عرض نتائج تحليل الدّراسة

1. النتائج المتعلقة بأسئلة الدّراسة لاستبيان (1) متلقي الخدمة

ولغايات تفسير المتوسطات الحسابية، ولتحديد مستويات الإجابة من وجهة نظر متلقي الخدمة، حولت العلامة وفق المستوى الّذي يتراوح من (1-5) درجات وتصنيف المستوى إلى ثلاثة مستويات: مرتفع، ومتوسط ومنخفض، وذلك وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{الحد الأعلى - الحد الأدنى (لتدرج)}}{\text{عدد المستويات المفترضة}} \quad \frac{1-5}{3} = 1.33$$

وبناءً على ذلك، فإنّ مستويات الإجابة على المقياس تكون على النحو الآتي:

26- جدول رقم (26): درجات تصنيف مستويات الإجابة

مستوى منخفض	2.33 فأقل
مستوى متوسط	3.67 - 2.34
مستوى مرتفع	5 -3.68

2. نتائج السؤال الأول: ما مستوى تحديات العدالة الاجتماعية لمشاريع الشراكة المائية من وجهة نظر متلقي الخدمة؟

وللإجابة عن السؤال الأول حُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية مستوى تحديات العدالة الاجتماعيّة لمشاريع الشراكة المائيّة من وجهة نظر متلقي الخدمة، والجدول (27) يوضّح ذلك:

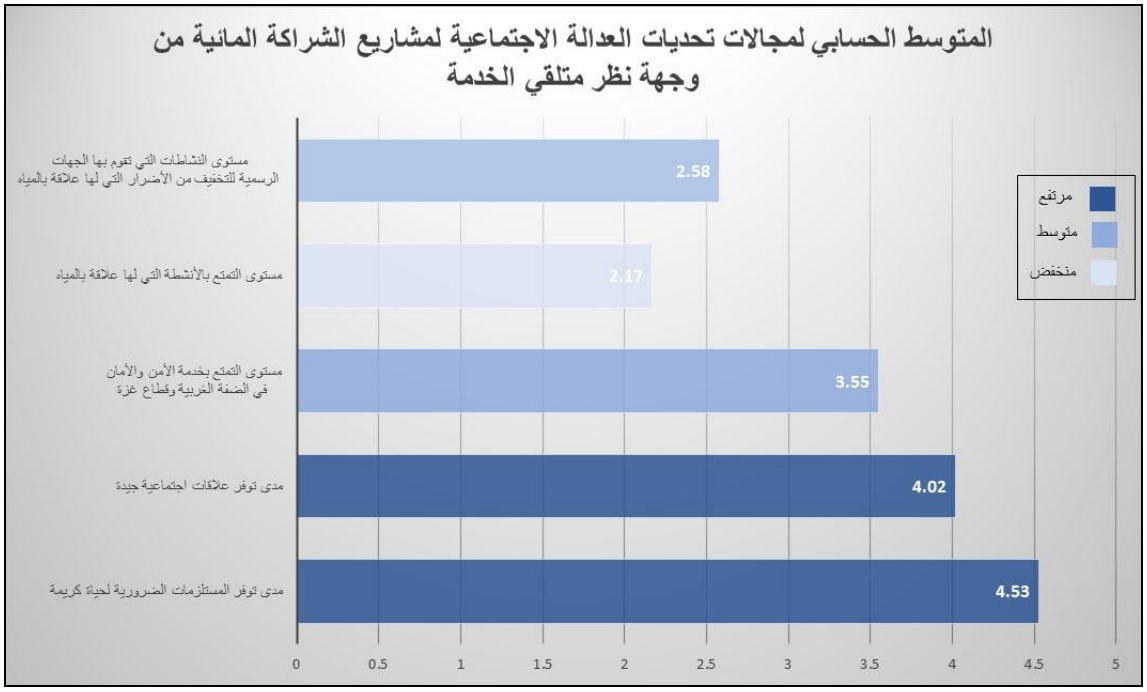
27- جدول رقم (27): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لمجالات تحديات العدالة الاجتماعيّة لمشاريع الشراكة المائيّة من وجهة نظر متلقي الخدمة

الرتبة	رقم المجال	المجالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	1	مدى توفر المستلزمات الضرورية لحياة كريمة	4.53	0.59	مرتفع
2	2	مدى توفر علاقات اجتماعية جيدة	4.02	0.58	مرتفع
3	3	مستوى التمتع بخدمة الأمن والأمان في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة	3.55	0.70	متوسط
4	5	مستوى التمتع بالأنشطة الّتي لها علاقة بالمياه	2.17	0.78	منخفض
5	4	مستوى النشاطات الّتي تقوم بها الجهات الرسمية للتخفيف من الأضرار التي لها علاقة بالمياه	2.58	0.90	متوسط
		الدّرجة الكليّة	**3.37**	**0.71**	**متوسط**

الصدر: المسح الميداني

والشّكل الآتي يلخص نتائج المسح كما يظهره المنحنى في الشّكل رقم(46):

46- شكل رقم (46): المتوسط الحسابي لمجالات تحديات العدالة الاجتماعيّة



المصدر: المسح الميداني

يتضّح من الجدول (27) أن المتوسط الحسابي لتقديرات عينة الدراسة لتحديات العدالة الاجتماعيّة لمشاريع الشراكة المائية ككل بلغ (3.37) وبتقدير متوسط، أما المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدّراسة لمجالات تحديات العدالة الاجتماعيّة لمشاريع الشراكة المائيّة فقد تراوحت ما بين (4.53 - 2.17)، وجاء مجال "مدى توفر المستلزمات الضّروريّة لحياة كريمة" بالمرتبة الأولى

بمتوسط حسابي قدره (4.53) وبتقدير مرتفع، بينما جاء المجال "مستوى التّمتع بالأنشطة الّتي لها علاقة بالمياه" في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (2.17) وبتقدير منخفض.

وقد حُسبت المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدّراسة على فقرات كل مجال من مجالات تحديات العدالة الاجتماعية لمشاريع الشراكة المائيّة على حدة، بحيث أجابت عن الأسئلة الفرعيّة وعلى النّحو الآتي:

1) ما مدى توفر المستلزمات الضّرورية لحياة كريمة من وجهة نظر متلقي الخدمة؟

28- جدول رقم (28): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال مدى توفر المستلزمات الضرورية لحياة كريمة

الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	لدي تأمين صحي (حكومي أو خاص)	4.40	1.17	مرتفع
2	أحصل على الطعام الكافي في جميع الأوقات.	4.76	0.48	مرتفع
3	أمتلك الأثاث الاساسي الكافي لمنزلي	4.68	0.64	مرتفع
4	لدي الاحتياج الكافي من الملابس	4.71	0.49	مرتفع
5	استطيع الوصول إلى السلع الاساسية بسهولة	4.55	0.60	مرتفع
6	استطيع إعالة أطفالي بالحد الكافي	4.41	0.83	مرتفع
7	استطيع توفير التعليم حتّى الجامعي لأبنائي وبناتي	4.21	1.01	مرتفع
	الدرجة الكلية	**4.53**	**0.59**	**مرتفع**

المصدر: المسح الميداني

يتضّح من الجدول (28) أن المتوسطات الحسابيّة لإجابات أفراد عينة الدّراسة لفقرات مجال مدى توفر المستلزمات الضّرورية لحياة كريمة تراوحت ما بين (4.21 - 4.76)، وجاءت فقرة "أحصل على الطعام الكافي في جميع الأوقات" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4.76) وبتقدير مرتفع، بينما جاءت فقرة "أستطيع توفير التعليم حتى الجامعي لأبنائي وبناتي" في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (4.21) وبتقدير مرتفع.

وتعزو الدّراسة سبب هذا الارتفاع في الدّرجة لاجابات المبحوثين، إلى تدني الحد الادنى من توفر الشروط لحياة الكريمة، ولو إرتفعت المؤشرات لقلت الدرجة في إجابات المبحوثين.

2) ما مدى توفر علاقات اجتماعيّة جيدة من وجهة نظر متلقي الخدمة؟

29- جدول رقم (29): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لفقرات مجال مدى توفر علاقات اجتماعيّة جيدة

الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	أشارك في تجمع منظم في المجتمع، مثل جمعية أو نقابة أو تعاونية أو نادي أو حزب .الخ.	3.02	1.48	متوسط
2	أتمتع بالاحترام المتبادل	4.5	0.64	مرتفع
3	العلاقات صحية بين افراد الأسرة	4.41	0.67	مرتفع
4	لدي القدرة على مساعدة الآخرين	4.45	0.82	مرتفع
5	لا أواجه نزاعات إجتماعية	4.1	1.00	مرتفع
6	لدي مرجعية إجتماعية أعود لها في حالة مواجهة اي نزاعات	3.63	1.23	متوسط
	الدرجة الكلية	**4.02**	**0.58**	**مرتفع**

المصدر. المسح الميداني

يتضّح من الجدول (29) أن المتوسطات الحسابيّة لإجابات أفراد عينة الدّراسة لفقرات مجال مدى توفر علاقات اجتماعيّة جيدة تراوحت ما بين (3.02 _4.50)، وجاءت فقرة " أتمتع بالاحترام المتبادل" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4.50) وبتقدير مرتفع، بينما جاءت فقرة "أشارك في تجمع منظم في المجتمع، مثل جمعية أو نقابة أو تعاونيّة أو نادي أو حزب ...الخ" في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (3.02) وبتقدير متوسط.

وتعزو الدّراسة سبب هذا الارتفاع إلى طبيعة الثّقافة الّتي ينتمي لها الشّعب الفلسطيني من كونها ثقافة انفتاح تجمع عائلات نووية ضمن عائلات ممتدة، إضافة إلى ثقافة التضامن الّتي تفرضها الحارة، وطبيعة الوضع السّياسي والثّوري الّذي يجعل النّاس تبحث عن انتماءات مختلفة تتلاءم وطبيعة الفئة الاجتماعيّة الّتي ينتمي لها الفرد، إذ يمكن القول إنّ الثّقافة جماعيّة، وليست فردانية.

3) ما مستوى التمتع بخدمة الأمن والأمان في الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة من وجهة نظر متلقي الخدمة؟

30- جدول رقم (30): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال مستوى التمتع بخدمة الأمن والأمان في الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة

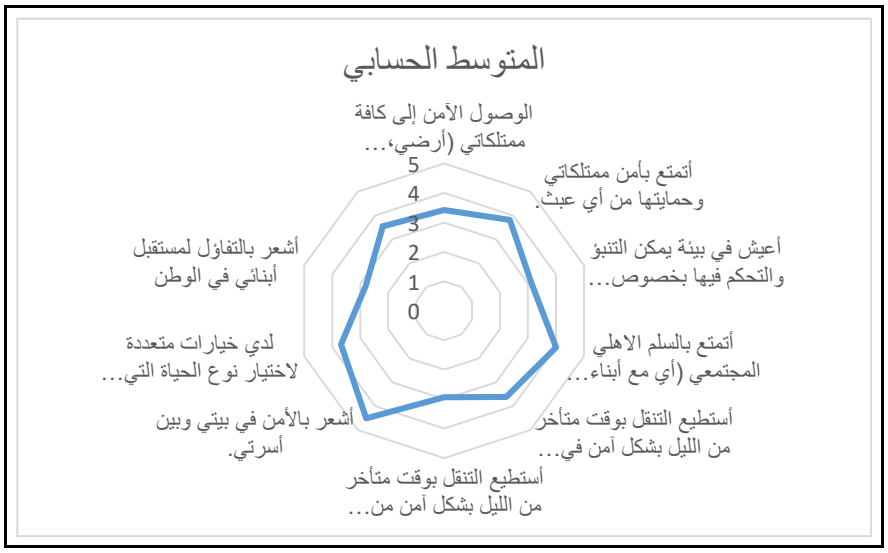
الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	الوصول الآمن إلى كافّة ممتلكاتي (أرضي، مصنعي.الخ خصوصا في مناطق ج).	3.42	1.20	متوسط
2	أتمتع بأمن ممتلكاتي وحمايتها من أي عبث.	3.81	0.96	مرتفع
3	أعيش في بيئة يمكن التنبؤ والتحكم فيها بخصوص توفير الأمن من الكوارث الطبيعية أو الحروب أو النزاعات المجتمعية	3.12	1.02	متوسط
4	أتمتع بالسلم الاهلي المجتمعي (أي مع أبناء وطني)	4.01	0.82	مرتفع
5	أستطيع التنقل بوقت متأخر من الليل بشكل آمن في نفس منطقتي السكنية (بلدي، مخيمي، قريتي)	3.61	0.90	متوسط
6	أستطيع التنقل بوقت متأخر من الليل بشكل آمن من مدينة الى أخرى.	2.94	1.11	متوسط
7	أشعر بالأمن في بيتي وبين أسرتي.	4.51	0.65	مرتفع
8	لدي خيارات متعددة لاختيار نوع الحياة التي أريدها	3.69	1.16	مرتفع
9	أشعر بالتفاؤل لمستقبل أبنائي في الوطن	2.8	1.13	متوسط
	الدّرجة الكليّة	**3.55**	**0.70**	**متوسط**

المصدر: المسح الميداني

يتضّح من الجدول (30) أن المتوسطات الحسابيّة لإجابات أفراد عينة الدّراسة لفقرات مجال مستوى التمتع بخدمة الأمن والأمان في الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة تراوحت ما بين (2.80 _4.51)، وجاءت فقرة "أشعر بالأمن في بيتي وبين أسرتي" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4.51) وبتقدير مرتفع، بينما جاءت فقرة " أشعر بالتفاؤل لمستقبل أبنائي في الوطن" في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (2.80) وبتقدير متوسط.

يمكن عرض النتائج وفقا للشكل الآتي:

47- شكل رقم (47): المتوسط الحسابي لمجال مستوى التمتع بخدمة الأمن والأمان



المصدر: تطوير الباحث

يظهر الشكل(47) المتوسط الحسابي لاجابات المبحوثين من متلقي الخدمة، وبالإشارة إلى الشّعور بالأمن والأمان من وجهة نظر المبحوثين من متلقي الخدمات في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة في فلسطين، وتعزو الأطروحة إلى انخفاض الشّعور بالتفاؤل لمستقبل الأبناء في الوطن إلى تداعيات الواقع الحصري بما فيه من انتهاكات للحياة من قبل الاحتلال الإسرائيلي الّذي فخخ الموت والخوف في كل مكان، من أجل ذلك جاءت عبارة "أشعر بالأمن في بيتي وبين أسرتي"، أعلى توجه، وذلك بسبب الحاجة للانتماء الّذي يتعاظم كشعور تضامني بين الفرد والجماعة في أوساط عدم الأمن العام، وهذا ما يفسر ارتفاع درجة الشّعور بالسّلم المجتمعي الّذي يفرض نفسه كاحتياج ملح للبقاء في الحالة الثّوريّة للشّعوب المستعمَرة.

4) ما مستوى التّمتع بالأنشطة الّتي لها علاقة بالمياه من وجهة نظر متلقي الخدمة؟

31- جدول رقم (31): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لفقرات مجال مستوى التّمتع بالأنشطة الّتي لها علاقة بالمياه

الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	الذهاب إلى مسابح	2.66	1.17	متوسط
2	الذهاب إلى نبعات وأودية للتنزه قريبة من مكان سكني	2.50	1.27	متوسط
3	الذهاب إلى شواطئ مؤهلة	1.57	0.93	منخفض
4	الذهاب إلى شاليهات بالقرب من مسطح المائي	1.68	0.92	منخفض
5	الذهاب إلى متنزهات والعاب مائية	2.35	0.81	متوسط
6	استطيع أن أمارس أنشطتي الدينيّة والثقافيّة المختلفة المرتبطة بالمصدر المائي الّذي يعنيني.	2.34	1.14	متوسط
	الدرجة الكلية	**2.17**	**0.78**	**منخفض**

المصدر: المسح الميداني

يتضّح من الجدول (31) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة لفقرات مجال مستوى التمتع بالأنشطة الّتي لها علاقة بالمياه تراوحت ما بين (1.57 _2.66)، وجاءت فقرة "الذّهاب إلى مسابح" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (2.66) وبتقدير متوسط، بينما جاءت فقرة "الّذهاب إلى شواطئ مؤهلة" في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (1.57) وبتقدير منخفض.

وتعزو الاطروحة هذا الانخفاض في درجة التمتع إلى الانتهاكات للحقوق المائيّة وحقوق الإنسان الّتي تتربص بالفلسطيني في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة من قبل دولة الاحتلال الإسرائيلي، ومن قبيل ذلك تلك الهيمنة على الموارد المائيّة والأراضي والحد من حرية التّنقل من وإلى الممتلكات الخاصة المختلفة.

5) ما مستوى النّشاطات الّتي تقوم بها الجهات الرّسمية للتخفيف من الأضرار الّتي لها علاقة بالمياه من وجهة نظر متلقي الخدمة؟

32- جدول رقم (32): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعيارية لفقرات مجال مستوى النشاطات الّتي تقوم بها الجهات الرسمية للتخفيف من الأضرار الّتي لها علاقة بالمياه

الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	التّخفيف من أضرار الفيضانات	2.55	1.08	متوسط
2	معالجة تسرب المياه المالحة إلى المياه الجوفيّة	2.32	1.07	منخفض
3	معالجة مياه المجاري (المياه العادمة) السّارية	2.38	1.15	متوسط
4	مكافحة الآفات الّتي تسببها المياه مثل رش البعوض بالمبيدات الحشريّة	2.51	1.08	متوسط
5	تعقيم مصادر مياه الشرب	3.14	1.22	متوسط
	الدّرجة الكليّة	**2.58**	**0.90**	**متوسط**

المصدر: المسح الميداني

يتضّح من الجدول (32) أن المتوسطات الحسابيّة لإجابات أفراد عينة الدّراسة لفقرات مجال مستوى النّشاطات الّتي تقوم بها الجهات الرّسمية للتخفيف من الأضرار الّتي لها علاقة بالمياه تراوحت ما بين (2.32 _3.14)، وجاءت فقرة "تعقيم مصادر مياه الشرب" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (3.14) وبتقدير متوسط، بينما جاءت فقرة "معالجة تسرب المياه المالحة إلى المياه الجوفيّة" في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (2.32) وبتقدير منخفض، وتعزو الأطروحة هذا الانخفاض إلى تعقيد العمليات المطلوبة لمعالجة مثل هذا التدخل، وما يترتب عليها من إحتياجات لقدرات لوجستية وتقنية عالية، وموارد داعمة، الأمر الّذي يجعله يحدّ من التدخل الرسمي في تخفيف الأضرار الناتجة عن المياه مقارنة بالإمكانيات المتاحة.

3. نتائج السّؤال الثّاني: ما مستوى كفاءة خدمات المياه بالمقابل المالي من وجهة نظر متلقي الخدمة؟

للإجابة عن السّؤال الثّاني حُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات كفاءة خدمات المياه بالمقابل المالي من وجهة نظر متلقي الخدمة، والجدول (8.4) يوضّح ذلك:

33- جدول رقم (33): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعيارية لمجالات كفاءة خدمات المياه بالمقابل المالي من وجهة نظر متلقي الخدمة

الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	استرداد التكاليف لمشاريع الشراكة المائية.	3.76	0.51	مرتفع
2	تحقيق الكفاءة الاقتصادية لمشاريع الشراكة المائية.	3.05	0.87	متوسط
	الدرجة الكلية	3.40	0.58	**متوسط**

المصدر: المسح الميداني

يتضح من الجدول (.33) أن المتوسط الحسابي لتقديرات عينة الدراسة لكفاءة خدمات المياه بالمقابل المالي من وجهة نظر متلقي الخدمة ككل بلغ (3.40) وبتقدير متوسط، أما المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة لمجالات كفاءة خدمات المياه بالمقابل المالي من وجهة نظر متلقي الخدمة فقد تراوحت ما بين (3.05 -3.76)، وجاء مجال "استرداد التكاليف لمشاريع الشراكة المائية" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (3.76) وبتقدير مرتفع، بينما جاء المجال "تحقيق الكفاءة الاقتصادية لمشاريع الشراكة المائية" في المرتبة الثانية، بمتوسط حسابي بلغ (3.05) وبتقدير متوسط.

وتعزو الأطروحة ارتفاع التقدير في متوسط الإجابة لاسترداد التكاليف الحاجة الملحة لمتلقي الخدمة المائية من توفر خدمات إمدادات المياه ومعالجاتها المختلفة، والّتي ظهرت في درجة الاستعداد الّتي يبديها المواطن في الدّفع مقابل تلقي الخدمة بسبب ندرتها في فلسطين، واختلال جودتها وكمياتها المتاحة لجميع السكان في كثير من المناطق كما سيظهر في تحليل النتائج أدناه، وهو ما قدمته الأطروحة في فصولها المتنوعة خصوصا الفصل الأول" تحليل واقع المياه الفلسطيني"، والّذي ينمّ عن ندرة في الكم والنوع لمياه الشرب،وخدمات مياه الصّرف الصّحي.

وقد حُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعياريّة لتقديرات أفراد عينة الدّراسة على فقرات كل مجال من مجالات كفاءة خدمات المياه بالمقابل المالي على حدة، بحيث أجابت عن الأسئلة الفرعية وعلى النحو الآتي:

1) ما مستوى استرداد التكاليف لمشاريع الشراكة المائية من وجهة نظر متلقي الخدمة؟

34- جدول (342): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال مستوى استرداد التكاليف لمشاريع الشراكة المائية

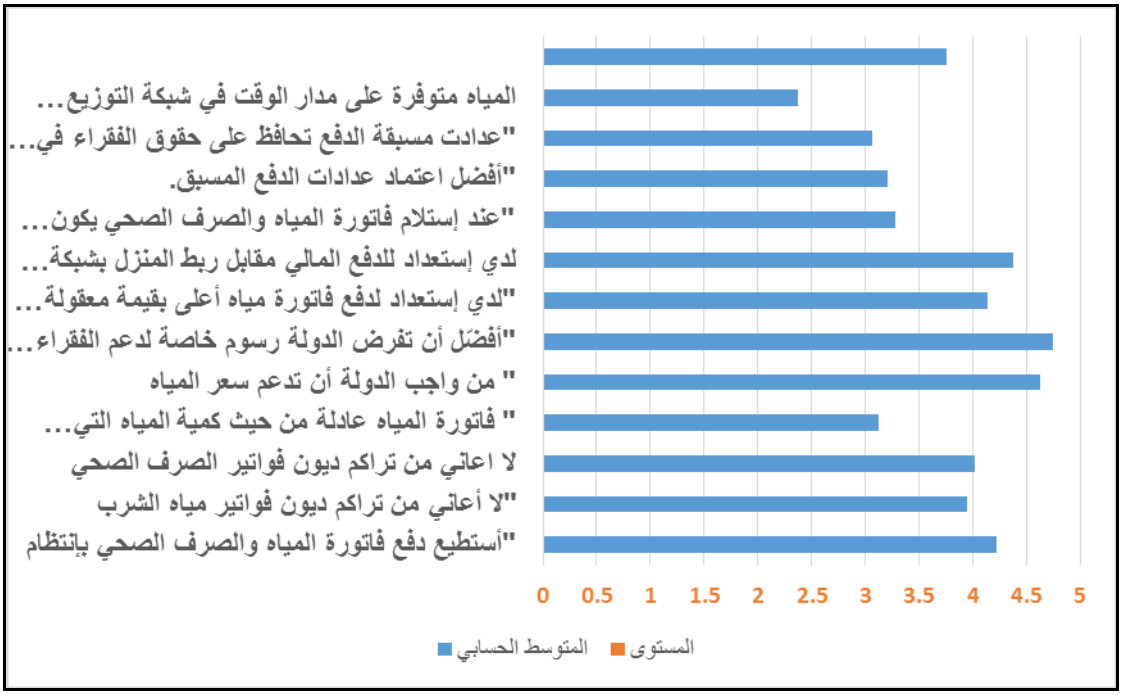
الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	"استطيع دفع فاتورة المياه والصرف الصحي بإنتظام	4.22	0.80	مرتفع
2	"لا أعاني من تراكم ديون فواتير مياه الشرب	3.95	1.19	مرتفع
3	لا أعاني من تراكم ديون فواتير الصّرف الصّحي	4.02	1.10	مرتفع
4	"فاتورة المياه عادلة من حيث كمية المياه التي أستهلكها	3.12	1.01	متوسط
5	"من واجب الدولة أن تدعم سعر المياه	4.63	0.59	مرتفع
6	"أفضّل أن تفرض الدولة رسوم خاصة لدعم الفقراء تكون مذكورة على فاتورة المياه	4.75	0.59	مرتفع
7	"لدي استعداد لدفع فاتورة مياه أعلى بقيمة معقولة من المعتاد عليه (في منطقتي أو أقرب بلدية عليّ)، مقابل أن أحصل على مياه كافية وآمنة.	4.14	0.99	مرتفع
8	لدي استعداد للدفع المالي مقابل ربط المنزل بشبكة الصّرف الصّحي.	4.38	0.83	مرتفع
9	"عند استلام فاتورة المياه والصّرف الصّحي يكون موضح فيها تفاصيل كافية	3.28	1.21	متوسط
10	"أفضل اعتماد عدادات الدفع المسبق.	3.21	1.45	متوسط
11	"عدادت مسبقة الدفع تحافظ على حقوق الفقراء في الحصول على مياه الشرب.	3.07	1.45	متوسط
12	المياه متوفرة على مدار الوقت في شبكة التوزيع المياه آمنة وصالحة للشرب على مدار الوقت	2.37	1.38	متوسط
	الدرجة الكلية	**3.76**	**0.51**	**مرتفع**

المصدر: المسح الميداني

يتضّح من الجدول (342) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة لفقرات مجال مستوى إسترداد التكاليف لمشاريع الشراكة المائية تراوحت ما بين (2.37 _4.75)، وجاءت فقرة "أفضّل أن تفرض الدولة رسوم خاصة لدعم الفقراء تكون مذكورة على فاتورة المياه" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4.75) وبتقدير مرتفع، بينما جاءت فقرة "المياه متوفرة على مدار الوقت في شبكة التوزيع المياه آمنة وصالحة للشرب على مدار الوقت" في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (2.37) وبتقدير متوسط.

ولعل الشكل الآتي يوضّح توجهات إجابات المبحوثين بشكل اوضح:

48- شكل رقم (48): المتوسطات الحسابيّة لفقرات مجال مستوى استرداد التّكاليف لمشاريع الشّراكة المائيّة



المصدر: تطوير الباحث

يلاحظ من الشّكل أن أقل مستوى إجابة هو لصالح "عدادات الدّفع المسبق" والّتي برأي المبحوثين أنها تحافظ على حقوق الفقراء، بقوة إجابة متوسطة، وحتّى تنتقل إلى قوة إجابة "مرتفع، لا بد من زيادة درجة الوعي بأهميتها لتحقيق استرداد التّكاليف لمزود الخدمة المائي بالمفرق، هذا من جهة التركيز على احتياجات مزود الخدمة المائي، ومن جهة أخرى ولأجل الحفاظ على حقوق الفقراء.

لا بد من توفير خدمات المسح الاجتماعي الّتي تكفل حقوق الفقراء بالتضامن، ويلاحظ هذا الاقتراح من خلال أعلى مستوى إجابة كانت لصالح "أُفضِّل أن تفرض الدّولة رسوم لدعم الفقراء"، وهذه الدرجة المرتفعة تعالج انخفاض الدرجة لحقوق الفقراء. وهذا محل تلاؤم وانسجام لدرجة الموافقة لاجابات المبحوثين.

2) ما مستوى تحقيق الكفاءة الاقتصاديّة لمشاريع الشراكة المائيّة من وجهة نظر متلقي الخدمة؟

35- جدول رقم (35): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال مستوى تحقيق الكفاءة الاقتصادية لمشاريع الشراكة المائية

الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	يتواجد لدي خزان مياه على ظهر المنزل	4.47	0.61	مرتفع
2	ضغط الشبكة مناسب من حيث وصول الماء إلى المنزل بالقوة الملاءمة	2.84	1.60	مرتفع
3	سعر المياه مناسب	2.5	1.15	مرتفع
4	عداد المياه لدي دقيق القراءة	3.33	1.25	متوسط
5	عداد المياه قريب عن المنزل	4.09	0.68	مرتفع
6	عداد المياه لي وحدي ولا احد يشترك معي فيه	3.69	1.35	مرتفع
7	أشعر بالرضى من خدمة التزود بالمياه	2.55	1.47	متوسط
8	أشعر بالرضى من خدمة التزود بخدمة الصرف الصحي لمياه المجاري	2.41	1.33	متوسط
9	فواتير مزود خدمات المياه والصرف الصحي لدي دقيقة	3.2	1.32	متوسط
10	مزود خدمات المياه لدي سريع الاستجابة للمتطلبات الفنية وأمور الصيانة	2.77	1.24	متوسط
11	مزود خدمات المياه لدي سريع الاستجابة لتمديد شبكات جديدة.	2.75	1.22	متوسط
12	مزودي خدمات المياه لدي سريع الاستجابة لشكاوى ومطالب المشتركين	2.75	1.22	متوسط
13	المياه متواجدة على مدار الوقت في شبكة التوزيع التي تزودني بمياه	2.36	1.35	متوسط
	الدرجة الكلية	**3.05**	**0.87**	**متوسط**

يتضّح من الجدول (35) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة لفقرات مجال تحقيق الكفاءة الاقتصادية لمشاريع الشراكة المائية تراوحت ما بين (2.36 _4.47)، وجاءت فقرة "يتواجد لدي خزان مياه على ظهر المنزل" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4.47) وبتقدير مرتفع، بينما جاءت فقرة "المياه متواجدة على مدار الوقت في شبكة التوزيع الّتي تزودني بمياه" في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (2.36) وبتقدير متوسط.

يظهر للوهلة الأولى أن وجود خزان مياه لكل منزل فلسطيني مؤشر جيد، لكنه في أصله مؤشر مرتبط بندرة المياه، ذلك أن وجود خزانات في فلسطين والأردن كمثال آخر مشابه للحالة الفلسطينيّة على أسطح المنازل، يعتبر أمر نمطي متجذر في الشكل المورفولوجي العمراني الفلسطيني، جدير بتحديد بصمة البلد المائي والّذي ينمّ عن الندرة والشّح في كمية مياه الشرب المتاحة لمتلقي الخدمة.

ذلك أن الحاجة لخزان الماء على سطح المنزل هي ضرورة لتجميع المياه من شبكة التّوزيع الّتي تضخ الماء في أوقات معينة فقط، قد تصل الى مرة واحدة في الاسبوع والاسبوعين، مما يطر متلقي الخدمة من توفير خزان جمع مياه لتوفير احتياجاته خلال فترة انقطاع ضخ المياه في الشّبكة من قبل مزودي الخدمة المائيّة بالمفرّق،(كبائع تجزئة).

والأصل أن يكون مؤشر الكفاءة لصانع السّياسات هو أن يأتي يوم لا يضطر متلقي الخدمة المائي أن يتواجد على سطح منزله خزان جمع مياه، دلالة على أن مستوى الثقة بالاستدامة للتزود بالخدمة المائيّة وصل الى درجات مرضية وعالية جدا من قبل المواطن بالمؤسسة المائيّة ومزودي الخدمات المائيّة.

وهذا يتوافق مع أقل درجة حصلت عليها النّتائج المقرونة بعبارة "المياه متواجدة على مدار الوقت في شبكة التّوزيع الّتي تزودني بمياه" في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (2.36) وبتقدير متوسط، والّتي فرضت الحاجة المُلِّحة " لوجود خزان جمع لمياه الشّرب"، مما جعلها أعلى درجة في العبارات.

4. نتائج السّؤال الثالث: ما مستوى متطلبات الإستدامة الايكولوجية الّتي يمكن إبرازها لتسهيل مشاريع الشّراكة المائيّة من وجهة نظر متلقي الخدمة؟

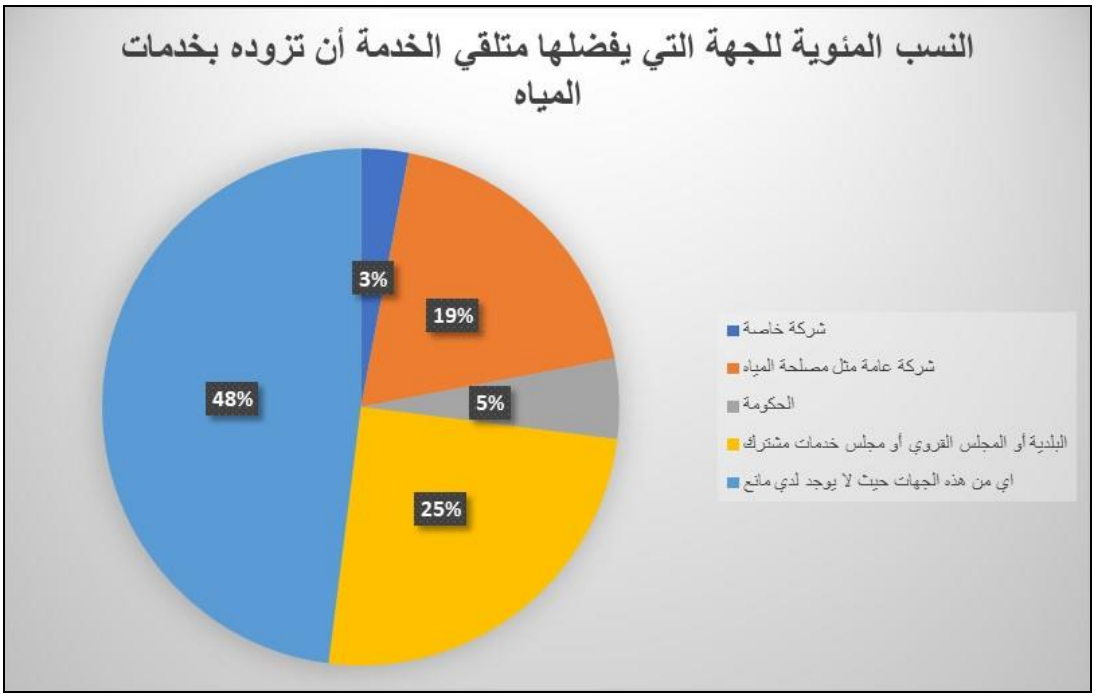
وقبل الاجابة عن السّؤال الثّالث لا بد من معرفة الجهة الّتي يفضلها متلقي الخدمة أن تزوده بخدمات المياه.

36- جدول رقم (36): التّكرار والنّسب المئويّة للجهة الّتي يفضلها متلقي الخدمة أن تزوده بخدمات المياه

الجهة	التكرار	النسبة المئوية
شركة خاصة	16	3%
شركة عامة مثل مصلحة المياه	96	19%
الحكومة	28	5%
البلدية أو المجلس القروي أو مجلس خدمات مشترك	130	25%
اي من هذه الجهات حيث لا يوجد لدي مانع	248	48%

المصدر: المسح الميداني

49- شكل رقم (49): النسب المئوية للجهة التي يفضلها متلقي الخدمة المائية



المصدر: المسح الميداني

يتضّح من الجدول (36) أن النّسبة المئويّة الأعلى كانت من نصيب أي من هذه الجهات حيث لا يوجد لدي مانع وبنسبة مئوية بلغت 48%، تلتها البلدية أو المجلس القروي أو مجلس خدمات مشترك وبنسبة 25%، تبعتها شركة عامة مثل مصلحة المياه وبنسبة مئوية بلغت 19%، أما أقل هذه النسب فكانت من نصيب شركة خاصة وبنسبة 3% من عينة الدراسة من متلقي الخدمة.

وتعزو الدّراسة هذا التوجه لصالح مشاريع الشراكة المائيّة والّتي يمكن أن تدلل على عدم معارضة القبول الاجتماعي لتولي شركة مشروع مائي خاصة تقديم الخدمة المائيّة وهذا بعكس ما يتوقعة بعض الخبراء والّذين يشيرون إلى أن المدرك الجمعي للناس مرتبط بتقديم الخدمة العامة من قبل الطرف الحكومي، والّذي يبدو غير قوي هنا، بدلالة أن المبحوثين من متلقي الخدمة لم يعارضوا أي من الجهات المذكورة لتقديم الخدمة.

وتعزو الأطروحة هذا المستوى المفاجىء من القبول الاجتماعي لنوع الجهة المقدمة للخدمة إلى ندرة الخدمة، بمعنى وجود فجوة كبيرة بين الطلب على الخدمة ووجودها متاحة في المرافق الفلسطينية، ذلك أن الطلب على الخدمة كبير ومتنامي إلا أن توفر الخدمة فيه اختلالات متنوعة وكبيرة في سوق المياه الفلسطيني، وقد أبرزت الأطروحة في مباحثها هذه الاختلالت بالتفصيل، وكان أهمها كمية مياه الشرب المتاحة في الضفة الغربية بشكل عام، وجودة مياه الشرب في مناطق أخرى مثل قطاع غزة.

وأما على مستوى خدمة الصّرف الصّحي فهي نادرة التّوفر بعملياتها المتكاملة في معظم المناطق(ضفة وغزة)، فإما أن تكون برك جمع دون معالجة مثل قطاع غزة، أو خلو التّجمع السّكاني من الخدمة أصلا كما هو الحال في الضّفة الغربيّة والّتي يلجاؤون فيها إلى بناء حفر الامتصاص في الموقع، والنتائج أدناه ستوضح هذا التوجه من التحليل.

للإجابة عن السؤال الثالث حُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات متطلبات الاستدامة الإيكولوجية الّتي يمكن إبرازها لتسهيل مشاريع الشراكة المائيّة من وجهة نظر متلقي الخدمة، والجدول (37) يوضّح ذلك:

37- جدول رقم (37): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعيارية لمجالات متطلبات الاستدامة الإيكولوجية الّتي يمكن إبرازها لتسهيل مشاريع الشّراكة المائيّة من وجهة نظر متلقي الخدمة

الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	القبول الاجتماعي لاستخدامات مياه الصّرف الصّحي.	2.86	0.96	متوسط
2	القبول الاجتماعي لوجود محطات الصّرف الصّحي في المنطقة لاستخدامات مياه الصّرف الصّحي.	2.12	1.04	متوسط
	الدّرجة الكليّة	**2.49**	**1.00**	**متوسط**

المصدر: المسح الميداني

يتضح من الجدول (37) أن المتوسط الحسابي لتقديرات عينة الدراسة لمتطلبات الاستدامة الإيكولوجية الّتي يمكن إبرازها لتسهيل مشاريع الشراكة المائية من وجهة نظر متلقي الخدمة ككل بلغ (2.49) وبتقدير متوسط، أما المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة لمجالات متطلبات الاستدامة الإيكولوجية الّتي يمكن إبرازها لتسهيل مشاريع الشراكة المائية فقد تراوحت ما بين (2.12-2.86)، وجاء مجال "القبول الاجتماعي لاستخدامات مياه الصّرف الصّحي" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (2.86) وبتقدير متوسط، بينما جاء المجال "القبول الاجتماعي لوجود محطات الصّرف الصّحي في المنطقة استخدامات مياه الصّرف الصّحي" في المرتبة الثّانيّة، بمتوسط حسابي بلغ (2.12) وبتقدير متوسط.

وقد حُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدّراسة على فقرات كل مجال من مجالات متطلبات الاستدامة الإيكولوجية الّتي يمكن إبرازها لتسهيل مشاريع الشّراكة المائيّة من وجهة نظر متلقي الخدمة على حدة، بحيث أجابت عن الأسئلة الفرعية وعلى النحو الآتي:

1) ما مستوى القبول الاجتماعي لاستخدامات مياه الصرف الصحي من وجهة نظر متلقي الخدمة؟

38- جدول رقم (38): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال مستوى القبول الاجتماعي لاستخدامات مياه الصرف الصحي من وجهة نظر متلقي الخدمة

الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	لري الحدائق والمتنزهات	3.22	1.36	متوسط
2	لإعادة حقنها بعد معالجتها في الأرض بحيث تنقيها التربة وطبقات الأرض ثم يعاد ضخها من جديد وهي طريقة معتمدة علميا	2.81	1.29	متوسط
3	للاستخدامات الصناعية، بحيث تستخدمها المصانع غير الغذائية	3.41	1.41	متوسط
4	للاستخدامات السياحية،	2.42	1.23	متوسط
5	لاستخدامات البناء	2.72	1.54	متوسط
6	لاستخراج مواد كيميائية مفيدة منها، مثل الاسمدة	3.4	1.38	متوسط
7	لاستخدام الرّي للأشجار المثمرة	2.69	1.38	متوسط
8	لستخدام الرّي للخضار	2.18	1.49	منخفض
	الدرجة الكلية	**2.86**	**0.96**	**متوسط**

المصدر: المسح الميداني

يتضّح من الجدول (38) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة لفقرات مجال القبول الاجتماعي لاستخدامات مياه الصّرف الصّحي من وجهة نظر متلقي الخدمة تراوحت ما بين (2.18 _3.41)، وجاءت فقرة "للاستخدامات الصّناعية، بحيث تستخدمها المصانع غير الغذائية" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (3.41) وبتقدير متوسط، بينما جاءت فقرة "لاستخدام الرّي للخضار" في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (2.18) وبتقدير منخفض.

تعزو الأطروحة هذه النتيجة من درجة القبول المتوسطة بالمعدل العام، والمنخفضة لأكثر من استخدام لمستوى القبول الاجتماعي لاستخدامات المياه العادمة المعالجة إلى ضعف في ممارسات الادماج الاجتماعي لدى برامج التوعية المطروحة في قطاع المياه والصّرف الصّحي، ويدل على درجة تضامن متوسطة مع توجهات قطاع المياه، وهذا مرتبط بمخاطر لها علاقة بمشاريع الشّراكة المائيّة مع القطاع الخاص الذي سيواجه مخاطر متنوعة تظهر كأنها مخاطر اجتماعية كمستويات التّضامن والقبول الاجتماعي لها، لكن في أصلها تقصير من أصحاب القرار وصانعي السياسات كما سيظهر في ترابط وتسلسل كافة النّتائج أدناه.

ويلاحظ أيضا من النتائج مستوى منخفض لمستوى قبول ري الخضار من المياه المعالجة وهذا محله درج وعي اجتماعي لأسباب التلوث والّتي تكون كبيرة في حالة ريّ للخضار مقارنة بري الأشجار بالشكل العام، ومن جهة أخرى فإنّ لها دواعي دينية متأصلة في مفهوم الطهارة والنجاسة للمياه في الإسلام قد تكون محل حكم من قبل المبحوثين على رفض التّعامل مع المياه المعالجة بغض النّظر عن مستوى جودة معالجتها.

وهنا لا بد من تحديد مفهوم الوعي وتجذراته القيمة والنماذج المعرفية السائدة في المجتمع والّتي تؤثر في شكل الوعي والحكم على القضايا والمشكلات المختلفة.

2) ما مستوى القبول الاجتماعي لوجود محطات الصّرف الصّحي في المنطقة لاستخدامات مياه الصّرف الصّحي من وجهة نظر متلقي الخدمة؟

39- جدول رقم (39): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال القبول الاجتماعي لوجود محطات الصّرف الصّحي في المنطقة لاستخدامات مياه الصّرف الصّحي من وجهة نظر متلقي الخدمة

الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	أتقبل أن تكون محطة معالجة المياه العادمة بالقرب من منطقتي سكني.	2.03	1.03	منخفض
2	إذا عرض علي حوافز مالية أو غير مالية معينة، أستفيد منها مقابل خدمة الصرف الصحي.	2.04	1.11	منخفض
3	أتقبل أن تكون محطة معالجة المياه العادمة بالقرب من ممتلكاتي الزّراعية أو الصّناعية (إن وجدت).	2.27	1.26	منخفض
الدرجة الكلية		**2.12**	**1.04**	**منخفض**

المصدر: المسح الميداني

يتضّح من الجدول (39) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدّراسة لفقرات مجال القبول الاجتماعي لوجود محطات الصّرف الصّحي في المنطقة لاستخدامات مياه الصّرف الصّحي من وجهة نظر متلقي الخدمة تراوحت ما بين (2.27 - 2.03)، وجاءت فقرة "أتقبل أن تكون محطة معالجة المياه العادمة بالقرب من ممتلكاتي الزّراعية أو الصّناعيّة (إن وجدت)" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (2.27) وبتقدير منخفض، بينما جاءت فقرة "أتقبل أن تكون محطة معالجة المياه العادمة بالقرب من منطقتي سكني" في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (2.03) وبتقدير منخفض.

وقد تنقسم الأسباب لتفسير هذا الرّفض من جهة إلى ضعف ثقة متلقي الخدمة في اختلالات متكررة بمستوى الأداء لمحطة المعالجة، مما يسفر عنه مشكلات بيئية متكررة تعكس أشكالا من الضّرر المتنوع لجيران المحطة من السكان، وقد وقع هذا الخطر في أكثر من منطقة في الضفة الغربية وقطاع غزة

أما السبب الآخر فهو مرتبط بدرجة الوعي تجاه المنافع المتوقعة تراتبيا من المعالجة الأوليّة إلى المعالجة المتقدمة، وصولا إلى مستوى إعادة الاستخدام للمياه العادمة المعالجة (اعتمادا على المستوى التقني الّذي صممت له المحطة) والّتي يمكن أن تكون محل منافع متنوعة خصوصا للاحتياجات الزراعية والصناعية وربما السياحية في ظروف معالجة متطورة، ومع ذلك بقيت النسبة لإجابة المبحوثين منخفضة.

وإن دل ذلك فإنّه يدل على ضعف مستوى الوعي لدى المبحوثين من متلقي الخدمة، تجاه هذا النوع من المنافع وتعظيم قيمة المياه من خلال تعدد الاستخدامات لنفس الكمية من المياه في أكثر من مجال.

3) ما مصادر التلوث التي يعاني منها متلقي الخدمة؟

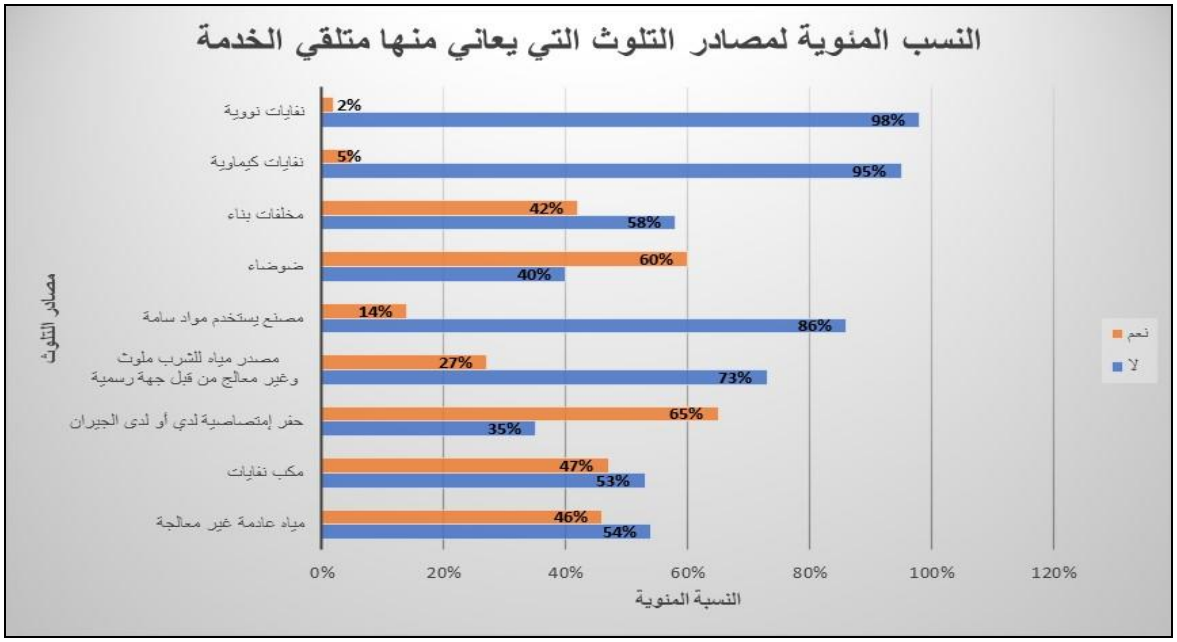
لمعرفة الإجابة عن السّؤال الجدول (40) يوضح التكرار والنسب المئوية لمصادر التلوث الّتي يعاني منها متلقي الخدمة.

40- جدول رقم (40): التّكرار والنسب المئوية لمصادر التلوث الّتي يعاني منها متلقي الخدمة

مصادر التلوث	الاجابة	التكرار	النسبة المئوية
مياه عادمة غير معالجة	نعم	214	46%
	لا	254	54%
مكب نفايات	نعم	220	47%
	لا	248	53%
حفر امتصاصية لدي أو لدى الجيران	نعم	338	65%
	لا	180	35%
مصدر مياه للشرب ملوث وغير معالج من قبل جهة رسمية	نعم	140	27%
	لا	378	73%
مصنع يستخدم مواد سامة	نعم	74	14%
	لا	444	86%
ضوضاء	نعم	308	60%
	لا	206	40%
مخلفات بناء	نعم	220	42%
	لا	298	58%
نفايات كيماوية	نعم	24	5%
	لا	494	95%
نفايات نووية	نعم	8	2%
	لا	510	98%

المصدر: المسح الميداني

50- شكل رقم (50): النسب المئوية لمصادر التلوث التي يعاني منها متلقي الخدمة



المصدر: المسح الميداني

يتضّح من الجدول (50) أن النسب المئوية لمصادر التّلوث تتفاوت من خلال استجابة متلقي الخدمة بحيث بلغت أعلى هذه النسب 65%، وتعود إلى مصدر حفر امتصاصية لدي أو لدى الجيران، وتأتي في المرتبة الثانية الضوضاء وبنسبة مئوية بلغت 60%، تلتها مكب النفايات ومياه عادمة غير معالجة وبنسب 47%، 46% على التوالي، أما أقل هذه النسب فكان من نصيب نفايات نووية وبنسبة 2% من استجابة عينة الدّراسة من متلقي الخدمة.

تبرز النسب للملوثات حجم انتشار مشكلة المياه العادمة غير المعالجة والحفر الامتصاصية للمياه العادمة ومكبات النفايات، وهي مصادر لنفس المشكلة والّتي يمكن تحديدها "بضعف إدارة معالجة المياه العادمة"، وصرفها صحيا وإدارة النّفايات الصّلبة وفقا للمؤشرات البيئية والصّحية المطلوبة، وقد تلاقى هذا المؤشر مع ما تمّ طرحة في الأطروحة في مباحث متعددة خصوصا في قطاع غزة، وقد تناولت متطلبات الاستدامة المائية والإيكولوجيّة، وخصوصا مبحث العدالة الاجتماعية، **والّذي ركز على الظّلم البيئي المتصل بالصّرف الصّحي الفلسطيني**، وقد تبين أن هذه المشكلة تحتل جانبين، الأول من قبل الاحتلال الإسرائيلي وتداعيات الهيمنة التعسفية لكل المجالات، والجانب الثاني متصل بالضعف التنظيمي المرتبط بصانع السياسات والقرار القطاعي الفلسطيني في المياه والبيئة والصحة.

إلا أن الضوضاء ومخلفات الأبنية فهي محل تلوث من نوع آخر لمصادر التلوث، قد يكون التدخل المناسب وفقا لضبط الممارسات المثلى في المنشآت الصناعية ومشاريع البنى التحتية المختلفة، وتعزو الدراسة انتشار مثل هذا النوع من المشكلات إلى اختلالات في المستوى التّنظيمي للحرف والصناعات، وبالتّالي إلى المؤسسات المحليّة مثل البلديات والمجالس المحلية من جهة ومدونات السّلوك الوظيفي الأمثل لغرف التّجارة والصّناعة من جهة أخرى.

4) ما هي أشكال المعاناة النّاتجة عن التّلوث من وجهة نظر متلقي الخدمة؟

لمعرفة الإجابة عن السّؤال الجدول (41) يوضح التّكرار والنسب المئوية لأشكال المعاناة الناتجة عن التلوث من وجهة نظر متلقي الخدمة.

41- جدول رقم (41): التكرار والنسب المئوية لأشكال المعاناة الناتجة عن التلوث من وجهة نظر متلقي الخدمة

أشكال المعاناة الناتجة عن التلوث	الاجابة	التكرار	النسبة المئوية
أعاني أنا أو أحد من أفراد أسرتي من مرض مزمن بسبب احد مصادر التلوث	نعم	16	3%
	لا	498	97%
سبق وتعرضت لمرض بسبب ملوثات بالقرب من منطقة سكني	نعم	90	18%
	لا	424	83%
يكثر البعوض بشكل كبير جداً في منطقة سكني بسبب مصادر التلوث	نعم	238	46%
	لا	276	54%
أعاني من روائح كريهة في منطقة سكني بسبب مصدر من مصادر التلوث	نعم	188	37%
	لا	326	63%
واجهت خسائر مالية بسبب أحد مصادر التلوث	نعم	152	30%
	لا	362	70%

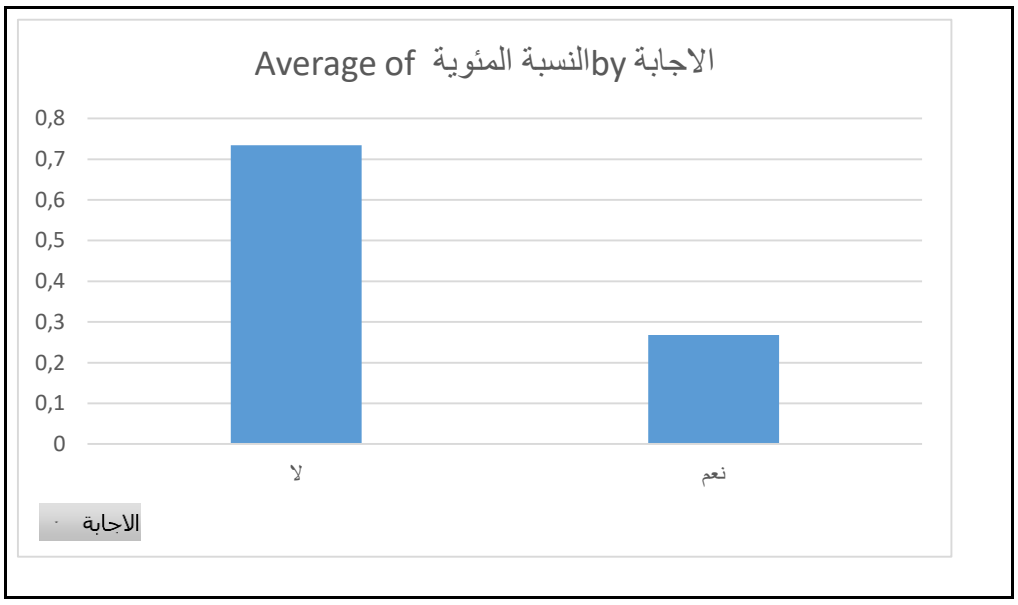
المصدر: المسح الميداني

يبين الجدول (41) النسب المئوية لأشكال المعاناة الناتجة عن التلوث من وجهة نظر متلقي الخدمة بحيث بلغت أعلى هذه النسب 47%، وتعود إلى "يكثر البعوض بشكل كبير جداً في منطقة

سكني بسبب مصادر التلوث"، وتأتي في المرتبة الثانية "أعاني من روائح كريهة في منطقة سكني بسبب مصدر من مصادر التلوث" وبنسة مئوية بلغت 37%، تلتها "واجهت خسائر مالية بسبب أحد مصادر التلوث" وبنسبة 30%، أما أقل هذه النسب فكان من نصيب "أعاني أنا أو أحد من أفراد أسرتي من مرض مزمن بسبب احد مصادر التلوث" وبنسبة 3% من استجابة عينة الدراسة من متلقي الخدمة.

والشّكل الآتي يوضّح هذه الفروق في الإجابات استنادا إلى النسبة المئوية من إجابات المبحوثين من متلقي الخدمة المائية:

51- شكل رقم (51): فروق الإجابات والنسب المئوية لإجابات المبحوثين من متلقي الخدمة المائية

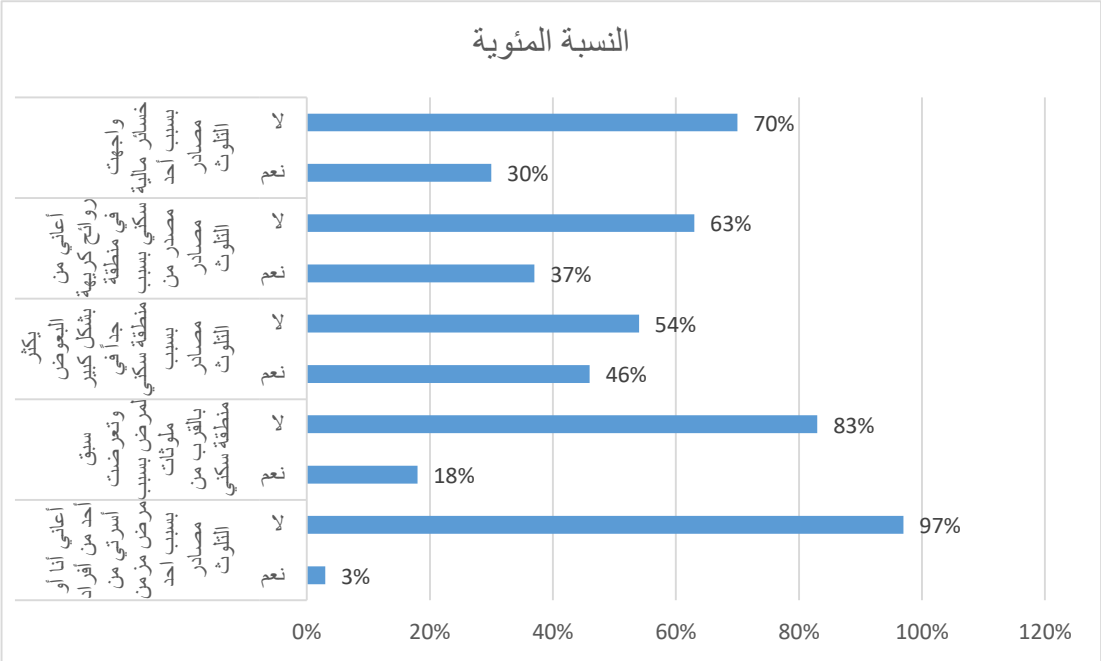


المصدر تطوير الباحث.

يظهر الشكل تراكم معدل النسب المئوية لإجابات المبحثوين بشكل عام على كل العبارات والّتي تظهر لصالح الإجابة ب (لا)، وهذا يعني أن معظم المبحوثين لم يواجهوا كافة مصادر التلوث المعروضة عليهم للإجابة.

بينما يجب التّركيز هنا على إبراز التحديات الاجتماعية والاقتصادية والّتي تظهر في الإجابة ب(نعم) كونهم يعتقدون أنهم واجهوا مصادر تلوث مختلفة ومعدل موافقتهم جاءت بتقدير (29%)، وهذا يجعلنا ندخل بقليل من التفصيل في طبيعة وتفصيل توجهات هذه الإجابة ضمن الشكل الآتي:

52- شكل رقم (52): النّسب المئوية لإجابات المبحوثين حول تعرضهم لمصادر التلوث المختلفة

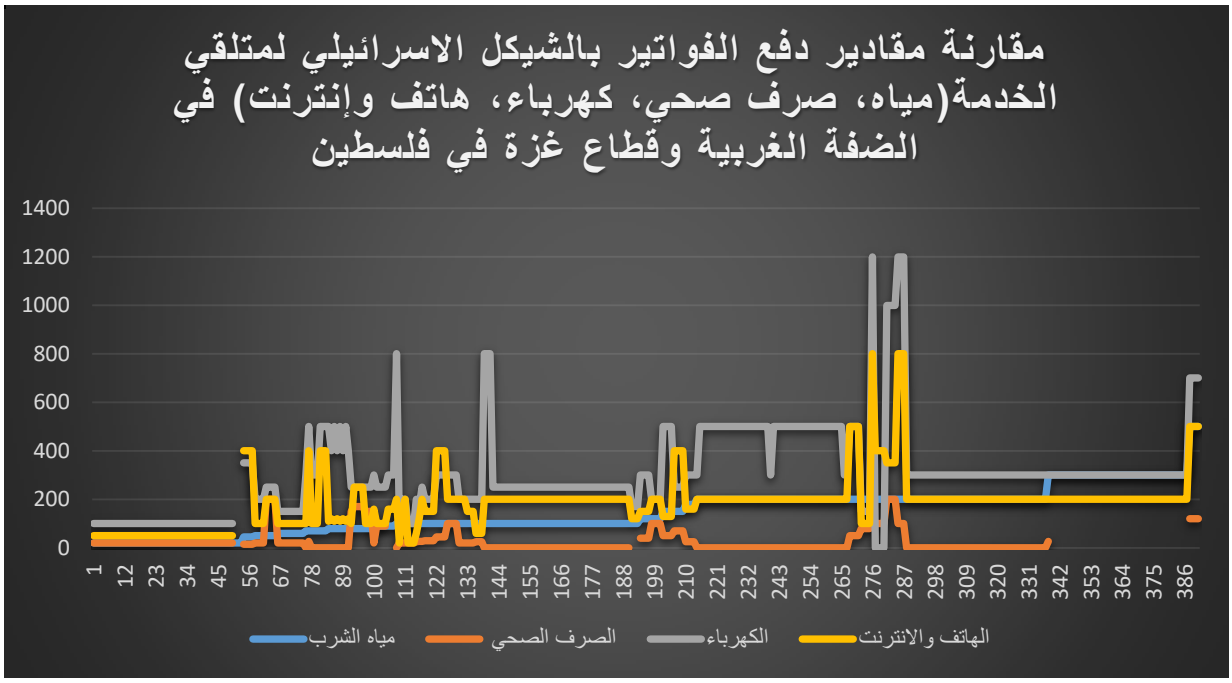


المصدر: المسح الميداني

يظهر الشكل كل عمودين باللون الأزرق على التوالي لنفس العبارة، فالأول من الأعلى على محور(Y) للإجابة "لا" بقيمة (70%)، والثاني للإجابة "نعم" على نفس المحور، وعليه فإن كثرة البعوض هي الملوث الأول بسبب انتشار المياه العادمة، ثم تليها الراوئح الكريهة، وتُعزى لنفس السبب، والخسائر المالية الّتي تكبدها بعض المبحوثين من متلقي الخدمة، وهذه تعتبر أولى الملوثات الّتي يعاني منها متلقي الخدمة، وهي محل الأثر المترتب على ضعف معالجة المياه العادمة في فلسطين.

متوسطات إجابات المبحوثين لمقادير الفواتير المدفوعة

53- شكل رقم (53): مقادير دفع الفواتير[323] (المياه؛ والصّرف الصّحي؛ والكهرباء؛ و"الهاتف والإنترنت"):



المصدر: تطوير الباحث، المسح الميداني

يلاحظ من الشكل أن فواتير الكهرباء تحتل المرتبة الأولى في الدفع بمبلغ أكبر من غيرها من الوفاتير للخدمات الأخرى من وجهة نظر المبحوثين من متلقي الخدمات جميعها، ثم يليها خدمة الهاتف والإنترنت(الاتصالات)، ثم مياه الشرب، وتأتي بالمرتبة الإخيرة خدمة الصّرف الصّحي، وتحليل التفاصيل والوقوف على تحديات وانعكاسات كل خدمة مقارنة بترابطاتها الاجتماعيّة والاقتصاديّة لا بد من التّفصيل الآتي:

42- جدول رقم (42): المتوسط لمقادير الدّفع للفواتير:

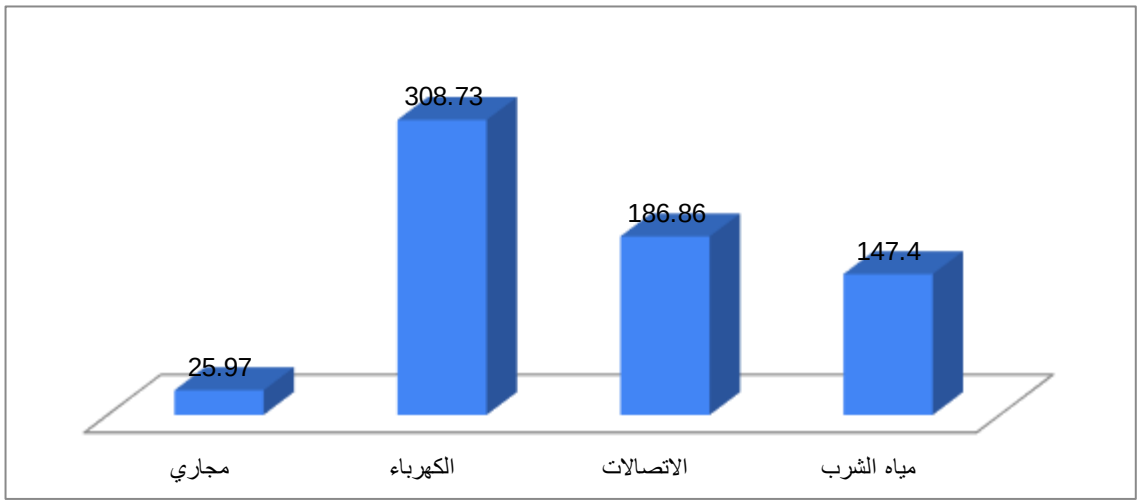
نوع الفاتورة	N	المتوسط الحسابي بالشيكل	Std. Deviation
مجاري	329	26.0	45.3
الكهرباء	387	308.7	182.2
الاتصالات	388	186.9	106.9
مياه الشرب	389	147.4	87.8

المصدر: المسح الميداني

يلاحظ من الجدول ان متوسط الدفع كان تراتبيا من أعلى إلى أسفل (الكهرباء، الاتصالات، مياه الشرب، الصّرف الصّحي) والشكل الاتي يوضح هذه الفروق:

323

54- شكل رقم (54): متوسط مقادير الدّفع مقابل خدمات مياه الشّرب والصّرف الصّحي والكهرباء و"الهاتف والانترنت"

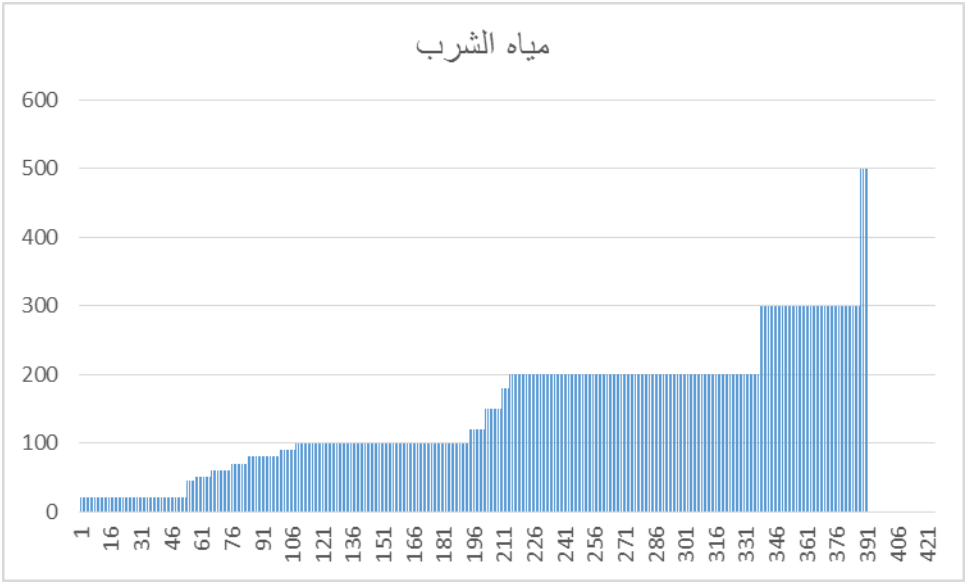


المصدر: تطوير الباحث، المسح الميداني

ولتفصيل وشرح هذه الفروقات للمتوسطات بين الخدمات المختلفة يمكن إبرازها كل على حدة لسهولة التّحليل والفهم كما يأتي:

1. فواتير مياه الشرب:

55- الشّكل رقم (55): مقادير الدّفع مقابل فواتير مياه الشرب



المصدر: تطوير الباحث، العمل الميداني

يظهر الشّكل متوسط الدّفع لفواتير تلقي خدمة مياه الشرب لمتلقي الخدمة، والّتي تظهر مدى يتروح بين 20 -500 شيكل اسرائيلي، أي بما يقابلة بسعر الصّرف إلى الدّولار الأمريكي (6- 143 $) أمريكي، وهذا الفرق مرتبط بكميات الاستهلاك من جهة، وبوفرة المياه وتبابن سعرها وكيفيات

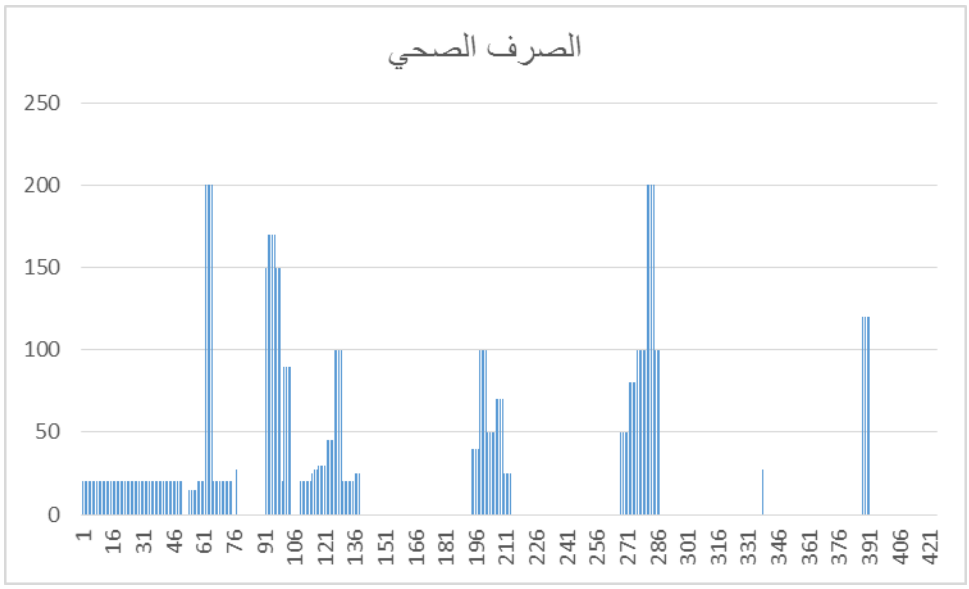
وصولها من خلال شبكات أم من خلال صهاريج لمناطق الندرة المائية من جهة أخرى، والّتي سيتم إبرازها بشكل اوضح في فروق المحافظات للتحديات الاجتماعيّة والاقتصاديّة لمشاريع الشّراكة المائيّة في الاسئلة أدناه.

إلّا أنّه من الملاحظ مما يبرزه الشّكل أن المتوسط لفاتورة مياه الشرب في فلسطين تبلغ (147.4) شيكل إسرائيلي بما يقابله من سعر الصّرف للدّولار الأمريكي (42 $).

2. فواتير مياه الصّرف الصّحي:

يوضح الشكل الاتي إجابات المبحوثين تجاه فواتير مياه الصرف الصحي، وقد تم تمثيل الإجابات على المنحنى في الشكل الاتي:

56- شكل رقم (56) فواتير مياه الصّرف الصّحي



المصدر: تطوير الباحث، المسح الميداني

يظهر الشّكل متوسط فواتير الصّرف الصّحي الّتي يدفعها متلقي الخدمة من المبحوثين، والّتي يترواح مداها بين 20 -200 شيكل إسرائيلي أي ما يعادل في سعر الصرف مقابل الدولار الامريكي (6 – 57 $) دولار امريكي.

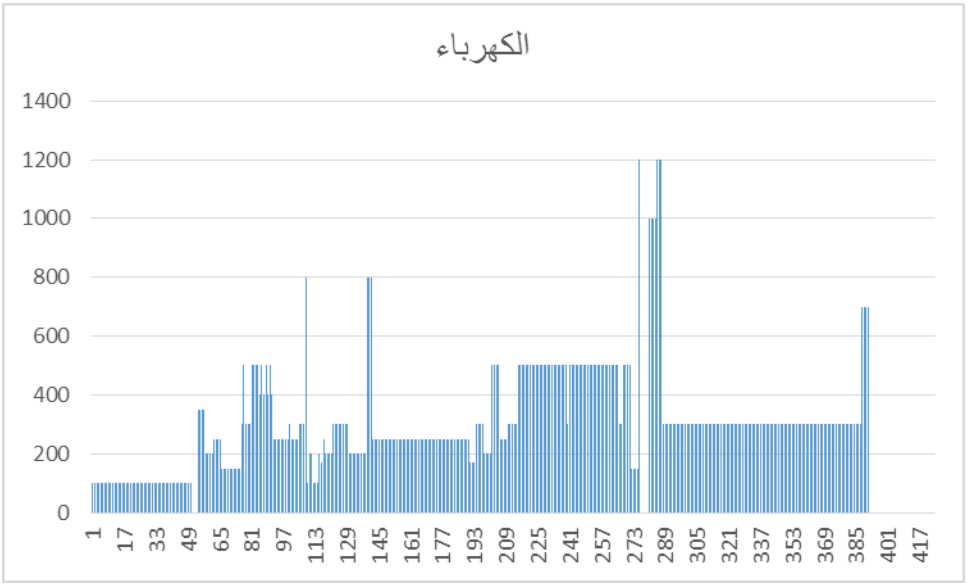
وتعزو الأطروحة هذا التدني النسبي في دفع فواتير الصرف الصحي إلى أن الخدمة في الأصل غير متوافرة، كما يظهر الشكل الفراغات في إجابات المحوثين والتي لا ينطبق معهم هذا السؤال لعدم توفر الخدمة في كثير من التجمعات السكنية للمبحوثين، والسبب في تزايدها عشر أضعاف من 20 الى 200 وحدة نقدية، إلى أن دفع خدمة التخلص من المياه العادمة في الضفة الغربية وقطاع غزة في فلسطين يأتي من خلال صهاريج النضح للحفر الامتصاصية الّتي يقوم الفلسطني ببنائها إما صماء أو غير صماء، عندما لا تتوفر خدمة الصرف الصحي ضمن شبكات ومحطات المعاجلة.

وقد تمّ التطرق لهذه التّحديات الاجتماعية والاقتصادية في الأطروحة في مباحث العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية، واسترداد التكاليف على التوالي، وقد تلاقت هذه النتائج مع التحليل الّذي قدمته الاطروحة مما يرفع درجة التّاكد من موضوعية النتائج المستخلصة.

3. فواتير الكهرباء:

يوضح الشكل الاتي متوسط إجابات المبحوثين ممثلا بيانيا كما يأتي:

57- شكل رقم (57): متوسط إجابات المبحوثين من متلقي الخدمة للمبالغ المدفوعة لقاء توفر خدمة الكهرباء



المصدر: تطوير الباحث، المسح الميداني

يظهر الشكل متوسط إجابات المبحوثين حول خدمة الكهرباء والمبالغ المتربتة على تلقي هذه الخدمة والّتي تظهر مدى كبير في حجم الدفع مقابل هذه الخدمة مرتبط بحجم الاستهلاك والّذي يدلل على حجم الأجهزة الكهربائية والخدمات المتصلة والمتنوعة الّتي تحتاج إلى الكهرباء، والّتي تقع بين100 -1200 شيكل إسرائيلي، ضمن فارق كبير يتراوح وفقا لسعر الصّرف الدّولار مقابل الشيكل ب(28.6-343 $) أمريكي.

وبالنظر إلى ترابط الفواتير معا، يبرز إهمية الترابط الطاقي، بين إستخدامات المياه والكهرباء، والّتي تعتمد على تكنولوجيا تحسين كفاءة استخدام المياه والطاقة، ومؤشرات الترابط بينهما، من خلال المنظور المائي والّذي يركز على الكفاءة والتحسينات، وتوليد مصادر غير تقليدية للمياه والكهرباء، بتزامن دائم لعملية تقييم مستمرة للتكاليف والمنافع المتعلقة بالتطبيق وممارسات الاستهلاك لهما.

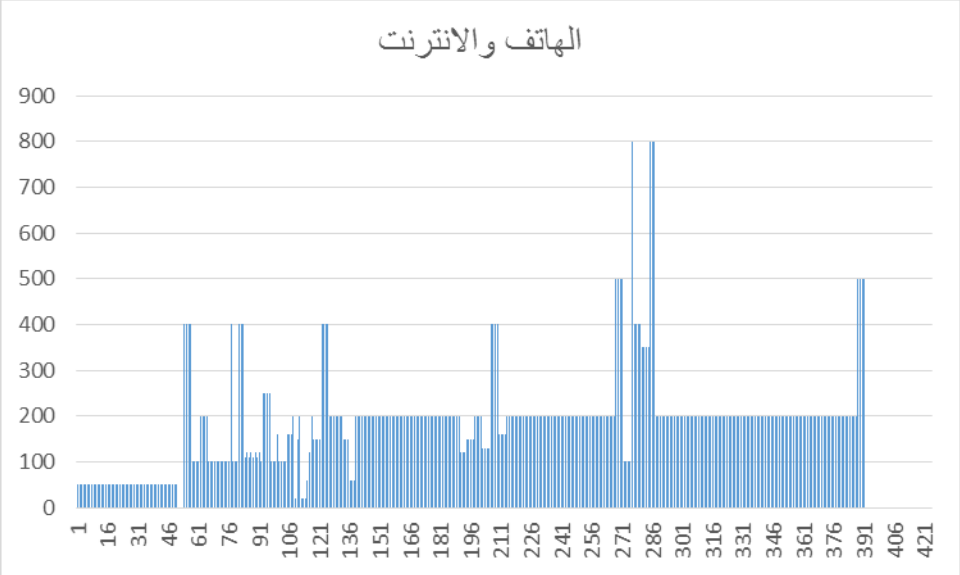
وإن كانت النتائج هنا تركز على الممارسات في الاستخدام المنزلي فقط، ولكنها تدلل بمتوسط وفرتها وندرتها في المدن والتجمعات السكناية المختلفة على ترابط الأنشطة الاقتصاديّة والسياحيّة والصّناعيّة والزّراعيّة والاجتماعيّة كلها، وهذا يعني رصد الإجهاد المائي الّذي تمّ التّعرض له في هذه الأطروحة بمستويات الاستهلاك والتعرفات العادلة المتوفرة لدى متلقي الخدمات من مقدميها.

4. فواتير الهاتف والإنترنت:

يعرض الشّكل الآتي متوسط المبالغ الّتي يدفعها متلقي الخدمة مقابل الحصول على خدمة الهاتف والإنترنت والّتي تعني الإجبارية في القانون الفلسطيني بمعنى لا تحصل على الإنترنت إلّا من خلال التقدم للحصول على خدمات الهاتف وإن كنت مستغنيا عنها بسبب تقنيات الإنترنت الّتي توفرها من خدمات متنوعة للاتصال والتواصل تعد أكثر حداثة وراحة وخصوصية من الهاتف الّذي أصبح تقليديا، وفي هذا الإجراء معارضة كبيرة في الوسط الفلسطيني، تلقي بظلالها على مخاوف تحكم القطاع

الخاص بالقرار الإداري والسياسي في البلد المضيفن والّذي يمسي كمدخل لتعظيم اربحا وأهداف الشّركات الخاصة على حساب أي تداعيات للعدالة الاجتماعيّة والاقتصاديّة الأخرى في المجتمع

58- شكل رقم (58): متوسط مبالغ فواتير الهاتف والإنترنت من وجهة نظر متلقي الخدمة



المصدر: تطوير الباحث.

يظهر الشكل على محور (x) عدد المبحوثين، بينما يظهر محور(Y) المبلغ المدفوع لقاء الحصول على خدمة الهاتف والإنترنت معا، ويتبين من الشّكل أن أقل مبلغ مدفوع لقاء الخدمة هو (50) شيكل إسرائيلي، بينما أعلى مبلغ مدفوع يبلغ(800) شيكل إسرائيلي، ويقع المتوسط لفاتورة الهاتف والإنترنت في إجابات المبحوثين ضمن المبلغ (186.86) شيكل إسرائيلي، ويتربط هذا المبلغ الّذي يعادل (55.78 $) أمريكي[324]، بمجموع الفواتير الّتي يتوجب على العائل دفعها بما يضم الفواتير الأخرى أعلاه، والّذي يستوجب احتساب القدرة على الدّفع مقارنة بمستويات الدّخل والّتي يبدو أن متلقي الخدمة تكيّفوا معها من خلال ما يظهره الشّكل من تباين في متوسطات مبالغ الفواتير المدفوعة والّتي تقع بين 50-800 شيكا اسرائيلي وكما ستظهر النتائج أدناه ارتباطات لعوامل سوسيو اقتصاديّة مختلفة بنفس السياق من التباين، والّذي يؤكد على ضرورة النظر بشيء من التركيز على توفر الخمات الأساسيّة بشكل يضمن وصول الجميع الى المرافق وضمان التمتع بها من قبل كافة متلقي الخدمة بما يشمل محدودي الدّخل والأكثر انكشاف وهشاشة في المجتمع.

ومما يرتبط بنتائج أخرى أعلاه من خلال تحليل اتجاهات إجابات المبحوثين من متلقي الخدمات المائيّة وغيرها، الاستعداد المسبق للدفع، الّذي يزداد كلما ندرت الخدمة، وهو محل طمع للمستثمرين، ومحل قلق كبير لصانعي السياسات، أو على الأقل هكذا يجب أن يمثل، وبالتالي تبرز أهمية الدراسة هنا، لتحديد مستوى القدرة على الدفع ارتباطا بالدخل والعلاقة بسوق العمل وعوامل أخرى، من خلال تركيزها على جملة التداعيات والتحديات الاجتماعيّة والاقتصاديّة الّتي تواجه متلقي الخدمة، وأبرزها هنا عدالة التعريفة للخدمات والقدرة على الدّفع، مقارنة مع استرداد التّكاليف العادل

[324] سلطة النقد الفلسطينية (2022):" تعليمات رقم (6) لسنة 2022: بشأن الحوالات المالية/ الصرافين"، حيث يثبت سعر صرف الدولار الامريكي عند سعر صرف 3.5 مقابل الشيكل الاسرائيلي، بالمجمل العام، لسنة 2022. الموقع الرسمي، https://www.pma.ps/ar، آخر وصول 2022/6/13.

للمنشاة الّتي تقدم الخدمة، والّذي ورد فيه تفصيلا وتحليلا من عدة أوجه في مبحث استرداد التكاليف من هذه الأطروحة (ص 98).

5. فرضيات الدّراسة

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq .05$) بين متوسطات أفراد عينة الدراسة نحو التحديات الاجتماعية الاقتصادية لمشاريع الشراكة المائيّة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة في فلسطين تعزى إلى متغير المحافظة.

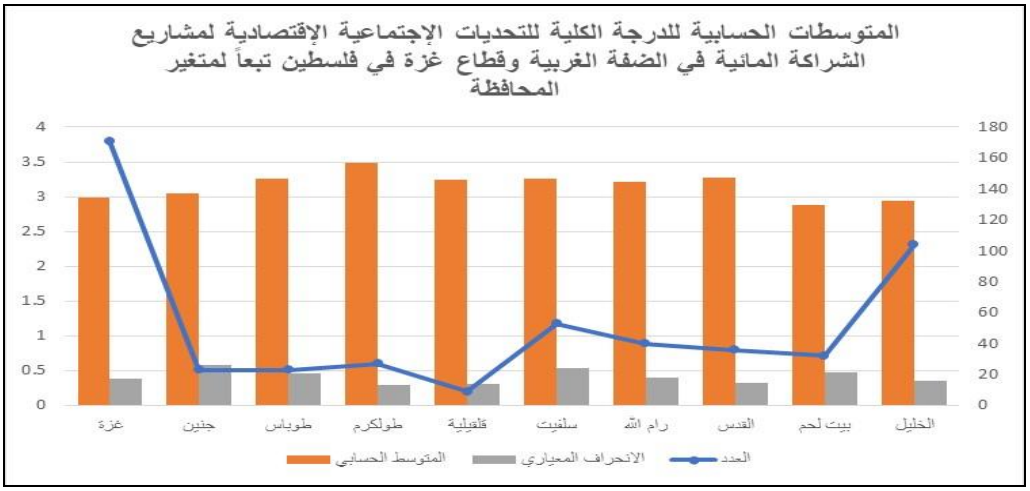
استخرجت المُتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للتحديات الاجتماعيّة الاقتصاديّة لمشاريع الشراكة المائيّة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة في فلسطين تبعاً لمتغير المحافظة، وجاءت النتائج كما هو موضّح بالجدول (43).

43- جدول رقم (43): المتوسطات الحسابيّة للدرجة الكليّة للتّحديات الاجتماعيّة الاقتصاديّة لمشاريع الشراكة المائيّة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة في فلسطين تبعاً لمتغير المحافظة

المحافظة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
غزة	171	2.98	0.39
جنين	23	3.04	0.58
طوباس	23	3.26	0.46
طولكرم	27	3.49	0.29
قلقيلية	9	3.25	0.31
سلفيت	53	3.26	0.53
رام الله	40	3.22	0.40
القدس	36	3.27	0.33
بيت لحم	32	2.88	0.47
الخليل	104	2.94	0.36
الدرجة الكلية	**518**	**3.08**	**0.44**

المصدر: المسح الميداني

59- شكل رقم (59): المتوسطات الحسابيّة للدّرجة الكليّة للتحديات الاجتماعيّة الاقتصاديّة لمشاريع الشراكة المائيّة



المصدر: تطوير الباحث، المسح الميداني

يتضح من خلال الجدول (59): وجود فُروق ظاهرية بين المُتوسطات الحسابية، وذلك تبعاً لمُتغير المحافظة، ولمعرفة إذا كانت هذه الفُروق دالة إحصائياً، استُخدم اختبار تحليل التّباين الأحادي (One Way ANOVA) لأكثر من مجموعتين مُستقلتين، كما هو موضح في الجدول (**44**).

44- جدول (44): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي، لاختبار مُستوى دلالة الفُروق للدّرجة الكليّة للتحديات الاجتماعيّة الاقتصاديّة لمشاريع الشراكة المائيّة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة في فلسطين تبعاً لمتغير المحافظة

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة *
الدرجة الكلية	بين المجموعات	14.28	9	1.59	9.39	0.00
	داخل المجموعات	85.84	508	0.17		
	المجموع	100.12	517			

المصدر: المسح الميداني

من خلال البيانات الواردة في الجدول (44): يتبين أن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة جاءت أقل من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha \leq .05$)، لذلك نرفض الفرضيّة الصّفريّة؛ بمعنى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدّلالة ($\alpha < .05$) بين متوسطات أفراد عينة الدّراسة نحو التّحديات الاجتماعيّة الاقتصاديّة لمشاريع الشراكة المائيّة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة في فلسطين تُعزى إلى متغير المحافظة.

وللكشف عن سبب الفروق بين المتوسطات الحسابيّة تبعاً لمتغير المحافظة، أُجري اختبار أقل فرق دال (LSD) والجدول (5.23) يوضح ذلك:

45- جدول رقم (45): اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية تبعاً لمتغير المحافظة

المحافظة(I)	المحافظة(I)	الفرق في المتوسط الحسابي
طوباس	غزة	27839*
	بيت لحم	37838*
	الخليل	32017*
طولكرم	غزة	51178*
	جنين	45779*
	طوباس	23338*
	سلفيت	23788*
	رام الله	27740*
	القدس	22414*
	بيت لحم	61177*
	الخليل	55355*
قلقيلية	بيت لحم	36656*
	الخليل	30834*
سلفيت	غزة	27390*
	جنين	21991*

	بيت لحم	37389*
	الخليل	31568*
رام الله	غزة	23438*
	بيت لحم	33437*
	الخليل	27615*
القدس	غزة	28764*
	جنين	23365*
	بيت لحم	38763*
	الخليل	32942*

***دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (p < .05) ، المصدر: المسح الميداني**

يتبين من الجدول (45) الآتي:

1- الفرق بين محافظة طوباس من جهة وكل من محافظات (غزة، بيت لحم، الخليل) ولصالح طوباس.

2- الفرق بين محافظة طولكرم من جهة وكل من محافظات (غزة، جنين، طوباس، سلفيت، رام الله، القدس، بيت لحم) ولصالح طولكرم.

3- الفرق بين محافظة قلقيلية من جهة وكل من محافظات (بيت لحم، الخليل) ولصالح قلقيلية.

4- الفرق بين محافظة سلفيت من جهة وكل من محافظات (غزة، جنين، بيت لحم، الخليل) ولصالح سلفيت.

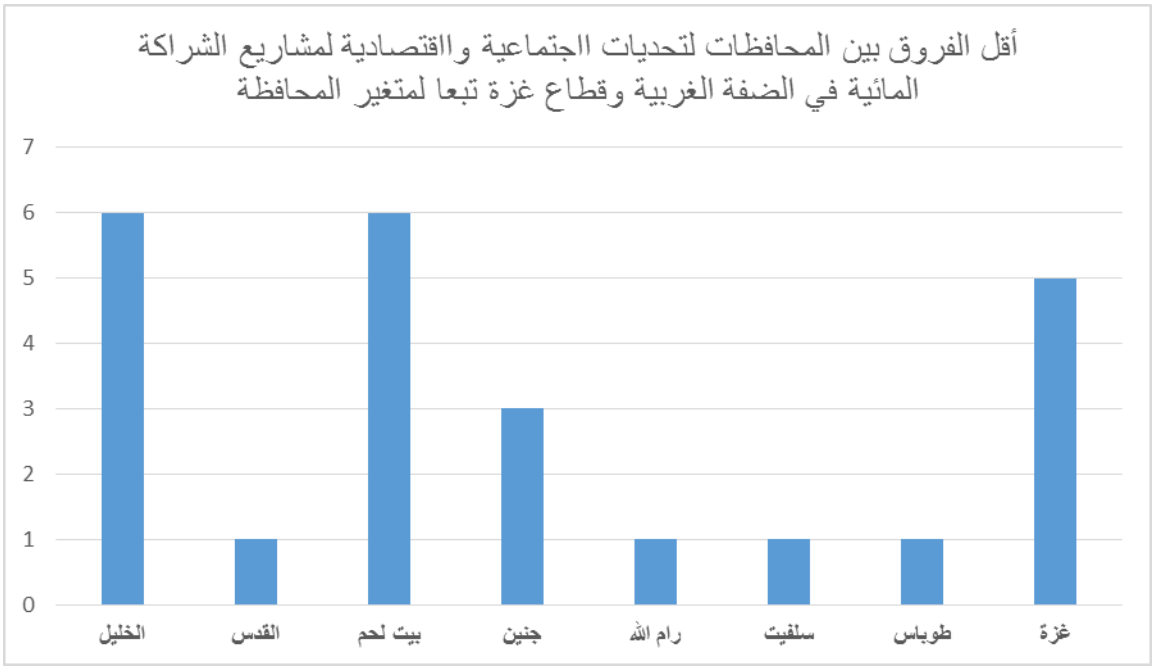
5- الفرق بين محافظة رام الله من جهة وكل من محافظات (غزة، بيت لحم، الخليل) ولصالح رام الله.

6- الفرق بين محافظة القدس من جهة وكل من محافظات (غزة، جنين، بيت لحم، الخليل) ولصالح القدس.

افترضت الأطروحة أن المنطقة السكنية الجهوية(المحافظات) سوف تحتل سياق تفسيري مهم في هذه الأطروحة ارتباطا بالفروق الإحصائيّة لجملة التّحديات المبحوثة في هذا السّؤال تحديدا، وقد تبين وجود فروق إحصائيّة لهذا المتغير.

والشكل الآتي يوضّح انعكاس الفروق الإحصائيّة من خلال كشف أقل الفروق ليتبين لنا الحقيقة المائيّة على أرض الواقع:

60- شكل رقم (60): أقل الفروق الإحصائيّة بين المحافظات للتحديات الإجتماعيّة الإقتصاديّة لمشاريع الشّراكة المائيّة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة في فلسطين تبعاً لمتغير المحافظة



المصدر: تطوير الباحث

يختلف هذا الشكل عن سابقه الممثل للجدول (60) بسبب أنّ الشكل السابق يبين أكثر الفروق، وبذلك يغيب عن الشكل هنا محافظتي قلقيلية وطولكرم لأنهما الأقل فروقا هنا والأكثر فروقا هناك، ثم يبين الشّكل أن محافظة سلفيت وطوباس ورام الله والقدس هي الأقل فروقا على نفس المستوى وأقل من طولكرم وقلقيلية، وهنّ أقل فروقا عن جنين وبيت لحم والخليل، وهذا يتلاقى مع تحليل واقع المياه في المبحث الأول من هذه الأطروحة.

والّذي بين أن الخليل وبيت لحم وغزة أكثر المحافظات عرضة للتّحديات الاجتماعيّة الاقتصاديّة المرتبطة بواقع المياه لكل محافظة بسبب ندرة المصادر المائيّة وهيمنة الاحتلال وتعسفه من السماح لإنتاج المزيد من المصادر المائية التقليدية وغير التقليدية، إضافة إلى قطاع غزة.

وهذا يتلاقى مع التّحليل الّذي قدمته الأطروحة بحيث أظهر التّحليل في أكثر من مبحث أن جملة هذه التّحديات الاجتماعيّة والاقتصاديّة، المرتبطة بالواقع المائي في قطاع غزة، خطير وشديد الانكشاف والهشاشة، ليس بسبب ندرة المصادر المائيّة، وإنما بسبب ندرة المصادر المائيّة الّتي بقيت صالحة للاستخدام الآدمي، وكذلك تداعيات التّردي لمعالجة المياه العادمة، كما سيرد في النتائج أدناه، وينسجم مع طرح الأطروحة في كل مباحثها، وهذا التّلاقي بين التّحليل الّذي قدمته الأطروحة والنّتائج الإحصائيّة، يرفع درجة التأكد من موضوعية النّتائج الّتي نحاول الوصول إليها في حدود مشكلة البحث ونطاقه الموضوعي للإجابة عن الاسئلة وإثبات أو نفي الفرضيات المحددة.

وتعزو الدّراسة من جهة أخرى وجود هذه الفروق لاختلالات تنموية نتيجة ضعف في فاعلية إنفاذ الخطط على أرض الواقع، والّتي تشير إلى فروق تنموية مهمة من محافظة إلى أخرى، ذلك أن ندرة المصادر المائية وإمدادات المياه المتقطعة تتباين بين محافظة وأخرى، ومثال ذلك محافظات مثل

سلفيت وقلقيلية وطولكرم تتمتع بخدمات المياه أكثر من محافظات الخليل وبيت لحم وغيرها من المحافظات، إضافة الى أن قطاع غزة يواجه ندرة متخصصة ومزمنة في المياه الصالحة للشرب.

ومع مواجهة قطاع غزة المستمرة لتردي نظم الاستدامة البيئة والصّحية نتيجة تفشي المياه غير المعالجة كتداعي لعملية الحصار المطبق على القطاع منذ عقود من قبل الاحتلال الإسرائيلي، والذي أدى أيضا إلى اختلالات سياسية نتج عنها انقسام عمودي في تماسك الخطاب الفلسطيني الرّسمي، وهذا بدوره سهّل على الاحتلال الإسرائيلي استمرار إطباق الحصار، وانتهاك حقوق الإنسان في القطاع بشكل أساسي، بحيث باتت الفروق التّنموية في قطاع المياه متجذرة في الواقع الفلسطيني (انظر مبحث تحليل واقع المياه، من هذه الأطروحة، وتحديدا الصفحات 19-40).

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq .05$) بين متوسطات أفراد عينة الدراسة نحو التحديات الاجتماعيّة الاقتصاديّة لمشاريع الشراكة المائيّة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة في فلسطين تعزى إلى متغير العلاقة بسوق العمل.

استخرجت المُتوسطات الحسابيّة للدّرجة الكليّة للتّحديات الاجتماعيّة الاقتصاديّة لمشاريع الشراكة المائيّة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة في فلسطين تبعاً لمتغير العلاقة بسوق العمل، وجاءت النتائج كما هو موضح بالجدول (46).

46- جدول رقم (46): المتوسطات الحسابيّة للدّرجة الكليّة للتّحديات الاجتماعيّة الاقتصاديّة لمشاريع الشّراكة المائيّة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة في فلسطين تبعاً لمتغير العلاقة بسوق العمل

العلاقة بسوق العمل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أعمل بوظيفة كاملة	380	3.11	0.42
أعمل بوظيفة جزئية	50	3.19	0.38
عاطل عن العمل	88	2.88	0.50
الدرجة الكلية	**518**	**3.08**	**0.44**

المصدر: المسح الميداني

يتضح من خلال الجدول (46): وجود فُروق ظاهريّة بين المُتوسطات الحسابية، وذلك تبعاً لمُتغير العلاقة بسوق العمل، ولمعرفة إذا كانت هذه الفُروق دالة إحصائياً، استُخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لأكثر من مجموعتين مُستقلتين، كما هو موضح في الجدول (**47**).

47- جدول رقم (47): نتائج اختبار تحليل التّباين الأحادي، لاختبار مُستوى دلالة الفُروق للدّرجة الكليّة للتّحديات الاجتماعيّة الاقتصاديّة لمشاريع الشّراكة المائيّة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة في فلسطين تبعاً لمتغير العلاقة بسوق العمل

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة *
الدرجة الكلية	**بين المجموعات**	4.50	2	2.25	12.11	0.00
	داخل المجموعات	95.62	515	0.19		
	المجموع	100.12	517			

المصدر: المسح الميداني

من خلال البيانات الواردة في الجدول (47): يتبين أن قيمة مستوى الدّلالة المحسوبة جاءت أقل من قيمة مستوى الدّلالة المحدد للدّراسة ($\alpha \leq .05$)، لذلك نرفض الفرضية الصّفرية؛ بمعنى أنه

توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدّلالة (α<.05) بين متوسطات أفراد عينة الدّراسة نحو التّحديات الاجتماعيّة الاقتصاديّة لمشاريع الشّراكة المائيّة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة في فلسطين تعزى إلى متغير العلاقة بسوق العمل.

وللكشف عن سبب الفروق بين المتوسطات الحسابية تبعاً لمتغير العلاقة بسوق العمل، أُجري اختبار أقل فرق دال (LSD) والجدول (48) يوضح ذلك:

48- جدول رقم (.48): اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية تبعاً لمتغير العلاقة بسوق العمل

العلاقة بسوق العمل (I)	العلاقة بسوق العمل (I)	الفرق في المتوسط الحسابي
أعمل بوظيفة كاملة	عاطل عن العمل	22970*
أعمل بوظيفة جزئية	عاطل عن العمل	31345*

***دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (p < .05) ، المصدر: المسح الميداني**

يتبين من الجدول (48) الآتي:

1- الفرق بين أعمل بوظيفة كاملة من جهة وعاطل عن العمل من جهة ولصالح أعمل بوظيفة كاملة.

2- الفرق بين أعمل بوظيفة جزئية من جهة وعاطل عن العمل من جهة ولصالح أعمل بوظيفة جزئية.

إن التراتبية الّتي تظهرها النتائج هنا، والمرتبطة بالعلاقة بسوق العمل تقدم تفسيرا مقنعا كون توفر العمل صيغة أساسيّة لمنطلق أي نجاح يعمل على تأسيس العدالة الاجتماعيّة والاقتصاديّة، ذلك أن النتائج أظهرت الفروق الإحصائيّة لصالح العمل بوظيفة كاملة، ثم للوظيفة الجزئية ثم للعاطل عن العمل، وتشكل هذه الاخيرة التداعي الكامل لمتطلبات العدالة الاجتماعيّة الاقتصاديّة، لارتباطها بالدّخل والّذي ستظهر ارتباطه الوثيق النّتائج أدناه بشكل تفصيلي، ومدى القدرة على الدّفع مقابل الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الّتي يقدمها المجتمع بشكل عام، وفي إطار الوضع المائي.

فقد تبين أن الفجوات والتحديات والمخاطر والعوائق والاختلالات في قطاع المياه تشكل فجوات أكبر خطورة من غيرها من القطاعات، باعتبار جملة هذه التحديات _ إذ لم تعالج _ تعدّ مخاطر تقع على المسافة الواصلة بين النجاح والفشل على خط الواصل بين التّخطيط والنّتائج المتحصل عليها، وفي أكثر من مبحث في هذه الأطروحة تمّ التركيز على ذلك، لحيوية الماء وأهميته في البقاء والتطور والازدهار، لأي مدخل تنموي آخر في المجتمع، العامل الحاسم الّذي جعل دولة الاحتلال الإسرائيلي تركز بشكل دائم على ضمان الهيمنة على المورد المائي، وأنشطته الأساسية المختلفة من إنتاج وتخزين ونقل وتوزيع في الضفة الغربية وقطاع غزة في فلسطين المحتلة(انظر المبحث الأول من الفصل الأول: واقع قطاع المياه...).

ومع ذلك، تُظهر النتائج أدناه أن الاخذ بأدوات الحوكمة، والتخطيط الجيد، واتساق الإرادة السّياسية مع الوظيفة العامة، وباقي قطاعات المجتمع، مثل القطاع الخاص، سوف تقلص جملة التحديات والعوائق والمخاطر الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، والتي تم تناولها في هذه الأطروحة تحت المصطلحات الأساسيّة لهذه الأطروحة. (العدالة الاجتماعيّة، الكفاءة الاقتصاديّة، استرداد التكاليف، والاستدامة المائيّة والماليّة والإيكولوجيّة).

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤.05) بين متوسطات أفراد عينة الدّراسة نحو التّحديات الاجتماعيّة الاقتصاديّة لمشاريع الشراكة المائيّة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة في فلسطين تعزى إلى متغير السكن.

استخرجت المُتوسطات الحسابيّة للدّرجة الكليّة للتّحديات الاجتماعيّة الاقتصاديّة لمشاريع الشراكة المائيّة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة في فلسطين تبعاً لمتغير السكن، وجاءت النّتائج كما هو موضح بالجدول (49).

49- جدول رقم (49): المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للتحديات الاجتماعيّة الاقتصاديّة لمشاريع الشّراكة المائيّة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة في فلسطين تبعاً لمتغير السّكن

السكن	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مدينة	270	3.25	0.39
ريف	182	3.00	0.34
مخيم	66	2.60	0.46
الدرجة الكلية	**518**	**3.08**	**0.44**

المصدر: المسح الميداني

يتضح من خلال الجدول (49): وجود فُروق ظاهرية بين المُتوسطات الحسابية، وذلك تبعاً لمُتغير السكن، ولمعرفة إذا كانت هذه الفُروق دالة إحصائياً، استُخدم اختبار تحليل التّباين الأحادي (One Way ANOVA) لأكثر من مجموعتين مُستقلتين، كما هو موضح في الجدول (**50**).

50-جدول رقم (50): نتائج اختبار تحليل التّباين الأحادي، لاختبار مُستوى دلالة الفُروق للدّرجة الكليّة للتحديات الاجتماعيّة الاقتصاديّة لمشاريع الشّراكة المائيّة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة في فلسطين تبعاً لمتغير السّكن

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة *
الدرجة الكلية	**بين المجموعات**	23.68	2	11.84	79.75	0.00
	داخل المجموعات	76.44	515	0.15		
	المجموع	100.12	517			

المصدر: المسح الميداني

من خلال البيانات الواردة في الجدول (50): يتبين أن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة على جاءت أقل من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة (α≤.05)، لذلك نرفض الفرضية الصفرية؛ بمعنى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدّلالة (α<.05) بين متوسطات أفراد عينة الدّراسة نحو التحديات الاجتماعيّة الاقتصاديّة لمشاريع الشّراكة المائيّة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة في فلسطين تعزى إلى متغير السكن.

وللكشف عن سبب الفروق بين المتوسطات الحسابية تبعاً لمتغير السكن، أُجري اختبار أقل فرق دال (LSD) والجدول (5.29) يوضح ذلك:

51- جدول رقم (51): اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية تبعاً لمتغير السكن

السكن (I)	السكن (I)	الفرق في المتوسط الحسابي
مدينة	ريف	24162*
	مخيم	64582*

***دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (05. > p) ، المصدر: المسح الميداني**

يتبين من الجدول (51) الآتي:

الفرق بين المدينة من جهة وكل من (ريف، ومخيم) من جهة ولصالح المدينة.

تبرز النتائج فروق إحصائية لنوع السكن(ريف، مدينة، مخيم)، لصالح المدينة، بمعنى أن من يعيش في المدينة يكون أقل تأثرا لتداعيات وتحديات العدالة الاجتماعيّة الاقتصاديّة، وتعزو الدراسة هذا الامر، لوجود وفرة نسبية من المرافق المختلفة الّتي تخلق تأثير إيجابي على تقليل فجوات وفروق تحديات العدالة الاجتماعيّة والاقتصاديّة بحيث تظهر النّتائج الإحصائيّة أن سكان الريف والمخيمات أكثر عرضة لمواجهتها بسبب قلة المرافق المتاحة والمتوفرة، وهذا تحدٍ يوافقه بالمنطق انتهاك للحقوق الاجتماعيّة والاقتصاديّة المرتبطة برفاهية المياه.

وهذه النّتائج تتلاقى مع النّتائج الّتي عرضتها الطروحة في مبحث العدالة الاجتماعية وتحليل واقع المياه في الفصل الأول (انظر الصفحات19-40) ومبحث استرداد التكاليف (نظر الصفحات 117-126)، والّتي نصت على ضرورة أن يكون لصانع السياسات ومتخذ القرار في قطاع المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني إبراز أهمية الارتباط الوثيق لمؤشرات الضّعف الاجتماعي في مستويات الدّخل (متدنٍ، متوسط، عالٍ) وإختلاف نوع السكن (ريف، مخيم، مدينة) الّتي تحدث اختلال في تطبيق استرداد التّكاليف، الّتي تعبر عن نسب الفقر ومناطق السّكن الجهوية، والّتي تأتي كأهم التّفسيرات للظواهر المرتبطة بالعوامل السوسيو اقتصادية والثّقافيّة في المجتمع، متمثلة بوجود اجماع معين على عواقب الإرث التّاريخي لعدم المساواة في المجتمع.

ووفقًا لهذا المنطق، فإن جزءًا من تنفيذ المبادئ الديمقراطية التي تكمن وراء هذه التجمعات تعيقه القدرة غير المتساوية من حيث ملكية وتعبئة موارد السلطة من قبل الفاعلين الذين يشاركون في هذه العمليات السياسية، وبالتالي فإن تخفيف الاختلالات الناشئة عن عدم المساواة الاقتصاديّة والتعليميّة تخلق قوة عملية صنع القرار، وإن لم تعالج، فان القرار السّياسي والمائي في فلسطين، سوف يستمر لصالح الفئات الأكثر نفوذا سياسيا، والأكثر تأثيرا اقتصاديا.

الفرضيّة الرّابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى الدلالة (α≤.05) بين متوسطات أفراد عينة الدراسة نحو التّحديات الاجتماعيّة الاقتصاديّة لمشاريع الشراكة المائيّة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة في فلسطين تعزى إلى متغير الدّخل الشّهري.

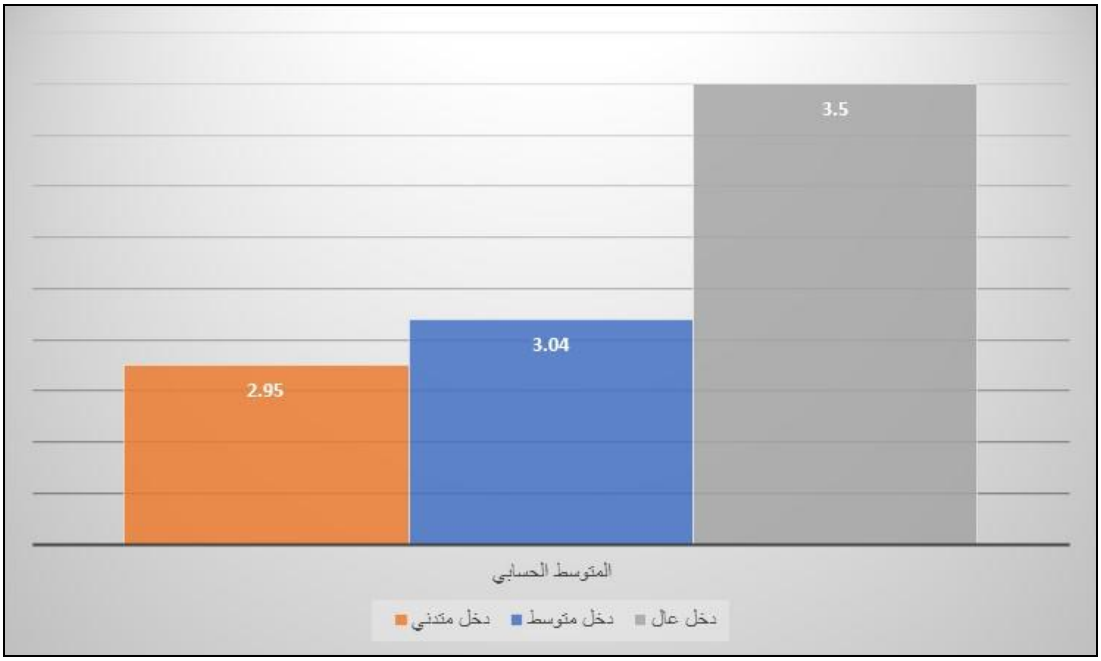
استخرجت المُتوسطات الحسابية للدرجة الكليّة للتحديات الاجتماعية الاقتصادية لمشاريع الشراكة المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة في فلسطين تبعاً لمتغير الدّخل الشهري، وجاءت النتائج كما هو موضح بالجدول (52).

52- جدول رقم (52): المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للتحديات الاجتماعية الاقتصادية لمشاريع الشراكة المائية في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة في فلسطين تبعاً لمتغير الدّخل الشّهري

الدخل الشهري	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
دخل متدني	121	2.95	0.50
دخل متوسط	331	3.04	0.41
دخل عال	66	3.50	0.16
الدرجة الكلية	**518**	**3.08**	**0.44**

المصدر: المسح الميداني

61- شكل رقم (61): منحنى المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للتحديات الاجتماعيّة الاقتصاديّة لمشاريع الشراكة المائيّة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة في فلسطين تبعاً لمتغير الدّخل الشّهري



المصدر: تطوير الباحث، المسح الميداني

يتضح من خلال الجدول (61): وجود فُروق ظاهرية بين المُتوسطات الحسابية، وذلك تبعاً لمُتغير الدخل الشّهري، ولمعرفة إذا كانت هذه الفُروق دالة إحصائياً، استُخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لأكثر من مجموعتين مُستقلتين، كما هو موضح في الجدول (**53**).

53- جدول رقم (53): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي، لاختبار مُستوى دلالة الفُروق للدرجة الكليّة للتحديات الاجتماعيّة الاقتصاديّة لمشاريع الشّراكة المائيّة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة في فلسطين تبعاً لمتغير الدّخل الشّهري

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة *
الدرجة الكلية	بين المجموعات	14.26	2	7.13	42.77	0.00
	داخل المجموعات	85.86	515.00	0.17		
	المجموع	100.12	517.00			

المصدر: المسح الميداني

من خلال البيانات الواردة في الجدول (53): يتبين أن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة على جاءت أقل من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة (α≤.05)، لذلك نرفض الفرضية الصفرية؛ بمعنى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α<.05) بين متوسطات أفراد عينة الدراسة نحو التحديات الاجتماعيّة الاقتصاديّة لمشاريع الشراكة المائيّة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة في فلسطين تعزى إلى متغير الدخل الشهري.

وللكشف عن سبب الفروق بين المتوسطات الحسابية تبعاً لمتغير الدخل الشهري، أُجري اختبار أقل فرق دال (LSD) والجدول (54) يوضح ذلك:

54- جدول رقم (54): اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية تبعاً لمتغير الدخل الشهري

الدخل الشهري (I)	الدخل الشهري (I)	الفرق في المتوسط الحسابي
دخل عال	دخل متدني	.55313*
	دخل متوسط	.45785*

***دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (p < .05) ، المصدر: المسح الميداني**

يتبين من الجدول (54) الآتي:

الفرق بين دخل عالٍ من جهة وكل من (دخل متدنٍ، ودخل متوسط) من جهة ولصالح دخل عالٍ.

من الملاحظ ان مسألة الدخل سوف تكون لاعب حاسم في نجاح اي تدخلات تنموية مستقبلية في قطاع المياه، ذلك أن الدخل يعتبر عامل سوسيو اقتصادي باتجاهين، من حيث كونه مؤشر اجتماعي ومن كونة مؤشر اقتصادي بالاتجاه الآخر من التأثير.

فكلما زاد الدّخل قل التّأثر السلبي لمتطلبات التدابير المختلفة للتنمية والاستدامة المائية من قبل متلقي الخدمة المائية، وبالتّالي قل الظّلم البيئي، وقل التداعي لمستويات العدالة الاجتماعية التّي تمّ تناولها في الفصل الأول في إطار تحليل الواقع المائي في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة في فلسطين (ص19).

وفي هذا السّياق يتمّ تسليط الضوء على أهمية الظّلم البيئي كأحد تداعيات غختلالات الدخل، والّذي يتجلى بطريقة معاكسة، حيث يحرم الفقراء من حرية الحصول على الموارد لإطعام أنفسهم، والحصول على الظّروف الصّحيّة المناسبة، والعيش في مكان مناسب، والحصول على تعليم جيد وعمالة لائقة، كما يحرمهم من الوصول إلى الموارد البيئية الأساسيّة مثل مياه الشّرب وهذا تحديدا يبرز بشكل كبير بعد كل حرب تخوضها إسرائيل ضد الفلسطينيين.

المطلب الثّاني: نتائج التّحليل الإحصائي (2) (تحليل استبيان الخبراء):

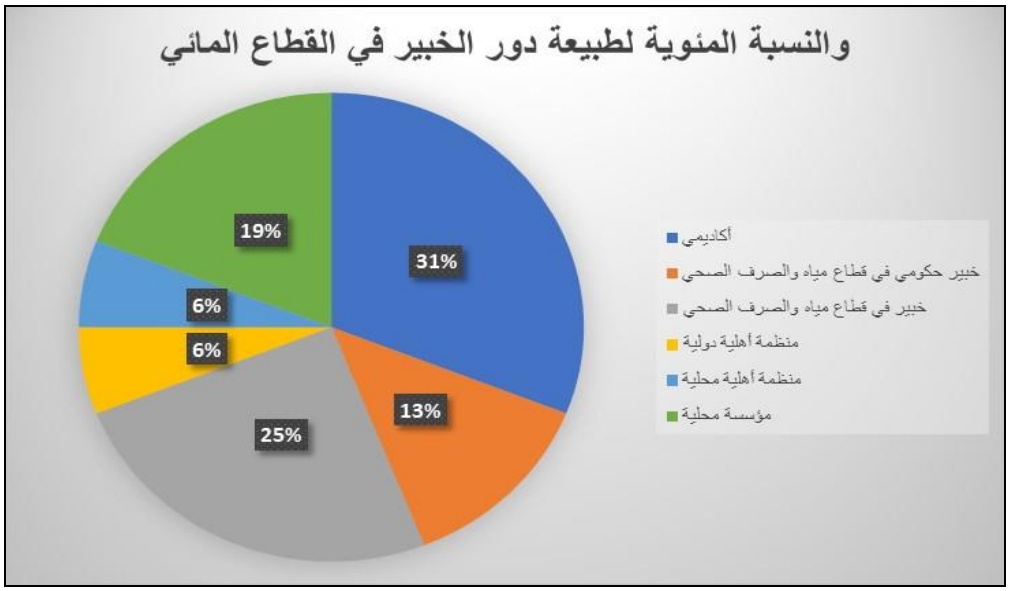
تتلخص نتائج التحليل الاحصائي وفقا للعرض الاتي:

55- جدول رقم (55): التّكرار والنّسبة المئوية لطبيعة دور الخبير في القطاع المائي

(طبيعة دور) الخبير في القطاع المائي	العدد	النسبة المئوية%
أكاديمي	20	31
خبير حكومي في قطاع مياه والصرف الصحي	8	13
خبير في قطاع مياه والصرف الصحي	16	25
منظمة أهلية دولية	4	6
منظمة أهلية محلية	4	6
مؤسسة محلية	12	19
المجموع	**64**	**100**

المصدر: المسح الميداني

62- شكل رقم (62): النسبة المئوية لطبيعة دور الخبير في قطاع المياه



المصدر: تطوير الباحث، المسح الميداني

يتضح من الجدول السابق أن الأكاديميين يشكلون أعلى نسبة بين الخبراء عينة الدراسة بحيث بلغت نسبتهم (31%)، يليها خبير في قطاع مياه والصّرف الصّحي بنسبة (25%) من عينة الدراسة، أما أقلها نسبة فكان من نصيب المنظمات الأهلية المحلية والدّولية وبلغت نسبة كل منهما (6%) من حجم عينة الدّراسة.

السؤال الأول: ما هو الأثر المتوقع لمشاريع الشراكة المائية بين القطاعين العام والخاص على كفاءة وجودة خدمات المياه؟

لمعرفة الإجابة عن السؤال الجدول (56) يوضح ذلك.

56- الجدول رقم (56): التكرار والنسب المئوية للأثر المتوقع لمشاريع الشراكة المائية بين القطاعين العام والخاص على كفاءة وجودة خدمات المياه

الفقرة	المستوى	العدد	النسبة المئوية
توفر المعلومات الخاصة بالمشروع	تزيد	44	69%
	تنقص	4	6%
	لن يتغير شيء	8	12%
	لا أعلم	8	12%
وقت التسليم للمشروع	تزيد	32	50%
	تنقص	16	25%
	لن يتغير شيء	8	12%
	لا أعلم	8	12%
كفاءة الرد على الشكاوى مظاهر الفساد	تزيد	36	56%
	تنقص	4	6%
	لن يتغير شيء	16	25%
	لا أعلم	8	12%
مظاهر الفساد	تزيد	12	19%
	تنقص	20	31%
	لن يتغير شيء	28	44%
	لا أعلم	4	6%
مأمونية مياه الشرب في شبكات التوزيع	تزيد	44	69%

	تنقص	4	6%
	لن يتغير شيء	16	25%
	لا أعلم	0	0%
جودة خدمات مياه الصرف الصحي	تزيد	44	69%
	تنقص	4	6%
	لن يتغير شيء	16	25%
	لا أعلم	0	0%
إزدياد المساحات الخضراء المروية	تزيد	40	62%
	تنقص	4	6%
	لن يتغير شيء	16	25%
	لا أعلم	4	6%
استدامة المصادر المائية	تزيد	28	44%
	تنقص	8	12%
	لن يتغير شيء	20	31%
	لا أعلم	8	12%
إستدامة خدمات إمدادات المياه	تزيد	44	73%
	تنقص	8	13%
	لن يتغير شيء	8	13%
	لا أعلم	0	0%
درجة المساواة للتزويد المائي للأحياء المختلفة المستويات المعيشية	تزيد	32	50%
	تنقص	12	19%
	لن يتغير شيء	16	25%
	لا أعلم	4	6%
النزاعات المجتمعية على المياه	تزيد	16	27%
	تنقص	24	40%
	لن يتغير شيء	20	33%
	لا أعلم	0	0%
مستوى كفاءة خدمات إمدادات المياه	تزيد	52	87%
	تنقص	0	0%
	لن يتغير شيء	8	13%
	لا أعلم	0	0%
كمية مياه شرب المزودة في شبكات التوزيع	تزيد	36	56%
	تنقص	8	12%
	لن يتغير شيء	20	31%
	لا أعلم	0	0%
التطور التقني لإمدادات المياه ومعالجتها	تزيد	48	80%
	تنقص	4	7%
	لن يتغير شيء	8	13%
	لا أعلم	0	0%
مستوى الصيانة الدورية	تزيد	40	67%
	تنقص	4	7%
	لن يتغير شيء	16	27%
	لا أعلم	0	0%
مستوى جودة شبكة التزويد	تزيد	36	64%
	تنقص	8	14%
	لن يتغير شيء	12	21%
	لا أعلم	0	0%
كفاءة ضغط الماء في الشبكة	تزيد	24	40%

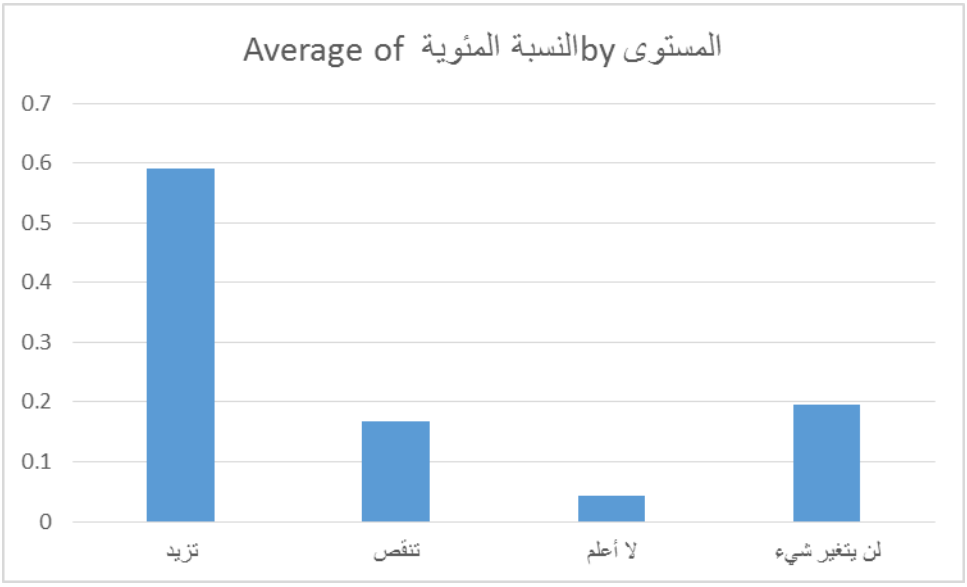
	تنقص	8	13%
	لن يتغير شيء	24	40%
	لا أعلم	4	7%
كفاءة معالجة المياه العادمة	تزيد	48	80%
	تنقص	0	0%
	لن يتغير شيء	12	20%
	لا أعلم	0	0%
المبالغ المالية المستثمرة في قطاع المياه	تزيد	48	80%
	تنقص	8	13%
	لن يتغير شيء	4	7%
	لا أعلم	0	0%
التزامات الحكومة المالية لقطاع المياه والصرف الصحي	تزيد	20	33%
	تنقص	32	53%
	لن يتغير شيء	8	13%
	لا أعلم	0	0%
الايرادات إلى الخزينة العامة	تزيد	36	60%
	تنقص	16	27%
	لن يتغير شيء	0	0%
	لا أعلم	8	13%
الايرادات الى خزينة البلديات والمجالس المحلية	تزيد	32	53%
	تنقص	20	33%
	لن يتغير شيء	4	7%
	لا أعلم	4	7%
حجم تمويل البنية التحتية اللازمة لقطاع المياه	تزيد	40	67%
	تنقص	12	20%
	لن يتغير شيء	8	13%
	لا أعلم	0	0%
إحتكار توزيع المياه	تزيد	20	33%
	تنقص	24	40%
	لن يتغير شيء	12	20%
	لا أعلم	4	7%
سعر خدمة التزود بمياه الشرب	تزيد	48	80%
	تنقص	8	13%
	لن يتغير شيء	4	7%
	لا أعلم	0	0%
سعر خدمة تصريف المياه العادمة	تزيد	44	73%
	تنقص	4	7%
	لن يتغير شيء	4	7%
	لا أعلم	8	13%
الفرص الوظيفية	تزيد	36	60%
	تنقص	12	20%
	لن يتغير شيء	12	20%
	لا أعلم	0	0%
ثبات أسعار المياه	تزيد	32	53%
	تنقص	12	20%
	لن يتغير شيء	12	20%
	لا أعلم	4	7%

المصدر: المسح الميداني

يتضح من خلال الجدول السابق أن الأثر المتوقع لمشاريع الشراكة المائية بين القطاعين العام والخاص يزيد في إجابة عينة الدراسة على الفقرات كفاءة وجودة خدمات المياه، ومنافع المياه في القطاع التجاري، ومنافع المياه في القطاع السياحي وحصلت على أعلى نسبة بلغت 93%، تلتها مستوى كفاءة خدمات إمدادات المياه وحصلت على نسبة 87%، والتطور التقني لإمدادات المياه ومعالجتها، وكفاءة معالجة المياه العادمة، والمبالغ المالية المستثمرة في قطاع المياه، وسعر خدمة التزود بمياه الشرب، ومنافع المياه في القطاع الاقتصادي، ومنافع المياه في القطاع الاجتماعي، والمنافع الصّحية للمجتمع بشكل عام وحصلت كل منها على نسبة 80%، أما أقل هذه الفقرات نسبة فقد حصلت عليها تزيد مظاهر الفساد وبنسبة بلغت 19% من إجابة عينة الدّراسة.

والشّكل الآتي يوضح قوة إجابات المبحوثين من خلال المعدل العام للنسب المئوية لكافة العبارات لإجابات المبحوثين:

63- شكل رقم (63): المعدل العام لإجابات المبحوثين لأثر مشاريع الشراكة المائيّة في كفاءة وجودة الخدمات المائيّة



المصدر: تطوير الباحث، المسح الميداني

يظهر الشكل التوجه العام لقوة إجابات المبحوثين الخبراء حول أثر القطاع الخاص في مشاريع الشّراكة المائيّة من حيث التّركيز على الكفاءة الاقتصاديّة وجودة الخدمات المائيّة المقدمة، والّتي كانت بمعدل (60%) لكافّة العبارات المذكورة في الجدول أعلاه، وهذا مؤشر جيد جدا لافتراضات الخبراء حول دور القطاع الخاص في مشاريع المشاركة المائيّة، علما بأن العبارات الّتي تمّ تطويرها في هذا السؤال شملت الكفاءة الاقتصاديّة وعوائق استرداد التّكاليف ومستوى جودة الخدمات المقدمة، ومعدل التغير لحجم الأموال المطلوب توفيرها من قبل القطاع العام.

من الملاحظ أن التحفظات البيئية ستبقى ملازمة لاجابات الخبراء، بمعنى الاستيفاء بمتطلبات الاستدامة البيئية لكافّة الاسئلة، وهي بالطبع التزاما متكامل التدخل، وفيه من التركيب والتعقيد للأنشطة والوظائف الكثيرة والمتنوعة، والّتي تمّ تناولها في الفصل الأول والثّاني من هذه الأطروحة بالتّفصيل والتّحليل المستوفيين، لمجموعة متنوعة من البيانات والمعلومات والدّراسات المختلفة في قطاع المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني، ومقاربة ببلوجرافية وإحصائية متنوعة (انظر الفصل الأول

والثاني من هذه الأطروحة) والّتي تناولت التركيز على متطلبات الاستدامة المائيّة من عدة جوانب مركبة، شملت العدالة الاجتماعيّة والكفاءة الاقتصاديّة واسترداد التّكاليف والاستدامة الماليّة في إطار من متطلبات الاستدامة الإيكولوجية، المطلوب اتخاذ التّدابير من قبل صانع القرار ومطوري السياسات بشأنها في الاستراتيجيات والأنظمة والتشريعات المختلفة.

السّؤال الثّاني: ما هو أثر مشاريع الشّراكة المائيّة المتوقع على قيمة المياه (المنافع الناتجة عن المياه)؟

للإجابة عن السؤال الجدول (5.35) يوضح ذلك.

57- جدول رقم (57): التّكرار والنّسب المئوية للأثر المتوقع لمشاريع الشّراكة المائيّة بين القطاعين العام والخاص على كفاءة وجودة خدمات المياه

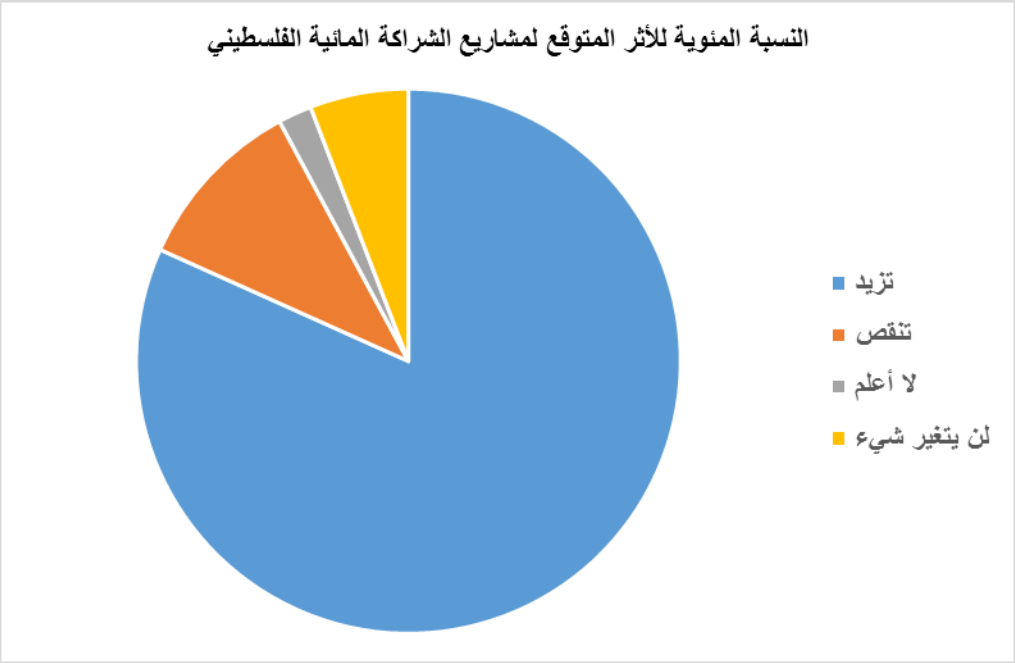
الفقرة	المستوى	العدد	النسبة المئوية
منافع المياه في النظام البيئي.	تزيد	44	73%
	تنقص	8	13%
	لن يتغير شيء	8	13%
	لا أعلم	0	0%
منافع المياه في القطاع الاقتصادي.	تزيد	48	80%
	تنقص	12	20%
	لن يتغير شيء	0	0%
	لا أعلم	0	0%
منافع المياه في القطاع الاجتماعي.	تزيد	48	80%
	تنقص	8	13%
	لن يتغير شيء	4	7%
	لا أعلم	0	0%
منافع المياه في القطاع التجاري.	تزيد	56	93%
	تنقص	0	0%
	لن يتغير شيء	0	0%
	لا أعلم	4	7%
منافع المياه في القطاع السياحي.	تزيد	56	93%
	تنقص	0	0%
	لن يتغير شيء	4	7%
	لا أعلم	0	0%
منافع المياه في القطاع الزراعي	تزيد	44	73%
	تنقص	12	20%
	لن يتغير شيء	4	7%
	لا أعلم	0	0%
المنافع الصحية للمجتمع بشكل عام	تزيد	48	80%
	تنقص	4	7%
	لن يتغير شيء	4	7%
	لا أعلم	4	7%

المصدر: المسح الميداني

يتضح من خلال الجدول السابق أن أثر مشاريع الشراكة المائية المتوقع على يزيد قيمة المياه (المنافع الناتجة عن المياه) في إجابة عينة الدراسة على فقرات منافع المياه في القطاع التجاري، ومنافع المياه في القطاع السياحي وحصلت على أعلى نسبة بلغت 93%، ومنافع المياه في القطاع الاقتصادي، ومنافع المياه في القطاع الاجتماعي، والمنافع الصّحيّة للمجتمع بشكل عام وحصلت كل

منها على نسبة 80%، أما أقل هذه الفقرات نسبة فقد حصلت عليها "تزيد منافع المياه في النّظام البيئي" وبنسبة بلغت 73% من إجابة عينة الدّراسة.
والشّكل الآتي يلخص نتائج الجدول أعلاه ويظهر اتجاهات قوة الإجابة للمبحوثين:

64- شكل رقم (64): التّكرار والنّسب المئوية للأثر المتوقع لمشاريع الشراكة المائية بين القطاعين العام والخاص على كفاءة وجودة خدمات المياه



المصدر: تطوير الباحث.

من خلال ما يظهره الشكل كانعكاس لإجابات المبحوثين الخبراء في قطاع المياه والصّرف الصّحي، أنهم يؤمنون بأثر القطاع الخاص الإيجابي، إذا أعطيَ فرصة لممارسة دوره كشريك في تنمية وإدارة قطاع المياه، بحيث يمكن له أن يقدم نتائج مطلوبة في قطاع المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني، وهذه النتائج تقدم دعما صريحا لأصحاب القرار، بأن يتمّ العمل بالشكل الجاد لتوطيد هذا الدور، خصوصا وأن قرارا بقانون شأن المياه 2014 قد أشار إلى ضرورة هذا الدور، والّذي حتى لحظة كتابة هذه النتائج لسنة 2022، لم ينعكس بإشارته هذه على أرض الواقع، وهذه الجزئية من الاختلال سوف تظهر في النتائج أدناه كفجوات لفاعلية الحوكمة، وفي تطبيق القواعد الإجرائية للعدالة في القطاع (السّؤال الثّالث والرّابع أدناه).

السّؤال الثالث: ما هي الآليات التّنظيميّة الأنسب لترتيب عقود الشّراكة المائيّة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة؟

58- جدول رقم (58): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعيارية للآليات التّنظيميّة الأنسب لترتيب عقود الشّراكة المائيّة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة

الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	تشكيل لجنة حكومية مركزية تتمتع بالصلاحيات المطلوبة لتذليل كافّة العقبات القانونية والإدارية والتوريديّة والماليّة، لكافّة عقود الشراكة، ومن ثم تلتئم الوزارة المختصة بصفتها عضو في اللجنة، إذا كان المشروع يخصها، ومثال ذلك: تلتئم سلطة المياه الفلسطينية والأطراف المعنيين الآخرين في ترتيبات مشروع شراكة مائي.	3.87	0.892	مرتفع
2	اعتماد اللامركزية بحيث يكون لكل جهة وزارية الحق بإبرام عقود الشراكة الّتي تراها مناسبة دون الرّجوع إلى مركزيّة معينة مثل مجلس الوزراء ويقتصر دور مجلس الوزراء على تطوير سياسات عامة فقط ومراقبة مستوى الالتزام بتطبيق هذه السياسات.	3.33	1.084	متوسط
3	تأخذ البلديات والمجالس المحلية صلاحياتها الكاملة في إبرام عقود الشراكة الّتي تراها مناسبة لمصالحها مع الالتزام بالقوانين والأنظمة والسياسات المقرة	3.00	1.144	متوسط
	الدّرجة الكليّة	**3.42**	**0.78**	**متوسط**

المصدر:المسح الميداني

يتضّح من الجدول (58) أن المتوسطات الحسابيّة لإجابات أفراد عينة الدّراسة لفقرات الآليات التّنظيميّة الأنسب لترتيب عقود الشراكة المائيّة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة تراوحت ما بين (3.00 _3.41)، وجاءت فقرة "تشكيل لجنة حكوميّة مركزيّة تتمتع بالصّلاحيات المطلوبة لتذليل كافةّ العقبات القانونيّة والإداريّة والتّوريديّة والماليّة، لكافّة عقود الشّراكة، ومن ثم تلتئم الوزارة المختصة بصفتها عضو في اللجنة، إذا كان المشروع يخصها.

ومثال ذلك: تلتئم سلطة المياه الفلسطينية والأطراف المعنيين الآخرين في ترتيبات مشروع شراكة مائي" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (3.87) وبتقدير مرتفع، بينما جاءت فقرة " تأخذ البلديات والمجالس المحلية صلاحياتها الكاملة في إبرام عقود الشراكة الّتي تراها مناسبة لمصالحها مع الالتزام بالقوانين والأنظمة والسّياسات المقرة" في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (3.00) وبتقدير متوسط.

وتعليقا على هذه النّتائج فإنه من الأهمية بمكان أن يكون للدّور الحكومي الوزن النّسبي الكبير في تذليل عقبات المأسسة لموضوع الشّراكة المائي مع القطاع الخاص، وقد أثبتت الأطروحة هذه في مباحثها المختلفة أهمية هذا الدور الحكومي في تذليل العقوبات، خصوصا تلك المرتبطة بالإدارة السّياسية بشكل أكثر أهمية من إرادة الوظيفة الإداريّة العامّة المتمثلة بالوزارة المعنية فقط، وتعجيل التّدخلات المطلوبة وإنفاذها بشكل فاعل خصوصا تلك المتعلقة بالمستوى الوطني (أنظر مبحث الحوكمة، ص56؛ مباحث مشاريع الشّراكة المائيّة، ص150-155، ص170).

لأجل ذلك كان توجه رأي المبحوثين من الخبراء في قطاع المياه والصّرف الصّحي للخيار الأول في هذا السّؤال والّذي يركز على إعطاء الدّور السّيادي للتدخل الحكومي المركزي أكثر منه للوزارات والبلديات، واللذان يمثلهما الخياريين الثّاني والثّالث على التّوالي في الإجابات المعروضة للمبحوثين.

وهذا تلاقى مع نتائج المجموعات البؤرية المركزة الّتي عقدها الباحث سابقا، وتمّ عرض نتائجها في مبحث الحوكمة(ص56) والفصل الثّالث(ص 150-170) بشيء من التفصيل.

السؤال الثالث: ما واقع ممارسة قواعد العدالة الإجرائية الّتي تعطي شرعيّة لقرارات توزيع المياه؟

59- جدول رقم (59): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لواقع ممارسة قواعد العدالة الإجرائيّة الّتي تعطي شرعيّة لقرارات توزيع المياه

الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	الصوت: لدى جميع الأطراف فرصة الاستماع إلى بعضهم للتأثير والتأثر في عمليات صنع القرار .	3.53	1.21	متوسط
2	المشاركة: جميع الأطراف والمصالح قادرة على المشاركة في عمليات صنع القرار .	3.47	1.10	متوسط
3	الاتساق: اتساق القواعد والسياسات عبر المحافظات وفي الوقت المناسب .	3.33	0.80	متوسط
4	الأخلاق: عدم وجود فساد، والإجراءات القانونية واضحة .	3.27	1.19	متوسط
5	الحياد: عدم تحيز صانع القرار لفئوية أو حزبية او شخصية معينة .	3.47	1.16	متوسط
6	الدقة: المعلومات المقدمة للمناقشة صحيحة وتعتبر مشروعة للنقاش من قبل جميع الأطراف دون إقصاء .	3.67	0.71	مرتفع
7	تصحيح الخطأ: صاحب القرار يعود عن قراره في حالة وجود حقائق مستجدة، أو أخطاء في المعلومات التي إستند إليها سابقا	3.47	1.03	متوسط
8	تحمل الضرر: تقوم الجهات الرّسميّة بتحمل الأضرار البيئية و/ أو توزيع الضرر بشكل منصف بين كافّة المناطق والفئات المجتمعية، خصوصا في فترات الكوارث البيئية مثل الفياضانات، وفترات العدوان العسكري الاسرائيلي، وكذلك أوجه الضرر المترتبة من سريان المياه العادمة دون معالجة، أو رداءة التزود بمياه الشرب في المناطق المهمشة، أو أوجه الضرر خلف الجدار... الخ.	3.60	1.09	متوسط
الدرجة الكلية		**3.48**	**0.90**	**متوسط**

المصدر: المسح الميداني

يتضح من الجدول (59) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة لفقرات واقع ممارسة قواعد العدالة الإجرائية الّتي تعطي شرعية لقرارات توزيع المياه تراوحت ما بين (3.27 -3.67).

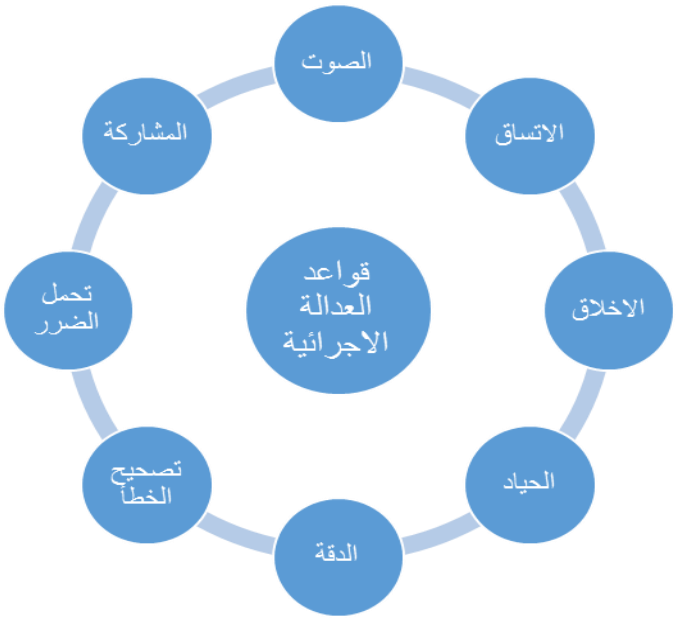
وجاءت فقرة " الدقة: المعلومات المقدمة للمناقشة صحيحة وتعدّ مشروعة للنقاش من قبل جميع الأطراف دون إقصاء" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (3.67) وبتقدير مرتفع، بينما جاءت فقرة " الأخلاق: عدم وجود فساد، والإجراءات القانونيّة واضحة" بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره (3.27) وبتقدير متوسط.

أما بخصوص الدّرجة الكلية للفقرات فهي تشير إلى أن واقع ممارسة قواعد العدالة الإجرائية الّتي تعطي شرعيّة لقرارات توزيع المياه جاء متوسطاً وبدلالة المتوسط الحسابي (3.48)

ويمكن إجمال النتائج في هذا السّؤال إلى الشّكل الآتي:

الشكل(65) قواعد العدالة الإجرائيّة في القرار المائي:

65- شكل رقم (65): قواعد العدالة الإجرائية في القرار المائي



المصدر: تطوير الباحث.

ما يظهره الشكل أهم القواعد للمؤشرات الاجرائية للعدالة بمعنى توضيح الكيفيات الّتي من خلالها يمكن أن نطبق العدالة، والّتي جاءت بدرجة متوسط للمعدل العام لإجابات المبحوثين، بحيث كانت الّدقة أعلى الدرجات بينما الأخلاق بالمتوسط وهي مؤشر ضعف وتداعي للعدالة، أو قوة احتمال حدوث أحد مظاهر الفساد، وهذا الفساد جاء بآخر درجة لإجابات المبحوثين، أي أنه في أذهان المبحوثين يمكن أن يحدث، وهذا يحتاج إلى التركيز على فاعلية الحوكمة وإنفاذ أدواتها في القطاع.

وقد يكون مؤشر الاتساق هو الأكثر حرجا وأهمية، وذلك لاتصاله بفاعلية القواعد الأخرى المرتبطة بجودة القرار المتخذ ومناسبته مع المخطّط له، ضمن اتساقها مع الوقت والتّكلفة والأنشطة الّتي تمّ الالتزام بها، وعليه سيتكون لدى صانع السّياسات وأصحاب القرار الفجوات المحددة الّتي يمكن تطوير أولويات التدخل الّتي من شانها أن تحدث فرقا في مستويات التقدم في المستقبل المنظور.

ومثال ذلك الدقة للمعلومات والّتي كانت بمستوى مرتفع وهو مستوى ممتاز، إلا أنه ما لم توضع في سياق من الاتساق في الاستخدام فهي متساوية بعدمها، ليبرز لنا كيف يمكن لمؤشرات العدالة الإجرائيّة وقواعدها أن تترابط فيما بينها في عملية تفاعليّة تخدم الإطار الاستراتيجي المطلوب لقطاع المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني، وقد تمّ مناقشة هذه المسألة بشيء من التفصيل في مبحث الحوكمة (ص56)، علما بأن هذه النّتائج تلاقت مع نتائج المبحث المذكور، مما يرفع درجة التّأكد من موضوعيّة الطّرح هنا، وإن اختلفت أدوات المبحثين.

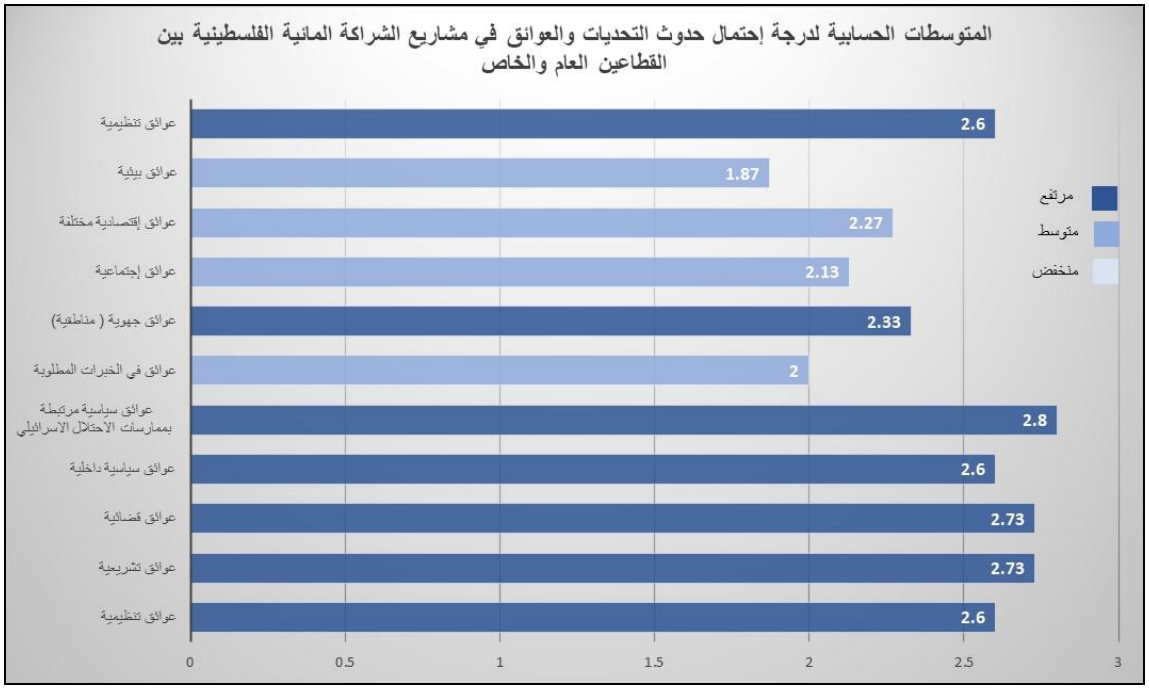
السّؤال الرابع: ما درجة احتمال حدوث التّحديات والعوائق في مشاريع الشّراكة المائيّة الفلسطينيّة بين القطاعين العام والخاص؟

60- جدول رقم (60): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة احتمال حدوث التحديات والعوائق في مشاريع الشراكة المائية الفلسطينية بين القطاعين العام والخاص

الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	عوائق تنظيمية	2.60	0.62	مرتفع
2	عوائق تشريعية	2.73	0.58	مرتفع
3	عوائق قضائية	2.73	0.45	مرتفع
4	عوائق سياسية داخلية	2.60	0.72	مرتفع
5	عوائق سياسية مرتبطة بممارسات الاحتلال الاسرائيلي	2.80	0.55	مرتفع
6	عوائق في الخبرات المطلوبة	2.00	0.64	متوسط
7	عوائق جهوية (مناطقية)	2.33	0.48	مرتفع
8	عوائق إجتماعية	2.13	0.62	متوسط
9	عوائق إقتصادية مختلفة	2.27	0.45	متوسط
10	عوائق بيئية	1.87	0.50	متوسط
11	عوائق تنظيمية	2.60	0.62	مرتفع
	الدرجة الكلية	**2.41**	**0.28**	**مرتفع**

المصدر: المسح الميداني

66- شكل رقم (66): المتوسطات الحسابية لدرجة احتمال حدوث التحديات العوائق في مشاريع الشراكة المائية الفلسطينية



المصدر: تطوير الباحث، المسح الميداني

يتضح من الجدول (60) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة لفقرات درجة إحتمال حدوث التحديات والعوائق في مشاريع الشراكة المائية الفلسطينية بين القطاعين العام والخاص تراوحت ما بين (1.87- 2.80)، وجاءت العوائق "عوائق سياسية مرتبطة بممارسات الاحتلال الاسرائيلي" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (2.80) وبتقدير مرتفع، بينما جاءت العوائق " البيئية" بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره (1.87) وبتقدير متوسط.

أما بخصوص الدرجة الكلية للفقرات فهي تشير إلى أن درجة إحتمال حدوث التحديات والعوائق في مشاريع الشراكة المائية الفلسطينية بين القطاعين العام والخاص جاء مرتفعاً وبدلالة المتوسط الحسابي (2.41).

وتعزو الدّراسة ارتفاع درجة حدوث هذه الأنواع من المخاطر في قطاع المياه إلى تراجع فاعلية الاداوت الّتي تمّ تطويرها من أجل حوكمة قطاع المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني، حيث تم تطوير قوانين وأنظمة واستراتيجيات وتمّ تقسيم السّلطات في القطاع نفسه، وبناء على التأخير في إنجاز هذه الأدوات و تأخر إنفاذها في عالم الأعمال على الأرض جعل المخاطر تبقى في درجاتها المرتفعة من وجهة نظر الخبراء المبحوثين.

وهذا يتفق مع ما توصلت إليه الأطروحة هنا في مبحث دور الحوكمة(ص56) والّذي أظهر نفس مجموعة هذه الأسباب، ويؤكد هذا التّوجه مع رأي الخبراء الجدول أعلاه، بما يخص درجات المخاطرة، والّتي اظهرت مستوى (مرتفع) لكافة المخاطر المرتبطة إرتباطا وثيقا بالطرف الحكومي، بينما أظهرت مستوى (متوسط) بالمخاطر ذات الارتباط بالوضع العام لطبيعة السوق الفلسطينية.

الفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq .05$) بين متوسطات أفراد عينة الدّراسة نحو التّحديات السوسيو اقتصاديّة لمشاريع الشراكة المائيّة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة في فلسطين تعزى إلى متغير طبيعة المؤسسة/ الدور في قطاع المياه.

استخرجت المُتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للتحديات السوسيو اقتصادية لمشاريع الشراكة المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة في فلسطين تبعاً إلى متغير طبيعة المؤسسة/ الدور في قطاع المياه، وجاءت النتائج كما هو موضح بالجدول (61).

61- جدول رقم (61): المتوسطات الحسابيّة للدّرجة الكليّة للتّحديات السوسيو اقتصاديّة لمشاريع الشّراكة المائيّة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة في فلسطين تبعاً إلى متغير طبيعة المؤسسة/ الدّور في قطاع المياه

طبيعة المؤسسة/ الدور في قطاع المياه	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أكاديمي	18	3.24	0.35
خبير حكومي في قطاع مياه والصرف الصحي	8	2.85	0.21
خبير في قطاع مياه والصرف الصحي	15	3.10	0.36
منظمة أهلية دولية	4	2.97	0.37
منظمة أهلية محلية	4	3.31	0.31
مؤسسة محلية	11	3.03	0.36
الدرجة الكلية	**64**	**3.10**	**0.35**

المصدر: المسح الميداني

يتضح من خلال الجدول (61): وجود فُروق ظاهرية بين المُتوسطات الحسابية، وذلك تبعاً لمُتغير طبيعة المؤسسة/ الدور في قطاع المياه، ولمعرفة إذا كانت هذه الفُروق دالة إحصائياً، استُخدم اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لأكثر من مجموعتين مُستقلتين، كما هو موضح في الجدول (**5.40**).

62- جدول رقم (62): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي، لاختبار مُستوى دلالة الفُروق للدرجة الكلية للتحديات السوسيو اقتصادية لمشاريع الشراكة المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة في فلسطين تبعاً إلى متغير طبيعة المؤسسة/ الدور في قطاع المياه

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة *
الدرجة الكلية	بين المجموعات	1.16	5	0.23	2.03	0.09
	داخل المجموعات	6.19	54	0.12		
	المجموع	7.35	59			

المصدر: المسح الميداني

من خلال البيانات الواردة في الجدول (62): يتبين أن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة على جاءت أعلى من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha \leq .05$)، لذلك نقبل الفرضية الصفرية؛ بمعنى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha < .05$) بين متوسطات أفراد عينة الدّراسة نحو التحديات السوسيو اقتصاديّة لمشاريع الشراكة المائيّة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة في فلسطين تعزى إلى متغير طبيعة المؤسسة/ الدور في قطاع المياه.

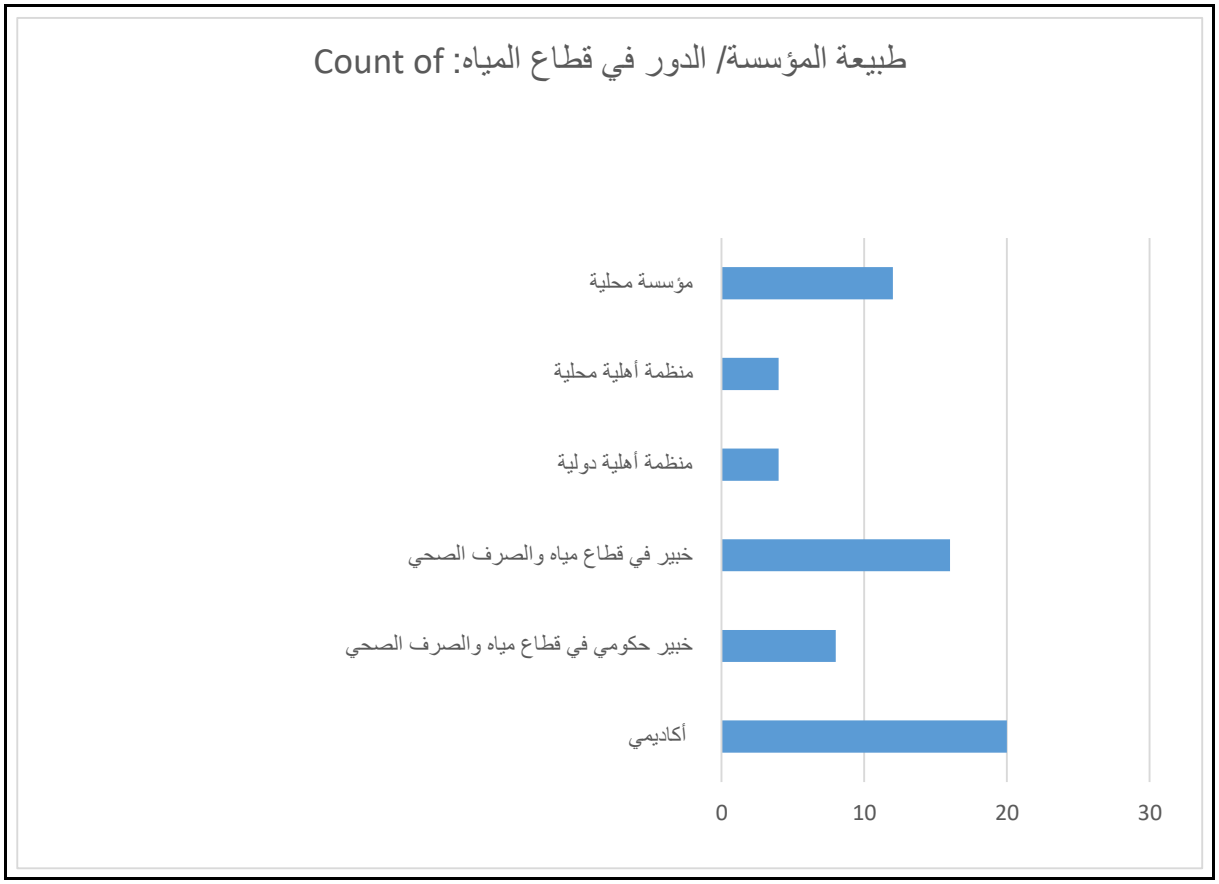
وتعزو الدراسة عدم وجود فروق كون المبحوثين جميعهم يواجهون هذه المشاكل والعوائق والتحديات ضمن قاعدة الظرف المشابه لطبيعة العمل في نفس القطاع ، وطبيعة هذه التحديات كونها قطاعية، أي على مستوى الماكرو الكلي، بشموليتها المترسخة في يوميات واستراتيجيات القطاع، وهو جزء من طبيعة عملهم اليومي، وبالتّالي فإن نفس الانطباع تشكل لدى المبحوثين نظرا لقناعاتهم الراسخة حول جدية هذه التحديات وضرورة الوقوف أمامها بجرأة لمواجهتها وتطوير الحلول المستقبلية لها.

نماذج عقود الشراكة الاكثر ملاءمة استبيان (2) طبيعة الدور في قطاع المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني

1- طبيعة الدور في قطاع المياه:

يمكن تمثيل طبيعة الدور في قطاع المياه والصرف الصحي الفلسطيني للمبحوثين الذين شملتهم عينة الدراسة وفقا للتمثيل الاتي:

67- شكل رقم (67): طبيعة الدور في قطاع المياه والصرف الصحي الفلسطيني



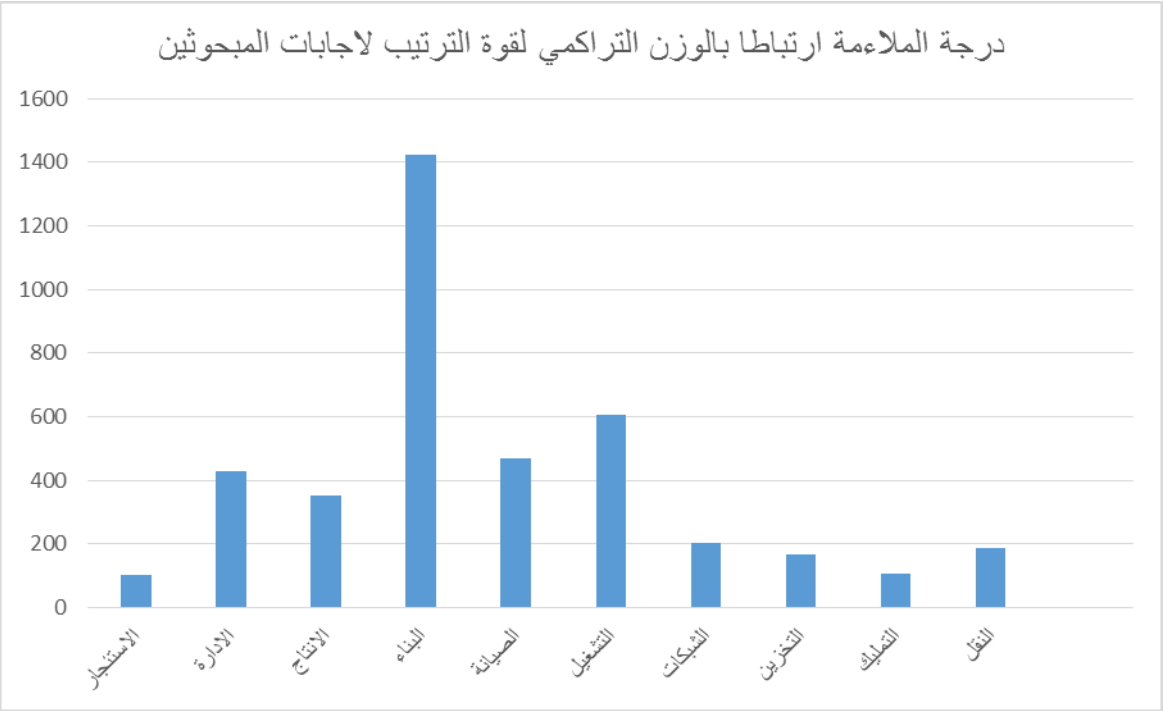
المصدر: تطوير الباحث، المسح الميداني

63- جدول رقم (63): نماذج عقود الشراكة الأكثر ملاءمة من وجهة نظر المبحوثين في الدرجة الأولى

شكل العقد	درجة الملاءمة (بالعلامة)										تراكم القوة
	10 علامات	9 علامات	8 علامات	7 علامات	6 علامات	5 علامات	4 علامات	3 علامات	2 علامة	1 علامة	
الاستئجار	0	0	0	0	0	0	0	24	12	8	104
الإدارة	20	4	0	16	4	8	0	4	0	4	428
الإنتاج	4	4	8	8	16	8	4	0	0	4	352
البناء	32	20	8	16	12	12	12	8	4	8	1424
الصيانة	8	0	24	4	4	16	8	4	8	4	468
التشغيل	0	32	20	0	16	4	4	4	4	4	604
الشبكات	0	4	4	8	0	0	8	8	8	8	204
التخزين	0	0	0	4	4	4	20	4	0	4	168
التمليك	0	0	0	4	0	0	4	8	8	24	108
النقل	0	4	0	4	8	8	4	0	8	4	188

وهي حسب الشكل الاتي:

68- شكل رقم (68): نماذج الشراكة المائية الأكثر ملاءمة من وجهة نظر المبحوثين



المصدر: تطوير الباحث، المسح الميداني

تمّ احتساب (الترتيب 1= 10 علامات ؛ الترتيب 10=1 علامة)؛ (مثال = تكرار الترتيب* علامة الترتيب+ كافّة العلامات لكل نوع من انواع العقود)، وبذلك، تمّ عكس كافّة الأوزان النّسبية لإجابات المبحوثين في العلامة الكميّة المرفقة في الشّكل، وكما يظهر الشّكل أعلاه فإن " عقود البناء" أخذت أكبر أهمية في الملاءمة لعقود الشّراكة المائية بوزن تراكمي قدره "1424"، يليه "عقود التّشغيل" بوزن تراكمي (600)، ثم "عقود الصّيانة" و"الإدارة "، بوزن نسبي (468؛428) على التّوالي.

وتعزو الدّراسة هذا التّوجه إلى كون القطاع الخاص يحظى بقدرات مميزة في ذهن المبحوثين حول إمكانياته في إنجاز أعمال التصميم والبناء بالدرجة الأولى، لما له من خبرات واسعة في هذا المجال تم تجربته فيها في أعمال الإنشاء والبنية التحتية الّتي يتمّ إنجازها من خلال طرح العطاءات المستمر ة من قبل القطاع العام الى القطاع الخاص.

وقد تلى الأهمية عقود التشغيل ويبدو من النتائج أن المبحوثين يثقون بقدرات التشغيل الّتي يملكها القطاع الخاص وقد توافق ذلك مع الأسئلة أعلاه، الّتي بينت أنّ تدخل القطاع الخاص سوف يزيد من القدرات التّشغيلية ودرجات الكفاءة المطلوبة للمنشآت المائية.

وبالتّالي فإن عقود الصيانة سوف تكون محل ترحيب من قبل المبحوثين من الخبراء والأكاديميين والفاعلين في قطاع المياه بسبب ثقتهم بقدرات القطاع الخاص في رفع كفاءة الصيانة المطلوبة للمنشأة المائية.

وقد جاءت الإدارة في المرتبة الرّابعة وهي تتوافق مع أهداف البناء والتشغيل والصيانة، إلّا أنّ عقود الإدارة تحتاج ثقة أكبر في إدارة المنشاة المائيّة بشكل كامل، نظرا لترابط طرق وأهداف الإدارة للمنشاة المائيّة مع الأهداف السّياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة على المستوى الكلي، وليس فقط محدد بدرجات الأداء المطلوب تحقيقه للمنشاء المائية، وهذا الامر جعله يتراجع إلى مستوى متاخر نسبيا عن عقود البناء والتشغيل والصّيانة.

وبالتّالي فإنّ العقد المطلوب وفقا لرأي المبحوثين يضم عقد جامع يمكن تصميمه من خلال هذه النماذج الأربعة، ليشكل عقداواحدا يصح تسميته بعقد (البناء، التّشغيل، الصّيانة، الإدارة) (B,O,M,M).

إلّا أنّا العقود الاخرى جاءت متاخرة على التوالي في الأولوية، مثل عقود الإنتاج؛ وتطوير الشبكات؛ والتخزين؛ والنقل؛ والاستئجار؛ والتمليك، وذلك كون طبيعة هذه العقود تحتاج الى قرارات سيادية على واقع الأرض والأنظمة المرجعية لها بيد الدولة، وتعزو الدراسة ذلك إلى أن طبيعة التحديات السّياسية الّتي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي جعل المبحوثين يؤخرون مثل هذه العقود إضافة إلى أن هذه العقود تحتاج إلى تذليل رزمة من العوائق تمّ الإجابة عنها في الأسئلة أعلاه واهمها العوائق السيادية مثل عوائق تنظيمية وقانونية والهيكليات البنيوية للسلطة الفلسطينية، والواقع الحصري الّذي يفرضه الاحتلال الإسرائيلي من تعقيدات وهيمنة وتعسف ونسف لكافة الحقوق الفلسطينية جملة وتفصيلا وهذا لا يخفى على المبحوثين كونهم خبراء في القطاع.

2- مداخل العدالة الأكثر ملاءمة لاعتمادها في قطاع المياه:

السؤال الرابع في استبيان الخبراء: **من وجهة نظركم أي مدخل من مداخل العدالة يحقق عدالة مائية أكبر مع الحالة الفلسطينيّة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة؟ برجاء إعادة ترتيب(1-8) أولويات حقوق العدالة المائيّة في فلسطين وفقا لوجهة نظرك:**

64- جدول رقم (54): أولويات حقوق العدالة المائيّة في فلسطين المطلوب ترتيبها من قبل المبحوثين

الرقم	العبارة	درجة الترتيب
1	**نظرية الفضيلة** - حيث يجب على الأشخاص الذين لديهم موارد مائية الاحتفاظ بها لأنها قيّمة بطبيعتها	
2	**الحقوق السابقة** - الحق للجهة المالكة للمصدر المائي الانتفاع به أولا ثم الاخرين.	
3	**العدالة بين الأجيال** - حيث يتم النظر في إحتياجات الأجيال القادمة.	
4	**الحقوق البيئية** - حيث يولى الاهتمام إلى توفير المتطلبات البيئية أولا ومن ثم دعم الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية.	
5	**حقوق الملكية** - حيث يجب منح الأفراد حقوقًا في كميات من الموارد المائية بناءً على بعض العقود.	
6	**السلعة الاقتصادية** - حيث يجب معاملة الموارد المائية كسلع اقتصادية مع الأسعار والأسواق.	
7	**النظريات النفعية** - حيث يجب إدارة موارد المياه لتعظيم رفاهية المجتمع.	
8	**الحتمية الأخلاقية** - حيث يقع على عاتق الأشخاص في مكان ما، واجب ضمان عدم التأثير سلبًا على الأشخاص الموجودين في مواقع أخرى.	

وقد تم الاستجابة من المبحوثين لهذا السؤال وفقا لجدول الأوزان لقوة إجابات المبحوثين:

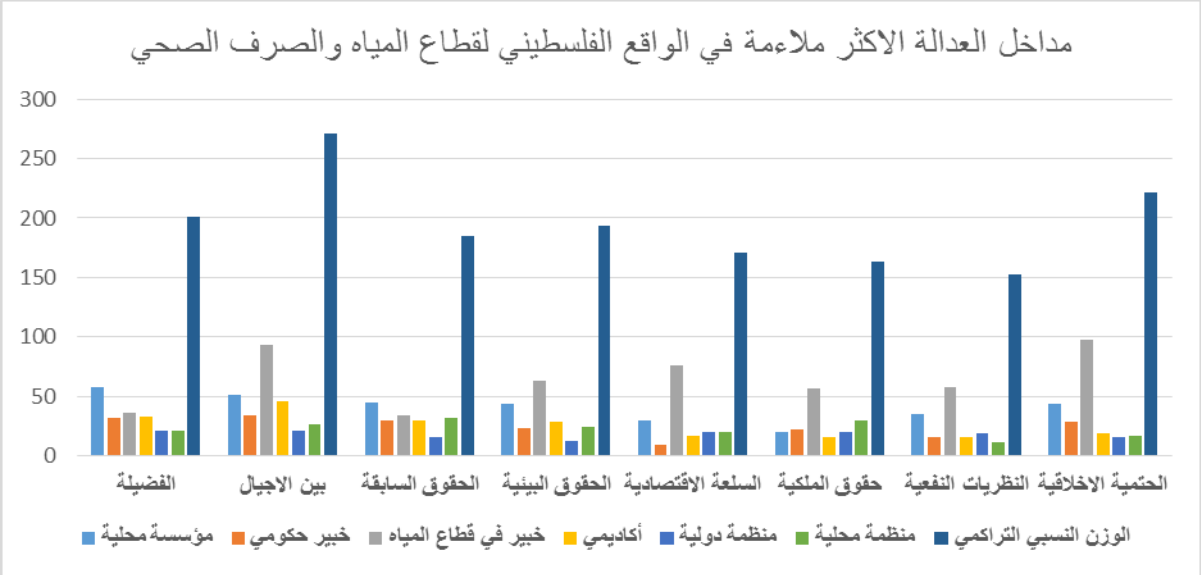
65- جدول رقم (65): أوزان قوة الإجابات للمبحوثين لأولويات العدالة في قطاع المياه والصف الصحي الفلسطيني

الدور	أولويات العدالة في قطاع المياه والصرف الصحي الفلسطيني							
	الفضيلة	العدالة بين الاجيال	الحقوق السابقة	الحقوق البيئية	السلعة الاقتصادية	حقوق الملكية	النظريات النفعية	الحتمية الأخلاقية
مؤسسة محلية	58	51	45	44	29	20	35	44
خبير حكومي	32	34	29	23	9	22	15	28
خبير في قطاع المياه	36	93	34	63	76	57	58	98
أكاديمي	33	46	30	28	17	15	15	19
منظمة دولية	21	21	15	12	20	20	19	15
منظمة محلية	21	26	32	24	20	29	11	17
الوزن النسبي التراكمي	201	271	185	194	171	163	153	221

المصدر: تطوير الباحث، المسح الميداني

والشّكل الآتي يوضح فروقات إجابات المبحوثين:

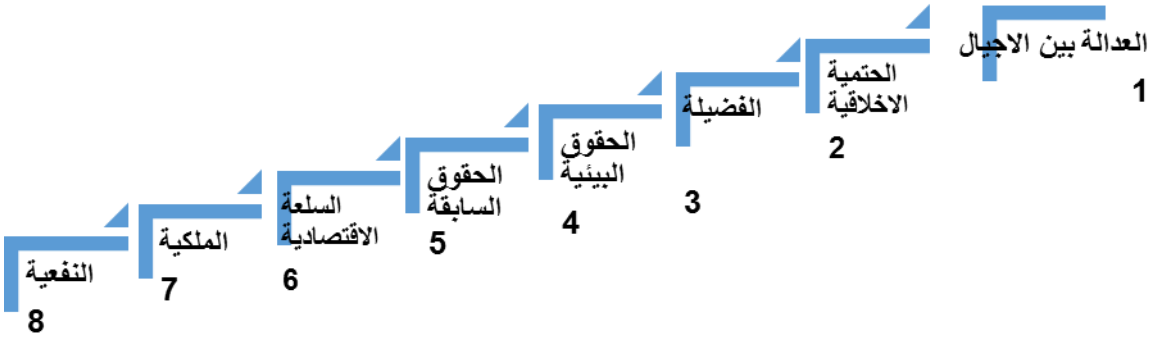
69- شكل رقم (69) : مداخل العدالة الأكثر ملاءمة لتطبيقها في قطاع المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني من وجهة نظر المبحوثين



المصدر: تطوير الباحث، المسح الميداني

وبالرجوع إلى نتائج الجدول وما يظهره المنحنى، يمكن تبويب التّرتيب لأولويات مداخل العدالة من وجهة نظر المبحوثين وفقا للترتيب من أعلى إلى أسفل الدرج، الّذي يوضحه الشكل الآتي:

70- شكل رقم (70): منحنى مداخل العدالة الأكثر ملاءمة من وجهة نظر المبحوثين الخبراء



المصدر: تطوير الباحث، المسح الميداني

تُبين النتائج أن مدخل "الأجيال القادمة" مؤشر على الشعور بالمسؤولية تجاه الأجيال القادمة وهذا من منطلقات الاستدامة المائيّة، وتليها الحتميّة الأخلاقيّة بمعنى حماية المصدر المائي من أي تأثير سلبي وهذا أيضا من منطلقات التّنميّة المستدامة للمصادر المائيّة، بينما الفضيلة تأتي بالمرتبة الثالثة بمعنى الحفاظ على قيمة وخيرية المياه، وهذا مكون أساسي ساهم بشكل كبير في صياغة وتطوير مفهوم التنمية المستدامة للمياه، وتنضم إليها مدخل الحقوق البيئية في تطبيقات العدالة بمعنى إعطاء الأولويات من صانع السياسات إلى المتطلبات البيئيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة، وهو من مرامي وأهداف التّنميّة المستدامة للمصادر المائيّة.

إلا أنّ مدخل العدالة الّذي يعطي أهمية للحقوق السّابقة وهو مفهوم يركز على الانتفاع للجهة المالكة أولا، ويؤشر إلى نزعة التّحكم بالمصدر المائي للمناطق الأكثر وفرة بالمياه، بحيث تضمن عدم التقاسم لكميات المياه المتوفرة مع مناطق أخرى أكثر شحا واحتياجا، ومع ذلك، فإنها تبرز كأهميّة تراتبية بعد تحقيق التّنمية المستدامة للمياه المشار إليها في مداخل العدالة الأولى.

وبالنّظر لعدالة المياه من خلال كونها سلعة اقتصاديّة جاءت في الترتيب السادس من قبل المبحوثين ، حيث تعزو الدراسة ذلك إلى مخاوف عدم تحقيق مبادىء الاستدامة المائية في حال تمّ التّركيز على مدخل السّلعة الاقتصاديّة للعدالة، إذ يجب أولا الأخذ بالحسبان من قبل صانع السّياسات تلبية الشّروط الأساسية لتحقيق مبادىء التّنميّة المستدامة للمياه، بأبعادها الاجتماعيّة والاقتصاديّة والبيئيّة.

وبالمقارنة مع التّرتيب السّابع لمداخل العادلة المائيّة والّذي يمثله حقوق الملكية إشارة إلى إمكانية تدخل القطاع الخاص في إبرام عقود خصخصة، وهي محل تخوف من قبل المبحوثين، وتعزو الدراسة تأخر مدخل النّظريات النّفعيّة لآخر مرتبة في التّرتيب، رغم أن المدخل النّفعي يركز على تعظيم الرّفاهيّة للمجتمع، إلا أنه لا يخفى على المبحوثين الخبراء أن هذه الأخيرة لا يمكن تحقيقها بدون التاكد أولا من تحقيق مداخل العدالة الّتي احتلت المرتبة الأولى تواليا حتّى المرتبة الرّابعة، لأنّها تركز على أهميّة الاستدامة المائيّة أولا، ومن ثمّ يمكن النّظر في المداخل الأخرى، وهو خلاصة الإجابة عن هذا السّؤال، والّتي مثلت نظرة متكاملة للخبراء حول مداخل العدالة وأولويات تحقيقها في قطاع المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني.

ملخص النّتائج:

يمكن استخلاص النّتائج ضمن استبيانين إحصائيين كما يلي:

نتائج استبيان متلقي الخدمة: وكان أبرز النتائج فيه ما يأتي:

1. **أبرز تحديات العدالة الاجتماعيّة هي تدني مستوى رفاهية المياه.** واستنادا إلى نتائج الفرضيات فإنّها تعزى لمتغيرات المحافظة حيث الأفقر مائيا أكثر تحديا، والسّكن حيث المخيم والرّيف أكثر تحديا من المدينة، والعلاقة بسوق العمل حيث العاطل عن العمل والوظيفة الجزئيّة أكثر تحديا من العامل بوظيفة دائمة، والدّخل الشّهري حيث الدّخل المتدني أكثر تحديا ثم المتوسط، إضافة إلى أن هذه الفروق قد وافق عليها خبراء القطاع بغض النظر عن الّدور الّذي يمارسوه في القطاع أكان حكوميا أو أهليّا أو دوليا أو خاصا.

2. **إنّ استعداد متلقي الخدمة للتّعاون مع اجراءات استرداد التكاليف مرتفعة لصالح المحافظات الأكثر فقرا للمياه،** بمعنى أن هذه المحافظات أكثر استعدادا لدفع إجراءات استرداد التّكاليف، وتتوقع الأطروحة أن هذا الاستعداد يتراجع في حال تمّ توفير الكميّات المطلوبة من المياه لتأخذ مستواها المتوسط بعد ذلك والضعيف تواترا.

3. **إنّ مستوى الكفاءة الاقتصادية متوسط من وجهة نظر متلقي الخدمة المائية،** علما بأنهم لا يمانعون من توفير الخدمة من إي جهة كانت حكومية أو خاصة بشرط ارتفاع مستوى الكفاءة للخدمة المائيّة المقدمة.

4. **إن مستوى التّحديات الإيكولوجية متوسطة، وأعلى هذه التحديات مصادر التلوث وآثارها المترتبة على ذلك،** وأهمها ملوثات ذات العلاقة بالمياه العادمة، وأثرها مثل الروائح الكريهة والبعوض والخسائر الماليّة.

بما يخص أهم النتائج لاستبيان الخبراء في قطاع المياه كانت على النحو الآتي:

1. **إنّ الخبراء في قطاع المياه يعتقدون أنّ دخول القطاع الخاص في نهج مشاريع الشراكة المائية سيزيد من مستوى الكفاءة الاقتصاديّة** بمعدل 60% ، وهذا بدوره سيزيد من مستوى الكفاءة للخدمة المائيّة المقدمة، واسترداد التّكاليف والاستدامة الماليّة للقطاع ومنشآته بمستوى 82% من درجة إجابات المبحوثين.

2. **بقي الخبراء في قطاع المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني في حالة تخوف من ضمان متطلبات الاستدامة البيئيّة** بحيث كانت الإجابة تميل إلى أن الوضع يبقى على ما هو عليه إن لم ينقص.

3. **عدّ الخبراء في قطاع المياه أنّ التطبيقات الإجرائيّة للعدالة في قطاع المياه ببدرجة متوسط،** وكان أدناها من وجهة نظرهم إجراءات الحد من الفساد وإجراءات ضمان الاتساق للقرارات المعتمدة والواقع المائي على الأرض.

4. **إنّ درجة احتمال حدوث المخاطر والعوائق في حالة اعتماد مشاريع شراكة مائيّة كانت**

مرتفعة، ولاحظت الأطروحة أن المخاطر الأكبر درجة ارتفاع هي مخاطر وعوائق مرتبطة بالطرف الحكومي مثل العوائق التّنظيميّة والسّياسيّة، اقل منها بأطراف المجتمع العامة على المستوى الوطني الكلي مثل الوضع الاقتصادي العام.

5. **توجهت الخبراء إلى أن نماذج عقود الشّراكة الأكثر ملاءمة تكون لصالح عقود البناء والتشغيل والصّيانة والإدارة،** على حساب نماذج الاستئجار وشكبات التوزيع، و التمليك والتخزين والنقل..إلخ.

6. كان توجه الخبراء بغض النّظر عن طبيعة الدّور الّذي يمارسونه في القطاع بما يخص مداخل العدالة الأكثر ملاءمة في فلسطين لصالح **مدخل "العدالة بين الاجيال" كأبر توجه في الإجابة تليها "الحتميّة الأخلاقيّة"**، ثمّ "الفضيلة" ثمّ "العدالة البئية"، وقد عزت الأطروحة هذا التواجه إلى **أن الخبراء ثقافتهم في مفاهيم العدالة تنبثق من مفاهيم التّنمية المستدامة بشكل عام والاستدامة المائية بشكل خاص.**

الخلاصة العامة

تحددت أهداف الأطروحة في التّعرف على التّحديات الاجتماعيّة الاقتصاديّة الّتي تواجه مشاريع الشّراكة المائيّة، وهي تلك المشاريع الّتي تبرم بين القطاع العام والقطاع الخاص، وتتسم هذه المشاريع بتقاسم المخاطر والفرص بين الشريكين، وضمن هذا التوجه انصبت اهتمامات الدراسات السّابقة على المخاطر الماليّة والاقتصاديّة بالشّكل الأساسي من منظور مصلحة المشروع نفسه، الّتي تكفل استدامته واسترداد تكاليفه، وضمان ربحيته، وأثناء هذا الاهتمام يكون الطرف الحكومي قد ههيأ منظومة تقاسم المخاطر تلك الّتي تكفل نجاح هذه المؤشرات وضمانها، مع إهمال واضح لتداعيات هذا الأمر على العدالة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والبيئيّة لمتلقي خدمات هذه المشاريع وفقا لتباينـاتهم الاجتماعيّة الاقتصاديّة.

من أجل ذلك كان خط الدراسات السّابقة يركز على المشروع وما سيعكسه من رفاه وتعظيم للنتائج على المجتمع، مثل توفير فرص العمل الممكنة ورفع مستوى الخدمة وجودتها وفرصة لتوفر الخدمة أصلا في بعض الحالات، مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الاجتماعيّة الّتي يعكسها المشروع على منطقة الخدمة وسكانها، مع تحديد مفهوم التعويضات الاجتماعيّة بالتعويض المالي.

تميزت هذه الدراسة بأن اهتمت بجملة التّحديات الاجتماعيّة الاقتصاديّة الّتي تواجه مشاريع الشراكة وتفشلها في فلسطين، وقد اتخذت مدخل الاستدامة المائيّة لتحديد هذه التحديات وأهمها كانت مجموعة من المتطلبات الاجتماعيّة الاقتصاديّة الّتي تعكس نفسها في العدالة الاجتماعيّة والكفاءة الاقتصاديّة واسترداد التّكاليف كمدخل للاستدامة الماليّة للمنشأة المائيّة، والاستدامة الإيكولوجية البيئيّة الضروريّة، لاستدامة المصادر المائيّة، الّتي يجب أن تدار وفقا لمبادىء الإدارة المتكاملة للحوض المائي الهيدروجرافي الكامل.

حاولت الدراسة أن تربط بين متطلبات العدالة الاجتماعية، ومدى اتصالها بالظلم الّذي يحدث كلما تقدمت المتطلبات الحضرية والمدينية والتنموية، وكأن التنمية المستدامة تتفاقم بمتطلباتها الاجتماعيّة والاقتصاديّة بحيث تولد ظلم بيئي واجتماعي واقتصادي على من هم أكثر عرضة للانكشاف والهشاشة والأقل مرونة، في وجه الطوارىء والمتغيرات والمخاطر، الّتي يواجهها الشّعب الفلسطيني في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة.

وضمن هذا التّنقيب في الصّندوق الأسود لعمليات المياه وحلولها المطلوبة باستمرار، تظهر مشكلة الدّراسة من أجل التّوصل إلى تصورات واضحة تجاه تطوير السّياسات والعقود والقرارات اللّازمة لتتلاءم ومصالح الفئات المجتمعية كلها، دون تمييز سلبي لأي من هذه الفئات، وخصوصا المحدودة الّدخل.

ومن أجل الإجابة على أسئلة البحث، فقد تمّ تطور الإطار النّظري، الّذي تحدد في بابين بأربعة فصول، شملت المباحث الأساسيّة، وهي العدالة الاجتماعيّة من خلال تحليل واقع المياه الفلسطيني ومياه الصّرف الصّحي بشكل عام، من أجل الوقوف عند أهم حالات التّداعي للعدالة، الّتي يمكن التنبه لها وتداركها في القرار الفلسطيني المستقبلي، لمشاريع الشّراكة المائيّة الّتي أقرها القانون الفلسطيني.

وقد طورت الدّراسة مبحث الحوكمة الّذي عرض أدواتها الفلسطينيّة، وقارنها بالمؤشرات المطلوب توفرها ضمن الاتفاق العالمي لهذه المؤشرات، بحيث تظهر مدى فاعلية الحوكمة في الواقع المائي والّتي أظهرت فجوة في المعلومات واحتماليّة حدوث الفساد، وفجوة في الاتساق بين القرارات والسّياسات والأنظمة غير الفاعلة، والإرداة السّياسيّة والإداريّة العامّة على الأرض.

ثمّ تمّ التّعمق والتّحليل في مبحثي الكفاءة الاقتصاديّة واسترداد التكاليف، ضمن محاولة ربط بين كفاءة الخدمة وجودتها وجودة الأداء للمنشاة المائيّة في تكامل مستهدف مع مفاهيم استرادا التكاليف وربطها مع الاستدامة الماليّة للمشروع مواكبة مع الاستدامة المائيّة ومتطلباتها.

بحيث تتخذ هذه المتطلبات منطلقا للنقاش، وحجر أساس للتوصل إلى تصورات، لوضع سياسات تكامليّة مع كافّة المتناقضات الّتي أظهرتها الدّراسة، ضمن ظاهرة التمفصل والتموضع الّتي تبديها العوامل السوسيو اقتصاديّة في الحياة بشكل عام، وفقا لديناميكيّة تفاعليّة بين القرار السّياسي في الإدارة العامة والواقع المعاش، والّذي حاول الباب الثاني من ومعالجته من خلال إبراز وتحليل مفاهيم الشراكة ومشاريبعها المائية وفقا للمقاربتا والتجارب العالمية، واستخلاص أهم المفاهيم والعبر والآليات والنماذج الّتي يمكن أن يتمّ التركيز عليها في فلسطين.

وعليه دعت النّتائج إلى أن يكون القرار السياسي سيد التحرك بإعلان الأرادة السياسية الواضحة، لكافة الاطراف القطاعية الفاعلة، عوضا عن ضرورة الأرادة الجادة للوظيفة العامة، مع تفهم واضح للقطاع الخاص في فهم دوره التنموي في قطاع المياه، وفقا لتعظيم النتائج وتقاسم المخاطر والفرص مع باقي الأطراف في حالة ديمقراطية تشاركية تقوم على الثّقة، وتعكس الاستدامة المؤسساتيّة المطلوبة في قطاع المياه والّتي نص عليها القانون.

إلّا أنّها ما زالت تحتاج إلى تفعيل وترسيخ مفاهيمي وعملي على أرض الواقع لسد الفجوة المطلوبة لإرساء قطاع مائي محوكم ومستدام قادر على مواجهة التحديات التي يفاقمها الاحتلال الإسرائيلي في كافّة مناحي الحياة الفلسطينية.

ومن أجل ربط التّحديات الاجتماعيّة الاقتصاديّة بالواقع المائي، قدمت الاطروحة مجموعة من التحاليل الإحصائية المتنوعة، والمراجعات الببلوجرافية ذات الارتباط بنطاق البحث، محاولة لإنشاء بعض المفاهيم وتجريدها وفقا للحالة الفلسطينية الخاصة، كي تبدو الصورة أوضح لصانع القرار القطاعي، ومن هذه المفاهيم الّتي تعرضت لها الدراسة، توسيع مفهوم التأثيرات البيئية لترتبط بمتطلبات العدالة، لاتصالها برصد المتغيرات السّلبية الّتي تحدثها حالة تقدم وقصة نجاح في جانب قطاعي معين، لتبدو في الجانب الآخر تداعي للعدالة، بما يمكن تسميته بمبدأ الإزاحة السلبي للتنمية، فكلما تقدمت حالة تنموية معينة، انكشفت مقابلها أنواع أخرى من الظلم، متصلة بالأنشطة المائيّة المختلفة، ومثال ذلك، ما تطرقت له الأطروحة في اتصال الظّلم البيئي بالصّرف الصّحي، الّذي يخدم مجموعات، ويهدم آمال وحيوات أناس آخرين في المنطقة المقابلة، الّتي يفصلها التباينات الاجتماعيّة والاقتصاديّة ليخلص التّحليل إلى ضرورة المشاركة والتواصل تحت مبدأ التوازن النسبي للأهمية لكافة

الأطراف، وإن بدو ضعفاء في التاثير في القرار المائي والمتخذ، وهذا لا يكفله إلا نظام ديموقراطي محوكم وفاعل وواعي، لقوة الآنيّة الّتي تشكل مستقبل الجميع.

وقد استخدمت الأطروحة منهج مختلط جمع بين الكمي والنوعي، من خلال تطوير استبيانين محكمين شمل الأول متلقي الخدمة المائيّة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة، وشمل الثّاني الخبراء في قطاع المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني، وقد تمّ اعتماد المجموعة البؤريّة المركزة لخدمة أهداف البحث في ثلاث محاور من هذه الأطروحة، إضافة إلى اعتماد التّحليل الببلوجرافي الميداني، ضمن مراجعة واسعة للأدبيات والدّراسات ذات الارتباط.

وتمّ جمع البيانات وفقا لأسلوب العينة الاحتماليّة لمتلقي الخدمة المائيّة، والعينة القصديّة لاستبيان الخبراء في القطاع، وأسلوب "دلفي السّياسات" للمجموعة المركزة من الخبراء، وتقصي بعض المقابلات الميدانية ومعالجتها وفقا لأهداف البحث، وتمّ تحليل النّتائج الكميّة إحصائيّا وفقا لبرنامج الجزم الإحصائيّة(SPSS)، بينما تم تحليل النتائج النوعية باسلوب "دلفي السياسات".

وكان من أهم النّتائج ما يأتي:

يوجد فروق ذات دلالة إحصاية في التّحديات الاجتماعيّة الاقتصاديّة تعزى لمتغير المحافظة، للافقر مائيا، والعلاقة بسوق العمل للعاطلين عن العمل، ولمتغير السكن لصالح المدينة على حساب المخيم والريف الأكثر تحديا، والدخل الشهري لصالح العالي على المتوسط فالمتدني الأكثر مواجهة لهذه التحديات، بينما أظهرت النتائج أن أكثر مصادر التلوث في فلسطين هي ملوثات ذات علاقة بالمياه العادمة فالضوضاء فمخلفات الأبنية، وأن أكثر الآثار لهذه الملوثات كانت الروائح الكريهة وانتشار البعوض والخسائر المالية المتربتة، إضافة إلى الإصابة بالأ مراض بين الحين والآخر، وأنّه لا مانع من تقديم الخدمة من شركة خاصة، بشرطية ضمان مستوى مرضي لكفاءة وجودة الخدمة المقدمة.

وأجمع الخبراء على أن دخول القطاع الخاص إلى قطاع المياه سيزيد من كفاءته الاقتصاديّة، وتحقيق استرداد التكاليف ورفع جودة الخدمة المائيّة المقدّمة بواقع 60% - 82% على التّوالي.

واعتبر الخبراء أن درجة تطبيق قواعد العدالة الإجرائيّة في قطاع المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني متوسطة، بأقل درجة لصالح احتمال حدوث الفساد، وانخفاض في درجة الاتساق بين القرار والواقع المائي على الأرض.

وعدّ الخبراء أن أهم مدخل للعدالة يلائم الوضع المائي الفلسطيني، هو العدالة بين الأجيال ثمّ الحتميّة الأخلاقيّة ثمّ الفضيلة فالحقوق البيئيّة، وكان التوجه لرأي الخبراء ينبثق من مفهوم التّنميّة المستدامة اتصالا بمتطلبات الاستدامة المائيّة بحيث بقي الخبراء متخوفين من ضمان متطلبات الاستدامة الإيكولوجية في القطاع المائي الفلسطيني في حالة دخول القطاع الخاص كشريك تنموي فيه مع القطاع العام.

واظهرت النتائج أن أهم نماذج الشراكة الّتي دعت لها أجابات المبحوثين كانت لصالح عقود البناء والتشغيل والصيانة والإدارة على التوالي، والتي قدمتها الأطروحة **كتوصية لأصحاب القرار** بعد ضبط المخاطر المتوقعة، إضافة إلى ضرورة انعكاس التّحديات الاجتماعيّة الاقتصاديّة في عقود الشراكة المنوي إبرامها.

الملاحق

ملحق(1): استبيان متلقي الخدمة

الأخ/ت الفاضل/ة .. حفظه/ا الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نضع بين أيديكم مجموعة من الأسئلة تمثل إستبانه لدراسة بحثية بعنوان:

"التحديات الإجتماعية الإقتصادية لمشاريع الشراكة المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة في فلسطين "

وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه، من جامعة ("سيدي محمد بن عبد الله"/ فاس/ المغرب)، لذا برجاء التكرم بالإجابة على أسئلة الإستبيان المرفق، وذلك بإبداء الرأي بكل دقة وموضوعية لكل عبارة من عبارات الاستبيان بما ترونه مناسباً، علماً بأن المعلومات المقدمة لن تُستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم معنا

الباحث

فـؤاد الرمال

استمارة موجهة لمتلقي الخدمة المائية :

الرقم	البيانات الشخصية
1	**العمر:** 1) 18-29 عاما، 2) 30-59 عاما، 3) 60 عاما وأكثر
2	**الجنس :** 1) ذكر 2) أنثى
3	**الحالة الإجتماعية:** 1) أعزب/اء 2) متزوج/ة 3) مطلق/ة 4. أرمل/ة
4	**المحافظة التي تسكن فيها:** 1) شمال غزة 2)غزة 3) الوسطى 4) خان يونس 5) رفح 6) جنين 7) طوباس 8) طولكرم 9) نابلس 10) قلقيلية 11) سلفيت 12) أريحا 13) رام الله 14) القدس 15) بيت لحم 16) الخليل
5	**هل تقوم بإعالة أي من أفراد أسرتك؟** إذا نعم حدد/ي عدد الأفراد الذين تعيلهم؟ ( )
6	**نوع التجمع الذي تسكن فيه:** 1) مدينة 2) قرية/بلدة 3) مخيم 4) تجمع بدوي أو عشوائي
7	**أعلى مستوى أكاديمي حصلت عليه:** 1) توجيهي فأقل 2) توجيهي 2)دبلوم 3) البكالوريوس 4) ماجستير فأعلى
8	**العلاقة بسوق العمل:** 1) أعمل بوظيفة كاملة 2) أعمل بوظيفة جزئية 3) عاطل/ة عن العمل ، 4)
9	**القطاع الذي تعمل فيه:** 1) الصناعة 2) الخدمات (تشمل العاملون في القطاع العام-الحكومة) (3) الانشاءات (4) الزراعة 5) غير ذلك، حدد/ي:.....
10	**طبيعة الجهة التي تعمل لديها:** 1) موظف في القطاع العام 2) صاحب عمل 3) موظف في القطاع الخاص 4) موظف بقطاع المؤسسات الاهلية 5) غير ذلك حدد/ي:.....
11	**كيف تصنف معدل صافي دخلك الشهري:** 1) دخل متدني 2) دخل متوسط 3) دخل عالي
12	**أسكن في بيت: 1)** مِلك 2) إيجار 3) تعود ملكيته لأحد الأقارب 4) سكن عشوائي أو خيمة
13	**عدد الشقق أو البيوت المرتبطة بعداد مياه واحد** : 1) شقة سكنية واحدة ، 2) شقتين سكنيتين 3) ثلاث شقق 4) أكثر من ثلاث شقق 5) تجمع بدوي او عشوائي 6) غير ذلك حدد/ي:
14	**نوعية الاستخدام الرئيسي للاشتراك في عداد المياه**: 1) صناعي ، 2) تجاري، 3) منزلي، 4) سياحي، 5) زراعي 6) غير مشترك بشكل رسمي

القسم الأول: التحديات الاجتماعية والبيئية المرتبطة بالمياه والصرف الصحي

1. برأيك ما هي الأشياء أو المستلزمات الضرورية للمواطن الفلسطيني من أجل أن يعيش حياة كريمة. اختار/ي من القائمة التالية مع تحديد مدى توفر هذا الشيء أو المستلزم لك ولعائلتك:

الرقم	العبارة	المقياس				
		دائما يتوفر	غالبا يتوفر	احيانا يتوفر	نادرا ما يتوفر	أبداً لا يتوفر
1-1	**أحصل على المستلزمات الضرورية لحياة كريمة، بما في ذلك:**					
	a) لدي تأمين صحي (حكومي أو خاص)					
	b) أحصل على الطعام الكافي في جميع الأوقات.					
	c) أمتلك الأثاث الاساسي الكافي لمنزلي					
	d) لدي الاحتياج الكافي من الملابس					
	e) أستطيع الوصول إلى السلع الاساسية بسهولة					
	f) أستطيع إعالة أطفالي بالحد الكافي					
	g) أستطيع توفير التعليم حتى الجامعي لأبنائي وبناتي					

2. ما هو مستوى التمتع بالعلاقات الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة؟

الرقم	العبارة	المقياس				
		عالي جدا	عالي	متوسط	متدني	متدني جدا
2-1	**أتمتع بعلاقات إجتماعية جيدة بما في ذلك:**					
	a) أشارك في تجمع منظم في المجتمع، مثل جمعية أو نقابة أو تعاونية أو نادي أو حزب ...الخ.					
	b) أتمتع بالاحترام المتبادل					
	c) العلاقات صحية بين افراد الأسرة					
	d) لدي القدرة على مساعدة الآخرين					
	e) لا أواجه نزاعات إجتماعية					
	f) لدي مرجعية إجتماعية أعود لها في حالة مواجهة اي نزاعات					

3. ما هو مستوى التمتع بخدمة الأمن والأمان في الضفة الغربية وقطاع غزة؟

الرقم	العبارة	المقياس				
		دائما	غالبا	احيانا	نادرا	أبداً
3-1	**أتمتع بالخدمات الاتية بما في ذلك:**					
	a) الوصول الآمن إلى كافة ممتلكاتي (أرضي، مصنعي..الخ خصوصا في مناطق ج).					
	b) أتمتع بأمن ممتلكاتي وحمايتها من أي عبث.					
	c) أعيش في بيئة يمكن التنبؤ والتحكم فيها بخصوص توفير الأمن من الكوارث الطبيعية أو الحروب أو النزاعات المجتمعية					
	d) أتمتع بالسلم الاهلي المجتمعي (أي مع أبناء وطني)					
	e) أستطيع التنقل بوقت متأخر من الليل بشكل آمن في					

	نفس منطقتي السكنية (بلدي، مخيمي، قريتي)					
	f) أستطيع التنقل بوقت متأخر من الليل بشكل آمن من مدينة الى أخرى.					
	g) أشعر بالأمن في بيتي وبين أسرتي.					
	h) لدي خيارات متعددة لإختيار نوع الحياة التي أريدها					
	i) أشعر بالتفاؤل لمستقبل أبنائي في الوطن					

4. مصادر التلوث؟

الرقم	4.1. 1.ضع إشارة على مصدر التلوث الذي تعاني منه إن وجد:	المقياس	
	العبارة	نعم	لا
1.4.1	a) مياه عادمة غير معالجة		
	b) مكب نفايات		
	c) حفر إمتصاصية لدي أو لدى الجيران		
	d) مصدر مياه للشرب ملوث وغير معالج من قبل جهة رسمية		
	e) مصنع يستخدم مواد سامة		
	f) ضوضاء		
	g) مخلفات بناء		
	h) نفايات كيماوية		
	i) نفايات نووية		
	h) غير ذلك حدد/ي:.....		

الرقم	2.4.1. ما هي أشكال المعاناة الناتجة عن التلوث؟	المقياس	
	العبارة	نعم	لا
2.4.1	a) أعاني أنا أو أحد من أفراد أسرتي من مرض مزمن بسبب احد مصادر التلوث		
	b) سبق وتعرضت لمرض بسبب ملوثات بالقرب من منطقة سكني		
	c) يكثر البعوض بشكل كبير جداً في منطقة سكني بسبب مصادر التلوث		
	d) نعاني من روائح كريهة في منطقة سكني بسبب مصدر من مصادر التلوث		
	e) واجهت خسائر مالية بسبب أحد مصادر التلوث		
	f) غير ذلك، حدد/ي:.....		

5. ما هو مستوى خدمات المياه في حياتي؟

1.5.1	**ما هي الجهة أو الجهات التي تزودك وعائلتك بالمياه...يمكن اختيار أكثر من مصدر:**
	a) البلدية أو مجلس قروي أو مجلس خدمات مشترك. **b)** شركة أو جمعية أو مصلحة مياه **c)** بئر جوفي زراعي. **d)** شراء من صهريج نقل مياه. **e)** بئر جمع مياه الأمطار. **f)** وصلة غير شرعية (غير رسمية). **g)** غير ذلك، حدد/ي.....

2.5.1	العبارة	المقياس				
	ما هو مستوى التمتع بالانشطة التي لها علاقة بالمياه:	**دائما**	**غالبا**	**أحيانا**	**نادرا**	**ابدا**
	a) الذهاب الى مسابح					
	b) الذهاب الى نبعات وأودية للتنزة قريبة من مكان سكني					
	c) الذهاب الى شواطىء مؤهلة					
	d) الذهاب الى شاليهات بالقرب من مسطح المائي					
	e) الذهاب الى متنزهات والعاب مائية					
	f) أستطيع أن أمارس أنشطتي الدينية والثقافية المختلفة المرتبطة بالمصدر المائي الذي يعنيني.					
	f) غير ذلك، حدد/ي:.....					

3.5.1	العبارة	المقياس				
		دائما	**غالبا**	**أحيانا**	**نادرا**	**أبداً**
	تقوم الجهات الرسمية بنشاط كافي للتخفيف من الإضرار التي لها علاقة بالمياه في المنطقة التي أسكن فيها، مثل:					
	a) التخفيف من أضرار الفيضانات					
	b) معالجة ترسب المسطحات المائية					
	c) معالجة تسرب المياه المالحة إلى المياه الجوفية					
	d) معالجة تملح الأراضي الجافة.					
	e) معالجة مياه المجاري (المياه العادمة) السارية					
	f) مكافحة الآفات التي تسببها المياه مثل رش البعوض بالمبيدات الحشرية					
	g) تعقيم مصادر مياه الشرب					
	h) معالجة ملوحة الماء الزائدة					

القسم الثاني: كفاءة خدمات المياه بالمقابل المالي:

1. برأيك، ما هو مستوى كفاءة خدمات المياه ومياه المجاري بالمقابل المالي الذي أدفعه؟

الرقم	العبارة	المقياس				
1		موافق بشدة	موافق	لا أعلم	معارض	معارض بشدة
a)	أستطيع دفع فاتورة المياه والصرف الصحي بإنتظام					
b)	لا أعاني من تراكم ديون فواتير المياه والصرف الصحي					
c)	فاتورة المياه عادلة من حيث كمية المياه التي أستهلكها					
d)	من واجب الدولة أن تدعم سعر المياه					
e)	المياه متواجدة على مدار الوقت في شبكة التوزيع التي تزودني بمياه الشرب					
f)	أفضّل أن تفرض الدولة رسوم خاصة لدعم الفقراء تكون مذكورة على فاتورة المياه					
g)	لدي إستعداد لدفع فاتورة مياه أعلى بقيمة معقولة من المعتاد عليه (في منطقتي أو أقرب بلدية عليّ)، مقابل أن أحصل على مياه كافية وآمنة.					
h)	لدي إستعداد للدفع المالي مقابل ربط المنزل بشبكة الصرف الصحي.					
i)	عند إستلام فاتورة المياه والصرف الصحي يكون موضح فيها تفاصيل كافية					
j)	بالنسبة لي تعتبر عدادات الدفع المسبق مرضية					
k)	عدادت مسبقة الدفع تحافظ على حقوق الفقراء في الحصول على مياه الشرب.					
l)	المياه متوفرة على مدار الوقت في شبكة التوزيع					
m)	المياه آمنة وصالحة للشرب على مدار الوقت					
n)	يتواجد لدي خزان مياه على ظهر المنزل					
o)	ضغط الشبكة مناسب من حيث وصول الماء الى المنزل بالقوة الملاءمة					
p)	سعر المياه مناسب					
q)	عداد المياه لدي دقيق القراءة					
r)	عداد المياه قريب عن المنزل					
s)	عداد المياه لي وحدي ولا احد يشترك معي فيه					
t)	أشعر بالرضى من خدمة التزود بالمياه					
u)	أشعر بالرضى من خدمة التزود بخدمة الصرف الصحي لمياه المجاري					
v)	فواتير مزود خدمات المياه والصرف الصحي لدي دقيقة					
w)	مزود خدمات المياه لدي سريع الاستجابة للمتطبات الفنية وأمور الصيانة					
x)	مزود خدمات المياه لدي سريع الإستجابة لتمديد شبكات جديدة.					
y)	مزودي خدمات المياه لدي سريع الاستجابة لشكاوى ومطالب المشتركين					
z)	غير ذلك، حدد/ي:.....					

2) برأيك، ما هي الجهة التي تفضلها لتزويدك بخدمات إمدادات المياه ومياه المجاري؟

الرقم	أفضّل ان يكون مزود خدمات المياه:	الاختيار
2	a) شركة خاصة	
	b) شركة عامة مثل مصلحة المياه	
	c) الحكومة	
	d) البلدية او المجلس القروي أو مجلس خدمات مُشتَرك،	
	e) أي من هذه الجهات حيث لا يوجد لدي مانع	

3) برأيك، ما هو المبلغ المناسب لدفع فواتير الخدمات الاتية:

الرقم	العبارة	المقياس بالشيكل برجاء وضع المبلغ المناسب
3	a) المبلغ الذي أدفعة مقابل خدمات إمدادات المياه	
	b) المبلغ الذي أدفعه مقابل خدمات مياه المجاري	
	c) المبلغ الذي ادفعة مقابل حصولي على الكهرباء	
	d) المبلغ الذي ادفعه مقابل حصولي على خدمات الاتصالات والانتزنت	

4) ما هي تحديات القبول الاجتماعي لإستخدامات مياه الصرف الصحي:

الرقم	العبارة	المقياس				
		موافق بشدة	موافق	لا أعلم	معارض	معارض بشدة
4	**المياه العادمة (أي مياه المجاري): إذا علمت أن المياه العادمة المعالجة بالشكل الصحيح يوصي بإستخدامها الخبراء والمختصين، (برجاء أن تضع إشارة حول طبيعة الاستخدام المقبول لديك):**					
	a) لري الحدائق والمتنزهات والاشجار الحرجية والمحميات الطبيعية					
	b) لإعادة حقنها بعد معالجتها في الارض بحيث تنقيها التربة وطبقات الارض ثم يعاد ضخها من جديد، وهي طريقة معتمدة علميا.					
	c) للإستخدامات الصناعية، بحيث تستخدمها المصانع غير الغذائية.					
	d) للإستخدامات السياحية، بحيث تستخدمها المتنزهات والمسابح					
	e) لإستخدامات البناء والأعمال الإنشائية					
	f) لإستخراج مواد كيميائية مفيدة منها، مثل الاسمدة.					
	g) لإستخدام الري للأشجار المثمرة					
	h) لإستخدام الري للخضار					
	i) غير ذلك، حدد/ي:.....					

5) ما هي تحديات القبول الاجتماعي لوجود محطات الصرف الصحي في المنطقة السكنية أو بالقرب منها:

الرقم	العبارة	المقياس				
		موافق بشدة	موافق	لا أعلم	معارض	معارض بشدة
5	**إذا علمت أن مواصفات محطات المعالجة للمياه العادمة لا تخرج الروائح الكريهة ولا تضر بالبيئة وهي آمنة صحيا فانك:**					
	a) تتقبل أن تكون محطة معالجة المياه العادمة بالقرب من منطقة سكنك					
	b) إذا عرض عليك حوافز مالية أو غير مالية معينة، تستفيد منها مقابل خدمة الصرف الصحي، فإنك تتقبل أن تكون بالقرب من منطقتك السكنية أو منزلك.					
	c) تتقبل أن تكون محطة معالجة المياه العادمة بالقرب من ممتلكاتك الزراعية أو الصناعية (إن وجدت).					

ملحق (2) استبيان الخبراء

الأخ/ت الفاضل/ة .. حفظه/ا الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نضع بين أيديكم مجموعة من الأسئلة تمثل استبانه لدراسة بحثية بعنوان:

"التحديات السوسيو اقتصادية لمشاريع الشراكة المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة في فلسطين "

وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه، من جامعة ("سيدي محمد بن عبد الله"/ فاس/ المغرب)، لذا برجاء التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبيانةالمرفق، وذلك بإبداء الرأي بكل دقة وموضوعية لكل عبارة من عبارات الاستبيان بما ترونه مناسباً، علماً بأن المعلومات المقدمة لن تُستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم معنا

الباحث

فؤاد الرمال

إستبيان (2): موجه للخبراء والأكاديميين والمؤسسات الفاعلة في قطاع المياه

أخي الفاضل أختي الفاضلة": قبل أن تقوم بالإجابة عن الأسئلة أدناه برجاء قراءة الفقرة الآتية:

الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي ترتيب بين الحكومة أو الجهة العامة والقطاع الخاص لتوفير الأصول العامة و/ أو الخدمات العامة، وتسمح الشراكات بين القطاعين العام والخاص بإكمال المشاريع الحكومية واسعة النطاق، بتمويل خاص، مثل الطرق والجسور والمستشفيات، **والمرافق المائية والصرف الصحي المختلفة والتي محل التركيز هنا.**

في هذا النوع من الشراكة، يتم تنفيذ الاستثمارات من قبل كيان القطاع الخاص، لفترة زمنية محددة، حيث تعمل هذه الشراكات بشكل جيد عندما تتحد قدرات القطاع الخاص في الابتكار والتكنولوجيا وتوفير الخبراء، وتجنيد الاموال مع حوافز القطاع العام، لإكمال العمل في الوقت المحدد وفي حدود الميزانية.

ونظرًا لأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تتسم بالاحتفاظ الكامل بالمسؤولية من قبل الحكومة عن تقديم الخدمات ، فإنها لا ترقى إلى مستوى الخصخصة، وهناك توزيع محدد للمخاطر والفرص بين القطاع الخاص والجهة العامة، ويتم اختيار الكيان الخاص على أساس العطاءات التنافسية المفتوحة، ويتلقى مدفوعات مرتبطة بالأداء.

وبالتّالي، يمكن أن يمثّل مسار الشراكة بين القطاعين العام والخاص بديلاً في فلسطين، حيث تواجه الحكومة الفلسطينية قيودًا مختلفة على اقتراض الأموال لمشاريع مهمة، ويمكن أن يوفر هذا التوجه التنموي الخبرة المطلوبة في تخطيط وتنفيذ وإدارة المشاريع الكبيرة.

البيانات الشخصية:

1) **طبيعة المؤسسة/ الدور في قطاع المياه:**
a) منظمة أهلية محلية b) منظمة أهلية دولية c) مؤسسة محلية d) خبير حكومي في قطاع مياه والصرف الصحي e) أكاديمي

القسم الاول: الآثار المتوقعة لمشاريع الشراكة:

1. من وجهة نظركم: ما هو الأثر المتوقع لمشاريع الشراكة المائية بين القطاعين العام والخاص على كفاءة وجودة خدمات المياه؟

(برجاء وضع إشارة حول الإجابة التي تمثل وجهة نظركم)					
الرقم	**العبارة**	**المقياس**			
1		**تزيد**	**تنقص**	**لن يتغير شيء**	**لا أعلم**
a)	توفر المعلومات الخاصة بالمشروع				
b)	وقت التسليم للمشروع				
c)	كفاءة الرد على الشكاوى				
d)	مظاهر الفساد				
e)	مأمونية مياه الشرب في شبكات التوزيع				
f)	جودة خدمات مياه الصرف الصحي				
g)	إزدياد المساحات الخضراء المروية				
h)	إستدامة المصادر المائية				
i)	إستدامة خدمات إمدادات المياه				
j)	درجة المساواة للتزويد المائي للأحياء المختلفة المستويات المعيشية				
k)	النزاعات المجتمعية على المياه				
l)	مستوى كفاءة خدمات إمدادات المياه				
m)	كمية مياه شرب المزودة في شبكات التوزيع				
n)	التطور التقني لإمدادات المياه ومعالجتها				
o)	مستوى الصيانة الدورية				
p)	مستوى جودة شبكة التزويد				

q)	كفاءة ضغط الماء في الشبكة					
r)	كفاءة معالجة المياه العادمة					
s)	المبالغ المالية المستثمرة في قطاع المياه					
t)	التزامات الحكومة المالية لقطاع المياه والصرف الصحي					
u)	الايرادات إلى الخزينة العامة					
v)	الايرادات الى خزينة البلديات والمجالس المحلية					
w)	حجم تمويل البنية التحتية اللازمة لقطاع المياه					
x)	إحتكار توزيع المياه					
y)	سعر خدمة التزود بمياه الشرب					
z)	سعر خدمة تصريف المياه العادمة					
aa	الفرص الوظيفية					
bb	ثبات أسعار المياه					

القسم الثاني: قيمة المياه (المنافع الناتجة عن المياه): من خلال إدراك ومراعاة جميع الفوائد والمخاطر المتنوعة الّتي توفرها المياه، بما يشمل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومعانيها الثقافية والدينية المتنوعة، وحماية النظم البيئية، والفقراء، والمستبعدين، والضعفاء في جميع حالات الندرة والوفرة والاوقات الطارئة.

1.ما هو أثر مشاريع الشراكة المائية المتوقع على *قيمة المياه*؟ (المنافع الناتجة عن المياه): ضع إشارة حول الإجابة التي تتوافق معها:

الرقم	العبارة	المقياس			
1		تزيد	تنقص	لن يتغير شيء	لا أعلم
a)	**منافع المياه في النظام البيئي.**				
b)	**منافع المياه في القطاع الاقتصادي.**				
c)	**منافع المياه في القطاع الاجتماعي.**				
d)	**منافع المياه في القطاع التجاري.**				
e)	**منافع المياه في القطاع السياحي.**				
f)	**منافع المياه في القطاع الزراعي**				
g)	**المنافع الصحية للمجتمع بشكل عام**				

القسم الثالث: الاليات التنظيمية لعقود الشراكة المائية:

1. ما هي الاليات التنظيمية الأنسب لترتيب عقود الشراكة المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة؟

الرقم	العبارة	المقياس				
	الآلية الأفضل لترتيب عقود الشراكة المائية هي:	**موافق بشدة**	**موافق**	**لا أعلم**	**معارض**	**معارض بشدة**
1	a) تشكيل لجنة حكومية مركزية تتمتع بالصلاحيات المطلوبة لتذليل كافة العقبات القانونية والادارية والتوريدية والمالية، لكافة عقود الشراكة، ومن ثم تلتئم الوزارة المختصة بصفتها عضو في اللجنة، إذا كان المشروع يخصها، ومثال ذلك: تلتئم سلطة المياه الفلسطينية والاطراف المعنيين الآخرين في ترتيبات مشروع شراكة مائي.					
	b) إعتماد اللامركزية بحيث يكون لكل جهة وزارية الحق بإبرام عقود الشراكة التي تراها مناسبة دون الرجوع الى مركزية معينة مثل مجلس الوزراء ويقتصر دور مجلس الوزراء على تطوير سياسات عامة فقط ومراقبة مستوى					

	الإلتزام بتطبيق هذه السياسات.					
c)	تأخذ البلديات والمجالس المحلية صلاحياتها الكاملة في إبرام عقود الشراكة التي تراها مناسبة لمصالحها مع الالتزام بالقوانين والأنظمة والسياسات المقرة					
d)	غير ذلك، حدد/ي:					
e)	**أفضّل أن تبرم الدولة أو المجلس المحلي عقد الشراكة المائي مع:**	**شركة محلية**	**جمعية محلية**	**شركة دولية**	**شركة مشتركة (دولية ومحلية)**	**غير ذلك، حدد/ي**
f)	**نماذج الشراكة المائية الأكثر ملاءمة برأيكم هي:** **برجاء وضع الرقم (1) للأكثر ملاءمة برأيكم ثم الرقم (2) للخيار الّذي يليه وصولا للرقم 10 والّذي يعني الأقل ملائمة (تختلف هذه النماذج على مستوى الاستثمار ، ومراقبة الملكية، وتقاسم المخاطر، والتعاون الفني، والمدة، والتمويل، إلخ).**					

النموذج									
I.	**II.**	**III.**	**IV.**	**V.**	**VI.**	**VII.**	**VIII.**	**IX.**	**X.**
البناء	**التشغيل**	**الصيانة**	**الادارة**	**الانتاج**	**النقل**	**التخزين**	**شبكات التوزيع**	**إستئجار**	**تملّك**

القسم الرابع: **مداخل العدالة المائية:**

1. من وجهة نظركم أي مدخل من مداخل العدالة يحقق عدالة مائية أكبر مع الحالة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة؟ برجاء وضع الرقم (1) للأكثر ملاءمة ثم الرقم (2) للخيار الذي يليه وصولا للرقم 8 والذي يعني الأقل ملائمة:

الرقم	العبارة	درجة الترتيب
1	a) **نظرية الفضيلة** - حيث يجب على الأشخاص الذين لديهم موارد مائية الاحتفاظ بها لأنها قيّمة بطبيعتها	
	b) **الحقوق السابقة** - الحق للجهة المالكة للمصدر المائي الانتفاع به أولا ثم الاخرين.	
	c) **العدالة بين الأجيال** - حيث يتم النظر في إحتياجات الأجيال القادمة.	
	d) **الحقوق البيئية** - حيث يولى الاهتمام الى توفير المتطلبات البيئية أولا ومن ثم دعم الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية.	
	e) **حقوق الملكية** - حيث يجب منح الأفراد حقوقًا في كميات من الموارد المائية بناءً على إبرام بعض العقود (وما تحته خط يجعل هذا المفهوم يختلف عن مفهوم الحقوق السابقة).	
	f) **السلعة الاقتصادية** - حيث يجب معاملة الموارد المائية كسلع اقتصادية مع الأسعار والأسواق.	
	g) **النظريات النفعية** - حيث يجب إدارة موارد المياه لتعظيم رفاهية المجتمع.	
	h) **الحتمية الأخلاقية** - حيث يقع على عاتق الأشخاص في مكان ما، واجب ضمان عدم التأثير سلبًا على الأشخاص الموجودين في مواقع أخرى.	

***القسم الخامس*: واقع ممارسة العدالة المائية:**

1. ماهو واقع ممارسة قواعد العدالة الإجرائية التي تعطي شرعية لقرارات توزيع المياه؟ برجاء أن تكون الاجابة إرتباطا بالواقع المائي الفلسطيني الحالي من وجهة نظرك؟

الرقم	العبارة	القياس				
		موافق بشدة	موافق	الى حد ما	معارض	معارض بشدة
1	a) **الصوت**: لدى جميع الأطراف فرصة الاستماع إلى بعضهم للتأثير والتأثر في عمليات صنع القرار.					
	b) **المشاركة**: جميع الأطراف والمصالح قادرة على المشاركة في عمليات صنع القرار.					
	c) **الاتساق**: إتساق القواعد والسياسات عبر المحافظات وفي الوقت المناسب.					
	d) **الأخلاق:** عدم وجود فساد، والإجراءات القانونية واضحة.					
	e) **الحياد**: عدم تحيز صانع القرار لفئوية أو حزبية او شخصية معينة.					
	f) **الدقة**: المعلومات المقدمة للمناقشة صحيحة وتعتبر مشروعة للنقاش من قبل جميع الأطراف دون إقصاء.					
	g) **تصحيح الخطأ**: صاحب القرار يعود عن قراره في حالة وجود حقائق مستجدة، أو أخطاء في المعلومات التي إستند إليها سابقا					
	h) **تحمل الضرر**: تقوم الجهات الرسمية بتحمل الاضرار البيئية و/ أو توزيع الضرر بشكل منصف بين كافة المناطق والفئات المجتمعية، خصوصا في فترات الكوارث البيئية مثل الفياضانات، وفترات العدوان العسكري الاسرائيلي، وكذلك أوجه الضرر المترتبة من سريان المياه العادمة دون معالجة، أو رداءة التزود بمياه الشرب في المناطق المهمشة، أو أوجه الضرر خلف الجدار... الخ.					

القسم السادس: تحديات الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام: بسبب طبيعة عقود الشراكة التي تتقاسم المخاطر والفرص بين الطرفين المتعاقدين، فإنه قد تبرز عوائق وتحديات، تمثل مخاطر قد تفشل هذه المشاريع، ما لم يتم معالجتها. ومنها تحديات قطاعية مختلفة، وأخرى على المستوى الوطني، ولهذه التحديات أسبابها المتنوعة، أهمها حداثة عقود الشراكة على التجربة الفلسطينية، وأخرى ترتبط بأسباب هيكلية وتنظيمية لها علاقة بالمستوى المؤسسي.

1. برجاء تحديد درجة إحتمال حدوث التحديات والعوائق في مشاريع الشراكة المائية الفلسطينية بين القطاعين العام والخاص، من وجهة نظرك:

الرقم	العبارة	المقياس		
		عالي	متوسط	منخفض
1	a) **ضعف توفر الممولين**			
	b) **عوائق تنظيمية**			
	c) **عوائق تشريعية**			

	d) **عوائق قضائية**				
	e) **عوائق سياسية داخلية**				
	f) **عوائق سياسية مرتبطة بممارسات الاحتلال الاسرائيلي**				
	g) **عوائق في الخبرات المطلوبة**				
	h) **عوائق جهوية** (مناطقية)				
	i) **عوائق إجتماعية**				
	j) **عوائق إقتصادية مختلفة**				
	k) **عوائق بيئية**				

لائحة المراجع

1. برناردين، أكيتوبي، ريتشاردهمينغ، وغيرد شوارتز (2014):الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص، قضايا اقتصادية رقم 40، صندوق النقد الدولي.
2. البرغوثي، بلال(2009): السياسات التشريعية في فلسطين والتوجه نحو الشراكة بين القطاعين العام والخاص: الواقع والمنظور، رام الله، فلسطين.
3. برنامج الامم المتحدة الانمائي (2014): تقرير التنمية البشرية.ستكهولوم. السويد.
4. برنامج الامم المتحدة للبيئة(2003): تقييم التأثير الاجتماعي. ستكهولوم. السويد.
5. برنامج الامم المتحدة الانمائي(2016): المياه والتنمية المستدامة، الموقع الرسمي، اخر وصول2016/6/16
6. /http://www.un.org/sustainabledevelopment/development-agenda
7. البنك الدولي (2016): الموقع الرسمي للشراكة،اخر وصول في تاريخ2016/6/16
8. http://ppp.worldbank.org/public-private-partnership/sector/water-sanitation/laws-regulations
9. الحكومة السعودية (2013): الدليل الارشادي السريع:شراكة القطاعين العام مع الخاص، برنامج التعاملات الالكترونية الحكومية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
10. الحسن، عبد الرحمن(2011): التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها،جامعة المسلية، السودان.
11. حكومة دبي (2010): الشراكة بين القطاع العام(الحكومة) والقطاع الخاص، دائرة المالية، دبي، الامارات العربية المتحدة.
12. حكومة لبنان (2013): الشراكة بين القطاع العام والخاص، الدليل التوجيهي، المجلس الاعلى للخصخصة، بيروت، لبنان
13. الحكومة المصرية (2010): تنظيم مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الاساسية والخدمات والمرافق العامة، قانون رقم 67 لسنة 2010، الجريدة الرسمية،العدد19،الموافق18 ايار2010، جمهورية مصر العربية.
14. الريس، محمد:"من الهيمنة إلى المنافسة"، آفاق استراتيجية"، جريدة الصباح،2006 (www.alsabaah.com)
15. سرى الدين،هاني(2000):"الصور المختلفة لمشاركة القطاع الخاص في تقديم خدمات البنية الاساسية"، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.
16. سلطة المياه الفلسطينية (2013): السياسة الوطنية للمياه في فلسطين، رام الله، فلسطين.
17. سلطة المياه الفلسطينية (2014): قرار بقانون رقم 14 لسنة 2014 بشأن المياه. رام الله. فلسطين.
18. سلطة المياه الفلسطينية وآخرون. (2014): الإدارة المستدامة للمياه لدول منطقة البحر الأبيض المتوسط مشروع سويمد. رام الله. فلسطين.
19. سلطة المياه الفلسطينية(2014): تقرير تقييم اداء الوحدات الادارية في سلطة المياه، الادارة العامة للتخطيط الاستراتيجي، رام الله، فلسطين.
20. سلطة المياه الفلسطينية (2014): الاستراتيجة الوطنية لقطاع المياه والصرف الصحي في فلسطين، رام الله، فلسطين.
21. سلطة المياه الفلسطينية (2014): الخطة الاستراتيجية لسلطة المياه الفلسطينية(2015- 2017)، رام الله، فلسطين.
22. سلطة المياه (2016): التقرير السنوي، دائرة بنك المعلومات، رام الله، فلسطين.
23. سلطة المياه الفلسطينية(2016): أرشيف دائرة الصرف الصحي، رام الله، فلسطين.
24. سلطة المياه الفلسطينية (2016): ارشيف اجتماعاتPPP، وحدة ادارة المشاريع، رام الله، فلسطين.

25. اكوا (2014): اصلاح مرافق المياه في المنطقة العربية الدروس المستفادة والمبادىء الارشادية، ط1، الجمعية العربية لمرافق المياه acwua، عمان، الاردن
26. اللجنة الوزارية للتنمية والاصلاح(2016): اجتماع اللجنة"14 يناير 2016، مجلس الوزراء الفلسطيني، رام الله' فلسطين، الموقع الرسمي، اخر وصول2016/6/16.
27. http://www.palestinecabinet.gov.ps/WebSite/ar/ViewDetails?ID=3069
28. معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني"ماس"(2005): دراسة نقدية لمشروع قانون الامتياز الفلسطيني، رام الله، فلسطين.
29. مجلس تنظيم المياه (2014): تقرير مؤشرات الاداء الرئيسية لمزودي خدمات المياه والصرف الصحي، رام الله، فلسطين.
30. المدرسة الوطنية للادارة (2011): الشراكة بين القطاع العام والخاص، معهد تنمية قدرات كبار الموظفين، تونس.
31. الامم المتحدة (1987): مستقبلنا المشترك، لجنة برونتلاند، برنامج الامم المتحدة الانمائي.
32. الامم المتحدة (2015): تقرير الامم المتحدة في المؤتمر السنوي للموارد المائية الدولية.
33. المدرسة الوطنية للادارة (2011): الشراكة بين القطاع العام والخاص، معهد تنمية قدرات كبار الموظفين، تونس.
34. النفيعي، فارس(2010): مفهوم ونشأة القطاع العام، الموقع الرسمي لادارة الموارد البشرية. اخر صول 2016/9/6 رابط المصدر:https://hrdiscussion.com/hr15804.html
35. وزارة الاقتصاد والمالية (2010): الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الرباط، المغرب. .
36. الامم المتحدة (أ)(2014):تقرير التنمية البشرية،"المضي في التقدم لبناء المنعة ودء المخاطر"،واشنطن دي سي،الولايات المتحدة الامريكية.
37. الامم المتحدة(ب)(2015):" القطاع الزراعي المحاصر في فلسطين،رام الله، فلسطين.
38. برنامج الامم المتحدة للبيئة (2019): "تقرير فجوة الانبعاثات لعام 2019،برنامج الامم المتحدة للبيئة، نيروبي.
39. جهاز الاحصاء الفلسطيني(2019):" مسح القوى العاملة الفلسطينية لسنة2019،رام الله، فلسطين.
40. http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3665# اخر وصول2020/6/4.
41. جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني (2011):تقرير المنبعثات الى الهواء، رام الله، فلسطين.
42. دائرة شؤون المفاوضات(2020):" انتهاكات اسرائيل للمياه الفلسطينية،منظمة التحرير الفلسطينية، اخر وصول 2020/6/6
43. https://www.nad.ps/ar/%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81%D9%86%D8%A7/%D8%A7%D9%84%D9%85 %D9%8A%D8%A7%D9%87
44. دعاس، غسان (2017):"نظام التعرفة كاساس لاستدامة تقديم الخدمات،"حالة خدمة المياه في فلسطين"، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
45. سلطة المياه الفلسطينية(أ)(2013): مشروع اصلاح قطاع المياه الفلسطيني،"TPAT"، رام الله، فلسطين.
46. سلطة المياه الفلسطينية (ب)(2014): السياسة والاستراتيجية الوطنية للمياه والصرف الصحي لفلسطين، رام الله، فلسطين.
47. سلطة المياه الفلسطينية(ج) (2014): قرار بقانون رقم 14 لسنة 2014 بشأن المياه،الفصل الرابع،"المادة17، رام الله. فلسطين.
48. سلطة المياه الفلسطينية (د):"نظام المعلومات المائي: نشرة داخلية في البيانات المائية الفلسطينية، مكتبة سلطة المياه الفلسطينية، رام الله، فلسطين.
49. سلطة المياه الفلسطينية (هـ)(2016): الخطة الاستراتيجة وخطة العمل لقطاع المياه الوطني الفلسطيني2017-2022، رام الله، فلسطين.
50. الرمال، فؤاد(2016): معوقات شراكة القطاع الخاص في استدامة خدمات المياه والصرف الصحي، تصورات لوضع السياسات في فلسطين، رام الله، فلسطين.

51. طالب،نسيم(2009): البجعة السوداء،" تداعيات الاحداث غير المتوقعة"،تر. حليم نصر،ط1،الدار العربية للعلوم ناشرون،بيروت، لبنان.
52. هيومن رايتس ووتش(2018):مواجهة التحدي الشعبوي، "اسرائيل وفلسطين احداث عام 2018"،
53. https://www.hrw.org/ar/world-report/2019/country-chapters/325355 اخر وصول2020/6/4.
54. لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية (2021): "الرقابة على الانتخابات الفلسطينية"، رام الله، فلسطين، الموقع الرسمي، اخر وصول 2021/3/20 https://www.elections.ps/tabid/1128/language/ar-PS/Default.aspx
55. مجلس تنظيم قطاع المياه (2020):"التقرير السنوي لاداء مجلس تنظيم قطاع المياه"، ص24، رام الله، فلسطين.
56. شبكة فلسطين الاخبارية (2020):"سلطة المياه: مليا و300 مليون شيكل ديون على الهيئات المحلية"، بيت لحم، فلسطين، اخر وصول: 2021/3/20 http://pnn.ps/news/538030
57. سلطة المياه الفلسطينية (1) (2014):"قانون المياه الجديد 2014"، رام الله، فلسطين.
58. سلطة المياه الفلسطينية (2) (2019):" الخطة الاستراتيجية"2020-2022 +23"، رام الله، فلسطين.
59. مجلس الوزراء الفلسطيني (2020):" اجندة السياسات الوطنية 2017-2022"، رام الله، فلسطين.
60. معهد ابحاث السياسات الاقتصادية(ماس)(2020):"المراقب الاقتصادي، الربع الثالث، بداية التعافي ام الركود"،رام الله، فلسطين.
61. جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني (1) (2020):" معدل البطالة المنفح بين المشاركين في القوى العاملة في فلسطين"، رام الله، فلسطين، الموقع الرسمي. اخر وصول 2021/3/20 http://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/881/default.aspx#LabourA
62. الجهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني (2) (2019):"التقرير السنوي"، اخر وصول 10.03.2020 http://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/881/default.aspx
63. الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني (3)(2007):" التقرير السنوي"، رام الله، فلسطين.
64. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني وفا (2020):" السكان"، رام الله، فلسطيني، الموقع الرسمي:
65. https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=2295
66. اخر وصول: 2021/3/20
67. الامم المتحدة (2015):" الخطة الاستراتيجية للوكالة "الاونوروا""،رام الله، فلسطين.
68. بيتسيلم (2020):" الخريطة التفاعلية"،القدس، فلسطين المحتلة. الموقع الرسمي:
69. https://www.btselem.org/arabic/publications اخر وصول:2021/3/25
70. وحدة نظم المعلومات الجغرافية – مركز أبحاث الأراضي، رام الله، فلسطين، الموقع الرسمي: اخر وصول: 2021/3/20
71. **http://poica.org/2014/01**
72. البنك الدولي(2017):"استراتيجية المساعدة للسنوات المالية208-2022 للضفة الغربية وقطاع غزة"القدس، فلسطين المحتلة.
73. هيومن رايتس (2021):" التقرير العالمي لحقوق الانسان، اسرائيل وفلسطين، احداث عام 2020"،الموقع الرسمي اخر وصول: 2021/3/22 https://www.hrw.org/ar/world-report/altqryr-alalmy-2021/country-chapters/377381
74. مجلة الخليج (2020):" جنرال إسرائيلي يكشف تفاصيل جديدة عن الحرب الأخيرة على غزة"،اخر وصول: 10.3.2020 للرابط https://alkhaleejonline.net
75. الرمال، فؤاد؛ الخزان، بوشتى (2020):" متطلبات الاستدامة المائية وتحديات تطبيقها في الضفة الغربية وقطاع غزة في فلسطين"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد (4)، العدد (10): ص58-80

76. الامم المتحد (هيومن رايتس)(2021):"اسرائيل وفلسطين احداث2020"، املوقع الرسمي: https://www.hrw.org/ar/world-report/altqryr-alalmy-2021/country-chapters/377381 اخر وصول:2021/3/20
77. الامم المتحدة (اوشا):"الارض الفلسطينية المحتلة"، الموقع الرسمي https://www.ochaopt.org/ar ، اخر وصول:2021/3/20
78. الامم المتحدة:" اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (IWRM)(2020):"**تقرير المياه والتنمية الثامن: أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه في المنطقة العربية**، E/ESCWA/SDPD/2019/5
79. الشراكة العالمية للمياه الموقع الرسمي https://www.gwp.org/en/GWP-Mediterranean/ اخر وصول: 2021/3/20
80. الامم المتحدة (2002): "الاهداف الانمائية للالفية"، الموقع الرسمي https://www.un.org/ar/sections/what-we-do/promote-sustainable-development/ اخر وصول: 2021/3/20
81. الساعدي، رحيم (2018):" إصلاح التعليم في العراق وتطبيق تقنية دلفي في الدراسات المستقبلية"، مجلة الفلسفة، كلية الاداب،الجامعة المستنصرية، تشر. ثاني، ع .الثامن عشر، بغداد، العراق.
82. 2: رمال، الخزان (2022): الضعف الاجتماعي المرتبط بالظلم البيئي المتصل بالصرف الصحي في الضفة الغربية وقطاع غزة في فلسطين، المجلةالعربية للنشر العلمي(تحت الطبع).
83. 3: الموسوعة السياسية، الموقع الرسمي: عرِّفَتْ الأوليغارشية في القاموس السياسي الفرنسي على أنَّها: "النظام السياسي الذي تكون فيه معظم القوى في أيدي عدد قليل من الأفراد، كبعض العائلات أو جزء صغير من السكان، وعادة ما تكون الطبقة الاجتماعية أو الطائفة، تكون مصدر قوتهم الثروة، التقاليد، القوة العسكرية، القسوة.. إلخ."كما عرَّفَتْ **موسوعة لاروس - Larousse encyclopédique**الفرنسية الأوليغارشية على أنَّها: "النظام السياسي في السلطة التي ينتمي إليها عدد قليل من الأفراد تشكل إما النخبة المثقفة (الأرستقراطية) أو الأقليَّة المالكة (النخبة الثرية)، وكلاهما يتم الخلط بينهما في كثير من الأحيان." ، اخر وصول 2022/2/15 ، https://political-encyclopedia.org/dictionary
84. **تقارير حكومية:**
85. 1: الامم المتحدة،ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التنمية المستدامة، املوقع الرسمي(https://sdgs.un.org/ar/goals).
86. 2: المجموعة البؤرية، نتائج العمل الميداني، 2022/2/14. اضافة الى مراجعة تقارير وحدة الرقابة الداخلية في سلطة المياه لسنة 2019.
87. 3: سلطة المياه الفلسطينية(2012):" السياسة الوطنية للمياه والصرف الصحي في فلسطين 2013-2032، رام الله، فلسطين.
88. 4: سلطة المياه الفلسطينية (2014):" قرار بقانون رقم 14 لسنة 2014 بشان المياه، رام الله، فلسطين.
89. 5: سلطة المياه الفلسطينية(1)(2014):"قانون المياه الجديد 2014"، المواد(18،8، 37، 48)،رام الله، فلسطين.
90. 6: سلطة المياه الفلسطينية(2014):" قانون المياه الفلسطيني، رام الله، فلسطين.
91. 7: سلطة المياه الفلسطينية(2014):" قرار بقانون رقم 14 لسنة 2014 بشأن المياه، الفصل الثاني، المادة (8)، ص18، رام الله ، فلسطين.
92. 8: سلطة المياه الفلسطينية(2014):" قرار بقانون رقم 14 لسنة 2014 بشأن المياه"، الفصل الرابع، المادة 18، ص 27-30، رام الله، فلسطين، للاطلاع على تقارير مجلس تنظيم قطاع المياه الفلسطيني برجاء اتباع الرابط https://www.wsrc.ps
93. 9: سلطة المياه الفليسطينية (2014):" قرار بقانون رقم 14 لسنة 2014 بشأن المياه"،الفصل السابع، المواد 37-44، ص42-46، رام الله، فلسطين.
94. 10: سلطة المياه الفليسطينية (2014):" قرار بقانون رقم 14 لسنة 2014 بشأن المياه"، الفصل الثامن، المواد 45,46، ص47، رام الله، فلسطين.
95. 11: سلطة المياه الفلسطينية، 2018. نظام معلومات المياه. رام الله - فلسطين.
96. 12: سلطة المياه الفلسطينية، الموقع الرسمي(http://www.pwa.ps/ar_page.aspx?id=Gfezpja2725820592aGfezpj).
97. 13: سلطة المياه الفلسطينية(2022): تقرير الانجاز السنوي، الموقع الرسمي.

98. 14: سلطة المياه الفلسطينة (2019):"استراتيجية سلطة المياه الفلسطينية 2019-2021+2022"، رام الله، فلسطين.
99. 15: سلطة المياه الفلسطينة (2021):" التقرير السنوي 2019-2020"، رام الله، فلسطين.
100. 16: سلطة المياه الفلسطينة(2014):" قرار بقانون المياه رقم 14"،رام الله، فلسطين.
101. 17: مركز الاحصاء الفلسطيني 2021 الموقع الرسمي(https://pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3773
102. 18: مركز الاحصاء الفلسطيني، الموقع الرسمي(https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=1246
103. 19: وزارة المالية والتخطيط الفلسطيني(2022):"بلاغ الموازنة، الجزء الثاني، 2020-2022، ص30، حيث بلغ حجم العجز 1.7 مليار دولار امريكي من اصل 5.6 مليار دولار حجم النفقات في الموازنة لسنة 2020.
104. بن لباد، محمد؛ عبد الخفيظ، عباس؛ قادري، رياض (2016):"دراسة تطبيقية على جامعة تلمسان"، المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي، 'IACQA 2016.
105. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. مسح أسعار المستهلك، 2018. رام الله – فلسطين.
106. سلطة المياه الفلسيطينية(2014):" قرار بقانون رقم 14 بشان المياه في فلسطين"، رام الله، فلسطين.
107. سلطة المياه الفلسطينية (2018):" نوعية المياه في قطاع غزة"، الموقع الرسمي، اخر وصول: 2022/2/22، http://www.pwa.ps/ar_page.aspx?id=Gfezpja2725820592aGfezpj
108. سلطة المياه الفلسطيني، الموقع الرسمي، اخر وصول: 2022/2/22، http://www.pwa.ps/ar_page.aspx?id=6p0RTva2716303062a6p0RTv
109. سلطة المياه الفلسطينية(2022):" الخطط والاستراتيجيات"، الموقع الرسمي، اخر وصول 2022/2/26، http://www.pwa.ps/ar_page.aspx?id=NptCm0a1528515318aNptCm0
110. سلطة المياه الفلسطينية (2021):" نشرة نظام المعلومات المائي الوطني"، رام الله، فلسطين.
111. سلطة المياه الفلسطينية(2022):" الخطط والاستراتيجيات"، الموقع الرسمي، اخر وصول 2022/2/26، http://www.pwa.ps/ar_page.aspx?id=NptCm0a1528515318aNptCm0

112. سليمان، ملكي (2021):" نحو 20 مليار شيقل خسرتها "المقاصة" خلال عقدين بسبب بند "استثنائي"صافي الاقراض" يُرهق الخزينة العامة"، جريدة الحياة الجديدة، 16/ تشر الثاني، 2021، رام الله، فلسطين، الموقع الرسمي، اخر وصول:2022/2/22، http://www.alhaya.ps/ar/Article/125290
113. صندوق النقد الدولي:" تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 2022"، الموقع الرسمي، اخر وصول 2022/2/25، https://www.imf.org/ar/Publications/WEO
114. صندوق النقد الدولي:" تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 2022"، الموقع الرسمي، اخر وصول 2022/2/25، https://www.imf.org/ar/Publications/WEO
115. عفانة، عماد(2020):"المخيمات والتمييز في دفع فاتورة الكهرباء"، دائرة شؤون اللاجئين، قطاع غزة، الموقع الرسمي، اخر وصول: 2022/2/26، http://drah.ps/ar/index.php?act=post&id=15277
116. الفارس، جاسم و منصور، احمد (2010):"الكفاءة الاقتصادية في المنظور الاقتصادي الإسلامي دراسة مقارنة"، كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة الموصل، العراق تنمية الرافدين العدد ٩٨ مجلد ٣٢ لسنة ٢٠١٠(٣٧٦ -ص ص ٣٣٧)
117. مجلس تنظيم قطاع المياه(2020):" تقرير اداء مقدمي خدمات المياه والصرف الصحي"،رام الله، فلسطين، ص 15-17
118. منظمة العفو الدولية (2018): " احتلال الماء"، الموقع الرسمي، اخر وصول 2021/11/30 https://www.amnesty.org/ar/latest/campaigns/2017/11/the-occupation-of-wate
119. مجلس الوزراء الفلسطيني (2018):" أهداف التنمية المستدامة: الاستعراض الوطني الطوعي الاول حول متابعة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، رام الله، فلسطين.

120. *منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2018):"* برنامج منظمة التعاون والتنمية لدول الشرق الاوسط الاقتصادية وشمال إفريقيا للتنافسية

121. سلطة المياه الفلسطينية (2020):" خيارات الادارية المائية:سجل إجتماعات الادارة العامة للتخطيط"، سلطة المياه الفلسطينية، رام الله، فلسطين.

122. الجمعية العامة (2019):" الشراكات بين القطاعين العام والخاص: تحديثات مقترحة لدليل الاونستيرال التشريعي بشان الشراكات(الفصل الرابع)"، لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري والدولي، الدورة الثانية والخمسون، فينا 8-46 تموز 2019 ص9-13.

123. الجمعية العامة (2019):" الشراكات بين القطاعين العام والخاص: تحديثات مقترحة لدليل الاونستيرال التشريعي بشان الشراكات(الفصل الرابع)"، لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري والدولي، الدورة الثانية والخمسون، فينا 8-46 تموز 2019 ص ص 2-63

124. سلطة النقد الفلسطينية (2022):" تعليمات رقم (6) لسنة 2022: بشأن الحوالات المالية/ الصرافين"، حيث يثبت سعر صرف الدولار الامريكي عند سعر صرف 3.5 مقابل الشيكل الاسرائيلي، بالمجمل العام، لسنة 2022. الموقع الرسمي، https://www.pma.ps/ar، آخر وصول 2022/6/13.

125. المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال (WACC) هو نسبة مالية تحسب تكلفة تمويل الشركة وامتلاك الأصول من خلال مقارنة هيكل الدين وحقوق الملكية للشركة. بمعنى آخر ، يقيس وزن الدين والتكلفة الحقيقية لاقتراض الأموال أو جمع الأموال من خلال حقوق الملكية لتمويل عمليات شراء رأس المال الجديدة والتوسعات بناءً على المستوى الحالي للديون وهيكل حقوق الملكية للشركة (https://www.myaccountingcourse.com/financial-ratios/wacc)

126. شركة كيمونكس الدولية (2011):"دليل قراءة القوائم المالية لقطاع مياه الشرب والصرف الصحي (لغير الماليين)، مشروع دعم قطاع مياه الشرب والصرف الصحي -Contract No. EPP-I-00-04 00020-00, Order No. 3

127. سلطة المياه الفلسطينية (2021):"نظام المعلومات المائي الجغرافي"، رام الله، فلسطين. رابط http://www.pwa.ps/ar_page.aspx?id=iXdgZZa1580861733aiXdgZZ

128. مركز المعلومات الفلسطيني"وفا"، الموقع الرسمي https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=FnFZtGa27819740190aFnFZtG

129. مجلس الوزراء الفلسيطيني(2016):" اجندة السياسات الوطنية 2017-2022"، المحول الثالث: التنمية المستدامة، الاولوية العاشرة، ص ص37-47.

130. المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات (ب،ت):"واقع المياه العادمة في قطاع غزة، تحديات وحلول، "تقرير استقصائي"، رام الله، فلسطين

131. الامم المتحدة، الموقع الرسمي، اخر وصول 2021/11/30، https://news.un.org/ar/story/2021/05/1076572

132. "وقال كاربوني إن "حوالي 700 ألف فلسطيني تأثروا بالأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للطاقة والكهرباء في حرب أيار 2021 على غزة من قبل الاحتلال الاسرائيلي فيما انخفضت إمدادات المياه بنسبة 40 في المائة."

133. مجلس تنظيم خدمات المياه (2019):" دليل تحقيق الاسترداد الكامل التكاليف في مؤسسات ومصالح تقديم خدمات المياه، رام الله، فلسطين.

المراجع باللغة الانجليزية:

1. A. Shrestha, T. K. Chan, A. A. Aibinu, C. Chen, and I. Martek (2018):" "Risk allocation inefficiencies in Chinese PPP 14 Complexity water projects," Journal of Construction Engineering Management Accounting Research, vol. 144, no. 4, 2018.
2. Abednego, M. P., and Ogunlana, S. O. (2006). "Good project governance for proper risk allocation in public-private partnerships in Indonesia."Int. J. Project Manage., 24(7), 622–634.
3. ABERS, R. N.; KECK, M. E. Representing diversidade: State, society and "fecund relations" us with the managers. Caderno CRH, Salvador, v. 21, n. 52, p. 99-112, 2008.
4. Acerete, J. B., Shaoul, J., Staford, A., & Stapleton, P. (2010). The cost of using private fnance for roads in Spain and the UK. Australian Journal of Public Administration, 69(S1), S48–S60.
5. Acerete, J. B., Shaoul, J., Staford, A., & Stapleton, P. (2010). The cost of using private fnance for roads in Spain and the UK. Australian Journal of Public Administration, 69(S1), S48–S60.
6. ACSELRAD, H.; MELLO, C. C. A.; BEZERRA, G. N. O que é justices environmental. São Paulo: Garamond, 2009.
7. ADB, EBRD, IDB, IsDB, and WBG. (2016):" The APMG Public-Private Partnership (PPP) Certification Guide". Washington, DC: World Bank Group. License: Creative Commons Attribution CC BY 3.0 IGO
8. ADB. 2008. Strategy 2020: The Long-Term Strategic Framework of the Asian Development Bank, 2008–2020. Manila.
9. ADB. 2008. Strategy 2020: The Long-Term Strategic Framework of the Asian Development Bank, 2008–2020. Manila.
10. Aerts, G., Dooms, M., Haezendonck, E., 2017. Knowledge transfers and project-based learning in large scale infrastructure development projects: an exploratory and comparative ex-post analysis. Int. J. Proj. Manag. 35 (3), 224–240
11. Afeez Olalekan Sanni(2016):" Factors determining the success of public private partnership projects in Nigeria ,Bells University of Technology, Ota, Nigeria, Construction Economics and Building, 16(2), 42-55.DOI:,http://dx.doi.org/10.5130/AJCEB.v16i2.4828
12. Agrawal, R., 2010. Successful Delivery of Public-Private Partnerships for Infrastructure Development. PhD. Jaypee Institute of Information Technology, India.
13. Agyeman, J, Bullard, RD Evans, B. 2003. Joined-up thinking: bringing together sustainability, environmental justice and equity. In: J. Agyeman, R.D. Bullard, and B. Evans, eds. Just sustainabilities: development in an unequal world. Cambridge, MA: MIT Press, pp. 1–18.
14. Ahatty, S., Ndekugri, I.E., Adaku, E. and Oladinrin, O. (2021) Dispute resolution in public private partnership (PPP) infrastructure projects in Nigeria: literature review. International Journal of Engineering Research and Technology, 10(9), pp. 386-389.
15. Allen, B., and J. Loomis. 2008. The Decision to Use Benefit Transfer or Conduct Original Valuation Research for Benefit-Cost and Policy Analysis. Contemporary Economic Policy, 26(1): 1–12.

16. ALVES, H. P. F. Environmental inequality in the municipality of São Paulo: analysis of the differentiated exposure of social groups to environmental risk situations through the use of geoprocessing methodologies. Revista Brasileira de Estudos Populacionais, São Paulo, v. 24, n.2, p. 301-316, Jul / Dez. 2007
17. Ameyaw, E. E., and Chan, A. P. C. (2013). "Identifying public-private partnership (PPP) risks in managing water supply projects in Ghana."J. Facil. Manage., 11(2), 152–182.
18. Ameyaw, E.E. & Chan, A.P.C. (2016). Critical Success Factors for Public-Private Partnership in Water Supply Projects. Journal of Facilities Management, 34(3), 124-160. doi:10.1108/F-04-2014-0034
19. Ameyaw, E.E. & Chan, A.P.C. (2016). Critical Success Factors for Public-Private Partnership in Water Supply Projects. Journal of Facilities Management, 34(3), 124-160. doi:10.1108/F-04-2014-0034
20. Anthony J. Jakeman • Olivier Barreteau •Randall J. Hunt • Jean-Daniel Rinaudo •Andrew Ross(2017):" Integrated Groundwater Management Concepts, Approaches and Challenges", ISBN 978-3-319-23575-2 ISBN 978-3-319-23576-9 (eBook),DOI 10.1007/978-3-319-23576-9,Library of Congress Control Number: 2015957968
21. APMG. 2016. Accessed March 19, 2017. PPP Certification Program Guide. In eight chapters. APMG-International. Website.
22. Attari, S. Z. (2014). Perceptions of water use. Proc. Natl. Acad. Sci. U.S.A. 111, 5129–5134. doi: 10.1073/pnas.1316402111
23. Aziz, A. M. A. (2011). Successful delivery of public–private partnerships for infrastructure development. Journal of Construction Engineering & Management, 133(12), 918–931
24. Babatunde, S. O., and S. Perera. 2017. "Analysis of traffic revenue risk factors in BOT road projects in developing countries." Transp. Policy 56 (May): 41–49. https://doi.org/10.1016/j.tranpol.2017.03.012
25. Banerjee, Sudesna, V. Foster, Y. Ying, H. Skilling and Q. Wodon (2010): "Cost Recovery, Equity and Efficiency in Water Tariffs: Evidence from African Utilities"; Policy Research Working Paper5384, Africa Region; the World Bank.
26. Beijing, China: The Ministry of Water Resources
27. BRITTO, A. L. Social tariffs, social justice and environmental justice do not access the water supply services and sanitary waste in Brazil. In: INTERNATIONAL WATERLAT CONFERENCE: Tension between environmental justice and social justice in Latin America: the case of water management, 2010, São Paulo. Anais ... São Paulo: 15 p.
28. BULLARD, R. Confronting environmental racism I do not know XXI. In: ACSELRAD, H.; HERCULANO, S.; PÁDUA, J. A. Justiça Ambiental e Cidadania. Rio de Janeiro: Relume Dumará, 2004. p. 41-68.
29. C. F. Wright, "Leveraging reputational risk(2016): "sustainable sourcing campaigns for improving labour standards in production networks," Journal of Business Ethics, vol. 137, no. 1, pp. 195–210,
30. C.J. Perry (2015):"ACHIEVING FINANCIAL SUSTAINABILITY AND RECOVERING COSTS IN BANK
31. C.J. Perry (2015):"ACHIEVING FINANCIAL SUSTAINABILITY AND RECOVERING COSTS IN BANK
32. Cadwell, N.D.; Roehrich, J.K.; George, G. Social Value Creation and Relational Coordination in Public-Private Collaborations. J. Manag. Stud. 2017, 54, 906–928

33. Campos, V. N. de O .; Fracalanza, A. P.(2010):" Governance of water in Brazil: conflicts for the appropriation of water and seeking integration as a consensus". Ambiente & Sociedade, Campinas, v.13, n. 2 P. 365-382, Jul / Dez. 2010
34. CAMPOS, V. N. de O.; FRACALANZA, A. P. Governance of water in Brazil: conflicts for the appropriation of water and seeking integration as a consensus. Ambiente & Sociedade, Campinas, v.13, n. 2 P. 365-382, Jul / Dez. 2010.
35. CAS 2007 China's Strategies for Sustainable Development: Water Governance and Innovation, Beijing, China, China Science Press
36. Celine Nauges, Dale Whittington,Evaluating the Performance of Alternative Municipal Water Tariff Designs: Quantifying the Tradeoffs between Equity, Economic Efficiency, and Cost Recovery, World Development, Volume 91,2017,Pages 125-143,ISSN 0305-750X,
37. Central Africa: Experiences woth Public-Private Partnerships"; Water Sector Board Discussion
38. Christian Baresel, Lena Dahlgren, Aleksandra Lazic, Alexis de Kerchove, Mats Almemark', Mats Ek, Mila Harding, Elin Ottosson, JesperKarlsson, JingJing Yang, Ann-Sofie Allard, JörgenMagnér, HeléneEjhed, Anders Björk (2016):"Reuse of treated wastewater for nonpotable use (ReUse)",IVL Swedish Environmental Research Institute, (SIVL) and Xylem Inc,Stockholm, Sweden,P32-35.
39. Clements, T., A. John, K. Nielsen, D. An, S. Tan, and E. Milner- Gulland. 2010. Payments for biodiversity conservation in the context of weak institutions: comparison of three programs from Cambodia. Ecological Economics 69:1283-1291. http://dx.doi. org/10.1016/j.ecolecon.2009.11.010
40. Cole, M. J., Bailey, R. M., Cullis, J. D. S., and New, M. G. (2018). Water for sustainable development in the Berg Water Management Area, South Africa. South Afr. J. Sci. 114, 1–10. doi: 10.17159/sajs.2018/20170134
41. Cornelius Ruiters1, 2* and Maselaganye P Matji(2016):" Public–private partnership conceptual framework and models for the funding and financing of water services infrastructure in municipalities from selected provinces in South Africa 1Council for Scientific and Industrial وResearch (CSIR), Built Environment, P.O. Box 395, Pretoria, 0001, South Africa 2University of South Africa, Graduate School of Business Leadership, P.O. Box 392, UNISA, 0003, South Afr
42. Cornelius Ruiters1, 2* and Maselaganye P Matji(2016):" Public–private partnership conceptual framework and models for the funding and financing of water services infrastructure in municipalities from selected provinces in South Africa 1Council for Scientific and Industrial وResearch (CSIR), Built Environment, P.O. Box 395, Pretoria, 0001, South Africa 2University of South Africa, Graduate School of Business Leadership, P.O. Box 392, UNISA, 0003, South Afr
43. Cruz, C.; Marques, R.(2013):" Flexible contracts to cope with uncertainty in public-private partnerships. Int. J. Proj. Manag. 2013, 31, 473–483.
44. D. E. Garrick, J. W. Hall, A. Dobson et al., "Valuing water for sustainable development," Science, vol. 358, no. 6366, pp. 1003–1005, 2017
45. Dario Campagna, Andrea Formisano(2013):' Fundamental Information, Product and Production Process Modeling and Configuration, 124 (2013) 1–23 1,DOI 10.3233/FI-2013-844,IOS Press.
46. Darrin Grinsey (a) Mervyn K. Lewis (b), Evaluating the risk of public private partnerships for infrastructure projects, International Journal of Management 20(2002)107 -118

47. Darrin Grinsey (a) Mervyn K. Lewis (b). Evaluating the risk of puplic private partnerships for infrastructure projects.International Journal of Management 20(2002)107 -118
48. De Albornoz, Vicente A.C., Antonio L. Galera, and Juan M. Millán 2018. "Is It Correct to Use the Internal Rate of Return to Evaluate the Sustainability of Investment Decisions in Public Private Partnership Projects?" Sustainability 10, no. 12: 4371. https://doi.org/10.3390/su10124371
49. De Albornoz, Vicente A.C., Antonio L. Galera, and Juan M. Millán 2018. "Is It Correct to Use the Internal Rate of Return to Evaluate the Sustainability of Investment Decisions in Public Private Partnership Projects?" Sustainability 10, no. 12: 4371. https://doi.org/10.3390/su10124371
50. Deliberation 8(2)؛ Abers, R. N.; Keck, M. E.(2008):" Representing diversidade: State, society and "fecund relations" us with the managers. Caderno CRH, Salvador, v. 21, n. 52, p. 99-112, 2008.
51. Diogo Ferreira da Rocha, Marcelo Firpo, and Porto, Tania Pacheco (2017): "The map of conflicts related to environmental injustice and health In Brazil", CASE REPORT, the EJ Atlas: Ecological Distribution Conflicts as Forces For Sustainability, Springer Japan KK 2017.
52. Doczi. J., Dorr, T., Mason, N. & Scott, A. (2013). The Post-2015 Delivery of Universal and Sustainable Access to Infrastructure Services. Overseas Development Institute. London.
53. DOI: 10.13140/RG.2.2.10255.38561, https://www.researchgate.net/publication/317851240
54. E. J. Boyer, D. M. Van Slyke, and J. D. Rogers, "An empirical examination of public involvement in public-private partnerships: qualifying the benefits of public involvement in PPPs," Journal of Public Administration Research ;eory, vol. 26, no. 1, pp. 45–61, 2016
55. Ejohwomu, A. O., Oshodi, O. S., & Onifade, M. K. (2016). Causes of conflicts in construction projects in Nigeria: Consultants and contractors' perspective. Nigerian Journal of Technology, 35(2), 270-277.
56. Engineersireland(2022):https://www.engineersireland.ie/EngineersIreland/media/SiteMedia/gro ups/societies/water-enviro/Harriet-Fletcher-Arups.pdf?ext¼.pdf.
57. Ernest Effah Ameyaw Albert P.C Chan , (2015),"Risk ranking and analysis in PPP water supply infrastructure projects", Facilities, Vol. 33 Iss 7/8 pp. 428 – 453,Permanent link to this document :http://dx.doi.org/10.1108/F-12-2013-0091
58. Ernest Effah Ameyaw Albert P.C Chan , (2015),"Risk ranking and analysis in PPP water supplyinfrastructure projects", Facilities, Vol. 33 Iss 7/8 pp. 428 – 453,Permanent link to this document :http://dx.doi.org/10.1108/F-12-2013-0091
59. EUROPEAN COMMISSION DIRECTORATE-GENERAL REGIONAL POLICY (2003):" Guidelines for Successful Public – Private Partnerships, Brussels, Belgium.
60. Evgenia Nizkorodov (2017):"Closing the Infrastructure Gap? The Role of Public-Private Partnerships in Water Sector Development and the Economic, Political, and Social Factors that Determine Project Success ,submitted in partial satisfaction of the requirements for the degree of MASTER OF ARTS in Social Ecology, UNIVERSITY OF CALIFORNIA, IRVINE ,
61. F. Silva Pinto*, B. de Carvalho, R. Cunha Marques(2021):"Adapting water tariffs to climate change: Linking resource availability,costs, demand, and tariff design flexibility

62. F. Silva Pinto*, B. de Carvalho, R. Cunha Marques(2021):"Adapting water tariffs to climate change: Linking resource availability,costs, demand, and tariff design flexibility", 1, 1049-001, Lisboa, Portugal, Journal of Cleaner Production 290 (2021) 125803
63. Faizul azli, mohd-rahim ,Nurshuhada Zainon ,Siaw-Chuing Loo (2020):"Project Life Cycle Risk of Public-Private Partnership (PPP) Projects for Construction Sustainability" ,Rechearch Gate,October 2020, https://www.researchgate.net/publication/344668322
64. Farquharson, Edward, Clemencia Torres de Mästle, E. R. Yescombe, and Javier Encinas. 2011) :"How to Engage with the Private Sector in Public-Private Partnerships in Emerging Markets". Washington, DC: World Bank.
65. Farquharson, Edward, Clemencia Torres de Mästle, E. R. Yescombe, and Javier Encinas. (2011) :"How to Engage with the Private Sector in Public-Private Partnerships in Emerging Markets". Washington, DC: World Bank.
66. Fengyu Bao1 ; Albert P. C. Chan2 ; Chuan Chen, A.M.ASCE3 ; and Amos DarkoReview of Public–Private Partnership Literature from a Project Lifecycle Perspective DOI: 10.1061/(ASCE)IS.1943-555X.0000424. © 2018 American Society of Civil Engineers
67. Fengyu Bao1 ; Albert P. C. Chan2 ; Chuan Chen, A.M.ASCE3 ; and Amos DarkoReview of Public–Private Partnership Literature from a Project Lifecycle Perspective DOI: 10.1061/(ASCE)IS.1943-555X.0000424. © 2018 American Society of Civil Engineers
68. FINANCED WATER SUPPLY AND SANITATION AND IRRIGATION PROJECTS, DOI: 10.13140/RG.2.1.2591.376459 PUBLICATIONS 2, https://www.researchgate.net/publication/275637201
69. FINANCED WATER SUPPLY AND SANITATION AND IRRIGATION PROJECTS, DOI: 10.13140/RG.2.1.2591.376459 PUBLICATIONS 2, https://www.researchgate.net/publication/275637201
70. Fletcher, H., 2018. Energy Efficiency in the Water Industry - ARUP. Accessed: 22 July 2019.
71. FUKS, M.; PERISSINOTTO, R.M.; RIBEIRO, E. A. Political culture and inequality: or case of two municipal councilors of Curitiba. Revisit de Sociologic e Political, Curitiba, v.21, p. 125-145, 2003.
72. Gao XB, Wang YX, Ma T, Hu QH, Xing XL, Yu Q (2011) Anthropogenic impact assessment of
73. Global Water Partnership (GWP)(2020):" Global Secretariat, PO Box 24177, 104 51 Stockholm, SWEDEN Visitor's address: Linnégatan 87D, 115 23 Stockholm, SWEDEN +46 (0)8 1213 8600, gwp@gwp.org
74. Govender, D. (2018). The use of the risk management model ISO 31000 by private security companies in South Africa. Security Journal. doi:10.1057/s41284-018-0158-x
75. Guasch, J. (2004):Granting and Renegotiating Infrastructure Concessions: Doing it Right; WBI Development Studies; World Bank: Washington, DC, USA, 2004.
76. Guerrini, A., Romano, G., 2017. Contract renegotiation by an Italian wastewater utility: action research to promote effective tariff revision. Util. Pol. 48, 176–183. https:// doi.org/10.1016/J.JUP.2017.08.004.

77. Guerry, A. D., S. Polasky, J. Lubchenco, R. Chaplin-Kramer, G. C. Daily, R. Griffin, M. Ruckelshaus, I. J. Bateman, A. Duraiappah, and T. Elmqvist. 2015. Natural capital and ecosystem services informing decisions: from promise to practice. Proceedings of the National Academy of Sciences 112:7348-7355. http://dx.doi.org/10.1073/pnas.1503751112
78. H. Wu (2011):"Pricing water for sustainable cost recovery: a study on China's water
79. H. Wu (2011):"Pricing water for sustainable cost recovery: a study on China's water
80. H. Wu (2011):"Pricing water for sustainable cost recovery: a study on China's water tariff reform, Department of Engineering Science, University of Oxford, Parks Road, Oxford, OX1 3PJ, UK, IWA Publishing 2011 Water Practice & Technology Vol 6 No 4, doi:10.2166/wpt.2011.077
81. H. Wu (2011):"Pricing water for sustainable cost recovery: a study on China's water tariff reform, Department of Engineering Science, University of Oxford, Parks Road, Oxford, OX1 3PJ, UK, IWA Publishing 2011 Water Practice & Technology Vol 6 No 4, doi:10.2166/wpt.2011.077
82. High Powered Expert Committee for Estimating the Investment Requirements for Urban Infrastructure Services (HPEC) (2011). Report on Indian Urban Infrastructure and Services. http://indiaenvironmentportal.org.in/files/Estimating%20Investment%
83. Hoekstra, A. Y., Savenije, H. H. G. & Chapagain, A. K. (2001). An integrated approach towards assessing the value of water: Acase study on the Zambezi basin. Integrated Assessment, 2, 199–208.
84. Hofstedt, T. 2010 China's water scarcity and its implications for domestic and international stability. Asian Affairs 37, 71–83.
85. Husam Musa Baalousha (2011): Mapping groundwater contamination risk using GIS and groundwater modelling. A case study from the Gaza Strip, Palestine, Arab J Geosci (2011) 4:483–494, DOI 10.1007/s12517-010-0135-0, Received: 26 October 2009 / Accepted: 8 March 2010 / Published online: 9 April 2010
86. J. Yuan, L. Zhang, Y. Tan, and M. J. Skibniewski (2020): "Evaluating the regional social sustainability contribution of publicprivate partnerships in China: the development of an indicator system," Sustainable Development, vol. 28, no. 1, pp. 259–278, 2020
87. Jan G. Janssens Retd. Managing and Monitoring Risk. SWIM.World Bank Principal Director J2C Water Ltd. jangjanssens2009@gmail.com
88. Jan G.Janssens,Risk in PPPs for water,SWIM,Athens(Greece),2014
89. Jobin, D. A. (2008). Transaction cost-based approach to partnership performance evaluation. Evaluation 14(4), 437–465.
90. John. Murphy (1999):" Technical Analysis of the Financial Markets: A Comprehensive Guide to Trading Methods and Applications", SUB UPD EX Edition, New York Institute of Finance.
91. Jones, S., Anya, A., Stacey, N., & Weir, L. (2012). A Life-cycle Approach to Improve the Sustainability of Rural Water Systems in Resource-Limited Countries. Challenges, 3(2), 233–260. doi:10.3390/challe3020233
92. Julien Gourdon & James Messent, 2017. "How government procurement measures can affect trade," OECD Trade Policy Papers 199, OECD Publishing.
93. Kadir Kuru & Deniz Artan (2020) A canvas model for risk assessment and performance estimation in public–private partnerships, International Journal of Construction Management, 20:6, 704-719, DOI: 10.1080/15623599.2020.1763898

94. Keith, John E.; Andersen, Jay C.; and Clyde, Calvin G., "The Economic Efficiency of Inter-Basin Agricultural Water Transfers in Utah: A Mathematical Programming Approach" (1973). Reports. Paper 280.
95. Khalidi and Taghdisi-Rad (2009) The economic dimensions of a prolonged occupation: continuity and change in Israeli policy towards the Palestinian economy
96. Kłos, S. & Trebiina, P. (2014). Using the AHP method to select an ERP system for an SME manufacturing company. Management and Production Engineering Review 5(3), 14–22.
97. KPMG (2021):"Private Public for in Partnerships sector water: the leading industry water and waste water The Saudi Arabia in PPPs for the way, ALRiyad,P14.
98. L. Comfort, B. Wisner, S. Cutter, R. Pulwarty, K. Hewitt, A. Oliver-Smith, J. Wiener, M. Fordham, W. Peacock & F. Krimgold (1999) Reframing disaster policy: the global evolution of vulnerable communities, Global Environmental Change Part B: Environmental Hazards, 1:1, 39-44, DOI: 10.3763/ehaz.1999.0105
99. Li, L.; Fan, F.; Ma, L.; Tang, Z. (2016):"Energy utilization evaluation of carbon performance in public projects by FAHP and cloud model. Sustainability.
100. Lima, S., Brochado, A., & Marques, R. C. (2021). Public-private partnerships in the water sector: A review. Utilities Policy, 69, 101182. doi:10.1016/j.jup.2021.101182
101. Lincklaen Arriëns, W., & Wehn de Montalvo, U. (2013). Exploring water leadership. in Water Policy 15 (2013) pp. 15–41.
102. Liu, J., P. E. Love, M. C. Sing, J. Smith, and J. Matthews. 2017. "PPP social infrastructure procurement: Examining the feasibility of a lifecycle performance measurement framework." J. Infrastruct. Syst. 23 (3): 04016041. https://doi.org/10.1061/(ASCE)IS.1943-555X.0000347
103. Liu, T. T., Wang, Y. & Wilkinson, S. (2016). Identifying critical indicators affecting the effectiveness and efficiency of tendering processes in public-private partnerships (PPPs): a comparative analysis of Australia and China. International Journal of Project Management 34(4), 701–716.
104. Lopez-Gunn E, Llamas MR, Garrido A, Sanz D (2011) Groundwater management. In: Rogers P (ed) Treatise in water science, vol 1. Elsevier, Amsterdam/Hackensack, pp 97–127
105. Loxley, J. (2013). Are public–private partnerships (PPPs) the answer to Africa's infrastructure needs? Review of African Political Economy, 40(137), 485-495. doi: 10.1080/03056244.2013.817091
106. Management, 3(1): 1-25.
107. Manghee, Seema; van den Berg, Caroline. 2012. Guidance Note : Public Expenditure Review from the Perspective of the Water and Sanitation Sector. Water papers;. World Bank, Washington, DC. © World Bank. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/17254 License: CC BY 3.0 IGO."
108. Manghee, Seema; van den Berg, Caroline. 2012. Guidance Note : Public Expenditure Review from the Perspective of the Water and Sanitation Sector. Water papers;. World Bank, Washington, DC. © World Bank. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/17254 License: CC BY 3.0 IGO."
109. Marise Bédard (2016):"PPP Canada Inc-2015,Special Examination Report—2015,Spring Reports of the Auditor General of Canada", CPA, CA ,Ottawa, Canada.

110. Marques, R. C. 2017. “Why not regulate PPPs?” Util. Policy 48 (Oct): 141–146. https://doi.org/10.1016/j.jup.2017.04.003.
111. Marques, R. C., & Berg, S. (2011). Risks, Contracts, and Private-Sector Participation in Infrastructure. Journal of Construction Engineering and Management, 137(11), 925–932. doi:10.1061/(asce)co.1943-7862.0000347
112. Marques, R.C. and Berg, S. (2011), “Risks, contracts, and public-sector participation in infrastructure”, Journal of Construction in Engineering and Management, Vol. 137 No. 11, pp. 925-932
113. Marques, R.C.; Berg, S.(2011):” Risks, contracts and private-sector participation in infrastructure”. J. Constr.Eng. Manag., 137, 925–932.
114. Martin J. Pring (2014):”Technical Analysis Explained, Fifth Edition: The Successful Investor's Guide to Spotting Investment Trends and Turning Points”, 5th Edition, McGraw-Hill Education; Columbia, MD, U.S.A
115. MATJI MP and RUITERS C (2015) Funding and financing mechanisms for infrastructure delivery: multi-sector analysis of benchmarking of South Africa against developed countries. In: Proceedings of the AMPEAK Asset Management Conference, 24–27 May 2015, Sydney, Australia.
116. Millennium Ecosystem Assessment, 2005. Ecosystems and Human Well-being: Synthesis. Island Press, Washington, DC. Copyright © 2005 World Resources Institute. https://millenniumassessment.org/documents/document.356.aspx.pdf (P:21-37)
117. Molinos-Senante, M., Sala-Garrido, R., 2019. Assessment of energy efficiency and its determinants for drinking water treatment plants using A double-bootstrap approach. Energies 12 (4), 765. https://doi.org/10.3390/en12040765.
118. Mosler, H. J. (2012). A systematic approach to behavior change interventions for the water and sanitation sector in developing countries: a conceptual model, a review, and a guideline. Int. J. Environ. Health Res. 22, 431–449. doi: 10.1080/09603123.2011.650156
119. MWR 2009 Urban Water Sector and Hydraulic Facilities Development Yearbook 2000–2009. In: Resources (T. M. O. W., ed.).
120. Najjar, Nibal (2018):" Assessing the Governance and Designing a Successful Utility Reform for Jerusalem Water Undertaking" M.Sc. Thesis, Birzeit University, Faculty of Graduate Studies Water and Environmental Engineering, Rammallah,Palestine
121. Nan He, Yijing Li, Huimin Li, Ziqi Liu, Chengyi Zhang, "Critical Factors to Achieve Sustainability of Public-Private Partnership Projects in the Water Sector: A Stakeholder-Oriented Network Perspective" , Complexity, vol. 2020, Article ID 8895980, 17 pages, 2020. https://doi.org/10.1155/2020/8895980
122. Nan He, Yijing Li, Huimin Li, Ziqi Liu, Chengyi Zhang, "Critical Factors to Achieve Sustainability of Public-Private Partnership Projects in the Water Sector: A Stakeholder-Oriented Network Perspective" , Complexity, vol. 2020, Article ID 8895980, 17 pages, 2020. https://doi.org/10.1155/2020/8895980
123. Neda Sadat SahragardMonfared ,Seyed Abbas Yazdanfar(2014): Model of Perceptional Concepts and Related Physical Principles for Participatory Local Center: Chizar local community in Tehran as a case study, School of Architecture and urban studies, Iran University of Science and Technology (IUST) , Tehran, Iran.
124. Neng Qian, Schuyler House, Alfred M. Wu & Xun Wu (2020) Public–private partnerships in the water sector in China: a comparative analysis, International

Journal of Water Resources Development, 36:4, 631-650, DOI: 10.1080/07900627.2019.1685951
125. Neng Qian, Schuyler House, Alfred M. Wu & Xun Wu (2020) Public–private partnerships in the water sector in China: a comparative analysis, International Journal of Water Resources Development, 36:4, 631-650, DOI: 10.1080/07900627.2019.1685951
126. Niangziguan karst water. Proc Inst Civ Eng Water Manage 164(10):495–510
127. Nickum, J. E. & Lee, Y. S. F. 2006 Same longitude, different latitudes: Institutional change in urban water in China, North and South. Environmental Politics 15, 231–247
128. Nizkorodov, E. (2020). Evaluating the Role of Public-Private Partnerships in Bolstering Sustainability and Resilience in California's Water Sector: A Comparative Case Analysis. UC Irvine. ProQuest ID: Nizkorodov_uci_0030D_16590. Merritt ID: ark:/13030/m5r557tg. Retrieved from https://escholarship.org/uc/item/3vs674n
129. OECD (2009):"Private Sector Participation in Water Infrastructure , CHECKLIST FOR PUBLIC ACTION, – ISBN 978-92-64-05921-4 – © OECD 2009
130. OECD (2014):"Water Governance in Jordan: Over Coming the Challenges to PSP,OECED studies on water, ISDN,978-92-21375-3.
131. OECD (ORGANISATION FOR ECONOMIC DEVELOPMENT) (2010) Dedicated Public–private Partnership Units: A Survey of Institutional and Governance Structures. OECD Publishing, Paris.
132. Ohchr(2022):http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/RegularSessions/Session34/Documents/A_HRC_34_39_AUV.docx.
133. P. Marin, A. Locussol and R. Verspyck (2009):" Reforming Water Utilities in Western and
134. Palestinian Water Authority (PWA)(2019):"Water Sector Annual Report(5),Ramallah,Palestine.
135. Pani Haq Samiti & Ors.Vs.Ors.,2014,International Environmental Law Research Centre. LODG. No.362 OF 2014
136. Paper no 13, the World Bank, 2009
137. Patricio Mansilla * and José Manuel Vassallo2020):" Innovative Infrastructure Fund to Ensure the Financial Sustainability of PPP Projects: The Case of Chile Department of Transportation Engineering, Urban and Regional Planning", Escuela de Caminos, Canales y Puertos, Universidad Politécnica de Madrid, 28040 Madrid, Spain
138. Pelorosso, Gobattoni (2017): A new biodiversity ecosystem service assessment tool for urban green infrastructure connectivity planning.
139. Performance and Methods Treatment: 5 Annex, Quality Water Drinking for Guidelines 2011, WHO: 14th,Geneva. ed.
140. Peter Rogers, Ramesh Bhatia and Annette Huber (1998)" Water as a Social and Economic Good: how to Put the Principle into Practice".
141. Phansalkar, S.J. 2007. Water, equity and development. International Journal of Rural
142. PPI Database (2014). World Bank and Public-Private Infrastructure Advisory Facility (PPIAF). Downloaded 16 June 2014 from https://ppi.worldbank.org/.
143. Private Participation in Infrastructure (PPI)(2022) as defined by the Private Participation in Infrastructure Database (http://ppi.worldbank. org/methodology/ppi-methodology).

144. PWA (2013):" GZ-Emergency Capacity Building Project to the Palestinian Water Authority: Technical, Planning and Advisory Team in the Water and Sanitation Sector (TPAT),Rammallah,Palestine
145. PWA (2013):"National Water Policy and Strategy for Palestine", Volume 2, Final Water Strategy 2013-2032",Ramalla,Palestine.
146. PWA (2013):"National Water Policy and Strategy for Palestine", Volume 2, Final Water Strategy 2013-2032",Ramalla,Palestin
147. PWA (2013):"National Water Policy and Strategy for Palestine", Volume 2, Final Water Strategy 2013-2032",Ramalla,Palestine.
148. PWA(2015):" Water Governance in Palestine SECTOR REFORM TO INCLUDE PRIVATE SECTOR PARTICIPATION,Rammalla, Palestine.
149. Report:"water ppps in Africa",word bank group, July 2014
150. Richard Swanson; and Vivek Sakhrani (2020):" Design Appropriating the Value of Flexibility in PPP Megaproject A.M.ASCE2, DOI: 10.1061/(ASCE)ME.1943-5479.0000770. © 2020 American Society of Civil Engineers.
151. Robert A. Young and John B. Loomis Determining the Economic Value of Water: Concepts and Methods,2nd Edition, by HWA Text and Data Management, London , ISBN: 978-0-415-83846-7
152. Rouse, M. (2014). "The worldwide urban water and wastewater infrastructure challenge." Int. J. Water Resour. Dev., 30(1), 20–27.
153. Santos BS (2007) Beyond abyssal thinking: From global lines to ecologies of knowledge. Rev A J Fernand Braudel Cent 30(1): 45–89.
154. SG. 2012. Public Private Partnership Handbook. Version 2. Singapore: Government of Singapore, Ministry of Finance
155. SG. 2012. Public Private Partnership Handbook. Version 2. Singapore: Government of Singapore, Ministry of Finance
156. SG. 2012. Public Private Partnership Handbook. Version 2. Singapore: Government of Singapore, Ministry of Finance
157. Shendy, R., Kaplan, Z., and Mousley, P. (2011). Towards better infrastructure:Conditions, constraints, and opportunities in financing public-privat partnerships—Evidence from Cameroon, Cote d'Ivoire, Ghana, Kenya, Nigeria, and Senegal, World Bank, Washington, DC.
158. Song, J., Y. Hu, and Z. Feng. 2018. "Factors influencing early termination of PPP projects in China." J. Manage. Eng. 34 (1): 05017008. https:// doi.org/10.1061/(ASCE)ME.1943-5479.0000572
159. Štěrbová, L., Halík, J., & Neumannová, P. (2020). Traditional Procurement versus Public-private Partnership: A Comparison and Synergies with Focus on Cross-border Contracts. Naše gospodarstvo/Our Economy, 66(1), 52–64. DOI: 10.2478/ ngoe-2020-0005
160. Swindell, D., & Kelly, J. M. (2000). Linking Citizen Satisfaction Data to Performance Measures: A Preliminary Evaluation. Public Performance & Management Review, 24(1), 30–52. https://doi.org/10.2307/3381075
161. Syahriah Bachok, Mariana
Mohamed Osman, Mansor Ibrahim, Zakiah Ponrahono(2015): Social and Behavioral Sciences, Procedia - Volume 170, 2015.
162. Taheripour, Farzad; Tyner, Wallace E.; Sajedinia, Ehsanreza; Aguiar, Angel; Chepeliev, Maksym; Corong, Erwin; de Lima, Cicero Z.; Haqiqi, Iman. 2020. Water in the Balance : The Economic Impacts of Climate Change and Water Scarcity in the

Middle East. World Bank, Washington, DC. © World Bank. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/34498 License: CC BY 3.0 IGO."
163. Taheripour, Farzad; Tyner, Wallace E.; Sajedinia, Ehsanreza; Aguiar, Angel; Chepeliev, Maksym; Corong, Erwin; de Lima, Cicero Z.; Haqiqi, Iman. 2020. Water in the Balance: **Summary for Policy Makers**. World Bank, Washington, DC. © World Bank. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/34498 License: CC BY 3.0 IGO
164. tariff reform, Department of Engineering Science, University of Oxford, Parks Road, Oxford, OX1 3PJ, UK, IWA Publishing 2011 Water Practice & Technology Vol 6 No 4, doi:10.2166/wpt.2011.077
165. tariff reform, Department of Engineering Science, University of Oxford, Parks Road, Oxford, OX1 3PJ, UK, IWA Publishing 2011 Water Practice & Technology Vol 6 No 4, doi:10.2166/wpt.2011.077
166. Tariq, S., & Zhang, X. (2020). Critical Failure Drivers in International Water PPP Projects. Journal of Infrastructure Systems, 26(4), 04020038. doi:10.1061/(asce)is.1943-555x.0000581
167. The Public-Private Infrastructure Advisory Facility (PPIAF) (2009):"Toolkit For Public - Private Partnerships roads & Highways: Financial/Fiscal Support, Incentives and Guarantees,World Bank.
168. The Public-Private Infrastructure Advisory Facility (PPIAF) (2009):"Toolkit For Public - Private Partnerships roads & Highways: Financial/Fiscal Support, Incentives and Guarantees,World Bank.. Nan He, Yijing Li, Huimin Li, Ziqi Liu, Chengyi Zhang, "Critical Factors to Achieve Sustainability of Public-Private Partnership Projects in the Water Sector: A Stakeholder-Oriented Network Perspective" , Complexity, vol. 2020, Article ID 8895980, 17 pages, 2020. https://doi.org/10.1155/2020/8895980
169. Tupper, H.C. and M. Resende (2004) "Efficiency and Regulatory Issues in the Brazilian Water and Sewerage Sector: An Empirical Study," Utilities Policy 12.
170. UN (2017): Integrated Approaches for Sustainable Development Goal 6 on Water and Sanitation, Bangkok, Thailand..
171. UN (2017): Integrated Approaches for Sustainable Development Goal 6 on Water and Sanitation, Bangkok, Thailand
172. UN Human Rights Council. Israeli settlements in the Occupied Palestinian Territory. A/HRC/34/39 (Mar. 16, 2017): 5.
173. UN(2021):" Peace, dignity and equality on a healthy planet", https://www.un.org/en/global-issues/water
174. Un(2022): https://www.un.org/ar/ga/president/65/issues/sustdev.shtml
175. UNESCAP (2011):" A Guidebook on Public-Private Partnership in Infrastructure , Bangkok, January 2011
176. UNESCAP (2011):" A Guidebook on Public-Private Partnership in Infrastructure , Bangkok, January 2011
177. UNESCO (2009):"UN World Water Development Report",Water and climate change, executive summary (ara), Paris.
178. UNESCO (2009):"UN World Water Development Report",Water and climate change, executive summary (ara), Paris.
179. UNITED NATIONS ECONOMIC COMMISSION FOR EUROPE, May 2018:" WP PPP/Water Supply and Sanitation, WORKING PARTY ON PUBLIC-PRIVATE PARTNERSHIPS (WP PPP)

180. UN-Water (2014):".A Post-2015 Global Goal for Water: Synthesis of key findings and recommendations from UN-Water.
181. W., Xu, F., Chen, R., Marques, R., 2020. PPP project procurement model selection in China: does it matter? Construct. Manag. Econ. 38, 126–139. https://doi.org/ 10.1080/01446193.2019.1596291
182. Wampler B., (2012) "Participatory Budgeting: Core principles and Key Impacts", Journal of Public Deliberation 8(2). doi: https://doi.org/10.16997/jdd.138
183. Wampler, Brian (2012) Participatory budgeting: core principles and key impacts. Journal of Public
184. WHO (2011):" The Human Rights to Water and Sanitation: In Practice Findings and lessons learned from the work on equitable access to water and sanitation under the Protocol on Water and Health in the pan-European region", Paris, France
185. Wiliamson, O.E. (1975). Markets and Hierarchies: Analysis and Antitrust Implications. A Study in Economics of Internal Organization. New York, NY: Free Press. https://ppi.worldbank.org/en/methodology/glossary
186. World bank (2017):"World Development Report 2017,Enhancing governance for development: Why policies fail", CHAPTER 2,P50.
187. World Bank (2020):" PPP REFERENCE GUIDE : MODULE 3 – PPP CYCLE
188. World Bank (2020):" PPP REFERENCE GUIDE : MODULE 3 – PPP CYCLE
189. World Bank Private Participation in Infrastructure (PPI) Database. (2016). Private Participation in Infrastructure Database. Retrieved 1 July 2016 from http://ppi.worldbank.org/data
190. World Bank Private Participation in Infrastructure (PPI) Database. (2016). Private Participation in Infrastructure Database. Retrieved 1 July 2016 from http://ppi.worldbank.org/data
191. World Bank Private Participation in Infrastructure (PPI) Database. (2016). Private Participation in Infrastructure Database. Retrieved 1 July 2016 from http://ppi.worldbank.org/data
192. World bank(2020):" https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.DEFL.KD.ZG
193. World Bank(2021):' Government effectiveness - Country rankings", https://www.theglobaleconomy.com/rankings/wb_government_effectiveness/
194. World Bank. 2017. "Global infrastructure facility." Accessed January 3, 2017. http://www.worldbank.org/en/programs/global-Infrastructure-facility#1.
195. WORLD BANK:"Integrated Water Management and Development Project", Official Website, last arrival:22-2-2022, https://projects.worldbank.org/en/projects-operations/project-detail/P163782
196. World Development Report 2004: Making Services Work for Poor People. World Bank. World Bank. 2003. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/5986 License: CC BY 3.0 IGO."
197. World Economic Forum (2015):"The Human Capital Report 2015",Cologny,Geneva,Switzerland.
198. World Trade Organization(2021): "WORLD TRADE REPORT 2021", P131,154, rue de Lausanne,CH-1211 Geneva 2,Switzerland.
199. Worldbank(2020): "https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.KD.ZG?end =2020&locations=PS&start =1995&view=chart
200. Worldbank(2022):https://ppp.worldbank.org/public-private-partnership/library/ielrc-pani-haq-samiti-ors-vs-brihan-mumbai-municipal-corporation-ors-2014

201. Xie, J. Z. & Ng, S. T. (2013). Multi-objective Bayesian network model for public-private partnership decision support. Journal of Construction Engineering and Management 139(9), 1069–1081.
202. Xueqing Zhang, M.ASCE, Critical Success Factors for Public–Private Partnerships in Infrastructure Development, CE Database subject headings: Infrastructure; Privatization; Financial management; Partnerships; Construction industry, DOI: 10.1061/(ASCE)0733-9364(2005)131:1(3)
203. Yingjun Zhu, Zhitong Gao, Ruihai Li, "Sustainable and Optimal "Uniqueness" Contract in Public-Private Partnership Projects of Transportation Infrastructure", Discrete Dynamics in Nature and Society, vol. 2020, Article ID 6664405, 14 pages, 2020. https://doi.org/10.1155/2020/6664405
204. YoungM(2010) Environmental effectiveness and economic efficiency of water use in agriculture: the experience of and lessons from the Australian water reform programme. OECD, Paris
205. Zou, W., Kumaraswamy, M., Chung, J. and Wong, J. (2014), "Indentifying critical success factors for relationship management", International Journal of Project Management, Vol. 32 No. 2, pp. 265-274.

فهرس الأشكال

1- الشّكل رقم (1): حدّود الّدراسة المفاهيميّة 13
2- الشّكل رقم (2): خريطة مصادر المياه الجوفيّة في الضّفة الغربيّة..... 22
3- الشّكل رقم (3): نسب الاستهلاك للمياه حسب المحافظات للضّفة الغربيّة وقطاع غزة..... 24
4- الشّكل رقم (4): مخطط دائري يوضّح النّسبة المئويّة وكميّة إجمالي استخدام المياه المنزلي في فلسطين..... 25
5- الشّكل رقم (5): النّسبة المئويّة لفقدان المياه مقابل الاستخدام في كل محافظة..... 26
6- الشّكل رقم (6): الاستهلاك اليومي للمياه في كل محافظة 27
7- الشكل رقم (6): الإطار المقترح لقطاع المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني..... 34
8- الشّكل رقم (7) خريطة قطاع غزّة وما تمثله ظروف العيش الّتي تفرضها الحدود والوضع الجيوسياسي والعسكري..... 39
9- الشّكل رقم (9): معدل البطالة المنقح بين المشاركين في القوى العاملة للأفراد (15 سنة فأكثر) في فلسطين حسب المنطقة، 2015-2019..... 48
10- الشّكل رقم (10): خريطة تبيّن جدار الفصل الإسرائيلي يعزل أماكن إنتاج المياه الجوفيّة وضخها في الضّفة الغربيّة. 50
11- الشّكل رقم (11):مقطع عرضي يبيّن عمليتا الضّم والتّقسيم الإداري والأمني والعسكري الإسرائيلي للضّفة الغربيّة وقطاع غزّة المحتلين. 52
12- الشّكل رقم (12): الهيكل التّنظيمي لقطاع المياه حسب ما نصّ عليه قرار بقانون رقم 14 لسنة 2014 بشان المياه 72
13 - الشّكل رقم (13): الهيكل المؤسساتي لمصالح المياه الإقليمية كما نصّ عليه قانون المياه 2014 77
14- الشّكل رقم (14): منحنى يمثل واقع مياه الصّرف الصّحي بالنّسب الرّقميّة..... 80
15- الشّكل رقم (15): أثر التّبخر على الحصاد المائي..... 91
16-الشّكل رقم (16): تغيرات الضّخ والاستهلاك على التّكاليف..... 92
17- الشّكل رقم (17): عناصر(مكونات) الاستدامة المائيّة..... 94
18- الشّكل رقم (18): نسبة المياه الجوفيّة والسّطحيّة المستخرجة من المياه المُتاحة في فلسطين، 2009-2018..... 95
19-الشّكل رقم (.19): الضّخ الجائر للحوض الجوفي السّاحلي في قطاع غزّة..... 96
20- الشّكل رقم (20): منحنى يمثل إجمالي النّاتج المحلي للضّفة الغربيّة وقطاع غزة في فلسطين 97
21-الشكل رقم (21): معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي النّاتج المحلي السنوي..... 98
22- الشّكل رقم (.22): منحنى يمثل الأرقام القياسية لتكلفة شبكات المياه في الضّفة الغربيّة..... 100
23-الشّكل رقم (.23): ترابط تحديات دور الكفاءة الاقتصاديّة في الاستدامة المائيّة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة في فلسطين 104
24- الشّكل رقم (2.10): المؤشرات الفنيّة النسبيّة لكفاءة التّزويد لامدادات المياه..... 106
25- الشّكل رقم (25): مؤشرات الاستهلاك والفاقد لمياه الشّرب في الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة..... 108
26- الشكل رقم (26): ترابط الاستدامة الماليّة واسترداد التّكاليف مع العوامل السّوسيو اقتصاديّة الأخرى في المياه..... 113
27- الشّكل رقم (.27): المدخل المتكامل للتّسعير القائم على استرداد التّكاليف الكاملة للمياه..... 116
28- الشّكل رقم (.28): النّظرية الاقتصاديّة لتسعير المياه 118
29- الشّكل رقم (29):ربط المتطلبات الاجتماعيّة والبيئيّة والتخصيصية في رفع تسعير المياه 120
30- الشّكل رقم (30): نسب الاستهلاك القطاعي وواقع تخصيص المياه في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة..... 127
31- الشّكل رقم (31): نسب ربط شبكات الصّرف الصّحي ومتوسط إنفاق الأسرة الشّهري في فلسطين 133
32- الشّكل رقم (32): طريقة التّخلص من المياه العادمة ونسبة الفقر في فلسطين..... 134
33- الشّكل رقم (33): تركيز النايتريت في مياه الشرب للآبار الجوفيّة في قطاع غزة..... 135
34- الشّكل رقم (34): دالة طريقة التّخلص من المياه العادمة مع نسبة الفقر استنادا إلى منطقة السّكن مع مؤشر معامل التّحديد(R2)..... 137
35- الشّكل رقم (35): خريطة تلوث مخاطر المياه الجوفيّة في قطاع غزّة..... 154
36- الشّكل رقم (.36): عقود الشّراكة مع القطاع الخاص ودرجة مساهمته فيها 159
37- شكل رقم (37): العلاقة بين الكفائة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية 169
38- الشّكل رقم (38): معدل الأمطار السّنوي في فلسطين 170
39- الشّكل رقم (39): حجم الاستثمارات في العالم لمشاريع الشّراكة في البنيّة التّحتيّة 174
. 40- الشّكل رقم (40): حجم الاستثمارات في البنيّة التّحتيّة لكل قطاع..... 175
41- الشكل رقم (41): (المخاطر العشر الاولى) لمشاريع الشراكة 177

42- الشّكل رقم (42): منحنى توزيع مشاريع الشّراكة على القطاعات الاقتصادية في دول العالم..... 196
43- الشكل رقم (43): منحنى توزيع عقود الشّراكة العالمية في كافّة القطاعات، من حيث مستوى الدّخل 197
44- الشّكل رقم (44): توزيع مشاريع الشّراكة المائيّة على حجم الاستثمار وفقا للسنوات(1991-2015) 205
45- الشّكل رقم (45): خيارات الإدارة الفلسطينيّة للمصادر المائيّة التّقليديّة وغير التّقليديّة 223
46- شكل رقم (46): المتوسط الحسابي لمجالات تحديات العدالة الاجتماعيّة..... 256
47- شكل رقم (47): المتوسط الحسابي لمجال مستوى التمتع بخدمة الأمن والأمان..... 260
48- شكل رقم (48): المتوسطات الحسابيّة لفقرات مجال مستوى استرداد التّكاليف لمشاريع الشّراكة المائيّة 264
49- شكل رقم (49): النسب المئوية للجهة التي يفضلها متلقي الخدمة المائية..... 267
50- شكل رقم (50): النسب المئوية لمصادر التلوث التي يعاني منها متلقي الخدمة..... 271
51- شكل رقم (51): فروق الإجابات والنسب المئوية لإجابات المبحوثين من متلقي الخدمة المائية..... 273
52- شكل رقم (52): النّسب المئوية لإجابات المبحوثين حول تعرضهم لمصادر التلوث المختلفة 274
53- شكل رقم (53): مقادير دفع الفواتير (المياه؛ والصّرف الصّحي؛ والكهرباء؛ و"الهاتف والإنترنت"): 275
54- شكل رقم (54): متوسط مقادير الدّفع مقابل خدمات مياه الشّرب والصّرف الصّحي والكهرباء و"الهاتف والانترنت"..... 276
55- الشّكل رقم (55): مقادير الدّفع مقابل فواتير مياه الشرب..... 276
56- شكل رقم (56) فواتير مياه الصّرف الصّحي..... 277
57- شكل رقم (57): متوسط إجابات المبحوثين من متلقي الخدمة للمبالغ المدفوعة لقاء توفر خدمة الكهرباء..... 278
58- شكل رقم (58): متوسط مبالغ فواتير الهاتف والإنترنت من وجهة نظر متلقي الخدمة..... 279
59- شكل رقم (59): المتوسطات الحسابيّة للدّرجة الكليّة للتحديات الاجتماعيّة الاقتصاديّة لمشاريع الشراكة المائيّة..... 280
60- شكل رقم (60): أقل الفروق الإحصائيّة بين المحافظات **للتحديات الإجتماعيّة الإقتصاديّة لمشاريع الشّراكة المائيّة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة في فلسطين تبعاً لمتغير المحافظة**..... 283
61- شكل رقم (61): منحنى المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للتحديات الاجتماعيّة الاقتصاديّة لمشاريع الشراكة المائيّة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة في فلسطين تبعاً لمتغير الدّخل الشّهري 288
62- شكل رقم (62): **النسبة المئوية لطبيعة دور الخبير في قطاع المياه**..... 290
63- شكل رقم (63): المعدل العام لإجابات المبحوثين لأثر مشاريع الشراكة المائيّة في كفاءة وجودة الخدمات المائيّة 293
64- شكل رقم (64): التّكرار والنّسب المئوية للأثر المتوقع لمشاريع الشراكة المائية بين القطاعين العام والخاص على كفاءة وجودة خدمات المياه..... 295
65- شكل رقم (65): قواعد العدالة الإجرائية في القرار المائي..... 298
66- شكل رقم (66): المتوسطات الحسابية لدرجة احتمال حدوث التحديات العوائق في مشاريع الشراكة المائية الفلسطينية..... 299
67- شكل رقم (67): طبيعة الدور في قطاع المياه والصرف الصحي الفلسطيني..... 302
68- شكل رقم (68): نماذج الشراكة المائية الأكثر ملاءمة من وجهة نظر المبحوثين 303
69- شكل رقم (69) : مداخل العدالة الأكثر ملاءمة لتطبيقها في قطاع المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني من وجهة نظر المبحوثين..... 305
70- شكل رقم (70): منحنى مداخل العدالة الأكثر ملاءمة من وجهة نظر المبحوثين الخبراء..... 306

فهرس الجداول

1- جدول رقم (3): كميّة المياه المزوّدة للقطاع المنزلي والمستهلكة، وكميّة الفاقد، وعدد السّكان، وحصة الفرد اليوميّة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة حسب المحافظة سنة 2018 23
2- جدول رقم (4): "كميات ونسب المياه المستهلكة وحصة الفرد اليومية 27
3- جدول رقم (5): تحديّات قطاع المياه والصّرف الصّحي في فلسطين 35
4- جدول رقم (4): عدد المباني المتضررة في الأراضي الفلسطينيّة حسب المحافظة والمنطقة ونوع المبنى من 28/9/2000 حتّى 30/4/2007 56
5- جدول رقم (5) التّوزيع النّسبي للأسر في فلسطين حسب طريقة التّخلص من المياه العادمة، والمنطقة ونوع التّجمع 2015.. 63
6 – جدول رقم (.6):السّياسات والاستراتجيات والخطط المعتمدة في سلطة المياه الفلسطينيّة 73
7- جدول رقم (7): السّياسات قيد الإعداد في سلطة المياه الفلسطينيّة 74
8- جدول رقم (1.8): الأنظمة و التّعليمات المنبثقة عن القرار بقانون 2014 75
9- جدول رقم (9): مؤشرات مختارة لإحصاءات المياه في فلسطين، 2010 - 2018 78
10- جدول رقم (10): كميّة المياه المتاحة سنوياً في فلسطين حسب المنطقة والمصدر، 2018 79
11-جدول رقم (11): تقييم نسب الإنجاز لمؤشرات إصلاح قطاع المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني 2022 82
12- جدول رقم (12): جدول يمثل احتساب القدرة على الدّفع في قطاع المياه الفلسطيني 102
13-جدول رقم (13): متوسطات أسعار المستهلك لتعرفة المياه حسب المنطقة خلال العام، 2018 103
14- جدول رقم (.14):نسبة الفاقد للمياه في شبكات التّوزيع حسب مزودي الخدمة المائيّة لكل محافظة 108
15- جدول رقم (15): الهيكل الموحد للتّعرفة المائيّة في فلسطين 115
16- جدول رقم (16): إنتاج المياه طريقة مبسطة لإحتساب التّكلفة 116
17- جدول رقم (17): جدول مقارنة بين متطلبات التّسعير المائي العالمي والفلسطيني 122
18- جدول رقم (.18): المعلومات الأساسيّة عن خدمات المياه لتوفير الأسعار المقبولة اجتماعيا 124
19- جدول رقم (.19): نسبة مساهمة القطاع الزّراعي في النّاتج المحلي الإجمالي في فلسطين للأعوام 1994 حتّى 2018 128
20- جدول رقم (20): مستويات المعيشة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة في فلسطين. 131
21- جدول رقم (21): الفرق بين الخصخصة والشّراكة، الجدول من تطوير الباحث اعتمادا على معلومات أخذت من القانون اللبناني والمغربي والتّونسي للشّراكة. 151
22- جدول رقم (22): دور أصحاب المصلحة 188
23- جدول رقم (23): توزيع العيّنات الطّبقي على مجتمع الدّراسة النّظري: 249
24- جدول رقم (.24): توزيع عيّنة الدّراسة حسب المتغيرات المستقلة 249
25- جدول رقم (25): درجات احتساب مستوى العدالة الاجتماعية، استرداد التكاليف، الكفاءة الاقتصادية، الاستدامة الايكولوجية، ومشاريع الشراكة المائية 253
26- جدول رقم (26): درجات تصنيف مستويات الإجابة 255
27- جدول رقم (27): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لمجالات تحديات العدالة الاجتماعيّة لمشاريع الشراكة المائيّة من وجهة نظر متلقي الخدمة 256
28- جدول رقم (28): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال مدى توفر المستلزمات الضرورية لحياة كريمة 257
29- جدول رقم (29): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لفقرات مجال مدى توفر علاقات اجتماعيّة جيدة 258
30- جدول رقم (30): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال مستوى التمتع بخدمة الأمن والأمان في الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة 259
31- جدول رقم (31): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لفقرات مجال مستوى التّمتع بالأنشطة الّتي لها علاقة بالمياه ... 260
32- جدول رقم (32): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعيارية لفقرات مجال مستوى النشاطات الّتي تقوم بها الجهات الرسمية للتخفيف من الأضرار الّتي لها علاقة بالمياه 261
33- جدول رقم (33): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعيارية لمجالات كفاءة خدمات المياه بالمقابل المالي من وجهة نظر متلقي الخدمة 262
34- جدول (342): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال مستوى استرداد التكاليف لمشاريع الشراكة المائية . 263

35- جدول رقم (35): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال مستوى تحقيق الكفاءة الاقتصادية لمشاريع الشراكة المائية..... 265
36- جدول رقم (36): التّكرار والنّسب المئويّة للجهة الّتي يفضلها متلقي الخدمة أن تزوده بخدمات المياه..... 266
37- جدول رقم (37): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعيارية لمجالات متطلبات الاستدامة الإيكولوجية الّتي يمكن إبرازها لتسهيل مشاريع الشّراكة المائيّة من وجهة نظر متلقي الخدمة 268
38- جدول رقم (38): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال مستوى القبول الاجتماعي لاستخدامات مياه الصرف الصحي من وجهة نظر متلقي الخدمة..... 269
39- جدول رقم (39): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال القبول الاجتماعي لوجود محطات الصّرف الصّحي في المنطقة لاستخدامات مياه الصّرف الصّحي من وجهة نظر متلقي الخدمة..... 270
40- جدول رقم (40): التّكرار والنسب المئوية لمصادر التلوث الّتي يعاني منها متلقي الخدمة..... 271
41- جدول رقم (41): التكرار والنسب المئوية لأشكال المعاناة الناتجة عن التلوث من وجهة نظر متلقي الخدمة..... 272
42- جدول رقم (42): المتوسط لمقادير الدّفع للفواتير:..... 275
43- جدول رقم (43): المتوسطات الحسابيّة للدرجة الكليّة للتّحديات الاجتماعيّة الاقتصاديّة لمشاريع الشراكة المائيّة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة في فلسطين تبعاً لمتغير المحافظة..... 280
44- جدول (44): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي، لاختبار مُستوى دلالة الفُروق للدّرجة الكليّة للتحديات الاجتماعيّة الاقتصاديّة لمشاريع الشراكة المائيّة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة في فلسطين تبعاً لمتغير المحافظة 281
45- جدول رقم (45): اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية تبعاً لمتغير المحافظة..... 281
46- جدول رقم (46): المتوسطات الحسابيّة للدّرجة الكليّة للتّحديات الاجتماعيّة الاقتصاديّة لمشاريع الشّراكة المائيّة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة في فلسطين تبعاً لمتغير العلاقة بسوق العمل..... 284
47- جدول رقم (47): نتائج اختبار تحليل التّباين الأحادي، لاختبار مُستوى دلالة الفُروق للدّرجة الكليّة للتّحديات الاجتماعيّة الاقتصاديّة لمشاريع الشّراكة المائيّة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة في فلسطين تبعاً لمتغير العلاقة بسوق العمل..... 284
48- جدول رقم (.48): اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية تبعاً لمتغير العلاقة بسوق العمل..... 285
49- جدول رقم (49): المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للتحديات الاجتماعيّة الاقتصاديّة لمشاريع الشّراكة المائيّة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة في فلسطين تبعاً لمتغير السّكن..... 286
50-جدول رقم (50): نتائج اختبار تحليل التّباين الأحادي، لاختبار مُستوى دلالة الفُروق للدّرجة الكليّة للتحديات الاجتماعيّة الاقتصاديّة لمشاريع الشّراكة المائيّة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة في فلسطين تبعاً لمتغير السّكن..... 286
51- جدول رقم (51): اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية تبعاً لمتغير السكن..... 287
52- جدول رقم (52): المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للتحديات الاجتماعية الاقتصادية لمشاريع الشراكة المائية في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة في فلسطين تبعاً لمتغير الدّخل الشّهري..... 288
53- جدول رقم (53): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي، لاختبار مُستوى دلالة الفُروق للدرجة الكليّة للتحديات الاجتماعيّة الاقتصاديّة لمشاريع الشّراكة المائيّة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة في فلسطين تبعاً لمتغير الدّخل الشّهري..... 288
54- جدول رقم (54): اختبار (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية تبعاً لمتغير الدخل الشهري..... 289
55- جدول رقم (55): التّكرار والنّسبة المئوية لطبيعة دور الخبير في القطاع المائي..... 289
56- الجدول رقم (56): التكرار والنسب المئوية للأثر المتوقع لمشاريع الشراكة المائية بين القطاعين العام والخاص على كفاءة وجودة خدمات المياه..... 290
57- جدول رقم (57): التّكرار والنّسب المئوية للأثر المتوقع لمشاريع الشّراكة المائيّة بين القطاعين العام والخاص على كفاءة وجودة خدمات المياه..... 294
58- جدول رقم (58): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعيارية للآليات التّنظيميّة الأنسب لترتيب عقود الشّراكة المائيّة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة..... 296
59- جدول رقم (59): المتوسطات الحسابيّة والانحرافات المعياريّة لواقع ممارسة قواعد العدالة الإجرائيّة الّتي تعطي شرعيّة لقرارات توزيع المياه..... 297
60- جدول رقم (60): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة احتمال حدوث التحديات والعوائق في مشاريع الشراكة المائية الفلسطينية بين القطاعين العام والخاص..... 299
61- جدول رقم (61): المتوسطات الحسابيّة للدّرجة الكليّة للتّحديات السوسيو اقتصاديّة لمشاريع الشّراكة المائيّة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة في فلسطين تبعاً إلى متغير طبيعة المؤسسة/ الدّور في قطاع المياه..... 300
62- جدول رقم (62): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي، لاختبار مُستوى دلالة الفُروق للدرجة الكلية للتحديات السوسيو اقتصادية لمشاريع الشراكة المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة في فلسطين تبعاً إلى متغير طبيعة المؤسسة/ الدور في قطاع المياه..... 301
63- جدول رقم (63): نماذج عقود الشراكة الأكثر ملاءمة من وجهة نظر المبحوثين في الدرجة الأولى..... 302

64- جدول رقم (54): **أولويات حقوق العدالة المائيّة في فلسطين المطلوب ترتيبها من قبل المبحوثين** 304
65- جدول رقم (65): أوزان قوة الإجابات للمبحوثين لأولويات العدالة في قطاع المياه والصف الصحي الفلسطيني 305

فهرس الخرائط

1- خريطة رقم (1): منطقة الدراسة 12
2- خريطة رقم (2): خريطة جدار الفصل العنصري للضّفة الغربيّة..... 29
3- خريطة رقم (3): تُمثل تراكيز الكلورايد في المياه الجوفيّة في الضّفة الغربيّة 30
4- خريطة رقم (4): خريطة تمثل تركيز النّايتريت في المياه الجوفيّة لقطاع غزة:..... 31
5- خريطة رقم (5): خريطة تمثّل نقاط انتشار مجاري المياه العادمة في قطاع غزة..... 32
6- خريطة رقم (6): خريطة تمثل الكثافة السّكانيّة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة في فلسطين 37
7- خريطة رقم (7): مصادر التّلوث في الضّفة الغربيّة..... 41
8- خريطة رقم (8): الوضع الجيوسياسي في الأراضي الفلسطينيّة حزيران 2007..... 43
9- خريطة رقم (9): الخريطة التّفاعليّة للفقر في فلسطين 172
10- خريطة رقم (10): خريطة الضّفة الغربيّة وقطاع غزة في فلسطين..... 248

فهرس الصور

1- صورة رقم (1): عمليّة ضخ مياه الصّرف الصّحي من المستوطنات عبر الجدار العنصري بإتجاه أراضي قرية جلبون. 53
2- صورة رقم (.2): تبرز آثار العدوان الوحشي من قبل دولة الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة إبّانّ حرب 2014. 54
3- صورة رقم (3): تبرز مكبّات النّفايات في غزّة ،20 يوليو 2020. 59
4- صورة رقم (4): أطفال يتناوبون على تعبئة مياه الشّرب في قطاع غزّة من وصلة مائية في الحي..... 112
5- صورة رقم (5): برك تجميع المياه العادمة في قطاع غزّة 139

فهرس المحتويات

التّعريفات 1

تعريفات إجرائية 3

الإختصارات 4

خطّة الدّراسة 6

1. مقدّمة: 6
2. أهداف الدّراسة: 8
3. مشكلة الدّراسة وأسئلتها: 9
4. حدود الدّراسة: 11
5. منهجية الدّراسة: 14
6. هيكلة الدّراسة ومتغيراتها: 14

الباب الأول : واقع قطاع المياه بين الفرص والتّحديّات 19

مقدمة الباب الأول 20

الفصل الأول: واقع قطاع المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني 21

المبحث الأول: تحليل واقع قطاع المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني 21
المطلب الأول: تحليل الوضع المائي الفلسطيني العام وأبرز التّحديّات 21
المطلب الثّاني: العدالة الاجتماعيّة في واقع المياه الفلسطيني 38
المبحث الثّاني:********** 60
المطلب الأول: المشاركة في إطار الإدارة المتكاملة للمياه على جدول الأعمال الفلسطيني 60
المطلب الثّاني: دور الحوكمة في إصلاح قطاع المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني 68
خاتمة الفصل الأول 86

الفصل الثّاني: الكفاءة الاقتصاديّة واسترداد التّكاليف 87

مقدمة: 87
المبحث الأول: الكفاءة الاقتصاديّة كمطلب للاستدامة المائيّة 88
المطلب الأول: أهمية الكفاءة الاقتصاديّة في تحقيق الاستدامة المائيّة 88

المطلب الثّاني: الكفاءة الاقتصاديّة بالمؤشرات: 105

المبحث الثّاني: استرداد التّكاليف 112
المطلب الأول: مفهوم وأهميّة استرداد التّكاليف وارتباطها بالاستدامة الماليّة 112
المطلب الثّاني: تحديات استرداد التّكاليف وتداعياته في توليد الظّلم البيئي للأضعف اجتماعيات 131.
خاتمة الفصل الثّاني من الباب الأول: 142

خاتمة الباب الأول: 144

الباب الثّاني : مشاريع الشّراكة المائيّة 146
مقدمة الباب الثّاني 147
الفصل الثّالث: مشاريع الشّراكة المائيّة 148
مقدمة: 148
المبحث الأول: تعريف مشاريع الشّراكة المائيّة 149
المطلب الأول: المفهوم والأهداف ***149***
1. أسباب الشّراكة: 151
2. أهداف الشّراكة : 155
المبحث الثّاني: تحديات ومخاطر إنجاح مشاريع الشّراكة المائيّة 176
المطلب الأول: مخاطر مشاريع الشراكة ***176***
المطلب الثّاني: مخاطر تمويل الحوكمة والإصلاح المؤسسي والإدارة والمعلومات ***181***
الخاتمة والخلاصة والتّوصيات: 191
الباب الثّاني 193
مقدمة... 194
الفصل الرابع: إدارة عقود الشّراكة 195
المبحث الأول: التّرتيبات التّعاقديّة لمشاريع الشّراكة المائيّة 196
المطلب الأول: خطوات التّهيئة لمشاريع الشّراكة ***196***
المطلب الثّاني: تخطيط مشروع الشّراكة والجدوى ***203***
المبحث الثاني: سياسات التسعير والجوانب القانونية 213
المطلب الأول: سياسة التّسعير والتّعويضات لشركة المشروع ***213***
المطلب الثّاني: الجوانب القانونيّة والحوكمة في المشتريات ***224***
خاتمة الفصل الرّابع 241
الباب الثّالث : التطبيقات العملية والمقارنات الميدانية 243
مقدمة الباب الثّالث 244
الفصل الخامس: التّطبيقات العملية والمقارنات الميدانية 245
مقدمة الفصل الخامس 245
المبحث الأول: (المنهجية والأدوات والإجراءات) 246
المطلب الأول: 246
1. منهجيّة الدّراسة 246
2. **مجتمع الدراسة وعينته** 246
أولاً- مجتمع الدراسة: 246
ثانياً- عينة الدراسة: 251
المطلب الثاني: 252

1. صدق أدوات الدراسة وثباتها 252
أولاً: صدق الأدوات 252
أ. الصدق الظاهري (Face validity) 252
ب. صدق البناء (ty
ثانياً: ثبات أدوات الدراسة 253
ثالثاً: تصحيح أدوات الدراسة 253
2. إجراءات تنفيذ الدّراسة 254
3. الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة 254
المبحث الثّاني: التّحليل الإحصائي 255
المطلب الأول: عرض نتائج تحليل الدّراسة 255
1. النتائج المتعلقة بأسئلة الدّراسة لاستبيان (1) متلقي الخدمة 255
2. نتائج السؤال الأول: ما مستوى تحديات العدالة الاجتماعية لمشاريع الشراكة المائية من وجهة نظر متلقي الخدمة؟ 255
3. نتائج السّؤال الثّاني: ما مستوى كفاءة خدمات المياه بالمقابل المالي من وجهة نظر متلقي الخدمة؟ 261
4. نتائج السّؤال الثالث: ما مستوى متطلبات الإستدامة الايكولوجية الّتي يمكن إبرازها لتسهيل مشاريع الشّراكة المائيّة من وجهة نظر متلقي الخدمة؟ 266
5. فرضيات الدّراسة 280
المطلب الثّاني: نتائج التّحليل الإحصائي (2) (تحليل استبيان الخبراء): 289
نماذج عقود الشراكة الاكثر ملاءمة استبيان (2) طبيعة الدور في قطاع المياه والصّرف الصّحي الفلسطيني 301
1-طبيعة الدور في قطاع المياه:. ..... 301.
2-مداخل العدالة الأكثر ملاءمة لاعتمادها في قطاع المياه:. 304
ملخص النّتائج: 307
الخلاصة العامة 309
ملحق(1): استبيان متلقي الخدمة 313
ملحق (2) استبيان الخبراء 320
المراجع 326
فهرس المحتويات 352
فهرس الجداول 347
فهرس الخرائط 350
فهرس الصور 351